

# نَفْسُ الْقَاضِي الْبُضَاوِيِّ

المُسَقَّى  
أَبْوَادُ التَّزْيِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ

يُطَبِّعُ مَحَقَّقًا عَلَى أَرْبَعِ نَسَخٍ خَطِّيةٍ نَفْسِيَّةٍ ، بِمَضْمُونِهَا مَطْلَعُ الْإِمَانِينِ  
الْعَقَارَاتِي وَالْقَبَائِي ، وَمِنْهَا نَسْخَةٌ مَسْقُولَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ صَمِيمَةٍ مَقَابِلَةٍ  
مَعَ الْأَوَّلِ مَخْطُوطُ الصَّفْحِ ، وَمِنْهَا نَسْخَةٌ تَكُونِيَّةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

# خَاشِيَةُ الْعَلَامِ السَّيُوطِيِّ

المُسَقَّاةُ  
بَوَاهِدِ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِكِ الْأَفْكَارِ

تُطَبِّعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مَحَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِّيةٍ  
إِعْدَادًا كَثْرَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ ، وَعَلَيْهَا خُطَّةٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

يَعْقُبُ وَيَتَّبِعُ  
مَاهِرُ أَدَبِ جَوْشِ  
الْمُجَلَّدِ السَّابِعِ

مَكْتَبَةُ الْإِسْتِشْبَاطِ

دَارُ الْكُتُبِ

نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

وَمَكَّةُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامَةِ السُّوِّطِيِّ

(٧)



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرساد

للطباعة والنشر والتوزيع  
إسطنبول

لصاحبها محمد محفوظ أزدمير

هاتف: 02126381633 - 08504804773

İskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/İstanbul



www.irsad.com.tr  
info@irsad.com.tr



fb.com /irsadkitabevi



@irsadkitabevi



+90 (0) 5309109575



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

**DAR-ALLOBAB**

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları



بيروت - لبنان



009615813966



0096170112990



دمشق - سوريا



00963993151546



info@allobab.com



Www.allobab.com



اسطنبول - تركيا



00902125255551



00905454729850



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

# نَفْسِ الْقَاضِي الْبِضَاوِيِّ

المُسَكَّى

## أَهْوَاءُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ

نُطِيعُ حَقَّقًا عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ نَفْسِيَّةٍ ، بَعْضُهَا بِخَطِّ الْإِمَامَيْنِ  
الْقَاضِي وَالتَّجَلِّي ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَنفُورَةٌ عَنْ نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مَعَالِمَةٍ  
مَعَ الْأَصْلِ بِخَطِّ الصَّفِّ ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

## حَاشِيَةُ الْعِلْمِ مِنَ السِّيُوطِيِّ

الْمُسَمَّاةُ

## نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِدُ الْأَفْكَارِ

نُطِيعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ حَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ  
إِمْدَاهَا مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ ، وَعَلَيْهَا خَطُّهُ فِي سَوَاحِجِ كَثِيرَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مَاهِرٌ أَدِيبٌ جَوَّشٌ

الْمَجْلَدُ السَّامِعُ

(الْبَيِّنَاتُ - يُؤَيِّنَاتُ)

مَكْتَبَةُ الْأَشْيَاءِ

دَارُ الْبَيِّنَاتِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سُورَةُ التَّوْبَةِ





## سُورَةُ بَرَاءَةِ<sup>(١)</sup>

مَدِينَةٍ، وَقِيلَ: إِلَّا آتَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وهي آخرُ ما نزلت<sup>(٣)</sup>، ولها أسماءُ أُخَرُ: التَّوْبَةُ، وَالْمُقَشَّقَشَةُ، وَالْبَحُوثُ، وَالْمُبْعِثَرَةُ، وَالْمُنْفَرَةُ، وَالْمُثِيرَةُ، وَالْحَافِرَةُ، وَالْمُخْزِيَةُ، وَالْفَاضِحَةُ، وَالْمُنْكَلَةُ، وَالْمُسَرَّدَةُ، وَالْمُدْمِدَةُ، وَسُورَةُ الْعَذَابِ.

لِمَا فِيهَا مِنَ التَّوْبَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْقَشَقَشَةِ مِنَ النَّفَاقِ، وَهِيَ التَّبَرُّؤُ مِنْهُ، وَالْبَحْثُ عَنْ حَالِ الْمُنَافِقِينَ وَإِثَارَتِهَا وَالْحَفْرِ عَنْهَا، وَمَا يُخْزِيهِمْ وَيَفْضَحُهُمْ وَيُنْكَلُهُمْ وَيُسَرِّدُ بِهِمْ<sup>(٤)</sup> وَيُدْمِدُهُمْ عَلَيْهِمْ.

وَأَيُّهَا مِئَةُ ثَلَاثُونَ، وَقِيلَ: تِسْعٌ وَعِشْرُونَ.

وَأِنَّمَا تُرِكَتِ التَّسْمِيَةُ فِيهَا لِأَنَّهَا نَزَلَتْ لِرَفْعِ الْأَمَانِ وَ(بِسْمِ اللَّهِ) أَمَانٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (خ): «سُورَةُ الْبَرَاءَةِ».

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ مَقَاتِلِ» (٢ / ١٥٤).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٦٤)، وَمُسْلِمٌ (١٦١٨)، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فِي (ت): «وَيُسَرِّدُهُمْ».

(٥) رَوَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ» (٥٦٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٢٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: لِمَ لَمْ يَكْتُبْ فِي بَرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَمَانٌ، وَبَرَاءَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَمَانٌ نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ.

وَرَوَى نَحْوُ قَوْلِ عَلِيِّ الثُّعْلُبِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ١٦٤) عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ.

وقيل: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةٌ أَوْ آيَةٌ بَيْنَ مَوْضِعَيْهَا وَتُوفِّي وَلَمْ يُبَيِّن مَوْضِعَهَا، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا تُشَابِهُ قِصَّةَ الْأَنْفَالِ وَتَنَاسِبُهَا لِأَنَّ فِي الْأَنْفَالِ ذِكْرَ الْعُهُودِ وَفِي بَرَاءَةِ نَبْذِهَا فَضُمَّتْ إِلَيْهَا.

وقيل: لَمَّا اخْتَلَفَتْ<sup>(١)</sup> الصَّحَابَةُ فِي أَنَّهُمَا سُورَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ سَابِعَةُ السَّبْعِ الطَّوَالِ أَوْ سُورَتَانِ، تَرَكْتَ بَيْنَهُمَا فُرْجَةً، وَلَمْ يُكْتَبْ بِسْمِ اللَّهِ.

### سُورَةُ التَّوْبَةِ

قوله: «وَلَهَا أَسْمَاءُ أُخْرَى...» إِلَى آخِرِهِ.

قلت: لِبَرَاءَةِ أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ، وَقَدْ نَظَّمْتُهَا فِي أَبْيَاتٍ فَقُلْتُ:

أَسْمَا بَرَاءَةٍ تَفُوقُ الْعَشْرَةَ      فَاضِحَةُ الْبَحُوثِ وَالْمُنْفَرَةِ<sup>(٢)</sup>  
وَسُورَةُ الْعَذَابِ وَالتَّوْبَةِ مَعًا      حَافِرَةٌ مُثِيرَةٌ مُبَعِثِرَةٌ  
مُخْزِيَةٌ مُقْشِقِشَةٌ مُدْمِمَةٌ      مُنْكَكَلَةٌ مُسَرَّدَةٌ يَا بَرَرَةٌ

قوله: «وَالْبَحُوثُ»: بَفَتْحِ الْبَاءِ، كَذَا ضَبَطَهُ.

قوله: «لِمَا فِيهَا مِنَ التَّوْبَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ»؛ أَي: فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ قَالَه الطَّبِّيُّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَقِيلَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةٌ...» الْحَدِيثُ.

(١) فِي (ت): «اِخْتَلَفَ».

(٢) فِي (ن): «الْمُنْفَرَةُ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٧/ ١٦١).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>.

(١ - ٢) - ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ① ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾.

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ أَي: هَذِهِ بَرَاءَةٌ، وَ﴿مِنَ﴾ ابْتِدَائِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَاصِلَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿بَرَاءَةٌ﴾ مُبْتَدَأٌ لِتَخْصُصِهَا بِصِفَتِهَا، وَالْخَبَرُ: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. وَقُرِئَ بِنَصَبِهَا<sup>(٢)</sup> عَلَى: اسْمَعُوا بَرَاءَةً.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بَرِّئَا مِنَ الْعَهْدِ الَّذِي عَاهَدْتُمْ بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّمَا عُلِّقَتِ الْبَرَاءَةُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَالْمَعَاهِدَةُ بِالْمُسْلِمِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَبَذُّلُ عُهُودِ الْمُشْرِكِينَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَتْ صَادِرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاتِّفَاقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُمَا بَرِّئَا مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ عَاهَدُوا مُشْرِكِي الْعَرَبِ فَكَتَبُوا إِلَّا نَاسًا مِنْهُمْ، بَنِي

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٨٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٩٥٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٣)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٢٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَوْفٍ، عَنْ يَزِيدِ الْفَارَسِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ يَزِيدُ الْفَارَسِيُّ، وَيَكَادُ يَكُونُ مَجْهُولاً كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٩٩) وَقَالَ: فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ يَنْفَرُ بِهِ، وَفِيهِ تَشْكِيكٌ فِي مَعْرِفَةِ سُورِ الْقُرْآنِ الثَّابِتَةِ بِالتَّوَاتُرِ الْقَطْعِيِّ قِرَاءَةً وَسَمَاعاً وَكِتَابَةً فِي الْمَصَاحِفِ، وَفِيهِ تَشْكِيكٌ فِي إِثْبَاتِ الْبِسْمَلَةِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، كَأَنَّ عَثْمَانَ كَانَ يَثْبِتُهَا بِرَأْيِهِ وَيَنْفِيهَا بِرَأْيِهِ، وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ، تَطْبِيقاً لِلْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا بَيْنَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٦٥) عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ.



صَمْرَةَ وَبَنِي كِنَانَةَ، فَأَمَرَهُمْ بِنَيْدِ الْعَهْدِ إِلَى النَّاكِثِينَ، وَأَمَهَلَ الْمُشْرِكِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِيَسِيرُوا أَيْنَ شَاءُوا، فَقَالَ:

﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: شَوَالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَوَالٍ.

وقيل: هي عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشر من ربيع الآخر؛ لأن التبليغ كان يوم النحر؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا رَاكِبَ الْعَصْبَاءِ لِيَقْرَأَهَا عَلَى أَهْلِ الْمَوْسِمِ، وَكَانَ قَدْ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ أَمِيرًا عَلَى الْمَوْسِمِ فَقِيلَ: لَوْ بَعَثْتَ بِهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا رَجُلٌ مِنِّي»، فَلَمَّا دَنَا<sup>(١)</sup> عَلِيٌّ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ الرِّغَاءَ فَوَقَفَ فَقَالَ: هَذَا رِغَاءُ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ، فَلَمَّا لَحِقَهُ قَالَ: أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ؟ قَالَ: مَأْمُورٌ، فَلَمَّا كَانَ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ التَّروِيَةِ خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ وَحَدَّثَهُمْ عَنْ مَنَاسِكِهِمْ، وَقَامَ عَلِيٌّ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَقَالُوا: بِمَاذَا؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ قَالَ: أُمِرْتُ بِأَرْبَعٍ: أَنْ لَا يَقْرَبَ الْبَيْتَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ، وَلَا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا كُلُّ نَفْسٍ مُؤْمِنَةٍ، وَأَنْ يُتِمَّ إِلَى كُلِّ ذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ.

ولعلَّ قَوْلَهُ: «لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا رَجُلٌ مِنِّي»، لَيْسَ عَلَى الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ لِأَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ كَثِيرًا لَمْ يَكُونُوا مِنْ عِتْرَتِهِ<sup>(٣)</sup> بَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِالْعَهْدِ؛ فَإِنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ أَنْ لَا يَتَوَلَّى الْعَهْدَ وَنَقْضَهُ عَلَى الْقَبِيلَةِ إِلَّا رَجُلٌ مِنْهَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَبْلُغَ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي».

(١) في هامش (أ): «في نسخة: أتى».

(٢) في (ت) زيادة: «يوم».

(٣) في (ت) ونسخة على هامش (أ): «عشيرته».

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾: لَا تَفُوتُونَهُ وَإِنْ أَمْهَلَكُمْ.  
﴿وَأَنَّ اللَّهَ يُخَذِّرُ الْكَافِرِينَ﴾ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ.

قوله: «رُويَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا..» الحديث.

هو مُلَفَّقٌ مِنْ عِدَّةِ أَحَادِيثَ، بَعْضُهَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَبَعْضُهَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبَعْضُهَا فِي «الدَّلَائِلِ» لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَعْضُهَا فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) روى بعضه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٩٧) عن علي رضي الله عنه، بلفظ: «لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي ﷺ، دعا النبي ﷺ أبا بكر فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني النبي ﷺ فقال لي: «أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم» فلحقته بالحجفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك». وانظر أيضاً: حديث علي عند أحمد (٥٩٤)، والترمذي (٣٠٩٢)، و«الأباطيل والمناكير» للجوزقاني (١٢٧). روى بعضه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمعنى: أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان» قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ علياً، فأمره أن يؤذن ببراءة، قال أبو هريرة: فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان». وانظر أيضاً: حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٦٥٥)، وأحمد (٧٩٧٧)، والنسائي (٧٩٧٧).

وروى بعضه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٩٦/٥-٢٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر أيضاً: حديث ابن عباس عند الطبري في «تفسيره» (٣١٥/١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٤٥/٦). وعزى بعضه المصنف في «الدر المنثور» (١٢٤/٤) إلى ابن مردويه وابن حبان [في «صحيحه» (٦٦٤٤)] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وانظر أيضاً: حديث جابر عند الدارمي في «سننه» (١٩١٥)، والنسائي (٢٩٩٣)، وابن حبان =

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قوله: «أُمِرْتُ بِأَرْبَعٍ»؛ أي: بَأَنْ أُخْبِرَ وَأُنَادِيَ بِهَا، وَكَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا لِلْمُشْرِكِينَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ أُرِيدَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْمُشْرِكِ بَعْدَ هَذَا إِلَّا الْإِيمَانُ، أَوْ بِأَنَّ التَّعَادِيَّ وَالتَّبَايُنَ بَيْنَ النَّفْسَيْنِ<sup>(١)</sup> الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ ثَابِتٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>.

الطَّبِيُّ: (الْعَضْبَاءُ): لَقَبٌ لِنَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْلُهُ: الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ، وَلَمْ تَكُنْ نَاقَتُهُ الشَّرِيفَةَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَبْلُغَ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي»: أَخْرَجَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ<sup>(٥)</sup>.

= فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٤٥).

وحديث أنس عند أحمد (١٣٢١٤)، والترمذي (٣٠٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٤٠٦). قلت: وقد روى نحوه الترمذي (٣٠٩١) في حديث واحد دون تليفق من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: «بعث النبي ﷺ أبا بكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه عليا، فبينما أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله ﷺ القصواء، فخرج أبو بكر فزعا فظن أنه رسول الله ﷺ فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ وأمر عليا أن ينادي بهؤلاء الكلمات فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق، فنادى: (ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن). وكان علي ينادي، فإذا عبي قام أبو بكر فنادى بها». قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

(١) في (ز): «الفتنين».

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٦٢/أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٦٦/٧).

(٤) في (س): «لرجل».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٠١٩)، والترمذي (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب». =



(٣ - ٤) - ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا لَبِئِهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ﴾؛ أي: إعلام، فعَّال بمعنى الإفعالِ كالأمانِ والعطاء، ورفعهُ كرفع ﴿براءة﴾ على الوجهين.

﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾: يوم العيد؛ لأنَّ فيه تمامَ الحجِّ ومُعظم أفعاله، ولأنَّ الإعلامَ كان فيه، ولَمَّا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السَّلامُ وقفَ يومَ النَّحرِ عندَ الجَمَراتِ في حَجَّةِ الوداعِ فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأكبرِ».

وقيل: يومُ عَرَفَةَ لقوله عليه السَّلامُ: «الحجُّ عَرَفَة».

ووصفَ الحجَّ بالأكبرِ لأنَّ العمرة تُسمَّى الحجَّ الأصغرَ، أو لأنَّ المرادَ بالحجِّ ما يقعُ في ذلكَ اليومِ من أعمالِهِ فإنَّه أكبرُ من باقي الأعمالِ، أو لأنَّ ذلكَ الحجَّ

= وهو مما ضعفه بعض العلماء واستنكروه، فقد أورده الجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ١٣١) من عدة روايات، وقال: فهذه الروايات كلها مضطربة مختلفة منكرة، واستنكره أيضاً ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٦٣)، ونقل عن الخطابي قوله في كتاب «شِعَارِ الدِّينِ»: وقوله: «لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي» هو شيء جاء به أهل الكوفة عن زيد بن يسع، وهو متهم في الرواية منسوب إلى الرفض، وعامة من بلغ عنه غير أهل بيته، فقد بعث رسول الله ﷺ أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام ويُعلم الأنصار القرآن ويُفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة، فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته؟

اجتمع فيه المسلمون والمشركون، ووافق عنده<sup>(١)</sup> أعياد أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>، أو لأنه ظهر فيه عزُّ المسلمين وذُلُّ المُشركين.

﴿أَنَّ اللَّهَ﴾؛ أي: بأنَّ الله ﴿بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ أي: من عهودهم ﴿وَرَسُولُهُ﴾ عطفٌ على المُستكنِّ في ﴿بَرِيءٌ﴾ أو على محلِّ (إنَّ) واسمها في قراءة من كسرها<sup>(٣)</sup> إجراءً للأذانِ مُجرى القولِ.

وقرئ بالنَّصبِ<sup>(٤)</sup> عطفًا على اسمِ ﴿أَنَّ﴾، أو لأنَّ الواوَ بمعنى (مع). ولا تكريرَ فيه<sup>(٥)</sup>؛ فإنَّ قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ إخبارٌ بثبوت البراءة، وهذه إخبارٌ بوجوب الإعلامِ بذلك، ولذلك علَّقه بالنَّاسِ ولم يخصَّ بالمعاهدين.

(١) في (ت): «عيده». وفي (خ): «عيدهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) قوله: «ووافق عنده أعياد أهل الكتاب» روي نحو هذا عن الحسن، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٤٤)، والطبري في «تفسيره» (٣٣٧/١١). ولم يرتضه بعض العلماء، فقد نقل الماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٢٨٦/٥) عن أبي بكر الأصبم قوله: لا يحتمل أن يسمي الله عيد النصرى واليهود يوم الحج الأكبر، وهو يوم نزول السخط عليهم واللعنة، ولكن جائز أن يسمي بذلك لاجتماع الخلائق فيه من كل نوع؛ على ما سمي يوم الحشر يومًا عظيمًا؛ كقوله: ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup> يَوْمُ النَّاسِ لِرَبِّ آلَمِينَ ﴿[المطففين: ٥ - ٦].

وقال الزجاج في «معاني القرآن» (٤٣٠/٢): وهذا لا يُسمى به يومُ الحج الأكبر، لأنه أعيادُ غير المسلمين إنما فيها يعظم كفر بالله، فليست من الحج الأكبر في شيء.

(٣) نسبت للحسن ويحيى وإبراهيم وعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٤) نسبت لابن عباس وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٩٣/١٣)، و«المحرر الوجيز» (٧/٣).

(٥) قوله: «ولا تكرير فيه»؛ أي: في ذكر ﴿بَرِيءٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٣/٣).

﴿فَإِنْ تَبُتُمْ﴾ من الكفرِ والعَدْرِ ﴿فَهُوَ﴾: فَالتَّوْبُ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾  
 عن التَّوْبَةِ أَوْ تَبُتُمْ عَلَى التَّوَلَّيْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْوَفَاءِ ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ عِزٌّ مُعْجِزِي  
 اللَّهِ﴾: لَا تَقْوُوتُونَهُ طَلَبًا وَلَا تُعْجِزُونَهُ هَرَبًا فِي الدُّنْيَا ﴿وَنَبِّئِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ آلِيمٍ﴾  
 فِي الْآخِرَةِ.

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ استثناءٌ مِنَ ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ أَوْ اسْتِدْرَاكٌ،  
 وَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ بَعْدَ أَنْ أُمِرُوا بِبَذِ الْعَهْدِ إِلَى النَّاكِثِينَ: وَلَكِنْ الَّذِينَ عَاهَدُوا مِنْهُمْ ﴿ثُمَّ  
 لَمْ يَنْقُصُواكُمْ شَيْئًا﴾ مِنْ شُرُوطِ الْعَهْدِ وَلَمْ يَنْكُثُوهُ، أَوْ لَمْ يَقْتُلُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَضُرُّوكُمْ قَطُّ  
 ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ مِنْ أَعْدَائِكُمْ ﴿فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَكُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ﴾: إِلَىٰ تِمَامِ  
 مَدَّتِهِمْ وَلَا تُجْرُوهُمْ مُجْرَى النَّاكِثِينَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ تَعْلِيلٌ وَنَبِيَّةٌ عَلَى أَنْ إِتِمَامَ عَهْدِهِمْ مِنْ بَابِ التَّقْوَى.

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ الْجِمَارَاتِ فِي حَجَّةِ  
 الْوَدَاعِ فَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»»:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «الْحَجُّ عَرَفَةَ»:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ  
 وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٩٤٥)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٧٦)، وصححه ووافقه الذهبي. ورواه أيضاً  
 ابن ماجه (٣٠٥٨)، وعلقه البخاري بعد الحديث (١٧٤٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٧٤)، وأبو داود (١٩٤٩)، والتِّرْمِذِيُّ (٨٨٩)، والنَّسَائِيُّ  
 (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وابن حِبَّانَ في «صحيحه» (٣٨٩٢)، والحاكم في «المستدرک» =



قوله: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ عَطْفٌ عَلَى الْمُسْتَكْنَى فِي ﴿بَرِيءٌ﴾: لوجودِ الفاصل<sup>(١)</sup>.  
قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مَحذُوفَ الْخَبَرِ؛ أَي: وَرَسُولُهُ  
كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَوْ عَلَى مَحَلٍّ (إِنْ) وَاسِمِهَا فِي قِرَاءَةٍ مَنْ كَسَرَهَا»:  
قال الطَّيْبِيُّ: وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَمَّا لَمْ تُغَيَّرِ الْمَعْنَى جَازَ أَنْ تُقَدَّرَ كَالْعَدَمِ،  
فَتَعَطَّفُ عَلَى مَحَلٍّ مَا عَمِلَتْ فِيهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: يَعَطَّفُ عَلَى مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا،  
هَذَا [عَلَى] مَا قُرِئَ فِي الشَّاذَّةِ بِكَسْرِ (إِنْ)<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا عَلَى الْمَشْهُورَةِ بَفَتْحِ (أَنْ) فَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنَّهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ غَيْرُ جَائِزٍ؛  
لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لَهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ<sup>(٤)</sup>.

وقال ابنُ الْحَاجِبِ: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بِالرَّفْعِ مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْ) بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ وَإِنْ  
كَانَتْ مَفْتُوحَةً لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَكْسُورَةِ، وَهَذَا مَوْضِعٌ لَمْ يُنَبَّهْ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ؛ فَإِنَّهُمْ  
قَالُوا: يَعَطَّفُ عَلَى اسْمِ (إِنْ) الْمَكْسُورَةَ دُونَ غَيْرِهَا، تَوَهَّمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ  
عَلَى الْمَفْتُوحَةِ.

= (١٧٠٣)، وَالذَّارِقُطْنِي فِي «سُنَّتِهِ» (٢٥١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٨١٢).

(١) هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٦٢/ب).

(٢) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٦٢/ب).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (١٧١/٧).

(٤) انْظُرْ: «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِلْعَكْبَرِيِّ (٦٣٥/٢)، وَ«فَتْوحُ الْغَيْبِ» (١٧١/٧).

والمفتوحة تَنْقَسِمُ إلى قسمين: قسمٌ يجوزُ العطفُ على اسمِها بالرفعِ، وقسمٌ لا يجوزُ.

فالذي يجوزُ هو أن يكونَ في حكمِ المكسورةِ كقولك: (عِلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرو)؛ لأنه في معنى: (إن زَيْدًا قائمٌ وعمرو) فكما جازَ العطفُ ثمَّ جازَ هنا، ألا ترى أَنَّ (عِلِمَ) لا تدخلُ إلَّا على المُبتدأ والخبرِ، يدلُّ على ذلك وجوبُ الكسرِ في قولك: (علمْتُ إن زَيْدًا لقائمٌ<sup>(١)</sup>)، وإنما انتصبَ بعدها توفيرا لِمَا يَفْتَضِيهِ (عِلِمْتُ) مِن معنى المفعوليَّةِ، وإذا تحقَّق أنَّها في حكمِ المكسورةِ جازَ العطفُ على مَوْضِعِها.

وإن كَانَتْ المفتوحةُ على غيرِ هذه الصِّفَةِ لم يَجْزِ العطفُ على اسمِها بالرفعِ مثل قولك: (أعجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرا) فلا يجوزُ إلَّا النَّصبُ؛ لأنَّها ليستْ مكسورةٌ ولا في حُكْمِها<sup>(٢)</sup>.

وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّمَا لم يُعْطَفْ على المفتوحةِ لَفْظًا ومعنى؛ لأنَّها واسمُها وخبرُها بتأويلِ جزءٍ واحدٍ، فلو قَدَّرْتَ أَنَّها في حكمِ العدمِ لَأَخْلَلَتْ بِمَوْضِعِها، بخلافِ (إن) المكسورةِ لأنَّها لا تُغَيِّرُ المعنى، فجازَ تَقْدِيرُ عَدَمِها لكونِها للتأكيدِ المحضِ، كما جازَ تَقْدِيرُ عَدَمِ الباءِ المؤكِّدةِ في قوله:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدِ<sup>(٣)</sup>

(١) في النسخ الخطية: «القائم»، والمثبت من «أُمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «أُمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥٥١ - ٥٥٢).

(٣) هذا تمّة كلام ابن الحاجب الذي نقله الطيبي. انظر: «أُمالي ابن الحاجب» (١/ ١٥٩ - ١٦٠).

و«فتوح الغيب» (٧/ ١٧١ - ١٧٢). والشرط الذي استشهد به هو عجز بيت لعقبة بن هبيرة =

قوله: «استثناءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»؛ أي: في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

قوله: «أو استدراك»؛ أي: استثناءٌ منقطعٌ.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: ولا يضره تخلُّلُ الفاصلِ، أعني: قوله: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى آخره، لأنَّه ليسَ بأجنبيٍّ بالكُلِّيَّةِ لكونه أمرًا بالإعلامِ، كأنَّه قيلَ لهم: فقولوا لهم: سيحوا واعلموا أنَّ اللهَ بريءٌ منهم، لكن الذين عاهدتم ولم تنقضوا عهدهم أتموا إليهم عهدهم ولا تجعلوهم في حكم النَّاكثين الذين لا رخصةَ في إمهالهم أربعةَ أشهرٍ.

قال: وفي جعله استثناءً مُتَّصِلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يلزَمُ تخلُّلُ الفاصلِ الأجنبيِّ مع مُنافاته لعمومِ المُشْرِكِينَ في قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إلا أن يُحمَلَ على المَعهودِ، أعني: المُشْرِكِينَ الذين استثنِي منهم غيرُ النَّاكثين، أو يُخصَّصَ عمومُهم بهذه القرينة، لكنَّ تأخَّرَ الاستثناءِ ينافي ذلك، ولا محيصَ سِوَى أن يُجعلَ من جهةِ المعنى مِنَ الْمُشْرِكِينَ الثاني أيضًا.

وذهبَ صاحبُ «الانتصاف» إلى أنَّه لا حاجةَ إلى تقديرِ القولِ في:

= الأسدي، وصدده:

معاوي إننا بَشَّرْ فَأَسْجَحْ

انظر: «الكتاب» (٦٧/١)، و«العقد الفريد» (١٥٠)، و«سر صناعة الإعراب» (١٤١/١).

قال ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (١٠٠/١): «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتًا يحتج به في نسق الاسم المنسوب على المخفوض، على المعنى لا على اللفظ... فذكره، ثم قال: وقد غلط على الشاعر؛ لأنَّ هذا الشعر كله مخفوض».

﴿فَيَسِيحُوا﴾، وإنما هو تفتُّنٌ وذهابٌ من خطابِ المُسلمينَ إلى خطابِ المُشركين، ثمَّ رجوعٌ إلى خطابِ المُسلمينَ بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>، انتهى.

وعبارة «الانتصاف»: يجوزُ أن يكونَ ﴿فَيَسِيحُوا﴾ خطابًا من الله، ولا يُضمَرُ قبله (قولوا)، ويكونُ استثناءً قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ من قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، والمعنى: براءةٌ من الله ورسوله إلى المعاهدين إلا الباقين على العهد.

ويكونُ فيه خروجٌ من خطابِ المُسلمينَ في ﴿عَاهَدْتُمْ﴾ إلى خطابِ المُشركينَ في ﴿فَيَسِيحُوا﴾، والتفاتٌ بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ﴾ وقياسه: غير مُعْجِزِيَّ وأني، وفيه افتتانٌ وتفخيمٌ للشَّانِ، ثمَّ يعودُ إلى خطابِ المؤمنينَ في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

(٥) - ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿فَإِذَا أَسْلَخَ﴾: انقضى، وأصلُ الانسلاخ: خروجُ الشيءِ ممَّا لا بَسَّه، من سَلَخِ الشَّاةِ.

﴿الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾ التي أُبِيحَ لِلنَّاكثِينَ أَنْ يَسِيحُوا فيها، وقيل: هي رجبٌ وذو القعدةِ

(١) نقله الشيخ سعد الدين التفتازاني. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ب).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢٤٥/٢).

وذو الحِجَّةَ والمُحَرَّمُ، وهذا مُخِلٌّ بالنَّظْمِ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي بَقَاءَ حُرْمَةِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا نَزْلٌ بَعْدُ مَا يَنْسَخُهَا.

﴿فَأَقْضُوا الْفَرَاسِدَ﴾ النَّاكِثِينَ ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ.

﴿وَحَذُّوهُمْ﴾: وَأَسْرِوهُمْ، وَالْأَخِيذُ: الْأَسِيرُ.

﴿وَأَحْضَرُوهُمْ﴾: وَاحْبِسُوهُمْ، أَوْ حِيلُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾: كُلَّ مَرٍّ لَثَلًا يَتَبَسَّطُوا فِي الْبِلَادِ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ.

﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ عَنِ الشَّرْكِ بِالْإِيمَانِ ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ تَصَدِيقًا لَتَوْبَتِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ.

﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾: فَدَعُوهُمْ وَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ وَمَانِعَ الزَّكَاةِ لَا يُخَلَّى سَبِيلُهُ.

﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ تَعْلِيلٌ لِلْأَمْرِ؛ أَي: فَخَلُّوهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ غَفَرَ لَهُمْ مَا سَلَفَ، وَوَعَدَ لَهُمُ الثَّوَابَ بِالتَّوْبَةِ.

قوله: «وانتصابه على الظرف»:

قال أبو حيان: سبقه إلى ذلك الزجاج<sup>(٢)</sup>، .....

(١) قوله: «وهذا مخل بالنظم مخالف للإجماع» هو مخل بالنظم لأنه يأباه ترتب هذا على ما قبله بالفاء مع تعريف الأشهر فهو يقتضي توالي هذه الأشهر وأن يكون المراد بها الأشهر المذكورة، ومخالفته للإجماع لأنه قام على أن الأشهر الحرم يحل فيها القتال، وأن حرمتها نسخت، وعلى تفسيره بها يقتضي بقاء حرمتها. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٣٠١) و«حاشية القونوي» (٩/ ١٥٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣١).

ورده أبو علي<sup>(١)</sup>؛ لأن المرصد: المكان الذي يرصد فيه العدو فهو مكانٌ مخصوصٌ لا يُحذفُ الحرفُ منه إلا سماعًا.

قال أبو حيَّان: وأقول: يصحُّ انتصابُه على الظرف؛ لأنَّ قوله: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ﴾ ليسَ معناه حقيقة القعود، بل المعنى: ارصدوهم في كُلِّ مرصدٍ يرصدُ فيه، ولَمَّا كان المَعْنَى هذا جازَ قياسًا أن يحذفَ منه (في)، لأنَّ العاملَ في الظرفِ المُختَصَّ إذا كان من لفظه أو معناه جازَ أن يصلَّ إليه بغيرِ وساطةٍ (في)<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: يحتملُ أن يكونَ (المرصدُ) مَصْدَرًا لأنَّ اسمَ الزَّمانِ والمكانِ والمصدرِ من فعلِهِ واحدٌ<sup>(٣)</sup>.

(٦) - ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ المأمور بالتعرضِ لهم ﴿اسْتَجَارَكَ﴾: استأمنَكَ وطلبَ منك جوارَكَ ﴿فَأَجِرْهُ﴾ فأمَّنْهُ ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ ويتدبرَهُ ويطلعَ على حقيقة الأمرِ ﴿ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمَنَهُ﴾: موضعَ أَمْنِهِ إن لم يُسلم.

و﴿أَحَدٌ﴾ رفعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ ما بعده لا بالابتداء؛ لأنَّ (إن) من عَوَامِلِ الفعلِ. ﴿ذَلِكَ﴾ الأمنُ أو الأمرُ ﴿وَأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما الإيمانُ، وما حقيقةُ ما تدعوهم إليه، فلا بُدَّ من أمانِهِم ريثمًا يسمعونَ ويتدبرُون.

(١) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٣٠٣/٢)، و«المخصص» لابن سيده (٢٤٦/٤)، و«البيضا» للواحدي (٢٩٥/١٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٩٥/١١).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٢٤٧/٢).

(٧) - ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾ استفهام بمعنى الإنكار والاستبعاد لأن يكون لهم عهد ولا ينكثوه مع غرة صدورهم، أو لأن يفي الله ورسوله بالعهد وهم نكثوه.

وخبر ﴿يَكُونُ﴾: ﴿كَيْفَ﴾ وقدم للاستفهام، أو ﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾ أو ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ وهو <sup>(١)</sup> على الأولين صفة للعهد أو ظرف له أو لـ ﴿يَكُونُ﴾، و﴿كَيْفَ﴾ على الآخرين حال من العهد، و﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إن لم يكن خبراً فبين.

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ هم المستثنون قبل، ومحله النصب على الاستثناء، أو الجر على البدل، أو الرفع على أن الاستثناء منقطع؛ أي: ولكن الذين عاهدتم منهم عند المسجد الحرام.

﴿فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾؛ أي فترضوا أمرهم فإن استقاموا على العهد فاستقيموا على الوفاء، وهو كقوله: ﴿فَاتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٤] غير أنه مطلق وهذا مقيد، و(ما) تحتل الشرطيّة والمصدرية.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ سبق بيانه.

(٨) - ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً يَرَضُونَكُمْ بِأَنَّهُمْ وَإِنِّي لَأَكْثَرُهُمْ فَسَاقُونَ﴾.

﴿كَيْفَ﴾ تكرر لاستبعاد ثباتهم على العهد أو بقاء حكمه مع التنبيه على العلة، وحذف الفعل <sup>(٢)</sup> للعلم به كما في قوله:

(١) قوله: «وهو»؛ أي: «عند الله». انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٦/٣).

(٢) قوله: «وحذف الفعل»؛ أي: (يكون) «للعلم به» من قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ =



وَخَبَرْتُمَانِي أَنَّ الْمَوْتَ بِالْفُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبُ

أي: فكيف مات؟!

﴿وَلِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: وحالهم أنهم إن يظفروا بكم ﴿لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ﴾ لا يُراعوا فيكم ﴿إِلَّا﴾ حلفاً، وقيل: قرابة، قال حسان:

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَكَ مِنْ قُرَيْشٍ كَالِ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ

وقيل: ربوبية، ولعله اشتق للحلف من الألف وهو الجوار؛ لأنهم كانوا إذا تَحَالَفُوا رَفَعُوا به أصواتهم وشهروه، ثم استعير للقرابة لأنها تعقد بين الأقارب ما لا يعقده الحلف، ثم للربوبية والتربية.

وقيل: اشتقاقه من أَلَل الشيء: إذا حدَّده، أو من أَل البرق: إذا لمع.

وقيل: إنه عبري بمعنى الإله؛ لأنه قُرئ: (إيلاً)<sup>(١)</sup> كجبرئيل وجبرئيل.

﴿وَلَا ذِمَّةٌ﴾: عهداً، أو حقاً يعاب على إغفاله.

﴿يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ استئناف لبيان حالهم المنافية لثباتهم على العهد المؤدية إلى عدم مراقبتهم عند الظفر، ولا يجوز جعله حالاً من فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾ فإنَّهم بعد ظهورهم لا يُرْضَوْنَ، ولأنَّ المراد إثبات إرضائهم المؤمنين بوعده الإيمان والطاعة والوفاء بالعهد في الحال، واستبطان الكفر والمعاداة بحيث إن ظفروا لم يُبقوا عليهم، والحالية تنافيه.

= انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٦/٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«المحتسب» (١/٢٨٣)، عن عكرمة وطلحة

﴿وَتَأْتِي قُلُوبُهُمْ﴾ ما تنفوه به أفواههم ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَتِيقُونَ﴾: متمرّدون لا عقيدة ترعهم ولا مروءة تردعهم، وتخصيص الأكثر لما في بعض الكفرة من التفادي عن الغدر والتعفف عما يجزأ حدوثة السوء.

قوله:

(وَحَبَّرْتُ مَنَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلْبُ)

هو لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه، وقبله:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ الْبَعِيدَ الَّذِي مَضَى وَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي غَدًا الْقَرِيبُ

الهَضْبَةُ: الجبل المنبسط على وجه الأرض، والْقَلْبُ: البئر.

قال الزمخشري في «شرح شواهد سيبويه»: أي: قلتما لي: إن من سكن القرى مريض للوباء الذي فيها، فكيف مات أخي في برية وهذه هضبة - أي: جبل - وقلب - أي بئر - أشار إلى هضبة وبئر في الموضع الذي مات فيه أخوه<sup>(١)</sup>.

ومن أبيات هذه القصيدة:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبا المغوار منك قريب<sup>(٢)</sup>

(١) وانظر: «شرح أبيات سيبويه» لابن السيرافي (٢/٢٤٢).

(٢) انظر القصيدة في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٥٥ - ٥٦٤)، ولم يذكر فيها البيت الذي أتى به البيضاوي. وانظر البيت في «الكتاب» (٣/٤٨٧)، و«الأصمعيات» (ص: ٩٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (١/٢١٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١/٤٢٤)، و«المقتضب» للمبرد (٢/٢٨٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/٤٣٣)، و«الحماسة البصرية» (١/٢٣٣).

قوله: «قال حَسَّان:

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قُرَيْشٍ كِلَالِ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ»<sup>(١)</sup>  
السَّقْبُ: ولد الناقة الذكر، والرُّأْل: ولد النعام.

قوله: «وهو الجَوَّارُ» بضم الجيم والهمز: رفع الصوت.

قوله: «﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَسِيقُونَ﴾ مُتَمَرِّدُونَ»:

قال الطَّبِيُّ: الكافر إذا وصف بالفسق دلَّ على نهاية ما هو فيه من الكفر<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين: أشار بقوله: «مُتَمَرِّدُونَ» إلى دفع ما يُقال: إِنَّ الكُفَرَ أَقْبَحُ مِنَ الفسْق، فما معنى وصف الكُفَّار في مقام الذمِّ بالفسق؟ و: إِنَّ الكُفَرَ فسقٌ كُلُّه، فما وجه إخراج البعض بقوله: «﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾؟»<sup>(٣)</sup>!

قوله: «مِنَ التَّفَادِي»: بالفاء، يقال: تَفَادَى الرَّجُلُ مِنْ كَذَا؛ إذا تحاماه، قاله الطَّبِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(٩ - ١٠) - ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١) لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا أَوْلَا ذِمَّةً وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴿٢﴾.

﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: استبدلوا بالقرآن ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: عَرَضًا يَسِيرًا وهو أَتْبَاعُ

(١) انظر: «ديوان حسان بن ثابت» (ص: ٢٣٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦٣/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ ﴿فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾: دِينُهُ الْمُوَصِّلُ إِلَيْهِ، أَوْ سَبِيلُ بَيْتِهِ بِحَصْرِ الْحُجَّاجِ وَالْعُمَّارِ، وَالْفَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ اشْتِرَاءَهُمْ أَذَاهُمْ إِلَى الصَّدِّ.

﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ عَمَلُهُمْ هَذَا أَوْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ فَهُوَ تَفْسِيرٌ لَا تَكْرِيرٌ.

وقيل: الْأَوَّلُ عَامٌّ فِي الْمُنَاقِضِينَ وَهَذَا خَاصٌّ بِالَّذِينَ اشْتَرَوْا، وَهُمْ الْيَهُودُ أَوْ الْأَعْرَابُ الَّذِينَ جَمَعَهُمْ أَبُو سَفْيَانَ وَأَطَعَهُمْ.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ فِي الشَّرَارَةِ.

(١١ - ١٢) - ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ۖ وَنُفُصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝﴾ وَإِنْ نَكَثُوا آيَاتِنَا مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتَلُوا أَيْمَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ۖ.

﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ عَنِ الْكُفْرِ ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ﴾: فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ ﴿فِي الدِّينِ﴾ لَهُمْ مَا لَكُمْ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْكُمْ.

﴿وَنُفُصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ اعْتِرَاضٌ لِلْحَثِّ عَلَى تَامُلِ مَا فَصَّلَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُعَاهِدِينَ<sup>(١)</sup> أَوْ خِصَالِ التَّائِبِينَ.

﴿وَإِنْ نَكَثُوا آيَاتِنَا مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾: وَإِنْ نَكَثُوا مَا بَايَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ أَوْ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ بِصَرِيحِ التَّكْذِيبِ وَبِقَبِيحِ الْأَحْكَامِ ﴿فَقَتَلُوا أَيْمَةً الْكُفْرِ﴾؛ أَي: فَقَاتَلُوهُمْ، فَوَضَعَ أَيْمَةَ الْكُفْرِ مَوْضِعَ الصَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ صَارُوا بِذَلِكَ ذَوِي الرِّئَاسَةِ وَالتَّقَدُّمِ فِي الْكُفْرِ أَحْقَاءَ بِالْقَتْلِ.

(١) فِي (ت): «الْمُجَاهِدِينَ».

وقيل: المراد بالأئمة رؤساء المُشركين، فَالتَّخْصِصُ إمَّا لَأَنَّ قَتْلَهُمْ أَهْمٌ وَهُمْ أَحَقُّ بِهِ، أَوْ لِلْمَنْعِ مِنْ مُرَاقِبَتِهِمْ.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكِسائيُّ وروحٌ عَنْ يَعْقُوبَ: ﴿أَيَّامَهُ﴾ بِتَحْقِيقِ الهمزتين على الأصل<sup>(١)</sup>، والتصريح بالياء لحن<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾؛ أي: لا إيمانَ لَهُمْ على الْحَقِيقَةِ، وَإِلَّا لَمَا طَعَنُوا وَلَمْ يَنْكُثُوا، وفيه دليلٌ على أَنَّ الذَّمَّ إِذَا طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَدْ نَكَثَ عَهْدَهُ، واستشهد به الحنفيةُ على أَنَّ يَمِينَ الْكَافِرِ لَيْسَ يَمِينًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَأَنَّ الْمَرَادَ نَفْيُ الْوَثُوقِ عَلَيْهَا لَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَكُونُوا أَيْمَنَهُمْ﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿لا إيمانَ﴾<sup>(٣)</sup> بمعنى: لا أمانَ أو لا إسلامَ، وتشبَّثَ بِهِ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ تَوْبَةَ الْمُرْتَدِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: لَا يُؤْمِنُونَ، على الإخبارِ عَنْ قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ، أَوْ: لَيْسَ لَهُمْ إِيْمَانٌ فَيُرَاقَبُوا لِأَجْلِهِ.

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (١/ ٣٧٩) وقد ذكر ابن الجزري خلافاً بين الرواة عمن قرأ بين بين، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، وهذا الوجه الثاني لم يذكره الداني في «التيسير» لكنه أشار إليه في «جامع البيان» كما ذكر ابن الجزري. وانظر: «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٢/ ٥١١).

(٢) كذا قال المؤلف تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٦)، ومثله فعل ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية. وقد ردَّ الأئمة على الزمخشري، فقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١١/ ٢٠٩): وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النُّحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع؟!

وقال الأنصاري في «حاشيته» (٣/ ٦٩): وهو مردودٌ، فالجمهور من النُّحاة والقراء على جواز قلب الهمزة الثانية حرف لين، فبعضهم على جعلها بين بين، وبعضهم على قلبها ياء خالصة. وانظر أيضاً في الرد عليه كلام الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٢٤٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٢)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ﴾ متعلّق بـ (قَاتِلُوا)؛ أي: لِيَكُنْ غَرَضُكُمْ فِي الْمُقَاتَلَةِ أَنْ يَنْتَهُوْا عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ لَا إِصْصَالَ الْأَذْيَةِ بِهِمْ كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْمُؤْذِينَ.

قوله: ﴿وَنُقْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ اعتراضٌ:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَيْنَ ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ و﴿إِنْ كُفُّوا﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: «وإظهارُ الباءِ لَحْنٌ»:

قال الْحَلَبِيُّ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَهَرَ مِنَ الْقُرَّاءِ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ لَا الْإِبْدَالُ الْمُحْضُ، حَتَّى إِنْ الشَّاطِطِيَّ جَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِلنَّحْوِيِّينَ لَا لِلْقُرَّاءِ<sup>(٢)</sup>، فقال:

وفي النَّحْوِ أُبْدَلَا<sup>(٣)</sup>

قلت: فقوله: «لَحْنٌ»، مراده اللَّحْنُ الْخَفِيُّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ لَا الْجَلِيُّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ مَا تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ النَّحْوِ، فاندفعَ ما أوردَ عليه مِنْ أَنَّهُ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ النَّحَّاءُ، وَمِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «المفصل» حيث قال: إِذَا التَّقْتُ الْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَالْوَجْهُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ إِلَى حَرْفِ لَيْنٍ عَلَى حَسَبِ حَرَكَتِهَا<sup>(٤)</sup>.

قال ابنُ الْحَاجِبِ فِي «شرحهِ»: «كقولك: (أَيِّمَةٌ) بِيَاءٍ مَحْضَةٍ<sup>(٥)</sup>» هذه عِبَارَتُهُ.

(١) انظر: «حاشية التفزازاني» (١/٢٦٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٦/٢٤).

(٣) انظر: «متن الشاطبية» (البيت ١٩٩).

(٤) انظر: «المفصل» (ص: ٤٩١).

(٥) انظر: «الإيضاح» لابن الحاجب (٢/٣٤٧).

(١٣) - ﴿أَلَا تَقْنَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أُولَئِكَ نَكُتُونَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿أَلَا تَقْنَلُونَ قَوْمًا﴾ تحريض على القتال؛ لأنَّ الهمزة دخلت على النَّفي للإنكار فإفادت المبالغة في الفعل.

﴿نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ التي حَلَفُواهَا مع الرَّسُولِ والمؤمنين على أن لا يُعَاوَنُوا عَلَيْهِم، فَعَاوَنُوا بَنِي بَكْرٍ على خِزَاعَةٍ ﴿وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾ حين تَشَاوَرُوا في أمرِهِ بِدَارِ النَّدْوَةِ على مَا مَرَّ ذِكْرُهُ في قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠].  
وقيل: هُمُ الْيَهُودُ نَكَثُوا عَهْدَ الرَّسُولِ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ.

﴿وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أُولَئِكَ مَرَّةً﴾ بِالْمُعَادَاةِ وَالْمُقَاتَلَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَدَأَهُم بِالدَّعْوَةِ وَالزَّامِ الْحُجَّةَ بِالْكِتَابِ وَالتَّحْدِيَّ بِهِ فَعَدَّلُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ إِلَى الْمُعَادَاةِ وَالْمُقَاتَلَةِ، فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُعَارِضُوهُمْ وَتُصَادِمُوهُمْ؟

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾: أَتُرْكُونَ قِتَالَهُمْ خَشْيَةً أَنْ يَنَالَكُمْ مَكْرُوهٌ مِنْهُمْ؟ ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ فَقَاتِلُوا أَعْدَاءَهُ وَلَا تَتْرَكُوا أَمْرَهُ ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنَّ قَضِيَّةَ الْإِيمَانِ أَنْ لَا يُخْشَى إِلَّا مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنَّ قَضِيَّةَ الْإِيمَانِ أَنْ لَا يُخْشَى إِلَّا رَبُّهُ<sup>(٢)</sup>»:

قال الطَّبِّيُّ: وذلك أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ لَا ضَارَّ وَلَا نَافِعَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ أَحَدًا لَا يَقْدِرُ أَنْ يَضُرَّهُ وَيَنْفَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَشِيئَتِهِ فَلَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «إلا منه»؛ أي: إلا من الله.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وعبارة «الكشاف» (٤٧٨/٣): «أن لا يخشى المؤمن إلا ربه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٩٢/٧).

(١٤ - ١٥) - ﴿قَتَلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۖ وَيَذْهَبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝﴾.

﴿قَتَلُوهُمْ ۝﴾ أمرٌ بالقتال بعد بيان مُوجِبِهِ والتَّوْبِخِ عَلَى تَرْكِهِ والتَّوْعِيدِ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ. ﴿يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ ۝﴾ وَعَدٌ لَهُمْ إِنْ قَاتَلُوهُمْ بِالنَّصْرِ عَلَيْهِمْ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ قَتْلِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۖ﴾ يعني: بني خِزَاعَةَ.

وقيل: بُطُونًا مِنَ الْيَمَنِ وَسَبَأً قَدِمُوا مَكَّةَ فَأَسْلَمُوا، فَلَقُوا مِنْ أَهْلِهَا أَذَى شَدِيدًا، فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبْشِرُوا فَإِنَّ الْفَرَجَ قَرِيبٌ»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَيَذْهَبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۝﴾ لِمَا لَقُوا مِنْهُمْ، وَقَدْ أَوْفَى اللَّهُ بِمَا وَعَدَهُمْ وَالْآيَةُ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ.

﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ۝﴾ ابْتِدَاءُ إِنْخِبَارٍ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَتُوبُ عَنْ كُفْرِهِ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا. وَقُرِئَ ﴿وَيَتُوبُ﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ) عَلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا أُجِيبَ بِهِ الْأَمْرُ؛ فَإِنَّ الْقِتَالَ كَمَا تَسَبَّبَ لَتَعْذِيبِ قَوْمٍ تَسَبَّبَ لَتَوْبِهِ قَوْمٍ آخَرِينَ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ ۝﴾ بِمَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ ﴿حَكِيمٌ ۝﴾ لَا يَفْعَلُ وَلَا يَحْكُمُ إِلَّا عَلَى وَفْقِ الْحِكْمَةِ.

(١) فِي (خ): «والتَّوْعِد».

(٢) كَذَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٤٧٨/٣) وَنَسَبَهُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَابِعَهُ عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ وَأَبُو حَيَّانٍ وَأَبُو السَّعْدِ وَالْأَلُّوسِيُّ فِي تَفَاسِيرِهِمْ، وَلَمْ أَجِدْهُ مُسْنَدًا.

(٣) رَوَيْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ. انْظُرْ: «النَّشْرُ» (١٧٨/٢).



(١٦) - ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ خطابٌ للمؤمنين حين كره بعضهم القتال، وقيل: للمنافقين.  
و﴿أَمْ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزة فيها التوبيخ على الحسبان.  
﴿أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾: ولم يَتَّيْنِ الخُلُصُ مِنْكُمْ - وهم الذين جاهدوا - من غيرهم، نفى العلم وأراد نفى المعلوم للمبالغة، فإنه كالبرهان عليه من حيث إن تعلق العلم به مُستلزمٌ لوقوعه.  
﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا﴾ عطفٌ على ﴿جَاهَدُوا﴾ داخلٌ في الصلّة ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾: بطانّة يوالونهم ويفشون إليهم أسرارهم، و(ما) في (لَمَّا) من معنى التوقع مُنبّه على أن تبين ذلك مُتوقعٌ.  
﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: يعلمُ غرضكم منه، وهو كالمزيج لما يتوهم من ظاهر قوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾.

(١٧) - ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾.

﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: ما صحَّ لهم ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ شيئاً من المساجد فضلاً عن المسجد الحرام.  
وقيل: هو المراد، وإنما جمع لأنه قبله المساجد وإمامها فاعمره كعامر الجميع، ويدلُّ عليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب بالتوحيد<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٨).

﴿شَهِيدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾: بإظهار الشُّركِ وتكذيبِ الرَّسُولِ، وهو حالٌ من الواوِ، والمعنى: ما استقامَ لَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ: عمارةِ بَيْتِ اللَّهِ وعبادةِ غيره.

رُويَ أَنَّهُ لَمَّا أُسِرَ الْعَبَّاسُ عِيرُهُ الْمُسْلِمُونَ بِالْشُّرْكِ وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَأَغْلَظَ لَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَوْلِ، فَقَالَ: تَذْكُرُونَ مَسَاوِئَنَا وَتَكْتُمُونَ مَحَاسِنَنَا! إِنَّا لَنَعْمُرُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَنَحْجُبُ الْكَعْبَةَ وَنَسْقِي الْحَجِيجَ وَنَفُكُ الْعَانِي، فَتَرَكْتَ. ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ﴾ التي يَفْتَخِرُونَ بِهَا بِمَا قَارَنَهَا مِنَ الشُّرْكِ ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ لِأَجْلِهِ.

قوله: «رُويَ أَنَّهُ لَمَّا أُسِرَ الْعَبَّاسُ..» إلى آخره.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ<sup>(١)</sup>.  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو الشَّيْخِ عَنِ الصَّحَّاحِ بَلْفِظِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١٨) - ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾؛ أي: إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ عِمَارَتُهَا لَهُؤُلَاءِ الْجَامِعِينَ لِلْكَمَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وَمِنْ عِمَارَتِهَا تَزِينُهَا بِالْفُرُشِ، وَتَنْوِيرُهَا بِالسُّرُجِ، وَإِدَامَةُ الْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ وَدَرَسِ الْعِلْمِ فِيهَا، وَصِيَانَتُهَا مِمَّا لَمْ تُبْنَ لَهُ كَحَدِيثِ الدُّنْيَا.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٧٨/١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٦٨/٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٨١/١١). وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (١٨/٥)،

والواحدي في «البيسط» (٣٢٨/١٠) وفي «أسباب النزول» (ص: ٢٤٣)، والبغوي في «تفسيره»

(١٩/٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ بُيُوتِي فِي أَرْضِي الْمَسَاجِدُ، وَإِنْ زُورَ فِيهَا عُمَارُهَا، فَطُوبَى لِعَبْدٍ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ زَارَنِي فِي بَيْتِي، فَحَقُّ عَلَى الْمَزُورِ أَنْ يَكْرِمَ زَائِرَهُ».

وَلَمَّا لَمْ يَذْكُرِ الْإِيمَانَ بِالرَّسُولِ لِمَا عَلَّمَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ قَرِينُهُ وَتَمَامُهُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَلِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ» عليه.

«وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ»؛ أَي: فِي أَبْوَابِ الدِّينِ، فَإِنَّ الْخَشْيَةَ عَنِ الْمَحَاضِيرِ جِبِلَّةٌ لَا يَكَادُ الْعَاقِلُ <sup>(١)</sup> يَتِمَالَكُ عَنْهَا.

«فَعَسَى أَوْلَىكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّوَقُّعِ قِطْعًا لِأُطْمَاعِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْإِهْتِدَاءِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِأَعْمَالِهِمْ، وَتَوْبِيخًا لَهُمْ بِالْقَطْعِ بِأَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مَعَ كَمَالِهِمْ إِذَا كَانَ اهْتِدَاؤُهُمْ دَائِرًا بَيْنَ (عَسَى) وَ(لَعَلَّ) فَمَا ظَنُّكَ بِأَضْدَادِهِمْ؟ وَمَنْعًا لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْتَرُّوا بِأَحْوَالِهِمْ وَيَتَكَبَّرُوا عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ بُيُوتِي فِي أَرْضِي الْمَسَاجِدُ...» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ بَلَفَظَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَهُوَ زَائِرُ اللَّهِ، وَحَقُّ عَلَى الْمَزُورِ أَنْ يَكْرِمَ زَائِرَهُ» <sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (أ) وَ(خ): «الرَّجُل».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٦١٣٩)، وَ(٦١٤٥)، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٣١ / ٢): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَأَحَدُ إِسْنَادِيهِ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»، وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ إِسْنَادَهُ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (١٤٢ / ٤).

وعبدُ الرزاق وابنُ جرير في «تفسيرهما» والبيهقي في «شعب الإيمان» عن عمرو بن ميمون قال: كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يقولون: «إنَّ بيوتَ الله في الأرضِ المساجدُ، وإنَّ حقًّا على الله أن يُكرمَ مَنْ زارَهُ فيها»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وإنَّما لم يذكر الإيمانَ بالرسولِ لما علِمَ أنَّ الإيمانَ باللهِ قُرْبُهُ...» إلى آخره. قال الشيخُ سعدُ الدِّين: يعني: أنه مذكورٌ بطريقٍ أبلغَ [وهو طريقُ الكناية] لما اشتهرَ مِنْ تَقَارُرنِهما وعدمِ انفكاكِ أَحَدِهما عَنِ الْآخَرِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبِّيُّ: خلاصةُ الجوابِ: أنَّ في الكلامِ دلالةً على ذكرِهِ، وليس فيه بيانُ الفائدةِ في طيِّ ذكرِهِ، ويمكنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ الرَّسُولُ وَأَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّهُم الْأَحَقُّ بِعِمَارَةِ مَسَاجِدِ اللَّهِ وَهُوَ الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَذِكْرِهِ وَعِبَادَتِهِ، فَلَمَّا كَانَ دَاخِلًا فِي لَفْظِ (مَنْ) لَمْ يُحْسُنْ أَنْ يُقَالَ: وَرَسُولُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١٩) - ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ السَّقَايَةُ وَالْعِمَارَةُ مَصْدَرُ أَسْقَى وَعَمَرَ فَلَا يُشَبَّهَانِ بِالْجَنَّةِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٦٦٠)، وفي «تفسيره» (٢٠٥١) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٣١٧/١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٨٢).

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣٢٤) عن عمرو بن ميمون عن عبد الله يرفعه: «إنَّ بيوتَ الله في الأرضِ المساجدُ، وإنَّ حقًّا على الله أن يُكرمَ مَنْ زارَهُ فيها». ومن هذا الوجه أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهدي» (٦ - زوائد نعيم).

(٢) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٣/ب). وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٩٨/٧).

إِضْمَارٍ تَقْدِيرُهُ: أَجَعَلْتُمْ أَهْلَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ كَمَنْ آمَنَ، أَوْ: أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ كإِيمَانٍ مَنْ آمَنَ.

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾<sup>(١)</sup>.

والمعنى: إنكارُ أَنْ يَشْبَهَ الْمُشْرِكُونَ وَأَعْمَالُهُمُ الْمُحِبَّةُ بِالْمُؤْمِنِينَ وَأَعْمَالِهِمُ الْمُبْتَنِيَّةُ، ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ وَبَيَّنَ عَدَمَ تَسَاوِيهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ أَي: الْكُفْرَةَ ظَلَمَةً بِالشَّرِكِ وَمَعَادَاةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ كُنْ فِي الصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يُسَاوُونَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَوَفَّقَهُمُ لِلْحَقِّ وَالصَّوَابِ؟ وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِ﴿الظَّالِمِينَ﴾: الَّذِينَ يُسَوُّونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

(٢٠ - ٢٢) - ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾<sup>(٢)</sup> يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ<sup>(٣)</sup> خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ.

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾: أَعْلَى رُتَبَةً وَأَكْثَرَ كَرَامَةً مِمَّنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ هَذِهِ الصِّفَاتِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ السَّقَايَةِ وَالْعِمَارَةِ عِنْدَكُمْ.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ بِالثَّوَابِ وَنَيْلِ الْحُسْنَى عِنْدَ اللَّهِ دُونَكُمْ. ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا﴾: فِي الْجَنَّاتِ نَعِيمٌ مُقِيمٌ دائِمٌ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بِالتَّخْفِيفِ<sup>(٢)</sup>، وَتَنْكِيرُ الْمُبَشِّرِ بِهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ وَرَاءَ التَّعْيِينِ وَالتَّعْرِيفِ.

(١) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٧ - ٨٨).

﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ أَكَّدَ الْخُلُودَ بِالتَّأْيِيدِ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلْمَكْثِ الطَّوِيلِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ يُسْتَحَقَّرُ دُونَهُ مَا اسْتَوْجَبُوهُ لِأَجْلِهِ، أَوْ نَعْمَ الدُّنْيَا.

(٢٣) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا

الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ نَزَلَتْ فِي الْمُهَاجِرِينَ فَإِنَّهُمْ لَمَّا أُمِرُوا بِالْهَجْرَةِ قَالُوا: إِنِ هَاجَرْنَا قَطَعْنَا آبَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَعَشَائِرَنَا وَذَهَبَتْ تِجَارَاتُنَا وَبَقِينَا ضَائِعِينَ.

وقيل: نَزَلَتْ نَهْيًا عَنِ مُوَالَاةِ التَّسَعَةِ الَّذِينَ ارْتَدُّوا وَلَحِقُوا بِمَكَّةَ.

والمعنى: لَا تَتَّخِذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ يَمْنَعُونَكُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَيَصُدُّونَكُمْ عَنِ الطَّاعَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾: إِنِ اخْتَارُوهُ وَحَرَّصُوا عَلَيْهِ.

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ بَوَضَّعَهُمُ الْمُوَالَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: «نَزَلَتْ فِي الْمُهَاجِرِينَ...» إِلَى آخِرِهِ.

أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقيل: نَزَلَتْ نَهْيًا عَنِ مُوَالَاةِ التَّسَعَةِ الَّذِينَ ارْتَدُّوا وَلَحِقُوا بِمَكَّةَ»:

رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ مُقَاتِلٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (خ) وَ(ت): «مَحْلَهَا».

(٢) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/٢٤٠)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «الْبَسِيطِ» (١٠/٣٤١)، مِنْ رِوَايَةِ جَوَيْبِرَ

عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَجَوَيْبِرَ مَتْرُوكٌ وَالضَّحَّاكُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٣) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/٢٤٢) عَنْ مُقَاتِلٍ، وَهُوَ فِي «تَفْسِيرِ مُقَاتِلٍ» (٢/١٦٤)، وَفِيهِ:

«السَّبْعَةُ» بِدَلِّ «التَّسَعَةِ».

(٢٤) - ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ  
اَقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ  
اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ  
الْفَاسِقِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ أقرِّبواؤكم، مأخوذٌ  
من العشرة، وقيل: من العشرة فإنَّ العشيرة جماعةٌ ترجعُ إلى عقدٍ كعقدِ العشرة.  
وقرأ أبو بكر: ﴿وعشيرتكم﴾<sup>(١)</sup>. وقرئ: (وعشائرُكم)<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَمْوَالٌ اَقْتَرَفْتُمُوهَا﴾: اِكْتَسَبْتُمُوهَا ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾: فواتَ وَقَتِ  
نَفَاقِهَا ﴿وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾  
الحبُّ الاختياريُّ دونَ الطَّبيعيِّ؛ فإنه لا يدخلُ تحتَ التَّكْلِيفِ التَّحْفُظُ عَنْهُ.  
﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ جوابٌ ووَعْدٌ، والأمرُ: عُقُوبَةٌ عاجِلَةٌ أو آجَلَةٌ،  
وقيل: فتحُ مَكَّةَ ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾: لا يُرْشِدُهُمْ.  
وفي الآية تشديدٌ عَظِيمٌ وَقَلٌّ مَنْ يَتَخَلَّصُ عَنْهُ.

(٢٥) - ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ  
فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ﴾.

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ يعني: مَوَاطِنَ الْحَرْبِ، وهي مَوَاقِعُهَا.  
﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾: وَمَوْطِنَ يَوْمِ حُنَيْنٍ، ويجوزُ أن يُقَدَّرَ: في أيامِ مَوَاطِنَ، أو يفسَّرَ  
الموطينُ بالوقتِ كـ (مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن الحسن.

ولا يمنع إبدال قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه أن يُعْطَفَ على موضع ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾؛ فإنه لا يَقْتَضِي تَشَارُكُهُمَا فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَعْطُوفُ حَتَّى يَقْتَضِي كَثْرَتَهُمْ وَإِعْجَابَهَا إِيَّاهُمْ فِي جَمِيعِ الْمَوَاطِنِ.

وَحِثْنُ وَاِ بْنِ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، حَارِبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ - وَكَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، الْعَشْرُ الَّذِينَ حَضَرُوا فَتَحَ مَكَّةَ وَالْفَائِزِ انْضَمُّوا إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّلُقَاءِ - هَوَازِنَ وَتَقِيْفًا وَكَانُوا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، فَلَمَّا التَّقَوْا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَبُو بَكْرٍ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: لَنْ نُغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ قِلَّةٍ<sup>(١)</sup>، إِعْجَابًا بِكَثْرَتِهِمْ، وَاقْتِتَلُوا قِتَالًا شَدِيدًا،

(١) قوله: «قال رسول الله ﷺ، وقيل: أبو بكر» كذا ذكر المصنف هذين القولين تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٤٩١/٣)، وهما قولان مردودان لم يردا من طريق يُعرف، ولا يحتاجان عناء البحث عنهما، وكان الأولى بالمؤلف تنزيه كتابه عن أمثال هذه الأقوال، فكيف يتصور أن يقول النبي ﷺ مثل هذا الكلام البعيد عن فهم حقيقة الشرع وهو المبلغ عن ربه والمعلم للناس وأعلم الناس بهذا الدين وما يصح وما لا يصح فيه، فكيف يغيب عنه أن الناصر هو الله سبحانه لا كثرة الجنود؟! وكذلك لا يتصور مثل هذا من الصديق أعظم الصحابة فهماً لدين الله وتصديقاً به ودفاعاً عنه، وأجلهم مكانة، وأقوامهم إيماناً، وإنما يتصور مثل هذا من أولئك الذين كانوا حديثي عهد بالدين، أو الذين لم يترسخ الإيمان في قلوبهم، وقد خرجوا مع الجيش وكانوا فيه كثرة كالطلقاء وأمثالهم، ويؤيد ما قلنا ما جاء من روايات في ذلك، فقد روى الطبري في «تفسيره» (٣٨٩/١١) عن السدي: أن القاتل هو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يعينه، وكذا روى عن قتادة أنه قال: (وذكر لنا أن رجلاً قال ...)، ومثله روى البيهقي في «الدلائل» (١٢٣/٥) عن الربيع وزاد: فشق ذلك على رسول الله ﷺ.

وكذا رواه دون تعيين البزار في «مسنده» (١٨٢٧ - كشف) من حديث أنس، وفيه: (قال غلام منا من الأنصار ...).

وقد ذكر الواحد في «البيسط» (٣٤٦/١٠)، وفي «الوسيط» (٤٨٧/٢)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٤١٣/٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قاتل ذلك هو سلمة بن سلامة. وهو أيضاً بعيد؛ لأن هذا صحابي كبير شهد العقبتين وبدراً وأحداً والمشاهد، فلا يخبر عنه بلفظ: (غلام من =



فَأَدْرَكَ الْمُسْلِمِينَ إِعْجَابُهُمْ وَعَيْتَادُهُمْ عَلَى كَثَرَتِهِمْ فَانْهَزَمُوا حَتَّى بَلَغَ فَلَهُمْ مَكَّةَ، وَبَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ فِي مَرْكَزِهِ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا عُمَةُ الْعَبَّاسُ أَخَذًا<sup>(١)</sup> بِلِجَامِهِ وَابْنُ عَمِّهِ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ، وَنَاهِيكَ بِهَذَا شَهَادَةً عَلَى تَنَاهِي شَجَاعَتِهِ، فَقَالَ لِلْعَبَّاسِ وَكَانَ صَبِيئًا: «صَبْحَ النَّاسِ» فَنَادَى: يَا عِبَادَ اللَّهِ! يَا أَصْحَابَ الشَّجَرَةِ! يَا أَصْحَابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَكُتِبُوا عُقُوبًا وَاحِدًا يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، وَنَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ فَالتَقُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَذَا حَيِّنَ حَيِّى الْوُطَيْسُ» ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا مِنَ التُّرَابِ فَرَمَاهُمْ ثُمَّ قَالَ: «انْهَزَمُوا وَرَبَّ الْكَعْبَةِ» فَانْهَزَمُوا.

﴿فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ﴾؛ أَي: الْكَثْرَةُ ﴿شَيْئًا﴾ مِنَ الْإِغْنَاءِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ مِنْ أَمْرِ الْعَدُوِّ. ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾: بِرُحْبِهَا؛ أَي: سَعَتِهَا، لَا تَجْدُونَ فِيهَا مَقَرًّا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ نُفُوسُكُمْ مِنْ شِدَّةِ الرُّعْبِ، أَوْ لَا تَثْبُتُونَ فِيهَا كَمَنْ لَا يَسَعُهُ مَكَانُهُ. ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ﴾ الْكَفَّارَ ظُهُورَكُمْ ﴿مُدْبِرِينَ﴾: مُنْهَرِمِينَ، وَالْإِدْبَارُ: الذَّهَابُ إِلَى خَلْفٍ، خِلَافَ الْإِقْبَالِ.

= الأنصار)، علماً أن خبر ابن عباس الذي ورد فيه أنه سلامة قد ذكره الواحدي في «تفسيره» من رواية عطاء عن ابن عباس، وهذا الطريق قد كثر ورودُه عند الواحدي، وإسناده ساقط كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

ثم الظاهر أن قائل هذه العبارة ليس ممن شهد المشاهد مع النبي ﷺ؛ لأن المسلمين في كل الغزوات والسرائيا التي سبقت تلك المعركة ما هزموا في واحدة منها من قلة، فلا يخطر ببال من هذا حاله أن يقول تلك العبارة أو يعتقد بها، وإنما من يفكر بمثل هذا هو أولئك الذين لم يشهدوا المشاهد، والأمر عندهم أن الغلبة تتعلق بالكثرة، كما هو معتقد أهل الجاهلية.

(١) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «أخذ».

(٢) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «الغناء».

قوله: «وموطن يوم حنين...» إلى آخره.

تبع الزَّمَخْشَرِيُّ في تَقْدِيرِ (مَوْطِن) في الثَّانِي، أو تَفْسِيرِ (مَوْطِن) بِالْوَقْتِ فِي الْأَوَّلِ؛ لِيَكُونَ مِنْ عَطَفِ الزَّمَانِ عَلَى الْمَكَانِ كَعَطَفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، تقول: (ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة وفي المسجد) كما تقول: (ضربتُ زيداً وعمراً)<sup>(١)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: لَا أَذْرِي مَا حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى تَقْدِيرِ أَحَدِ الْمُضَافَيْنِ أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْطِنِ بِالْوَقْتِ لِيَصِحَّ عَطَفُ زَمَانٍ عَلَى زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ عَلَى مَكَانٍ؛ إِذْ يَصِحُّ عَطَفُ أَحَدِ الظَّرْفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبِيبِيُّ فِي تَوْجِيهِ صَنِيعِ صَاحِبِ «الْكَشَافِ»: قِيلَ: يَعْنِي: أَنَّ الْفِعْلَ كَمَا يَقْتَضِي ظَرْفَ الْمَكَانِ فَيَقْتَضِي ظَرْفَ الزَّمَانِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا لِلْآخَرِ، كَمَا لَا يُعْطَفُ الْمَفْعُولُ بِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِيهِ، وَلَا الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَلَا الْمَصْدَرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا بِالْعَكْسِ<sup>(٣)</sup>.

ثم قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَالزَّمَخْشَرِيُّ إِنَّمَا رَاعَى الْمُنَاسَبَةَ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ<sup>(٤)</sup> دُونَ النَّحْوِيِّينَ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/٢٥٨)، و«فتوح الغيب» (٧/٢٠٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٦/٣٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٠٥).

(٤) في (ز): «علمائنا».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٠٧).

وقال الشيخ سعد الدين: لا ينبغي أن يذهب في وجه السؤال إلى <sup>(١)</sup> أنه ليس بينهما من المناسبة ما يصلح معه العطف، فإنه ظاهر الفساد، بل وجهه أن كلا منهما يتعلق <sup>(٢)</sup> بالفعل بلا توسط العاطف كسائر المتعلقات، لا يعطف بعضها على بعض.

ولأنما يعطف على البعض ما هو من جنسه ولا يتعلق معه استقلالاً مثل: (صربت زيدا وعمرا) و(صمت يوم الخميس ويوم الجمعة) و(صليت في الدار وفي المسجد) ونحو ذلك، فاحتاج إلى أن يجعله من عطف المكان على المكان بتقدير المضاف أو الزمان على الزمان كذلك، أو يجعل (الموطن) اسم زمان على ما يجوز القياس وإن كان بعيداً من الفهم قليلاً في الاستعمال، كأنه قيل: في أزمنة أوقات مواقف الحروب <sup>(٣)</sup>.

قوله: «لا يمنع إبدال قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه أن يعطف على موضع ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، فإنه لا يقتضي تشاركهما فيما أضيف إليه المعطوف حتى يقتضي كثرتهم <sup>(٤)</sup> وإعجابها أيأهم في جميع المواطن»:

هذا رد لقول «الكشاف»: على أن الواجب أن يكون ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوباً بفعلٍ مضمّر لا بهذا الظاهر، وموجب ذلك أن قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ فلو جعل ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تُعجبهم في

(١) في النسخ الخطية: «ذلك إلا» والمثبت من «حاشية التفازاني».

(٢) في (س): «متعلق».

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (١/٢٦٤).

(٤) في النسخ الخطية: «كثرتها»، والمثبت من «تفسير البيضاوي».

جَمِيعِ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ، وَلَمْ يَكُونُوا كَثِيرًا فِي جَمِيعِهَا، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ نَاصِبُهُ فَعَلًا خَاصًّا بِهِ، إِلَّا إِذَا نُصِبَ (إِذْ) بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ هَذَا فَمِنْ مُتَعَقِّبٍ وَمِنْ مُقَرِّرٍ:

فَقَالَ صَاحِبُ «الْإِنْتِصَافِ»: مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ لَازِمٍ تَقُولُ: (اضْرِبْ زَيْدًا حِينَ يَقُومُ وَحِينَ يَقْعُدُ)، وَالنَّاصِبُ لِلظَّرْفَيْنِ وَاحِدٌ وَهُمَا مُتَغَايِرَانِ، إِنَّمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْتَصِبَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ بِظَرْفِي زَمَانٍ مُخْتَلِفَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ الْعَطْفِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكَاهُ: وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْقَاضِي: «وَلَا يَمْتَنِعُ إِبْدَالُ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا أَعْجَبْتَكُمْ﴾...» إِلَى آخِرِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ» تَقْرِيرًا<sup>(٣)</sup> لِقَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ: الْوَاجِبُ أَنْ يَنْصَبَ ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بِ(نَصَر) مُضْمَرًا لثَلَا يُعْطَفَ زَمَانٌ عَلَى مَكَانٍ، بَلْ يَكُونُ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، لَا بِهَذَا الظَّاهِرِ إِنْ جُعِلَ ﴿إِذَا أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرْتُكُمْ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ لَا مُتَّصِبًا بِهِ: اذْكُرْ، إِذِ التَّقْدِيرُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ: نَصَرْتُكُمْ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ زَمَانٌ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرْتُكُمْ، وَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْإِعْجَابَ وَالْكَثْرَةَ لَمْ يَكُونَا فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ.

وَقَدْ يُقَالُ: يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِهَذَا الظَّاهِرِ مُطْلَقًا لَا مُقَيَّدًا بِالظَّرْفِ.

وِغَايَةُ الْجَوَابِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ فِعْلٌ مُقَيَّدٌ بِحَالٍ عَلَى ظَرْفٍ نَحْوِ: (صَلَّيْتُ قَائِمًا

(١) انظر: «الكشاف» (٤٩٠/٣).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢٥٨/٢).

(٣) في (س): «تقرير»، وفي «فتوح الغيب»: «تقريباً».

في الْمَسْجِدِ)، فالمعنى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمُقَيَّدَةَ بِالْقِيَامِ وَقَعَتْ فِي الْمَسْجِدِ، والحال في المعنى ظرفٌ، فيُعتبرُ في الثَّانِي ذلك الظَّرْفُ الْمُقَيَّدُ كما يُعتبرُ في الحالِ، ولِلْبَحْثِ فيه مجالٌ.

قال الطَّبِيبُ: وتَمَامُ التَّقْرِيرِ: أَنَّ الْأُصُولِيَّينَ ذَكَرُوا أَنَّ الْأَصْلَ اشْتِرَاكَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ كَالْحَالِ وَالشَّرْطِ وَغَيْرِهِمَا، هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ الرَّمَخْشَرِيِّ وَصَاحِبِ «التَّقْرِيبِ».

قال: فالواجبُ أَنْ يُقالَ: ما في الآيةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ نَاصِبٍ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ، أَوْ تَقْدِيرِ (اذْكُرْ) مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ؛ لِثَلَا يُلْزَمُ الْمَحْذُورُ.

وَبَيَانُهُ أَنَّ (نَصَرَ) مُطْلَقٌ، وَتَقْيِيدُهُ بِحَسَبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الظَّرْفَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأَحْوَالَ وَالظُّرُوفَ كُلَّهَا تَقْيِيدَاتٌ لِلْفِعْلِ الْمُطْلَقِ، فَإِذَا قُيِّدَ أَحَدُهُمَا بِقَيْدٍ لَزِمَ تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنَ الْمُطْلَقِ، فَيَسْرِي مِنْهُ إِلَى الْآخَرِ.

لَعَلَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «التَّقْرِيبِ»: إِذَا تَقَدَّمَ فِعْلٌ مُقَيَّدٌ بِحَالٍ عَلَى ظَرْفٍ نَحْوِ: (صَلَّيْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ)... فيُعتبرُ في الثَّانِي ذلك الْقَيْدُ<sup>(١)</sup>.

قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمُتَعَقِّبُ لِلْحَمْلِ لِلْجَمِيعِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الْحَلَبِيُّ: كَلَامُ الرَّمَخْشَرِيِّ حَسَنٌ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْفِعْلَ مُقَيَّدٌ بِظَرْفِ الْمَكَانِ،

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٠٦-٢٠٨).

(٢) كَذَا النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب» (٧/٢٠٨): «هذا البحث قريب من قولهم المتعقب: الجمع للحمل».

فإذا جعلنا (إذ) بدلًا من ﴿يَوْمَ﴾ كان معمولًا له؛ لأنَّ البدل يحلُّ محلَّ المبدل منه، فيلزم أنَّه نصرهم إذ<sup>(١)</sup> أعجبتهُم كثرتهُم في مواطن كثيرة، والفرص<sup>(٢)</sup> أنَّهم لم يكونوا في بعض المواطن بهذه الصِّفة، إلَّا أنَّه قد يتقدِّح؛ فإنَّه تعالى لم يقل: (في جميع المواطن) حتَّى يلزم ما قاله<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تقريرِ كلامِ «الكشاف»: الواجبُ أن ينتصبَ ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بفعلٍ مُضمرٍ وهو ﴿نَصَرَكُمُ﴾؛ ليكونَ مِن عَطْفِ الجُمْلَةِ على الجُمْلَةِ، لا بقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ﴾؛ ليكونَ عطفًا على ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾ بالتأويلِ أو بدونِ التأويلِ.

وذلك لأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُم كَثْرَتُكُمْ﴾ بدلٌ من ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، فيكونُ زمانُ الإعجابِ بالكثرةِ ظرفًا للنصرةِ الواقعةِ في المواطنِ الكثيرةِ؛ لأنَّ الفعلَ واحدٌ، ولأنَّ الأصلَ في العطفِ أن يتقدِّدَ المعطوفُ بما يتقدِّدُ به المعطوفُ عليه وبالعكسِ، مثل: (أعجبتني قيامُ زيدٍ يومَ الجمعةِ وقيامُ عمرو) وبالعكسِ، و﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ مُقَدِّدٌ بزمانِ الإعجابِ بالكثرةِ؛ لأنَّ العاملَ يَنسحبُ على البدلِ والمبدلِ منه جميعًا، وكذا (المواطنُ)، واللازمُ باطلٌ، إذ لا إعجابَ بالكثرةِ في المواطنِ.

وبهذا التقرير يندفعُ ما يقال: هذا إنَّما يلزمُ لو كان المبدلُ في حكمِ الشَّجِيَّةِ مع حذفِ حرفِ العطفِ ليؤوَّلَ إلى: نصركم اللهُ في مواطنٍ كثيرةٍ إذ أعجبتهُم، وليس كذلك، بل يؤوَّلُ إلى: نصركم في مواطنٍ وإذ أعجبتهُم.

(١) في (ز) و«الدر المصون»: «إذ».

(٢) في النسخ الخطية: «الغرض» و«العرض»، والمثبت من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» ٣٦/٦.

وعلى ما ذكره الزمخشري منع ظاهرٌ مرجعه إلى أَنَّ الفعلَ في المعطوف والمعطوف عليه لا يلزم أن يكونَ واحدًا بحيث لا يكونُ له تعدُّدُ أفرادٍ، ألا ترى إلى قولنا: (اضرب زيداً اليومَ وعمرًا غدًا)<sup>(١)</sup>، و(اضربه حينَ يقومُ وحينَ يقعدُ)، و(اضرب زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا)... إلى غير ذلك.

ولا يلزم من تقييده في حقِّ المعطوف بقيد<sup>(٢)</sup> تقييده في حقِّ المعطوف عليه بذلك، ولا نُسلمُ أنَّ هذا هو الأصلُ حتى يفتقرَ خلافه إلى الدليل<sup>(٣)</sup>، انتهى.

قلت: وهذا المنعُ هو تقريرُ ما مشى عليه البيضاوي.

ثم قال الشيخُ سعدُ الدين: وأمَّا ما يُقال: إنَّ هذه النكَّةَ تدفعُ ما تقدَّم أيضًا أنَّ<sup>(٤)</sup> الزَّمانَ إنما لا يعطَفُ على المكانِ لو كانَ زمانَ ذلك الفعلِ، وهو ليسَ بلازمٍ لجوازِ تَغَايُرِ الفِعْلَيْنِ = ففيه نظرٌ؛ لأنَّ مُرادَه الامتناعُ فيما إذا كانا معمولي<sup>(٥)</sup> فعلٍ واحدٍ في اللفظِ نحو: (ضربتُ زيدًا وعمرًا في الدَّارِ ويومَ الجُمعةِ) حتى يجري فيما إذا تحقَّقَ التَّغَايُرُ مثل: (أكرمتُ<sup>(٦)</sup> أوَّلَ الزَّائرينَ وآخرَهُم في الدَّارِ ويومَ الجُمعةِ)<sup>(٧)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «ضرب زيداً اليومَ وعمرًا غدًا»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٢) في (س) و(ز): «تقييد»، والمثبت من (ن) و«حاشية التفنازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٤/أ).

(٤) في «حاشية التفنازاني»: «تدفع أصل السؤال أيضاً لأن».

(٥) في (س) و(ز): «كان معمول»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٦) في (س) و(ز): «أُكُنْتُ» وفي (ن): «اكتب»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٧) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٤/ب).

قوله: «وَحُنَيْنٌ وَإِد...» إلى آخره.

الحديث أخرجه مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بِنَقْصِ يَسِيرٍ<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: لَنْ نَغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ قِلَّةٍ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾.

قال الربيع: وكانوا اثني عشر ألفاً منهم ألفان من أهل مكة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الطُّلُقَاءُ»:

قال الشيخ سعد الدين: هم الأسارى الذين أخذوا يومَ الفتح وأُطلقوا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَنْ نَغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ قِلَّةٍ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: لَيْسَ نَفْيًا لِلْمَغْلُوبِيَّةِ بَلْ نَفْيٌ لِلْقِلَّةِ، يَعْنِي: مَتَى غُلِبْنَا كَانَ سَبَبُهُ غَيْرَ الْقِلَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين: هُوَ نَفْيٌ لِلْقِلَّةِ وَإِعْجَابٌ بِالكَثَرَةِ، يَعْنِي: إِنْ وَقَعَتْ مَغْلُوبِيَّةٌ فَلَيْسَ عَنْهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه مسلم (١٧٧٥) و(١٧٧٧) من حديث العباس وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما.

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (١٢٣/٥).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢١٠/٧)، وتام عبارته: «ليس نفيًا للمغلوبية، وإنما هو إثبات له ونفي للقلة، يعني: متى غُلِبْنَا كَانَ سَبَبُهُ غَيْرَ الْقِلَّةِ، هَذَا - مِنْ حَيْثُ الظَّاهِر - لَيْسَ كَلِمَةُ إِعْجَابٍ، لَكِنَّا كُنَّا نَعْنِي بِهَا، فَكَانَ قَالَ: مَا أَكْثَرَ عِدَدَنَا».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب)، وفيها: «إِنْ وَقَعَتْ مَغْلُوبِيَّةٌ فَلَا مَرَّ آخِرَ».



قوله: «فقال العَبَّاسُ وكان صَيِّئًا»؛ أي: عالي الصوت.

روى ابن سَعْدٍ في «الطبقات» عن.....<sup>(١)</sup>.

قوله: «يا أصحاب الشَّجَرَةِ»؛ أي: أصحاب بيعة الرُّضْوَانِ المذكورين في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

قوله: «يا أَصْحَابَ الْبَقَرَةِ»:

الطَّبِيعِيُّ: قيل: أريدَ المذكورونَ في قوله: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، وقيل: الذين أنزلَ عليهم سورة البقرة<sup>(٢)</sup>.

قلت: الظاهرُ أنَّ المراد: الذين حَفِظُوا سورةَ البقرة، فإنَّهم عُظَمَاءُ الصَّحَابَةِ، قال أنس بن مالك: كان الرَّجُلُ إذا قرأ البقرة وآل عمرانَ جَدَّ فينا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فكُروا عُنُقًا وَاحِدًا»:

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: أي: رَجَعُوا جَمَاعَةً وَاحِدَةً؛ أي: دفعةً واحدةً، مِنْ قوله: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ أي: رؤسائُهُمْ وَجَمَاعَاتُهُمْ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «حمي الوطيس»:

(١) بيض المصنف هنا في النسخ، وفي هامش (ز): «بياض في الأصل».

(٢) انظر: «فتح الغيب» (٧/ ٢١٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢١٥)، وفسرت «جد فينا» في نص الخبر فقال: «أي عظم».

(٤) لم أقف عليه من كلام الزمخشري، وإنما وقفت عليه في: «حاشية التفنازاني» (٢٦٤/ ب)، دون الاستشهاد بالآية.

قال في «النهاية»: الوطيس: التنور، وهو كناية عن شدة الأمر واضطرام الحرب<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن دُرَيْد في «المجتنى» وغيره: أن أول من قاله النبي ﷺ لما اشتد البأس يومئذ، ولم يسمع قبله<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبي: وهو من أحسن الاستعارات<sup>(٣)</sup>.

(٢٦ - ٢٧) ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ثُمَّ يَتَوَبُّ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾.

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ﴾: رحمته التي سکنوا بها وأمنوا ﴿عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الذين انهزموا، وإعادة الجار للتبنيه على اختلاف حالهما. وقيل: هم الذين ثبتوا مع الرسول ولم يفرّوا. ﴿وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ بأعينكم، يعني: الملائكة، وكانوا خمسة آلاف، أو ثمانية، أو ستة عشر، على اختلاف الأقوال. ﴿وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالقتل والأسر والسبي ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ أي: ما فعل بهم جزاء كفرهم في الدنيا<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «النهاية في غريب» (مادة: حما).

(٢) انظر: «المجتنى» (ص: ٣)، وقد عقد باباً لما سمع من النبي ﷺ ولم يسمع من غيره قبله.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: حما).

(٤) في (خ): «الدين».

﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ مِنْهُمْ بِالتَّوْفِيقِ لِلْإِسْلَامِ ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ وَيَفْضَلُ عَلَيْهِمْ.

رُويَ أَنَّ نَاسًا مِنْهُمْ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسْلَمُوا وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْتَ خَيْرُ النَّاسِ وَأَبْرَهُمْ، وَقَدْ سُبِّي أَهْلُونَا وَأَوْلَادُنَا وَأُخِذَتْ أَمْوَالُنَا - وَقَدْ سُبِّتَ يَوْمُئِذٍ سِتَّةُ آلَافٍ نَفْسٍ وَأُخِذَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ مَا لَا يُحْصَى - فَقَالَ: «اخْتَارُوا إِمَّا سَبَايَاكُمْ وَإِمَّا أَمْوَالَكُمْ»، فَقَالُوا: مَا كُنَّا نَعْدِلُ بِالْأَحْسَابِ شَيْئًا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ جَاءُوا مُسْلِمِينَ وَإِنَّا خَيْرُنَا هُمْ بَيْنَ الذَّرَارِيِّ وَالْأَمْوَالِ فَلَمْ يَعْدِلُوا بِالْأَحْسَابِ شَيْئًا، فَمَنْ كَانَ بِيَدِهِ سَبْيٌ وَطَابَتْ نَفْسُهُ أَنْ يَرُدَّهُ فِشَانَهُ، وَمَنْ لَا فَلَْيُعْطِنَا وَلِيَكُن قَرْضًا عَلَيْنَا حَتَّى نُصِيبَ شَيْئًا نُعْطِيَهُ مَكَانَهُ» فَقَالُوا: رَضِينَا وَسَلَّمْنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلَّ فَيْكُمْ مَنْ لَا يَرْضَى فَمُرُوا عُرَفَاءَكُمْ فَلْيَرْفَعُوا إِلَيْنَا»، فَرَفَعُوا أَنَّهُمْ قَدْ رَضُوا.

قوله: «رُويَ أَنَّ نَاسًا جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ بِلَفْظِ الْمُصَنِّفِ عَنْ أَنَسٍ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ<sup>(١)</sup>، وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بِنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مَا نَعْدِلُ بِالْأَحْسَابِ شَيْئًا»:

قال في «الأساس»: الْحَسَبُ: مَا يَعِدُّهُ الرَّجُلُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٢٦٢).

(٢) رواه بنحوه البخاري (٤٣١٨ - ٤٣١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٩١٤)، من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة رضي الله عنهما. وبنحوه أيضاً رواه النسائي (٣٦٨٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٦٢٢٩) و(٧٠٣٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (١/ ١٨٨) (مادة: حسب).

قال الشيخ سعد الدين: كنوا بذلك عن اختيار الدراري والنساء عن<sup>(١)</sup> استرجاع الأموال؛ لأن تركهم في ذل الأسر يفضي إلى الطعن في أحسابهم<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «فسأته»:

قال الشيخ سعد الدين: فيلزم<sup>(٣)</sup> أمره وسأته<sup>(٤)</sup>.

(٢٨) - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ﴾ لخبث باطنهم، أو لأنه يجب أن يُجْتَنَّبَ عَنْهُمْ كما يُجْتَنَّبُ عن الأنجاس، أو لأنهم لا يتطهرون ولا يتجنبون عن النجاسات فهم ملايسون لها غالباً، وفيه دليل على أن ما الغالب نجاسته نجس.  
وعن ابن عباس أن أعيانهم نجسة كالكلاب<sup>(٥)</sup>.  
وقرئ: (نجس) بالسكون وكسر النون<sup>(٦)</sup>، وهو ككبد في كبد، وأكثر ما جاء تابعاً لرجس.

(١) في (س): «على».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب).

(٣) ورد هذا في نسخة أشير إليها في «حاشية التفتازاني»، وفي نسخة: «فيلتزم».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب).

(٥) ذكره الطبري في «تفسيره» (٣٩٨/١١) وقال: وهذا قول روي عن ابن عباس من وجه غير حميد، فكرهنا ذكره.

(٦) انظر: «المحرر الوجيز» (٢٠/٣) عن أبي حنيفة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) عن بعضهم، لكن اقتصر على تقييد الجيم بالسكون ولم يقيد النون.

﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ لِنَجَاسَتِهِمْ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْاقْتِرَابِ لِلْمُبَالَغَةِ أَوْ لِلْمَنْعِ عَنِ دُخُولِ الْحَرَمِ.

وقيل: المرادُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَا عَنِ الدُّخُولِ مُطْلَقًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَاسَ مَالِكٌ سَائِرَ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْمَنْعِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ.

﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ يَعْنِي: سَنَةَ بَرَاءَةِ، وَهِيَ التَّاسِعَةُ، وَقِيلَ: سَنَةُ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾: فَقَرَأَ بِسَبَبِ مَنَعِهِمْ مِنَ الْحَرَمِ وَانْقِطَاعِ مَا كَانَ لَكُمْ مِنْ قُدُومِهِمْ مِنَ الْمَكَاسِبِ وَالْأَرْفَاقِ.

﴿فَسَوْفَ يُعْطِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: مِنْ عَطَائِهِ وَتَفَضُّلِهِ بِوَجْهِ آخَرَ، وَقَدْ أُنْجِزَ وَعْدُهُ بِأَنْ أَرْسَلَ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، وَوَقَّعَ أَهْلَ تَبَالَةَ وَجُرُشَ فَأَسْلَمُوا وَامْتَارُوا لَهُمْ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ فَتَحَ عَلَيْهِمُ الْبِلَادَ وَالْغَنَائِمَ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمُ النَّاسُ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. وَقُرِئَ: (عَائِلَةً)<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ كَالْعَافِيَةِ، أَوْ حَالٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) بعدها في (ت): «مكة».

(٢) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٧).

(٣) قوله: «وقرئ عائلة على أنها مصدر...» يعني: أنه إما مصدر بوزن فاعلة كالعافية، أو اسم فاعل صفة لموصوف مؤنث مقدّر؛ أي: حالاً عائلة؛ أي: مفقرة، فقوله: «أو حال» يعني: أو صفة حال، وفي نسخة: «أو حالاً» بالنصب؛ أي: أو تقديره: خفتُم حالاً عائلة، ففي كلامه تعقيد وإيجاز مُخل. انظر: «حاشية الشهاب» (٣١٦/٤).

قلت: ولعله ليس في الأمر تعقيد ولا إيجاز مُخل، بل وهم من المصنف سببه عبارة «الكشاف» (٣/ ٤٩٨): (أو حالاً عائلة)، فلعله توهم أنها تعرب حالاً، والله أعلم.

﴿إِنْ شَاءَ﴾ قَيْدَهُ بِالْمَشِيئَةِ لَتَنْقَطَعَ الْأَمَالُ إِلَى اللَّهِ، وَلِيَنْبَهَ عَلَى أَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ الْغَنَى الْمَوْعُودَ يَكُونُ لِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ وَفِي عَامٍ دُونَ عَامٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بِأَحْوَالِكُمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ فِيمَا يُعْطِي وَيُمْنَعُ.

قوله: «وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ تَابِعاً لـ (رَجَسٍ)»:

قال الطَّبْيِيُّ: أَي: أَكْثَرُ مَا جَاءَ (نَجَسٌ) بِكسْرِ النُّونِ<sup>(١)</sup>.

في «الصَّحاح»: قَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا قَالَهُ مَعَ (الرَّجَسِ) أَتَبَعُوهُ إِيَّاهُ، قَالُوا: (رَجَسٌ نَجَسٌ) بِالْكَسْرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَهْلُ تَبَالَةٍ» هِيَ بَفَتْحِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْمُوحَّدَةِ: بِلَدَةٍ صَغِيرَةٍ بِالْيَمَنِ.

قوله: «وَجَرَشَ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ: مُخَالَفٌ مِنْ مَخَالِيفِ الْيَمَنِ، وَالْمُخَالَفُ فِي الْيَمَنِ كَالرُّسْتاقِ فِي الْعِرَاقِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢١٥/٧)، وفيه: «وقرئ: نجس، بكسر النون وسكون الجيم، على تقدير حذف الموصوف، كأنه قيل، إنما المشركون جنس نجس، أو: ضرب نجس، وأكثر ما جاء تابِعاً لـ «رجس»، وهو تخفيف «نجس»، نحو: كبد، في كبد».

(٢) انظر: «الصَّحاح» (مادة: نجس). وقراءة أبي حيوة إذ لا إِتِّبَاعَ فِيهَا تَرْدٌ - كما قال الآلوسي - قول مَنْ قال: إنه لا يجوز ذلك - أي: كسر النون وتسكين الجيم - بغير إِتِّبَاعٍ؛ وهو قول الفراء وتبعه الحريري في «درّته». انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٠)، و«درة الغواص» (ص: ٦٧)، و«روح المعاني» (٢٨١/١٠).

(٢٩) ﴿ فَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

﴿ فَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾؛ أي: لا يؤمنون بهما على ما يَنْبَغِي كما بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَإِيمَانُهُمْ كَلَّا إِيْمَانٍ .  
﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾: مَا ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَقِيلَ: رَسُولُهُ هُوَ الَّذِي يَزْعُمُونَ اتِّبَاعَهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَخَالِفُونَ أَصْلَ دِينِهِمُ الْمَنْسُوخَ اعْتِقَادًا وَعَمَلًا .

﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ الثَّابِتَ الَّذِي هُوَ نَاسِخٌ لِسَائِرِ الْأَدْيَانِ وَمُبْطِلُهَا .  
﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ بَيَانُ لـ ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .  
﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾: مَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعْطَوْهُ، مُشْتَقٌّ مِنْ جَزَى دِينَهُ: إِذَا قَضَاهُ .  
﴿ عَنْ يَدٍ ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿ يُعْطُوا ﴾؛ أي: عَنْ يَدِ مُوَاتِيَةٍ، بِمَعْنَى: مُتْقَادِينَ .  
أَوْ: عَنْ يَدِهِمْ، بِمَعْنَى: مُسْلِمِينَ بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَ بَاعِثِينَ بِأَيْدِي غَيْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ مُنَعَ مِنَ التَّوَكُّلِ فِيهِ .

أَوْ: عَنْ غَنَى، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَا تَوَخَّذْ مِنَ الْفَقِيرِ .  
أَوْ: عَنْ يَدٍ قَاهِرَةٍ عَلَيْهِمْ، بِمَعْنَى: عَاجِزِينَ أَدْلَاءَ .  
أَوْ مِنْ ﴿ الْجِزْيَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> بِمَعْنَى: نَقْدًا مُسَلَّمَةً عَنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، أَوْ: عَنْ إِنْعَامٍ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ إِبْقَاءَهُمْ بِالْجِزْيَةِ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ .

(١) عطف على قوله: «من الضمير»؛ أي: أو حال من ﴿ الْجِزْيَةِ ﴾ .

﴿وَهُمْ صَغُرُونَ﴾: أَذَلَاءُ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَوَخَّذُ الْجَزِيَّةُ مِنَ الذَّمِّ وَتَوَجَّأَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

ومفهوم الآية يقتضي تخصيص الجزية بأهل الكتاب، ويؤيده أن عمر رضي الله عنه لم يكن يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عنده عبد الرحمن بن عوف أنه عليه السلام أخذها من مجوس هجر، وأنه قال: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» وذلك لأنَّ لهم شبهة كتاب فألحقوا بالكتابيين، وأمَّا سائر الكفرة فلا تؤخذ منهم الجزية عندنا.

وعند أبي حنيفة: تؤخذ منهم إلا من مشركي العرب؛ لما روى الزهري أنه عليه السلام صالح عبدة الأوثان إلا من كان من العرب.

وعند مالك: تؤخذ من كل كافر إلا المرتد، وأقلها في كل سنة دينار سواء فيه الغني والفقير.

وقال أبو حنيفة: على الغني ثمانية وأربعون درهماً، وعلى المتوسط نصفها، وعلى الفقير الكسوب ربعها<sup>(٢)</sup>، ولا شيء على فقير غير كسوب.

قوله: «مؤاتية»؛ أي: موافقة<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٠) بلفظ: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَغُرُونَ» قال: ويلكزُونَ. ولم أقف في هذا على خبر مرفوع، ولعله يمكن أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأزمان، والله أعلم.

(٢) ونسب هذا لعمر رضي الله عنه. انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٢٩٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/ ٣٣١)، و«المبسوط» للسرخسي (١٠/ ٧٨)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية.

(٣) قوله: «عن يد مؤاتية»؛ أي: موافقة مطاوعة، قال الجوهري: تقول: آتته على ذلك الأمر مؤاتاة: إذا وافقته وطاعته، والعامة تقول: وآتته. انظر: «الصحاح» (مادة: أتي).



قوله: «أو عن يد قاهرة»:

قال في «الانتصاف»: هذا الوجه أولى بالفائدة<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويؤيده أن عمر لم يكن يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أنه عليه السلام أخذها من مجوس هجر»:

أخرج البخاري إلى هنا<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: «وقال: «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»» فحديث آخر أخرجه مالك في «الموطأ» والشافعي في «الأم» عنه، عن جعفر، عن أبيه، عن عمر أنه قال: ما أدري ما أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهدُ لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٦٢)، وفيه: «أماً بالفائدة».

(٢) رواه البخاري (٣١٥٦) عن عمرو قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣)، والبخاري في «مسنده» (١٠٥٦)، عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهدُ لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وقد ذكر الإمام الشافعي أنه منقطع، وقال البزار: والحديث مرسل ولا نعلم أحداً قال: عن جعفر عن أبيه عن جده إلا أبو علي الحنفي عن مالك. قال: وجده علي بن الحسين.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ - ١١٦): هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف... وذكر نحوه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٥)، ولكن قال ابن عبد البر: معناه متصل من وجوه حسان.

قوله: «روى الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَالِحَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ»:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

(٣٠) - ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَاهُمْ اللَّهُ أَنْتَ يُؤْفَكُونَ﴾.

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ إِنَّمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ مُتَقَدِّمِهِمْ أَوْ مِمَّنْ كَانُوا بِالْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِمْ بَعْدَ وَقْعَةِ بُخْتَنْصَرٍ مَنْ يَحْفَظُ التَّوْرَةَ، وَهُوَ لَمَّا أَحْيَاهُ اللَّهُ بَعْدَ مِئَةِ عَامٍ أَمْلَى عَلَيْهِمُ التَّوْرَةَ حِفْظًا، فَتَعَجَّبُوا مِنْ ذَلِكَ وَقَالُوا: مَا هَذِهِ إِلَّا لِأَنَّهُ ابْنُ اللَّهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَانَ فِيهِمْ: أَنَّ الْآيَةَ قُرِئَتْ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَكْذِبُوا مَعَ تَهَالُكِهِمْ عَلَى التَّكْذِيبِ.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: ﴿عُزَيْرٌ﴾ بِالتَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّهُ عَرَبِيٌّ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِ(ابْنٍ) غَيْرَ مَوْصُوفٍ بِهِ، وَحَذَفُهُ فِي<sup>(٣)</sup> الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى: إِمَّا لَمَنْعٍ صَرَفِهِ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ، أَوْ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ تَشْبِيهَا لِلتَّنْوِينِ بِحُرُوفِ اللَّيْنِ، أَوْ لِأَنَّ الْإِبْنَ وَصِفٌ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠٧٠)، وَ«مُصَنَّفُهُ» (١٩٢٥٩). وَزَادَ: وَقَبْلَ الْجَزِيَّةِ مِنْ أَهْلِ

الْبَحْرَيْنِ وَكَانُوا مَجُوسًا.

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣١٣)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١١٨)، وَ«النَّشْرُ» (٢ / ٢٧٩).

(٣) فِي (ت): «مِنْ».

والخبر مَحذوفٌ مثل: معبودنا أو صاحبنا، وهو مُزَيَّفٌ لآلِه يُوَدِّي إلى تسليمِ النسبِ وإنكارِ الخبرِ المُقدَّر<sup>(١)</sup>.

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ هو أيضًا قولٌ بعضهم، وإنما قالوه استحالةً لأن يكونَ ولدَ بلا أب، أو لأنَّ يفعلَ ما فعله من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى من لم يكن إلهاً.

﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ إمَّا تأكيدٌ لنسبةِ هذا القولِ إليهم ونفيٌ للتَّجَوُّزِ عنها، أو إشعارٌ بأنَّه قولٌ مُجرَّدٌ عن بُرْهانٍ وَتَحْقِيقٍ، مماثلٌ للمُهمَلِ الذي يُوَجَدُ في الأفواه ولا يُوَجَدُ مَفْهُومُهُ في الأعيان.

﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: يُضاهي قولُهُم قولَ الذين كَفَرُوا فَحُذِفَ المُضَافُ وأُقيِمَ المُضَافُ إليه مقامه.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾؛ أي: من قَبْلِهِمْ، والمراد: قَدِّمُواهُمْ، على معنى أَنَّ الكُفْرَ قَدِيمٌ فِيهِمْ، أو المُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَالُوا: الملائكةُ بناتُ اللَّهِ، أو اليهودُ على أَنَّ الضَّمِيرَ لِلنَّصَارَى. والمضاهاةُ: المُشَابَهَةُ، والهمزُ لُغَةٌ فِيهِ، وقد قرأ به عاصم<sup>(٢)</sup>، ومنه قولُهُم: امرأةٌ ضَهْبَاءُ - على فَعِيلٍ - للتي شَابَهَتِ الرِّجَالَ فِي أَنَّهَا لَا تَحِيضُ.

﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ دعاءٌ عَلَيْهِم بِالْإِهْلَاكِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَاتَلَهُ اللَّهُ هَلَكَ، أو تعجُّبٌ مِنْ شِنَاعَةِ قَوْلِهِمْ.

﴿أَنَّهُ يُوَفَّكُونَ﴾: كَيْفَ يُصَرِّفُونَ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ؟!

(١) يعني: لو تعلق الإنكار بقولهم: عزيز بنُ الله معبودنا، لتوجه الإنكار إلى كونه معبوداً لهم، وحصل التسليم بالنسب؛ أي: يكونه ابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر: «حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي» (٤/٤٥٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

قوله: «أو لأنَّ الابنَ وصفٌ والخبرُ محذوفٌ مثل: مَعْبُودُنَا أو صَاحِبُنَا».

قوله: «وهو مُزَيَّفٌ؛ لأنَّه يُوَدِّي إلى تَسْلِيمِ النَّسَبِ وإنكارِ الخبرِ المُقَدَّرِ»:

قال الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ» طَاعَنًا فِي هَذَا الْوَجْهِ: الْإِسْمُ إِذَا وُصِفَ بِصِفَةٍ ثُمَّ أُخْبِرَ عَنْهُ، فَمَنْ كَذَّبَهُ انصَرَفَ التَّكْذِيبُ إِلَى الْخَبَرِ وَصَارَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مُسْلَمًا، فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْإِنْكَارِ قَوْلُهُمْ: (عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ مَعْبُودُنَا) لِتَوَجُّهِ الْإِنْكَارِ إِلَى كَوْنِهِ مَعْبُودًا لَهُمْ، وَحَصَلَ تَسْلِيمُ كَوْنِهِ ابْنًا لِلَّهِ، وَذَلِكَ كَفَرٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ: هَذَا الطَّعْنُ ضَعِيفٌ؛ أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَتَوَجَّهُ الْإِنْكَارُ إِلَى الْخَبَرِ» فَمُسْلَمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَيَكُونُ ذَلِكَ تَسْلِيمًا لِلْوَصْفِ» فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يِلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مُكَذِّبًا لِذَلِكَ الْخَبَرِ كَوْنُهُ مُصَدِّقًا لِذَلِكَ الْوَصْفِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: تَخْصِيصُ ذَلِكَ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَاهُ لَا يَكْذِبُهُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى دَلِيلِ الْخَطَابِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الطَّبَّيُّ: هَذَا الْكَلَامُ يَحْتَمِلُ أَمْرًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْ إِجْرَاءِ تِلْكَ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِنَاءُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ، فَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ التَّكْذِيبُ إِلَى جَعْلِ الْوَصْفِ عَلَةً لِلْخَبَرِ<sup>(٣)</sup>.

قال: فبطل ما ذكره المصنّف من التزييف<sup>(٤)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْقَوْلُ بِالْوَصْفِيَّةِ لِيَكُونَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ اللَّفْظِ

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص: ٣٧٧)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٤)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥)، وفيه: «فبطل ذلك التمحّل»، والتمحّل والتزييف متقاربان.

والألف من الخطِّ قياسًا كما في قولك: (زيدٌ<sup>(١)</sup> بنُ عمرو حاضرٌ)، يوهِمُ، بل يدلُّ بدليل الخطابِ وشهادة الاستعمالِ أنَّ الوصفَ - أعني: النبوة<sup>(٢)</sup> - ثابتةٌ، وإنَّما الكذبُ والخطأُ في الحكمِ، وهو كونه مَعْبُودًا مثلًا إذا أنكرتَ على مَنْ قال: (زيدٌ بنُ عمرو سيِّدنا) كان إنكارُك راجعًا إلى كونه سيِّدًا، لا إلى كونه ابنَ عمرو.

قال: وقد يُتمحَّلُ<sup>(٣)</sup> فيجاءُ بأنَّ الصِّفَةَ هنا للعلِّيَّة<sup>(٤)</sup> أو للمدحِ فإنكارُ العبوديةِ يتضمَّنُ إنكارها، ولو سلَّم فلا يستلزمُ تسليمها.

قال: وذكرَ بعضهم أنَّ القولَ هاهنا بمعنى الوصفِ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ الخبرِ، كما أنَّ أحدًا إذا قالَ مقالةً ينكرُ منها البعضَ، فحكيتَ ذلك المنكرَ فقط.

قال: وهو مع كونه مُخالفًا لظاهرِ قوله: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ليس دفعًا للتزييف<sup>(٥)</sup> المذكورِ، بل وجهًا آخر<sup>(٦)</sup>، انتهى.

قوله: «إمَّا تأكيدٌ لنسبةِ هذا القولِ إليهم ونفيٌ للتجوُّزِ عنها»:

لم يُذكرَ هذا الوجهُ في «الكشاف»، وقال أصحابُ الحواشي: إنَّه غيرُ مُناسبٍ.

قال الطَّبَّيُّ: فإن قلت: فهَلَّا يُعتبرُ التَّأكيدُ نحو: (رَأَيْتُهُ بَعَيْنِي) و(قُلْتُه بِفَمِي)

و(كُتِبَتْهُ بِيَدِي)؟

(١) في (س): «أزيد».

(٢) في النسخ الخطية: «النبوة»، وهو تصحيف.

(٣) في (س) و(ز) «يتحمل» والمثبت من (ن).

(٤) في (س): «العلمية»، وفي (ز): «اللغلبة»، والمثبت من (ن) و«حاشية التفازاني».

(٥) في «حاشية التفازاني»: «للتحمل».

(٦) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦٤/ب).

قلتُ: المقامُ يأباه؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارَ عن ذلك القولِ الشَّنيعِ الذي يخرجُ من أفواههم من غيرِ تحاشٍ ولا مُبالاةٍ، «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ» [النور: ١٥]، ولا يقالُ ذلك الأسلوبُ إلَّا في أمرٍ يعظمُ مثاله ويعزُّ الوصولُ [إليه] ليؤذَنَ بنبِّله وحُصوله<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أنَّ جعلَ ذلك قولهم بأفواههم من قبيلِ (كَتَبْتُهُ بِيَدِي) و(أَبْصَرْتُهُ بَعَيْنِي) و(سَمِعْتُهُ بِأُذُنِي) غيرُ مُناسبٍ للمقام، فلذا حمَلَه صاحبُ «الكشاف» على وجهين<sup>(٢)</sup>:

حاصل الأول: أنَّه مُجرَّدُ ملفوظٍ لا معقولٍ له كالمُهملاتِ.

وحاصل الثاني: أنَّه رأيٌ ومذهبٌ لا أثرَ له في قلوبهم، وإنَّما يَروْنَه وَيَتَكَلَّمُونَ به جهلاً وعناداً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومنه قولهم: امرأةٌ ضَهِيَاءُ على فَعِيلٍ»:

قال أبو البقاء: الأُشبهُ أن لا يكونَ مُشتقاً منه؛ لأنَّ الياءَ في (ضَهِيَاءُ) أَصْلِيَّةٌ والهمزةُ زائدةٌ<sup>(٤)</sup>.

وقد قال الزَّجَّاجُ: إِنَّ وَزْنَ (ضَهِيَاءَ) فَعْلَاءُ، والهمزةُ زائدةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥-٢٢٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٥٠٢).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ أ).

(٤) انظر: «التيبان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٠).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٤٣).

(٣١) - ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بِأَنْ أَطَاعُوهُمْ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ، أَوْ بِالسُّجُودِ لَهُمْ ﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ بِأَنْ جَعَلُوهُ ابْنَ اللَّهِ ﴿وَمَا أُمِرُوا﴾؛ أَي: وَمَا أُمِرَ الْمُتَّخِذُونَ أَوْ الْمُتَّخِذُونَ أَرْبَابًا، فَيَكُونُ كَالدَّلِيلِ عَلَى بَطْلَانِ الْإِتِّخَاذِ.

﴿لَا لِيَعْبُدُوا﴾: لِيُطِيعُوا ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا طَاعَةُ الرُّسُلِ وَسَائِرِ مَنْ أَمَرَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ طَاعَةُ اللَّهِ. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ صِفَةٌ ثَانِيَّةٌ، أَوْ اسْتِنَافٌ مَقَرَّرٌ لِلتَّوْحِيدِ. ﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تَنْزِيهِ لَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَرِيكٌ.

(٣٢) - ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾: يُخَمِدُوا ﴿نُورَ اللَّهِ﴾: حُجَّتَهُ الدَّلَالَةَ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَتَقْدُّسِهِ عَنِ الْوَلَدِ، أَوْ الْقُرْآنَ، أَوْ نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾: بِشَرِكِهِمْ أَوْ تَكْذِيبِهِمْ.

﴿وَيَأْبَى اللَّهُ﴾: لَا يَرْضَى ﴿إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ﴾: بِإِعْلَاءِ التَّوْحِيدِ وَإِعْزَازِ الْإِسْلَامِ.

وقيل: إِنَّهُ تَمَثُّلٌ لِحَالِهِمْ فِي طَلَبِهِمْ إِبْطَالَ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّكْذِيبِ بِحَالٍ مَنْ يَطْلُبُ إِطْفَاءَ نُورٍ عَظِيمٍ مُنْبَتٍّ فِي الْآفَاقِ يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَزِيدَهُ بِنَفْخِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَأِنَّمَا صَحَّ الاستثناءُ المفرغُ والفعلُ موجبٌ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَفْيِ.  
﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ محذوفُ الجوابِ لدلالة ما قبله عليه.

قوله: «وقيل: إِنَّهُ تَمَثُّلٌ لِحَالِهِمْ...» إلى آخره.

قال الطَّبَّيُّ: هو استعارةٌ مُصرَّحةٌ تَمَثُّلِيَّةٌ، والمُستعارُ جُمْلَةُ الكلامِ؛ لِأَنَّ حَالَهُمْ فِي مُحَاوَلَةِ إِبْطَالِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالتَّكْذِيبِ هُوَ الْمُشَبَّهُ وَهُوَ مَطْوِيٌّ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ حَالُ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَنْفُخَ فِي نُورٍ عَظِيمٍ مُنْبَتٍّ فِي الْآفَاقِ الْمَعْنِيَّ بقوله: ﴿تُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، وهو الطرفُ المذكورُ.

وقوله: ﴿وَيَا بَكَ اللَّهُ إِنْ لَأَنْ يُسَمَّرَ نُورُهُ﴾ ترشيحٌ للاستعارة؛ لِأَنَّ إِتِمَامَ النُّورِ زِيَادَةٌ فِي اسْتِنَارَتِهِ وَنَشْرِ ضَوْئِهِ، وَهُوَ تَفْرِيعٌ عَلَى الْأَصْلِ؛ أَي: الْمُشَبَّهُ بِهِ.

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ تجريدٌ للاستعارة وتفريعٌ على الفرع.

وَرُوعِي فِي كُلِّ مِنَ الْمَثَلِ وَالْمُثَلِّ بِهِ مَعْنَى الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ، حَيْثُ شَبَّهَ الْإِبْطَالَ بِالْإِطْفَاءِ بِالْقَمِّ، وَنَسَبَ النُّورَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا شَأْنُ نُورٍ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ وَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى إِطْفَائِهِ لَا سِيَّمَا بِالْقَمِّ؟

ومن ثَمَّ قَالَ<sup>(٢)</sup>: «فِي نُورٍ عَظِيمٍ مُنْبَتٍّ فِي الْآفَاقِ».

(١) «بنفخه» متعلق بقوله: «إطفاء». انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤ / ٣٢٢).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣ / ٥٠٤).



وَتَمَّمْ كُلًّا مِنَ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

وأوهم التَّنَاسُبَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِطْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ التَّغْطِيَّةَ وَالسُّتْرَ، وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّ دِينَ الْحَقِّ التَّوْحِيدُ.

قال: ويجوزُ أَنْ يُجْعَلَ ﴿نُورَ اللَّهِ﴾ استعارةً تَحْقِيقِيَّةً، والقريظة الإضافة، والمرادُ بِالنُّورِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لقوله: ﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾، شُبَّهَ بِذَلِكَ لِإِذَا جَلَا اللَّهُ بِهِ مِنْ ظِلْمَاتِ الشَّرْكِ وَهَدَى بِهِ الضَّالِّينَ، ثُمَّ أَطْلَقَ اسْمَ النُّورِ وَالسَّرَاجِ عَلَى الْمُشَبَّهِ الْمَتْرُوكِ، ثُمَّ رَشَّحَ الاستعارة [بـ﴿يُطْفِئُوا﴾]؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ مُلَائِمَةٍ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ السَّرَاجُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿يَافُوهُمْ﴾، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَيَأْتِيكَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ فكما سبق في الاستعارة الأولى<sup>(١)</sup>.

قوله: «نورٌ عظيم»:

قال الشيخ سعد الدين: مُسْتَفَادٌ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مُبْنًى»:

قلت: الظَّاهِرُ أَنَّهَا بِالنُّونِ ثُمَّ الْمَوْحِدَةِ ثُمَّ الْمَثَلَةُ الْمَشْدَدَةُ؛ أَي: مُتَّسِرَةٌ.

قوله: «لأنه في معنى النفي»؛ أَي: لَا يَرْضَى أَوْ لَا يَرِيدُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٢٩ - ٢٣٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (١/٢٦٥).

(٣٣) - ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ كالبيان لقوله: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا لَأَن يُسَمِّتَهُ نُورُهُ﴾، ولذلك كَرَّرَ ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، غير أَنَّهُ وَضَعَ ﴿الْمُشْرِكُونَ﴾ موضع ﴿الْكُفْرُونَ﴾ للدلالة على أَنَّهُمْ ضَمُّوا الكُفْرَ بالرَّسُولِ إِلَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ.

وَالضَّمِيرُ فِي ﴿لِيُظْهِرَهُ﴾ لِلدِّينِ الْحَقِّ أَوْ لِلرَّسُولِ، وَاللَّامُ فِي ﴿الدِّينِ﴾ لِلْجِنْسِ؛ أَي: عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ فَيَنْسَخُهَا، أَوْ عَلَى أَهْلِهَا فَيُخَذُّهُمْ.

(٣٤) - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾: يَأْخُذُونَهَا بِالرُّشَا فِي الْأَحْكَامِ، سُمِّيَ أَخْذُ الْمَالِ أَكْلًا لَّأَنَّهُ الْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْهُ.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾: دِينَهُ.

﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يَجُوزُ أَنَّ يُرَادَ بِهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ، فَيَكُونُ مُبَالَغَةً فِي وَضْفِهِمْ بِالْحَرَصِ عَلَى الْمَالِ وَالضَّنِّ بِهَا، وَأَنَّ يُرَادَ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يَجْمَعُونَ الْمَالَ وَيَقْتَنُونَهُ وَلَا يُؤَدُّونَ حَقَّهُ، وَيَكُونُ اقْتِرَانُهُ بِالْمُرْتَشِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِلتَّغْلِيظِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ كَبُرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَذَكَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْرِضِ الرِّكَاءَ إِلَّا لِيُطَيَّبَ بِهَا مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ».

وقوله عليه السَّلام: «ما أدِّي زكَّاته فليس بكنزٍ» ؛ أي: بكنزٍ أُوعِدَ عليه؛ فإنَّ الوعيدَ على الكنزِ مع عدم الإنفاقِ فيما أمر الله أن يُنفقَ فيه.

وأما قوله: «مَنْ تَرَكَ صَفَرَاءَ أَوْ بَيْضَاءَ كُويَ بها» ونحوه، فالمرادُ منها: ما لم يؤدِّ حقَّها؛ لقوله عليه السَّلام فيما أورده الشَّيخان مَرَوِيًّا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ»<sup>(١)</sup>.

﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هو الكيُّ بهما.

قوله: «لَمَّا نَزَلَ كَبُرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ مِنْ حَدِيثٍ.....<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ما أدِّي زكَّاته فليس بكنزٍ»:

أخرجَه الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧/ ٢٤) واللفظ له.

(٢) في النسخ هنا بياض. وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه أبو داود (١٦٦٤) وصحح النووي إسناده في «المجموع» (١٣/ ٦)، ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٤٨٧) و(٣٢٨٢) وصححه، وفي إسناده عثمان أبو اليقظان وهو ضعيف. وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٣/ ٤).

(٣) روي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً:

فالمرفوع رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨٣/ ٤) من طريق محمد بن جبير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وقال: ليس هذا بمحفوظ، وإنما المشهور عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً.

قوله: «مَنْ تَرَكَ صَفْرَاءَ أَوْ بَيْضَاءَ كُويَ بِهَا»:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْأَوْسَطِ» وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ<sup>(١)</sup>.

= ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٩) وابن عدي في «الكامل» (٤٢٦/٣) من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: (كل مال وإن كان تحت سبع أرضين يؤدي زكاته فليس بكنز، وكل مال لا يؤدي زكاته وإن كان ظاهراً فهو كنز) قال ابن عدي: رفعه سويد إلى النبي ﷺ وغيره يرويه موقفاً. وسويد ضعيف كما في «التقريب». والموقوف رواه الشافعي في «مسنده» (٦١٢ - ترتيب السندي)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧١٤٠) و(٧١٤١).

وفي الباب عن أم سلمة قالت: (كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْضَاحاً مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْزُ هُوَ؟ قَالَ: «مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، فَزَكَّيْ، فَلَيْسَ بِكُنْزٍ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٦٤) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٤٣٨)، مِنْ طَرِيقٍ عَطَاءٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنْ عَطَاءً - وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ - لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ فِيمَا قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢٧٢/٣).

وروى البخاري (١٤٠٤): عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن هذه الآية فقال: من كنزها فلم يؤدَّ زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال. وقد ترجم له البخاري بقوله: (باب ما أدي زكاته فليس بكنز).

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٠/٦)، والطبري في «تفسيره» (٤٢٧/١١)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٨٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. قال البخاري: فيه نظر. قلت: إسناده ضعيف لجهالة أحد رواته، ويشهد له ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٦١) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر أيضاً، ولفظه: «أَيُّمَا ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ كَيْ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يُفَرِّغَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِفْرَاقًا».

= ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٣٦)، وفي «مسند الشاميين» (٧٤٦)، وابن عساكر في =

(٣٥) ﴿يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوتُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تُفْسِكُونَ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾.

﴿يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: يومَ توقد النار ذات حميٍ شديدٍ عليها، وأصله: تُخَمَّى بالنار، فجعل الإحماء للنار مُبالغةً ثُمَّ حُذِفَت النارُ وأُسْنِدَ الفعلُ إلى الجارِّ والمجرورِ تَبَيُّهَا عَلَى الْمَقْصُودِ، فانتقلَ مِنْ صِغَةِ التَّأْنِيثِ إِلَى صِغَةِ التَّذْكِيرِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿عَلَيْهَا﴾ والمذكورُ شَيْئَانِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا دَنَائِرُ وَدِرَاهِمُ كَثِيرَةٌ كَمَا قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَمَا دُونَهَا نَفَقَةٌ وَمَا فَوْقَهَا كَنْزٌ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُفْقُونَهَا﴾.

وقيل: الضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْكَنُوزِ أَوْ الْأَمْوَالِ فَإِنَّ الْحُكْمَ عَامٌّ، وَتَخْصِيصُهُمَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمَا قَانُونُ التَّمَوُّلِ، أَوْ لِلْفَضَّةِ وَتَخْصِيصُهَا لِقُرْبِهَا وَدَلَالَةِ حَكْمِهَا عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ.

﴿فُتُكُوتُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ لِأَنَّ جَمْعَهُمْ وَإِمْسَاكَهُمْ كَانَ لَطْلِبَ الْوَجَاهَةِ بِالْغَنَى وَالتَّنْعُمِ بِالْمَطَاعِمِ الشَّهِيَّةِ وَالْمَلَابِسِ الْبَهِيَّةِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ أَزُورُوا عَنِ السَّائِلِ وَأَعْرَضُوا عَنْهُ وَوَلَّوْهُ ظُهُورَهُمْ، أَوْ لِأَنَّهُمَا أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ فَإِنَّهَا الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى الْأَعْضَاءِ الرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي هِيَ الدِّمَاغُ وَالْقَلْبُ وَالْكَبِدُ، أَوْ لِأَنَّهُمَا أَصُولُ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي هِيَ مَقَادِيمُ الْبَدَنِ وَمَآخِرُهُ وَجَنْبَاهُ.

= «تاريخ دمشق» (٣١٢/٤٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٢٥/٢): «فِيهِ بَقِيَّةٌ، وَهُوَ مَدْلَسٌ».

﴿هَذَا مَا كَنْزْتُمْ﴾ على إرادة القول ﴿لَأَنْفُسِكُمْ﴾: لِمَنْفَعَتِهَا وَكَانَ عَيْنَ مَضَرَّتِهَا وَسَبَبَ تَعْذِيبِهَا ﴿فَذَوْقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزُبُونَ﴾؛ أَي: وَبِالْ كَنْزِكُمْ، أَوْ: مَا تَكْزُبُونَهُ.

وَقُرِئَ: (تَكْزُبُونَ) بِضَمِّ التَّوْنِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أربعة آلاف وما دونها نفقة وما فوقها كنز»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قانون التَّمُولِ»:

فِي «الصَّحَاحِ»: الْقَوَانِينُ: الْأَصُولُ، الْوَاحِدُ قَانُونٌ، وَلَيْسَ بَعَرَبِيٍّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَوِّ لِلْفِضَّةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

الرَّاعِبُ: أُعِيدَ الضَّمِيرُ لِلْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ لِأَنَّ حِسَّ الْفِضَّةِ عَنِ النَّاسِ أَعْظَمُ ضَرَرًا، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا أَمْسُ، وَمَنْعُهَا لِلْمَضَرَّةِ أَجَلَبُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن يحيى بن يعمر وأبي السمال.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٨٨/٦)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (٧١٥٠)، وفي

«التفسير» (١٠٧٥)، والطبري في «تفسيره» (٤٢٧/١١).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: قن).

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١٧٧/١).

(٣٦) - ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَدْ نِلُوا الْإِيمَانَ مِنْ كُفَرِكُمْ فَكَفَرُوا بِمَا عَصَوْا وَاللَّهُ يَوْمَئِذٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾؛ أي: مبلغَ عَدَدِهَا ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ معمول ﴿عِدَّةَ﴾ لأنها مصدرٌ.

﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: في اللوح المحفوظ، أو: في حكمه، وهو صفةٌ لـ ﴿اثْنَا عَشَرَ﴾، وقوله: ﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ متعلقٌ بما فيه من معنى الثبوت<sup>(١)</sup>، أو بالكتابِ إن جعلَ مصدرًا، والمعنى: إنَّ هذا أمرٌ ثابتٌ في نفس الأمرِ منذ خلق الله الأجرام والأزمنة.

﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ واحدٌ فردٌ وهو رجبٌ، وثلاثةٌ سرَّدٌ: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم.

﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾؛ أي: تحريمُ الأشهر الأربعة هو الدينُ القويم<sup>(٢)</sup> دينُ إبراهيم وإسماعيلَ عليهما السلام والعربُ ورثوه مِنهُمَا.

﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾: بهتكِ حُرْمَتِهَا وارتكابِ حُرَامِهَا، والجمهورُ على أنَّ حُرْمَةَ المقاتلةِ فيها منسوخةٌ، وأولُّوا الظُّلمَ بارتكابِ المعاصي فيهنَّ فإنه أعظمُ وزرًا كارتكابِها في الحرم وحالِ الإحرام.

(١) قوله: «بما فيه»؛ أي: بالذي في كتاب الله «من معنى الثبوت» بيانٌ لـ «ما»، والمعنى: أنَّ ﴿يَوْمَ خَلَقَ﴾ متعلقٌ بما تعلق به ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ من نحو: ثابتٌ، وعليه فالكتابُ صفةٌ لا مصدرٌ كما أشار إليه بقوله الآتي: «أو بالكتابِ إن جعلَ مصدرًا»؛ أي: لا صفةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٦).

(٢) في (ت): «القيم».

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَغْزُوا فِي الْحَرَمِ وَفِي الْأَشْهُرِ الْحَرُمِ إِلَّا أَنْ يِقَاتِلُوا<sup>(١)</sup>.

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاصِرَ الطَّائِفَ وَغَزَا هَوَازِنَ بَحْنَيْنِ فِي شَوَالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾: جميعاً، وهي مَصْدَرُ كَفَّ عَنِ الشَّيْءِ فَإِنْ الْجَمِيعَ مَكْفُوفٌ عَنِ الزِّيَادَةِ، وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ. ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ بَشَارَةٌ وَضَمَانٌ لَهُمْ بِالنُّصْرَةِ بِسَبَبِ تَقْوَاهُمْ.

قوله: «وعن عطاء»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِذَا أُطْلِقَ عَطَاءٌ فَهُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ<sup>(٣)</sup>.

(٣٧) - ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾: أي: تأخيرُ حُرْمَةِ الشَّهْرِ إِلَى شَهْرٍ آخَرَ؛ كَانُوا إِذَا جَاءَ شَهْرٌ حَرَامٌ وَهُمْ مُحَارِبُونَ أَحْلَوْهُ وَحَرَّمُوا مَكَانَهُ شَهْرًا آخَرَ، حَتَّى رَفَضُوا خُصُوصَ الْأَشْهُرِ وَاعْتَبَرُوا مَجَرَّدَ الْعَدَدِ.

(١) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٣٩٠)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٣٥٧).

(٢) رواه الواقدي في «المغازي» (٢/ ٣٠٥) عن الزهري، وأبو عبيد في «الأموال» (٤٥٤) عن سعيد بن المسيب. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية هذا الاستدلال بقوله: وفيه نظر؛ لأنَّ غَزَا هَوَازِنَ بَحْنَيْنِ كَانَ فِي شَوَالٍ فَلَا تَأْيِيدَ فِيهِ، وَأَمَّا مُحَاصِرَةُ الطَّائِفِ فَقِيلَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاصِرَهُ بِقِيَّةِ الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ، فَلَمَّا دَخَلَ ذُو الْقَعْدَةِ انْصَرَفَ عَنْهُ وَأَتَى الْجِعْفَرَانَةَ وَأَحْرَمَ مِنْهَا لِلْعَمْرَةِ.

(٣) سقطت العبارة من (س). وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ ب).



وعن نافع برواية ورش: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ بقلب الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها<sup>(١)</sup>.  
 وقرئ: (النَّسِيءُ) بحذفها<sup>(٢)</sup>.  
 و: (النَّسَاءُ) و: (النِّسَاءُ) و: ﴿النَّسِيءُ﴾<sup>(٣)</sup>، وثلاثتها مصادرُ نساءٍ: إذا أحرَهُ.  
 ﴿زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ لَأَنَّهُ تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّهُ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ وَتَحْلِيلُ مَا حَرَّمَهُ، فَهُوَ كُفْرٌ  
 آخَرُ صَمُوهُ إِلَى كُفْرِهِمْ.  
 ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ضَالًّا لَا زَائِدًا. وقرأ حمزة والكسائي وحفص:  
 ﴿يُضِلُّ﴾ على البناء للمفعول، وَعَنْ يَعْقُوبَ: ﴿يُضِلُّ﴾ على أَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ<sup>(٥)</sup>.  
 ﴿يُحِلُّونَهُ عَامًا﴾ يَحِلُّونَ النَّسِيءَ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ سَنَةً وَيُحَرِّمُونَ مَكَانَهُ شَهْرًا  
 آخَرَ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا﴾ فَيَتَرَكُونَهُ عَلَى حُرْمَتِهِ.  
 قيل: أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ ذَلِكَ جُنَادَةُ بْنُ عَوْفٍ الْكِنَانِيُّ، كَانَ يَقُومُ عَلَى جَمَلٍ  
 فِي الْمَوْسَمِ فَيُنَادِي: إِنَّ آلَهَتَكُمْ قَدْ أَحَلَّتْ لَكُمْ الْمُحَرَّمَ فَأَحِلُّوهُ، ثُمَّ يُنَادِي  
 فِي الْقَابِلِ: إِنَّ آلَهَتَكُمْ قَدْ حَرَّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمُحَرَّمَ فَحَرِّمُوهُ، وَالْجَمَلَتَانِ تَفْسِيرٌ  
 لِلضَّلَالِ أَوْ حَالٍ.

(١) هي قراءة ورش عن نافع، ووافقه حمزة وهشام وقفًا. انظر: «التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢٨٧/١) عن الزهري وجعفر بن محمد والعلاء بن سيابة والأشهب.

(٣) ﴿النَّسِيءُ﴾ قراءة السبعة عدا ورشاً كما تقدم، و(النِّسَاءُ) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ  
 القراءات» (ص: ٥٧) لهارون، و(النَّسَاءُ) عزاها ابن جني في «المحتسب» (٢٨٧/١) لابن كثير،  
 وهي خلاف المشهور عنه.

(٤) في (ت): «أحل».

(٥) وقرأ خلف كقراءة حمزة والكسائي وحفص، وباقي العشرة بفتح الياء وكسر الضاد. انظر: «السبعة»

(ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

﴿لِيَوَاطُّوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ أي: ليوافقوا عِدَّةَ الأربعة المحرمة، واللام مُعلقةٌ بـ﴿يحرّمونه﴾ أو بما دلّ عليه مجموعُ الفعلين.

﴿فِيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ بمواطاة العِدَّة وحدها من غير مُراعاة الوقت.  
 ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ وقرئ على البناء للفاعل<sup>(١)</sup> وهو الله تعالى، والمعنى: خذلهم وأضلهم حتى حَسِبُوا قَبِيحَ أَعْمَالِهِمْ حسناً.  
 ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ هداية مُوصلةٌ إلى الاهتداء.

(٣٨ - ٤٠) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(٣)</sup> إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَالِثًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْرُنْ إِنْ كُنَّا اللَّهُ مَعَنَا فَانْزِلْ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ﴾: تَبَاطُؤُكُمْ.

وَقُرِئَ: (تَتَأَلَّتُمْ) على الأصل<sup>(١)</sup> و: (أَتَأَلَّتُمْ) على الاستفهام<sup>(٢)</sup> للتوبيخ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن ابن مسعود، و«البحر» (١١/ ٢٧٧) عن

زيد بن علي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥١٧)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن أبي عمرو، ونبه أنها بالمد.

﴿إِلَى الْأَرْضِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِهِ كَأَنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى الْإِخْلَادِ وَالْمِيلِ فَعُدِّي بِهِ (إِلَى).  
وَكَانَ ذَلِكَ فِي غَرَوَةِ تَبَوُّكَ؛ أُمِرُوا بِهَا بَعْدَ رُجُوعِهِمْ مِنَ الطَّائِفِ فِي وَقْتِ عُسْرَةٍ  
وَقَيْظٍ مَعَ بُعْدِ الشَّقَّةِ وَكَثْرَةِ الْعَدُوِّ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ.  
﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وَغُرُورِهَا ﴿مِنَ الْآخِرَةِ﴾: بَدَلَ الْآخِرَةِ  
وَتَعِيمَهَا ﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: فَمَا التَّمَتُّعُ بِهَا ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾: فِي جَنْبِ  
الْآخِرَةِ ﴿لَا قَلِيلٌ﴾ مُسْتَحَقَّرٌ.  
﴿لَا تَنْفِرُوا﴾: إِنْ لَا تَنْفِرُوا إِلَى مَا اسْتَنْفَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾  
بِالْإِهْلَاكِ بِسَبَبِ قَطْعِ كَفْحِطٍ وَظُهُورِ عَدُوٍّ ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾: وَيَسْتَبْدِلْ  
بِكُمْ آخَرِينَ مُطِيعِينَ كَأَهْلِ الْيَمَنِ وَأَبْنَاءِ فَارِسَ.  
﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾: لَا يَقْدَحُ تَثَاقُلُكُمْ إِذَا تَثَاقَلْتُمْ<sup>(١)</sup> فِي نَصْرِ دِينِهِ شَيْئًا، فَإِنَّهُ  
الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ أَمْرٍ.  
وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلرَّسُولِ؛ أَي: وَلَا تَضُرُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ وَعَدَ لَهُ بِالْعِصْمَةِ وَالنُّصْرَةِ،  
وَوَعْدُهُ حَقٌّ.  
﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فَيَقْدِرُ عَلَى التَّبْدِيلِ وَتَغْيِيرِ الْأَسْبَابِ وَالنُّصْرَةِ  
بِلَا مَدَدٍ كَمَا قَالَ:  
﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾؛ أَي: إِنْ لَمْ تَنْصُرُوهُ فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ كَمَا نَصَرَهُ اللَّهُ  
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَحُذِفَ  
الْجِزَاءُ وَأَقِيمَ مَا هُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ مُقَامَهُ، أَوْ: إِنْ لَمْ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ  
النُّصْرَ حَتَّى نَصَرَهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَنْ يَخْذُلَهُ فِي غَيْرِهِ، وَإِسْنَادُ الْإِخْرَاجِ إِلَى

(١) فِي (ت): «إِذْ لَا يَقْدَحُ تَثَاقُلُهُمْ».

الْكُفْرِ لَأَنَّهُمْ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ قَتْلِهِ تَسَبَّبَ لِإِذْنِ اللَّهِ لَهُ بِالْخُرُوجِ.

وقرى: (ثاني اثنين) بالسُّكُونِ<sup>(١)</sup> على لُغَةٍ مَن يُجْرِي المَقْصُورَ مُجْرَى المَقْصُورِ في الإعرابِ، ونصبه على الحال.

﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ بدلٌ مِّنْ ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾ بدلُ البَعْضِ إِذِ المرادُ بِهِ زَمَانٌ مُتَّسِعٌ، والغَارُ نَقَبٌ فِي أَعْلَى ثَوْرٍ، وَثَوْرٌ جَبَلٌ فِي يَمَنِيٍّ مَكَّةَ<sup>(٢)</sup> على مسيرة ساعةٍ مَكَنًا فيه ثلاثًا.

﴿إِذْ يَقُولُ﴾ بدلٌ ثانٍ أَوْ ظَرْفٌ لـ ﴿ثَانِي﴾ ﴿لِصَاحِبِهِ﴾ وهو أبو بكرٍ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ بالعِصْمَةِ والمَعُونَةِ، رُوِيَ أَنَّ المُشْرِكِينَ طَلَعُوا فَوْقَ الْغَارِ، فَأَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا ظَنُّكَ بَاثْنَيْنِ اللَّهُ ثَالِثُهُمَا» فَأَعْمَاهُم عَنِ الْغَارِ فَجَعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حَوْلَهُ فَلَمْ يَرَوْهُ.

وقيل: لَمَّا دَخَلَ الْغَارَ بَعَثَ اللَّهُ حَمَامَتَيْنِ فَبَاصَّتَا فِي أَسْفَلِهِ، وَالْعَنْكَبُوتَ فَنَسَجَتْ عَلَيْهِ.

﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ﴾: أَمَّتُهُ الَّتِي تَسْكُنُ عِنْدَهَا الْقُلُوبُ ﴿عَلَيْهِ﴾: عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ عَلَى صَاحِبِهِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهُ كَانَ مُنْزِعِجًا.

﴿وَأَيْدِيَهُمْ يُجْنُودُ لَمْ تَرَوْهَا﴾ يعني: الملائكة، أَنْزَلَهُمْ لِيَحْرُسُوهُ فِي الْغَارِ، أَوْ لِيُعِينُوهُ عَلَى الْعَدُوِّ يَوْمَ بَدْرٍ وَالْأَحْزَابِ وَحُنَيْنٍ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ: ﴿نَصَرَهُ اللَّهُ﴾.

(١) انظر: «المحتسب» (٢٨٩/١) عن أبي عمرو.

(٢) قوله: «في يمني مكة» أي: على طريق اليمن، قال الزمخشري في «الجبال والأمكنة والمياه» (ص:

٧٢): ثور: من جبال مكة بالمفجر من خلف مكة على طريق اليمن يسمى ثور أطحل.

﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ يعني: الشُّرَكَ، أو دَعْوَةَ الكُفْرِ.

﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِبُ﴾ يعني: التَّوْحِيدَ، أو دَعْوَةَ الإسلامِ، والمعنى: وجعل ذلك بَتَخْلِيصِ الرَّسُولِ عَنِ أَيْدِي الْكُفَّارِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ الْمَبْدَأُ لَهُ، أو بِتَأْيِيدِهِ إِيَّاهُ بِالْمَلَائِكَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ، أو بِحِفْظِهِ وَنَصْرِهِ لَهُ حَيْثُ حَضَرَ.

وقرأ يعقوبُ: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ﴾ وَالرَّفْعُ أَبْلَغُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِأَنَّ كَلِمَةَ اللَّهِ عَالِيَةٌ<sup>(٢)</sup> فِي نَفْسِهَا، وَإِنْ فَاقَ غَيْرُهَا فَلَا ثَبَاتَ لَتَفَوْقِهِ وَلَا اعْتِبَارَ، وَلِذَلِكَ وَسَطَ الْفَصْلِ. ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فِي أَمْرِهِ وَتَدْبِيرِهِ.

قوله: «وقيل: الضمير للرسول»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَعَلَى الْأَوَّلِ لـ(الله)<sup>(٣)</sup>.

وقال في «الانتصاف»: يُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُهُ عَقِبَهُ: ﴿إِلَّا نُنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أي: إِنْ لَمْ تَنْصُرُوهُ فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال في «الانتصاف»: الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ عَسِيرٌ، وَغَايَتُهُ:

أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ: وَعَدَ بِنَصْرِ مُسْتَقْبَلٍ أُكِّدَ تَحْقِيقُهُ بِوُجُودِ نَصْرِهِ مِنْ قَبْلُ.

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٢) في (خ): «عَلِيَّة».

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦٦/ ١).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٧١).

وفي الثاني: إخبارٌ باستمرارِ نصرٍ ماضٍ، والأمرُ فيهما مُتقاربٌ<sup>(١)</sup>.

وقال الطَّبِيُّ: قوله: ﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ من بابِ قولك: (إنْ تُكْرِمْني الآنَ فَقَدْ أَكْرَمْتَكْ أمسٍ)، فقوله<sup>(٢)</sup>: «فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ كما نصرَهُ» إخبارٌ على سبيلِ التَّوْبِيخِ، والمقصودُ أَنَّ اللهَ ناصِرُهُ الآنَ كما كانَ ناصِرَهُ فيما مضى، فهو مُستغْنٍ عَنْكُمْ ولا يضرُّه خذلانُكُمْ.

وقوله<sup>(٣)</sup>: «وأوجبَ له النَّصْرُ» إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالى حكمَ بأنَّه مَنْصُورٌ.

والنَّصْرُ على الأوَّلِ واقعٌ تحقيقاً، وهو أمانةُ النَّصْرِ المُستقبلِ، وعلى الثاني النَّصْرُ مَحْتَوَمٌ مُقَدَّرٌ، وما قدَّرَه اللهُ واجبُ الوقوعِ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: الوَجْهانِ مُتقاربانِ<sup>(٥)</sup>، وحاصلُهُما أَنَّ الجوابَ مَحذُوفٌ والمذكورُ بمنزلةِ العِلَّةِ له.

والفرقُ عائِدٌ إلى جَهَةِ العِلِّيَّةِ؛ فالأوَّلُ بمنزلةِ القِياسِ الجَلِيِّ؛ أي: إنْ لا

(١) نقله الطَّبِيُّ. انظر: «فتوح الغيب» (٢٤٨/٧).

(٢) هذا تتمّة كلام الطَّبِيِّ، ولكن السيوطي استبدل عبارة «الكشاف» التي ذكرها الطَّبِيُّ - وهي: «فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ كما نصرَهُ» - بعبارة البيضاوي، وهي: «فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ كما نصرُهُ». وانظر: «الكشاف» (٥١٩/٣)، و«فتوح الغيب» (٢٤٩/٧).

(٣) كذلك استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» بعبارة البيضاوي، فقال: «النَّصْرُ» بدل «النصرة». وانظر: «الكشاف» (٥١٩/٣)، و«فتوح الغيب» (٢٤٩/٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢٤٩/٧).

(٥) في (ز): «متقاربان».

تَنْصُرُوهُ فَسَيَنْصُرُهُ اللَّهُ كَمَا نَصَرَهُ فِي وَقْتٍ أَصْعَبَ مِنْ هَذَا، وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ  
الاستصحابِ المَعْلُومِ لِلْمُخَاطَبِينَ؛ أَي: فَلَا يَخْذُلُهُ اللَّهُ، بَلْ يَنْصُرُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي  
حُكْمِ اللَّهِ وَفِي سَالِفِ الزَّمَانِ وَسَائِرِ الْأَحْوَالِ مِنَ الْمَنْصُورِينَ لَا الْمَخْذُولِينَ،  
وَأَنْتُمْ عَالِمُونَ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَظْهَرُ مِنْهُ جَوَابُ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ  
النَّصْرِ لَهُ أَمْرٌ سَبَقَ، وَالْمَاضِي لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَالَّذِي يَظْهَرُ الْوَجْهُ  
الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: نَصْرُهُ لَهُ ثَابِتٌ مُسْتَمِرٌّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَصِحُّ حِينَئِذٍ تَرْتُّبُهُ عَلَى  
الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «فَلَنْ يَخْذُلَهُ فِي غَيْرِهِ».

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ جَوَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْبَقَرَةِ.

قَوْلُهُ: «رُؤِيَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ طَلَعُوا فَوْقَ الْغَارِ...» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى قَوْلِهِ: «اللَّهُ تَالِثُهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «فَاعْمَاهُمُ اللَّهُ عَنِ الْغَارِ فَجَعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حَوْلَهُ فَلَمْ يَرَوْهُ»:

(١) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٦/أ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/٢٨١).

(٣) رواه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: كنتُ مع  
النبي ﷺ في الغار فرأيتُ آثارَ المشركين، قلتُ: يا رسول الله، لو أنَّ أحدهم رَفَعَ قَدَمَهُ رَأَانَا،  
قال: «مَا ظَنُّكَ...».

أخرجه ابنُ سعدٍ والبرَّازُ والطبرانيُّ وأبو نُعيمٍ والبيهقيُّ في «الدلائل» من حديث أنسٍ وزيد بن أرقمٍ والمغيرة بنِ شعبة<sup>(١)</sup>.

قوله: «وقيل: لَمَّا دَخَلَ الْغَارَ بَعَثَ اللَّهُ حَمَامَتَيْنِ...» الحديث.

أخرجه المذكورون من هذا الوجه<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أو على صاحبه، وهو الأظهر»:

قال الشيخ سعد الدين: ولا يُنافي كونَ ضمير ﴿وَأَيَّدَهُ﴾ للرسولِ ألبتة؛ لأنه عطفٌ على ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ﴾، لا على قوله: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/١٧٧)، والبراز في «مسنده» (٤٣٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٤٣/٢٠)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٢٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤٨٢/٢). ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٤٢٠ - ٤٢٢)، وقال: «عوين بن عمرو القيسي عن الجريري وغيره، ولا يتابع عليه.... وأبو مصعب رجل مجهول».

(٢) رواه مطولاً ومختصراً: ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٤٣/٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٤٢٢ - ٤٢٣) من طريق عون بن عمرو القيسي، عن أبي مُصعبٍ المكي قال: أدرَكْتُ زيدَ بنَ أرقمٍ وأنسَ بنَ مالكٍ والمغيرةَ بنَ شعبةٍ فسمعتُهم يتحدثون: أنَّ النَّبيَّ ﷺ ليلةَ الْغَارِ...، فذكره، وعون - ويقال: عوين - بن عمرو القيسي، أعله العقيلي به وقال: لا يتابع عليه، وأبو مصعب المكي مجهول. وانظر: «نصب الرأية» (١/١٢٣).

وقصة نسج العنكبوت رواها أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٥١) بإسناد ضعيف كما ذكر محققوه، لكن قال ابن كثير في «البداءة والنهاية» (٤/٤٥١) عنه: هذا إسنادٌ حسنٌ، وهو من أجود ما رُوي في قصة نسج العنكبوت على فم الغار.

(٣) انظر: «حاشية التفزازاني» (٢/٢٦٦ أ).



قوله: «الرَّفْعُ أَبْلَغُ»:

قال الطَّبْصِيُّ: لأنه يدلُّ على الدَّوامِ والثُّبُوتِ، وأنَّ الجَعْلَ لم يَطْرُقْ على كلمةِ الله، وأنَّها في نَفْسِهَا غَالِيَّةٌ، وفيه إشارةٌ إلى قدمِ كَلِمَةِ الله<sup>(١)</sup>.

وقال أبو البقاء: النَّصْبُ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ فيه دلالةً على أنَّ كلمةَ الله كَانَتْ سُفْلَى فَصَارَتْ عُلْيَا، وليس كذلك، ولأنَّ التَّوكِيدَ بِالضَّمِيرِ المَرْفُوعِ لِلْمَنْصُوبِ بَعِيدٌ؛ إذ القياسُ يَأْبَاهُ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: إِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَبْلَغَ لِمَا فِي النَّصْبِ مِنْ إِيْهَامِ التَّقْيِيدِ بِالظُّرُوفِ السَّابِقَةِ؛ أعني<sup>(٣)</sup>: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾ و﴿إِذْ هُمَا﴾ و﴿إِذْ يَقُولُ﴾.

لكن لا يخفى أنَّ هذا واردٌ<sup>(٤)</sup> على قوله: ﴿وَأَيَّكُمُ يَجْزِي﴾، فالأوَّلَى التَّعْلِيلُ بأنَّ جَعَلَ كلمةَ الله في حَيِّزِ الجَعْلِ والتَّصْيِيرِ غيرُ مُنَاسِبٍ، بل هو دائِمٌ ثابتٌ، ولا كذلك تَسْفِيلُ كلمةِ الذين كَفَرُوا فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَن جَعْلِ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الكُفْرِ مُضْمَحَلَّةٌ مَقْهُورَةٌ مَنكُوسَةٌ فيما بينَ النَّاسِ.

وأما التَّعْلِيلُ بأنَّ قولنا: (جَعَلَ اللهُ كَلِمَةَ اللهِ هِيَ العُلْيَا) بِمَنْزِلَةِ (أَعْتَقَ زَيْدٌ غَلَامَ زَيْدٍ) فَمَدْفُوعٌ بأنَّ في إِضَافَةِ الكَلِمَةِ إِلَى صَرِيحِ اسْمِ اللهِ زِيَادَةً إِعْلَاءً لِمَكَانِهَا وَتَنْوِيهً لَشَأْنِهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥١).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٥).

(٣) في (س): «يعني».

(٤) في النسخ الخطية: «ورد»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٦/ ب).

(٤١) - ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿انْفِرُوا خِفَافًا﴾ لنشاطكم له<sup>(١)</sup> ﴿وَرِثَالًا﴾ عنه؛ لِمَسَقَّتِهِ عَلَيْكُمْ.

أو: لِقَلَّةِ عِيَالِكُمْ وَلِكَثْرَتِهَا.

أو: رُكْبَانًا وَمُشَاءً.

أو: خِفَافًا وَثِقَالًا مِنَ السَّلَاحِ.

أو: صِحَاحًا وَمَرَاضًا، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَعَلَيْ أَنْ أَنْفِرَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» حَتَّى نَزَلَ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]<sup>(٢)</sup>.

﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بما أَمَكَنَ لَكُمْ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا.

﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِنْ تَرْكِه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الْخَيْرَ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ خَيْرٌ، أَوْ:

إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرٌ؛ إِذْ إِبْخَارُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ صِدْقٌ فَبَادِرُوا إِلَيْهِ.

(٤٢ - ٤٣) - ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعْدَتْ عَنْهُمْ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَقَلَّ الْكَذِبُ﴾.

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا﴾؛ أَي: لَوْ كَانَ مَا دُعُوا إِلَيْهِ نَفْعًا دُنْيَوِيًّا قَرِيبًا سَهْلَ الْمَآخِذِ  
﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾: مُتَوَسِّطًا ﴿لَاتَّبَعُوكَ﴾: لَوَافَقُوكَ.

(١) في (ت): «لنشاطكم للنفور».

(٢) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٤٩)، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦١).

من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

﴿وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾: المساقفة التي تُقَطَّعُ بِمَشَقَّةٍ. وَقُرِئَ بِكسْرِ الْعَيْنِ وَالشَّيْنِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾؛ أَي: الْمُتَخَلِّفُونَ إِذَا رَجَعْتَ مِنْ تَبُوكَ مُعْتَذِرِينَ.  
﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ لَنَا اسْتَطَاعَةُ الْعُدَّةِ أَوِ الْبَدَنِ، وَقُرِئَ: (لَوْ اسْتَطَعْنَا)  
بِضْمِّ الْوَاوِ<sup>(٢)</sup> تَشْبِيهَا لَهَا بِوَاوِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦].  
﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ سَادُّ مَسَدِّ جَوَابِي الْقِسْمِ وَالشَّرْطِ، وَهَذَا مِنَ الْمُعْجَزَاتِ لِأَنَّهُ  
إِخْبَارٌ عَمَّا وَقَعَ قَبْلَ وَقْعِهِ.

﴿يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ بِإِقَاعِهَا فِي الْعَذَابِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾؛ لِأَنَّ  
الْحَلْفَ الْكَاذِبَ إِقَاعٌ لِلنَّفْسِ فِي الْهَلَاكِ، أَوْ حَالٌ مِنْ فَاعِلِهِ.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ الْخُرُوجِ.  
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ كِنَايَةٌ عَنْ خَطِيئَةٍ فِي الْإِذْنِ فَإِنَّ الْعَفْوَ مِنْ رَوادِفِهِ.

﴿لَمْ أَذَنْ لَهُمْ﴾ بَيَانٌ لَمَّا كُنِيَ عَنْهُ بِالْعَفْوِ وَالْمُعَاتَبَةِ عَلَيْهِ، وَالْمَعْنَى: لِأَيِّ شَيْءٍ  
أَذَنْتَ لَهُمْ فِي الْقُعُودِ حِينَ اسْتَأْذَنُوكَ وَاعْتَلَّوْا بِكَاذِبٍ وَهَلَّا تَوَقَّفْتَ ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ  
لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ فِي الْإِعْتِدَارِ ﴿وَتَعْلَمَ الْكَذِيبِينَ﴾ فِيهِ.

قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئِينَ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِمَا: أَخَذَهُ لِلْفِدَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَإِذْنَهُ  
لِلْمُنَافِقِينَ<sup>(٤)</sup>، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا.

(١) أَي: (تَبَعْدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ) نَسَبَتْ لِعِيسَى بْنِ عَمْرٍ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)،  
و«الكشاف» (٣/٥٢٣).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/٢٩٢) عن الأعشى.

(٣) فِي (ت): «أَخَذَ الْفِدَاءَ».

(٤) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/٤٧٩) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ.

قوله: «﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ سَادُّ مَسَدٍ جَوَابِي الْقَسَمِ وَالشَّرْطِ»:

قال أبو حيان: ليس هذا بجيد، بل للتحويين في هذا مذهبان:

أحدهما: أَنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ هو جوابُ القسم، وجوابُ ﴿لَوْ﴾ مَحذُوفٌ على قاعدة اجتماع القسم والشَّرْطِ إذا تقدَّم القسمُ على الشَّرْطِ، وهو اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ.

والآخر: أَنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ هو جوابُ ﴿لَوْ﴾، وجوابُ القسم هو ﴿لَوْ﴾ وجوابُها، وهذا اختيارُ ابنِ مالك<sup>(١)</sup>.

وأما أَنَّهُ سَدَّ مَسَدَهُمَا فلا أَعْلَمُ أَحَدًا ذهبَ إليه.

قال: ويحتملُ أن يُؤوَّلَ كلامه على أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ جوابُ ﴿لَوْ﴾ ودلَّ عليه جوابُ القسمُ جُعِلَ كَأَنَّهُ سَدَّ مَسَدَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وهو بدلٌ مِنْ ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾»:

قال أبو حيان: هذا بعيد؛ لأنَّ الإهلاكَ ليس مُرَادِفًا للحلفِ ولا هو نوعٌ منه، ولا يجوزُ أن يبدلَ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ إِلَّا أن يكونَ مُرَادِفًا له أو نوعًا منه<sup>(٣)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: يَصِحُّ على أَنَّهُ بدلٌ اشتِمَالٍ، وذلك لأنَّ الحلفَ سببٌ للإهلاكِ فهو مُشْتَمِلٌ عليه، فأبدلَ المسبَّبَ<sup>(٤)</sup> من سببِهِ لاشتِمَالِهِ عليه، وله نظائرٌ كثيرةٌ منها قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا      تُؤْخَذَ كَرَّهَا أَوْ تُجَيَّ طَائِعَا<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «تسهيل الفوائد» (ص: ١٥٢ - ١٥٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٢٨٨).

(٣) المصدر السابق (١١/ ٢٨٩).

(٤) في (ب): «للسبب».

(٥) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٥٦)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٠٤)، و«المقتضب» =

ف(تُوْخَذَ) بَدَلٌ مِّنَ (تُبَاعِ) بَدَلٌ اِسْتِمَالٍ بِالمَعْنَى المَذْكُورِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا نَوْعًا مِّنَ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا معنى قولِ المُصنِّف: «لأنَّ الحلفَ الكاذبَ إيقاعُ للنَّفْسِ في الهلاكِ».

قوله: «كنايةٌ عَن خطيئِهِ في الإِذْنِ لَهُم فَإِنَّ العَفْوَ مِنْ رَوادِفِهِ»: تبعَ في هذه العبارة السيِّئة الرَّمخسريّ.

وقد قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هو بينَ أمرين: أن لا يكونَ هذا المعنى مُرادًا فقد أخطأ، أو يكونَ مُرادًا لكن كنى اللهُ عنه إجلالًا ورفعًا لقدرة الله، أفلا يتأدَّبُ بأدابِ الله تعالى لا سيِّما في حقِّ المُصطفى ﷺ؟<sup>(٢)</sup>

وقال الطَّيْبِيُّ: أخطأ الرَّمخسريّ في هذه العبارة خطأً فاحِشًا، ولا أدري كيفَ ذهبَ عنه وهو العَلَمُ في استِخراجِ لطائفِ المعاني أنَّ في أمثالِ هذه الإشاراتِ وفي تَقْدِيمِ العَفْوَ إشعارًا بتعظيمِ المُخاطَبِ وتوقيره وتوقيرِ حُرْمَتِهِ<sup>(٣)</sup>.

وقال السَّجَّاءُ نَدِيُّ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ تعليمٌ بِعَظَمِهِ<sup>(٤)</sup> صلواتُ الله عليه، ولولا

= (٢/٦٣)، قالَ العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٠): «لم أقف على اسم راجزه، وهو من الرجز المسدس. معنى البيت: في شخص تقاعد عن مبايعة الملك فقال له هذا القول»، وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٥/ ٢١٠): «وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي، ومع شهرته لا يعلم قائله، وهو من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلها».

(١) انظر: «الدر المصون» (٦/ ٥٥).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٥).

(٤) في «فتوح الغيب»: «تعظيمه».

تصديرُ العَفْوِ في المقالِ <sup>(١)</sup> ما قام بقبوله <sup>(٢)</sup> الخِطَابِ، وربما يُستعملُ في ما لم يسبقُ به ذنبٌ ولا يُتصورُ، كما تقولُ لِمَنْ تُعْظَّمُهُ: (عفا الله عنكَ ما صَنَعْتَ في أمري؟)، و: (رضيَ الله عنكَ ما جوابُكَ عَن كلامي؟)، ومنه قوله ﷺ: «لَقَدْ عَجِبْتُ مِنْ يَوْسَفَ وَكْرَمِهِ وَصَبْرِهِ، وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُ» <sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: ما كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْبُرَ بهذه العبارةِ الشَّيْعةَ بعدما راعى اللهُ رسولَه ﷺ بتقديمِ العفو، وذكرِ الإِذْنِ المُنبِئِ عَن علوِّ الرِّتبةِ وقوَّةِ التَّصَرُّفِ، وإيرادِ الكلامِ في صورةِ الاستفهامِ وإن كان القَصْدُ على الإنكارِ.

على أَنَّ قولَهُمْ: (عفا الله عنكَ) قد يُقالُ عندَ تركِ الأولى والأفضلِ، بل في مقامِ التَّعْظِيمِ والتَّجْهِيلِ مثل: (عفا الله عنكَ ما صَنَعْتَ في أمري؟) <sup>(٤)</sup>.

وقال القاضي عياضٌ في «الشفاء»: قال مَكِّيٌّ: هذا افتتاحُ كلامٍ بمنزلة: (أَصْلَحَكَ اللهُ) و(أَعَزَّكَ اللهُ) <sup>(٥)</sup>.

(١) في «فتوح الغيب»: «العتاب».

(٢) في «فتوح الغيب»: «بصولَّة».

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٣١٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٠٢/١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢١٥٦/٧)، عن عكرمة مرسلاً.

ورواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٠/٧): «رواه الطبراني، وفيه إبراهيم بن يزيد القرشي المكي وهو متروك».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ب).

(٥) انظر: «الشفاء» (٧٩/١)، وانظر: «الهداية» لمكي بن أبي طالب (٣٠١١/٤).

وقد أَلَفَ في هذا الموضع ردًّا<sup>(١)</sup> على الزمخشريِّ البدرُ حسنُ بن محمد بن صالح النَّابلسيِّ الحنبليُّ كتابًا سَمَّاهُ «جَنَّةُ النَّاظِرِ وَجَنَّةُ الْمُناظِرِ في الانتصارِ مِنْ أَبِي القاسمِ للطاهرِ رحمته الله».

وبهذه النُّكْتَةِ وأمثالها اشْمَأَزَّ أَهْلُ الدِّينِ والوَرَعِ مِنَ النَّظَرِ في «الكشاف» ونَهَوْا عن مُطالَعَتِهِ وإِقْرَائِهِ.

وَأَلَّفَ الشَّيْخُ الإمامُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ كتابًا سَمَّاهُ: «سَبَبُ الانْكَفَافِ عَنِ إِقْرَاءِ الكَشَافِ» قَالَ فِيهِ:

وبعد: فَإِنَّ كِتَابَ الزَّمْخَشَرِيِّ كُنْتُ قَرَأْتُ مِنْهُ شَيْئًا عَلَى الشَّيْخِ عَلَمِ الدِّينِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَشْهُورِ بِالْعِرَاقِيِّ فِي سَنَةِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَكُنْتُ أَحْضَرْتُ قِرَاءَتَهُ عِنْدَ قَاضِي الْقَضَاةِ شَمْسِ الدِّينِ السُّرُوجِيِّ، وَكَانَ لَهُ بِهِ عَنَايَةٌ وَمَعْرِفَةٌ.

ثُمَّ لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ دُرُوسَ<sup>(٢)</sup> «الكَشَافِ»، وَأَبْحَثُ فِيهِ وَلِي بِهِ غَرَامٌ؛ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْفَضَائِلِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا، وَالنُّكْتِ الْبَدِيعَةِ وَالذِّقَائِقِ الَّتِي تَقْرَأُ الْعِیُونَ عَلَيْهَا، وَأَتَجَنَّبُ مَا فِيهِ مِنَ الْإِعْتِزَالِ، وَأُخْرِجُ الْكَدْرَ، وَأُشْرِبُ الصَّفْوَةَ الزُّلَّالَ، وَفِيهِ مَا لَا يُعْجِبُنِي مِثْلُ كَلَامِهِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾.

وَطَلَبَ مِنِّي مَرَّةً بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ نَسْخَةً مِنْ «الكشاف» فَأُشْرْتُ عَلَيْهِ أَنْ<sup>(٤)</sup> لَا

(١) فِي (س): «رَدًّا».

(٢) فِي (س): «دَرْس».

(٣) فِي (س): «مِنَ الْفَرَايِدِ وَالْفَوَاضِلِ».

(٤) فِي (ز): «بِأَنْ».

يفعل حياة من النبي ﷺ أن يُحمَلَ إليه كتابٌ فيه ذلك الكلام، ثم صار هذا الكتاب يُقرأ عليّ، وأنا أبقر عن فوائده حتّى وصلتُ إلى تفسيرِ سورة التَّحريمِ، وقد تكلم في الرِّزَّةِ فحصل لي بذلك الكلام مَغصٌ.

ثم وصلتُ إلى كلامه في سورة التَّكْوِيرِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ إلى آخر الآية، والنَّاسُ اختلفوا في هذا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ مَنْ هو فقال الأكثرون: هو جبريلُ، وقال بعضهم: هو مُحَمَّدٌ ﷺ.

فاقتصَرَ الرَّمَخْشَرِيُّ على القولِ الأوَّلِ، ثمَّ قال: وناهيك بهذا دليلاً على جلالَةِ مكانِ جبريلَ وَفَضْلِهِ على المَلَائِكَةِ ومثَابَةِ مَنَزَلَتِهِ بِمَنَزَلَةِ أَفْضَلِ الْإِنْسِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا وَازَنْتَ وَازَنْتَ بَيْنَ الذِّكْرَيْنِ حِينَ قُرْنٌ<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا، وَقَاسَتْ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(١٩)</sup> ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ<sup>(٢٠)</sup> مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ<sup>(٢١)</sup> وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(٢٢)</sup>.

فَطَرَحْتُ «الْكَشَافَ» مِنْ يَدَيَّ، وَأَخْرَجْتُهُ مِنْ خَلْدِي، وَتَوَيْتُ أَنْ لَا أَقْرِبُهُ وَلَا أَنْظُرَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنِّي أَحَبُّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَجْلُهُ بِحَسَبِ مَا رَزَقَنِي اللَّهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَإِجْلَالِهِ، وَامْتَنَعْتُ مِنْ هَذِهِ الْمَوَازِنَةِ وَالْمُقَاسَةِ الَّتِي قَالَهَا الرَّمَخْشَرِيُّ.

وَهَبْ أَنْ الْمَلَأَتُكَ أَفْضَلُ [مِنْ] الْبَشَرِ كَمَا تَقُولُ<sup>(٣)</sup> الْمَعْتَزَلَةُ، أَمَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ يَسْتَحْيِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمُقَاسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَبْرِيلَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ؟!

(١) في (ز): «حين فرق».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤٩٩/٩).

(٣) في (ز): «تقوله».



والذي أقول: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْمُبِينَ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، وفيه: ﴿وَأِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾  
و﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ  
اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ وغير ذلك مما  
القرآن طافح به وبتعظيمه.

وأنا واحد النَّاسِ، كُلُّ مَا أَنَا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
بواسطة النَّبِيِّ ﷺ، وأعلمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَنِي بِذَلِكَ، ومقامُ جبريل ﷺ مقامٌ عظيمٌ  
فُؤَانًا وَعُلُومًا تَقْصُرُ عَنْهُ، والنَّبِيُّ ﷺ يعلمُهُ أَكْثَرَ مِنَّا، فَمَا لَنَا وَلِلدُّخُولِ فِي هَذَا الْمَكَانِ  
الضَّيِّقِ وَلَمْ يُكَلِّفْنَا اللَّهُ بِذَلِكَ؟!

فحسبُ امرئٍ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ تَفْضِيلَ الْمَلِكِ عَلَى الْبَشَرِ وَلَا الْبَشَرِ عَلَى الْمَلِكِ  
أَنْ يَتَأَدَّبَ وَيَقِفَ عِنْدَ حُدِّهِ، وَيَعْظَمَ كُلًّا مِنْهُمَا بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ التَّعْظِيمِ، وَيَكْفُ  
لِسَانَهُ وَقَلْبَهُ عَنْ فُضُولٍ لَا يَعْنِيهِ وَلَمْ يُكَلِّفْ بِهِ، وَيَقْدَرُ فِي نَفْسِهِ أَنَّ هَذَيْنِ الْمَخْلُوقَيْنِ  
الْعَظِيمَيْنِ حَاضِرَانِ، وَهُوَ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا ضَّئِيلٌ حَقِيرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى رَابِعُهُمْ وَهُوَ عَالِمٌ بِمَا  
تُخْفِي الصُّدُورُ.

(٤٤ - ٤٥) - ﴿لَا يَسْتَعِذُّكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا  
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ بِالْمُتَّقِينَ ۖ﴾ ﴿إِنَّمَا يَسْتَعِذُّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَأَزْنَابٌ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾.

﴿لَا يَسْتَعِذُّكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾؛  
أي: ليس من عادة المؤمنين أَنْ يَسْتَأْذِنُواكَ فِي أَنْ يُجَاهِدُوا، فَإِنَّ الْخُلَصَّ مِنْهُمْ يبادرون إِلَيْهِ

ولا يوقفونه على الإذن فيه فضلاً أَنْ يَسْتَأْذِنُوا<sup>(١)</sup> في التَّخَلُّفِ عنه، أو: أَنْ يَسْتَأْذِنُوكَ في التَّخَلُّفِ كراهةً أَنْ يُجَاهِدُوا.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ شهادةٌ لَهُمْ بِالتَّقْوَى وَعِدَةٌ لَهُمْ بِثَوَابِهِ.

﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ﴾ في التَّخَلُّفِ ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ تخصيصُ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ في الموضعين للإشعارِ بِأَنَّ الباعِثَ على الجهادِ والوازعَ عنه الإيمانُ وعدمُ الإيمانِ بهما.

﴿وَأَرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾: يَتَحَيَّرُونَ.

قوله: «أي: ليس من عادة المؤمنين»:

قال الطَّبْيِيُّ: نفْيُ العَادَةِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَفْيِ فِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ، والمرادُ به الاستمرارُ على نحو: (فلانٌ يَقْرِي الضَّيْفَ وَيَحْمِي الْحَرِيمَ)<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: حملُهُ على نفْيِ الاستمرارِ، ولو حملُهُ على استمرارِ النَّفْيِ كما في أَكْثَرِ المَوَاضِعِ؛ أي: عَادَتُهُمْ عَدَمُ الاستِئْذَانِ لم يَبْعُدْ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «شهادةٌ لَهُمْ بِالتَّقْوَى وَعِدَةٌ لَهُمْ بِثَوَابِهِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: أَمَّا الشَّهَادَةُ فَمِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ أو إِرَادَةِ الْجِنْسِ

(١) في (خ): «يَسْتَأْذِنُوكَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢٥٦/٧).

(٣) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٦٦/ب).

بـ(المتقين) فيدخلون فيه دخولاً أولياً، وأما العِدَّةُ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْعِلْمِ بَعْدَ ذِكْرِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا إِمَّا الْوَعْدُ بِالثَّوَابِ أَوْ الْوَعِيدُ بِالْعِقَابِ<sup>(١)</sup>.

(٤٦) - ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةٌ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾.

﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ﴾: للخروج ﴿عُدَّةٌ﴾: أهبة، وقُرئ: (عُدَّة) بحذف التاء عند الإضافة<sup>(٢)</sup>؛ كقوله:

وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وعدوا

و(عِدَّة) بكسر العين بإضافة وبغيرها<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ﴾ استدراكٌ عَنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ﴾ كأنه قال: ما خرجوا ولكن تَبَطَّوْا لِأَنَّهُ تَعَالَى كَرِهَ انْبِعَاثَهُمْ؛ أي: نُهَضَّهِمْ لِلْخُرُوجِ ﴿فَنَبَّطَهُمْ﴾: فَحَسَّسَهُمْ بِالْجُبْنِ وَالْكَسَلِ ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ تمثيلٌ لِإِلْقَاءِ اللَّهِ كَرَاهَةً الْخُرُوجِ فِي قُلُوبِهِمْ، أَوْ وَسْوَسةَ الشَّيْطَانِ بِالْأَمْرِ بِالْقُعُودِ، أَوْ حِكَايَةً قَوْلِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِهِمْ، أَوْ إِذْنِ الرَّسُولِ لَهُمْ، و﴿الْقَاعِدِينَ﴾ يَحْتَمِلُ الْمَعْدُورِينَ وَغَيْرَهُمْ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ لَا يَخْلُو عَنْ ذَمٍّ.

قوله:

«وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وعدوا»<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: «فتح الغيب» (٢٥٨/٧).

(٢) انظر: «المحاسب» (٢٩٢/١) عن محمد بن عبد الملك بن مروان.

(٣) نسبت القراءة لزر بن حبش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٥٨).

(٤) البيت بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/٢٥٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/٣٢٤)، و«إعراب =

أَوَّلُهُ:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

الْخَلِيطُ: المَخَالِيطُ، والانْجَرَادُ: المَضْيُ فِي الْأَمْرِ.

(٤٧) - ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَقَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمْ  
الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ﴾ بخُرُوجِهِمْ شَيْئًا ﴿إِلَّا خَبَالًا﴾: فسادًا وشرًّا، ولا  
يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ خَبَالٌ حَتَّى لَوْ خَرَجُوا زَادُوا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِاعْتِبَارِ أَعْمَ الْعَامِّ  
الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلِأَجْلِ هَذَا التَّوَهُّمِ جُعِلَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
لأنَّهُ لَا يَكُونُ مُفَرَّغًا.

﴿وَلَا وَقَعُوا خِلَالَكُمْ﴾: وَلَا سَرَعُوا رَكَائِبُهُمْ بَيْنَكُمْ بِالنَّمِيمَةِ وَالتَّضْرِيبِ، أَوْ  
الْهَزِيمَةِ وَالتَّخْذِيلِ، مِنْ وَضَعَ الْبَعِيرُ وَضْعًا: إِذَا أَسْرَعَ.

﴿يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ﴾ يَرِيدُونَ أَنْ يَفْتِنُوكُمْ بِإِيقَاعِ الْخِلَافِ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَالرُّعْبِ  
فِي قُلُوبِكُمْ، وَالْجَمْلَةُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (أَوْضَعُوا).

﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾: ضَعْفَةٌ يَسْمَعُونَ قَوْلَهُمْ وَيُطِيعُونَهُمْ، أَوْ: نَمَامُونَ  
يَسْمَعُونَ حَدِيثَكُمْ لِلنَّقْلِ إِلَيْهِمْ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فَيَعْلَمُ ضَمَائِرَهُمْ وَمَا يَتَأَتَّى مِنْهُمْ.

= القرآن للنحاس (٩٧/٣)، و«الخصائص» لابن جني (١٧١/٣).

ونسب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في «العباب الزاخر» (مادة: خلط)، و«اللسان» (مادة:

غلب)، و«المقاصد النحوية» (٢٠٩٦/٤)، وعزاه السمين في «الدر المصون» (٥٧/٦) لزهير. وقد

تقدم عند تفسير الآية (٢٨٠) من سورة البقرة.

قوله: «ولأسرعوا ركائبهم بينكم بالنميمة»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: أنه من الاستعارة التَّبَعِيَّة، شبه سرعة إفسادهم لذات البين بالنامائم بسرعة سير الركائب، ثم استعير لها الإيضاع وهو إسراع البعير، وأصل الاستعارة: ولأَوْضَعُوا رَكَائِبَ نَمَائِمِهِمْ خِلَالَكُمْ، ثم حذف النمائِمَ وأقيم المضاف إليه مقامها لدلالة سياق الكلام على أن المراد النَمِيمَةُ ثم حذف الرِّكَائِبَ<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ سعد الدين: ولو قدر: (ولأَوْضَعُوا النَّمَائِمَ) على أنها استعارة مَكْنِيَّة، والأيضاع تخييل لكفى<sup>(٢)</sup>.

(٤٨) - ﴿لَقَدْ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ﴾.

﴿لَقَدْ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ﴾: تشتت أمرِك وتفرق أصحابك ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: يوم أُحُد؛ فإنَّ ابنَ أبيِّ وأصحابه كما تَخَلَّفُوا عن تَبُوك بعدما خَرَجُوا مع الرَّسُولِ إلى ذي جَدَّة أسفل من ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ انصَرَفُوا يومَ أُحُدٍ. ﴿وَقَلَبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ ودَبَرُوا لك المَكَايِدَ والحِيلَ، ودَوَّرُوا الآراءَ في إبطال أَمْرِكَ.

﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ﴾: النَّصْرُ والتَّأْيِيدُ الإلهي ﴿وَبَطَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾: وَعَلَا دِينُهُ ﴿وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ أي: على رَغَمِ مِنْهُمْ.

والآيتان لتسليّة الرسول عليه السَّلامُ والمؤمنينَ على تَخَلُّفِهِمْ، وبيان ما بَطَّطَهُمُ اللهُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢٦٢/٧).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦٧/أ).

لأجلِهِ وكره انبعائهم لَهُ، وهتك أَسْأَرِهِمْ وكَشَفَ أَسْرَارِهِمْ، وإِزَاحَةً عِتْدَارِهِمْ؛ تَدَارُكًا لِمَا فَوَّتَ الرَّسُولُ بِالْمَبَادَرَةِ إِلَى الْإِذْنِ، وَلِذَلِكَ عُوْتِبَ عَلَيْهِ.

(٤٩) - ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي﴾ فِي الْقُعُودِ ﴿وَلَا تَفْتِنِّي﴾: وَلَا تُوقِعْنِي فِي الْفِتْنَةِ؛ أَي: الْعِصْيَانِ وَالْمُخَالَفَةِ بَأَن لَا تَأْذَنَ لِي، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا مُحَالَةَ مُتَخَلِّفٍ أَذْنَهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنَ.

أَوْ فِي الْفِتْنَةِ بِسَبَبِ ضَيَاعِ الْمَالِ وَالْعِيَالِ إِذْ لَا كَافِلَ لَهُمْ بَعْدِي.  
أَوْ فِي الْفِتْنَةِ بِنِسَاءِ الرُّومِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّ جَدَّ بَن قَيْسٍ قَالَ: قَدْ عَلِمَتِ الْأَنْصَارُ أَنِّي مُوَلِّعٌ بِالنِّسَاءِ فَلَا تَفْتِنِّي بِنَاتِ أَصْفَرَ، وَلَكِنِّي أُعِينُكَ بِمَالِي فَاتْرُكْنِي<sup>(١)</sup>.  
﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾؛ أَي: إِنَّ الْفِتْنَةَ هِيَ الَّتِي سَقَطُوا فِيهَا - وَهِيَ فِتْنَةُ التَّخَلُّفِ أَوْ ظُهُورِ التَّفَاقِقِ - لَا مَا احْتَرَزُوا عَنْهُ.

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾: جَامِعَةٌ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ الْآنَ لِإِحَاطَةِ أَسْبَابِهَا بِهِمْ.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده يحيى الحماني وهو ضعيف كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠ / ٧). وانظر: «سيرة ابن هشام» (٥ / ٥١٦)، و«تفسير الطبري» (١١ / ٤٩٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٨٠٩ / ٦) و«أسباب النزول» للواحدي (٢٤٦). وقد رواه ابن إسحاق ومن طريقه الطبري عن الزهري وجماعة من أشياخه مرسلًا، ورواه ابن أبي حاتم متصلًا من طريق ابن إسحاق ثنا سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن جابر بن عبد الله قال: سمعتُ رسولَ الله - ﷺ - يقول لجَدِّ بَن قَيْسٍ.. فذكره بنحوه.

قوله: «أَيُّ: إِنَّ الْفِتْنَةَ هِيَ الَّتِي سَقَطُوا فِيهَا...» إِلَى قَوْلِهِ: «لَا مَا احْتَرَزُوا عَنْهُ»: قَالَ الطَّبْيِيُّ: التَّخْصِيصُ يَفِيدُهُ مَعْنَى تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى عَامِلِهِ، وَالتَّحْقِيقُ مِنْ تَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ بِأَدَاةِ التَّنْبِيهِ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَحْقِيقِ مَا بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: «جَامِعَةٌ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ الْآنَ لِإِحَاطَةِ أَسْبَابِهَا بِهِمْ»: قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَجَازُ فِي «مُحِيطَةٍ» حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فِي الْاسْتِقْبَالِ، وَعَلَى الثَّانِي فِي «جَهَنَّمَ» حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فِي الْأَسْبَابِ، أَوْ الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup> تَمْثِيلٌ، شُبِّهَتْ حَالُهُمْ فِي إِحَاطَةِ الْأَسْبَابِ بِحَالِهِمْ عِنْدَ<sup>(٣)</sup> إِحَاطَةِ النَّارِ<sup>(٤)</sup>.

(٥٠) - ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ نَسُّوهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَيَسْتَوَلُّوْهُمْ فَرِحُوا﴾.

﴿إِنْ تُصِيبَكَ﴾ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِكَ ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وَغَنِيمَةٌ ﴿نَسُّوهُمْ﴾ لَفَرَطٍ حَسَدِهِمْ.

﴿وَإِنْ تُصِيبَكَ﴾ فِي بَعْضِهَا ﴿مُصِيبَةٌ﴾: كَسْرٌ أَوْ شِدَّةٌ كَمَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ ﴿يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ﴾ تَبَجَّحُوا بِانْصِرَافِهِمْ وَاسْتَحَمَدُوا آرَاءَهُمْ فِي التَّخَلُّفِ ﴿وَيَسْتَوَلُّوْهُمْ﴾ عَنْ مُتَحَدِّثِهِمْ بِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> وَمُجْتَمِعِهِمْ لَهُ، أَوْ عَنِ الرَّسُولِ ﴿وَهُمْ فَرِحُوا﴾: مَسْرُورُونَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٤).

(٢) فِي (س): «وَالْكَلَام».

(٣) فِي النسخ الخطية: «فِي»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي».

(٤) انظر: «حاشية التفزازاني» (١/ ٢٦٧).

(٥) قَوْلُهُ: «عَنْ مُتَحَدِّثِهِمْ»: اسْمُ مَكَانٍ «بِذَلِكَ»؛ أَيُّ: بِذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ﴾.

(٥١) - ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾: إلا ما اختصنا بإثباته وإيجابه من النصرة أو الشهادة، أو ما كُتِبَ لأجلنا في اللوح لا يتغير بموافقتكم ولا بمخالفتكم.

وقرئ: (هَلْ يُصِيبُنَا)<sup>(١)</sup>، و: (هَلْ يُصِيبُنَا)<sup>(٢)</sup>، وهو من فَعَلَ لا مِنْ فَعَلَ؛ لأنه من بنات الواو؛ لقولهم: صاب السهم يصبو، واشتقاقه من الصواب لأنه وقوع الشيء فيما قُصِدَ به، وقيل: من الصوب.

﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾: ناصرنا ومُتَوَلِّي أمورنا ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ لأنَّ حَقَّهُمْ<sup>(٣)</sup> أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا عَلَى غَيْرِهِ.

(١) نسبت لابن مسعود وطلحة بن مصرف. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٢٢/٢)، و«تفسير الثعلبي» (٤٠١/١٣)، و«الكشاف» (٥٣٣/٣)، و«المحرر الوجيز» (٤٢/٣)، و«البحر» (٣٠٢/١١).

(٢) نسبت لطلحة بن مصرف ولأعين قاضي الري. انظر: «المحتسب» (٢٩٤/١)، و«الكشاف» (٥٣٣/٣)، و«المحرر الوجيز» (٤٢/٣)، و«البحر» (٣٠٢/١١). وقرئ أيضاً: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا﴾ بتشديد النون مع (لن)، كما في «إعراب القرآن» للنحاس (١٢٢/٢) عن أعين قاضي الري، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن طلحة بن مصرف، وضعفها النحاس وابن عطية وأبو حاتم - كما نقل عنه ابن عطية - قالوا: ولا يجوز ذلك لأن النون لا تدخل مع (لن)، فلا يؤكد بالنون ما كان خبراً، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجازت لأنها مع (هل)، قال الله عز وجل: ﴿هَلْ يُدْهِئُ كَيْدُهُمْ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

(٣) في (ت): «حقه».



قوله: «لَأَنْ حَقَّهُمْ أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا عَلَىٰ غَيْرِهِ»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: قَدَّمَ صَلَةَ ﴿فَلْيَتَوَكَّلْ﴾ عليه لِيَفِيدَ التَّخْصِصَ <sup>(١)</sup>.

(٥٢) - ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْأُحْسَنِينَ وَتَحْنُ تَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾: تَنْتَظِرُونَ بِنَا ﴿إِلَّا إِحْدَى الْأُحْسَنِينَ﴾: إِلَّا إِحْدَى الْعَاقِبَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا حُسْنَى الْعَوَاقِبِ: النُّصْرَةُ وَالشَّهَادَةُ.  
﴿وَتَحْنُ تَرَبَّصُ بِكُمْ﴾: أَيْضًا إِحْدَى السُّوَأَيْنِ: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾: بِقَارَعَةٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾: أَوْ بِعَذَابٍ بِأَيْدِينَا وَهُوَ الْقَتْلُ عَلَى الْكُفْرِ.  
﴿فَتَرَبَّصُوا﴾: مَا هُوَ عَاقِبَتُنَا ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ﴾: مَا هُوَ عَاقِبَتُكُمْ.

قوله: «اللَّتَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا حُسْنَى الْعَوَاقِبِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ كُلُّ مِنْ شَيْئَيْنِ أَحْسَنُ مِنْ جَمِيعِ الْعَوَاقِبِ، وَفِيهِ لَزُومٌ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا أَحْسَنَ مِنَ الْآخِرِ.  
قلنا: يَجُوزُ ذَلِكَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ جِهَاتِ الْحُسْنِ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِحْدَى السُّوَأَيْنِ»:

قال الطَّبِيُّ: هَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ، كَحُبْلَيْنِ <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٦٧).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (١/٢٦٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٢٦٨).

تنبيه: السَّوَأَى نَقِيضُ الْحُسْنَى؛ لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْحُسْنَيْنِ، بِخِلَافِ مَا فِي بَعْضِ النُّسخ: «السَّوَأَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

(٥٣) - ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾.

﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ أمرٌ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ؛ أَي: لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ نَفَقَاتُكُمْ أَنْفَقْتُمْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا، وَفَائِدَتُهُ: الْمَبَالَعَةُ فِي تَسَاوِي الْإِنْفَاقَيْنِ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ؛ كَأَنَّهُمْ أُمِرُوا بِأَنْ يُمْتَحَنُوا فَيُنْفِقُوا وَيَنْظُرُوا هَلْ يُتَقَبَّلُ مِنْهُمْ؟ وَهُوَ جَوَابُ قَوْلِ جَدِّ بْنِ قَيْسٍ: وَأَعْيُنُكَ بِمَالِي.

وَنَهْيُ التَّجَبُّلِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنْهُمْ، وَأَنْ لَا يُثَابَرُوا عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ تَعْلِيلٌ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِنَافِ، وَمَا بَعْدَهُ بَيَانٌ وَتَقْرِيرٌ لَهُ.

(٥٤) - ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ وَلَا وَهْمَ كَسَالٍ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهْمَ كَدْرِهِمْ﴾.

﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ أَي: وَمَا مَنَعَهُمْ قَبُولَ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا كُفْرُهُمْ. وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿أَنْ يُقَبَّلَ﴾ بِالْيَاءِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ النَّفَقَاتِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ. وَقُرِئَ: (يُقَبَّلَ) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (٩٨/٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) أي: (أَنْ يُقَبَّلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ) ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٥٣٧/٣) عَنْ السَّلْمِيِّ، وَابْنُ =

﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾: مُتَنَاقِلِينَ.

﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾: لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجُونَ بِهِمَا ثَوَابًا وَلَا يَخَافُونَ عَلَى تَرْكِهَمَا عِقَابًا.

(٥٥) - ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾.

﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾: فَإِنَّ ذَلِكَ اسْتِدْرَاجٌ وَوَبَالَ لَهُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بِسَبَبِ مَا يُكَابِدُونَ لَجَمْعِهَا وَحِفْظِهَا مِنَ الْمَتَاعِ وَمَا يَرُونَ فِيهَا مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْمَصَائِبِ.

﴿وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾: فَيَمُوتُوا كَافِرِينَ مُشْتَغِلِينَ بِالتَّمَتُّعِ عَنِ النَّظَرِ فِي الْعَاقِبَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ، وَأَصْلُ الزُّهْوقِ: الْخُرُوجُ بِصُعُوبَةٍ.

(٥٦ - ٥٧) - ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنْكُم مَّا هُمْ وَبَنَكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ يَخَذُلُونَ مَلِجًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مُدْخَلًا لَوْلَا إِلَهُوهُمْ يَجْمَحُونَ﴾.

﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنْكُم﴾: لَمَنِ جَمَلَةُ الْمُسْلِمِينَ ﴿وَمَا هُمْ وَبَنَكُمْ﴾: لَكُفْرِ قُلُوبِهِمْ ﴿وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾: يَخَافُونَ مِنْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا بِهِمْ مَا تَفْعَلُونَ بِالْمُشْرِكِينَ، فَيُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ تَقِيَّةً.

= الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٢٦٧) عن الجحدري، قال: وقرأ أبو مجلز وأبو رجاء: (أَنْ يَقْبَلَ) بالياء (نَفَقَتَهُمْ) بنصب التاء على التوحيد.

قلت: وقد جاء: (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتَهُمْ) بالنون ونصب النفقة؛ كما في «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٥)، و«البحر» (١١/ ٣٠٧). وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨): (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ) عن بعضهم، بالتاء في مطبوعه.

﴿لَوْ يَحْدُوثُ مَلَجًا﴾: حصنًا يلجؤون إليه ﴿أَوْ مَغْرَبًا﴾: غير أنَّا ﴿أَوْ مُدْخَلًا﴾: نفقًا يَنْجِرُونَ فيه، مُفْتَعَلٌ مِنَ الدُّخُولِ.

وقرأ يعقوب: ﴿مُدْخَلًا﴾ مِنْ دَخَلَ<sup>(١)</sup>.

وقرئ: (مُدْخَلًا)<sup>(٢)</sup>؛ أي: مكانًا يُدْخِلُونَ فيه أنفسهم، و: (مُدْخَلًا)<sup>(٣)</sup>، و: (مُدْخَلًا)<sup>(٤)</sup> مِنْ تَدَخَّلَ وَانْدَخَلَ.

﴿لَوْلَا إِلَهٌ﴾: لأقبلوا نحوه ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾: يُسْرِعونَ إِسْرَاعًا لَا يَرُدُّهُمْ شَيْءٌ كَالْفَرَسِ الْجَمُوحِ. وقرئ: (يَجْمِزُونَ)<sup>(٥)</sup>، ومنه: الْجَمَازَةُ<sup>(٦)</sup>.

(٥٨ - ٥٩) - ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ (٥٨) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ﴾: يعيبك، وقرأ يعقوب: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ بالضم<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن مسلمة بن محارب، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن عبد الله بن مسلم.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤٠)، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن أبي رضي الله عنه. قال ابن جني: ومنفعل في هذا شاذ؛ لأن ثلاثيته غير متعد عندنا.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤١)، عن أنس رضي الله عنه.

(٦) الْجَمَازَةُ بالفتح: فرس عبد الله بن حَتَم، وقيل: فرس أمية بن حَتَم، وهو أكرم خيول العرب. انظر: «الحلبة في أسماء الخيل» للتاجي (ص: ٨١)، و«تاج العروس» (مادة: جمز).

(٧) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

وابن كثير: (يُلاَمُزُكَ) <sup>(١)</sup>.

﴿فِي الصَّدَقَاتِ﴾: في قسَمَتِهَا.

﴿فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا لَمْ يَعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ قيل: إنها نزلت في أبي الجَوَّازِ المنافقِ قال: ألا ترونَ إلى صاحبِكُم إِنَّمَا يَقْسِمُ صَدَقَاتِكُم فِي رُعَاةِ الْغَنَمِ ويزعمُ أَنَّهُ يَعْدِلُ؟!

وقيل: في ابنِ ذي الخُوَيْصَرَةِ رَأْسِ الْخَوَارِجِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ غَنَائِمَ حَنِينٍ فَاسْتَعْطَفَ قُلُوبَ أَهْلِ مَكَّةَ بِتَوْفِيرِ الْغَنَائِمِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «وَيْلَكَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ؟» <sup>(٢)</sup>.

و﴿إِذَا﴾ لِلْمُفَاجَأَةِ نَائِبُ مَنَابِ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾: مَا أَعْطَاهُمُ الرَّسُولُ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ، وَذَكَرَ اللَّهُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ كَانَ بِأَمْرِهِ. ﴿وَقَالُوا لَوْ أَحْسَبْنَا اللَّهَ﴾: كَفَانَا فَضْلُهُ ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: صَدَقَةً أَوْ غَنِيمَةً أُخْرَى ﴿وَرَسُولُهُ﴾: فَيُؤْتِينَا أَكْثَرَ مِمَّا آتَانَا ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾: فِي أَنْ يُغْنِيَنَا مِنْ فَضْلِهِ. وَالآيَةُ بِأَسْرِهَا فِي حِزِّ الشَّرْطِ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ.

قوله: «قيل: إنها نزلت في ابنِ الجَوَّازِ <sup>(٣)</sup> المنافقِ قال: ألا ترونَ إلى

(١) رواها حماد بن سلمة عن ابن كثير، والمشهور عنه قراءة الجمهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥).

(٢) رواه البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤ / ١٤٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «البحر المحيط» لأبي حيان (٣١٥ / ١١)، وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢ / ١٧٥) باسم أبو الخواص، ووردت تسمية الرجل أبو الجواز في «تفسير الثعلبي» وأسباب النزول». وانظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤ / ٣٣٥).

صَاحِبِكُمْ إِنَّمَا يَقْسَمُ صَدَقَاتِكُمْ فِي رُعَاءِ الْغَنَمِ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَعْدِلُ؟!»

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وقيل: في ابنِ ذي الخُوَيْصِرَةِ رَأْسِ الْخَوَارِجِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسَمُ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «ذِي الْخُوَيْصِرَةِ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ الْحُفَاطُ: اسْمُهُ حُرْقُوصٌ<sup>(٣)</sup>.

(٦٠) - ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَسِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

ثُمَّ يَبَيِّنُ مَصَارِفَ الصَّدَقَاتِ تَصْوِيْبًا وَتَحْقِيقًا لِمَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾؛ أَي: الزَّكَوَاتُ لَهُؤُلَاءِ الْمَعْدُودِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِاللَّمَزِ لَمْزُهُمْ فِي قَسْمِ الزَّكَوَاتِ دُونَ الْغَنَائِمِ. وَالْفَقِيرُ: مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ، مِنَ الْفَقَارِ كَأَنَّهُ أُصِيبَ فَقَارُهُ.

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٦): لم أجده. وانظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٧٥)، و«تفسير

الثعلبي» (١٣/ ٤١٨)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٤٩) كلاهما عن الكلبي.

(٢) رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) ممن ذكر ذلك ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٤٤).

والمسكينُ: مَنْ لَهُ مَالٌ أَوْ كَسْبٌ لَا يَكْفِيهِ، مِنَ السُّكُونِ كَأَنَّ الْعَجْزَ أَسْكَنَهُ،  
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩] وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
سَأَلَ الْمَسْكِنَةَ وَتَعَوَّذَ مِنَ الْفَقْرِ.

وقيل: بالعكس، لقوله: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ [البلد: ١٦].

﴿وَالْعَمِيلِينَ عَلَيْهِمَا﴾: السَّاعِينَ فِي تَحْصِيلِهَا وَجَمْعِهَا.

﴿وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ﴾: قَوْمٌ أَسْلَمُوا وَنَبَّيْتُهُمْ ضَعِيفَةً فِيهِ فَيَسْتَأْلَفُ قُلُوبَهُمْ، أَوْ أَشْرَافُ  
يَتَرَقَّبُ بِإِعْطَائِهِمْ وَمُرَاعَاتِهِمْ إِسْلَامَ نُظَرَائِهِمْ، وَقَدْ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ عَيْنَةَ بَنِ حَصَنِ  
وَالْأَقْرَعَ بَنِ حَابِسٍ وَالْعَبَّاسَ بَنِ مِرْدَاسٍ لِدَلِّكَ.

وقيل: أَشْرَافُ يُسْتَأْلَفُونَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمُوا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُعْطِيهِمْ مِنْ  
خُمْسِ الْخُمْسِ، وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِيهِمْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ الَّذِي كَانَ خَاصًّا مَالِهِ،  
وَقَدْ عُدَّ مِنْهُمْ مَنْ يُؤَلَّفُ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى قِتَالِ الْكُفَّارِ وَمَانَعِي الزَّكَاةِ.

وقيل: كَانَ سَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ لَتَكْثِيرِ سَوَادِ الْإِسْلَامِ فَلَمَّا أَعَزَّهُ اللَّهُ وَأَكْثَرَ أَهْلَهُ سَقَطَ.

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾: وَلِلصَّرْفِ فِي فَكِّ الرِّقَابِ بِأَنْ يِعَاوَنَ الْمَكَاتِبَ بِشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى  
أَدَاءِ النُّجُومِ.

وقيل: بِأَنْ تُبْتَاعَ الرِّقَابُ فُتُعْتَقَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، أَوْ بِأَنْ يُفَدَى الْأَسَارَى،  
وَالْعُدُولُ عَنِ اللَّامِ إِلَى (فِي) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ لِلْجِهَةِ لَا لِلرَّقَابِ، وَقِيلَ:  
لِلْإِذَانِ بِأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِهَا.

﴿وَالْفَرِيقَيْنِ﴾: الْمَدْيُونَيْنِ لِأَنفُسِهِمْ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَفَاءٌ، أَوْ  
لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لَغْنِيٍّ إِلَّا  
لِخَمْسَةٍ: لِنَازِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِنَازِلٍ، أَوْ لِنَازِلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِنَازِلٍ لَهُ جَارٌ مَسْكِينٌ  
فَتُصَدَّقَ عَلَى الْمَسْكِينِ فَأَهْدَى الْمَسْكِينُ لِلغْنِيِّ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا».

﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: وللصَّرفِ في الجهادِ بالإنفاقِ على المتطوِّعةِ وابتِباعِ الكُراعِ والسَّلاحِ.

وقيل: وفي بناءِ القناطرِ والمصانعِ.

﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾: المسافرِ المُنقطعِ عن ماله.

﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ مصدرٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الآيةُ؛ أي: فرضٌ لهم الصَّدقاتِ فريضةً، أو حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُستكنِّ في ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾. وقرئ بالرفعِ<sup>(١)</sup> على: تلك فريضةً.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ يَضَعُ الأشياءَ في مواضعِها، وظاهرُ الآيةِ يَقْتَضِي تخصيصَ استحقاقِ الزكاةِ بالأصنافِ الثمانية، ووجوبَ الصَّرفِ إلى كلِّ صنفٍ وجدَ منهم، ومراعاةَ التسويةِ بينهم قضيةً للاشتراكِ<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب الشافعيُّ، وعن عُمَرَ وحذيفةَ وابنِ عباسٍ وغيرِهم مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ جوازُ صرفِها إلى صنفٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>.

وبه قال الأئمَّةُ الثلاثةُ، واختاره بعضُ أصحابنا، وبه كان يُفتي شَيْخِي ووالدي رحمَهُمُ اللهُ: على أَنَّ الآيةَ بَيَانٌ أَنَّ الصَّدقةَ لا تخرجُ مِنْهُمْ لا إيجابٌ قَسَمِها عليهم.

(١) نسبت لابن أبي عبله. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٤٦)، و«الكامل في القراءات» للهلالي

(ص: ٥٦٣). قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٥٧): ولا أعلمه قرئ به.

وقال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٤٤٤): والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به.

(٢) قوله: «قضية للاشتراك»؛ أي: لاقتضاء الاشتراك ذلك الصرف وتلك التسوية؛ إذ الأصناف المذكورة مشتركون في الاستحقاق بناء على أن لا م ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ للاستحقاق. انظر: «حاشية القنوي» (٩/ ٢٦٣).

(٣) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣١ - ٥٣٤).



قوله: «وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَأَلَ الْمَسْكَنَةَ وَتَعَوَّذَ مِنَ الْفَقْرِ»:

الأوّل: رواه الترمذي من حديث أنسٍ أَنَّهُ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ»<sup>(١)</sup>، وأخرجَه أيضًا ابنُ ماجَهَ والحاكِمُ وصَحَّحَه من حديث أبي سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup>.

والثاني: رواه أبو داود من حديث أبي بكرة: أَنَّهُ ﷺ كان يدعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢٣٥٢)، وقال: «حديث غريب»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤٩٩/٨): «وفي إسناده ضعف، وفي متنه نكارة».

(٢) رواه ابن ماجه (٤١٢٦)، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤٩٩/٨): «حديث ضعيف لا يثبت من جهة إسناده؛ لأن فيه يزيد بن سنان أبا فروة الرهاوي، وهو ضعيف جدًا». ورواه الحاكم في «المستدرک» (٧٩١١)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/٢٤٠ - ٢٤١): «رواه الترمذي من حديث أنس أتم منه أيضًا واستغربه وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي سعيد رواه ابن ماجه وفي إسناده ضعف أيضًا، وله طريق أخرى في المستدرک من حديث عطاء عنه، وطوله البيهقي، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت».

ثم قال: «تنبيه: أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات، وكأنه أقدم عليه لما رآه مباينًا للحال التي مات عليها النبي ﷺ؛ لأنه كان مكفيًا، وقال البيهقي: ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع... ما نقل «الفقر فخري وبه افتخر»... سئل عنه الحافظ ابن تيمية فقال: إنه كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المروية، وجزم الصغاني بأنه موضوع».

(٣) رواه أبو داود (٥٠٩٠)، ورواه النسائي (٥٤٦٥). وروى تعوذه ﷺ من الفقر البخاري (٦٣٧٥)، ومسلم (٥٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وأبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٥٤٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: «لا تحلُّ الصَّدَقَةُ لغنيٍّ إلا لخمسَةٍ...» الحديث.

أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد<sup>(١)</sup>.

قوله: «فظاهر الآية يقتضي...» إلى آخره.

قال الإمام: لا دلالة في الآية على قول الشافعي رضي الله عنه في أنه لا بد من صرفها إلى الأصناف؛ لأنه تعالى جعل جملة الصدقات لهؤلاء الأصناف، فأما أن صدقة زيد بعينها يوجب توزيعها على الأصناف كلها فلا، كما أن قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ الآية توجب قسم الخمس على الطوائف من غير توزيع بالاتفاق<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبي: يعني: لم يقل أحد: إن كل شيء يغنم بعينه يوجب تفريق ذلك الشيء على الطوائف كلها، وأيضا أن الحكم الثابت في مجموع لا يوجب ثبوته في كل جزء من أجزائه<sup>(٣)</sup>.

(٦١) - ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ يسمع كل ما يقال له ويصدق، سمي بالجارية للمبالغة كأنه من فرط استماعه صار جملة آله السماع؛ كما سمي الجاسوس عينا لذلك، أو اشتق له (فعل) من أذن أذنا: إذا استمع<sup>(٤)</sup>؛ كأنف وشلل.

(١) رواه بمعناه أبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٤٨٠)،

وصححه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (١٦ / ٨٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧ / ٢٨٠).

(٤) قوله: «أو اشتق له فعل من أذن أذنا» عطف على «سمي»، يعني: اشتق للنبي وصف بوزن «فعل» من

مصدر أذن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣ / ١٠٣).

رُوِيَ أَنَّهُمْ قَالُوا: مُحَمَّدٌ أَذُنٌ سَامِعَةٌ نَقُولُ مَا شِئْنَا ثُمَّ نَأْتِيهِ فَيُصَدِّقُنَا بِمَا نَقُولُ<sup>(١)</sup>.  
﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ تصديقٌ لهم بأنه أذنٌ ولكن لا على الوجه الذي ذمُّوا  
به، بل من حيثُ إنَّه يسمعُ الخيرَ ويقبلُهُ، ثم فسَّرَ ذلك بقوله: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ يصدِّقُ به  
لَمَّا قَامَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾: وَيُصَدِّقُهُمْ لَمَّا عَلِمَ مِنْ خُلُوصِهِمْ،  
واللامُ مَزِيدَةٌ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ إِيْمَانِ التَّصَدِيقِ - فَإِنَّهُ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ - وَإِيْمَانِ الْأَمَانِ.  
﴿وَرَحْمَةً﴾؛ أي: وهو رَحْمَةٌ ﴿لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾: لِمَنْ أَظْهَرَ الْإِيْمَانَ، حَيْثُ  
يَقْبَلُهُ وَلَا يَكْشِفُ سِرَّهُ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَقْبَلُ قَوْلَكُمْ جَهْلًا بِحَالِكُمْ بَلْ  
رَفَقًا بِكُمْ وَتَرْحُّمًا عَلَيْكُمْ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً ﴿وَرَحْمَةً﴾ بِالْجَرِّ<sup>(٢)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿خَيْرٍ﴾.

وَقَرَأَ بِالنَّصْبِ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهَا عَلَّةٌ فَعَلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَذُنٌ خَيْرٌ﴾؛ أي: يَأْذُنُ لَكُمْ رَحْمَةً.

وَقَرَأَ نَافِعٌ ﴿أَذُنٌ﴾ بِالتَّخْفِيفِ فِيهِمَا<sup>(٤)</sup>.

وَقَرَأَ: (أَذُنٌ خَيْرٌ)<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّ (خَيْرٌ) صِفَةٌ لَهُ أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بِإِذَائِهِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/٥٣٧) عن مجاهد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«الكشاف» (٣/٥٤٦)، عن ابن أبي عبله.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٥) نسبت لجمع منهم علي رضي الله عنه والحسن والسلمي وقتادة وابن أبي إسحاق وأشهب  
العقيلي والأعشى والبرجمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«تفسير  
الثعلبي» (١٣/٤٥٣)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/  
٥٣)، و«البحر المحيط» (١١/٣٣٤).

قوله: «تَصَدِّقُ لَهُمْ بِأَنَّهُ أُذُنٌ، وَلَكِنْ لَا عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي ذُمُّوا بِهِ»:

قال الطَّبَّيُّ: يعني: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَقُرِئَ: أُذُنٌ خَيْرٌ»؛ أي: بَتْنُونِهِمَا وَرَفْعِهِمَا.

قوله: «عَلَى أَنَّ (خَيْرٌ) صِفَةٌ لَهُ»:

قال أبو البقاء: فهي بِمَعْنَى أَفْعَلْ؛ أي: أُذُنٌ أَكْثَرُ خَيْرٍ لَكُمْ<sup>(٢)</sup>.

(٦٢ - ٦٣) - ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٦٢) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَهُ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾.

﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ﴾ على معاذيرهم فيما قالوا أو تخلّفوا<sup>(٣)</sup> ﴿لِيَرْضَوْكُمْ﴾: لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ والخطابُ للمؤمنين ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾: أَحَقُّ بِالْإِرْضَاءِ بِالطَّاعَةِ<sup>(٤)</sup> والوفاق، وتوحيد الضمير لتلازم الرضاءَيْن، أو لأنَّ الكلامَ في إبداء الرسولِ وارتضاءه، أو لأنَّ التقدير: واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ وَالرَّسُولُ كَذَلِكَ.

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ صدقًا.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ﴾: أَنَّ الشَّأْنَ، وَقُرِئَ بِالتَّاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتح الغيب» (٢٨٧/٧).

(٢) انظر: «البيان في إعراب القرآن» للعكبري (٦٤٨/٢)، وفيه: «أكثر خيرًا» بتنوين النصب.

(٣) في (ت): «وتخلّفوا».

(٤) في (ت): «أحقُّ بإرضاء الطاعة».

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٥٦/١٣)، و«الكامل في القراءات» للذهلي (ص: ٥٦٣)، ونسبها:

للأصمعي عن نافع، وأبي حاتم عن المفضل، والبربري عن الحسن.

﴿مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾: يُشَاقِقُ، مُفَاعَلَةٌ<sup>(١)</sup> مِنَ الْحَدِّ ﴿فَأَن تَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ على حذف الخبر؛ أي: فحَقُّ أَنْ لَهُ، أو على تكرير (أَنَّ) للتأكيد، ويحتمل أن يكون مَعطُوفًا على ﴿أَنَّهُ﴾، ويكون الجواب مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَهْلِكُ.

وَقُرِئَ: (فَإِنَّ) بِالْكَسْرِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ يعني: الإهلاك الدائم.

قوله: «والرَّسُولُ كذلك»:

قال الشيخ سعد الدين: إشارة إلى أن المذكور خبر<sup>(٣)</sup> الأول؛ لأنه<sup>(٤)</sup> المتبوعُ المُستقلُّ، وفي كلام سيويه أنه للثاني؛ لكونه أقرب مع السَّلامَةِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَالْخَبَرِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «على حذف الخبر؛ أي: فحَقُّ أَنْ لَهُ»:

قال أبو حيان: لأنَّ الفاء جوابُ الشرط فتقتضي جملةً، و﴿أَنَّ لَهُ﴾ مفرد في موضع رفع على الابتداء.

(١) في (أ) و(خ): «يفاعل».

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٤) عن ابن أبي عتبة.

(٣) في (ز): «خير»، وفي (س): «بخير»، والمثبت من «حاشية التفزازاني».

(٤) في (س): «لأنه هو».

(٥) انظر: «حاشية التفزازاني» (٢٦٧/ ب).

قال: وقُدِّرَ بالخبر مُقَدِّمًا نكرة<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ (أَنَّ) لا بتدائها متقدمة على الخبر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أو على تكرير (أَنَّ) للتأكيد»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظر؛ إذ يلزم الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بجملة الشرط وإيقاع أَجَنَبِيٍّ بين فاءِ الجزاء وما في حيزه، ويشكل أيضًا نصبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأجاب الطَّيْبِيُّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّأكيدُ مُقَحَّمٌ بين الكلام، فلا يكونُ أَجَنَبِيًّا... إنما كُرِّرَتِ توكيدًا... وأما نَصْبُ (النَّارِ) فليس بمُشْكِلٍ؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزائِدَةٍ حَتَّى لَا تَعْمَلَ.

قال: وفيه بحث<sup>(٤)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ليسَ هذا مِنَ التَّأكيدِ الاصطلاحِيِّ، وفي مثله لا بأس بالفصلِ سِيَّما بما يكونُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ.

ثمَّ إِنَّ هذا المَكْرَرَ لَمَّا كَانَ مُحَضَّصَ مُقَحَّمٍ وَإِعَادَةٍ، كَانَ وَجُودُهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ، فَجَارَ الْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ فَاءِ الْجَزَاءِ وَمَا بَعْدَهَا، وَمَعَ هَذَا لَا يَخْلُو عَنْ ضَعْفٍ.

وأما إِشْكَالُ نَصْبِ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾ فَالْحَقُّ أَنَّهُ قَوِيٌّ؛ لَأَنَّ (أَنَّ) لَمَّا كَانَ تَكَرَّرًا لِلأَوَّلِ لَمْ يَقْتَضِ إِلَّا مَا اقْتِضَاهُ، وَلَمْ يَعْمَلْ إِلَّا فِيمَا عَمِلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِعَمَلٍ.

(١) في «البحر المحيط»: «قُدِّرَ الزمخشري مُقَدِّمًا نكرة»، وانظر: «الكشاف» (٣/ ٥٤٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩ - ٣٤٠).

(٣) نقله الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩١ - ٢٩٢).

قال: وبالجملَةِ فجعلُ (أنَّ) الثانيةَ تَكْرِيْرًا للأوْلَى مع أنَّ لها مَنْصوبًا غيرَ مَنْصوبِها ومَرْفوعًا غيرَ مَرْفوعِها ليسَ مِنْ قاعِدَةِ التَّكْرِيْرِ لبعْدِ العَهْدِ، والمُجَوِّزُ مَكابِرٌ معانِدٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَغَى إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا...» إِلَى آخِرِهِ.

قال أبو حَيَّانَ: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنْ حَذَفَ الْجَوَابُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا مَجْزُومًا بـ(لَمْ)، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(٦٤ - ٦٥) ﴿يَحْذَرُ الْمُتَنَفِّثُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا بِإِلَهِ اللَّهِ مَخْرُجٌ مَا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِمْ وَإِنِّي لَأَنتَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ قُلْ اسْتَهْزِئُوا بِإِلَهِ اللَّهِ مَخْرُجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾

﴿يَحْذَرُ الْمُتَنَفِّثُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ﴾: عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ وَتَهْتِكُ عَلَيْهِمْ أَسْتَارَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الضَّمَائِرُ لِلْمُنَافِقِينَ، فَإِنَّ النَّازِلَ فِيهِمْ كَالنَّازِلِ عَلَيْهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقْرُوءٌ وَمُحْتَجَّجٌ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى تَرُدُّهِمْ أَيْضًا فِي كُفْرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى بَيِّنَةٍ فِي أَمْرِ الرَّسُولِ بِشَيْءٍ. وَقِيلَ: إِنَّهُ خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ.

وقيل: كانوا يقولونه فيما بينهم استهزاء؛ لقوله: ﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا بِإِلَهِ اللَّهِ مَخْرُجٌ﴾: مُبْرِزٌ أَوْ مُظْهِرٌ ﴿مَا تَحْذَرُونَ﴾؛ أي: ما تحذرونه من إنزال السُّورَةِ فيكم، أو ما تحذرون إظهارَهُ مِنْ مَسَاوِيكُمْ.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (١/٢٦٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/٣٣٩).

﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ رُويَ أَنَّ رَكِبَ الْمُنَافِقِينَ مَرُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَقَالُوا: انظُرُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ يَرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ قُصُورَ الشَّامِ وَحُصُونَهُ! هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ، فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: «قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا» فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ مَا كُنَّا فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِكَ وَأَمْرٍ<sup>(١)</sup> أَصْحَابِكَ، وَلَكِنْ كُنَّا فِي شَيْءٍ مِمَّا يَخُوضُ فِيهِ الرِّكَبُ لِيَقْصُرَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضِ السَّفَرِ.

﴿قُلْ أَيْلَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ توبيخاً على استهزائهم بمن لا يَصِحُّ الاستهزاء به، والزاماً للحُجَّةِ عليهم، ولا تَعَباً باعتذارهم الكاذبِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رُويَ أَنَّ رَكِبَ الْمُنَافِقِينَ مَرُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ<sup>(٣)</sup>.

(٦٦) - ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِنْكُمْ تُغْذِبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾.

﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾: لَا تَسْتَغْلُوا بِاعْتِدَارَاتِكُمْ فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ الْكَذِبِ ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ﴾: قَدْ أَظْهَرْتُمْ الْكُفْرَ بِإِيذَاءِ الرَّسُولِ وَالطَّعْنِ فِيهِ ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾: بَعْدَ إِظْهَارِكُمْ الْإِيمَانَ.

(١) فِي (ت): «أَوْ أَمْرٌ».

(٢) قوله: «وَلَا تَعَباً» بِالْخَطَابِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْجَزْمُ بِـ «لَا» النَّاهِيَّةِ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «قُلْ»؛ إِذِ الْأَمْرُ بِالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الْإِعْتِنَاءِ بِاعْتِدَارِهِمُ الْكَاذِبِ. انظر: «حاشية القنوي» (٩/ ٢٧٣)، و«حاشية الشهاب» (٤/ ٣٤١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٤٤ - ٥٤٥)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٠)، عن قتادة. وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٠) لزيد بن أسلم ومحمد بن كعب.



﴿إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ لتَوْبَتِهِمْ وإِخْلَاصِهِمْ، أَوْ: لَتَجَنُّبِهِمْ عَنِ الْإِذَاءِ وَالِاسْتِهْزَاءِ ﴿تُعَذِّبُ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾: مُصَرِّينَ عَلَى النِّفَاقِ، أَوْ: مُقَدِّمِينَ عَلَى الْإِذَاءِ وَالِاسْتِهْزَاءِ.

وَقَرَأَ عَصِمٌ بِالنُّونِ فِيهِمَا<sup>(١)</sup>، وَقُرِئَ بِالْيَاءِ وَبِنَاءِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ اللَّهُ.  
و: (إِنْ تُعْفَ) بِالنَّاءِ وَالبِنَاءِ عَلَى الْمَفْعُولِ<sup>(٣)</sup> ذَهَابًا إِلَى الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تُرْحَمَ طَائِفَةٌ.

(٦٧ - ٦٨) - ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾.

﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾؛ أَي: مُتَشَابِهَةٌ فِي النِّفَاقِ وَالْبُعْدِ عَنِ الْإِيمَانِ كَأَبْعَاضِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ تَكْذِيبُهُمْ فِي حَلْفِهِمْ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ، وَتَقْرِيرُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُكْرُؤٍ﴾ وما بعده كالدَّلِيلِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُضَادَّةِ حَالِهِمْ لِحَالِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ﴾: بِالْكَفْرِ وَالْمَعَاصِي ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾: عَنِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾: عَنِ الْمَبَارِّ، وَقَبْضُ الْيَدِ كِنَايَةٌ عَنِ الشُّحِّ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٢٦/٢) عن الجحدري.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مجاهد. زاد ابن جني في هذه القراءة: (تُعَذِّبُ طَائِفَةً).

﴿نَسُوا اللَّهَ﴾: أَغْفَلُوا ذَكَرَ اللَّهُ وَتَرَكُوا طَاعَتَهُ ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ فتركهم من لطفه وفضله.  
 ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: الْكَامِلُونَ فِي التَّمَرُّدِ وَالْفُسُوقِ عَنْ  
 دَائِرَةِ الْخَيْرِ.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾: مُقَدَّرِينَ  
 الْخُلُودِ<sup>(١)</sup>.

﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ عِقَابًا وَجَزَاءً، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ عَذَابِهَا<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾: أَبْعَدَهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَأَهَانَهُمْ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ لَا يَنْقَطِعُ،  
 وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا وَعَدُوهُ أَوْ مَا يَقَاسُونَهُ مِنْ تَعَبِ النِّفَاقِ.

قوله: «﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ أَغْفَلُوا ذَكَرَ اللَّهُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جَعَلَ النِّسْيَانَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ مُجَازًا؛ لِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَتِهِ  
 عَلَى اللَّهِ، وَامْتِنَاعِ الْمُؤَاخَذَةِ عَلَى نِسْيَانِ الْبَشَرِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «الْكَامِلُونَ»:

قال الطَّبَّيُّ: يَرِيدُ أَنْ اللَّامَ فِي «الْفَاسِقُونَ» لِلْجَنَسِ، فَدَلَّ عَلَى كَمَالِ هَذَا  
 الْمَعْنَى فِيهِمْ، تَظْهِرُهُ: «وَأَوَّلَتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [التوبة: ٨٨]<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «مُقَدَّرِينَ الْخُلُودَ»؛ أَي: «خَالِدِينَ فِيهَا» حال مقدرة لأن الخلود غير مقارن للوعد، فهو نظير  
 قولك: مررت برجل معه صقر يصيد به غداً.

(٢) في (ت): «عقابها».

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٦٨/١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢٩٧/٧).

(٦٩) - ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثَرُوا مَوَالَاً وَأُولَدَاً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: أنتم مثل الذين، أو: فعلتُم مثل فعلِ الذين من قبلكم.

﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثَرُوا مَوَالَاً وَأُولَدَاً﴾ بيانٌ لتشبيههم بهم، وتمثيل حالهم بحالهم.

﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾: نصيبهم من مَلَاذِ الدُّنْيَا، واشتقاقه من الخلق بمعنى التقدير، فإنه ما قُدِّرَ لصاحبه.

﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ﴾ ذَمُّ الْأَوَّلِينَ بِاسْتِمْتَاعِهِمْ بِحُظُوظِهِمُ الْمُخْدَجَةِ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْفَانِيَةِ، وَالتَّهَائِهِمْ بِهَا عَنِ النَّظَرِ فِي الْعَاقِبَةِ وَالسَّعْيِ فِي تَحْصِيلِ اللَّذَائِدِ الْحَقِيقِيَّةِ تَمْهِيدًا لَذَمِّ الْمُخَاطَبِينَ بِمُشَابَهَتِهِمْ وَاقْتِفَاءِ أَثَرِهِمْ.

﴿وَخُضْتُمْ﴾: ودخلتُم في الباطل ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾: كالذين خاضوا، أو: كالْفَوْجِ الذي خاضوا، أو: كالخوض الذي خاضوه.

﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لم يَسْتَحِقُّوا عليها ثوابًا في الدارين ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ الذين خَسِرُوا<sup>(١)</sup> الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ.

(١) بعدها في (ت): «في».

(٧٠) ﴿ اَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُوْدَ وَقَوْمِ اِبْرٰهِيْمَ وَاَصْحٰبِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَةَ اَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ اِلَّا بَيِّنٰتٌ فَمَا كَانَ اِلٰهُهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوْا اَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُوْنَ ۝﴾

﴿ اَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ ۝ اُغْرِقُوْا بِالطُّوفٰنِ .  
 ﴿وَعَادٍ ۝ اَهْلِكُوْا بِالرَّيْحِ ۝ وَثَمُوْدَ ۝ اَهْلِكُوْا بِالرَّجْفَةِ .  
 ﴿وَقَوْمِ اِبْرٰهِيْمَ ۝ اَهْلِكْ نَمْرُوْدُ بَبَعُوْضٍ ، وَاَهْلِكْ اَصْحٰبُهٗ .  
 ﴿وَاَصْحٰبِ مَدْيَنَ ۝ : وَاَهْلِيْ مَدْيَنَ ، وَهُمْ قَوْمٌ شُعَيْبٍ اُهْلِكُوْا بِالنَّارِ يَوْمَ الظُّلَّةِ .  
 ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ ۝ : قَرِيَّاتٍ قَوْمٍ لُّوْطٍ ، اَتَّفَكَتْ بِهِمْ ؛ اَيَ : اِنْقَلَبَتْ بِهِمْ فَصَارَ  
 عَالِيَهَا سَافِلَهَا ، وَاُمْطِرُوْا حَجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ .  
 وَقِيلَ : قَرِيَّاتُ الْمُكَذِّبِيْنَ الْمُتَمَرِّدِيْنَ ، وَاِتَّفَاكُهُنَّ : اِنْقِلَابُ اَحْوَالِهِنَّ مِنَ الْخَيْرِ  
 اِلَى الشَّرِّ .

﴿ اَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ ۝ يَعْنِي : الْكَلَّ ۝ اِلَّا بَيِّنٰتٌ فَمَا كَانَ اِلٰهُهُ لِيُظْلِمَهُمْ ۝ ؛ اَيَ : لَمْ  
 يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ مَا يَشَابُهُ ظُلْمَ النَّاسِ كَالْعُقُوْبَةِ بِلَا جُرْمٍ .  
 ﴿وَلٰكِنْ كَانُوْا اَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُوْنَ ۝ حَيْثُ عَرَضُوْهَا لِلْعِقَابِ بِالْكَفْرِ وَالتَّكْذِيْبِ .

قوله : « وَاِتَّفَاكُهُنَّ بِانْقِلَابٍ <sup>(١)</sup> اَحْوَالِهِنَّ مِنَ الْخَيْرِ اِلَى الشَّرِّ » :  
 قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّيْنِ : لِأَنَّ حَقِيْقَتَهُ - وَهُوَ اَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ عَالِيَهُ سَافِلَهُ - اِنَّمَا  
 وَجَدَتْ فِي مَدَائِنِ قَوْمِ لُّوْطٍ لَا فِي قَرِيَّاتِ قَوْمِ نُوحٍ وَهُوَ وَصَالِحٌ <sup>(٢)</sup> .

(١) كَذَا فِي النسخ الخطية، وله وجه، لكن في «الكشاف» و«تفسير البيضاوي» و«حاشية التفازاني»

و«البحر المحيط» و«فتوح الغيب» : « وَاِتَّفَاكُهُنَّ اِنْقِلَابٌ » .

(٢) انظر : «حاشية التفازاني» (٢٦٨/أ) .

(٧١) - ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمُ مِنْ بَعْضٍ﴾.

﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في سائر الأمور ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ لا محالة، فَإِنَّ السَّيِّئَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْوُقُوعِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غَالِبٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يُرِيدُهُ ﴿حَكِيمٌ﴾ يَضَعُ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا.

قوله: «في مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُنَافِقُونَ﴾»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: فيكونُ قَوْلُهُ: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ في مُقَابَلَةِ ﴿وَيَقِضُونَ أَيَدِيَهُمْ﴾ المعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبُخْلِ، ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾ في مُقَابَلَةِ ﴿تَسُوا اللَّهَ﴾، والوَعْدُ في مُقَابَلَةِ الْوَعْدِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ لا محالة، فَإِنَّ السَّيِّئَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْوُقُوعِ»:

قال الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ في «مغني اللبيب»: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾: «السَّيِّئُ مُفِيدَةٌ وَجُودِ الرَّحْمَةِ لَا محالة، فهي مُؤَكَّدَةٌ لِلْوَعْدِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٠٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٥٥).

واعترضه بعض الفضلاء بأنَّ وجودَ الرَّحمةِ مُستفادٌ مِنَ الفعلِ لا مِنَ السَّيْنِ، وبأنَّ الوجوبَ المُشارَ إليه بقوله: «لا محالة» لا إشعارَ للسَّيْنِ به.

وأجيب: بأنَّ السَّيْنَ مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوُقُوعِ مَعَ التَّأَخُّرِ، فإذا كَانَ الْمَقَامُ لَيْسَ مَقَامَ تَأْخِيرٍ لكونه بِشَارَةً تَمَحَّضَتْ لِإِفَادَةِ الْوُقُوعِ، وتحقيق<sup>(١)</sup> الْوُقُوعِ يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الْوُجُوبِ<sup>(٢)</sup>.

(٧٢) - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ﴾: تستطيها النَّفْسُ، أو: يَطِيبُ فِيهَا الْعَيْشُ، وفي الْحَدِيثِ: أَنَّهَا قُصُورٌ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالزَّبَرْجَدِ وَالْيَاقُوتِ الْأَحْمَرِ.

﴿فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾: إِقَامَةٌ وَخُلُودٌ، وعنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَدْنٌ دَارُ اللَّهِ الَّتِي لَمْ تَرَهَا عَيْنٌ وَلَمْ تَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، لَا يَسْكُنُهَا غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيُّونَ وَالصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكَ».

وَمَرَجُعُ الْعَطْفِ فِيهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَى تَعَدُّدِ الْمَوْعِدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، أَوِّ لِلْجَمِيعِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْزِيعِ، أَوْ إِلَى تَغَايُرِ وَصْفِهِ، وَكَأَنَّهُ وَصْفُهُ أَوْلاً بِأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا هُوَ أَبْهَى الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا لِتَمِيلَ إِلَيْهِ طِبَاعُهُمْ أَوَّلَ مَا يَقْرَعُ أَسْمَاعُهُمْ، ثُمَّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ

(١) في «مغني اللبيب»: «وبتحقق».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٧٠).

مَحْفُوفٌ بِطَيْبِ الْعَيْشِ مُعَرَّى عَنْ شَوَائِبِ الْكُدُورَاتِ الَّتِي لَا تَخْلُو عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا أَمَاكُنُ الدُّنْيَا فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ دَارُ إِقَامَةٍ وَثَبَاتٍ فِي جِوَارِ الْعَالِيَيْنَ لَا يَعْتَرِيهِمْ فِيهَا فَنَاءٌ وَلَا تَغْيِيرٌ، ثُمَّ وَعَدَهُمْ بِمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ:

﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ لِأَنَّهُ الْمَبْدَأُ لِكُلِّ سَعَادَةٍ وَكَرَامَةٍ وَالْمُؤَدِّي إِلَى نَيْلِ الْوُصُولِ وَالْفَوْزِ بِاللِّقَاءِ.

وعنه عليه السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فيقولون: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أُعْطِينَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فيقولُ تَعَالَى: أَنَا أُعْطَيْتُكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قالوا: وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ قال: أَحَلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا».

﴿ذَلِكَ﴾، أي: الرِّضْوَانُ، أو جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ الَّذِي تُسْتَحَقَرُّ دُونَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

قوله: «وفي الحديث: أَنَّهَا قَصُورٌ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالزَّبَرِجَدِ وَالْيَاقُوتِ الْأَحْمَرِ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مُرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ قَالَ: سَأَلْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَسْكَنٌ ظَنَبَةٌ فِي جَنَّتِ عَدْنٍ﴾ قَالَا: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، سَأَلْنَا عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قَصْرٌ مِنْ لَوْلُؤٍ فِي الْجَنَّةِ فِي ذَلِكَ الْقَصْرِ سَبْعُونَ دَارًا مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءَ، فِي كُلِّ دَارٍ سَبْعُونَ بَيْتًا<sup>(١)</sup> مِنْ زُرْمَدَةٍ خَضِرَاءَ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ سَرِيرًا، عَلَى كُلِّ سَرِيرٍ سَبْعُونَ فَرَّاشًا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ، عَلَى كُلِّ فَرَّاشٍ امْرَأَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ مَائِدَةً، فِي كُلِّ مَائِدَةٍ سَبْعُونَ لَوْنًا مِنْ كُلِّ طَعَامٍ،

(١) فِي (س): «دَارًا».

في كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ وَصِيفًا وَوَصِيفَةً، فَيُعْطَى الْمُؤْمِنُ مِنَ الْقُوَّةِ فِي كُلِّ غَدَاةٍ مَا يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَدْنُ دَارُ اللَّهِ..» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٩) واقتصر على عمران بن حصين ولم يذكر أبا هريرة، ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (٣٥٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٤٩)، و«الكبير» (١٨/ ١٦٠)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٢٤)، من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعاً.

قَالَ الْبِزَارُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَلَا نَعْلَمُ لِهَمَا طَرِيقًا يُرْوَى عَنْهُمَا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقُ، وَجَسْرُ بْنُ فَرْقَدٍ لَيْنِ الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَحَدَّثُوا عَنْهُ وَالْحَسَنُ فَلَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنِ الْحَسَنِ».

وقال ابن كثير في «البدایة والنہایة» (٢٠ / ٢٨٦): «وهذا الحديث غريب، بل الأشبه أنه موضوع، وإذا كان الخبر ضعيفاً لم يمكن اتصاله، فإن جسرًا هذا ضعيف جداً».

وقال ابن الجوزي: «موضوع».

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، والطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٦٠) عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه وزيادة بن محمد لا نعلم يروى عنه غير الليث». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٤١٢): «فيه زيادة بن محمد، وهو ضعيف».

ورواه الدارقطني في «المؤلف والمختلف» (١١٥٢/٣) بلفظ: «إن الله عز وجل ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى التي لم تره عين، فيمحو الله ما شاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين ولن تخط علم قلب =



قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ...» الحديث.

أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد<sup>(١)</sup>.

(٧٣) - «يَأْتِيهَا النَّارُ جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنْفِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُنْسُ الْمَصِيرُ».

«يَأْتِيهَا النَّارُ جَهْدِ الْكُفَّارِ» بالسَّيفِ «وَالْمُنْفِقِينَ» بِالزَّامِ الْحُجَّةِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ. «وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ» فِي ذَلِكَ وَلَا تُحَابِيهِمْ «وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُنْسُ الْمَصِيرُ» مَصِيرُهُمْ.

(٧٤) - «يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَزِمُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَوُوا يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ».

«يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا» رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقَامَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ شَهْرَيْنِ نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَيَعِيبُ الْمُتَخَلِّفِينَ، فَقَالَ الْجُلَاسُ بْنُ سُويْدٍ: لَنْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ لِإِخْوَانِنَا حَقًّا لَنَحْنُ شَرٌّ مِنَ الْحَمِيرِ، فَبَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْضَرَهُ فَحَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَالَهُ، فَتَرَلَّتْ.

= بشر وهي مسكنه لا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، وهم النبيون والصديقون والشهداء»، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزبيعي (٨٠/٢).

قلت: وبهذا اللفظ رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨)، والبخاري في «مسنده» (٤٠٧٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٦). وابن الجوزي في «العلل» (٢١). قال ابن الجوزي: هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعه عليه أحد.

(١) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فَتَابَ الْجَلَّاسُ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ وَأَظْهَرُوا الْكُفْرَ بَعْدَ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ. ﴿وَهُمْ أَيْمَانُ يَسْأَلُونَ﴾ مِنْ قَتْلِ الرَّسُولِ، وَهُوَ أَنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْهُمْ تَوَافَقُوا عِنْدَ مَرَجِعِهِ مِنْ تَبُوكَ أَنْ يَدْفَعُوهُ عَنْ رَاحِلَتِهِ إِلَى الْوَادِي إِذَا تَسَنَّمَ الْعَقَبَةَ بِاللَّيْلِ، فَأَخَذَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ بِخَطَامِ رَاحِلَتِهِ يَقُودُهَا وَحُدَيْفَةُ خَلْفَهَا يَسُوقُهَا، فَبَيْنَمَا هُمَا كَذَلِكَ إِذْ سَمِعَ حُدَيْفَةُ بَوَاقَ أَخْفَافِ الْإِبِلِ وَقَعَقَعَةَ السَّلَاحِ، فَقَالَ: إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ يَا أَعْدَاءَ اللَّهِ، فَهَرَبُوا.

أَوْ إِخْرَاجِهِ وَإِخْرَاجِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ.

أَوْ بَأَن يُتَوَجَّعُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَإِنْ لَمْ يَرْضَ رَسُولُ اللَّهِ.

﴿وَمَا نَقَمُوا﴾: وَمَا أَنْكَرُوا، أَوْ مَا وَجَدُوا مَا يُورِثُ نَقَمَتَهُمْ ﴿إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانُوا مَحَاوِيحَ فِي ضَنْكٍ مِنَ الْعَيْشِ، فَلَمَّا قَدِمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَثَرُوا بِالْغَنَائِمِ، وَقُتِلَ لِلْجَلَّاسِ مَوْلَى فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَيْتِهِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَاسْتَعْنَى<sup>(٢)</sup>. وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُفْرَغٌ مِنْ أَعْمِ الْمَفَاعِيلِ أَوْ الْعِلَلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (٥٧٦/١١)، عن عروة بن الزبير.

وذكره الواحدي في «البيسط» (٥٥٧/١٠) عن عطاء عن ابن عباس.

وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٧٠/٥)، والواحدي في «البيسط» (٥٥٧/١٠)، والبغوي في «تفسيره»

(٧٠/٤)، عن الكلبي.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (٥٧٤/١١)، عن عروة بن

الزبير.

(٣) أي: في قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ أَي: وَمَا كَرِهُوا وَعَابُوا شَيْئًا إِلَّا إِغْنَاءَ اللَّهِ إِيَّاهُمْ، وَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ: (مَا لِي عِنْدَكَ =

﴿فَإِنْ يَتُوبُوا بِكَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ هو الذي حملَ الجلاسَ على التَّوْبَةِ<sup>(١)</sup>، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿بِكَ﴾ لِلتَّوْبِ.

﴿وَلَنْ يَسْتَوْفُوا﴾ بِالْإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ ﴿يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ بِالْقَتْلِ وَالنَّارِ ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ فَيُنَجِّيهِمْ مِنَ الْعَذَابِ.

قوله: «رويَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَقَامَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْهُمْ تَوَافَقُوا...» الحديث.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الطُّفَيْلِ<sup>(٣)</sup>.

= ذَنْبٌ إِلَّا أَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيْكَ؛ أَي: إِنْ كَانَ تَمَّ ذَنْبٌ فَهُوَ هَذَا، فَهُوَ تَهَكُّمٌ بِهِمْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْعُولُ بِهِ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ الْإِيمَانَ لَشَيْءٍ إِلَّا لِأَجْلِ إِغْنَاءِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ.

وَانْظُرْ: «الْبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ» لابنِ عَادِلٍ (١٤٨/١٠ - ١٤٩).

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» (١٨٣٠٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٧٦/١١)، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٢٨٠ - ٢٨٢)، وَرَوَاهُ أَيْضاً عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنَفِهِ» (١٨٣٠٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٥٦٩) عَنْ عُرْوَةَ وَابْنِ إِسْحَاقَ وَمُجَاهِدٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦ / ١٨٤٣) عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَرَوَاهُ ابْنُ شُبَّةٍ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» (٧٠٩)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦ / ١٨٤٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» (٤ / ٥٧)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧٩٢) عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ بَلَفْظًا: «لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ الْعَقْبَةَ، فَلَا يَأْخُذْهَا أَحَدٌ، فَبَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُودُهُ حَذِيفَةُ وَيَسُوقُ بِهِ عِمَارٌ إِذْ أَقْبَلَ رَهْطٌ مِثْلَثُمُونَ عَلَى الرِّوَا حُلٍّ، غَشَوْا عِمَارًا وَهُوَ يَسُوقُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، =

(٧٥ - ٧٦) - «وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَ وَلَئِنْ كُنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ».

«وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَ وَلَئِنْ كُنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ»  
 نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي مَالًا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَا ثَعْلَبَةُ! قَلِيلٌ تَوَدِّي شُكْرَهُ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ لَا تُطِيقُهُ» فَرَاغَهُ وَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَئِنْ رَزَقَنِي اللَّهُ مَالًا لَا أُعْطِينَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَدَعَا لَهُ فَاتَّخَذَ عِنَّمَا فَنَمَتْ كَمَا يَنْمَى الدُّودُ حَتَّى ضَاقَتْ بِهَا الْمَدِينَةُ، فَنَزَلَ وَادِيًا وَانْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ: كَثُرَ مَالُهُ حَتَّى لَا يَسَعُهُ وَادٍ، فَقَالَ: «يَا وَحِيشَ ثَعْلَبَةُ» فَبَعَثَ مُصَدِّقَيْنِ لِأَخِذِ الصَّدَقَاتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمَا النَّاسُ بِصَدَقَاتِهِمْ وَمَرًّا بِثَعْلَبَةَ فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ وَأَقْرَأَهُ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِضُ<sup>(١)</sup> فَقَالَ: مَا هَذِهِ إِلَّا جَزِيَّةٌ، مَا هَذِهِ

= وأقبل عمار يضرب وجوه الرواحل، فقال رسول الله ﷺ لحذيفة: «قد، قد» حتى هبط رسول الله ﷺ، فلما هبط رسول الله ﷺ نزل ورجع عمار، فقال: «يا عمار، هل عرفت القوم؟» فقال: قد عرفت عامة الرواحل والقوم مثلثون قال: «هل تدري ما أرادوا؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه» قال: فسأل عمار رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: نشدتك بالله، كم تعلم كان أصحاب العقبة فقال: أربعة عشر فقال: إن كنت فيهم فقد كانوا خمسة عشر، فعذر رسول الله ﷺ منهم ثلاثة قالوا: والله ما سمعنا منادي رسول الله، وما علمنا ما أراد القوم، فقال عمار: أشهد أن الاثني عشر الباقيين حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد». قَالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٩٥/٦): «رجاله رجال الصحيح».

ورواه البزار في «مسنده» (٢٨٠٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/٢٦٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه. ورواه البيهقي أيضاً (٥/٢٥٦) من طريق أبي الأسود عن عروة، ومن طريق يونس عن ابن إسحاق. وأصل القصة عند مسلم (٢٧٧٩/١١) عن حذيفة رضي الله عنه.

(١) في (خ): «الصدقة» وفي هامشها: «في نسخة: الفرائض».

إِلَّا أَخْتُ الْجَزِيَّةَ، فَارْجِعَا حَتَّى أَرَى رَأْيِي، فَتَزَلْتُ، فَجَاءَ ثَعْلَبَةُ بِالصَّدَقَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ: إِنَّ اللَّهَ مَنَعَنِي أَنْ أَقْبَلَ مِنْكَ، فَجَعَلَ التُّرَابَ يَحْثُو عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: «هَذَا عَمَلُكَ فَقَدْ أَمَرْتُكَ فَلَمْ تُطِيعْنِي» فَقَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِلَى عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ فَلَمْ يَقْبَلْهَا وَهَلَكَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ.

﴿فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ يَخْلَوُا بِهِ﴾: مَنَعُوا حَقَّ اللَّهِ مِنْهُ ﴿وَقَوْلُوا﴾ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾: وَهُمْ قَوْمٌ عَادَتْهُمْ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا.

قوله: «نَزَلْتُ فِي ثَعْلَبَةِ بْنِ حَاطِبٍ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالطَّبْرَانِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «هَذَا عَمَلُكَ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: مَنَعَ اللَّهُ إِيَّائِي قَبُولَ صَدَقَتِكَ جزاءَ عَمَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(٧٧ - ٧٨) - ﴿فَاعْقَبْنَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿٧٧﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾.

﴿فَاعْقَبْنَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ﴾؛ أَي: فَجَعَلَ اللَّهُ عَاقِبَةَ فِعْلِهِمْ<sup>(٣)</sup> نِفَاقًا وَسُوءَ اعْتِقَادٍ

(١) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٥٣)، والطبري في «تفسيره» (٥٧٨ / ١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٤٧ / ٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٨٩ - ٢٩٢) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال البيهقي: «هذا حديث مشهور فيما بين أهل التفسير، وإنما يروى موصولاً بأسانيد ضعاف». وقال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (ص: ٦٦): «منكرٌ بمرّة».

(٢) انظر: «فتح الغيب» (٣٠٩ / ٧).

(٣) بعدها في (ت): «ذلك».

في قلوبهم، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْبُخْلِ، والمعنى: فَأَوْرَثَهُمُ الْبُخْلُ نِفَاقًا مُتَمَكِّنًا في قلوبهم.

﴿إِنِّي يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ﴾: يَلْقَوْنَ اللَّهَ بِالْمَوْتِ، أَوْ يَلْقَوْنَ عَمَلَهُ؛ أَي: جزاءه، وهو يوم القيامة.

﴿بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾: بسبب إخلافهم ما وَعَدُوهُ مِنَ التَّصَدُّقِ وَالصَّلَاحِ. ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾: ويَكُونُهُمْ كَاذِبِينَ فِيهِ؛ فَإِنْ خُلِفَ الْوَعْدُ مُتَضَمِّنٌ لِلْكَذِبِ مُسْتَقْبَحٌ مِنَ الْوَجْهِينِ، أَوِ الْمَقَالِ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>.

وقرئ: (يُكْذِبُونَ) بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٢)</sup>.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾؛ أَي: الْمُنَافِقُونَ، أَوْ: مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ. وَقُرِئَ بِالتَّاءِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ<sup>(٣)</sup>. ﴿أَنْتَ اللَّهُ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾: مَا أَسْرَوْهُ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ التَّفَاقِ أَوِ الْعِزْمِ عَلَى الْإِخْلَافِ.

﴿وَنَجَّوْنَهُمْ﴾: وَمَا يَتَنَاجَوْنَ بِهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَطَاعِنِ أَوْ تَسْمِيَةِ الزَّكَاةِ جَزِيَّةً. ﴿وَأَنْتَ اللَّهُ عَلَّمَ الْغُيُوبَ﴾: فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْبُخْلِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَنَافِيهِ كَوْنُ الضَّمَائِرِ سَابِقًا وَلاحِقًا لِلَّهِ، فَالْمَلَأْتُ لِسِيَاقِ النَّظْمِ كَوْنَهُ أَيْضًا لِلَّهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «أَوِ الْمَقَالِ» عطف على ضمير «فيه»، «مطلقاً» عن التقييد بما وَعَدُوهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٥٧/٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن أبي رجاء والحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن علي رضي الله عنه والسلمي.

(٤) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٦٨/ب).

(٧٩) - ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ ذَمٌّ مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «سَرَّهُمْ». وَقُرِئَ: «يَلْمِزُونَ» بِالضَّمِّ<sup>(١)</sup>.

﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾ الْمُتَطَوِّعِينَ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَقَالَ: لِي ثَمَانِيَةُ آلَافٍ، فَأَقْرَضْتُ رَبِّي أَرْبَعَةً وَأَمْسَكْتُ لِعِيَالِي أَرْبَعَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيمَا أُعْطِيتَ وَفِيمَا أَمْسَكْتَ» فَبَارَكَ اللَّهُ لَهُ حَتَّى صَوْلِحَتْ إِخْدَى امْرَأَتِيهِ عَنْ يَصْفِ الثُّمَنِ عَلَى ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. وَتَصَدَّقَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ بِمِئَةِ وَسَقِ تَمْرًا، وَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ الْأَنْصَارِيُّ بِصَاعٍ تَمْرٍ فَقَالَ: بَتُّ لَيْلَتِي أَجْرٌ بِالْجَرِيرِ عَلَى صَاعِينَ فَتَرَكْتُ صَاعًا لِعِيَالِي وَجِئْتُ بِصَاعٍ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْثُرَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَلَمَزَهُمُ الْمُنَافِقُونَ وَقَالُوا: مَا أُعْطِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَاصِمٌ إِلَّا رِيَاءً، وَلَقَدْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَغْنَيْنِ عَنِ صَاعِ أَبِي عَقِيلٍ، وَلَكِنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يُذَكَّرَ بِنَفْسِهِ لِيُعْطَى مِنَ الصَّدَقَاتِ، فَتَزَلَّتْ.

﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: إِلَّا طَاقَتَهُمْ، وَقُرِئَ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مُصَدَّرٌ جِهْدٌ فِي الْأَمْرِ: إِذَا بَالَغَ فِيهِ.

﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ﴾: يَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾: جَازَاهُمْ عَلَى سُخْرِيَتِهِمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عَلَى كُفْرِهِمْ.

(١) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٢) نسبت ليعطاء والأعرج ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حُتُّ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ...» الحديث.

أَخْرَجَ قِصَّةً...<sup>(١)</sup> عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>.  
وَقِصَّةٌ مُصَالِحَةٍ إِحْدَى أَمْرَاتِيهِ الطَّبْرَانِيِّ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ن): «قِصَّتُهُ أَحْمَدُ عَنْ»، وفي (س): «قِصَّتُهُ أَحْمَدُ ابْنِ»، وفي (ز): «قِصَّةُ أَحْمَدُ عَنْ»، ولعل صواب العبارة: «أَخْرَجَ قِصَّةَ تَصَدَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ» كما في «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٦٩٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٨٩/ ١١)، وابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٨٩/ ٢). ورواه أبو الشيخ في «تفسيره» عن الحسن مرسلاً مطولاً كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٢)، وللقصة شواهد رواها مفرقة الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٨ - ٥٩٦) عن ابن عباس وجمع من التابعين. ومن شواهد حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار (٢٢١٦ - كشف الأستار). وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٤).

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٢٥٦) عن عمرو بن دينار بلفظ: «أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْرَجَهَا أَهْلُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ ثَمَانِينَ وَثَمَانِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ».

ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٤٣٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٣٠٥) عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: «صَوَّلَتْ امْرَأَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَلَى ثَمْنِهَا. ثَلَاثَ ثَمَانِينَ وَثَمَانِينَ أَلْفًا»، وفي لفظ (١٣٠٧): «صَالِحَتَا امْرَأَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّتِي طَلَقَهَا فِي مَرَضِهِ مِنْ رُبْعِ الثَّمَنِ عَلَى ثَلَاثَةِ وَثَمَانِينَ أَلْفًا».

وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ١٨٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٠٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٥)، وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٧٦) وفيه: «قَدْ كَانَ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ الثَّلَاثَ فِي مَرَضِهِ، فَصَالِحَتْهُمَا مِنْ ثَلَاثِ الثَّمَنِ عَلَى ثَمَانِينَ أَلْفًا». وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٨٩/ ٢).



وقصة عاصم ابن جَرِير عن ابن إسحاق<sup>(١)</sup>.

وقصة أبي عقيل البزار من حديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup>، والطبراني وابن مردويه من حديث أبي عقيل نفسه<sup>(٣)</sup>.

وفي كل نزول الآية بسببه.

قوله: «أجرُ بالجري»:

قال في «النهاية»: يريد أنه كان يستقي الماء بحبل<sup>(٤)</sup>.

(٨٠) - ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾.

- (١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/٥٩٢) عن ابن إسحاق، وانظر: «سيرة ابن هشام» (٢/٥٥١).
- (٢) وفي «مسند البزار» (٨٦٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن نزول الآية في عبد الرحمن بن عوف. وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/٨٧)، و«الدر المنثور» للمصنف (٤/٢٤٩).
- (٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٩٨) عن أبي عقيل، ورواه أيضاً عنه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٥٨٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/٥٩٣)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٣٣): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن خالد بن يسار لم أجد من وثقه ولا جرحه».
- وخبر أبي عقيل رواه البخاري (١٤١٥)، ومسلم (١٠١٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه بلفظ: «لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل، فجاء أبو عقيل بنصف صاع، وجاء إنسان بأكثر منه، فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رياء، فنزلت: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية».

- (٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: جرر)، وفيه: «الجري: حبل من آدم نحو الزمام، ويطلق على غيره من الحبال المضفورة».

﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يريدُ بهِ التَّساوِي بينَ الأمرينِ في عدمِ الإِفَادَةِ لَهُمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

رَوَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي كَانَ مِنَ الْمُخْلِصِينَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضٍ أَبِيهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ ففَعَلَ فَتَزَلْتُ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ، ففَعَلَ<sup>(١)</sup> فَتَزَلْتُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨]<sup>(٢)</sup>.

وذلك لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهِمَ مِنَ السَّبْعِينَ الْعَدَدَ الْمَخْصُوصَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَدًّا يَخَالِفُهُ حُكْمٌ مَا وَرَاءَهُ، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ التَّكْثِيرُ دُونَ التَّحْدِيدِ، وَقَدْ شَاعَ<sup>(٣)</sup> اسْتِعْمَالُ السَّبْعَةِ وَالسَّبْعِينَ وَالسَّبْعِ مِئَةٍ وَنَحْوِهَا فِي التَّكْثِيرِ؛ لِاشْتِمَالِ السَّبْعَةِ عَلَى جَمَلَةِ أَقْسَامِ الْعَدَدِ فَكَأَنَّهُ الْعَدَدُ بِأَسْرِهِ.

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إشارةٌ إِلَى أَنَّ الْيَأْسَ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَعَدَمَ قَبُولِ اسْتِغْفَارِكَ لَيْسَ لِيُخْلِ مِنَّا وَلَا قُصُورَ فِيكَ، بَلْ لِعَدَمِ قَابِلِيَّتِهِمْ بِسَبَبِ الْكُفْرِ الصَّارِفِ عَنْهَا.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾: الْمُتَمَرِّدِينَ فِي كُفْرِهِمْ، وَهُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَى الْحُكْمِ

(١) «ففعَلَ»: لَيْسَ فِي (خ) وَ(ت).

(٢) كَذَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَتَابِعَ فِيهَا الزَّمَخْشَرِي فِي «الْكَشَافِ» (٣/ ٥٦٣)، وَأَوْرَدَ عَلَيْهِمَا أَنَّ سُورَةَ بَرَاءَةِ آخِرَ مَا نَزَلَ فَكَيْفَ تَكُونُ آيَةُ سُورَةِ الْنَافِقِينَ نَازِلَةً بَعْدَهَا؟! قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٣٤٩/٤).

(٣) فِي هَامِش (أ): «فِي نَسْخَةِ سَاعٍ».

السَّابِقِ، فَإِنَّ مَغْفِرَةَ الْكَافِرِ بِالْإِقْلَاعِ عَنِ الْكُفْرِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى الْحَقِّ، وَالْمُنْهَكِ فِي كُفْرِهِ الْمَطْبُوعُ عَلَيْهِ لَا يَنْقَلِعُ وَلَا يَهْتَدِي. وَالتَّنْبِيهِ عَلَى عُذْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي اسْتِغْفَارِهِ، وَهُوَ عَدَمُ يَأْسِهِ عَنِ إِيْمَانِهِمْ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُمْ مَطْبُوعُونَ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَالْمَمْنُوعُ هُوَ الْاسْتِغْفَارُ بَعْدَ الْعِلْمِ، كَقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

قوله: «رَوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

(٨١ - ٨٢) - ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴿٨١﴾ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾: بِقُعُودِهِمْ عَنِ الْعَزْرِ وَخَلْفَهُ، يُقَالُ: أَقَامَ خِلَافَ الْحَيِّ؛ أَي: بَعْدَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمُخَالَفَةِ، فَيَكُونُ انتصابُهُ عَلَى الْعِلَّةِ أَوْ الْحَالِ.

(١) قال ابن حجر «الكافي الشافعي» (ص: ٧٨): (لم أجده بهذا السياق، وأصله في المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام يصلي عليه، فأخذ عمر رضي الله عنه بشوبه فقال: أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال: «إنما خيرني فقال: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيده على السبعين» فصلى عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ فتركت الصلاة عليهم. لفظ مسلم).

قلت: رواه البخاري (٤٦٧٠، ٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠).

﴿وَكَيْهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إشاراً للدَّعَاةِ والخَفَضِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وفيه تَعْرِيفٌ بِالْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَثَرُوا عَلَيْهَا تَحْصِيلَ رِضَاهِ بِبَذْلِ الْأَمْوَالِ وَالْمُهَاجِرِ.

﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ﴾؛ أي: قاله بعضهم لبعض، أو قالوه للمؤمنين تَثْبِيْطًا. ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ وقد أَثَرْتُمُوهَا بِهِذِهِ الْمُخَالَفَةِ ﴿لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ أَنْ مَا بِهِمْ إِلَيْهَا، أَوْ أَنَّهَا كَيْفَ هِيَ؟ مَا اخْتَارُوهَا بِإِثَارِ الدَّعَاةِ عَلَى الطَّاعَةِ. ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ إخبارٌ عَمَّا يَزُولُ إِلَيْهِ حَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَخْرَجَهُ عَلَى صِغَةِ الْأَمْرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ حَتْمٌ وَاجِبٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّحْكُ وَالْبُكَاءُ كِنَايَتَيْنِ عَنِ السُّرُورِ وَالْغَمِّ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْقِلَّةِ الْعَدَمُ.

قوله: «أَخْرَجَهُ عَلَى صِغَةِ الْأَمْرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ حَتْمٌ وَاجِبٌ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ كَمَا يَحْتَمِلُهُ الْخَبَرُ<sup>(١)</sup>.

(٨٣) - ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْتُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَوَلِفِينَ﴾.

﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ فَإِنْ رَدَّكَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَفِيهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ، يَعْنِي: مُنَافِقِيهِمْ؛ فَإِنَّ كُلَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ، أَوْ مِنْ بَقِيٍّ مِنْهُمْ، وَكَانَ الْمُتَخَلِّفُونَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا.

﴿فَاسْتَدْتُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ إِلَى غَزْوَةِ أُخْرَى بَعْدَ تَبُوكَ ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ إخبارٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ لِلْمُبَالِغَةِ ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ تَعْلِيلٌ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣١٧).

له<sup>(١)</sup>، وكان إسقاطهم عن ديوان الغزاة عُقُوبَةً لَهُمْ عَلَى تَخْلِفِهِمْ، و﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هي الخُرْجَةُ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ.

﴿فَاقْعُدُوا مَعَ الْخُلَفَاءِ﴾؛ أي: الْمُتَخَلِّفِينَ؛ لعدم لِيَاقَتِهِم لِلجِهَادِ كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ. وَفُرِيَ: (مَعَ الْخُلَفَاءِ)<sup>(٢)</sup> عَلَى قَصْرِ ﴿الْخُلَفَاءِ﴾.

(٨٤) - ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴿.

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ أَبِي دَعَا رَسُولَ اللَّهِ فِي مَرَضِهِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ سَأَلَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ وَيُكَفِّنَهُ فِي شِعَارِهِ الَّذِي يَلْبِي جَسَدَهُ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا مَاتَ أَرْسَلَ قَمِيصَهُ لِيُكَفَّنَ فِيهِ وَذَهَبَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَتَرَلَّتْ. وَقِيلَ: صَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ تَرَلَّتْ.

وإنما لم يُنْهَ عَنِ التَّكْفِينِ فِي قَمِيصِهِ وَنُهِِيَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الصُّنَّةَ بِالْقَمِيصِ كَانَ مُخِلًّا بِالْكَرَمِ، وَلَئِنَّهُ كَانَ مُكَافَأَةً لِلْبَاسِ عَنِ الْعَبَّاسِ قَمِيصَهُ حِينَ أُسْرِ بَدْرٍ. والمرادُ مِنَ الصَّلَاةِ: الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي حَقِّ الْكَافِرِ، وَلِذَلِكَ رَتَّبَ النَّهْيَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَاتَ أَبَدًا﴾ يعني: الموتَ عَلَى الْكُفْرِ، فَإِنَّ إِحْيَاءَ الْكَافِرِ لِلتَّعْذِيبِ دُونَ التَّمَتُّعِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُحْيَ.

﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾: وَلَا تَقِفْ عِنْدَ قَبْرِهِ لِلدَّفْنِ أَوْ الزِّيَارَةِ<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ، أَوْ لِتَأْيِيدِ الْمَوْتِ.

(١) فِي (ت): «لَهُمْ».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مالك بن دينار.

(٣) فِي (ت): «وَالزِّيَادَةُ».

قوله: «رُويَ أَنَّ ابْنَ أَبِي دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

أخرجَه الحَاكِمُ وَصَحَّحَه، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>.  
قوله: «لِلْبَاسِ الْعَبَّاسِ قَمِيصَهُ حِينَ أُسِرَ بِبَدْرٍ»:  
أخرجَه الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٢)</sup>.

(٨٥) - ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾.

﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ تَكْرِيرٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَالْأَمْرُ حَقِيقٌ بِهِ، فَإِنَّ الْأَبْصَارَ طَامِحَةٌ إِلَى الْأَمْوَالِ

(١) روى الحاكم في «المستدرک» (١٢٦٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٨٥/٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥٨)، وأبو داود (٣٠٩٤)، والضياء في «المختارة» (١٣٢٨)، عن أسامة بن زيد، قال: خرج رسول الله ﷺ - يَعُودُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ عَرَفَ فِيهِ الْمَوْتَ، قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَتَاهَا عَنْ حُبِّ يَهُودٍ» قَالَ: فَقَدْ أَبْغَضَهُمْ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ فَمَه؟ فَلَمَّا مَاتَ أَتَاهُ ابْنُهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَدْ مَاتَ، فَأَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ، فَتَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَهُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. وَرواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١١٦)، والطبري في «تفسيره» (٦١٤/١١)، عن قتادة. ورواه البيهقي (٢٨٦/٥) مطولاً عن الواقدي.

وروى أبو يعلى (٤١١٢)، والطبري (٦١٢/١١)، من رواية يزيد الرقاشي عن أنس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَصْلِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَأَخَذَ جَبْرِيلُ بَثْوَهُ وَقَالَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَعْدَائِهِمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا نَعَمْ عَلَى قَتْلِهِمْ﴾. وَيَزِيدُ ضَعِيفٌ. وَهُوَ يَخَالِفُ حَدِيثَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِينَ: أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦٦)، ومسلم (٢٤٠٠).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٨) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ أَتَى بِأَسَارِي، وَأَتَى بِالْعَبَّاسِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ قَمِيصاً، فَوَجَدُوا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَقْدُرُ عَلَيْهِ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ، فَلِذَلِكَ نَزَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَمِيصَهُ الَّذِي أَلْبَسَهُ. قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَكَاثَهُ.

والأولاد، والنفوس مُغْتَبِطَةٌ عَلَيْهَا، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه في فريقٍ غيرِ الأولِ.

(٨٦ - ٨٧) - ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذِنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴿٨٦﴾ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾ مِنَ الْقُرْآنِ، ويجوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا بَعْضُهَا:  
 ﴿أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾: بِأَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿أَنْ﴾ الْمُفَسَّرَةَ.  
 ﴿وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾: ذُوو الْفَضْلِ وَالسَّعَةِ.  
 ﴿وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ الَّذِينَ قَعَدُوا لِعُدْرِ.  
 ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾: مَعَ النِّسَاءِ، جَمْعُ خَالِفَةٍ، وَقَدْ يُقَالُ: الْخَالِفَةُ:  
 الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ.  
 ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ مَا فِي الْجِهَادِ وَمُوَافَقَةِ الرَّسُولِ مِنَ  
 السَّعَادَةِ، وَمَا فِي التَّخَلُّفِ عَنْهُ مِنَ الشَّقَاوَةِ.

(٨٨ - ٨٩) - ﴿لَنِكَرِ الْرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

﴿لَنِكَرِ الْرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾؛ أَي: إِنْ تَخَلَّفَ  
 هَؤُلَاءِ وَلَمْ يُجَاهِدُوا فَقَدْ جَاهَدَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ.  
 ﴿وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ مَنَافِعُ الدَّارَيْنِ: النَّصْرُ وَالْغَنِيمَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالْجَنَّةُ  
 وَالْكَرَامَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَقِيلَ: الْحُورُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيَنْ خَيْرَاتٍ حَسَنًا﴾ [الرحمن: ٧٠]،  
 وَهِيَ جَمْعُ خَيْرَةٍ تَخْفِيفُ خَيْرَةٍ.

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزون بالمطالب.

﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ بيان لما لَهُمْ مِنَ الْخَيْرَاتِ الْآخِرِيَّةِ.

(٩٠) - ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ يعني: أسدًا وعُظفانًا؛ استأذنوا في التَّخْلُفِ مُعْتَذِرِينَ بِالْجَهْدِ وَكَثْرَةِ الْعِيَالِ.

وقيل: هم رَهْطُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ قالوا: إِنْ غَزَوْنَا مَعَكَ أَغَارَتْ طَبِئٌ عَلَى أَهَالِنَا وَمَوَاشِينَا<sup>(١)</sup>.

والمُعَذِّرُ: إِمَّا مِنْ عُدْرَةٍ فِي الْأَمْرِ: إِذَا قَصَرَ فِيهِ مَوْهَمًا أَنْ لَهُ عُذْرًا وَلَا عُذْرَ لَهُ. أَوْ مَنْ اعْتَذَرَ: إِذَا مَهَّدَ الْعُدْرَ، بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الذَّالِ وَنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْعَيْنِ، وَيَجُوزُ كَسْرُ الْعَيْنِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَضُمُّهَا لِلِاتِّبَاعِ لَكِنْ لَمْ يُقْرَأْ بِهِمَا. وقرأ يعقوب: ﴿المُعَذِّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> مِنْ أَعْدَرَ: إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْعُدْرِ. وقرئ: (المُعَذِّرُونَ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ وَالدَّالِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَعَذَّرَ بِمَعْنَى اعْتَذَرَ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ لَحْنٌ إِذِ التَّاءُ لَا تُدْغَمُ فِي الْعَيْنِ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٢)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٨٣)، عن الضحاك.

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٣) نسبت لمسلمة (وهو ابن محارب) في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٧٠)، و«البحر» (١١/ ٣٨٩)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٦١)، وهي دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٥٧٣). وكل من أوردها تعقبها بما تعقبها به المؤلف من امتناع إدغام التاء في العين، ولذلك قال أبو حاتم كما نقل عنه ابن عطية وأبو حيان: (وهي غلط منه أو عليه). يعني: مسلمة الذي نقلت عنه القراءة.



وقد اختلفَ في أنَّهم كانوا مُعتدِرِينَ بالتَّصَنُّعِ، أو بالصَّحَّةِ فيكونُ قوله: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في غيرهم، وهم مُنافقُو الأعرابِ الذين كَذَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ في ادِّعَاءِ الإيمانِ، وإن كانوا هم الأولينَ فكذبُهم بالاعتذارِ.

﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾: من الأعرابِ، أو من المُعتدِرِينَ، فإنَّ مِنْهُمْ مَنْ اعتَدَرَ لكَسَلِهِ لا لَكُفْرِهِ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بالقتلِ والنَّارِ.

(٩١ - ٩٢) - ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفْوَورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١١)</sup>

وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدًا مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَنُهُمْ تَبِيتُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾.

﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ كَالهَرَمَى وَالزَّمَنَى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُقُونَ﴾ لِفَقْرِهِمْ؛ كَجُهَيْنَةَ وَمُزَيْنَةَ وَبَنُو عُدْرَةَ ﴿حَرَجٌ﴾: إثمٌ في التَّأخِيرِ.

﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُوَالِي النَّاصِحُ، أو: بما قَدَرُوا عَلَيْهِ فِعْلًا أو قَوْلًا يَعُودُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاحِ.

﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾؛ أي: ليسَ عليهمُ جُنَاحٌ ولا إلى مُعَاتَبَتِهِمْ سَبِيلٌ، وإنَّما وَضَعَ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهم مُنْخَرِطُونَ فِي سَبِيلِ الْمُحْسِنِينَ غَيْرُ مُعَاتَبِينَ لذلك.

﴿وَاللَّهُ عَفْوَورٌ رَحِيمٌ﴾ لَهُم، أو لِلْمُسِيءِ فَكَيْفَ الْمُحْسِنُ؟

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿الضُّعَفَاءِ﴾ أو عَلَى ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾، وَهم الْبَكَاءُونَ: سَبْعَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: مَعْقِلُ بْنُ يُسَارٍ، وَصَخْرُ بْنُ خَنْسَاءَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ، وَسَالِمُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَثَعْلَبَةُ بْنُ عَنَمَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْلٍ،

وَعُلبَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: نَدَبَنَا اللَّهُ لِلْخُرُوجِ<sup>(١)</sup> مَعَكَ، فَاحْمِلْنَا عَلَى الْخِفَافِ الْمَرْقُوعَةِ وَالنَّعَالِ الْمَخْصُوفَةِ نَغْزُو مَعَكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أَجِدُ» فَتَوَلَّوْا وَهُمْ يَبْكُونَ<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هم بنو مُقَرَّرٍ: مَعْقِلٌ وَسُوَيْدٌ وَالنُّعْمَانُ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: أبو مُوسَى وَأَصْحَابُهُ<sup>(٤)</sup>.

﴿قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي ﴿أَتَوَكَّ﴾ بِإِضْمَارِ (قَدْ).

﴿تَوَلَّوْا﴾ جَوَابُ ﴿إِذَا﴾ ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾: تَسِيلُ ﴿مِنَ الدَّمْعِ﴾؛ أَي: دَمْعُهَا؛ فَإِنَّ ﴿مِنَ﴾ لِلْبَيَانِ، وَهِيَ مَعَ الْمَجْرُورِ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ: يَفِيضُ دَمْعُهَا؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ صَارَتْ دَمْعًا قِيَاضًا.

﴿حَزَنًا﴾ نَصَبٌ عَلَى الْعَلَّةِ، أَوِ الْحَالِ، أَوِ الْمَصْدَرِ لِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ.

﴿أَلَا يَجِدُوا﴾؛ أَي: لَثَلَا يَجِدُوا، مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿حَزَنًا﴾ أَوْ بـ ﴿تَفِيضُ﴾.

﴿مَا يَنْفِقُونَ﴾ فِي مَغْزَاهُمْ.

(١) فِي (خ) وَ(ت): «وَقَالُوا نَذَرْنَا الْخُرُوجَ».

(٢) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ٥٢٤)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٢٥٧).

(٣) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ - التَّفْسِيرِ» (١٠٣١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٦٣٥)، وَابْنُ

أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦ / ١٨٦٢)، عَنْ مُجَاهِدٍ دُونَ تَسْمِيَّتِهِمْ، وَوَرَدَتْ تَسْمِيَّتُهُمْ فِي «تَفْسِيرِ

الثَّعْلَبِيِّ» (١٣ / ٥٢٥)، وَ«أَسْبَابِ النُّزُولِ» لِلْوَاحِدِيِّ (ص: ٢٥٧).

(٤) ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «الْبَسِيطِ» (١٠ / ٥٩٥) عَنِ الْحَسَنِ. وَانْظُرْ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي

«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٣١٣٣)، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٦٤٩).

قوله: «كما يفعلُ المُوالي النَّاصِحُ»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أنْ النصرَ<sup>(١)</sup> لله ورسوله مستعارٌ للإيمانِ والطاعةِ والتَّوَلَّى والحبَّ والبُغْضَ فيهما<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فإنَّ ﴿مِنْ﴾ للبيانِ، وهي مع المجرورِ في محلِّ النَّصَبِ على التَّمْيِيزِ، وهي أَبْلَغُ مِنْ: يَفِيضُ دَمْعُهَا..» إلى آخره.

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي (مِنْ) تَجْرِيدٌ، جَرَدَ مِنَ الدَّمْعِ أَعْيُنًا، وَجُعِلَتْ كَأَنَّهَا دَمْعٌ فائِضَةٌ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الْعَيْنَ صَارَتْ دَمْعًا فَيَافُضُ.

قال: وهذه الطَّرِيقَةُ التَّجْرِيدِيَّةُ غَيْرُ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي الْمَائِدَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْمُبَالَغَةُ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّمَا كَانَ ﴿تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ﴾ أَبْلَغَ مِنْ: (يَفِيضُ دَمْعُهَا)؛ لِأَنَّهُ أَسْنَدَ الْفَيْضَ إِلَى الْعَيْنِ، وَمَعْنَاهُ الْكَثْرَةُ وَالسَّيْلَانُ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَيْنِ يَكُونُ لِلدَّمْعِ خَاصَّةً، فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ جُعِلَتْ كَأَنَّهَا دَمْعٌ فَائِضٌ.

ثُمَّ أَوْقَعَ الدَّمْعَ تَمْيِيزًا وَتَفْسِيرًا بَعْدَ الْإِيهَامِ فِي نِسْبَةِ الْفَيْضِ إِلَى الْعَيْنِ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنَّ نِسْبَةَ الْفَيْضِ إِلَى الْعَيْنِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الدَّمْعِ، وَكَلِمَةُ (مِنْ) لِبَيَانِ الْأَمْرِ الْمُبْهَمِ الَّذِي قَدْ تَبَيَّنَ بِمُجَرَّدِ التَّمْيِيزِ مِنْ دُونِ (مِنْ) مِثْلَ (تَفِيضُ الْعَيْنِ دَمْعًا).

(١) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «النَّصَحُ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٧/ ٣٢٦).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٧/ ٣٢٨).

وتحقيقه أن معنى قولك: (تَفِيضُ الْعَيْنِ): يَفِيضُ <sup>(١)</sup> شيء من أشياء العين، كما أن معنى قولك: (طَابَ زَيْدٌ) طَابَ شَيْءٌ مِنْ أَشْيَاءِ زَيْدٍ، والتَّمْيِيزُ رَفْعُ الْإِبْهَامِ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فكذا ﴿مِنْ الدَّمْعِ﴾... وإذا كان ﴿مِنْ الدَّمْعِ﴾ قائماً مقامَ (دمعاً)، كان في محلِّ النَّصْبِ على التَّمْيِيزِ.

قال: وأما حديث التَّجْرِيدِ فالأوَّلَى تركُّه؛ لأنَّه كلامٌ لم يَصْدُرْ عَمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِحَقِيقَةِ التَّجْرِيدِ ويُحَسِّنُ مَوْقِعَهُ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ وتفاصيلِ مَوَاضِعِهِ <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حَيَّانَ: لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ﴿مِنْ الدَّمْعِ﴾ النَّصْبُ على التَّمْيِيزِ؛ لأنَّ التَّمْيِيزَ الَّذِي أَصْلُهُ فاعِلٌ لا يجوزُ جَرُّهُ بـ(من)، وأيضاً فإنه معرفةٌ، ولا يجوزُ تَعْرِيفَ التَّمْيِيزِ إِلَّا الْكَوْفِيُّونَ <sup>(٣)</sup>.

(٩٣) - ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِذُّونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رِضْوَانٍ أَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾ بِالْمُعَانَبَةِ ﴿عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِذُّونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾: واجدون للأهمية.

﴿رِضْوَانٍ أَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ استئنافٌ لبيانِ ما هو السَّبَبُ لاستِثْنائِهِمْ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، وهو رِضَاهُمْ بِالذَّنَاءَةِ والانتظامِ في جُمْلَةِ الْخَوَالِفِ إِيْثَارًا لِلدَّعَةِ. ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ حَتَّى غَفَلُوا عَنْ وَخَامَةِ الْعَاقِبَةِ ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ مَغْبِثَةً.

(١) في (س): «تفتضي».

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦٩/ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١١/٣٩٦).



مِنْهُ التَّطْهِيرُ بِالْحَمَلِ عَلَى الْإِنَابَةِ وَهَؤُلَاءِ أَرْجَاسٌ لَا تَقْبَلُ التَّطْهِيرَ، فَهُوَ عِلَّةُ  
الْإِعْرَاضِ وَتَرْكِ الْمُعَاتَبَةِ.

﴿وَمَا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ مِنْ تَمَامِ التَّعْلِيلِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُمْ أَرْجَاسٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَا  
يَنْفَعُ فِيهِمُ التَّوْبِيخُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَوْ تَعْلِيلٌ ثَانٍ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ النَّارَ كَفَتْهُمْ عِتَابًا  
فَلَا تَتَكَلَّفُوا إِعْتَابَهُمْ.

﴿جَزَاءُ يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً.  
﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِرِضْوَانِهِمْ﴾ بِحَلْفِهِمْ فَتَسْتَدِيرُّوهُمْ عَلَيْهِمْ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ بِهِمْ.  
﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾؛ أَي: فَإِنْ رِضَاءُكُمْ لَا  
يَسْتَلِزِمُ رِضَاءَ اللَّهِ، وَرِضَاؤُكُمْ وَحْدَكُمْ لَا يَنْفَعُهُمْ إِذَا كَانُوا فِي سَخَطِ اللَّهِ وَبَصَدِّ عِقَابِهِ.  
أَوْ: إِنْ أَمَكْنَهُمْ أَنْ يَلْبَسُوا عَلَيْكُمْ لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَلْبَسُوا عَلَى اللَّهِ، فَلَا يَهْتَكُ  
سِرَّهُمْ<sup>(١)</sup> وَلَا يُنْزِلُ الْهُوَانَ بِهِمْ.  
وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ: النَّهْيُ عَنِ الرِّضَا عَنْهُمْ وَالْإِعْتِرَافِ بِمَعَاذِيرِهِمْ بَعْدَ الْأَمْرِ  
بِالْإِعْرَاضِ وَعَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ نَحْوَهُمْ.

(٩٧) - ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى  
رُسُلِهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿الْأَعْرَابُ﴾: أَهْلُ الْبَدْوِ ﴿أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ؛ لِتَوَحُّشِهِمْ  
وَقَسَاوَتِهِمْ، وَعَدَمِ مُحَالَطَتِهِمْ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَقِلَّةِ اسْتِمَاعِهِمْ لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(١) فِي (خ): «سِرَّهُمْ».

﴿وَأَجْدَرُ أَنْ يَعْلَمُوا﴾: وَأَحَقُّ بَأَن لا يَعْلَمُوا ﴿حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ مِنَ الشَّرَائِعِ فَرَائِضُهَا وَسُنَنِهَا.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ يَعْلَمُ حَالَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْوَيْرِ وَالْمَدْرِ.  
﴿حَكِيمٌ﴾ فِيمَا يُصِيبُ بِهِ مُسِيئَتُهُمْ وَمُحْسِنَتُهُمْ عِقَابًا وَثَوَابًا.

(٩٨ - ٩٩) - ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُودِ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٨٨﴾ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ فُرُتًا عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا يُنَاقِزَهُمْ لِهَمِّ سَيِّدِ خِلْمِهِمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ﴾: يَعُدُّ ﴿مَا يُنْفِقُ﴾: يَصْرِفُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ﴿مَغْرَمًا﴾: غَرَامَةً وَخُسْرَانًا؛ إِذْ لَا يَحْتَسِبُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا يَرْجُو عَلَيْهِ ثَوَابًا، وَإِنَّمَا يُنْفِقُ رِيَاءً أَوْ تَقِيَّةً.  
﴿وَيَتَرَبَّصُّ بِكُودِ الدَّوَابِّ﴾: دَوَائِرَ الزَّمَانِ وَنُوبَهُ لِيَنْقَلِبَ الْأَمْرُ عَلَيْكُمْ فَيَتَخَلَّصَ مِنَ الْإِنْفَاقِ.

﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ اعْتَرَاضٌ بِالْدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ بَنَحَوْ مَا يَتَرَبَّصُونَهُ، أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْ وَقُوعِ مَا يَتَرَبَّصُونَ عَلَيْهِمْ، وَالدَّائِرَةُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ دَارَ يَدُورُ، وَسُمِّيَ بِهِ عَقِبَةُ الزَّمَانِ.

﴿السَّوْءِ﴾ بِالْفَتْحِ: مَصْدَرٌ أُضِيفَ إِلَيْهِ لِلْمُبَالَغَةِ كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صَدِيقٌ.  
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمِيرٍ: ﴿السَّوْءِ﴾ هُنَا وَفِي (الْفَتْحِ) بِضَمِّ السِّينِ <sup>(١)</sup>.  
﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يَقُولُونَ عِنْدَ الْإِنْفَاقِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَا يُضْمِرُونَ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾: سببُ قُرْبَاتٍ، وهي ثَانِي مَفْعُولِي «يَتَّخِذُ»، و«عِنْدَ اللَّهِ» صِفَتُهَا، أو ظَرْفٌ لـ «يَتَّخِذُ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾: وسببُ صَلَوَاتِهِ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَدْعُو لِلْمُتَصَدِّقِينَ وَيَسْتَغْفِرُ، ولذلك سُنُّ لِلْمُصَدِّقِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَخْذِ صَدَقَتِهِ، لكن ليس لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»؛ لَأَنَّهُ مَنْصِبُهُ فَلَهُ أَنْ يَفْضَلَ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ.

﴿أَلَا إِنَّا قُرْبَةُ لَهُمْ﴾: شَهَادَةٌ مِنَ اللَّهِ بِصِحَّةِ مُعْتَقَدِهِمْ، وَتَصْدِيقٌ لِرَجَائِهِمْ، عَلَى الْاِسْتِنَافِ مَعَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَ(إِنَّ) الْمَحَقَّقَةَ لِلنَّسَبَةِ، وَالضَّمِيرُ لِنَفَقَتِهِمْ.

وَقَرَأُ وَرُسْ: ﴿قُرْبَةُ﴾ بضم الراء<sup>(٣)</sup>.

﴿سَيَدْخُلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ وَعَدُّ لَهُمْ بِإِحَاطَةِ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِمْ، وَالسَّيْنُ لِتَحْقِيقِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لِتَقْرِيرِهِ.

قِيلَ: الْأَوَّلَى فِي أَسَدٍ وَعُظْفَانٍ وَبَنِي تَمِيمٍ، وَالثَّانِيَةُ فِي عَبْدِ اللَّهِ ذِي الْجَادِئِينَ وَقَوْمِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ اعْتِرَاضٌ:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا الْاِعْتِرَاضُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ، لَا فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، وَلَا فِي آخِرِ الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (ت): «لِيَتَّخِذُوا».

(٢) قَوْلُهُ: «لِلْمُصَدِّقِ» بِتَخْفِيفِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ؛ أَي: لِأَخْذِ الصَّدَقَةِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١٢٣/٣).

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣١٧)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١١٩).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٦٩/ب).



قوله: «رجلٌ صدق»<sup>(١)</sup>...

قوله: «قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»:

أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فِي عَبْدِ اللَّهِ ذِي الْبِجَادَيْنِ»:

قال ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هو عبدُ اللهِ بن عبدِ نهم<sup>(٣)</sup> المِزَنِيُّ، سُمِّيَ ذَا الْبِجَادَيْنِ<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ حِينَ أَرَادَ الْمَسِيرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطَعَتْ أُمُّهُ بِجَادًا لَهَا، وَهُوَ كِسَاءٌ شَقَّتْهُ بَانَتَيْنِ، فَاتَّزَرَ بِوَاحِدٍ وَارْتَدَى بِالْآخَرِ، وَمَاتَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٥)</sup>.

(١٠٠) - ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾: هُمُ الَّذِينَ صَلَّوْا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، أَوِ الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا، أَوِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا قَبْلَ الْهَجْرَةِ.

(١) كذا بلا تعليق.

(٢) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠)، والنسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه

(١٧٩٦)، ولفظه: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقته، قال: (اللهم صل على آل فلان)، فأتاه أبي

بصدقته، فقال: (اللهم صل على آل أبي أوفى).

(٣) في النسخ الخطية: «سهم»، والمثبت من «الاستيعاب».

(٤) من قوله: «قال ابنُ عبدِ البرِّ» إلى هنا ليس في (ز).

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٠٠٣).

﴿وَالْأَنْصَارُ﴾: أهل بيعة العقبة الأولى، وكانوا سبعة، وأهل العقبة الثانية وكانوا سبعين، والذين آمنوا حين قَدِمَ إليهم <sup>(١)</sup> أبو زرارة مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ.

وقرئ بالرفع عطفاً على ﴿وَالسَّيْفُوتُ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَحْسَنُ﴾: اللاحقون بالسابقين من القبيلتين، أو: من اتبعوهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة.

﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بقبول طاعتهم وارتضاء أعمالهم ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ بما نالوا من نعمه الدنيئة والدنيوية.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ وقرأ ابن كثير: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ كما هو في سائر المواضع <sup>(٣)</sup> ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(١٠١) - ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى الْإِنْفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ.

﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ﴾؛ أي: ومَنْ حَوْلَ بَلَدَتِكُمْ يعني: المدينة ﴿مِنْ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ وهم جُهَنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَأَشْجَعُ وَغِفَارٌ كانوا نازلين حَوْلَهَا.

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ عطفٌ على ﴿مَنْ حَوْلَكُمْ﴾، أو خبرٌ لِمَحْذُوفٍ <sup>(٤)</sup> صِفَتُهُ ﴿مَرَدُّوا عَلَى الْإِنْفَاقِ﴾ <sup>(٥)</sup>، ونظيره في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قوله:

(١) في (خ) و(ت): «عليهم».

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٤) كتب تحتها في (أ) كلمة: «قوم». وانظر التعليق الآتي.

(٥) أي: ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ خبراً مقدماً لمبتدأ محذوف واقع بعده =

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ النَّيَابِ

وعلى الأَوَّلِ صِفَةُ لِلْمُنَافِقِينَ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِالْمَعْطُوفِ عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ لِبَيَانِ تَمَرُّنِهِمْ وَتَمَهُّرِهِمْ فِي التَّفَاقِ.

﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾: لَا تَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَهُوَ تَقْرِيرٌ لِمَهَارَتِهِمْ فِيهِ وَتَنَوُّقِهِمْ فِي تَحَامِي مَوَاقِعِ التُّهْمِ إِلَى حَدِّ أَخْفَى عَلَيْكَ حَالَهُمْ مَعَ كَمَالِ فِطْنَتِكَ وَصِدْقِ فِرَاسَتِكَ.

﴿تَحَنَّنْ تَعْلَمُهُمْ﴾ وَنَطَّلَعْ عَلَى أَسْرَارِهِمْ، إِنْ قَدَرُوا أَنْ يَلْبَسُوا عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَلْبَسُوا عَلَيْنَا.

﴿سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ بِالْفَضِيحَةِ وَالْقَتْلِ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ، أَوْ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ وَنَهْكِ الْأَبْدَانِ ﴿ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إِلَى عَذَابِ النَّارِ.

قوله: «ونظيره في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، قوله:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ النَّيَابِ»

قال أبو حيان: إِنْ كَانَ قَدْ شَبَّهَهُ بِهِ فِي مُطْلَقِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ شَبَّهَهُ فِي خُصُوصِيَّتِهِ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ مَعَ (مِنْ) وَإِقَامَةَ صِفَّتِهِ [مَقَامَهُ] وَلَا سِيَّمَا فِي التَّفْصِيلِ مُنْقَاسٌ، كَقَوْلِهِمْ: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ).

وَأَمَّا (أَنَا ابْنُ جَلَا) فَضَرُورَةٌ شَعْرٌ؛ أَي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا<sup>(١)</sup>.

= موصوف بقوله: ﴿مَرَدُّوْا﴾، والتقدير: ومن أهل المدينة قوم - أو: ناس - مردوا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٥٠٩).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

وقال الحَلَبِيُّ: في البيتِ تأويلاتٌ:

أحدها ذلك.

والثاني: أنَّ هذه الجملة محكيَّة؛ لأنَّها قد سُمِّيَ بها هذا الرَّجُلُ على أنَّه فعلٌ وفاعلٌ سُمِّيَ به فحكي.

والثالثُ: أنَّه فعلٌ فارغٌ مِنَ الصِّمْرِ سُمِّيَ به، ولم يُنَوَّنْ لأنَّه غيرُ مُنْصَرِفٍ<sup>(١)</sup>.

والبيتُ لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّياحِيِّ، وتَمَامُهُ:

مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(٢)</sup>

قال الطَّبِيُّ: أي: أنا ابنُ رَجُلٍ كَشَفَ الْأُمُورَ وَأَوْصَحَهَا.

وقيل: (جَلَا) مَصْدَرٌ مَقْصُورٌ، وهو انْحِسَارُ الشَّعْرِ مِنَ الرَّأْسِ؛ أي: أنا ابنُ مَنْ بَاشَرَ الْحُرُوبَ؛ لأنَّ مَنْ أَكْثَرَ وَضَعَ الْبَيْضَةِ عَلَى رَأْسِهِ انْحَسَرَ شَعْرُهُ.

والثَّانِيَا: ثَنَايَا الْجِبَالِ، يقال: فَلَانٌ طَلَّاعُ الثَّنَايَا؛ أي: يَقْصِدُ عَظَائِمَ الْأُمُورِ.

(مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي)؛ أي: بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ انْحِسَارُ الشَّعْرِ<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ الْحَاجِبِ فِي «الْأَمَالِي»: مَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّنِي أَرْتَكِبُ الْأَهْوَالَ وَلَا أَجِبُنْ عَنْهَا.

(١) انظر: «الدر المصون» (١١٣/٦).

(٢) انظر: «الكتاب» (٢٠٧/٣)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (٥٧٩/٢)، و«الشعر والشعراء» (٦٤٣/٢). واستشهد به الحجاج في خطبته المشهورة. انظر: «البيان والتبيين»

(٢/٢١٠)، و«تاريخ الطبري» (٢٠٢/٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣٤٤-٣٤٥/٧).

وقوله: (مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي) إِنَّمَا أَنْ يَرِيدَ بِهِ كَثْرَةُ مُبَاشَرَةِ الْحَرْبِ فَلَا يَرَاهُ الْأَكْثَرُ إِلَّا بِغَيْرِ عِمَامَةٍ، فَقَالَ: مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ يَعْرِفُنِي الَّذِي مَا رَأَيْتُ إِلَّا غَيْرَ مُعْتَمِّمْ، أَوْ يَرِيدُ أَنَّي مُكَثِّرٌ لِمُبَاشَرَةِ الْحَرْبِ وَلِبَاسِ عُدَّةِ الْحَرْبِ؛ يَعْنِي: أَنِّي إِذَا حَارَبْتُ عُرِفْتُ بِإِقْدَامِي وَشَجَاعَتِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (جَلَا) فَفِيهِ غَيْرُ قَوْلٍ:

[قِيلَ]: تَقْدِيرُهُ: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفَ وَأَقِيمَ الصِّفَةَ مَقَامَهُ.

وَقِيلَ: إِنَّ (جَلَا) عَلَّمُ غَلَبَ عَلَى أَبِيهِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ: أَنَا ابْنُ ذِي جَلَا، وَ(الْجَلَا) انْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنِ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَعَلَى الْأَوَّلِ صِفَةٌ لِلْمُنَافِقِينَ<sup>(٢)</sup> فَصَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِالْمَعْطُوفِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا بَعِيدٌ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَوْصُوفِهَا<sup>(٣)</sup>.

(١٠٢) - ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ وَلَمْ يَعْتَدِرُوا عَنْ تَخَلُّفِهِمْ بِالْمَعَاذِيرِ الْكَاذِبَةِ، وَهَمَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ أَوْثَقُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى سَوَارِي الْمَسْجِدِ لَمَّا بَلَغَهُمْ مَا نَزَلَ فِي الْمُتَخَلِّفِينَ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى عَادَتِهِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَرَأَهُمْ، فَسَأَلَ عَنْهُمْ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُمْ أَقْسَمُوا أَنْ لَا يَحْلُوا أَنْفُسَهُمْ حَتَّى تَحْلَهُمْ، فَقَالَ: «وَأَنَا أَقْسِمُ أَنْ لَا أَحْلَهُمْ حَتَّى أُؤْمَرَ فِيهِمْ»، فَنَزَلَتْ فَأُطْلِقَهُمْ.

(١) انظر: «أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/٤٥٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) فِي (س): «الْمُنَافِقِينَ».

(٣) انظر: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١١/٤١٣).

﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾: خَلَطُوا الْعَمَلَ الصَّالِحَ الَّذِي هُوَ إِظْهَارُ النَّدَمِ وَالاعْتِرَافُ بِالذَّنْبِ بِآخَرِ سَيِّئٍ هُوَ التَّخَلُّفُ وَمُوَافَقَةُ أَهْلِ النَّفَاقِ، وَالْوَاوُ إِمَّا بِمَعْنَى الْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (بِعْتُ الشَّاءَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا)، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَخْلُوطٌ بِالْآخَرِ.

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾: أَنْ يَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ، وَهِيَ مَدْلُولٌ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: يَتَجَاوَزُ عَنِ التَّائِبِ وَيَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ.

قوله: «وهم طائفة من المتخلفين أو ثقفوا أنفسهم...» إلى آخره.

أخرجه ابن مردويه والبيهقي في «الدلائل» عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

قوله: «كما في قولهم: (بعث الشاء شاءة ودرهما)»:

قال شارح «اللباب»<sup>(٢)</sup>: الواو فيه بمعنى الباء؛ أي: بدرهم؛ لأن الواو للجمع والباء للإلصاق، والجمع والإلصاق من وادٍ واحد<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٦٥١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥ / ٢٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦ / ١٨٧٢)، وابن مردويه كما في «الكافي الشاف» (ص: ٨٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو منقطع علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ولم يره، لكن ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٣ / ٧٣) عن أحمد بن حنبل قوله: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لورحل فيها رجل إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا. وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا إسناد ضعيف جدا.

(٢) في (ف) و(ز): «الكتاب»، وفي (س): «اللباب». وذكره الطيبي في موضعين، فقال مرة: «الكتاب»، وأخرى: «اللباب». انظر: «فتوح الغيب» (٧ / ٣٥٠) و(٩ / ٤٤٢).

(٣) انظر: «اللباب» للعكبري (١ / ٤١٩)، وما نقله السيوطي يشبه أن يكون شرح كلام العكبري، وقد =

وقال ابنُ الحَاجِبِ: أصلُه: شَاءَ بِدَرَهَمٍ؛ أي: شَاءَ مَعَ دَرَهَمٍ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فَأَبْدَلُوا مِنْ بَاءِ الْمُصَاحِبَةِ وَأَوَّاءَ، وَإِذَا أَبْدَلْتَ بَاءَ الْمُصَاحِبَةِ وَأَوَّاءَ وَجَبَ أَنْ يَعْرَبَ مَا بَعْدَهَا بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ)، وقولهم: (امرءًا ونفسه)<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَخْلُوطٌ بِالْآخِرِ»:

قال ابنُ المُنَيِّرِ والشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يريدُ أَنَّ الْوَاوَ كَالصَّرِيحِ فِي خَلْطِ كُلِّ بِالْآخِرِ بِخِلَافِ الْبَاءِ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى خَلْطِ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ صَرِيحًا وَعَلَى اخْتِلَاطِ الْآخِرِ بِهِ بِطَرِيقِ الْإِتِّزَامِ وَدَلَالَةِ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>.

وقدَّره صاحبُ «المفتاح»: خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا بِسَيِّئٍ وَآخَرَ سَيِّئًا بِصَالِحٍ؛ لِأَنَّ الْخَلْطَ يَسْتَدْعِي مَخْلُوطًا وَمَخْلُوطًا بِهِ بِأَنَّ أَطَاعُوا تَارَةً ثُمَّ أَتَوْا كَبِيرَةً وَعَصَوْا أُخْرَى ثُمَّ تَدَارَكُوا الْمَعْصِيَةَ بِالتَّوْبَةِ<sup>(٣)</sup>.

وقال غيره: إِنَّ هَذَا نَوْعٌ لَطِيفٌ مِنَ الْبَدِيعِ يُسَمَّى الْإِحْتِبَاكَ<sup>(٤)</sup>.

= وقفت عليه غير منسوب في «حاشية التفتازاني» (٢٧٠/أ).

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٣٤٠/١).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٣٠٧/٢).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٨١).

(٤) انظر: «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (١٠/٩)، وقال المصنف في «معترك الأقران» (٢٤٣/١): «الاحتباك: وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقُلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى لرفيقه الأندلسي، وذكره الزركشي في البرهان ولم يسمه هذا الاسم، بل سماه الحذف المقابلي، وأفردته بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي الأندلسي في شرح البديعية، قال: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ

(١٠٣) - ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ رُويَ أَنَّهُمْ لَمَّا أُطْلِقُوا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أَمْوَالُنَا الَّتِي خَلَقْتَنَا فَتَصَدَّقْ بِهَا وَطَهِّرْنَا، فَقَالَ: «مَا أُمِرْتُ أَنْ أَخَذَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ شَيْئًا» فَتَزَلَّتْ. ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ مِنَ الذُّنُوبِ، أَوْ حَبَّ الْمَالِ الْمُؤَدِّي بِهِمْ إِلَى مِثْلِهِ. وقرئ: (تُطَهِّرُهُمْ) <sup>(١)</sup> مِنْ أَطْهَرَهُ بِمَعْنَى طَهَّرَهُ، وَ: (تُطَهِّرُهُمْ) بِالْجَزْمِ <sup>(٢)</sup> جَوَابًا لِلْأَمْرِ. ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾: وَتُنَمِّي بِهِمَا حَسَنَاتِهِمْ وَتَرْفَعُهُمْ إِلَى مَنَازِلِ الْمُخْلِصِينَ. ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: وَاعْطِفْ عَلَيْهِمْ بِالدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ. ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ تَسْكُنُ إِلَيْهَا نُفُوسُهُمْ وَتَطْمِئِنُّ بِهَا قُلُوبُهُمْ، وَجَمْعُهَا لَتَعْدُدِ الْمَدْعُو لَهُمْ، وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ بِالتَّوْحِيدِ <sup>(٣)</sup>. ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ بِاعْتِرَافِهِمْ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِنِدَامَتِهِمْ.

قوله: «رُويَ أَنَّهُمْ لَمَّا أُطْلِقُوا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ...» الحديث.

= كَفَرُوا كَمَا الَّذِي يَنْعُقُ، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق، والذي ينعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة الذي ينعق عليه، ومن الثاني الذي ينعق به لدلالة الذين كفروا عليه... وقوله: ﴿خَطُّوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا﴾؛ أي عملاً صالحاً بسيئاً وآخر سيئاً بصالحاً.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٠١)، عن الحسن.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٣٨) عن مسلمة بن محارب، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٤) عن علي رضي الله عنه والحسن.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).



أخرجه ابن جرير والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن عباس<sup>(١)</sup>.

(١٠٤) - ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ الضمير إما للمتوب عليهم، والمراد: أن يمكن في قلوبهم قبول توبتهم والاعتداد بصدقاتهم، أو لغيرهم والمراد به التحضيض عليها.  
﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ إذا صحت، وتعديته بـ (عن) لتضمنه معنى التجاوز.

﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾: يقبلها قبول من يأخذ شيئاً ليؤدّي بدله.  
﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾: وأن من شأنه قبول توبة التائبين والتفضل عليهم.

(١٠٥) - ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرُدُّوكَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشِرُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا﴾ ما شئتم ﴿فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ﴾ فإنه لا يخفى عليه خيراً كان أو شراً ﴿وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنه تعالى لا يخفى عنهم<sup>(٢)</sup> كما رأيتم وتبين لكم.  
﴿وَسَرُدُّوكَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ بالموت ﴿فَيُنْشِرُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمجازاة عليه.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/٦٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٨٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٢٧٢)، وهو قطعة من الخبر السابق.

(٢) أي: لا يخفى ذلك عنهم بل يُعلمهم به كما تبين لكم من تفضيح بعض وتصديق آخرين. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/٣٦٢).

(١٠٦) ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَأَخْرُوتَ﴾ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ ﴿مُرْجُونَ﴾: مُؤَخَّرُونَ؛ أي: موقوفٌ أمرُهُم، مِنْ أَرْجَائِهِ: إِذَا أَخَّرْتُهُ. وقرأ نافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وحفصٌ: ﴿مُرْجُونَ﴾ بالواو<sup>(١)</sup>، وهما لغتان.

﴿لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ فِي شَأْنِهِمْ ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إِنْ أَصَرُّوا عَلَى النَّفَاقِ ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إِنْ تَابُوا، وَالتَّرْدِيدُ لِلْعِبَادِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بِأَحْوَالِهِمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ فِيمَا يَفْعَلُ بِهِمْ.

وقرئ: (والله غفورٌ رحيمٌ)<sup>(٢)</sup>.

والمراءى بهؤلاء كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومُرة بن الربيع، أمر رسول الله ﷺ أصحابه أَنْ لَا يُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ وَلَا يُكَلِّمُوهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ أَخْلَصُوا نِيَّاتِهِمْ وَفَوَّضُوا أَمْرَهُمْ<sup>(٣)</sup> إِلَى اللَّهِ فَرَحَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «والتَّردُّدُ»<sup>(٤)</sup> لِلْعِبَادِ:

قال الزَّجَّاجُ: (إِمَّا) لَوْ قَوَّعَ أَحَدُ الشَّيْثَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لِلْعِبَادِ خُوطُبُوا بِمَا يَعْلَمُونَ، وَالْمَعْنَى: لِيَكُنْ أَمْرُهُمْ عِنْدَكُمْ عَلَى هَذَا فِي الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ - ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٨٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في (خ) وهامش (أ): «أمرهم».

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي البيضاوي: «والتَّردُّد»، وهو أليق.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٦٨).

قال: «وفيه دليلٌ على أنَّ كَيْلَا الأمرينِ بإرادةِ الله تعالى»:

قال الطَّبِيُّ: فعَلَى هذا (إِذَا) لَتَرْدِيدِ الأَمْرِ بِحَسَبِ المَشِيئَةِ، لَا لِشَكِّ العِبَادِ، وَهُوَ مِثْلُ (أَوْ) التَّنْوِيْعَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «والمراذُ بهؤلاءِ كعبُ بنُ مالكٍ...» إلى آخره.

أخرجه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ مُطَوَّلًا<sup>(٢)</sup>.

(١٠٧) - ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ عَطَفٌ عَلَى ﴿وَأَخْرُوجَ مُرْجَوْنَ﴾ أَوْ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ؛ أَي: وَفِيْمَنْ وَصَفْنَا الَّذِينَ اتَّخَذُوا، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الاختصاصِ.  
وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بغيرِ واوٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿ضِرَارًا﴾: مُضَارَّةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ.

رُوِيَ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوْا مَسْجِدَ قُبَاءٍ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ، فَأَتَاهُمْ فَصَلَّى فِيهِ، فَحَسَدَتْهُمْ إِخْوَانُهُمْ بَنُو غَنَمٍ بَنِي عَوْفٍ فَبَنَوْا مَسْجِدًا عَلَى قَصْدِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣٥٦/٧).

(٢) كون هؤلاء هم المرادون بالآية رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٠ - ٦٧١) عن مجاهد وقتادة وعكرمة والضحاك وابن إسحاق. أما حديث تخلفهم فرواه مطولاً البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

أَنْ يُؤْمَهُمْ فِيهِ أَبُو عَامِرٍ الرَّاهِبُ إِذَا قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَمَّا أَتَوْهُ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ بَنَيْنَا مَسْجِدًا لَذِي الْحَاجَةِ وَالْعِلَّةِ وَاللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالشَّاتِيَةِ، فَصَلِّ فِيهِ حَتَّى نَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ لِيَقُومَ مَعَهُمْ فَتَزَلَّتْ، فَدَعَا بِمَالِكِ بْنِ الدُّخْشِمِ وَمَعْنِ بْنِ عَدِيٍّ وَعَامِرِ بْنِ السَّكَنِ وَالْوَحْشِيِّ فَقَالَ لَهُمْ: انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ الظَّالِمِ أَهْلُهُ فَاهْدِمُوهُ وَأَخْرِقُوهُ، فَفَعِلَ، وَاتَّخَذَ مَكَانَهُ كُنَاسَةً.

﴿وَكُفِّرْ﴾: وَتَقْوِيَةً لِلْكَفْرِ الَّذِي يُضْمِرُونَهُ ﴿وَقَرِيبًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريد: الذين كانوا يَجْتَمِعُونَ لِلصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ.

﴿وَارْصَادًا﴾: تَرْقُبًا ﴿لَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: الرَّاهِبَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ: لَا أَجِدُ قَوْمًا يُقَاتِلُونَكَ إِلَّا قَاتَلْتُكَ مَعَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ يُقَاتِلُهُ إِلَى يَوْمِ حُنَيْنٍ انْهَزَمَ مَعَ هَوَازِنَ وَهَرَبَ إِلَى الشَّامِ لِيَأْتِيَ مِنْ قِصَرَ بَجُنُودٍ يُحَارِبُ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، وَمَاتَ بِقَنْسَرِينَ وَحِيدًا<sup>(١)</sup>.

وقيل: كَانَ يَجْمَعُ الْجِيُوشَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمَّا انْهَزَمُوا خَرَجَ إِلَى الشَّامِ. وَ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿حَارَبَ﴾، أَوْ بـ ﴿اتَّخَذُوا﴾؛ أَي: اتَّخَذُوا مَسْجِدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنَافِقَ هَؤُلَاءِ بِالتَّخْلُفِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّهُ بُنِيَ قَبِيلَ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَهُ فَقَالَ: أَنَا عَلَى جَنَاحِ سَفِيرٍ وَإِذَا قَدِمْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَلَّيْنَا فِيهِ، فَلَمَّا قَفَلَ كَرَّرَ عَلَيْهِ فَتَزَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقنسرين بكسر القاف وفتح النون المشددة فتحها أبو عبيدة سنة (١٧ هـ)، وكانت هي وحمص شيئا واحداً. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٠٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٦٧٢ - ٦٧٣) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، ويزيد بن رومان، وعبد الله بن أبي بكر، وعاصم بن عمر بن قتادة، وغيرهم.

﴿وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾: مَا أَرَدْنَا بِنَائِهِ إِلَّا الْخَصْلَةَ الْحُسْنَى، أَوْ الْإِرَادَةَ الْحُسْنَى، وَهِيَ الصَّلَاةُ وَالذِّكْرُ وَالتَّوَسُّعُ عَلَى الْمَصْلُوكِ.  
﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فِي حَلْفِهِمْ.

قوله: «رَوِي أَنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: ذَكَرَهُ هَكَذَا الثَّعْلَبِيُّ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ وَلَا رَاوٍ، وَرَوَى بَعْضُهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ مُرْدَوِيهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مَا أَرَدْنَا بِنَائِهِ إِلَّا الْخَصْلَةَ الْحُسْنَى»:

(١) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٧/١٤ - ٥٠)، وَتَلْمِيزُهُ الْوَاحِدِي فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٢٥٩)، وَتَلْمِيزُهُ الْبَغَوِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٩٣/٤ - ٩٤)، وَنَسَبُوهُ لِلْمُفْسِّرِينَ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْكَافِي الشَّافِ» (ص: ٨١): (لَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ إِلَّا فِي الثَّعْلَبِيِّ بَلَا إِسْنَادٍ، وَلَيْسَ صَدْرُهُ بِصَحِيحٍ، فَإِنْ مَسْجِدُ قُبَاءٍ كَانَ قَدْ أُسِسَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بَقَاءَ أَوَّلِ مَا هَاجَرَ، وَبَنِيَ مَسْجِدَ الضَّرَارِ وَكَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَبَيْنَهُمَا تِسْعُ سَنِينَ).

قلت: وفي ذكر أن الباعث على بنائه حسدهم لإخوانهم نظر، ولو كان ذلك بسبب الحسد لما بالغ القرآن في ذمهم، والرسول عليه السلام في هدمه وتحريقه وجعل مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم إنما بنوه ضراراً وكفراً وتفرقاً، وذلك أن أبا عامر الراهب وهو الذي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْفَاسِقُ، كَانَ قَدْ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحُدٍ: لَا أَجِدُ قَوْمًا يَقَاتِلُونَنِي إِلَّا قَاتِلَتُكَ مَعَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ يَقَاتِلُهُ إِلَى يَوْمِ حَنْيْنٍ، فَلَمَّا انْهَزَمَتْ هَوَازِنُ خُجْرٍ هَارِبًا إِلَى الشَّامِ، وَأُرْسِلَ إِلَى الْمَنَافِقِينَ أَنْ اسْتَغْدُوا بِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَسِلَاحٍ فَإِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى قِصْرٍ وَأَتِ بِجُنُودٍ وَمُخْرَجٌ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَبَنُوا ذَلِكَ الْمَسْجِدَ ثُمَّ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ فِيهِ مَكْرًا وَخِدَاعًا لِلْمُسْلِمِينَ لِيَكْسِبُوهُ الشَّرْعِيَّةَ فِيمَا إِذَا قَدِمَ الْفَاسِقُ إِلَيْهِ؛ لِيَجْعَلُوا ذَلِكَ أَسَاسًا وَمَنْطَلَقًا لَشِقِّ صَفِّ الْمُسْلِمِينَ. وَانْظُرْ قِصَّتَهُمْ فِيمَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/٦٧٢) وَمَا بَعْدَهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالزَّهْرِيِّ وَيزِيدُ بْنُ رُومَانَ وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَقَتَادَةُ وَابْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٢/٥٣٠) عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ.

قال الشيخ سعد الدين: على أنها مفعولٌ به<sup>(١)</sup>.

قوله: «أو إلا لإرادة الحُسنى، وهي الصلاة»:

قال الشيخ سعد الدين: على أنها مصدرٌ، فهي إرادة الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: جعله هذا علة<sup>(٣)</sup>، فكأنه ضَمَنَ (أراد) معنى (قصد)؛ أي: ما قصدوا بنيائه لشيء<sup>(٤)</sup> من الأشياء إلا لإرادة<sup>(٥)</sup> الحُسنى.

قال: وهذا وجهٌ متكلفٌ<sup>(٦)</sup>.

(١٠٨) - ﴿لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

﴿لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا﴾ للصلاة ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ يعني: مسجد قباء - أسَّسَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى فِيهِ أَيَّامَ مَقَامِهِ بَقَاءَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى الْجُمُعَةِ - لِأَنَّهُ أَوْفَقُ لِلْقِصَّةِ، أَوْ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْهُ فَقَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا» مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ.

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مِنْ أَيَّامِ وُجُودِهِ، وَ(مِنْ) يَعْمُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، كَقَوْلِهِ:

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٠/ب).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كذا في النسخ الخطية: وفي «البحر المحيط»: «جعلهُ علةً».

(٤) في النسخ الخطية: «بشيء»، والمثبت من «البحر المحيط»، و«الدر المصون».

(٥) في النسخ الخطية: «الإرادة»، والمثبت من «البحر المحيط»، و«الدر المصون».

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١١/٤٢٩)، و«الدر المصون» (٦/١٢١).

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(١)</sup>  
 ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾: أولى بأنْ تُصَلِّيَ فِيهِ ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾  
 مِنَ الْمَعَاصِي وَالْخِصَالِ الْمَذْمُومَةِ طَلَبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ، وَقِيلَ: مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَا يَنَامُونَ  
 عَلَيْهَا.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾: يَرْضَى عَنْهُمْ وَيُذْنِبُهُمْ مِنْ جَنَابِهِ إِذْنَاءَ الْمُحِبِّ حَبِيبُهُ.  
 قِيلَ: لَمَّا نَزَلَتْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى بَابِ مَسْجِدِ  
 قُبَاءٍ فَإِذَا الْأَنْصَارُ جُلُوسٌ فَقَالَ: «مُؤْمِنُونَ أَنْتُمْ؟» فَسَكَتُوا، فَأَعَادَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُمْ  
 مُؤْمِنُونَ وَأَنَا مَعَهُمْ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتَرْضُونَ بِالْقَضَاءِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَصْبِرُونَ  
 عَلَى الْبَلَاءِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ «أَتَشْكُرُونَ فِي الرَّخَاءِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
 «مُؤْمِنُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ»، فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَتَنَّى  
 عَلَيْكُمْ فَمَا الَّذِي تَصْنَعُونَ عِنْدَ الْوُضُوءِ وَعِنْدَ الْغَائِطِ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُتْبِعُ الْغَائِطَ  
 الْأَحْجَارَ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ تَتْبِعُ الْأَحْجَارَ الْمَاءَ، فَتَلَا: ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾.

قوله: «يَعْنِي: مَسْجِدُ قُبَاء...» إِلَى قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ أَوْفَقُ لِلْقَصَّةِ»:

قَالَ الطَّبَيْبِيُّ: لِأَنَّ كِلَا الْمَسْجِدَيْنِ مَبْنِيَّانِ، وَبَيْنَاهُمَا أَخْوَانِ بَنُو عِمْرٍ وَبَنُو عَوْفٍ  
 وَبَنُو غَنَمٍ بَنُو عَوْفٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّ الْمُوَازَنَةَ بَيْنَ مَسْجِدَيْنِ بُنِيََا بَقَاءً وَتَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا  
 عَلَى الْآخَرِ أَوْ قَعٌ وَأَدْخَلَ فِي الْمُنَاسِبَةِ مِنَ الْمُوَازَنَةِ بَيْنَ مَسْجِدِ بَقَاءٍ وَمَسْجِدِ بِالْمَدِينَةِ،

(١) فِي (أ) وَ(خ): «شَهْر».

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْغَيْبِ» (٧/ ٣٦٠).

سَيِّمَا وَقَدْ بَنَى مَسْجِدَ الضَّرَارِ بْنِ عَنَمٍ بْنِ عَوْفٍ طَلَبًا لِلْفَضْلِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى إِخْوَانِهِمْ<sup>(١)</sup> الَّذِينَ بَنَوْا مَسْجِدَ قُبَاءٍ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الطَّيْبِيُّ: الْأَنْسَبُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بَعْدُ، وَهُوَ مُخْرَجٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ز): «إخوتهم».

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٧٠/ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣٦١/٧)، والحديث الذي أشار إليه رواه مسلم (١٣٩٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفًّا من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: (هو مسجدكم هذا) لمسجد المدينة».

ورواه الترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧)، بلفظ: «هو مسجدي هذا».

وله شاهد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١١٠٧)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٨٤) وصححه.

وقد رام بعض العلماء كالسهيلي والسمهودي الجمع بين القولين كما ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (٥٠٩/١٠)، ونقل كلامهم لكنه استبعده بقوله: ولا يخفى بعد هذا الجمع، فإن ظاهر الحديث الذي أخرجه الجماعة عن أبي سعيد الخدري بمراحل عنه، ولهذا اختار بعض المحققين القول الثاني، وأيده بأن مسجد النبي ﷺ أحق بالوصف بالتأسيس على التقوى من أول يوم، وبأن التعبير بالقيام عن الصلاة في قوله سبحانه: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ يستدعي المداومة، ويعضده تأكيد النهي بقوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ ومداومة الرسول عليه الصلاة والسلام لم توجد إلا في مسجده الشريف عليه الصلاة والسلام.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٨٢/٣): ويليق القول الأول بالقصة، إلا أن القول الثاني روي عن رسول الله ﷺ، ولا نظر مع الحديث.



وقال الحافظ عمادُ الدِّينِ بن كثيرٍ .....<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ» مِنْ أَيَّامِ وجودِهِ:

قال الطَّبِّيُّ: أي: مِنْ حِينَ وُجِدَ وَأُسِّسَ كان مَبْنِيًّا عَلَى التَّقْوَى<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: قَيَّدَ بِذَلِكَ لظُهُورِ أَنَّهُ لَمْ يُؤَسَّسْ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ مُطْلَقِ الْأَيَّامِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ تَأْسِيسَهُ عَلَى التَّقْوَى كان مُبْتَدَأً مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ وجودِهِ، لا حَادِثًا بَعْدَهُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَمِنْ تَعَمُّ الزَّمانَ وَالْمكانَ»:

هذا مَذْهَبُ<sup>(٤)</sup> الكُوفِيِّينَ، وَرَجَّحَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ مَجِيئَهَا لابتداءِ الغايةِ فِي الزَّمانِ وَيُقَدِّرُونَ هُنا: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ.

(١) بياض هنا في النسخ الخطية. ولعل كلام ابن كثير المناسب للسياق هنا قوله في «تفسيره» (٤/٢١٤):

«وقد ورد في الحديث الصحيح: أن مسجد رسول الله ﷺ الذي هو في جوف المدينة، هو المسجد الذي أسس على التقوى. وهذا صحيح. ولا منافاة بين الآية وبين هذا؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى والأحرى».

وقوله في «البداية والنهاية» (٤/٥٤٣): «فهذه طرق متعددة لعلها تقرب من إفادة القطع بأنه مسجد الرسول ﷺ، وإلى هذا ذهب عمر، وابنه عبد الله، وزيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، واختاره ابن جرير. وقال آخرون: لا منافاة بين نزول الآية في مسجد قباء - كما تقدم بيانه - وبين هذه الأحاديث لأن هذا المسجد أولى بهذه الصفة من ذلك؛ لأن هذا أحد المساجد الثلاثة التي تشد الرحال إليها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٣٦٣).

(٣) انظر: «حاشية التفاتراني» (٢٧١/أ).

(٤) في (ز): «هذا رأي».

قال الزَّجَّاجُ: وهذا ضعيف؛ لأنَّ التَّأْسِيسَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَكَانٍ حَتَّى تَكُونَ (مِنْ) لابتداءِ الغايَةِ فيه<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: تحتَمَلُ (مِنْ) الظَّرْفِيَّةَ؛ أي: في أوَّلِ يَوْمٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله:

«لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ»

هو لزهير بن أبي سلمى، مَطْلَعُ قصيدةٍ يمدحُ بها هَرَمَ بنَ سنانٍ، وبعده:

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا      بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ  
قَفَرًا بِمُنْدَفِعِ النَّحَائِثِ مِنْ      ضَفْوَى أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ  
دَعَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ      خَيْرَ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْحَضَرِ<sup>(٣)</sup>

(١) هذا القول لأبي البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٦٦٠)، وكذا نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٤).

وتكلم الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٧٧) عنها فقال: «دخلت (من) في الزمان، والأصل منذ ومذ، هذا أكثر الاستعمال في الزمان. و(من) جائز دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعض».

(٢) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٧١/ أ).

(٣) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمى» (ص: ٥٤)، و«البيان والتبيين» (٢/ ١٧٧)، و«الشعر والشعراء» (١/ ١٣٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٤٠)، و«الصحاح» (مادة: من).

يستشهدُ به على أن (مِنْ) تكون لابتداء غايَةِ الزمان، قال الزجاج: قيل: إن معنى هذا: مُذْ حَجَجَ وَمُذْ شَهَرَ.

قلت: وقد جاء البيت بهذه الرواية أيضاً، وعليها تكون «مذ» حرف جر، والعامل فيها «أقوين»، ولا شاهد فيه. انظر: «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ١٢)، و«الجمل في النحو» المنسوب للخليل

(ص: ١٦١)، و«درة الغواص» (ص: ٢٨١).

الْقَنَةَ بَضْمُ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ: أَعْلَى الْجَبَلِ.

وَالْحَجَرُ: بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: حَجَرُ ثَمُودَ، وَلَا أُدْرِي هُوَ ذَاكَ أَمْ لَا، وَحَجَرُ الْيَمَامَةِ غَيْرُ ذَلِكَ مَفْتُوحٌ<sup>(١)</sup>.

وَأَقْوَيْنَ: خَلَوْنَ.

وَحَجَجَ: جَمَعَ حِجَّةً، وَهِيَ السَّنَةُ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ لِأَيَّاتِ «الْجُمَلِ»<sup>(٢)</sup> قَالَ: زَعَمَ بَعْضُ النَّقَلَةِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لَيْسَ لِرُهَيْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَرَفْ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ مَوْضِعٌ يُقَالُ لَهُ: الْحَجَرُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَجَرٌ، وَهِيَ قَصْبَةُ الْيَمَامَةِ اسْمٌ عَلِمَ لَا يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ رُهَيْرًا إِنَّمَا أَرَادَ بِقَنَةِ حَجَرٍ، ثُمَّ زَادَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ يَرِيدُ سُقُوطَهَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي<sup>(٤)</sup>

وَقَالَ الْبَطْلَوِيُّ سِي: الْأَيَّاتُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي<sup>(٥)</sup> أَوَّلِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ لَمْ يَصِحَّ أَنَّهَا لِرُهَيْرٍ.

= وقوله: «لمن الديار» استفهامٌ تعجبٌ من شدة خرابها، حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها

وسكانها، والدهر: الأبد الممدود. انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٢٣/٦).

(١) انظر: «المقاصد النحوية» (٣/١٢٥٠)، و«خزانة الأدب» (٩/٤٤٢).

(٢) الظاهر أنه اللخمي. وانظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٦/٢٤).

(٣) من قوله: «وإنما هو حجر» إلى هنا من (ز).

(٤) الرجز بلا نسبة في «تهذيب اللغة» (٢/٢٢٣)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي

(٣/٣٤٧). وانظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٦/٢٤).

(٥) في (س): «هي».

وقد رُوِيَ أَنَّ هَارُونَ الرَّشِيدَ قَالَ لِلْمُفَضَّلِ بْنِ مُحَمَّدٍ: كَيْفَ بَدَأَ زُهَيْرٌ بِقَوْلِهِ:

دَغْ ذَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرِمٍ

ولم يتقدَّم قبل ذلك شيءٌ ينصرفُ عنه؟

فقال المُفَضَّلُ: قد جَرَتْ عَادَةُ الشُّعْرَاءِ بِأَنْ يُقَدِّمُوا قَبْلَ الْمَدِيحِ نَسِيئًا وَوَصَفَ  
إِبِلٍ وَرُكُوبَ فَلَوَاتٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَكَأَنَّ زُهَيْرًا هَمَّ بِذَلِكَ ثُمَّ قَالَ لِنَفْسِهِ: دَغْ هَذَا الَّذِي  
هَمَمْتُ بِهِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَاصْرِفْ قَوْلَكَ إِلَى مَدْحِ هَرِمٍ<sup>(١)</sup>، فَهُوَ أَوْلَى مَنْ حُبِرَ  
فِيهِ الْقَوْلُ وَنُظِمَ، وَأَحَقُّ مَنْ يُدَيَّ بِذِكْرِهِ الْكَلَامُ وَخُتِمَ.

فاستحسنَ الرَّشِيدُ قَوْلَهُ، وَكَانَ حَمَادُ الرَّائِيَّةِ حَاضِرًا فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
لَيْسَ هَذَا أَوَّلَ الشُّعْرِ، وَلَكِنْ قَبْلَهُ:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ

وَذَكَرَ الْأَبْيَاتَ الثَّلَاثَةَ، فَالْتَفَتَ الرَّشِيدُ إِلَى الْمُفَضَّلِ: أَلَمْ تَقُلْ: إِنَّ (دَغْ ذَا) أَوَّلُ  
الشُّعْرِ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ إِلَّا يَوْمِي هَذَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَكُونَ مَصْنُوعَةً،  
فَقَالَ الرَّشِيدُ لِحَمَادٍ: اصْدُقْنِي، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَا زِدْتُ فِيهِ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ،  
فَقَالَ الرَّشِيدُ: مَنْ أَرَادَ الرَّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فَعَلِيهِ بِالْمُفَضَّلِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَمَّا نَزَلَتْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

(١) في النسخ الخطية: «قوم»، والمثبت من «الحلل في شرح أبيات الجمل».

(٢) انظر: «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليموسي (ص: ١٢٥ - ١٢٦)، وانظر: «المقاصد

النحوية» (٣/ ١٢٥٣)، و«شرح شواهد المغني» للمصنف (٢/ ٧٥٣ - ٧٥٤).

أخرج الطبراني في «الأوسط» صدره من حديث ابن عباس إلى قوله: «ورب الكعبة»، وروى بقيته ابن مردويه<sup>(١)</sup>.

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): (لم أجده هكذا، وكأنه ملفق من حديثين: ذكر المخرج أولهما من الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دخل رسول الله ﷺ على عمر ومعه أناس، فقال: «أؤمنون أنتم؟» فسكتوا، ثلاث مرات، فقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله، نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر في البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال «مؤمنون ورب الكعبة» انتهى. وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى، وأما الثاني فروى ابن مردويه طريق ابن عباس نحوه).

قلت: قول ابن حجر: (ذكر المخرج أولهما) يعني به الزيلعي، فهو في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٠٣/٢) قد ذكر حديث ابن عباس على أنه تخريج لما أورده المؤلف، وقد تعقبه ابن حجر كما مر بقوله: (وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى).

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٢٧)، و«الكبير» (١١٣٣٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥٤/١): في إسناده يوسف بن ميمون وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه. وأما القسم الثاني من الحديث وهو قوله: فجلس ثم قال: «يا معشر الأنصار، إن الله قد أتني عليكم...»، فقد روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٨/١٧)، من حديث عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٢/١): (رواه أحمد والطبراني في الثلاثة، وفيه شرحبيل بن سعد، ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة، ووثقه ابن حبان). وقال الحافظ في «التقريب»: (وفي سماعه من عويم نظر).

وروى نحوه أيضًا ابن ماجه (٣٥٥)، والدارقطني في «السنن» (١٧٤) من حديث أبي أيوب وأنس وجابر رضي الله عنهم. وضعفه الحافظ في «التلخيص الحبير» (١١٣/١). وقال الدارقطني: عتبة بن أبي حكيم (أحد رجال الإسناد) ليس بقوي.

وأصل استنجاء أهل قباء بالماء عند أبي داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠٠)، وابن ماجه (٣٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ =

(١٠٩) - ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْئٍ هَارٍ فَاتَّخَذَهُ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ ۚ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝﴾.

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾: بَيَانُ دِينِهِ ﴿عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ﴾: عَلَى قَاعِدَةٍ مُحْكَمَةٍ هِيَ التَّقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَطَلَبُ مَرْضَاتِهِ بِالطَّاعَةِ ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْئٍ هَارٍ﴾: عَلَى قَاعِدَةٍ هِيَ أضعفُ القواعدِ وأرَخاها ﴿فَاتَّخَذَهُ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾: فَأَدَّى بِهِ - لَخَوْرِهِ وَقِلَّةِ اسْتِمْسَاكِهِ - إِلَى السَّقُوطِ فِي النَّارِ.

وإنما وضعَ شَفَا الجُرْفِ - وهو ما جَرَفَهُ الوادِي - الهَائِرِ فِي مَقَابِلَةِ التَّقْوَىٰ تَمْثِيلًا لِمَا بَنَوْا عَلَيْهِ أَمْرَ دِينِهِمْ فِي الْبُطْلَانِ وَسُرْعَةِ الانْطِمَاسِ، ثُمَّ رَشَّحَهُ بانهيارِهِ فِي النَّارِ، وَوَضَعَهُ فِي مَقَابِلَةِ الرِّضْوَانِ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّ تَأْسِيسَ ذَلِكَ عَلَى أَمْرٍ يَحْفَظُهُ مِنَ النَّارِ وَيُوصِلُهُ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ الَّتِي الْجَنَّةُ أَدْنَاهَا، وَتَأْسِيسَ هَذَا - عَلَى مَا هُمْ بِسَبِيلِهِ - عَلَى صَدْدٍ<sup>(١)</sup> الْوُقُوعِ فِي النَّارِ سَاعَةً فَسَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ مَصِيرَهُمْ إِلَى النَّارِ لَا مُحَالَةَ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿أُسَّسَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>.

وَقُرِئَ: (أَسَاسٌ بُنْيَانُهُ) وَ: (أُسُّ بُنْيَانِهِ) عَلَى الْإِضَافَةِ، وَ(أُسُّسُ)، وَ(أَسَاسُ) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ، وَ(إِسَاسُ) بِالْكَسْرِ<sup>(٣)</sup>، وَثَلَاثُهَا جَمْعُ أُسٍّ.

= يُجِئُونَ أَنْ يَنْظُرُوا [التوبة: ١٠٨]، قَالَ: (كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْمَاءِ، فَتَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ).

(١) فِي (أُ): «بِصَدْدٍ» بِدَلٍّ: «عَلَى صَدْدٍ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣١٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١١٩).

(٣) انْظُرْ هَذِهِ الْقُرْآنَاتِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقُرْآنَاتِ» (ص: ٥٩ - ٦٠)، وَ«الْمَحْتَسِبِ» (١/ ٣٠٣)،

وَ«الْكَشَافِ» (٣/ ٥٩٦).

و: (تَقْوَى) بالتَّوْنينِ<sup>(١)</sup> على أَنَّ الألفَ لِلإِلاحاقِ - لا لِلتَّأْنِيثِ - كـ ﴿تَتَرَى﴾<sup>(٢)</sup>

[المؤمنون: ٤٤].

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٍ: ﴿جُرْفٍ﴾ بِالْتَّخْفِيفِ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ إلى ما فيه صَلَاحُهُمْ وَنَجَاتُهُمْ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وإنما وضعَ شفا الجُرفِ...» إلى آخره.

قال الطَّيْبِيُّ: أصلُ المَعْنَى أن يقال: أَفَمَنْ أَسَسَ الْبُنيانَ على قاعدةٍ قَوِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ خَيْرٌ أَمَّنْ أَسَسَ الْبُنيانَ على قاعدةٍ ضَعِيفَةٍ رَخْوَةٍ، ثُمَّ أَفَمَنْ أَسَسَ بُنيانَ دينه على الحَقِّ خَيْرٌ أَمَّنْ أَسَسَ بُنيانَ دينه على الباطلِ؛ لأنَّ الحَقَّ هو الثَّابِتُ الواجِبُ الذي لا يزولُ والباطلُ بخلافه، فَوَضَعَ موضعَ الحَقِّ التَّقْوَى؛ لأنَّ التَّقْوَى تُستلزمُ الحَقَّ، وموضعَ الباطلِ ﴿شَفَا جُرْفِي هَكَذَا﴾ مجازًا عَن ما يُنافي التَّقْوَى، فيصِحُّ التَّقَابُلُ؛ لأنَّ ما يصادُ التَّقْوَى مُستلزمٌ للباطلِ، كما أنَّ التَّقْوَى مُستلزمةٌ للحَقِّ.

ثُمَّ حَكَى كَلَامَ الْبَيْضاوي إلى قولِه: «لا مَحَالَةَ» ثُمَّ قال: وتَمَامُ تَقْريِرِه: أَنَّهُ قُوبِلَ ﴿عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ﴾ - المرادُ مِنْهُ قَصْدُ الْمُؤْمِنينَ في تَأْسِيسِهِمُ الْمَسْجِدَ

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٤)، و«الكشاف»

(٣/ ٥٩٦)، عن عيسى بن عمر.

(٢) بالتَّوْنينِ قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٥٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٤) في (ت): «أي: ما فيه صلاح ونجاة».

المنجَحَ لِمَقَاصِدِهِم مِّنَ الظَّفَرِ وَالنُّصْرَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْفَلَاحِ فِي الْعُقْبَى، وَهُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ الْوَاجِبُ الْمَشْبَهُ بِالْقَاعِدَةِ الْمُحْكَمَةِ عَلَى الْاِسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ - بِقَوْلِهِ: ﴿شَفَا جُرِّي﴾. قَالَ <sup>(١)</sup>: وَهُوَ عَزَمُ الْمُنَافِقِينَ فِيمَا أَضْمَرُوا فِي تَأْسِيسِهِمْ مِّنَ الْكَيْدِ بِالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ خَبَيْتُهُمْ فِيمَا عَزَمُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْبَاطِلُ الرَّائِلُ الْمَشْبَهُ بِالْقَاعِدَةِ الرَّخْوَةِ الْوَاهِيَّةِ.

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى الْمُسْتَعَارِ لَهُ (الرَّضْوَانُ) تَجْرِيدًا، كَمَا فَرَعَ عَلَى الْمُسْتَعَارِ لَهُ (الْاِنْهِيَارُ) تَرْشِيحًا، وَكِلَا التَّفْرِيعَيْنِ مُسَبِّانِ عَنِ اسْتِعَارَتَيْنِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ التَّقْوَى تَقْتَضِي مُسَبِّاتٍ خَارِجَةً عَنِ الْحَدِّ وَالْعَدِّ <sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَتَقْوَى بِالتَّنْوِينِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ ابْنُ جَنِّي: حَكَى ابْنُ سَلَامٍ: قَالَ سَيُوه: كَانَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ يُقْرِئ: (عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ)، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ نَوَّنَ قَالَ: لَا أَدْرِي وَلَا أَعْرِفُهُ، قُلْتُ: فَهَلْ نَوَّنَ أَحَدٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا.

قَالَ ابْنُ جَنِّي: أَمَّا التَّنْوِينُ - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَسْمُوعٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ - فَإِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّائِيثِ كـ: ﴿تَتَرَى﴾ فَيَمَنْ نَوَّنَ وَجَعَلَهَا مُلْحَقَةً بـ(جَعْفَرٍ).

ثُمَّ قَالَ: أَمَّا قَوْلُ سَيُوه: (لَمْ يُقْرَأْ بِهَا) فَجَائِزٌ؛ يَعْنِي: مَا سَمِعَهُ، لَكِنْ لَا

(١) كَذَا قَطَعَ السُّيُوطِيُّ كَلَامَ الطَّيْبِيِّ بِكَلِمَةِ (قَالَ) مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٥ - ٣٦٧).



عُذِرَ لَهُ فِي أَنْ يَقُولَ: (لَا أَدْرِي)؛ لَأَنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ أَخْفَى وَأَسْهَلُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ كَوْنِ أَلْفِهِ لِلإِلْحَاقِ<sup>(١)</sup>.

(١١٠) - ﴿لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمْ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

حَكِيمٌ﴾.

﴿لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمْ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً﴾: بِنَاؤُهُمُ الَّذِي بَنَوْهُ، مَصْدَرٌ أُرِيدَ بِهِ الْمَفْعُولُ وليس بِجَمْعٍ، ولذلك قَدْ تَدَخَّلَهُ النَّاءُ، وَوُصِفَ بِالْمَقَرَّدِ، وَأَخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾؛ أَي: شَكًّا وَنِفَاقًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ بِنَاءَهُمْ هَذَا لَا يَزَالُ سَبَبَ شَكِّهِمْ وَتَزَايُدِ نِفَاقِهِمْ فَإِنَّهُ حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ لَمَّا هَدَمَهُ الرَّسُولُ رَسَخَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ وَازْدَادَ بَحِثٌ لَا يَزُولُ وَسَمُهُ عَنْ قُلُوبِهِمْ.

﴿إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾: قِطْعًا بِحِثٍّ لَا يَبْقَى لَهَا قَابِلِيَّةُ الْإِدْرَاكِ وَالِإِضْمَارِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْمُبَالِغَةِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ أَعَمِّ الْأَزْمِنَةِ.

وقيل: المرادُ بِالتَّقَطُّعِ: مَا هُوَ كَائِنٌ بِالْقَتْلِ، أَوْ فِي الْقَبْرِ، أَوْ فِي النَّارِ.

وقيل: التَّقَطُّعُ بِالتَّوْبَةِ نَدَمًا وَأَسْفًا.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿إِلَى﴾ بِحَرْفِ الْإِنْتِهَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَ: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بِمَعْنَى: تَنَقَّطَ، وَهُوَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةً وَحَفْصٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٠٤).

(٢) قرأ بها يعقوب مع الإمامة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١).

(٣) قرأ باقي السبعة بضم الناء، وهي التي صدر بها المؤلف. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير»

(ص: ١٢٠). و«النشر» (٢/ ٢٨١).

وَقُرِئَ: (يُقَطَّعُ) بالياء و(تُقَطَّعُ) بالتخفيف و(تُقَطَّعُ قُلُوبُهُمْ) على خطابِ الرَّسُولِ أو كُلِّ مخاطَبٍ<sup>(١)</sup>، (ولو قطعت) على البناءِ للفاعلِ والمفعول<sup>(٢)</sup>.  
﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بِنِّيَاتِهِمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما أمر بهدم بنائهم<sup>(٣)</sup>.

قوله: «قَطَعًا» بكسرِ القافِ وفتحِ الطاءِ: جمعِ قِطْعَةٍ.

«وهو في غَايَةِ الْمُبَالَغَةِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: أي: كنايةٌ على أنَّ الرِّيبَةَ باقيةٌ مُتمَكِّنةٌ فيها غيرُ زائلةٍ، فَلَوْ صُوِّرَ أَنَّ قُلُوبَهُمْ تَقَطَّعَ وتفرَّقَ قِطْعًا قِطْعًا حَتَّى تَخْرُجَ الرِّيبَةُ مِنْهَا لَزَالَتْ، وَأَمَّا مَا دَامَتْ سَالِمَةً مُجْتَمِعَةً فالرِّيبَةُ باقيةٌ مُتمَكِّنةٌ فيها<sup>(٤)</sup>.

(١١١) - ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَرِّبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٨٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٨)، و«البحر المحيط» (١١/ ٤٣٧).

(٢) نسب لابن مسعود: (ولو قُطِّعَتْ قُلُوبُهُمْ) على البناء للمفعول. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٥٢)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٩).

وعن طلحة: (ولو قُطِّعَتْ قُلُوبُهُمْ) على البناء للفاعل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٩٩)، و«البحر» (١١/ ٤٣٨). وأورد ابن خالويه عن طلحة أنه قرأ: (حتى تقطع قلوبهم). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(٣) في (خ): «بنائهم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٠).

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ تمثيل  
 لإثابة الله إياهم الجنة على بذل أنفسهم وأموالهم في سبيله.  
 ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ استئناف ببيان ما لأجله الشراء.  
 وقيل: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ في معنى الأمر.  
 وقرأ حمزة والكسائي بتقديم المبنى للمفعول<sup>(١)</sup>، وقد عرفت أن الواو لا توجب  
 الترتيب، وأن فعل البعض قد يُسند إلى الكل.  
 ﴿وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ مصدر مؤكّد لما دلّ عليه الشراء فإنه في معنى الوعد.  
 ﴿فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْآنِ﴾ مذكوراً<sup>(٢)</sup> فيهما كما أثبت في القرآن.  
 ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ مُبالغة في الإنجاز وتقرير لكونه حقاً.  
 ﴿فَأَسْتَبِشِرُوا بَيْعَكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾: فافرحوا به غاية الفرح، فإنه أوجب لكم  
 عظيم المطالب كما قال: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

قوله: «تمثيل لإثابة الله إياهم الجنة على بذل أنفسهم وأموالهم في  
 سبيل الله»:

قال في «الكشاف»: لا ترى ترغيباً في الجهاد أحسن ولا أبلغ من هذه  
 الآية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) في (خ): «مذكور».

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦٠٠).

قال الشيخ سعد الدين: حيثُ أبرزهُ في صورة عقْد جعل فيه أحدَ العاقدين ذاته الشريفة، والبدل ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ولم يجعل المعقود عليه أن يصيروا مقتولين البتة، بل يقتلون أيضًا، وفيه انتقام من الأعداء في الدنيا، وجعل الوعد حقًا ثابتًا في كتبه التي لا يأتيها الباطل، والواعد من لا أحد أوفى بالعهد منه، وأوجب الاستبشار بهذا البيع دلالة على غاية الربح، وحكم بأن ذلك المصار إليه المفخم هو الفوز العظيم، كأنه لا فوز عظيم سواه.

وقال الطيبي: لَمَّا مَثَلَ صُورَةَ بَذْلِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَصُورَةَ إِثَابَتِهِ إِيَّاهُمْ بِالْجَنَّةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أَتَى بِقَوْلِهِ: ﴿يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ بيانا لأن مكان التسليم المعركة؛ لأن البيع سلم، ومن ثم قيل: ﴿يَأْتِ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾، ولم يقل: (بالجنة)، وأبرز الأمر في صورة الخبر، ثم ألزم البيع من جانبه، وضمن إيصال الثمن إليهم بقوله: ﴿وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَقًّا﴾؛ أي: لا إقالة ولا استقالة من حضرة [رب] العزة سبحانه.

ثم ما اكتفى بذلك، بل عيّن الصكوك المثبت فيها هذه المبايعه<sup>(١)</sup>، وهي التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وأذن بالتسجيل أيضًا، وهو: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ﴾، وخصّه باسمه الجامع، ووضع موضع الضمير، وأبرز التركيب في صيغة الإنشائية، ثم ختمها بفعل كونه حسنًا على

(١) في النسخ الخطية: «المبالغة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

سَبِيلِ التَّذِيلِ، وهو <sup>(١)</sup> قوله: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ <sup>(٢)</sup>.

(١١٢) - ﴿التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَكِيمُونَ الَّذِينَ آتَوْا الْحَكْمَ مِنْ رَبِّهِمْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمُ اللَّهُ سَبِيلَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾  
 ﴿التَّائِبُونَ الَّذِينَ اتَّوْبُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ أَمْرِ عَمِلُوا فِيهِ وَلَمْ يَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمُ اللَّهُ سَبِيلَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾  
 وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ.

﴿التَّائِبُونَ﴾ رفع على المدح؛ أي: هم التائبون، والمراد بهم: المؤمنون المذكورون، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: التائبون من أهل الجنة وإن لم يجاهدوا؛ كقوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥] أو خبره ما بعده؛ أي: التائبون عن الكفر على الحقيقة هم الجامعون لهذه الخصال.

وقرئ بالياء <sup>(٣)</sup> نصباً على المدح أو جرّاً صفةً للمؤمنين.

﴿الْعَمِيدُونَ﴾ الذين عبدوا الله مخلصين له.

﴿الْحَكِيمُونَ﴾ لنعمائهم، أو لما نأبهم من السراء والضراء.

﴿السَّابِقُونَ﴾: الصائمون؛ لقوله عليه السلام: «سَيَاحَةُ أُمَّتِي الصَّوْمُ» <sup>(٤)</sup> شُبَّهَ

(١) في (س): «وذلك».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٣) نسبت لأبي وابن مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحتسب»

(١/ ٣٠٤).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣١٧)، وابن عدي

في «الكامل» (٢/ ٦٣٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وقال العقيلي: فيه

حكيم بن خذام كان يرى القدر، منكر الحديث.

بَهَا لِأَنَّهُ يَعُوقُ عَنِ الشَّهَوَاتِ، أَوْ لِأَنَّهُ رِيَاضَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى خَفَايَا الْمَلِكِ وَالْمَلَكُوتِ.

أو: السَّائِحُونَ لِلجِهَادِ، أَوْ لَطَلَبِ الْعِلْمِ.

﴿الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ﴾ فِي الصَّلَاةِ.

﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾: بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ.

﴿وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾: عَنِ الشَّرِّ وَالْمَعَاصِي، وَالْعَاطِفُ فِيهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ بِمَا عُطِفَ عَلَيْهِ فِي حَكْمِ خَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ كَأَنَّهُ قَالَ: الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ - أَي: فِيمَا بَيْنَهُ وَعَيْنَهُ مِنَ الْحَقَائِقِ وَالشَّرَائِعِ - لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ مُفْصَّلُ الْفَضَائِلِ وَهَذَا مُجْمَلُهَا.

وقيل: إِنَّهُ لِلإِذَانِ بِأَنَّ التَّعْدَادَ قَدْ تَمَّ بِالسَّابِعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ السَّبْعَةَ هُوَ الْعَدَدُ التَّامُّ، وَالثَّامِنُ ابْتِدَاءُ تَعْدَادٍ آخَرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى وَאו الثَّمَانِيَّةَ.

﴿وَنَشَرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَعْنِي بِهِ: هَؤُلَاءِ الْمَوْصُوفِينَ بِتِلْكَ الْفَضَائِلِ، وَوَضَعَ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ مَوْضِعَ ضَمِيرِهِمُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ إِيْمَانَهُمْ دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/١٢) عن أبي هريرة موقوفاً، وصوب وقفه ابن كثير عند تفسير هذه الآية.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/١٢) عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً بلفظ: (سياحة هذه الأمة الصيام).

وقد روي هذا من قول جمع من الصحابة والتابعين، فقد رواه الطبري في «تفسيره» (١١/١٢ - ١٥) عن أبي هريرة وعائشة كما تقدم، وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وعن سعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وعطاء.

المؤمنَ الكاملَ من كان كذلك، وحُذِفَ المَبَشِّرُ به للتَّعْظِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَبَشَّرَهُمْ  
بِمَا يَجِلُّ عَنِ إِحَاطَةِ الْأَفْهَامِ وَتَعْبِيرِ الْكَلَامِ.

(١١٣-١١٤) ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا  
أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (١١٣) وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ  
لَأَيِّهِ إِلَّا عَنِ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ.

﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَالَ لِأَبِي طَالِبٍ لَمَّا حَضَرَهُ الْوَفَاةُ: «قُلْ كَلِمَةً أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» فَأَبَى، فَقَالَ: «لَا  
أَزَالُ أَسْتَغْفِرُ لَكَ مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْهُ»، فَتَزَلَّتْ.

وقيل: لَمَّا افْتَتَحَ<sup>(١)</sup> مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الْأَبْوَاءِ فزارَ قَبْرَ أُمِّهِ، ثُمَّ قَامَ مُسْتَعْبِرًا فَقَالَ:  
«إِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّي فَأَذِنَ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ  
لِي وَأَنْزَلَ عَلَيَّ الْآيَتَيْنِ».

﴿وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ بَأَنَّ مَا تَوَّأ  
عَلَى الْكُفْرِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِغْفَارِ لِأَحْيَائِهِمْ فَإِنَّهُ طَلَبُ تَوْفِيقِهِمْ لِلْإِيمَانِ،  
وَبِهِ دَفْعُ النَّقْصِ بِاسْتِغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِيهِ الْكَافِرِ فَقَالَ:

﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنِ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ وَعَدَهَا  
إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة: ٤٤]؛ أَي: لَا أَطْلُبَنَّ مَغْفِرَتَكَ بِالتَّوْفِيقِ  
لِلْإِيمَانِ فَإِنَّهُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (أَبَاهُ)<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (خ): «فَتَحَ».

(٢) نَسَبَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٦٠٤/٣) لِحَمَادِ الرَّائِدِ وَالْحَسَنِ، وَأَوْرَدَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ لِحَمَادٍ  
وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَيُقَالُ: إِنَّهُ صَحْفُهُ. انْظُرْ: «المختصر في شواذ القراءات» (٦٠).

أو: وعدَهَا إبراهيمُ أبوه، وهي الوعدُ بالإيمان.  
﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ﴾ بِأَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ أُوْحِيَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ  
﴿تَبَرَّأْنَاهُ﴾: قَطَعَ اسْتِغْفَارَهُ.  
﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ﴾ يَكْثُرُ التَّأَوُّهُ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ فَرَطِ تَرْحُمِهِ وَرِقَّةِ قَلْبِهِ ﴿حَلِيمٌ﴾:  
صَبُورٌ عَلَى الْأَذَى، وَالْجُمْلَةُ لِبَيَانِ مَا حَمَلَهُ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ لَهُ مَعَ شَكَايَتِهِ عَلَيْهِ.

قوله: «رَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ قَالَ لِأَبِي طَالِبٍ...» الحديث.  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(١)</sup>.  
قوله: «وَقِيلَ: لَمَّا افْتَتَحَ<sup>(٢)</sup> مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الْأَبْوَاءِ...» الحديث.  
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ لَا يَعْوَّلُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَالْمُعْتَمَدُ  
الْأَوَّلُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَوْتُ أَبِي طَالِبٍ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِمَدَّةٍ تَقَارِبُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَهَذِهِ  
السُّورَةُ مِنْ أَوَاخِرِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ.

(١) رواه بنحوه البخاري (٣٨٨٤)، ومسلم (٢٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن رضي الله عنه، ورواه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (٢٢/١٢) عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

(٢) في (س): «فتح».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروى مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: (استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكروا الموت). وليس فيه أن الآية نزلت في ذلك، لكن روي عن ابن مسعود نحو هذه القصة على أنها سبب نزول الآية، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٩٤/٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٩٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١٨٩/١).



أجاب صاحب «التقريب» بأنه يجوز أن النبي ﷺ كان يستغفر له إلى حين نزولها، فإنَّ التشديد مع الكفار إنما ظهر في هذه السورة.

وقال الطيبي: هذا هو الحق<sup>(١)</sup>.

واعتمده الشيخ سعد الدين أيضًا<sup>(٢)</sup>.

وفي «النهاية»: الأبواء بفتح الهمزة وسكون الباء والمد: جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد يُنسب إليه<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «مُستعبرًا» يقال: استعبر بالبكاء: بالغ فيه<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ويدلُّ عليه قراءة من قرأ (أباه)»:

قلت: قد عدَّوا هذه تصحيفًا لا قراءة، رأيتُ في بعض الكتب: أن ابن المقفع صحَّفَ في القرآن ثلاثة أحرفٍ لو قرئ بها لكان لكلِّ منها وجه:

قوله: ﴿عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾، قال: (أباه) بالموحدة.

وقوله: ﴿فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، قال: (في غُرَّة) بالغين المعجمة والراء.

وقوله: ﴿شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧] قال: (يغنيه) بفتح الياء وعينٍ مُهملة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣٧٦/٧).

(٢) انظر: «حاشية التفثازاني» (٢٧١/ب).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: أبو).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣٧٥/٧).

(٥) انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٣٦٩/٤).

(١١٥ - ١١٦) - ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١١٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا﴾؛ أي: لِيُسَمِّيَهُمْ ضَلَالًا وَيُوَاخِذَهُمْ<sup>(١)</sup> مُوَاخِذَهُمْ، ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ﴾ لِلْإِسْلَامِ ﴿حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾: حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ خَطَرَ مَا يَجِبُ اتَّقَاؤُهُ، وَكَأَنَّهُ بَيَانُ عَذْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ لَعَمْرِهِ، أَوْ لِمَنْ اسْتَغْفَرَ لِأَسْلَافِهِ الْمُشْرِكِينَ قَبْلَ الْمَنْعِ.

وقيل<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ فِي قَوْمٍ مَضَوْا عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي الْقَبْلَةِ وَالْحَمَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِي الْجُمْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْغَافِلَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَيَعْلَمُ أَمْرَهُمْ فِي الْحَالِينِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ لَمَّا مَنَعَهُمْ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ وَإِنْ كَانُوا أَوْلَى قُرْبَى، وَتَضَمَّنَ ذَلِكَ وَجُوبَ التَّبَرُّؤِ عَنْهُمْ رَأْسًا، بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ مَالِكُ كُلِّ مَوْجُودٍ وَمُتَوَلِّي أَمْرِهِ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَأْتَى لَهُمْ وَلَا يَنْصُرُهُ إِلَّا مِنْهُ؛ لِيَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ وَيَتَبَرَّؤُوا عَمَّا عَادَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُمْ مَقْصُودٌ فِيمَا يَأْتُونَ وَيَذَرُونَ سِوَاهُ.

(١) فِي (خ): «أَوْ يُوَاخِذُهُمْ».

(٢) فِي (ت): «قِيلَ».

(١١٧) - ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ مِنْ إِذْنِ الْمُنَافِقِينَ فِي التَّخَلُّفِ، أَوْ بَرَّاهُمْ عَنْ عِلْقَةِ الذُّنُوبِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

وقيل: هو بعث على التَّوْبَةِ، والمعنى: ما مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّوْبَةِ حَتَّى النَّبِيُّ وَالْمُهَاجِرُونَ<sup>(١)</sup> وَالْأَنْصَارُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] إِذْ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ مَقَامٌ يُسْتَنْقَضُ دُونَهُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالتَّرَقُّيُّ إِلَيْهِ تَوْبَةٌ مِنْ تِلْكَ النَّقِصَةِ، وَإِظْهَارُ<sup>(٢)</sup> لِفَضْلِهَا بِأَنَّهَا مَقَامُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ.

﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾: فِي وَقْتِهَا، وَهِيَ حَالُهُمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ: كَانُوا فِي عُسْرَةِ الظَّهْرِ يَعْتَقِبُ الْعُسْرَةُ عَلَى بَعِيرٍ وَاحِدٍ، وَالزَّادِ حَتَّى<sup>(٣)</sup> إِنَّ الرِّجْلَيْنِ كَانَا يَقْتَسِمَانِ تَمْرَةً، وَالْمَاءَ حَتَّى شَرِبُوا الْفِظَّ.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ عَنِ الثَّبَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ أَوْ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ، وَفِي (كَادَ) ضَمِيرُ الشَّانِ أَوْ ضَمِيرُ الْقَوْمِ وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي ﴿مِنْهُمْ﴾. وَقَرَأَ حَمْزَةً وَحَفْصٌ: ﴿يَزِيغُ﴾ بِالْيَاءِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْقُلُوبِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ.

(١) فِي (خ) وَ(ت): «وَالْمُهَاجِرِينَ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَإِظْهَارُ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «بَعَثَ عَلَى التَّوْبَةِ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ» (٩/ ٣٥٦).

(٣) فِي (خ) وَ(ت) زِيَادَةٌ: «قِيلَ».

(٤) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣١٩)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٢٠).

وَقُرِئَ: (مِنْ بَعْدِ مَا زَاغَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) <sup>(١)</sup> يَعْنِي: الْمُتَخَلِّفِينَ.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تَكْرِيرٌ لِلتَّكْيِيدِ، وَتَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ يُتَابُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَا كَابَدُوا مِنَ الْعُسْرَةِ، أَوِ الْمَرَادُ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ تَابَ عَلَيْهِمْ لِكَيْدُودَتِهِمْ ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

قوله: «وفي ﴿كَادَ﴾ ضميرُ الشَّانِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِ ﴿قُلُوبُ﴾ اسْمَ ﴿كَادَ﴾ لِمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ تَقْدِيمَ خَبَرِهِ عَلَى اسْمِهِ خِلَافٌ وَضِعَ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا إِلَى جَعْلِهِ مِنْ بَابِ التَّنَارُغِ وَإِعْمَالِ الثَّانِي، وَإِلَّا لَقِيلَ: كَادَتْ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «والمَرَادُ أَنَّهُ تَابَ عَلَيْهِمْ» <sup>(٤)</sup>...

قلت: «لِكَيْدُودَتِهِمْ» مصدرُ كَادَ، كَالْكَيْتُونَةِ وَالْبَيْتُونَةِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: تَابَ عَلَيْهِمْ لِأَجْلِ كَيْدُودَتِهِمْ الزَّيْغُ؛ لِأَنَّهَا نَوْعُ جَرِيْمَةٍ يَحْتَاجُ صَاحِبُهَا إِلَى أَنْ يَتُوبَ مِنْهَا <sup>(٥)</sup>.

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر

الوجيز» (٩٣ / ٣)، و«البحر» (١١ / ٤٥٦).

(٢) في (أ) و(خ): «والمَرَاد».

(٣) في (س): «كاذِبٌ»، وهو تحريف. وانظر: «حاشية التفنازاني» (٢٧١ / ب).

(٤) في النسخ الخطية: «عليكم»، والمثبت من «تفسير البيضاوي».

(٥) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٧١ / ب)، وفيها: «يُتَابُ عَلَيْهِ».

(١١٨) - ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ﴾ وتاب على الثلاثة: كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع.

﴿الَّذِينَ خُلِفُوا﴾: تخلّفوا عن الغزو، أو خلف أمرهم فإنهم المرجؤون.  
﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾؛ أي: برحبها؛ لإعراض الناس عنهم بالكلية، وهو مثل لشدة الحيرة.

﴿وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ﴾: قلوبهم من فرط الوحشة والغم بحيث لا يسعها أنس وسرور.

﴿وَزَظَنُّوا﴾: وعلموا ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾: من سخطه ﴿إِلَّا إِلَيْهِ﴾: إلا إلى استغفاره.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بالتوفيق للتوبة ﴿لِيَتُوبُوا﴾ أو: أنزل قبول توبتهم ليعدّوا من<sup>(١)</sup> جملة التوابين، أو: رجع عليهم بالقبول والرحمة مرة بعد أخرى ليستقيموا على توبتهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ﴾ لمن تاب ولو عاد في اليوم مائة مرة ﴿الرَّحِيمُ﴾ متفضل عليه بالنعم.

(١) في (ت): «في».

قوله: ﴿أَنْفُسُهُمْ﴾: قلوبُهُم:

قال الطَّبَّيُّ: أي: لا يجوزُ أن تُجَرَى الأنفُسُ - وهي الذَّوَاتُ - على معناها الحقيقيِّ لأنَّ الضيقَ والسَّعةَ لا يُستعملانِ فيها، فتكونُ مجازًا عن القلوبِ؛ لأنَّ النفوسَ بها، كقوله: (المرءُ بأصغريه)<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: فسَّرَ الأنفُسَ بالقلوبِ لأنَّه لا مَعْنَى لضيقِ (٢) الذَّوَاتِ سِيَّما على الذَّوَاتِ (٣).

(١١٩) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما لا يرضاهُ ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ في أَيْمَانِهِم وعُهُودِهِم، أو: في دينِ اللَّهِ نَبَّهَ وقولًا وعملاً، وقُرِئَ: (من الصادقين)<sup>(٤)</sup>.  
أو: في تَوْبَتِهِم وإِنَابَتِهِم، فيكونُ المرادُ به هؤلاءِ الثلاثةَ وأضرابَهُم.

(١٢٠) - ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَٰلِكُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا أَكُيِّبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣٨٦/٧)، وانظر: «مجمع الأمثال» (٢/٢٩٤).

(٢) في النسخ الخطية: «لتغيير»، والمثبت من «حاشية التفاتراني».

(٣) انظر: «حاشية التفاتراني» (٢٧١/ب).

(٤) نسبت لابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «تفسير الطبري» (٦٨/١٢)، و«تفسير ابن

أبي حاتم» (١٩٠٦/٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٢٣/١٤)، و«المحرر الوجيز» (٣/٩٥).

﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ ﴿ نَهَى عَنِ عَنهُ بِصِغَةِ النَّفْيِ لِلتَّأْكِيدِ <sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾: لَا يَصُونُوا أَنْفُسَهُمْ عَمَّا لَمْ يَصْنُ نَفْسَهُ عَنْهُ، وَيُكَابِدُوا مَعَهُ مَا يَكَابِدُهُ مِنَ الْأَهْوَالِ.

رُوي أَنَّ أَبَا خَيْثَمَةَ بَلَغَ بُسْتَانَهُ وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ حَسَنَاءُ فَرَشَتْ لَهُ فِي الظِّلِّ وَبَسَطَتْ لَهُ الْحَصِيرَ، وَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الرُّطْبَ وَالْمَاءَ الْبَارِدَ، فَنَظَرَ فَقَالَ: ظِلٌّ ظَلِيلٌ، وَرُطْبٌ يَانِعٌ، وَمَاءٌ بَارِدٌ، وَامْرَأَةٌ حَسَنَاءُ، وَرَسُولُ اللَّهِ فِي الضَّحِّ وَالرَّيْحِ؟ مَا هَذَا بِخَيْرٍ، فَقَامَ فَرَحَلْ نَاقَتَهُ وَأَخَذَ سَيْفَهُ وَرُمَحَهُ وَمَرَّ كَالرَّيْحِ، فَمَدَّ رَسُولُ اللَّهِ طَرَفَهُ إِلَى الطَّرِيقِ فَإِذَا بِرَاكِبٍ يَزْهَاهُ السَّرَابُ فَقَالَ: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ» فَكَانَهُ، فَفَرَحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ.

وفي (لا يرغبوا) يجوزُ النَّصْبُ وَالْجَزْمُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿مَا كَانَ﴾ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّخَلُّفِ أَوْ وُجُوبِ الْمَشَايِعَةِ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بِسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَلَمٌ﴾ مِنَ الْعَطَشِ ﴿وَلَا نَصَبٌ﴾: تَعَبٌ ﴿وَلَا مَحْصَصَةٌ﴾: مَجَاعَةٌ ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْشُونَ مَوْطِئًا﴾: وَلَا يَدُوسُونَ مَكَانًا ﴿يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾: يَغْضِبُهُمْ وَطَوْهُ ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً﴾ كَالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ وَالنَّهْبِ ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾: إِلَّا اسْتَوْجِبُوا بِهِ الثَّوَابَ وَذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الْمُشَايِعَةَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ عَلَى إِحْسَانِهِمْ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لـ ﴿كُتِبَ﴾ وَتَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ إِحْسَانٌ: أَمَّا فِي حَقِّ الْكُفَّارِ فَلِأَنَّهُ سَعَى فِي تَكْمِيلِهِمْ بِأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ كَضَرْبِ الْمُدَاوِي لِلْمَجْنُونِ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ فَلِأَنَّهُ صِيَانَةٌ لَهُمْ عَنِ سَطْوَةِ الْكُفَّارِ وَاسْتِيْلَائِهِمْ.

(١) فِي (ت): «لِلْمُبَالَغَةِ».

قوله: «رُويَ أَنَّ أبا خَيْثَمَةَ بَلَغَ بُسْتَانَهُ وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ حَزْمٍ نَحْوَهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِي الضَّحِّ»:

قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: هُوَ ضَوْءُ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَمَكَنَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ كَالْقَمَرِ لِلْقَمَرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «يَزْهَاهُ السَّرَابُ»؛ أَي: يَدْفَعُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْعَةِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ»:

رَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بَنِ حَزْمٍ، أَنَّ أبا خَيْثَمَةَ لَحِقَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَذِنَ لَهُ بِتَبُوكَ حَتَّى نَزَلَهَا فَقَالَ النَّاسُ: هَذَا رَاكِبٌ عَلَى

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» (٢٢٣/٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ حَزْمٍ: أَنَّ أبا خَيْثَمَةَ...، وَهُوَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٥٢٠/٢) عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَوْلُهُ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥٤١٩) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ خَيْثَمَةَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف يعقوب بن محمد الزهري. انظر: «مجمع الزوائد» (١٩٣/٦).

وَوُرِدَ ذِكْرُ لِحَاقِ أَبِي خَيْثَمَةَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ» ضَمِنَ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَوِيلَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٢٧٦٩).

(٢) انظر: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (مَادَّة: ضَحَحَ).

(٣) انظر: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٧٢/أ).



الطَّرِيقِ يُقْبَلُ<sup>(١)</sup>، فقال رسولُ الله ﷺ: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ» فقالوا: هو والله أبو<sup>(٢)</sup> خَيْثَمَةَ<sup>(٣)</sup>. وفي «الاستيعاب» هو أبو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ<sup>(٤)</sup> بن الخَزَرَجِ، شَهِدَ أَحَدًا، وَبَقِيَ إِلَى أَيَّامِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ<sup>(٥)</sup>.

(١٢١) - ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ لِحَازِنِهِمْ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ وَلَوْ عِلَاقَةً ﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ مِثْلَ مَا أَنْفَقَ عُثْمَانُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ فِي مَسِيرِهِمْ، وَهُوَ كُلُّ مُنْعَرَجٍ يَنْفُذُ فِيهِ السَّيْلُ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ وَدَى: إِذَا سَالَ، فَشَاعَ بِمَعْنَى الْأَرْضِ. ﴿إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ﴾: أُثْبِتَ لَهُمْ ذَلِكَ ﴿لِحَازِنِهِمْ اللَّهُ﴾ بِذَلِكَ ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: جَزَاءً أَحْسَنَ أَعْمَالِهِمْ، أَوْ أَحْسَنَ جَزَاءَ أَعْمَالِهِمْ.

قوله: «أُثْبِتَ لَهُمْ ذَلِكَ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَ (كتب) عَائِدٌ إِلَى الْإِنْفَاقِ وَقَطْعِ الْوَادِي بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ز): «مقبل».

(٢) في النسخ الخطية: «أبا»، والمثبت من المصادر.

(٣) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٢٢٢ - ٢٢٣)، وقد سبقت الإشارة لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه الطويل في مسلم (٢٧٦٩).

(٤) في (س): «سلم».

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٤/١٦٤٢).

(٦) انظر: «حاشية التفزازاني» (٢٧٢/أ).

لطيفة: وقع للشيخ سعد الدين هنا تبجح نذكره، وذلك أن صاحب «الكشاف» أورد قطعة من حديث كعب بن مالك في تخلفه، وفيه: «ف قيل: ما خلفه إلا حسنُ بُرديه والنظر في عطفيه، فقال: معاذ الله ما أعلم إلا فضلاً وإسلاماً»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ سعد الدين: هكذا وقع في الكتاب، وقدما كان يختلج في صدره أنه ليس بحسن الانتظام أن يقول النبي ﷺ في حقه مثل هذا الكلام، ثم يرد عليه كالمغضب وينهى عن مكالمته حتى تبين لي باتفاق مطالعة «تفسير الوسيط» و«جامع الأصول» أن هذا تحريف وتصحيف<sup>(٢)</sup>، والصواب: «فقال معاذ: والله» يعني: معاذ بن جبل صرح بذلك فيهما، وهذا المقام مما لم يتنبه له أحد من الناظرين في الكتاب، والله الموفق للصواب.

والعجب العجائب من الفاضل الطيبي طيب الله ثراه، فلقد كان غاية في<sup>(٣)</sup> التصفح لكتب الأحاديث والتفحص عن القصص والتواريخ<sup>(٤)</sup>، انتهى.

فانظر إلى هذا التبجح في هذه الجزئية الواحدة التي هي عبارة عن العثر على وإسقاط من النسخ والوقوف عليها من «الوسيط» و«الجامع»، ولو نظر هو معدنها الأصلي - وهو «الصحيحان» - لأدرك ذلك منها من غير كلفة.

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦١١)، وقد جاءت فيه العبارة على الجادة، وقد ورد الإشكال في نسخة دار الكتاب العربي (ط ٣) (٢/ ٣٢٠).

(٢) في (ز): «هذا تصحيف وتحريف».

(٣) في النسخ الخطية: «في غاية»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (١/ ٢٧٢).

فكيف بكتابتنا هذا الذي حَرَرنا فيه كُلَّ مُشْكَلَةٍ وَحَلَّلنا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَهَدَّنا الأحاديثَ والفاظَها من أصولِ الكتبِ الغامِضةِ، ونَقَّحنا التَّخْرِيجَ فيه من بحارِ الأصولِ الفائِضةِ، وأتينا فيه من فنِّ الإعرابِ بالعَجَبِ العُجابِ، ومن مباحِثِ أئمَّتهِ المَنقُولَةِ ما لا يطلُعُ عليه غيرُنا، وكأنَّما ضُربَ عليه دُونُهُم حِجابٌ، نَسألُ اللهَ التَّسديدَ والتَّأييدَ، وأنَّ يجعلَه خالِصًا لوجهه مُوجِبًا من كرمه للمزيد.

وللهِ دُرٌّ مَنْ قال:

قُلْ لِمَنْ لَمْ يَرِ لِلْمُعَاصِرِ شَيْئًا      وَتَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا  
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ جَدِيدًا      وَسَيَقَى هَذَا الْجَدِيدُ قَدِيمًا<sup>(١)</sup>

(١٢٢) - ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾: وما استقامَ لَهُمُ أَنْ يَنْفِرُوا جَمِيعًا لِنَحْوِ غَزْوٍ وَطَلَبِ عِلْمٍ كَمَا لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمُ أَنْ يَتَشَبَّطُوا جَمِيعًا فَإِنَّهُ يَخْلُ بِأَمْرِ الْمَعَاشِ.  
﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾: فَهَلَّا نَفَرَ مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٌ - كَقَبِيلَةٍ وَأَهْلِ بَلَدَةٍ - جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ.

﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾: لِيَتَكَلَّفُوا الْفَقَاهَةَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَيَتَجَسَّمُوا مَشَاقَّ تَحْصِيلِهَا.  
﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾: وَلِيَجْعَلُوا غَايَةَ سَعْيِهِمْ وَمُعْظَمَ غَرَضِهِمْ مِنَ الْفَقَاهَةِ إِرْشَادَ الْقَوْمِ وَإِنذَارَهُمْ، وَتَخْصِيصُهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى

(١) البيتان لابن شرف القيرواني في كتابه «مسائل الانتقاد» (ص: ٥)، وجاء الشطر الأخير فيه:

وسيفدو هذا الجديد قديما

(٢) في (أ): «في الدين».

أَنَّ التَّفَقُّهَ والتَّذَكُّيرَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَرَضُ الْمُتَعَلِّمِ فِيهِ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَيُقِيمَ، لَا التَّرَفُّعَ عَلَى النَّاسِ وَالتَّبَسُّطَ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إِرَادَةُ أَنْ يَحْذَرُوا عَمَّا يُنْذَرُونَ مِنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ عُمُومَ كُلِّ فِرْقَةٍ يَقْتَضِي أَنْ يَنْفَرَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ تَفَرَّدُوا بِقِرْيَةٍ طَائِفَةٍ إِلَى التَّفَقُّهِ لِتُنْذِرَ فِرْقَتَهَا كَيْ<sup>(٢)</sup> يَتَذَكَّرُوا وَيَحْذَرُوا، فَلَوْ لَمْ يُعْتَبَرِ الْإِخْبَارُ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُفِدْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَشْبَعْتُ الْقَوْلَ فِيهِ تَقْرِيرًا وَاعْتِرَاضًا فِي كِتَابِي «المرصاد»<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ: لِلآيَةِ مَعْنَى آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ فِي الْمُتَخَلِّفِينَ مَا نَزَلَ سَبَقَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى النَّفِيرِ وَانْقَطَعُوا عَنِ التَّفَقُّهِ فَأَمَرُوا أَنْ يَنْفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ طَائِفَةٌ إِلَى الْجِهَادِ وَيَبْقَى أَعْقَابُهُمْ يَتَفَقَّهُونَ حَتَّى لَا يَنْقُطَعَ التَّفَقُّهُ الَّذِي هُوَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ؛ لِأَنَّ الْجِدَالَ بِالْحُجَّةِ هُوَ الْأَصْلُ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْبَعْتَةِ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي ﴿يَتَفَقَّهُوْا﴾، ﴿وَلِيُنْذِرُوا﴾ لِبَوَاقِي الْفِرْقِ بَعْدَ الطَّوَائِفِ النَّافِرَةِ لِلْغَزْوِ وَفِي ﴿رَجِعُوا﴾ لِلطَّوَائِفِ؛ أَيِ: وَلِيُنْذِرُوا الْبَوَاقِي قَوْمَهُمُ النَّافِرِينَ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ بِمَا حَصَلُوا أَيَّامَ غَيْبَتِهِمْ مِنَ الْعُلُومِ.

قوله: «مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٌ... جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ»:

قَالَ الطَّبْزِيُّ: كَأَنَّهُ اسْتَنْبَطَ مِنْ اسْتِعْمَالِ التَّنْزِيلِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرْقَةِ وَالطَّائِفَةِ؛

(١) فِي (خ) وَ(ت): «وَالْتَبَسُّطُ فِي الْبِلَادِ».

(٢) فِي (ت): «لَكِي».

(٣) فِي هَامِش (أ): «فِي نَسْخَةِ: إِخْبَارٍ لَمْ يَتَوَاتَرَ».

(٤) هُوَ كِتَابُ «مُرْصَادِ الْأَفْهَامِ إِلَى مَبَادِي الْأَحْكَامِ» وَهُوَ شَرْحُ لِكِتَابِ «مَنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ فِي عِلْمِي

الْأَصُولِ وَالْجَدَلِ» لِابْنِ الْحَاجِبِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ.

لأنَّ القياسَ أن يَنْتَزَعَ من الكثيرِ القليلُ، وإلا فالجوهرُ لم يفرَّق بينهما<sup>(١)</sup>.  
وقال الشيخُ سعدُ الدِّين: لأنَّ الطائفةَ اسمٌ لجماعةٍ تَطُوفُ بالشَّيءِ وتحيطُ به  
وأقلُّها اثنانِ أو ثلاثٌ، ونفَرُها يكونُ من جماعةٍ أكثرَ مِنها لا محالةً، وهذا معنى القِلَّةِ  
والكثرة؛ أي: بحسبِ إضافة كلٍّ منها إلى الآخر<sup>(٢)</sup>.

(١٢٣) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ  
غُلَظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ أَمَرُوا بِقِتَالِ الْأَقْرَبِ مِنْهُمْ  
فَالْأَقْرَبِ؛ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلًا بِإِنْدَادِ عَشِيرَتِهِ فَإِنَّ الْأَقْرَبَ أَحَقُّ بِالشَّفَقَةِ  
والاستصلاح.

وقيل: هُم يَهُودُ حِوَالِي الْمَدِينَةِ كَقَرْيَظَةَ وَالنَّضِيرِ وَخَيْبَرَ.

وقيل: الرُّومُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَسْكُنُونَ الشَّامَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ.

﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غُلَظَةً﴾: شِدَّةٌ وَصَبْرًا عَلَى الْقِتَالِ، وَفَرَى بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَضَمِّهَا<sup>(٣)</sup>،  
وهما لُغَتَانِ فِيهَا.

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ بِالْحِرَاسَةِ وَالْإِعَانَةِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٤٠١/٧).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٧٢/أ).

(٣) قرأ بالضم أبان بن عثمان، وبالفَتْحِ المفضل عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»  
(ص: ٦٠).

(١٢٤ - ١٢٥) - ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (١٢٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٢٥﴾

﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ﴾: فَمِنْ الْمُنَافِقِينَ ﴿مَّن يَقُولُ﴾: إنْكَارًا وَاسْتَهْزَاءً: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ﴾: السُّورَةُ ﴿إِيمَانًا﴾؟! وَقُرِئَ: (أَيُّكُمْ) بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى إِضْمَارٍ فَعَلٍ يُفَسِّرُهُ ﴿زَادَتْهُ﴾.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾: بزيادة العلم الحاصل من تدبُّر السُّورَةِ وانضمام الإيمان بها وبما فيها إلى إيمانهم ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾: بزلوها لانه سبب لزيادة كمالهم وارتفاع درجاتهم.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾: كَفَرُوا ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾: كَفَرُوا بِهَا مَضْمُومًا إِلَى الْكُفْرِ بِغَيْرِهَا ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾: وَاسْتَحْكَمَ ذَلِكَ فِيهِمْ حَتَّى مَاتُوا عَلَيْهِ.

(١٢٦) - ﴿أُولَٰئِكَ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيُقْنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ﴾.

﴿أُولَٰئِكَ﴾: يَعْنِي: الْمُنَافِقِينَ، وَقُرِئَ بِالنَّاءِ<sup>(٢)</sup>. ﴿يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيُقْنُونَ﴾: يُتَلَوْنَ بِأَصْنَافِ الْبَلِيَّاتِ، أَوْ بِالْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَعِينُونَ مَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ.

(١) انظر: «الكشاف» (٦١٨/٣) عن عبيد بن عمير، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠): حكاه الكسائي عن بعض القراء.

(٢) قرأ حمزة بالناء والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ﴾: لَا يَتُوبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ مِنْ  
نِفَاقِهِمْ ﴿وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ﴾: وَلَا يَعْتَبِرُونَ.

(١٢٧) - ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ  
أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: تَغَامَزُوا بِالْعُيُونِ إِنْكَارًا لَهَا  
وَسُخْرِيَّةً وَغِيظًا لِمَا فِيهَا مِنْ غُيُوبِهِمْ.

﴿هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾؛ أَي: يَقُولُونَ: هَلْ يَرَاكُمْ أَحَدٌ إِنْ قُمْتُمْ مِنْ حَضْرَةِ  
الرَّسُولِ؟ فَإِنْ لَمْ يَرَهُمْ أَحَدٌ قَامُوا، وَإِنْ يَرَهُمْ أَحَدٌ أَقَامُوا.

﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا﴾ عَنْ حَضْرَتِهِ مَخَافَةَ الْفُضِيحَةِ ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ عَنْ  
الْإِيمَانِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالِدُّعَاءَ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بِسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾  
لِسُوءِ فَهْمِهِمْ أَوْ عَدَمِ تَدْبِيرِهِمْ.

قوله: «﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: «يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالِدُّعَاءَ»:

قال الشيخ سعد الدين: الدعاء أوفق بالمقام<sup>(١)</sup>.

وعليه اقتصر في «الكشاف»<sup>(٢)</sup>.

(١٢٨ - ١٢٩) - ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ  
حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا  
هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾: مِنْ جَنْسِكُمْ عَرَبِيٌّ مِثْلَكُمْ.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٧٢/ب).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦١٩/٣).

وقرى: (من أنفُسكم)<sup>(١)</sup>؛ أي: من أشرفكم.

﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾: شديدٌ شاقٌّ ﴿مَا عِشْتُمْ﴾: عنتكم ولقاؤكم المكروه.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: على إيمانكم وصلاح شأنكم.

﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنْكُمْ وَمِنْ غَيْرِكُمْ ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ قَدَّمَ الْأَبْلَغَ مِنْهُمَا وَهُوَ الرَّؤُوفُ - لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> الرَّأْفَةَ شِدَّةُ الرَّحْمَةِ - مُحَافَظَةٌ عَلَى الْفَوَاصِلِ.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عَنِ الْإِيمَانِ بِكَ ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ مَعَرَّتَهُمْ وَيُعِينُكَ عَلَيْهِمْ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فَلَا أَرْجُو وَلَا أَخَافُ إِلَّا مِنْهُ. ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ الْمُلْكِ الْعَظِيمِ، أَوِ الْجِسْمِ الْأَعْظَمِ<sup>(٣)</sup> الْمَحِيطِ الَّذِي تَنْزَلُ مِنْهُ الْأَحْكَامُ وَالْمَقَادِيرُ، وَقَرَأَ: (العظيم) بِالرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>.

وَعَنْ أَبِي<sup>(٥)</sup>: أَنَّ آخِرَ مَا نَزَلَ هَاتَانِ الْآيَتَانِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ<sup>(٦)</sup> إِلَّا آيَةً آيَةً وَحَرْفًا حَرْفًا مَا خَلَا سُورَةً بَرَاءَةً» ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَإِنَّهُمَا أَنْزَلْتَا عَلَيَّ وَمَعَهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ صَفٍّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

(١) نسبت إلى النبي ﷺ وفاطمة وابن عباس رضي الله عنهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٦٠)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (٣٠٦/١) لعبد الله بن قسيط المكي.

(٢) في (خ): «فإن».

(٣) في (ت): «العظيم».

(٤) نسبت لمجاهد وابن مكيين وحُميد، ومحبوب عن ابن كثير، وأهل مكة. انظر: «المختصر في

شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«الكامل في القراءات» للهدلي (ص: ٥٦٥ - ٥٦٦).

(٥) في (ت) زيادة: «بن كعب».

(٦) في (ت) زيادة: «علي».



قوله: «يَكْفِيكَ مَعَرَّتَهُمْ»:

الطَّبِيُّ: في «النهاية»: المعرَّةُ الأمرُ القَبِيحُ المَكْرُوهُ والأذى، وهي مَفْعَلَةٌ مِنَ العَرَّ؛ أي: موضعِ الجربِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَعَنْ أَبِي: آخِرُ مَا نَزَلَ هَاتَانِ الْآيَتَانِ»:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا آيَةً آيَةً وَحَرْفًا حَرْفًا مَا عَدَا سُورَةَ بَرَاءةٍ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، فَإِنَّهُمَا أُنْزِلَتَا عَلَيَّ وَمَعَهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ صَفٍّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»:

أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بزيادةٍ فِي آخِرِهِ: «كُلُّهُمْ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! اسْتَوْصِ بِنَسَبَةِ اللَّهِ خَيْرًا»<sup>(٣)</sup>.

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِرَاقِيُّ: وهو مُنْكَرٌ جَدًّا.

وقال الطَّبِيُّ: قوله: «حَرْفًا حَرْفًا» مِنَ الحَرْفِ بِمَعْنَى الطَّرْفِ والجَانِبِ،

(١) في النسخ الخطية: «إلى موضعِ الحرمة»، والمثبت من «فتوح الغيب»، وعنه أخذ المصنف. انظر: «فتوح الغيب» (٨٢/٥)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: عر).

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (٢١١١٣) و(٢١٢٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١٢/١٠١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ٥٦ و١١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٩١٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٩٦) وصححه، والضياء في «المختارة» (١١٥٥). قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/٦٨١): هذا إسنادٌ حسن.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/١٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد واه كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨٣).

والمرادُ هنا: الجملةُ المفيدةُ سواءَ كانتَ آيةً أم أقلَّ أم أكثرَ، على معنى: لم تبلغ تمامَ السُّورةِ<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا يخالفُ ما أوردَهُ في فضيلةِ<sup>(٢)</sup> سورةِ الأنعامِ مِنْ أَنَّهَا نَزَلَتْ جُمْلَةً، فيُحْمَلُ على التَّخصيصِ إِنْ جَوَّزْنَا تَخْصِيصَ العامِّ بعدَ استثناءِ البعضِ منه.

قلت: ويخالفُ ما ثبتَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ الواردةِ في أسبابِ نزولِ كثيرٍ مِنْ آياتِ براءةِ أَنَّهَا نَزَلَتْ مُنفردةً على حَدِّثِهَا بِحَيْثُ يَقْطَعُ مَنْ لَهُ أَذْنَى نَظَرٍ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ السُّورَةَ لَمْ تَنْزَلْ جُمْلَةً، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا آيَةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا.

\*\*\*

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠٩).

(٢) في (ز): «فضائل».

# سُورَةُ يُوسُفَ



# سُورَةُ يُوسُفَ

مَكِّيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وهي مئةٌ وتسعُ آياتٍ<sup>(٢)</sup>.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١ - ٢) - ﴿الرَّيَّةُ أَيُّهُمُ الْكَذِبُ الْكَبِيرُ﴾ ١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَجْرٌ مِّنْهُمْ ﴿٢﴾

﴿الر﴾ فَحَمَّهَا ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافَعٌ وَحَفْصٌ، وَأَمَالَهَا الْبَاقُونَ إِجْرَاءً لِأَلْفِ الرَّاءِ مُجَرَّى الْمُتَنَقِّلَةِ مِنَ الْيَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد وقع فيها اختلاف كثير فصله ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٣١٤)، فقال:

روى عطية وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكية، وبه قال الحسن وعكرمة.

وفي رواية عن ابن عباس: فيها ثلاث آيات من المدني، أولها قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ﴾ إلى رأس ثلاث آيات، وبه قال قتادة.

وروى أبو صالح عن ابن عباس أن فيها من المدني قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ. وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾ الآية.

وقال مقاتل: هي مكية غير آيتين، قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ﴾ والتي تليها.

وقال بعضهم: هي مكية إلا آيتين، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ والتي تليها.

(٢) انظر: «البيان في عدد آي القرآن» للداني (ص: ١٦٣)، وفيه: «وهي مئة وعشر آيات في الشامي وتسع في عدد الباقيين، اختلافها ثلاث آيات...».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿وَلَاكُمُ الْكِتَابُ الْحَكِيمُ﴾ إشارة إلى ما تَضَمَّنَتْهُ السُّورَةُ أو الْقُرْآنُ من الْآيِ، والمرادُ مِنَ الْكِتَابِ أَحَدُهُمَا، وَوصَفُهُ بِالْحَكِيمِ لاشْتِمَالِهِ عَلَى الْحِكْمِ، أو لِأَنَّهُ كَلَامٌ حَكِيمٌ، أو مُحْكَمٌ آيَاتُهُ لَمْ يُنْسخْ شَيْءٌ مِنْهَا.

﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ استفهامٌ إنكارٍ لِلتَّعَجُّبِ، و﴿عَجَبًا﴾ خبرٌ ﴿كَانَ﴾، واسمُهُ: ﴿أَنَ أَوْحَيْنَا﴾، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ، أو عَلَى أَنَّ ﴿كَانَ﴾ تَامَةٌ و﴿أَنَ أَوْحَيْنَا﴾ بدلٌ مِنْ ﴿عَجَبًا﴾، وَاللَّامُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوهُ أَعْجوبةً لَهُمْ يُوْجِهُونَ<sup>(٢)</sup> نَحْوَهُ إِنْكَارُهُمْ وَاسْتَهْزَاءُهُمْ.

﴿إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾: مِنْ أَفْنَاءِ رِجَالِهِمْ دُونَ عَظَمَائِهِمْ.

قِيلَ: كَانُوا يَقُولُونَ: الْعَجَبُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجِدْ رَسُولًا يَرْسِلُهُ إِلَى النَّاسِ إِلَّا يَتِيمَ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٣)</sup>. وَهُوَ مِنْ قَرِطِ حِمَا قَتِهِمْ وَقُصُورِ نَظَرِهِمْ عَلَى الْأُمُورِ الْعَاجِلَةِ، وَجَهْلِهِمْ بِحَقِيقَةِ الْوَحْيِ وَالنَّبُوءَةِ.

هَذَا وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ عَظَمَائِهِمْ فِيمَا يَعْتَبِرُونَهُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا فِي الْمَالِ، وَخِيفَةُ الْحَالِ أَعَوَّنَ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلِذَلِكَ كَانَ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: تَعَجَّبُوا مِنْ أَنَّهُ بَعَثَ بَشَرًا رَسُولًا كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

﴿أَنَ أَنْذِرَ النَّاسَ﴾ ﴿أَنَّ﴾ هِيَ الْمَفْسَّرَةُ، أوِ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ ﴿أَوْحَيْنَا﴾.

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «الكشاف» (٨/٤)، و«المحرر الوجيز» (٣/١٠٢)، و«البحر» (١٢/١٠).

(٢) في (ت): «أعجوبة فوجهوا».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/٥).

(٤) في (أ): «فيما يعتبر فيه».

﴿وَشَرَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عَمَّ الإنذارَ إذ قلَّما من أحدٍ ليس فيه ما يَنْبَغِي أن يَنْذَرَ منه، وَخَصَّصَ الْبَشَارَةَ إِذ لَيْسَ لِلْكَفَّارِ مَا يَصِحُّ أن يَشْرَوْا به.

﴿أَنَّهُمْ﴾: بَأَنَّ لَهُمْ ﴿قَدَّمَ صِدْقَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ سَابِقَةً وَمَنْزِلَةً رَفِيعَةً، سُمِّيَتْ قَدَمًا لِأَنَّ السَّبْقَ بِهَا؛ كَمَا سُمِّيَتْ النِّعْمَةُ يَدًا لِأَنَّهَا تُعْطَى بِالْيَدِ، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الصَّدْقِ لِتَحْقُوقِهَا وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنَالُونَهَا بِصَدْقِ الْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ.

﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا﴾ يَعْنُونَ الْكِتَابَ وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿لِسِحْرٍ مُّبِينٍ﴾ وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَالْكَوْفِيُّونَ ﴿لَسِحْرٍ﴾<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الرَّسُولِ، وَفِيهِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُمْ صَادَقُوا مِنَ الرَّسُولِ أُمُورًا خَارِقَةً لِلْعَادَةِ مُعْجَزَةً إِيَّاهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ.

وَقُرِئَ: (مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ)<sup>(٢)</sup>.

## سُورَةُ يُونُسَ

قوله: «إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ السُّورَةُ»:

الطَّبِيبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُشَارُ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ السُّورَةُ وَهُوَ مَتَرَقَّبٌ؟

قُلْتَ: كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] تَصَوُّرُهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ووصفه بالحكيم لاشتماله على الحكيم»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً، شَبَّهَ الْكِتَابَ بِالْحَكِيمِ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

(٢) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (١٠/٤)، و«المحرر الوجيز» (١٠٣/٣)، و«البحر» (١٤/١٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٤٠٩/٧).

النَّاطِقِ بِحِكْمَتِهِ، وإثباتُ الحِكْمَةِ قَرِينَةً، أو يراد بقوله ﴿الْحَكِيمُ﴾: ذو الحِكْمَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَوْ لَأَنَّهُ كَلَامٌ حَكِيمٌ»:

قال الطَّبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فيكونُ مِنَ الإسْنَادِ المَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ: (نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الأَمْرَ بِالْعَكْسِ»:

تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الأَنْفَالِ.

قوله: «وَاللَّامُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوهُ أُعْجُوبَةً لَهُمْ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يريدُ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِـ﴿عَجَبًا﴾ على طَرِيقِ المَفْعُولِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي<sup>(٣)</sup> وَبَيْنَهَا<sup>(٤)</sup>

بل على طَرِيقِ البَيَانِ بِمَعْنَى: أَنَّ هَذَا العَجَبَ لَهُمْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بِمَعْنَى: هَذَا الخُطَابُ لَكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٤٠٩/٧).

(٣) من قوله: «الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ» إلى هنا من (ز).

(٤) صدر بيت لأبي صخر الهذلي، وعجزه:

فلَمَّا انقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

انظر: «الشعر والشعراء» (٥٤٩/٢)، و«الأغاني» (١٢٥/٥).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/أ).



قوله: «مِنْ أَفْنَاءِ رِجَالِهِمْ»:

في «الصحيح»: يقال: مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَمَّنْ هُوَ<sup>(١)</sup>.

قال الطَّبِيُّ: ولم يُردْ هُنَا حُمُولَ نَسَبِهِ ﷺ؛ لَأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمَشَاهِيرِ كَابِرًا  
عن كابر<sup>(٢)</sup>.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: مَمَّنْ لَا شُهْرَةَ لَهُ بِجَاهٍ وَمَالٍ وَرِثَاسَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ  
مِمَّا يَعُدُّوهُ مِنْ أَسْبَابِ الْعِزِّ وَالْإِجْلَالِ، وَإِلَّا فَهُوَ عِنْدَهُمْ بِحَسَبِ شَرَفِ النَّسَبِ أَظْهَرُ  
مِنَ الشَّمْسِ<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذه العبارة التي ذكرها المصنّف تبع فيها الرّمخسريّ، ولو تحامى عنها  
لكانَ أَوْلى، والذي عندي في تفسير قوله: ﴿إِنِّي رَجُلٌ مِّنْهُمْ﴾؛ أَي: مشهورٌ بينهم يعرفونَ  
نَسَبَهُ وَجَلَالَتَهُ وَأَمَانَتَهُ وَعِفَّتَهُ وَصِدْقَهُ، كما قالَ في آخرِ السُّورَةِ التي قبلها: ﴿لَقَدْ  
جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾، فإنَّ هذا هو محلُّ إنكارِ العجبِ، ويكونُ هذا  
وجهَ مُناسَبَةِ وَضْعِ هذه السُّورَةِ بعدَ تلكَ، واعتلاقِ أَوَّلِ هذه بآخرِ تلكَ، ونظيره: ﴿وَلَقَدْ  
جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ ﴿رَبَّنَا وَأَنْبِئْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، وما كانَ للرّمخسريّ أنْ  
يُحْمَلَ لَفْظُ الْقُرْآنِ معنَى لا دلالةَ له عليه بالوضعِ وفيه حكايةُ غَضٍّ مِنْ هذا المقامِ  
الرفيعِ، زعمًا أَنَّهُ يأخذُ ذلكَ مِنْ أَسَالِيبِ الْبَيَانِ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ، لا سِيَّما وَغَيْرُهُ مِنْ وَجْهِ  
الْبَيَانِ أَظْهَرُ وَأَنْسَبُ وَأَوْفَقُ لِمَا خُتِمَتْ بِهِ السُّورَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، والله ولي التوفيق.

(١) انظر: «الصحيح» (مادة: في).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٤١٣/٧).

(٣) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٧٣/أ).

قوله: «سُمِّيتَ قَدَمًا لِأَنَّ السَّبَقَ بِهَا»:

قال في «الانتصاف»: ولم يُسَمَّوا سابقةً السوءَ قَدَمًا إما لكونِ المَجَازِ لم يَطْرُدْ، أو اطْرَدَ ولكن غلبَ العرفُ على ضدها<sup>(١)</sup>.

قوله: «كما سُمِّيتِ النِّعْمَةُ يَدًا»:

زَادَ السَّجَاوَنْدِيُّ: والجاسوسُ عَيْنًا والمُسْتَعْلِي رَأْسًا<sup>(٢)</sup>.

(٣) - ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأُمْرَ مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ التي هي أصولُ المُمَكِّنَاتِ ﴿فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأُمْرَ﴾: يُقَدِّرُ أَمْرَ الكَائِنَاتِ على ما اقتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَسَبَقَتْ بِهِ كَلِمَتُهُ، وَيُهَيِّئُ بِتَحْرِيكِه أَسْبَابَهَا وَيَنْزِلُهَا مِنْهُ.

والتَّدْبِيرُ: النَّظَرُ فِي أَدْبَارِ الْأُمُورِ لِتَجِيءَ مَحْمُودَةُ الْعَاقِبَةِ.

﴿مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ تقريرٌ لِعَظَمَتِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ، وَرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ آلِهَتَهُمْ تَشْفَعُ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَفِيهِ إِثْبَاتُ الشَّفَاعَةِ لِمَنْ أُذِنَ لَهُ.

﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ﴾؛ أي: الموصوفُ بتلك الصِّفَاتِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلْأُلُوهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ ﴿رَبُّكُمْ﴾ لا غير، إِذْ لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾: وَحْدُوهُ بِالْعِبَادَةِ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾: تَتَفَكَّرُونَ أَدْنَى تَفَكَّرٍ فَيَنْبَهُكُمْ عَلَى أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلرُّبُوبِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ لَا مَا تَعْبُدُونَهُ.

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/٣٢٧).

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٧/٤١٥).

(٤) - ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ بالمَوْتِ أو النُّشُورِ لا إلى غيره فاستعدُّوا لِلِقَائِهِ.

﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ وعدٌ مِنَ اللَّهِ.

﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ آخَرُ مُؤَكَّدٌ لغيرِهِ وهو ما دَلَّ عَلَيْهِ ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾.

﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعدَ بَدْئِهِ وإِهْلَاكِهِ ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾؛ أي: بعدِلِهِ، أو: بعدَ أَلْيَتِهِمْ وقيامِهِمْ على العَدْلِ في أُمُورِهِمْ، أو: بِإِيمَانِهِمْ لِأَنَّهُ العَدْلُ الْقَوِيمُ كما أَنَّ الشَّرْكَ ظُلْمٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup>، وهو الأَوْجَهُ لِمُقَابَلَةِ<sup>(٢)</sup> قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: لِيَجْزِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِشَرَابٍ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٍ أَلِيمٍ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، لَكِنَّهُ غَيْرَ النَّظْمِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي اسْتِحْقَاقِهِمُ الْعِقَابَ<sup>(٣)</sup>، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَالْإِعَادَةِ هُوَ الْإِثَابَةُ، وَالْعِقَابُ وَاقِعٌ بِالْعَرَضِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى إِثَابَةَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا يَلِيقُ بِلُطْفِهِ وَكَرَمِهِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْثُرْهُ، وَأَمَّا عِقَابُ الْكَافِرَةِ فَكَأَنَّهُ دَاءٌ سَاقَهُ إِلَيْهِمْ سُوءُ اعْتِقَادِهِمْ وَسُوءُ أَعْمَالِهِمْ.

وَالْآيَةُ كَالْتَعْلِيلِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَالْإِعَادَةِ مَجَازَاةَ اللَّهِ الْمَكْلُفِينَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ كَانَ مَرْجِعُ الْجَمِيعِ إِلَيْهِ لَا مُحَالَةً.

(١) في هامش (أ): «أَنَّ الْكَفْرَ ظُلْمٌ عَظِيمٌ» وعليها: (ظ).

(٢) في (ت): «لِمُقَابَلَتِهِ».

(٣) في (ت): «لِلْعَذَابِ».

ويؤيده قراءة مَنْ قرأ: ﴿أَنَّهُ يَبْدَأُ﴾ بالفتح<sup>(١)</sup>؛ أي: لأنه، ويجوز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً بما نصب ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ أو بما نصب ﴿حَقًّا﴾.

قوله: «أو النُّشُورِ لا إلى غيره»:

قال الطَّبِيُّ: الحَصْرُ وَمَعْنَى التَّخْصِصِ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّقْدِيمِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَهُوَ الْأَوْجُهُ لِمُقَابَلَتِهِ ...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَأَنَّهُ لَمَّا عَلَّلَ جَزَاءَ الْكَافِرِينَ بِكُفْرِهِمْ نَاسَبَ أَنْ يُعْلَلَ جَزَاءَ الْعَادِلِينَ<sup>(٣)</sup> بَعْدَهُمْ وَإِيمَانِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

وقال الطَّبِيُّ: أي: إذا كَانَ ﴿بِالْقِسْطِ﴾ مَعْنَاهُ: بِقِسْطِهِمْ، عَلَى أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بَدَلًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْفَاعِلُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، كَانَ أَوْجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: بِقِسْطِهِ وَالْفَاعِلُ ﴿اللَّهُ﴾؛ لِيَتَجَاوَبَ كُلُّ مِنَ الْمُتَقَابِلِينَ، وَهُمَا ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وَ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فِيمَا اسْتَحَقُّوا بِهِ الْجَزَاءَ وَعَدًا وَتَفْضُّلاً، فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿يَمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ يَوْجِبُ أَنْ يُقَالَ: بِقِسْطِهِمْ<sup>(٥)</sup>.

(١) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤١٨).

(٣) في (ز): «جزاء المؤمنين».

(٤) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٧٣/ أ).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٢١).

(٥) - ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيِّنِ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾؛ أي: ذات ضياء، وهو مصدرٌ كقيام، أو جمعٌ ضَوْءٍ كسيَّاطٍ وسَوَّطٍ، والياء فيه مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْوَاوِ.

وعن ابن كثير: ﴿ضِئَاءٌ﴾ بهمزيْنِ في كُلِّ الْقَرَآنِ عَلَى الْقَلْبِ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْعَيْنِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَالْقَمَرَ نُورًا﴾؛ أي: ذا نُورٍ، أو سُمِّيَ نُورًا لِلْمُبَالَغَةِ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الضَّوْءِ<sup>(٢)</sup> كما عرفت.

وقيل: ما بالذاتِ ضَوْءٌ وما بالعَرَضِ نُورٌ، وقد نبّه سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَلَقَ الشَّمْسَ نِيرَةً فِي ذَاتِهَا وَالْقَمَرَ نِيرًا بَعَرَضٍ مُقَابِلَةَ الشَّمْسِ وَالْاِكْتِسَابِ<sup>(٣)</sup> مِنْهَا.

﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ الضَّمِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ؛ أي: قَدَّرَ مَسِيرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنَازِلَ، أَوْ قَدَّرَهُ ذَا مَنَازِلَ، أَوْ لِلْقَمَرِ وَتَخْصِيصُهُ بِالذِّكْرِ لِسُرْعَةِ سَيْرِهِ، وَمُعَايِنَةِ مَنَازِلِهِ، وَإِنَاطَةِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ بِهِ، وَلِذَلِكَ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيِّنِ وَالْحِسَابَ﴾: وَحِسَابِ الْأَوْقَاتِ مِنَ الْأَشْهُرِ وَالْأَيَّامِ فِي مُعَامَلَاتِكُمْ وَتَصَرُّفَاتِكُمْ.

﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: إِلَّا مُلْتَبَسًا بِالْحَقِّ، مُرَاعِيًا فِيهِ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ.

(١) هي رواية قنبل عن ابن كثير، انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

قوله: «بتقدم اللام»: هي الهمزة «على العين»: وهي الواو، ثم قلبت الواو همزة لتطوُّفِهَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ كَكَسَاءٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٥٠).

(٢) في هامش (أ): «لأن الإضاءة فرط الإنارة».

(٣) في (أ): «والاكتساء».

﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُمْ الْمُتَفَعِّلُونَ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا. وقرأ ابن كثير والبصريَّانِ وحَفَصٌ: ﴿يُفَصِّلُ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهو أعمُّ من الضَّوء»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: الضَّيَاءُ أَقْوَى مِنَ النُّورِ بِحُكْمِ الْوَضْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَلِذَا يُنْسَبُ الضَّيَاءُ إِلَى الشَّمْسِ وَالنُّورُ إِلَى الْقَمَرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقيل: ما بالذَّاتِ ضَوْءٌ وبالعَرَضِ نُورٌ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: هَذَا قَوْلُ الْحُكَمَاءِ، فَلِأَوَّلِ كَالشَّمْسِ، وَالثَّانِي كَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَكُونُ نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادًا مِنَ الشَّمْسِ.

قال: وَلَا أَدْرِي ذَلِكَ مِنَ اللَّغَةِ فَلَقَدْ شَاعَ (نُورُ الشَّمْسِ) وَ(نُورُ النَّارِ)<sup>(٣)</sup>.

(٦) - ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾.

﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَائِنَاتِ ﴿لَآيَاتٍ﴾ عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ وَوَحْدَتِهِ وَكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ ﴿لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ الْعَوَاقِبَ فَإِنَّهُ يَحْمِلُهُمْ عَلَى التَّفَكُّرِ وَالتَّدَبُّرِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢١)، و«النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٧٣/ ١).

(٣) المصدر السابق.

(٧ - ٨) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأْؤُنَّا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ ﴿٧﴾ أُولَٰئِكَ مَا لَهُمْ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾: لا يتوقعون؛ لأنكارهم البعث وذهولهم بالمحسوسات عما وراءها.

﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ من الآخرة لغفلتهم عنها ﴿وَاطْمَأْؤُنَّا بِهَا﴾: وسكنوا إليها مقصرين همهمهم على لذاتها<sup>(١)</sup> ورخايفها، أو سكنوا فيها سكون من لا يرجع عنها. ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾: لا يتفكرون فيها لانهمماهم فيما يصادفها، والعطف إما لتغاير الوصفين، والتنبيه على أن الوعيد على الجمع بين الذهول عن الآيات رأساً، والانهماك في الشهوات بحيث لا تخطر الآخرة ببالهم أصلاً. وإما لتغاير الفريقين، والمراد بالأولين من أنكر البعث ولم ير إلا الحياة الدنيا، وبالآخرين من ألهاه حب العاجل عن التأمل في الآجل والإعداد<sup>(٢)</sup> له. ﴿أُولَٰئِكَ مَا لَهُمْ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾: بما واطبوا عليه وتمرنوا به من المعاصي.

(٩ - ١٠) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٩﴾ دَعْوَهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَفِيهَا سَلَامٌ وَمَا خُرِجُوا مِنْهَا أَن يَحْمَدُوا رَبَّهُمْ إِلَّا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾: بسبب إيمانهم

(١) في (خ): «لذاتها».

(٢) في (أ) و(خ): «والاعتداد».

إلى سُلُوكِ سَبِيلٍ يُوَدِّي إلى الْجَنَّةِ أو لِادْرَاكِ الْحَقَائِقِ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»<sup>(١)</sup>.

أو لِمَا يُرِيدُونَهُ فِي الْجَنَّةِ، وَمَفْهُومُ التَّرْتِيبِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ الْهِدَايَةِ هُوَ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، لَكِنْ دَلَّ مَنْطوقُ قَوْلِهِ: ﴿وَيُؤْمِنُ بِهِمْ﴾ عَلَى اسْتِقْلَالِ الْإِيمَانِ بِالسَّبَبِيَّةِ، وَأَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ كَالْتَّمَةِ وَالرَّدِيفِ لَهُ.

﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ اسْتِنَافٌ، أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَخِيرِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فِي جَنَّاتٍ النَّعِيمِ﴾ خَبَرٌ، أَوْ حَالٌ آخَرُ مِنْهُ أَوْ مِنْ ﴿الْأَنْهَارُ﴾ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿تَجْرِي﴾ أَوْ (يَهْدِي).

﴿دَعْوُهُمْ فِيهَا﴾؛ أَي: دَعَاؤُهُمْ فِيهَا: ﴿سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ﴾: اللَّهُمَّ إِنَّا نُسَبِّحُكَ تَسْبِيحًا.

﴿وَيُخَيِّمُهُمْ﴾ مَا يُخَيِّبُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أَوْ تَحِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ إِيَّاهُمْ ﴿فِيهَا سَلَامٌ﴾. ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَتِهِمْ﴾: وَآخِرُ دُعَائِهِمْ ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ أَي: أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ.

ولعلَّ المعنى: أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ وَعَايَنُوا عِظَمَةَ اللَّهِ وَكِبَرِيَاءَهُ مَجْدُوهُ وَنَعْتُوهُ بِنِعْوَةِ الْجَلَالِ، ثُمَّ حَيَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ بِالسَّلَامَةِ عَنِ الْآفَاتِ وَالْفُوزِ بِأَصْنَافِ الْكَرَامَاتِ، أَوْ اللَّهُ تَعَالَى، فَحَمْدُوهُ وَأَثْنَوْا عَلَيْهِ بِصِفَاتِ الْإِكْرَامِ.

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٥ / ١٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولة وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.



و(أَنْ) هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا وَبَنَصْبٍ (الْحَمْدُ) <sup>(١)</sup>.

(١١) - ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ فَذَرُوا الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾: وَلَوْ يَسْرِعُهُ إِلَيْهِمْ ﴿اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ وَضَعَ مَوْضِعَ: (تَعْجِيلُهُ لَهُم بِالْخَيْرِ)؛ إِشْعَارًا بِسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ لَهُمْ فِي الْخَيْرِ حَتَّى كَأَنَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِهِ تَعْجِيلٌ لَهُمْ، أَوْ بَأَنَّ الْمَرَادَ: شَرٌّ اسْتَعْجَلُوهُ؛ كَقَوْلِهِمْ: ﴿فَأَمْطَرْنَا عَلَيْكَ حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ تَعْجِيلُهُ لِلْخَيْرِ حِينَ اسْتَعْجَلُوهُ اسْتِعْجَالًا كَاسْتِعْجَالِهِم بِالْخَيْرِ، فَحُذِفَ مِنْهُ مَا حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ الْبَاقِي عَلَيْهِ.

﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾: لَا مِيتُوا وَأَهْلِكُوا. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ: ﴿لَقَضَىٰ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقُرِئَ: (لَقَضَيْنَا) <sup>(٣)</sup>.

﴿فَذَرُوا الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ عَطَفَ عَلَى فَعْلٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّرْطِيَّةُ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَكِنْ لَا نُعَجِّلُ وَلَا نَقْضِي فَنَذَرُهُمْ إِمَهَالًا لَهُمْ وَاسْتِدْرَاجًا.

(١) أَي: (أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ) بِالتَّشْدِيدِ وَنَصْبٍ (الْحَمْدُ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن بلال بن أبي بردة الأشعري وابن مجيصن، وزاد ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٠٨) نسبتها ليعقوب.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

(٣) أَي: (لَقَضَيْنَا إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ)، نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٠٨)، و«البحر» (١٢/ ٢٩). ووقع في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١): (لَقَفَيْنَا) ولعله تحريف.

قوله: «وُضِعَ مَوْضِعَ: (تَعْجِيلُهُ لَهُم بِالْخَيْرِ)؛ إِشْعَارًا بِسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ لَهُمْ فِي الْخَيْرِ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَعْجَلَهُمْ تَعْجِيلٌ لَهُمْ»:

قال في «الانتصاف»: هذا مِنْ بَدِيعِ الْقُرْآنِ، لَا نَرَى الْعُدُولَ إِلَى لَفْظٍ إِلَّا لِمَعْنَى، وَالنَّحْوِيُّ يَقُولُ فِي «أَنْتَكُمُ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»: إِنَّهُ أَجْرَى الْمَصْدَرِ عَلَى غَيْرِ فَعْلِهِ أَوْ هَذَا الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ دَلٌّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَنبْتُمْ نَبَاتًا.

وله فائدةٌ فِي التَّحْقِيقِ وَرَاءَ هَذَا، وَهُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى تَحْتُمِ الْقُدْرَةَ وَسُرْعَةَ نَفَازِ حُكْمِهَا حَتَّى كَأَنَّهُ إِنْبَاتُ اللَّهِ نَفْسُ النَّبَاتِ، فُقِرْنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: مَدْلُولٌ (عَجَلٌ) غَيْرُ مَدْلُولٍ (اسْتَعْجَلَ) لِأَنَّ (عَجَلَ) يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ، وَ(اسْتَعْجَلَ) يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ التَّعْجِيلِ، وَذَلِكَ وَاقِعٌ مِنَ اللَّهِ وَهَذَا مُضَافٌ إِلَيْهِمْ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيرُ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: تَعْجِيلًا مِثْلَ اسْتَعْجَالِهِمْ بِالْخَيْرِ، فَشَبَّهَ التَّعْجِيلَ بِالِاسْتَعْجَالِ، أَوْ يَكُونُ نَمَّ مُحَذَوْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ تَقْدِيرُهُ: وَلَوْ يَعَجَّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ إِذَا اسْتَعْجَلُوهُ اسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَجَابَ السَّفَاقْسِيُّ بِأَنَّهُ هُنَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ، لَا عَلَى طَلَبِهِ كَاسْتَقَرَّ وَقَرَّ. قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَقَوْلُهُ: (إِنْ الْاسْتَعْجَالَ مُضَافٌ إِلَيْهِمْ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِلْمَفْعُولِ.

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٢/ ٢٩).

(٣) أي: السَّفَاقْسِيُّ.

وقال الشيخ سعد الدين في تقرير كلام المصنف: يعني: أنهم يستعجلون بالخير فيجيب الله لهم أسرع إجابة حتى كأن استعجالهم نفس تعجيله تعالى لهم<sup>(١)</sup>.

وقال الطيبي: كان أصل الكلام: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيله، ثم وضع موضع الاستعجال، ثم نسب إليهم، فقليل: ﴿استعجالهم بالخير﴾؛ لأن المراد أن رحمته سبقت غضبه، فأريد مزيد المبالغة.

وذلك أن استعجالهم بالخير أسرع من تعجيل الله لهم بالخير، فإن الإنسان خلق عجولاً، والله تعالى صبور<sup>(٢)</sup> حلیم<sup>(٣)</sup> يؤخر للمصالح الجمّة التي لا يهتدي إليها عقل الإنسان، ومع ذلك يسرع إجابتهم<sup>(٤)</sup>.

قوله: «عطف على فعل دلّت عليه الشرطيّة...» إلى آخره.

جواب سؤال تقديره: يعني: أن ظاهره العطف على الشرط والجزاء<sup>(٥)</sup>، ولا يستقيم؛ لأن حكمه الثبوت لا الانتفاء؟

وحاصل الجواب: أنه عطف على مُقدّر دلّ عليه كلمة (لو).

قال الطيبي: الظاهر أن الفاء في ﴿فَنَذَرُ﴾ جواب شرط محذوف، وقوله: ﴿الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ تكرير لما سبق من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ الآية،

(١) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٧٣/ب).

(٢) في النسخ الخطية: «يقول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) في (س): «حكيم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٤٣٥/٧).

(٥) في (ز): «أو الجزاء».

كُرِّرَ لِلذِّمِّ وَلِإِنَاطَةِ مَا لَمْ يُنْطَبِ بِهِ أَوَّلًا، والمرادُ بهم مُنْكَرُو الْبَعْثِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وقوله: ﴿وَلَوْ يُعْجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾ كَالْتَوَاطِئَةِ وَالتَّمْهِيدِ لَذَكَرَهُمْ، و﴿النَّاسِ﴾ أُرِيدَ بِهِ جَنْسُ الْمَعَانِدِينَ، والمعنى: ولو يُعْجِلُ اللَّهُ لِهَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْأَمَمِ لِأَبَادِهِمْ، ولكن يُمَهِّلُهُمْ لِيَزِيدُوا فِي طُغْيَانِهِمْ ثُمَّ لِيَسْتَأْصِلَهُمْ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ فَنَحْنُ نَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فِي طُغْيَانِهِمْ ثُمَّ نَقْطَعُ دَائِرَهُمْ<sup>(١)</sup>.

(١٢) - ﴿وَإِذَا مَرَّ الْإِنْسَنَ الضَّرُّ دَعَانَا لِجَنِيهِۚ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زَيْنَ الْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَإِذَا مَرَّ الْإِنْسَنَ الضَّرُّ دَعَانَا﴾ لِإِزَالَتِهِ مُخْلِصًا فِيهِ. ﴿لِجَنِيهِۚ﴾: مُلْقِيًا لِجَنِيهِ؛ أَي: مُضْطَجِعًا ﴿أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ وَفَائِدَةُ التَّرْدِيدِ: تَعْمِيمُ الدُّعَاءِ لِجَمِيعِ الْأَحْوَالِ أَوْ لِأَصْنَافِ الْمَضَارِّ. ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ﴾: مَضَى<sup>(٢)</sup> عَلَى طَرِيقَتِهِ وَاسْتَمَرَّ عَلَى كُفْرِهِ، أَوْ: مَرَّ عَنْ مَوْقِفِ الدُّعَاءِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ.

﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا﴾: كَأَنَّهُ لَمْ يَدْعُنَا، فَخُفِّفَ وَحُذِفَ ضَمِيرُ الشَّانِ كَمَا قَالَ:

وَنَحْرِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ<sup>(٣)</sup>      كَأَن نَذِيَاهُ حُقَّانِ

﴿إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ﴾: إِلَى كَشْفِ ضُرِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/٤٣٧).

(٢) فِي (خ): «يعني».

(٣) فِي (أ): «الصدر».

(٤) فِي (ت) زِيَادَةٌ: «مسه».

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك التَّزْيِينِ ﴿رُزِّقَ لِلْمُتَسَرِّفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿مِنَ الْإِنْهَامِكِ﴾ فِي الشَّهَوَاتِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْعِبَادَاتِ.

قوله: «وَحُذِفَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ كَمَا قَالَ:

وَنَحَرَ مُشْرِقُ الصَّدْرِ كَأَن تَدْيَاهُ حُقَّانٌ»<sup>(١)</sup>

قال الطَّبِيبُ: النَّحْرُ: مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ.

وَالْأَصْلُ حُقَّتَانٍ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الثَّانِيَةَ فِي الْمَفْرَدِ ثَابِتَةٌ فِي الشَّئِيَّةِ، فَحُذِفَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَخَفَّفَ (كَأَن) وَأَبْطَلَ الْعَمَلَ وَقَالَ: تَدْيَاهُ حُقَّانٍ، وَهُمَا مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَالضَّمِيرُ فِي (تَدْيَاهُ) يَعُودُ إِلَى النَّحْرِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَيْسَ الْبَيْتُ كَالْآيَةِ؛ لِأَنَّهُا اعْتَبِرَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ لِأَنَّ حَقَّ هَذِهِ الْحُرُوفِ الدُّخُولُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَلَوْ بَعْدَ التَّخْفِيفِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا الْعَمَلُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي الْبَيْتِ لَوْ جُودَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرِ، وَإِنَّمَا التَّمَثِيلُ لِمُجَرَّدِ بَطْلَانِ الْعَمَلِ بِالتَّخْفِيفِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ هِشَامٍ فِي «شَرْحِ الشَّوَاهِدِ»: هَذَا الْبَيْتُ أوردَهُ سَيَبُويه فِي «كِتَابِهِ» بِلَفْظٍ:

وَوَجْهٌ مُشْرِقٌ<sup>(٣)</sup> النَّحْرِ كَأَن تَدْيَاهُ حُقَّانٍ

(١) لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ، وَهُوَ فِي «كِتَابِ سَيَبُويه» (١/ ٢٨١)، وَ«مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْأَخْفَشِ (١/ ٣٧٠)، وَ«الصَّحاح» (مَادَّة: أَنْ)، وَ«أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» (١/ ٢٣٧)، بِرَوَايَةٍ:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ

(٢) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٧٣/ ب).

(٣) «مُشْرِقٌ» مِنْ (ز)، وَقَدْ ضَبَطْنَاهُ هُنَا بِالرَّفْعِ مُوَافِقَةً لِاخْتِيَارِ ابْنِ هِشَامٍ، فَالنَّقْلُ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» (١٠/ ٤٠٠): الْمَشْهُورُ جَر (صَدْر) بِوَاوٍ رَب.

وعلى هذا فالهاءُ من قوله: (تُدِيَاهُ) للوجهِ أو للنحر، ولا بُدَّ من تقديرٍ مُضافٍ؛ أي: تُدِيَا صاحبه.

وَرُوِيَ عَنْ سَيُوبَيْهِ أَوَّلُهُ (وَصَدْرُ)، فالهاءُ راجعةٌ إليه ولا تقدير، وأوَّلُ البيتِ مرفوعٌ على الابتداء؛ أي: ولها وجهٌ أو صدرٌ.

وقوله: (كَأَنَّ) أصله: كأنه، والضَّمير للوجهِ أو للصدرِ أو للشَّانِ، والجملةُ الاسميَّةُ خبرٌ، ويُرَوَّى: (كَأَنَّ تُدِيَاهُ) على إعمالها في اسمٍ مذكورٍ، وعلى هذا فـ(حُقَّان) الخبرُ<sup>(١)</sup>.

(١٣ - ١٤) - ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يا أهلَ مَكَّةَ ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾: حينَ ظَلَمُوا بالتكذيبِ واستعمالِ القَوَى والجوارحِ لا على ما يَنْبَغِي. ﴿وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾: بالحججِ الدالَّةِ على صِدْقِهِمْ، وهو حالٌ من الواوِ بإضمارِ (قد) أو عطفٌ على ﴿ظَلَمُوا﴾. ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾: وما استقامَ لَهُمْ أن يُؤْمِنُوا؛ لفسادِ استعدادِهِمْ، وخذلانِ اللهِ لَهُمْ، وعلمِهِ بأنَّهُمْ يموتونَ على كُفْرِهِمْ، واللامُ لتأكيدِ النَّفْيِ.

﴿كَذَلِكَ﴾ مثلُ ذلكِ الجزاءِ، وهو إهلاكُهُمْ بسببِ تكذيبِهِم للرُّسُلِ وإصرارِهِم عليه بحيثُ تحقَّقَ أَنَّهُ لا فائدةَ في إِمهالِهِمْ ﴿نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾: نَجْزِي كُلَّ

(١) انظر: «تخليص الشواهد» (ص: ٣٩٠).

مُجْرِمٍ، أَوْ: نَجْزِيكُمْ، فَوْضَعَ الْمَظْهَرَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ جَرَمِهِمْ وَأَنَّهِمْ أَعْلَامٌ فِيهِ.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾: اسْتَخْلَفْنَاكُمْ فِيهَا بَعْدَ الْقُرُونِ الَّتِي أَهْلَكْنَاهَا اسْتَخْلَافَ مَنْ يَخْتَرُ.

﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: أَتَعْمَلُونَ خَيْرًا أَوْ شَرًّا فَنَعْمَلُكُمْ عَلَى مُقْتَضَى أَعْمَالِكُمْ، وَكَيْفَ مَعْمُولٌ ﴿تَعْمَلُونَ﴾؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ يَحْجُبُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، وَفَائِدَتُهُ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الْجِزَاءِ جِهَاتُ الْأَفْعَالِ وَكَيْفِيَّاتُهَا لَا هِيَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا، وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ الْفِعْلُ تَارَةً وَيَقْبَحُ أُخْرَى.

قوله: «و﴿كَيْفَ﴾ مَعْمُولٌ ﴿تَعْمَلُونَ﴾»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: مفعول، كما يُفَصِّحُ عنه قوله: «تعملون خيراً أم شراً»، والتَّحْوِثُ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى: عَلَى أَيِّ حَالٍ؟ وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ مُسْتَعَارًا لِمَعْنَى<sup>(١)</sup>: (أَيِّ شَيْءٍ؟).

قال: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ حَاصِلُ الْمَعْنَى وَمُلَخَّصُ الْمَقْصُودِ، وَأَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ؛ أَي: لِنَنْظُرَ عَلَى أَيِّ حَالٍ تَعْمَلُونَ الْأُمُورَ الْكَائِنَةَ عَلَى حَالِ الشُّوءِ<sup>(٢)</sup>؟

قال: ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيلِ لَكِنْ كَوْنُ الْمُعْلَقِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى، وَالْأَصْلُ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ آخَرَ مَحَلُّ نَظَرٍ وَتَأْمُلٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي النسخ الخطية: «بمعنى»، والمثبت من «حاشية التفاتاني».

(٢) كَذَا فِي النسخ الخطية، وَفِي «حاشية التفاتاني»: «الشر».

(٣) «حاشية التفاتاني» (٢٧٣/ ب).

(١٥) - ﴿وَإِذَا تُنْتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَنْتِ يَقْرَءِينَ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَنْتِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْنَا إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

﴿وَإِذَا تُنْتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ يعني: المشركين: ﴿أَنْتِ يَقْرَءِينَ غَيْرَ هَذَا﴾: بكتابٍ آخرَ نَقَرُوهُ لَيْسَ فِيهِ مَا تَسْتَبْعِدُهُ مِنَ الْبَعَثِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَوْ مَا نَكَرَهُ مِنْ مَعَايِبِ آلِهَتِنَا. ﴿أَوْ بَدَّلَهُ﴾ بأن تجعل مكان الآية المُشْتَمِلَةَ عَلَى ذَلِكَ آيَةً أُخْرَى، وَلَعَلَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ كَيْ يُسَعِفَهُمْ إِلَيْهِ فَيُزِيلَ مَوَهُ. ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي﴾: مَا يَصْحُ لِي ﴿أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾: مِنْ قَبْلِ نَفْسِي، وَهُوَ مُصَدِّرٌ اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِالْجَوَابِ عَنِ التَّبْدِيلِ لِاسْتِزَامِ امْتِنَاعِهِ امْتِنَاعَ الْإِتْيَانِ بِقَرَأَنِ آخَرَ.

﴿إِنْ أَنْتِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْنَا﴾ تَعْلِيلٌ لـ ﴿مَا يَكُونُ لِي﴾، فَإِنَّ الْمَتَّبِعَ لغيره فِي أَمْرٍ لَمْ يَسْتَبِدَّ بِالتَّصَرُّفِ<sup>(١)</sup> فِيهِ بوجه، وَجَوَابٌ لِلنَّقْضِ بِنَسْخِ بَعْضِ الْآيَاتِ بِبَعْضٍ<sup>(٢)</sup>، وَرَدُّ لِمَا عَرَّضُوا لَهُ بِهَذَا السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ وَاخْتِرَاعُهُ، وَلِذَلِكَ قَبْدَ التَّبْدِيلِ فِي الْجَوَابِ وَسَمَّاهُ عَصِيَانًا فَقَالَ: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾؛ أَي: بِالتَّبْدِيلِ ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ وَفِيهِ إِيْمَاءٌ بِأَنَّهُمْ اسْتَوْجَبُوا الْعَذَابَ<sup>(٣)</sup> بِهَذَا الْاِقْتِرَاحِ.

(١) فِي (خ): «فِي التَّصَرُّفِ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَجَوَابٌ لِلنَّقْضِ بِنَسْخِ بَعْضِ الْآيَاتِ بِبَعْضٍ» أَي: جَوَابٌ لِنَقْضِ الْكُفْرَةِ بِنَسْخِ بَعْضِ الْآيَاتِ بِبَعْضٍ بِأَن قَالُوا: كَيْفَ تَدْعِي أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى التَّبْدِيلِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِكَ وَقَدْ وَقَعَ التَّبْدِيلُ مِنْكَ بِالنَّسْخِ لِبَعْضِ الْآيَاتِ؟ فَقَوْلُكَ مَنْقُوضٌ بِهَذَا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْقَوْنُوِي» (٩/ ٤١٣ - ٤١٤).

(٣) فِي (خ): «الْعِقَابِ».



(١٦) - ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ غير ذلك ﴿مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾: ولا أعلمكم به على لساني.

وعن ابن كثير: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ﴾ بلام التأكيد<sup>(١)</sup>؛ أي: لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أعلمكم به على لسان غيري، والمعنى: أنه الحق الذي لا محيص عنه لو لم أرسل به لأرسل به غيري.

وقرى: (ولا أدرأكم)، (ولا أدرأنتكم) بالهمز فيهما<sup>(٢)</sup> على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة، أو على أنه من الدَّزء بمعنى الدَّفْع؛ أي: ولا جعلتكم يتلاوته خصماء تدرؤوني بالجدال، والمعنى: أن الأمر بمشيئة الله لا بمشيئتي حتى أجعله على نحو ما تشتهونه، ثم قرر ذلك بقوله:

﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا﴾: مقدار أربعين سنة ﴿مِّن قَبْلِهِ﴾: من قبل القرآن لا أتلوه ولا أعلمه، فإنه إشارة إلى أن القرآن معجز خارق للعادة، فإن من عاش

(١) هي قراءة قبل ورواية أبي ربيعة - وهو محمد بن إسحاق بن وهب الربيعي المكي أنبل أصحاب البزي في وقته - عن البزي عن ابن كثير، انظر: «التيسير» (ص: ١٢١)، و«معركة القراء الكبار» للذهبي (٤٥٤/١).

(٢) الأولى ذكرها العكبري في «إملاء ما من به الرحمن» (ص: ٦٦٩)، والثانية نسبت لابن عباس وابن سيرين والحسن وغيرهم. انظر: «معاني القرآن» للقراء (٤٥٩/١)، و«تفسير الطبري» (١٢/١٣٨ - ١٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/١٤٣)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٥/٣٢٣٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (١/٣٠٩)، و«المحرر الوجيز» (٣/١١٠)، و«الكشاف» (٤/٢٤)، و«البحر» (١٢/٣٨).

بين أظهرهم أربعين سنة لم يُمارَس فيها علماً ولم يُشاهد عالماً، ولم يُنشئ قريضاً ولا خطبة، ثم قرأ عليهم كتاباً بذت فصاحته فصاحة كل منطق، وعلا كل منشور ومنظوم، واحتوى على قواعد علمي الأصول والفروع، وأعرَب عن أقاصيص الأولين وأحاديث الآخرين على ما هي عليه، علِمَ أنه مُعلِّمٌ به من الله.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾؛ أي: أفلا تستعملون عقولكم بالتدبر والتفكير فيه لتعلموا أنه ليس إلا من الله.

قوله: «على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة»:

هي لغة عقيل<sup>(١)</sup> - نقلها ابن جني عن حكاية قطرب - يقولون في أعطيتك: أعطاتك، والأصل في القراءة: ولا أذريتكم، قلب الياء ألفاً فصار: أذراتكم، ثم همز<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين: قيل: هي لغة بلحارث بن كعب وقبائل من اليمن يقلبون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً حتى يجعلون التنبيه في جميع الأحوال بالألف<sup>(٣)</sup>.

(١٧) - ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمَجْرُمُونَ﴾.

(١) في النسخ الخطية: «ابن عقيل»، والمثبت من «المحتسب».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣١٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/أ).

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ تفادٍ مما أضافوه إليه كناية، أو تظليم للمشركين بافترائهم على الله في قولهم: إنه لذو شريك وذو ولد.  
﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ فكفر بها ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾.

(١٨) - ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُحْسِنُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَْعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ لأنه جمادٍ لا يقدر على نفع ولا ضرر، والمعبود ينبغي أن يكون مثيراً ومُعاقباً حتى تعود عبادته بجلبٍ نفع أو دفعٍ ضرر.

﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ﴾ الأوثان ﴿شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾: تشفع لنا فيما يهملنا من أمور الدنيا، أو في الآخرة إن يكن بعث، وكأنهم كانوا شاكين فيه، وهذا من فرط جهالتهم حيث تركوا عبادة الموجد الضار النافع إلى عبادة ما يعلم قطعاً أنه لا يضر ولا ينفع على توهم أنه ربما يشفع لهم عنده.

﴿قُلْ أَتُحْسِنُونَ﴾: أخبرونه ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ وهو أن له شريكاً، وفيه تفرغ وتهكم<sup>(١)</sup> بهم؛ أي<sup>(٢)</sup>: هؤلاء شفعاؤنا عنده، وما لا يعلمه العالم بجميع المعلومات لا يكون له تحقق ما<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ت): «تفريع مع تهكم».

(٢) في (ت): «أو».

(٣) في (خ): «وهو أن له شريكاً أو هؤلاء شفعاؤنا عنده وما لا يعلمه العالم بجميع المعلومات لا يكون

له تحقق ما وفيه تفرغ وتهكم بهم».

﴿فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ حَالٌ مِنَ الْعَائِدِ الْمَحذُوفِ مُؤَكَّدَةٌ لِلنَّفْسِ مِنْبَهَةٌ عَلَى أَنَّ مَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِمَّا سَمَاوِيٌّ وَإِمَّا أَرْضِيٌّ<sup>(١)</sup>، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِيهِمَا إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ مَقْهُورٌ مِثْلُهُمْ لَا يَلِيقُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ.

﴿سُبْحَنَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عَنْ إِشْرَاكِهِمْ، أَوْ عَنْ الشُّرَكَاءِ الَّذِينَ يُشْرِكُونَهُمْ بِهِ.

(١٩) - ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مَوْجُودِينَ عَلَى الْفِطْرَةِ أَوْ مُتَّفَقِينَ عَلَى الْحَقِّ وَذَلِكَ فِي عَهْدِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَنْ قَتَلَ قَابِيلُ هَابِيلَ أَوْ بَعْدَ الطُّوفَانِ أَوْ عَلَى الضَّلَالِ فِي فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ.

﴿فَاخْتَلَفُوا﴾ بِاتِّبَاعِ الْهَوَى وَالْأَبَاطِيلِ، أَوْ بِيَعْتَةِ الرُّسُلِ، فَتَبِعَهُمْ<sup>(٢)</sup> طَائِفَةٌ وَأَصْرَتْ أُخْرَى.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ بِتَأْخِيرِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ أَوْ الْعَذَابِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِنَّهُ يَوْمُ الْفَضْلِ وَالْجَزَاءِ ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ عَاجِلًا ﴿فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بِإِهْلَاكِ الْمَبْطُلِ وَإِبْقَاءِ الْمَحَقِّ.

(١) فِي (ت): «سَمَاوِي أَوْ أَرْضِي».

(٢) فِي (ت): «فَتَبِعَهُمْ».

(٢٠) - ﴿وَيَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾.

﴿وَيَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾؛ أي: من الآيات التي اقترحوها.  
 ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ هو الْمُخْتَصُّ بعلمه فلعلمه يعلم في<sup>(١)</sup> إنزال الآيات المقترحة من مفسد تصرف عن إنزالها.  
 ﴿فَانْتَظِرُوا﴾ لنزول ما اقترحتموه ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ لِمَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِكُمْ بِجُحُودِكُمْ<sup>(٢)</sup> ما نزل عليه من الآيات العظام واقترحكم غيره.

(٢١) - ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسْتَهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرَفٌ آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنْ رُسُلُنَا يَكْذِبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾.

﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً﴾: صِحَّةٌ وَسَعَةٌ ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسْتَهُمْ﴾ كَقَحْطٍ وَمَرَضٍ  
 ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرَفٌ آيَاتِنَا﴾ بالطعن فيها والاحتياي في دفعها.  
 قيل: قُحِطَ أَهْلُ مَكَّةَ سَبْعَ سِنِينَ حَتَّى كَادُوا يَهْلِكُونَ، ثُمَّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِالْحَيَا  
 فَطَفَّقُوا يَقْدَحُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَيَكِيدُونَ رَسُولَهُ<sup>(٣)</sup>.  
 ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ مِنْكُمْ، قَدْ دَبَّرَ عِقَابَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُدَبِّرُوا كَيْدَكُمْ، وَإِنَّمَا دَلَّ  
 عَلَى سُرْعَتِهِمُ الْمَفْضَلِ عَلَيْهَا كَلِمَةُ الْمُفَاجَأَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابًا لـ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ.  
 وَالْمَكْرُ: إِخْفَاءُ الْكَيْدِ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ لِمَا اسْتَدْرَاجُ أَوِ الْجَزَاءُ عَلَى الْمَكْرِ.

(١) في (خ): «يعلم ما في».

(٢) في (ت): «لجحودكم».

(٣) روى نحوه البخاري (٤٨٢١)، ومسلم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿إِنْ رُسُلَنَا يَكْفُرُونَ مَا تَمَكُرُونَ﴾ تحقيق للانتقام، وتنبية على أن ما دبّروا في<sup>(١)</sup> إخفائه لم يخفَ على الحفظة فضلاً أن يخفى على الله.  
وعن يعقوب: ﴿يمكرون﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>؛ ليوافق ما قبله.

(٢٢ - ٢٣) - ﴿هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَبَقَ لَكُمْ مِنْهُ مَاءً فَاخْرَجُوا مِنْهَا شَرِبَ عَصِيفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْنَاهُمْ مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (٢٢) فَلَمَّا أَجَبْنَاهُمْ إِذَا هُمْ يَنْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ بِآيَاتِهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾

﴿هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ﴾: يحملكم على السرِّ ومكنكم منه، وقرأ ابن عامر: ﴿يُنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين<sup>(٣)</sup> من النُّشْرِ.

﴿فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾: في السفن ﴿وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾: بمن فيها؛ عدلَ عن الخطابِ إلى الغيبة للمبالغة؛ كأنه تذكُّرٌ لغيرهم ليتعجب من حالهم ويُتكرَّ عليهم.

﴿بَرِّجٌ طَبَقَ﴾: لينةُ الهبوبِ ﴿وَفَرَحُوا بِهَا﴾: بتلك الرِّيحِ ﴿جَاءَتْهَا﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾، والضَّميرُ للفلِكِ أو الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ بمعنى: تَلَقَّتْهَا ﴿رَبِّحٌ عَصِيفٌ﴾: ذاتُ عَصْفٍ شديدةُ الهبوبِ.  
﴿وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾: يمكنُ مجيءُ الموجِ منه.

(١) في (أ): «على».

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسر» (ص: ١٢١).

﴿وَلَقَدْ أَنذَرْتَهُمْ أُحْطَ بِهِمْ﴾: أَهْلِكُوا وَسُدَّتْ عَلَيْهِمْ مَسَالِكُ الْخَلَاصِ كَمَا أَحَاطَ بِهِ الْعَدُوُّ.

﴿دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ؛ لِتَرْجُوعِ الْفِطْرَةِ<sup>(١)</sup> وَزَوَالِ الْمَعَاضِ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ (ظَنُّوا) بَدَلَ اشْتِمَالٍ لِأَنَّ دَعَاءَهُمْ مِنْ كَوَازِمِ ظَنِّهِمْ. ﴿لَئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، أَوْ مَفْعُولٌ ﴿دَعَا﴾ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَوْلِ.

﴿فَلَمَّا أَتَجَّهُتُمْ﴾ إِبَاجَةً لِدُعَائِهِمْ ﴿إِذَا هُمْ بِبَعُثُونَ فِي الْأَرْضِ﴾: فَاجْرُوا الْفَسَادَ فِيهَا وَسَارِعُوا إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ ﴿بَغْيَ الْخَلْقِ﴾: مُبْطِلِينَ فِيهِ، وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنْ تَخْرِيبِ الْمُسْلِمِينَ دِيَارِ الْكُفْرَةِ وَإِحْرَاقِ زُرُوعِهِمْ وَقَلْعِ أَشْجَارِهِمْ فَإِنَّهَا إِفْسَادٌ بِحَقٍّ. ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ فَإِنَّ وَبَالَهُ عَلَيْكُمْ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى أَمْثَالِكُمْ وَأَبْنَاءِ جَنْسِكُمْ.

﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ مَفْعَةٌ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَا تَبْقَى وَبَقِيَ عِقَابُهَا، وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ ﴿بَغْيُكُمْ﴾ وَ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ صَلْتُهُ، أَوْ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ خَيْرٌ ﴿بَغْيُكُمْ﴾.

وَنَصَبَهُ حَفْصٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أَي: تَتَمَتَّعُونَ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، أَوْ مَفْعُولُ الْبَغْيِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الطَّلَبِ، فَيَكُونُ الْجَارُّ مِنْ صَلْتِهِ وَالْخَيْرُ مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: بَغْيُكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَحْذُورٌ أَوْ ضَلَالٌ، أَوْ مَفْعُولٌ فَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْبَغْيُ وَ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ خَيْرٌ ﴿بَغْيُكُمْ﴾.

(١) أَي: لِرَجُوعِهِمْ إِلَى الْفِطْرَةِ. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ﴾ في القيامة ﴿فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالجزء عليه.

قوله: «عدَلْ عَنِ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ لِلْمُبَالَغَةِ»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: في تقبيح حالهم بمنزلة ما إذا أعرَضَ المتكلم عن المخاطب وحكى لغيره سوء صنيعه وقلة حياته<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهو بدلٌ من (ظنوا) بدلٌ اشتمالٍ»:

قال الشيخ سعد الدين: أوردَ عليه أنه لم يجعله استثناءً جواباً: ماذا صنعوا بعد هذه الحالة، أو جواباً للشرط وجاء بها حالاً على أسلوب: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكَ دَعَوْا اللَّهَ﴾.

وأجيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْبَدَلَ أَدْخُلَ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْكَلَامِ، والدلالةُ على كونه الْمَقْصُودِ مع إِفَادَتِهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ مع الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ تَقْدِيرِ السُّؤَالِ.

وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ شِدَّةَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْجَوَابِ يَقْتَضِي صَرْفَ مَا يَصْلُحُ لَهُ إِلَيْهِ، لَا إِلَى الْحَالِ الْفَضْلَةِ الْمُفْتَقِرَةِ إِلَى تَقْدِيرِ (قَدْ)، مع أَنَّ عَطْفَ ﴿ظَنُّوا﴾ عَلَى ﴿جَاءَ﴾ بها ما في الحالية، والفرحُ بِالرَّيْحِ الطَّيِّبَةِ لَا يَكُونُ حَالٌ مُجِئٍ الْعَاصِفِ<sup>(٢)</sup>، والمعنى على تَحْقُوقِ الْمَجِئِ لَا عَلَى تَقْدِيرِهِ لِتَجْعَلَ حَالاً مُقَدَّرَةً، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٧٤/ب).

(٢) في النسخ الخطية: «عاطف»، والمثبت من «حاشية التفازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٧٤/ب).



(٢٤) - ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىهَا أُنْزِلَ مِنْهَا سَمَرًا لِّيلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْنِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: حالها العجيب في سرعة تقضيها وذهاب نعيمها بعد إقبالها واغترار الناس بها ﴿كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾: فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً ﴿وَمِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾: من الزروع والبقول والحشيش. ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾: حُسْنَهَا وبهجتها ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾: وتزيّنت بأصناف النبات وأشكالها وألوانها المختلفة كعروسٍ أخذت من ألوان الثياب والزّين فتزيّنت بها. و﴿ازَّيَّنَتْ﴾ أصله: تزيّنت، فأدغم، وقد قرئ على الأصل<sup>(١)</sup>. و: ﴿ازَّيَّنَتْ﴾ على أفعلت<sup>(٢)</sup> من غير إعلال ك: أغيكت<sup>(٣)</sup>، والمعنى: صارت ذات زينة. و: ﴿ازْيَانَتْ﴾ ك: ائْيَاضَتْ<sup>(٤)</sup>.

(١) نسبت لابن مسعود وأبي بن كعب، وزيد بن علي والأعمش. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١١٤)، و«البحر» (١٢/ ٦٠).

(٢) نسبت لمالك بن دينار الأعرج ونصر بن عاصم وأبي العالية والحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء بخلاف الشعبي وعيسى الثقفي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (٢/ ٣١١)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٣٨٧).

(٣) أي: سقت ولدها الغيل، وهو اللبن ترضعه ولدها وهي حامل. انظر: «القاموس» (مادة: غيل).

(٤) نسبت لأبي عثمان النّهدي، وعوف بن أبي جميلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (١/ ٣١١-٣١٢)، «المحرر الوجيز» (٣/ ١١٤).

﴿وَطَرَبَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُورٌ عَلَيْهَا﴾: مُتَمَكِّنُونَ مِنْ حَصِيدِهَا وَرَفَعَ غَلَّتِهَا.  
 ﴿أَتَنَهَا أَمْرُنَا﴾: ضَرَبَ زَرْعَهَا مَا يَجْتَا حُهُ ﴿لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا﴾: فَجَعَلْنَا  
 زَرْعَهَا، ﴿حَصِيدًا﴾: شَيْئًا بِمَا حُصِدَ مِنْ أَصْلِهِ ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْرُ﴾: كَأَنَّ لَمْ يَغْرَ زَرْعُهَا؛  
 أَي: لَمْ يَلْبَثْ<sup>(١)</sup>، والمضافُ محذوفٌ في المَوْضِعَيْنِ لِلْمُبَالَغَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقُرِئَ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

﴿يَا لَأَمْسٍ﴾: فِيمَا قُبِيلَهُ<sup>(٤)</sup>، وهو مثلٌ في الْوَقْتِ الْقَرِيبِ، وَالْمُمَثَّلُ بِهِ مَضْمُونُ  
 الْحِكَايَةِ وَهُوَ زَوَالُ خَضِرَةِ النَّبَاتِ فَجَاءَ وَذَهَابُهُ حَطَامًا بَعْدَمَا كَانَ غَضًّا، وَالتَّفَّ  
 وَزَيْنَ الْأَرْضِ حَتَّى طَمَعَ فِيهِ أَهْلُهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ سَلِمَ مِنَ الْجَوَائِحِ، لَا الْمَاءِ<sup>(٥)</sup>

(١) في (أ) و(خ): «ينبت»، والمثبت من (ت)؛ وقد أشار إلى النسختين الشهاب في «الحاشية» (٥/ ٢١)،  
 والقونوي في «الحاشية» (٤/ ٤٣٤). وقال الشهاب: قوله: «لم يلبث» باللام والباء الموحدة والثاء  
 المثلثة؛ أي: لم يمكث ويقيم، وهو تفسير له لأنّ (غني بالمكان) معناه: أقام وسكن وعاش فيه،  
 ومنه: (المعنى) للمنزل، ووقع في بعض النسخ: «ينبت» من النبات، والأولى أظهر وأولى.  
 وقال القونوي: «لم يلبث» هو الموافق لمعنى (غني) ولذا فسر المصنف في سورة هود ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا  
 فِيهَا﴾ بقوله: «كَأَنَّ لَمْ يقيموا فيها»، فمعنى «لم ينبت» حاصل المعنى، لا تفسير المبنى.  
 (٢) قوله: «والمضاف»؛ أي: وهو الزرعُ «محذوف في الموضعين»؛ أي: في ﴿فَجَعَلْنَهَا﴾، وفي ﴿كَأَنَّ لَمْ  
 تَغْرُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

(٣) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١١٥)،  
 و«البحر» (١٢/ ٦٢).

وقوله: «على الأصل»؛ أي: بإرجاع الضمير مذكراً إلى الزرع المضاف المحذوف، فحينئذ تفوت  
 المبالغة المذكورة، ولذا رجع المصنف القراءة بالثاء. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٤٣٥).  
 (٤) قوله: «فيما قبيله»؛ أي: قُبِيلَ أَمْرِنَا، لَا: قُبِيلَ الْأَمْسِ، على ما يوهّمه كلامه، كأنه قيل: كَأَنَّ لَمْ تَغْرَ  
 آنفًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

(٥) قوله: «لا الماء» عطف على «مضمون الحكاية». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

وَإِنْ وَلِيَهُ حَرْفُ التَّشْبِيهِ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُرَكَّبِ<sup>(١)</sup>.

﴿كَذَلِكَ نَقْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فَإِنَّهُمْ الْمَتَفِعُونَ بِهِ.

قوله: «و(أَزَيْتَ) على أَفَعَلْتَ»؛ أي: كَأَكْرَمْتَ.

قوله: «مِنْ غَيْرِ إِعْلَالٍ»؛ أي: أُجْرِيتَ الْعَيْنُ عَلَى الصَّحَّةِ، وَكَانَ قِيَاسُهُ: أَزَانَ  
مثل: أَشَاعَ الْحَدِيثَ. قَالَهُ ابْنُ جُنِّي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَي: كَانَ لَمْ يَغْنَ زَرْعُهَا»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: فَحُذِفَ الْمُضَافُ فَاِنْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعًا وَاسْتَرَفَى  
الْفِعْلُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُرَكَّبِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: لِأَنَّ الْوَجْهَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ<sup>(٤)</sup> مُتَنَزِعٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ مُتَوَهِّمَةٍ، وَقَوْلُهُ:  
﴿أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ اسْتِعَارَةٌ وَقَعَتْ فِي طَرَفِ الْمُشَبَّهِ بِهِ، فَالْمُشَبَّهِ بِهِ مَرْكَبٌ مِنْ  
أُمُورٍ حَقِيقِيَّةٍ وَأُمُورٍ مَجَازِيَّةٍ، وَمَجِيءُ ﴿أَزَيْتَ﴾ عَقَبَ قَوْلُهُ: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ  
زُخْرُفَهَا﴾ تَرْشِيحٌ لَتِلْكَ الْاسْتِعَارَةِ، شُبِّهَتِ الْأَرْضُ بِالْعَرُوسِ، وَحُذِفَ الْمُشَبَّهِ بِهِ

(١) قوله: «وَإِنْ وَلِيَهُ»؛ أي: الْمَاءُ «حَرْفُ التَّشْبِيهِ»؛ أي: فِي قَوْلِهِ ﴿كَمَا أُنْزِلَتْهُ﴾ «فَإِنَّهُ»؛ أي: التَّشْبِيهُ  
الْمَذْكُورَ «مِنْ التَّشْبِيهِ الْمُرَكَّبِ» حَيْثُ شَبَّهَ حَالِ الدُّنْيَا فِي سُرْعَةِ تَقْضِيَّتِهَا وَانْقِرَاضِ نَعِيمِهَا بَعْدَ  
الْإِقْبَالِ بِحَالِ نَبَاتِ الْأَرْضِ فِي جَفَافِهِ وَذَهَابِهِ حُطَامًا بَعْدَمَا التَفَّ وَتَكَاثَفَ وَزَيْنَ الْأَرْضِ بِخَضْرَتِهِ  
وَإِخْتِلَاطِهِ بِالْمَاءِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣/ ١٦١).

(٢) انْظُرْ: «الْمَحْتَسِبُ» (١/ ٣١١-٣١٢).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٧/ ٤٦٦).

(٤) فِي (ز): «ذَكَرَ».

وَأُقِيمَ الْمُشَبَّهَ مَقَامَهُ عَلَى الْمَكْنِيَّةِ، ثُمَّ جُعِلَتْ الْقَرِينَةُ أَخَذَهَا الزُّخْرَفَ، ثُمَّ فُرِّعَ عَلَيْهَا قَوْلُهُ: ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾<sup>(١)</sup>.

(٢٥) - ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾: دَارِ السَّلَامَةِ مِنَ التَّقْصِي (٢) وَالْآفَةِ، أَوْ: دَارِ اللَّهِ، وَتَخْصِيصُ هَذَا الْاسْمِ أَيْضًا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ: دَارِ يَسْلَمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِيهَا عَلَى مَنْ يَدْخُلُهَا، وَالْمَرَادُ: الْجَنَّةُ ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾: بِالتَّوْفِيقِ ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ هُوَ طَرِيقُهَا، وَذَلِكَ: الْإِسْلَامُ وَالتَّدَرُّعُ بِلِبَاسِ التَّقْوَى. وَفِي تَعْمِيمِ الدَّعْوَةِ وَتَخْصِيصِ الْهِدَايَةِ بِالْمَشِيَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ غَيْرُ الْإِرَادَةِ، وَأَنَّ الْمَصْرَّ عَلَى الضَّلَالِ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ رُشْدَهُ.

(٢٦) - ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾: الْمَثُوبَةُ الْحُسْنَى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: وَمَا يَزِيدُ عَلَى الْمَثُوبَةِ تَفْضُلًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٨]. وَقِيلَ: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مِثْلُ حَسَنَاتِهِمْ وَالزِّيَادَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضَعْفٍ وَأَكْثَرُ<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: الزِّيَادَةُ: مَغْفَرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٦٤ - ٤٦٥).

(٢) فِي (خ): «النقص».

(٣) فِي (خ): «أَوْ أَكْثَر».

وقيل: ﴿الْحُسْنَى﴾: الجنة، والزَّيَادَةُ: اللقاء.

﴿وَلَا يَرَهُمْ وَأَجْزَلُهُمْ﴾: لا يَعْشَاهَا ﴿فَتَرٌ﴾: غُبْرَةٌ فيها سَوَادٌ ﴿وَلَا ذَلَّةٌ﴾: هَوَانٌ، والمعنى: لا يَرَهُقُهُمْ ما يَرَهُقُ أَهْلَ النَّارِ، أو: لا يَرَهُقُهُمْ ما يوجبُ ذلكَ مِنْ حَزَنِ وَسُوءِ حَالٍ.

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دائِمُونَ لا زوالَ فِيهَا ولا انقراضَ لِنَعِيمِهَا، بخلافِ الدُّنْيَا وَزَخارفِهَا.

قوله: «وقيل: ﴿الْحُسْنَى﴾: الجنة، والزَّيَادَةُ: اللقاء»:

قلت: ما أنصفَ المُصنِّفُ حيثُ جعلَ هذا القولَ آخرَ الأقوالِ وأضعفَها، ورجَّحَ عليه غيرَهُ، وهو الثَّابِتُ عَنِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ نصًّا في تفسِيرِ هذه الآية، فيما أخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، عن أصحابِهِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وحذيفةَ وأبي مُوسَى وعِبادَةَ بنِ الصَّامِتِ وغيرِهِم، والأحاديثُ والآثارُ بهذا التفسيرِ كثيرةٌ أوردْتُها في «تفسيرِي»<sup>(١)</sup> المأثور<sup>(٢)</sup>.

ولعلَّ المُصنِّفَ سها عندَ كتابَةِ هذا المَوْضِعِ، ومَشَى عليه قولُ الرَّمْخَشَرِيِّ: «وَزَعَمَتِ الْمُشَبِّهَةُ وَالْمُتَحَيِّزَةُ أَنَّ الزَّيَادَةَ النَّظَرُ إِلَى وَجهِ اللَّهِ، وَجَاؤُوا بِحَدِيثٍ مَرْقُوعٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ز): «في التفسير».

(٢) انظر: «الدر المنثور» للمصنف (٤/٣٥٦ - ٣٥٩)، ولفظ الحديث الذي رواه مسلم (١٨١) عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»، وفي رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾.

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/٣٨).

قال الطِّيْبِيُّ: هو عنده بالقاف؛ أي: مُفْتَرَى، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَنِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْفَاءِ<sup>(١)</sup>.

وقال في «الانتصاف» مُنْكَرًا عَلَيْهِ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾، وَالْحَدِيثُ مُدَوَّنٌ فِي الصَّحَاحِ، وَقَدْ جَعَلَ أَهْلُ السُّنَنِ جَاوَزُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، فَحَسِبَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

لَجَمَاعَةٍ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةً حُمِرُ لَعْمَرِي مُوَكَّفَةٌ  
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُعْنَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَةِ<sup>(٣)</sup>

قال ابن المنير: انتقل إلى الهجاء، وَقَدْ أذنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمُنَافَةِ وَهَجَاءِ الْمَشْرِكِينَ، فَنَاسَبْتُ، وَقُلْتُ:

وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ هَذَا وَوَعَدَ اللَّهُ مَا لَنْ يُخْلِفَهُ  
وَتَلَقَّبُوا عَدْلِيَّةً قُلْنَا: أَجَلٌ عَدَلُوا بِرَبِّهِمْ فَحَسِبُهُمْ سَفَهَ  
وَتَلَقَّبُوا النَّاجِينَ كَلَّا إِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَطْفِي فَعَلَى شَفَهٍ<sup>(٤)</sup>

وقال أبو حيَّان: قَدْ نَظَّمَ بَعْضُ عُلَمَاءِ السُّنَنِ، وَهُوَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلٍ فَقَالَ:

شَبَّهَتْ جَهْلًا صَدْرَ أُمَّةٍ أَحَدٍ وَذَوِي الْبَصَائِرِ بِالْحَمِيرِ الْمُوَكَّفَةِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٤٦٨).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/٣٤٢).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/٢٨٣).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/١٥٦).

وَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ شَبَّهُوا مَعْبُودَهُمْ  
وَرَمَيْتَهُمْ عَنْ نَبْعَةٍ سَوَّيْتَهَا  
وَجَبَّ الْحَسَارُ عَلَيْكَ فَاَنْظُرْ مُنْصِفًا  
أَتَرَى الْكَلِيمَ أَتَى بِجَهْلٍ مَا أَتَى  
مَنْ لَيْسَ يُدْرِكُ كَيْفَ يَجِبُ نَفْسُهُ  
وَبِآيَةِ الْأَنْعَامِ<sup>(١)</sup> وَيَكْ خُذِلْتُمْ  
أَوْ تَحَسَّبُ الْحِجَابَ السَّاتِرَ كُتِفَا  
مَلِكٌ يَهْدُدُ بِالْحِجَابِ عِيْدَهُ  
لَوْ كَانَ كَالْمَعْدُومِ عِنْدَكَ لَا يُرَى  
خَلَقَ الْحِجَابَ فِيمَنْ وَرَاءَ حِجَابِهِ  
خَلَقَ الْحِجَابَ لِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> سُبْحَانَهُ  
لَوْ صَحَّ فِي الْإِسْلَامِ عَقْدُكَ لَمْ يَقُلْ  
شَبَّهْتَ يَا مَغْرُورٌ أَوْ عَطَلْتَ إِذْ  
إِنَّ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ نَاطِرَةٌ بَدَا

وَتَخَوُّفُوا وَتَسْتَرْوُا بِالْبَلْكَفَةِ  
رَمَى الْوَلِيدِ عَدَا يُمَزَّقُ مُصْحَفَهُ  
فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ فَهِيَ الْمُنْصِفَةُ  
وَأَتَى شَيْخُكَ مَا أَتَوْا عَنْ مَعْرِفِهِ  
نَهْنَهُ نُهَى أَشْيَاخَكَ الْمُتَكَلِّفَةَ  
فَوْقَعْتُمْ دُونَ الْمَرَاقِي الْمُرْلَقَةَ  
أَنْتَ الْأُولَى حَجَبَ الْأُولَى بِالْمَعْلَقَةِ  
وَهَوَى مُضَرَّةً أَنْ يُرَى مَا أُسْخِفَ<sup>(٣)</sup>  
ذَهَبَ التَّمْدُوحُ فِي هَوَاءِ السَّفْسَفَةِ  
سَمِعَ الْكَلِيمَ كَلَامَهُ إِذْ شَرَّفَهُ  
فَتَشَوَّفَتْهُ الْأَنْفُسُ الْمُتَشَوِّفَةَ  
بِالْمَذْهَبِ الْمَهْجُورِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَةِ  
ضَاهَيْتَ فِي الْإِحْدَادِ أَهْلَ الْفَلَسَفَةِ  
جَاءَ الْكَلِيمُ<sup>(٤)</sup> فَقُلْتُمْ: هَذَا السَّفَةِ

(١) في «البحر المحيط»: «الأعراف».

(٢) تنمة البيت في «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ١٠): «أترى محلاً أن يرى بالزخرفه».

(٣) في (ز): «كثيفة».

(٤) في (ز): «الكتاب».

نَطَقَ الْكِتَابُ وَأَنْتَ تَنْطِقُ بِالْهَوَى فَهَوَى الْهَوَى بِكَ فِي الْمَهَاوِي الْمُتَلَفَةِ  
فَالنَّفْسُ مُخْتَصُّ بَدَارٍ بَعْدَهَا لَكَ لَا أَبَا لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهُ<sup>(١)</sup>  
وقال الشيخ سعد الدين: لقد عورض ما أنشده أو أنشأه من الهديان:

لَجَمَاعَةٍ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَهُمْ حَيْرٌ مُوَكَّفَةٌ  
فَكَمَا هُمُو عَلِمُوا بِلَا كَيْفٍ فَتَحَ مَنْ نَرَى فَلَمْ تَنْفَعَهُمْ بِالْبَلْكَفَةِ  
هُمْ عَطَّلُوهُ عَنِ الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا عِنْدَ الْفِعَالِ فَيَا لَهَا مِنْ مُتْلِفَةٍ  
هُمْ نَازَعُوهُ الْخَلْقَ حَتَّى أَشْرَكُوا بِاللَّهِ زُمَرَةً حَاكَّةً وَأَسَاكِفَةً  
هُمْ عَلَّقُوا أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ الَّتِي هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى الْعُصَاةِ مُوَكَّفَةً  
وَلَهُمْ قَوَاعِدُ فِي الْعَقَائِدِ رَذَلَةٌ وَمَذَاهِبٌ مَجْهُولَةٌ مُسْتَكْفَفَةٌ  
يَبْكِي كِتَابُ اللَّهِ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ بِدُمُوعِهِ الْمُنْهَلَةِ الْمُسْتَوَكَّفَةِ  
وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ دُمُوعُهَا مِنْهُمْ عَلَى الْخَدَّيْنِ غَيْرُ مُكَفَّكَفَةٍ  
فَاللَّهُ أَمْطَرَ مِنْ سَحَابِ عَذَابِهِ وَعَذَابُهُ<sup>(٢)</sup> أَبَدًا عَلَيْهِمْ أَوْكَفَةٌ  
وقال الإمام فخر الدين الجاربردي وهو ممن اجتمع بالقاضي ناصر الدين  
البيضاوي وأخذ عنه:

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسْتَرُوا بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعْمَرِي مَعْرِفَةٌ  
قَدْ جَاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَذْرُؤُهُ تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعَ نَفْسِي الصِّفَةِ

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٠/٢٩٩ - ٣٠٠)، وليس فيه سوى تسعة أبيات. وانظر: «طبقات الشافعية

الكبرى» (٩/١٠ - ١١).

(٢) في (ز): «وعقابه».



وقال آخر:

اللهُ يَعْلَمُ وَالْعُلُومُ كَثِيرَةٌ      أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ اهْتَدَى بِالْمَعْرِفَةِ  
وَلَسَوْفَ يَعْلَمُ كُلُّ عَبْدٍ مَا جَنَى      يَوْمَ الْحِسَابِ إِذَا وَقَفْنَا مَوْفِقَهُ  
فَاذْكُرْ بَخِيرَ أُمَّةٍ لَمْ تَعْتَقِدْ      إِلَّا النَّشَاءَ عَلَيْهِ ذَاتًا أَوْ صِفَةً  
وَدَعَ الْمِرَاءَ وَلَا تُطِغْ فِيهِ الْهَوَى      فَالْحَقُّ فِي أَيْدِي الرِّجَالِ الْمُنْصِفَةِ  
وقال القاضي تاج الدين السبكي:

لِجَمَاعَةٍ جَازُوا وَقَالُوا إِنَّهُمْ      لِلْعَدْلِ أَهْلٌ مَا لَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ  
لَمْ يَعْرِفُوا الرَّحْمَنَ بَلْ جَهِلُوا وَمَنْ      ذَا أَعْرَضُوا لِلْجَهْلِ عَنْ لَمَحِ الصِّفَةِ<sup>(١)</sup>

(٢٧) - ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ  
كَأَنَّمَا أَغْشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطْعَانٌ أَلِيلٌ مُظْلِمٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ عطفٌ على قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا  
الْحُسْنَ﴾ على مذهبٍ مَنْ يُجَوِّزُ: (في الدَّارِ زَيْدٌ والحجرة عمرو).  
أو (الذين) مُبتدأٌ والخبر: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ على تقدير: وجزاء الذين كَسَبُوا  
السَّيِّئَاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا؛ أي: أَنْ تُجَازَى سَيِّئَةٌ بِسَيِّئَةٍ مِثْلَهَا لَا يَزَادُ عَلَيْهَا، وفيه تنبيهٌ  
على أَنَّ الزِّيَادَةَ هي الفضلُ أو التَّضْعِيفُ.  
أو: ﴿كَأَنَّمَا أَغْشِيَتْ﴾ أو ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ وما بينهما اعتراضٌ؛ فـ﴿جَزَاءُ  
سَيِّئَةٍ﴾ مُبتدأٌ خبره مَحذُوفٌ؛ أي: فجزاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا واقعٌ، أو: ﴿بِمِثْلِهَا﴾ على زيادةِ  
الباءِ، أو تقدير: مُقَدَّرٌ بِمِثْلِهَا.

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٢/٩).

﴿وَرَهَقُهُمْ ذُلٌّ﴾ وُقِرَىٰ بِالْبَاءِ <sup>(١)</sup> ﴿مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ﴾: مَا مِنْ أَحَدٍ يَعَصِمُهُمْ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، أَوْ: مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، أَوْ: مَنْ عِنْدَهُ؛ كَمَا يَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ.

﴿كَأَنَّمَا أَغْشَيْتُ وُجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنْ أَلِيلٍ مُظْلِمًا﴾ لَفَرَطُ سَوَادِهَا وَظُلْمَتِهَا، وَ﴿مُظْلِمًا﴾ حَالٌ مِنْ ﴿أَلِيلٍ﴾ وَالْعَامِلُ فِيهِ: ﴿أَغْشَيْتُ﴾ لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فِي ﴿قِطْعًا﴾ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ عَامِلٌ فِي الصِّفَةِ، أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي ﴿مِنْ أَلِيلٍ﴾.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: ﴿قِطْعًا﴾ بِالسُّكُونِ <sup>(٢)</sup>، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿مُظْلِمًا﴾ صِفَةً لَهُ أَوْ حَالًا مِنْهُ.

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ الْوَعِيدِيُّ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ؛ لِاسْتِمَالِ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ عَلَى الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ، وَلِأَنَّ ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ يَتَنَاوَلُ أَصْحَابَ الْكِبَرَةِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فَلَا يَتَنَاوَلُهُمْ قَسِيمُهُ.

قوله: «أَو (الذين) مُبْتَدَأٌ والخبر ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ﴾»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَلَا يَلَزِمُ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلِينَ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُسِيءِ، فَيُقَدَّرُ مُضَافٌ لِيَصِحَّ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ مِنْ عَطْفِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ هِيَ <sup>(٤)</sup> الْفَضْلُ أَوْ التَّضْعِيفُ»:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن بعضهم.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١)، و«النشر» (٢/ ٢٨٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٧/ ٤٧٠).

(٤) فِي (س): «فِي».

تَبَعَ فِيهِ أَيْضًا الزَّمْخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup>.

وقال الطَّبْيِيُّ: هُنَا أَيْضًا تَفْسِيرُ الزِّيَادَةِ بِالنَّظَرِ جَاءَ عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ، فَهُوَ وَاجِبُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ لَا مُحِيدَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَعَصِمُهُمْ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ﴿مَنْ لَّهِ﴾ عَلَى الْأَوَّلِ صَلََّةٌ ﴿عَاصِرٍ﴾، وَجَارَ التَّقْدِيمُ لِأَنَّ (مِنْ) فِي ﴿مَنْ عَاصِرٍ﴾ زَائِدَةٌ، وَالْمَعْمُولُ ظَرْفٌ؛ عَلَى الثَّانِي إِمَّا حَالٌ مِنْ ﴿عَاصِرٍ﴾ لِكَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ صِفَةً قَدِّمَتْ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِالظَّرْفِ: أَعْنِي ﴿لَهُمْ﴾.

قوله: «و﴿مُظْلِمًا﴾ حَالٌ مِنْ ﴿أَلِيلٍ﴾، وَالْفَاعِلُ فِيهِ: ﴿أُغْشِيَتْ﴾ لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فِي ﴿قُطِعَا﴾ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ عَامِلٌ فِي الصِّفَةِ:

وَفِي «حَاشِيَةِ الطَّبْيِيِّ»: قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ﴿مَنْ أَلِيلٍ﴾ لَيْسَ صَلََّةٌ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ حَتَّى يَكُونَ عَامِلًا فِي الْمَجْرُورِ، بَلِ التَّقْدِيرُ أَنَّهُ صِفَةٌ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ، وَهُوَ كَائِنٌ، فَلَا يَكُونُ ﴿مُظْلِمًا﴾ الْعَامِلُ فِيهِ ﴿أُغْشِيَتْ﴾، وَأَيْضًا الصِّفَةُ هُوَ ﴿مَنْ أَلِيلٍ﴾، وَذُو الْحَالِ هُوَ ﴿أَلِيلٍ﴾، فَلَا يَكُونُ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ عَامِلًا فِي ذِي الْحَالِ مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ.

وقد يُقَالُ: إِنَّ (مِنْ) لِلتَّبْيِينِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَائِنَةٌ، فَكَأَنَّهُ عَامِلٌ فِي ﴿أَلِيلٍ﴾، لَكِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْعَامِلِ فِي الشَّيْءِ عَامِلٌ فِيهِ، فَهُوَ فَاسِدٌ.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤ / ٤١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٤٧١).

وَالْوَجْهَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ، أَي: بَعْضُ اللَّيْلِ، وَيَكُونُ بَدَلًا مِنْ ﴿قُطْعًا﴾ وَيُجْعَلُ ﴿مُظْلِمًا﴾ حَالًا مِنْ الْبَعْضِ لَا مِنْ ﴿أَيْلٍ﴾، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ ﴿أُغْشِيَتْ﴾.

قال مكي: الواجب أن يكون العامل في ذي الحال هو العامل في الحال؛ لأنها هو في المعنى، إذ لو اختلف لكان قد عمِلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ.

وأجاب الإمام أمين الدين الشرفشاهي<sup>(١)</sup> وقال: إِنَّ نِسْبَةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ إِلَى ﴿قُطْعًا﴾ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا الْمُبْهَمَةِ الْمُفْسَّرَةِ بِاللَّيْلِ، لَا بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِ (القطع) فِي نَفْسِهَا، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ لِبَيَانِ مِقْدَارِ مَا أُغْشِيَتْ بِهِ وَجُوهُهُمْ، وَهُوَ ﴿أَيْلٍ مُظْلِمًا﴾، فإِضَاءُ الْفِعْلِ إِلَى ﴿قُطْعًا﴾ بِاعْتِبَارِ مَا لَا يَتِمُّ مَعْنَاهَا الْمَرَادُ إِلَّا بِهِ كإِضَاءِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: (اشْتَرَيْتُ أَرْطَالًا مِنَ الزَّيْتِ صَافِيًا)؛ فَإِنَّ الْمُشْتَرَى فِيهِ الزَّيْتُ، وَالْأَرْطَالُ مُبَيَّنَةٌ لِمِقْدَارِ مَا اشْتَرَى صَافِيًا.

وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ اللَّفْظِيُّ، وَلَا يُلَاخِظُ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ لَغَلْبَةِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ عَلَيْهِ بِالظُّهْرِ.

وَفِي مَا أوردَ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَدَلِ<sup>(٢)</sup> فِي هَذَا الْمَحَلِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ﴿مِنْ أَيْلٍ﴾ تَتِمَّةٌ ﴿قُطْعًا﴾ فَلَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَلِخَصِّهِ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ بِعِبَارَتِهِ الْوَجِيزَةِ فَقَالَ: اعْتَرَضَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ» بِأَنَّ ﴿مِنْ أَيْلٍ﴾ لَيْسَ مَعْمُولٌ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ فَضْلًا عَنْ ﴿أَيْلٍ﴾، بَلْ هُوَ صِفَةٌ لـ ﴿قُطْعًا﴾،

(١) لم أقف له على ترجمة، ونعته الطيبي في «فتوح الغيب» بشيخه.

(٢) في «فتوح الغيب»: «المبدل».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٧٤).

فيكونُ العاملُ فيه معنى الاستقرارِ والحصولِ المُضمِرِ كسائرِ الظروفِ المُستقرّةِ. ولو سُلِّمَ، فذو الحالِ هو الليلُ، وهو معمولٌ للجارِّ لا للفعلِ، وإنَّ مَبْنَى كلامه ما تَقَرَّرَ في علمِ النّحوِ مِنْ أَنَّ الخبرَ والصّفةَ والحالَ وغيرَ ذلك هو الظرفُ لا عامِلُهُ المقدّرُ؛ أي: كائنٌ وحاصلٌ أو يكونُ ويحصلُ، حتى أنَّ الصّمائرَ قد تتحوّلُ إليه والعملُ قد صارَ له، وأنَّ الصّفةَ معمولٌ إلى الموصوفِ معمولٌ له، وأنَّ كلَّ مَجْرورٍ بحرفِ الجرِّ هو في التّحقيقِ معمولٌ للفعلِ<sup>(١)</sup> الذي يَتعلّقُ به الجارُّ والمَجْرورُ؛ أي:<sup>(٢)</sup> أنَّ حُرُوفَ الجرِّ إنّما وُضِعَتْ لإفشاءِ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ حتى أنَّ العاملَ في الحالِ في (مررتُ بهنّ جالسةً) هو الفعلُ لا حرفُ الجرِّ مع القطعِ باتّحادِ عاملِ الحالِ وذِي الحالِ.

فلا إشكالَ في كلامِ المُصنّفِ ولا غُبارَ عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد اعترضَ نحاةُ العربِ وأجابوا بمثلِ ما وقعَ لهؤلاءِ الأئمّةِ، فقال أبو حيّان: هذا الوجهُ بعيدٌ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ يكونَ العاملُ في الحالِ هو العاملُ في ذِي الحالِ، والعاملُ في ﴿أَلَيْلٍ﴾ هو مستقرُّ الواصلِ إليه بـ(مِنْ)، و﴿أَغْشَيْتَ﴾ عاملٌ في قوله: ﴿وَقَطَعَا﴾ الموصوفِ بقوله: ﴿مِنْ أَلَيْلٍ﴾، فاختلَفَا، فلذلك كان الوجهُ الآخرُ أولى؛ أي: قطعاً مُستقرّةً من الليلِ أو كائنةً مِنَ الليلِ في حالِ إظلامِهِ<sup>(٤)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: مُرادُ المُصنّفِ أنَّ الموصوفَ - وهو ﴿وَقَطَعَا﴾ - معمولٌ

(١) في (س): «الفعل».

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «كما».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٥/أ).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧٧/١٢).

لـ ﴿أَغْشَيْتَ﴾، والعاملُ في الموصوفِ هو عاملٌ في الصِّفَةِ، والصِّفَةُ ﴿مِنْ أَيْلٍ﴾، فهي مَعْمُولَةٌ لـ ﴿أَغْشَيْتَ﴾، وهي صاحبُ الحالِ، والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في ذي الحالِ، فجاءَ من ذلك أنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ صاحبُها بهذه الطريقة.

(٢٨) - ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ فَزَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيانَا تَعْبُدُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ يعني: الفريقين جميعاً ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ الزُّمُومَا مَكَانَكُمْ حَتَّى تَنْظُرُوا مَا يُفْعَلُ بِكُمْ﴾.

﴿أَنْتُمْ﴾ تأكيدٌ للضميرِ المُتَقَبِّلِ إليه من عاملِهِ ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ عطفٌ عليه، وقُرِئَ بالنَّصْبِ على المفعولِ معه<sup>(١)</sup>.

﴿فَزَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾: ففَرَقْنَا بَيْنَهُمْ وَقَطَعْنَا الْوَصْلَ<sup>(٢)</sup> التي كَانَتْ بَيْنَهُمْ.

﴿وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيانَا تَعْبُدُونَ﴾ مجازٌ عَنْ بَرَاءَةِ مَا عَبَدُوهُ مِنْ عِبَادَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَبَدُوا فِي الْحَقِيقَةِ أَهْوَاءَهُمْ - لِأَنَّهَا الْأَمْرَةُ بِالْإِشْرَاقِ - لَا مَا أَشْرَكُوا بِهِ.

وقيل: يُنْطَقُ اللَّهُ الْأَصْنَامَ فَتُشَافَهُهُمْ بِذَلِكَ مَكَانَ الشَّفَاعَةِ التي تَوْقَعُوا<sup>(٣)</sup> مِنْهَا.

وقيل: المرادُ بالشُّركاءِ: الملائِكَةُ وَالْمَسِيحُ، وقيل: الشَّيَاطِينُ.

(١) انظر: «الكامل» للذهلي (ص: ٥٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٨٠).

(٢) في (ت): «الوصلة».

(٣) في (خ): «يتوقعون».

قوله: «الزُّمُوا مَكَانَكُمْ...» إلى قوله: «عطفٌ عليه»؛ أي: عطفٌ على الضمير المُستكنِّ في ﴿مَكَانَكُمْ﴾.

قال أبو حيان: تقديره: (الزموا)، وأنَّ ﴿مَكَانَكُمْ﴾ يحملُ الضميرُ منه = ليس بجيد<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ لو كان كذلك لكانَ (مكانك) الذي هو اسمٌ فعلٍ يتعدَّى كما يتعدَّى (الزُّمُوا) لأنَّ حُكَمَ اسمِ الفعلِ في التَّعدِّي والَّلزومِ حُكْمُ الفعلِ، وليكونَ (مكانك) لا يتعدَّى قدرَه النَحْوِيُّونَ به (اثبت)، و (اثبت) لا يتعدَّى.

وقال الحلبيُّ: الزَّمْخَشَرِيُّ مَسْبُوقٌ بذلك، والعذرُ لِمَنْ قاله أَنَّهُ قصدَ تفسيرَ المعنى<sup>(٢)</sup>.

وقال السَّفَّاقُسيُّ: في كلامِ الجَوْهَرِيِّ ما يدلُّ على أن (لزم) يُستعملُ لازماً ومتعدِّياً، قال: يقولون: لزمْتُ الشَّيْءَ وَلَزِمْتُ به<sup>(٣)</sup>.

قال: ولو سُلِّمَ، فهو تَقْدِيرُ مَعْنَى لا إعراب، فلا يُردُّ.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: قوله: «الزُّمُوا» بناءً على أَنَّهُ في الأَصْلِ ظرفٌ له أَقِيمَ مقامَه كما يُشعرُ بذلك قوله في تفسيره: «أي: الزُّمُوا مَكَانَكُمْ»، لا على أَنَّهُ اسمٌ فعلٍ وحركته حركةٌ بناءٍ كما هو رأيُ أبي عليٍّ الفارسيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) في «البحر المحيط»: «وتقديره: الزموا، وأن مكانكم قام مقامه، فيحمل الضمير الذي في الزموا ليس بجيد».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١٨٩/٦).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: لزم).

(٤) انظر: «حاشية التفزازاني» (٢٧٤/ب).

(٢٩ - ٣٠) - ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ (٢٩) هَذَا كَلَّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٠﴾

﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ فَإِنَّهُ الْعَالَمُ بِكُنْهِ الْحَالِ.  
﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ ﴿إِنْ﴾ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ.

﴿هَذَا﴾: فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ ﴿تَبَلُّوْا كُلَّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾: تَخْتَبِرُ مَا قَدَّمَتْ مِنْ عَمَلٍ فَتَعَايِنُ نَفْعَهُ وَضَرَّهُ.

وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿تَتَلَّوْا﴾ مِنَ التَّلَاوَةِ<sup>(١)</sup>؛ أَي: تَقْرَأُ ذَكَرَ مَا قَدَّمَتْ، أَوْ مِنَ التَّلَوِّ؛ أَي: تَتَّبِعُ عَمَلَهَا فَيَقُودُهَا إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى النَّارِ.

وُقِرِيَ: ﴿تَبَلُّوْا﴾ بِالنُّونِ وَنَصَبِ (كُلِّ)<sup>(٢)</sup> وَإِبْدَالِ (مَا) مِنْهُ، وَالْمَعْنَى: نَخْتَبِرُهَا؛ أَي: نَفْعَلُ بِهَا فَعَلَ الْمُخْتَبِرِ لِحَالِهَا الْمُتَعَرِّفِ لِسَعَادَتِهَا وَشَقَاوَتِهَا بِتَعَرُّفٍ مَا أَسْلَفَتْ مِنْ أَعْمَالِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ: تُصِيبُ بِالْبَلَاءِ - أَي: بِالْعَذَابِ - كُلَّ نَفْسٍ عَاصِيَةٍ بِسَبَبِ مَا أَسْلَفَتْ مِنَ الشَّرِّ، فَتَكُونُ (مَا) مَنْصُوبَةً بِنَزْعِ الْخَافِضِ.

﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾: إِلَى جَزَائِهِ إِيَّاهُمْ بِمَا أَسْلَفُوا.

﴿مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾: رَبِّهِمْ وَمُتَوَلِّي أَمْرِهِمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>(٣)</sup>، لَا مَا اتَّخَذُوهُ مَوْلَى.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

(٢) نسبت لعاصم في رواية عنه. انظر: «الكشاف» (٤٣/٤)، و«البحر» (٨٣/١١). وهي خلاف المشهور عن عاصم. وجاء في «الكامل» للذهلي (ص: ٥٦٧): «تتلوا بالنون والتاء: أبو حاتم عن هارون عن عاصم (كُلِّ) نصب.

(٣) في (أ): «بالحقيقة» بدل: «على الحقيقة».



وَقُرِئَ: (الحَقُّ) بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ﴾: وَضَاعَ عَنْهُمْ ﴿مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ مِنْ أَنَّ إِلَهَهُمْ تَشَفَّعَ لَهُمْ، أَوْ: مَا كَانُوا يَدْعُونَ أَنَّهَا آلِهَةٌ.

(٣١ - ٣٢) - ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَنْقَوْنَ فَنَّا لَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾.

﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾؛ أَي: مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ الْأَرْزَاقَ تَحْصُلُ بِأَسْبَابٍ سَمَاوِيَّةٍ وَمَوَادِّ أَرْضِيَّةٍ، أَوْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup> مِنْهُمَا تَوْسِعَةً عَلَيْكُمْ. وَقِيلَ: ﴿يَمِّنَ﴾ لِبَيَانِ ﴿مَنْ﴾ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ. ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾: أَمَّنْ يَسْتَطِيعُ خَلْقَهُمَا وَتَسْوِيَتَهُمَا، أَوْ: مَنْ يَحْفَظُهُمَا مِنَ الْآفَاتِ مَعَ كَثَرَتِهَا وَسُرْعَةِ انْفِعَالِهِمَا مِنْ أَدْنَى شَيْءٍ. ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾: وَمَنْ يُحْيِي وَيُمِيتُ، أَوْ: مَنْ يُنْشِئُ الْحَيَوَانَ مِنَ النُّطْفَةِ وَالنُّطْفَةِ مِنْهُ.

﴿وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾: وَمَنْ يَلِي تَدْبِيرَ أَمْرِ الْعَالَمِ وَهُوَ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ. ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ إِذَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَكَابِرَةِ وَالْعِنَادِ فِي ذَلِكَ لِفَرْطِ وُضُوْحِهِ. ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَنْقَوْنَ﴾ أَنْفُسَكُمْ عِقَابَهُ بِإِشْرَاكِكُمْ إِيَّاهُ مَا لَا يُشَارِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) انظر: «الكامل» للبهزلي (ص: ٥٦٧) عن الحسن، و«الكشاف» (٤/ ٤٤) دون نسبة.

(٢) قوله: «على المدح» كقولك: (الحمد لله أهل الحمد)، «أو المصدر المؤكد»؛ أي: تأكيد قوله:

﴿رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ كقولك: (هذا عبد الله الحق لا الباطل). انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٤).

(٣) في (خ): «واحدة».

﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾؛ أي المتولي لهذه الأمور المستحق للعبادة هو ربُّكم الثَّابِتُ رُبُوبِيَّتُهُ؛ لآثته الذي أنشأكم وأحياكم ورزقكم ودبر أموركم.

﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ استفهام إنكار؛ أي: ليس بعد الحق إلا الضلال، فَمَنْ تَخَطَّى الْحَقَّ الذي هو عبادة الله وقع في الضلال.

﴿فَأَن تَصْرُفُوتَ﴾ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الضَّلَالِ؟

قوله: «أَمْ مَنْ يَسْتَطِيعُ خَلْقُهُمَا وَتَسْوِيَّتُهُمَا، أَوْ: مَنْ يَحْفَظُهُمَا»<sup>(١)</sup> مِنَ الْآفَاتِ:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: فَسَّرَ الْمَلِكُ بِالْإِسْطَاعَةِ أَوْ الْحَفِظِ<sup>(٢)</sup>، يَجُوزُ أَنَّهُ عَنْ<sup>(٣)</sup> أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ الْمُعْتَبَرَيْنِ فِيهِ؛ إِذِ الْمَالِكُ مُسْتَطِيعٌ حَافِظٌ لِمَا يَمْلِكُهُ.

قال الطَّبِيبِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى؛ لِيُضْمَّ الْخَالِقِيَّةُ مَعَ الرَّازِقِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣]<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَذَلِكُمْ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: إِشَارَةٌ إِلَى مَنْ هَذِهِ قُدْرَتُهُ، وَفَسَّرَ الْحَقَّ بِالثَّابِتِ رُبُوبِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقِّيَّةَ وَالثُّبُوتَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِاعْتِبَارِ الْوَصْفِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْمَوْصُوفُ بِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (س): «وَيُسَوِّيَهُمَا، أَوْ: يَحْفَظُهُمَا».

(٢) فِي (ز): «بِالْحَفِظِ».

(٣) فِي (س): «أَعْلَى».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٧/ ٤٧٠).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ ب).

(٣٣) - ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾؛ أي: كما حقت الرُّبُوبِيَّةُ لله، أو أَنَّ الْحَقَّ بَعْدَهُ الضَّلَالُ، أو أَنَّهُمْ مَصْرُوفُونَ عَنِ الْحَقِّ = حَقَّتْ كَلِمَةُ اللَّهِ وَحُكْمُهُ ﴿عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾: تَمَرَّدُوا فِي كُفْرِهِمْ، وَخَرَجُوا عَنْ حَدِّ الْإِسْتِصْلَاحِ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بَدَلٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، أَوْ تَعْلِيلٌ لِحَقِيقَتِهَا، وَالْمَرَادُ بِهَا<sup>(١)</sup>: الْعِدَّةُ بِالْعَذَابِ.

(٣٤) - ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ جَعَلَ الْإِعَادَةَ كَالْإِبْدَاءِ فِي الْإِلْزَامِ بِهَا لظُهُورِ بُرْهَانِهَا، وَإِنْ لَمْ يُسَاعِدُوا عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ أَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَنْوَبَ عَنْهُمْ فِي الْجَوَابِ فَقَالَ: ﴿قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ لِأَنَّ لَجَاجَهُمْ لَا يَدْعُهُمْ أَنْ يَعْتَرِفُوا بِهَا. ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾: تُصَرَّفُونَ عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ.

(٣٥) - ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَأَلَكُمُ الْكُفْرُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ بِنَصَبِ الْحُجَجِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ وَالتَّوْفِيقِ لِلنَّظَرِ وَالتَّنْدِيرِ، وَ(هَدَى) كَمَا يُعَدَّى بِ(إِلَى) لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ، يُعَدَّى بِاللَّامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُتَنَهِّي غَايَةُ الْهَدَايَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَتَوَجَّهْ نَحْوَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْفَاقِ<sup>(٢)</sup>، وَلِذَلِكَ عُدِّيَ بِهَا مَا أَسْنَدَهُ إِلَى اللَّهِ.

(١) فِي (خ): «بِهَذَا».

(٢) قَوْلُهُ: «وَأَنَّهَا لَمْ تَتَوَجَّهْ نَحْوَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْفَاقِ» الضَّمِيرُ فِي: «وَأَنَّهَا» لِلْهَدَايَةِ، وَفِي: «نَحْوَهُ» لِلْمُنْتَهَى، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْهَدَايَةَ لَمْ تَتَوَجَّهْ نَحْوَ الْمُنْتَهَى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ، بَلْ تَتَوَجَّهْ نَحْوَهُ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ =

﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ أم الذي لا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى، مِنْ قَوْلِهِمْ: (هُدْيَ بِنَفْسِهِ): إذا اهْتَدَى، أو: لا يَهْدِي غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ، وهذا حالُ أَشْرَافِ شُرَكَائِهِمْ كَالْمَلَائِكَةِ وَالْمَسِيحِ وَعُزَيْرٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وورشٌ عَنْ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ ﴿يَهْدِي﴾ بفتحِ الهاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ، وَالْأَصْلُ: يَهْتَدِي، فَأُدْغِمَ وَفُتِحَتِ الْهَاءُ بِحَرَكَةِ التَّاءِ، أَوْ كُسِرَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وروى أبو بكرٍ: ﴿يَهْدِي﴾ بِاتِّبَاعِ الْبَاءِ الْهَاءَ.

وقرأ أبو عمروٌ بِالْإِدْغَامِ الْمُجَرَّدِ وَلَمْ يَبَالِ بِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لِأَنَّ الْمُدْغَمَ فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ، وَعَنْ نَافِعٍ بِرَوَايَةِ قَالُونَ مِثْلَهُ<sup>(١)</sup>.

وَقُرِيَ: (إِلَّا أَنْ يَهْدَى)<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمُبَالَغَةِ.

﴿فَا لَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بِمَا يَقْتَضِي صَرِيحُ الْعَقْلِ بُطْلَانَهُ.

(٣٦) - ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَنَّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ﴾ فِيمَا يَعْتَقِدُونَهُ<sup>(٣)</sup> ﴿إِلَّا طَنَّا﴾ مُسْتَنِدًّا إِلَى خِيَالَاتٍ فَارِغَةٍ وَأَقْسَسَةِ

= والإرادة. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٦)، وحاشيتي ابن التمجيد والقونوي (٩/ ٤٥٧).

(١) وملخص ما ورد فيها من قراءات: ابن كثير وابن عامر وورش وأبو عمرو في أحد الوجهين: بفتح الباء والهاء وتشديد الدال، وأبو جعفر بخلاف عن ابن جمارٍ وقَالُونَ في أحد وجهيه كذلك مع إسكان الهاء، وحزمة والكسائي وخلف بفتح الباء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، ويعقوب وحفص بفتح الباء وكسر الهاء، وأبو بكر كذلك مع كسر الباء، وقرأ أبو عمرو وقَالُونَ وابن جمارٍ في وجههم الثاني باختلاس الفتحة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن أبي الحارث الدمازي.

(٣) في (ت): «يعتقدون».

فَاسِدَةً؛ كَقِيَاسِ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ وَالْخَالِقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ بِأَدْنَى مُشَارَكَةِ مَوْهُومَةٍ.  
وَالْمَرَادُ بِالْأَكْثَرِ: الْجَمِيعُ، أَوْ مَنْ يَنْتَمِي مِنْهُمْ إِلَى تَمْيِيزٍ وَنَظَرٍ وَلَا يَرْضَى بِالتَّقْلِيدِ  
الصَّرْفِ.

﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ﴾: مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِعْتِقَادِ الْحَقُّ ﴿سَمِيئًا﴾ مِنَ الْإِغْنَاءِ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ وَ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ حَالًا مِنْهُ.  
وفيه دليلٌ على أَنَّ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ فِي الْأَصُولِ وَاجِبٌ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالتَّقْلِيدِ وَالظَّنِّ  
غَيْرُ جَائِزٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ وَعَيْدٌ عَلَى اتِّبَاعِهِمُ الظَّنَّ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْبُرْهَانِ.

قوله: «وَالْمَرَادُ بِالْأَكْثَرِ: الْجَمِيعُ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: وَهُوَ كَاسْتِعْمَالِ الْقَلِيلِ لِلْعَدَمِ<sup>(١)</sup>.

(٣٧) - ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ  
وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: افْتِرَاءً مِنَ الْخَلْقِ ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي  
بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ مُطَابِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ الْإِلَهِيِّ الْمَشْهُودِ عَلَى صِدْقِهَا وَلَا يَكُونُ كَذْبًا،  
كَيْفَ وَهُوَ لِكَوْنِهِ مُعْجَزٌ أَدْوَنُهَا عِيَارٌ عَلَيْهَا شَاهِدٌ عَلَى صِحَّتِهَا، وَنَصْبُهُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ لـ (كَانَ)  
مُقَدَّرًا، أَوْ عِلَّةٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَلَكِنْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَصْدِيقَ الَّذِي.  
وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ<sup>(٢)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ: وَلَكِنْ هُوَ تَصْدِيقٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٤٨٦/٧).

(٢) أي: (ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل)، نسبت لعيسى بن عمر والزَّعْفَرَانِي وابن أبي عُبَلَةَ.

انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكامل» للهِدْلِي (ص: ٥٦٨).

﴿وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ﴾: وتفصيل ما حقق وأثبت من العقائد<sup>(١)</sup> والشرائع.  
 ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: مُتَفَيِّيًا عنه الرَّيْبُ، وهو خبرٌ ثالثٌ داخلٌ في حكم الاستدراك،  
 ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿الْكِتَابِ﴾ فَإِنَّهُ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.  
 ﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خبرٌ آخرٌ تقديرُهُ: كائِنَا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ  
 بِ﴿صَدِيقٍ﴾ أَوْ ﴿تَفْصِيلٍ﴾ و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضٌ، أَوْ بِالْفِعْلِ الْمَعْلَلِ بِهِمَا،  
 ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿الْكِتَابِ﴾ أَوْ الضَّمِيرِ فِي ﴿فِيهِ﴾.  
 ومساقُ الآية بعدَ المنعِ عَنِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ لِبَيَانِ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ والبرهانُ عليه.

قوله: «عيارٌ عليها»:

في «المُغْرَب»: العِيَارُ والمَعْيَارُ: الذي يُقَاسُ<sup>(٢)</sup> به غيره ويُسَوَّى<sup>(٣)</sup>.

(٣٨) - ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَاتَنَّاوْا بِسُورَةِ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: بل أيقولون: ﴿أَفْتَرَيْنَاهُ﴾ محمّداً، ومعنى الهمزة فيه للإنكار.  
 ﴿قُلْ فَاتَنَّاوْا بِسُورَةِ مِثْلِهِ﴾ في البلاغة وحُسن النظم وقوّة المعنى على وجه  
 الافتراء؛ فَإِنَّكُمْ مِثْلِي فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْفَصَاحَةِ وَأَشَدُّ تَمَرُّنًا فِي النَّظْمِ وَالْعِبَارَةِ.  
 ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾ ومع ذلك فاستعينوا بمن أمكنكم أَنْ تَسْتَعِينُوا بِهِ ﴿مِنْ  
 دُونِ اللَّهِ﴾: سِوَى اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ وَحْدَهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَنَّهُ اخْتَلَقَهُ.

(١) في (أ): «الحقائق».

(٢) في (ز): «يقايس».

(٣) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: غير).

(٣٩) - ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ، وَلَمَا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾: بل سارِعُوا إِلَى التَّكْذِيبِ ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾: بِالْقُرْآنِ أَوَّلَ مَا سَمِعُوهُ قَبْلَ أَنْ يَتَدَبَّرُوا آيَاتِهِ وَيُحِيطُوا بِالْعِلْمِ بِشَأْنِهِ، أَوْ: بِمَا جَهْلُوهُ وَلَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْمًا مِنْ<sup>(١)</sup> ذِكْرِ الْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ وَسَائِرِ مَا يُخَالِفُ دِينَهُمْ.

﴿وَلَمَا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾: وَلَمْ يَقِفُوا بَعْدَ عَلَى تَأْوِيلِهِ وَلَمْ تَبْلُغْ أَذْهَانُهُمْ مَعَانِيَهُ، أَوْ: لَمْ يَأْتِيَهُمْ بَعْدَ تَأْوِيلِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْغُيُوبِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ صِدْقٌ أَمْ كَذِبٌ. والمعنى: أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، ثُمَّ إِنَّهُمْ فَاجَرُوا تَكْذِيبَهُ مِنْ<sup>(٢)</sup> قَبْلِ أَنْ يَتَدَبَّرُوا نَظْمَهُ وَيَتَفَحَّصُوا مَعْنَاهُ.

وَمَعْنَى التَّوَقُّعِ فِي (لَمَّا): أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ لَهُمْ بِالْآخِرَةِ إِعْجَازُهُ لَمَّا كَرَّرَ عَلَيْهِمُ التَّحْدِيَّ فَزَادُوا قُوَاهُمْ فِي مُعَارَضَتِهِ فَتَضَاعَلَتْ دُونَهَا، أَوْ لَمَّا شَاهَدُوا وَقُوعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ طَبَقًا لِإِخْبَارِهِ مَرَارًا فَلَمْ يَقْلَعُوا عَنْ التَّكْذِيبِ تَمَرُّدًا وَعِنَادًا.

﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أَنْبِيََاءُهُمْ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ فِيهِ وَعِيدٌ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ مَنْ قَبْلَهُمْ.

قوله: «بل سارِعُوا إِلَى التَّكْذِيبِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: اسْتَفِيدَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ، وَلَمَّا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾؛ فَإِنَّ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ بِالشَّيْءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) بعدها في (خ): «صدق».

(٢) «من»: ليست في (ت).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيبِيِّ (٧/ ٤٩٠).

(٤٠) - ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ، وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ﴾: ومن المكذِّبينَ ﴿مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾: مَنْ يُصَدِّقُ بِهِ فِي نَفْسِهِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ وَلَكِنْ يَعَانِدُ، أَوْ: مَنْ سَيُؤْمِنُ بِهِ وَيَتَوَبُّ عَنْ كُفْرِهِ.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾: فِي نَفْسِهِ لَفَرَطِ غَاوَتِهِ وَقَلَّةِ تَدَبُّرِهِ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ بَلْ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾: بِالْمُعَانِدِينَ أَوْ بِالْمُصْرِّينَ.

(٤١) - ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيْتُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾: فَإِنْ أَصْرُوا عَلَى تَكْذِيبِكَ بَعْدَ الزَّامِ الْحُجَّةِ ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾: فَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ فَقَدْ أَعْذَرْتَ، وَالْمَعْنَى: لِي جَزَاءُ عَمَلِي وَلَكُمْ جَزَاءُ عَمَلِكُمْ حَقًّا كَانَ أَوْ بَاطِلًا.

﴿أَنْتُمْ بَرِيْتُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾: لَا تُؤْخَذُونَ بِعَمَلِي وَلَا أُؤْخَذُ<sup>(١)</sup> بِعَمَلِكُمْ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الْإِعْرَاضِ عَنْهُمْ وَتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ قِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ.

قوله: «وَإِنْ أَصْرُوا عَلَى تَكْذِيبِكَ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَأَنَّ أَصْلَ التَّكْذِيبِ حَاصِلٌ فَلَا يَبْصَحُ الْاِسْتِقْبَالُ، وَأَيْضًا الْجَزَاءُ ﴿قُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ يَعْنِي: فِخْاطِبُهُمْ وَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ، إِنَّمَا يَلَائِمُ الْإِصْرَارَ عَلَى التَّكْذِيبِ وَالْيَأْسَ مِنْ إِجَابَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (خ) وَ(ت): «لَا تُؤْخَذُونَ بِعَمَلِي وَلَا أُؤْخَذُ».

(٢) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٧٦/١).



(٤٢ - ٤٣) - ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ؕ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ؕ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ إذا قرأت القرآن وَعَلِمْتَ الشَّرَائِعَ، وَلَكِنْ لَا يَقْبَلُونَ كالأصم الذي لَا يَسْمَعُ أَصْلًا.

﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾: تَقْدِرُ عَلَى إِسْمَاعِهِمْ ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾: وَلَوْ انضَمَّ إِلَى صَمَمِهِمْ عَدَمُ تَعْقُلِهِمْ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ اسْتِمَاعِ الْكَلَامِ فَهْمُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ لَا تُوصَفُ بِهِ الْبَهَائِمُ، وَهُوَ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ فِي تَدْبِيرِهِ، وَعُقُولُهُمْ لَمَّا كَانَتْ مُؤَوِّفَةً بِمُعَارَضَةِ الْوَهْمِ وَمُشَايَعَةِ الْإِلْفِ وَالتَّقْلِيدِ تَعَدَّرَ إِفْهَامُهُمُ الْحِكْمَ وَالْمَعَانِي الدَّقِيقَةَ فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِسَرْدِ الْأَلْفَاظِ عَلَيْهِمْ غَيْرَ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَهَائِمُ مِنْ كَلَامِ النَّاقِ.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ وَيُعَايِنُونَ دَلَائِلَ بُيُوتِكَ وَلَكِنْ لَا يُصَدِّقُونَ.

﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى﴾: تَقْدِرُ عَلَى هِدَايَتِهِمْ ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾: وَإِنْ انضَمَّ إِلَى عَدَمِ الْبَصَرِ عَدَمُ الْبَصِيرَةِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِبْصَارِ هُوَ الْاعْتِبَارُ وَالِاسْتِبْصَارُ، وَالْعَمْدَةُ فِي ذَلِكَ الْبَصِيرَةُ، وَلِذَلِكَ يَحْدُسُ الْأَعْمَى الْمُسْتَبْصِرُ وَيَنْفَطِنُ مَا لَا يَدْرِكُهُ الْبَصِيرُ الْأَحْمَقُ.

وَالْآيَةُ كَالْتَعْلِيلِ لِلْأَمْرِ بِالتَّبَرِّي وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُمْ.

(٤٤) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ بِسَبَبِ حَوَاسِّهِمْ وَعُقُولِهِمْ ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بِإِفْسَادِهَا وَتَقْوِيَتِ مَنَافِعِهَا عَلَيْهَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ كَسْبًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ مَسْلُوبَ الْإِخْتِيَارِ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَعَمَتِ الْمُجْبِرَةُ.

ويعجز أن يكونَ وعيداً لهم بمعنى: أن ما يحقُّ بهم يومَ القيامةِ مِنَ العذابِ عدلٌ مِنَ اللَّهِ لَا يَظْلِمُهُمْ بِهِ وَلَكِنَّهُمْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِاقْتِرَافِ أَسْبَابِهِ.

(٤٥) - ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِقَوْلِهِمْ كَذَبُوا كَذِبًا﴾.

﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ﴾: يَسْتَقْصِرُونَ مَدَّةَ لَبْثِهِمْ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْقُبُورِ لِهَوْلِ مَا يَرُونَ، وَالْجُمْلَةُ التَّشْبِيهِيَّةُ فِي مَوْجِعٍ <sup>(١)</sup> الْحَالِ؛ أَي: يُحْشَرُهُمْ مُشَبَّهِينَ بِمَنْ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا سَاعَةً، أَوْ صَفَةً لـ (يَوْمٍ) وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ، أَوْ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: حَشَرًا كَأَن لَمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ.

﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا كَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَارَفُوا إِلَّا قَلِيلًا، وَهَذَا أَوَّلُ مَا نُشِرُوا ثُمَّ يَنْقَطِعُ التَّعَارُفُ لِشِدَّةِ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ حَالٌ أُخْرَى مُقَدَّرَةٌ، أَوْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا﴾، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالظَرْفِ وَالتَّقْدِيرِ: يَتَعَارَفُونَ يَوْمَ يُحْشَرُهُمْ.

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِقَوْلِهِمْ﴾ اسْتِثْنَاءٌ لِلشَّهَادَةِ عَلَى خُسْرَانِهِمْ وَالتَّعَجُّبِ مِنْهُ <sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ.

﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لَطَرِقِ اسْتِعْمَالِ مَا مُنَحُوا مِنَ الْمَعَاوِنِ فِي تَحْصِيلِ الْمَعَارِفِ، فَاسْتَكْسَبُوا بِهَا جَهَالَاتٍ أَدَّتْ بِهِمْ إِلَى الرَّدَى وَالْعَذَابِ الدَّائِمِ.

قوله: «والتَّعَجُّبُ مِنْهُ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْمَقَامِ وَسَوِيَ الْكَلَامِ <sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ت): «مَوْضِع».

(٢) فِي (خ): «وَلِلتَّعَجُّبِ عَنْهُ».

(٣) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (٢٧٦/أ).

(٤٦) - ﴿وَأَمَّا نُزُيَّتُكَ بِعَظْمٍ أَلَذِي نَعْلَمُ أَوْ نَنُوقُكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَأَمَّا نُزُيَّتُكَ﴾: نُبَصِّرَنَّكَ ﴿بِعَظْمٍ أَلَذِي نَعْلَمُ﴾: مِنَ الْعَذَابِ فِي حَيَاتِكَ كَمَا أَرَاهُ يَوْمَ بَدْرِ ﴿أَوْ نَنُوقُكَ﴾: قَبْلَ أَنْ نُزَيِّتَكَ ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾: فَنُزَيِّتُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَهُوَ جَوَابُ ﴿نَنُوقُكَ﴾ وَجَوَابُ ﴿نُزَيِّتَكَ﴾ مَحذُوفٌ مِثْلُ: فَذَلِكَ. ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾: مُجَازٍ عَلَيْهِ، ذَكَرَ الشَّهَادَةَ وَأَرَادَ تَتَبُعَهَا وَمُقْتَضَاهَا، وَلِذَلِكَ رَتَّبَهَا عَلَى الرُّجُوعِ بِ﴿ثُمَّ﴾، أَوْ: مُؤَدِّ شَهَادَتِهِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قوله: «وهو جوابُ ﴿نَنُوقُكَ﴾، وجوابُ ﴿نُزَيِّتَكَ﴾ مَحذُوفٌ مِثْلُ: فَذَلِكَ»:

قال أبو حيان: لا حاجة إلى تقدير جوابٍ مَحذُوفٍ؛ لأنَّ قوله: ﴿وإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ صالحٌ لأنَّ يكونَ جوابَ الشرط، وما عُطِفَ عليه، وأيضاً فقوله: «فَذَلِكَ» اسمٌ مفردٌ والجوابُ إنَّما يكونُ جملةً<sup>(١)</sup>.

وقال السِّفَاقِسيُّ: جوابُه: أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمَرْجِعَ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى إِرَاءَتِهِ بَعْضُ مَا نَعُدُّهُمْ، فَلِذَا قَدَّرَ لَهُ جَوَابًا.

وقوله: «فَذَلِكَ» خبرٌ مبتدأٌ مَحذُوفٍ؛ أَي: فَهُوَ ذَاكَ، وحذفُ المبتدأِ في جوابِ الشرطِ كثيرٌ.

وقال الحَلَبِيُّ: هُوَ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ أَي: فَذَلِكَ الْمَرَادُ أَوْ الْمَتَمَنَّى أَوْ نَحْوُهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠٩/١٢).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٢١٢/٦).

وقال الطَّبِيُّ: أي: فذاك حَقٌّ وصوابٌ؛ أي: ثابتٌ وواقعٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ولذلك رَبَّهَا عَلَى الرُّجُوعِ»؛ أي: حيثُ أتى بـ(ثم) مُريدًا بالشَّهَادَةَ لِإِزْمَهِمَا مِنَ الْمُجَازَاةِ، وذلك إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ.

(٤٧) - ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ مِنَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ ﴿رَسُولٌ﴾ يَبْعَثُ إِلَيْهِمْ لِيَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَقِّ ﴿فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ فَكَذَّبُوهُ ﴿قُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾: بَيْنَ الرَّسُولِ وَمُكَذِّبِيهِ ﴿بِالْقِسْطِ﴾: بِالْعَدْلِ، فَأُنْجِيَ الرَّسُولُ وَأَهْلِكَ الْمَكْذُبُونَ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

وقيل: مَعْنَاهُ: لِكُلِّ أُمَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَسُولٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمُ الْمَوْقِفَ لِيَشْهَدَ عَلَيْهِمُ بِالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِإِنْجَاءِ الْمُؤْمِنِ وَعِقَابِ الْكَافِرِ<sup>(٢)</sup>؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجِئَاءُ بِالنَّبِيِّ وَالشَّهَادَةِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٦٩].

(٤٨ - ٤٩) - ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٤٨) ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَجِرُّونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾.

﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ اسْتِيعَادًا لَهُ وَاسْتِهْزَاءً بِهِ ﴿إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ خُطَابٌ مِنْهُمْ لِلنَّبِيِّ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ فَكَيْفَ أَمْلِكُ لَكُمْ فَاسْتَعْجَلْ فِي جَلْبِ الْعَذَابِ إِلَيْكُمْ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أَنْ أَمْلِكَهُ؟ أَوْ: وَ<sup>(٣)</sup> لَكِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَائِنْ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٩٧/٧).

(٢) في (ت): «المؤمنين وعقاب الكافرين».

(٣) «الواو»: ليست في (ت).

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ مضروبٌ لهلاكهم ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾:  
لا يتأخرون ولا يتقدمون، فلا تستعجلوا فسيحين وقتكم ويُجزؤ وعدكم.

(٥٠ - ٥١) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾  
﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌم بِهِ﴾ أَأَنْتُمْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعِجِلُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ﴾ الذي تستعجلون به ﴿بَيِّنَاتٍ﴾: وقت بياتٍ واشتغالٍ  
بالنوم ﴿أَوْ نَهَارًا﴾: حين كنتم مُشتغلين بطلب معاشكم.

﴿مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾: أي شيءٍ من العذاب يستعجلونه وكلُّه مكروهٌ لا  
يلائم الاستعجال، وهو مُتعلقٌ بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ لأنه بمعنى: أخبروني.

و﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ وُضِعَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ للدلالة على أَنَّهُمْ لَجُرْمِهِمْ يَنْبَغِي أَنْ  
يَفْرَعُوا مِنْ مَجِيءِ الوَعِيدِ<sup>(١)</sup> لا أَنْ يَسْتَعِجِلُوهُ، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ وهو: يندموا  
على الاستعجال، أو: يعرفوا خطأَهُ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ ﴿مَاذَا﴾ كَقَوْلِكَ: إِنْ أَتَيْتَكَ مَاذَا تُعْطِينِي؟ وَتَكُونُ  
الْجُمْلَةُ مُتَعَلِّقَةً بِـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ أو بقوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌم بِهِ﴾ بمعنى: إِنْ أَتَاكُمْ  
عَذَابُهُ أَمَنْتُمْ بِهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ حِينَ لَا يَنْفَعُكُمْ الْإِيمَانُ؟ و﴿مَاذَا يَسْتَعِجِلُ﴾ اعتراضٌ،  
ودخولُ حَرْفِ الاستفهامِ على (ثمَّ) لِإِنْكَارِ التَّأْخِيرِ.

﴿أَأَنْتُمْ﴾ على إِرَادَةِ الْقَوْلِ؛ أَي: قِيلَ لَهُمْ إِذَا أَمَّنُوا بَعْدَ وَقُوعِ الْعَذَابِ: الْآنَ  
أَمَنْتُمْ بِهِ.

وَعَنْ نَافِعٍ: ﴿الْآنَ﴾ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالْقَاءِ حَرَكَتَيْهَا عَلَى اللَّامِ<sup>(٢)</sup>. ﴿وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ  
تَسْتَعِجِلُونَ﴾ تَكْذِيبًا وَاسْتَهْزَاءً.

(١) في (خ): «العذاب» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٢).

قوله: «وجواب الشرط محذوف، وهو: يندموا على الاستعجال»:

قال أبو حيان: هذا التقدير غير سائع؛ لأنَّ الجواب إنما يُقدَّرُ ممَّا تقدَّم لفظًا أو تقديرًا، فالذي يسوغ أن يُقدَّرَ هنا: فأخبروني؛ لأنَّه من معنى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
وذكر الطيبي نحوه<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وبجوز أن يكون الجواب ﴿مَاذَا﴾»:

قال أبو حيان: هذا غير صحيح؛ لأنَّ جواب الشرط إذا كان استفهامًا فلا بُدَّ فيه من الفاء، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة.  
قال: وقوله: «كقولك: إن أتيتك ماذا تُطعمني؟» هو من تمثيله لا من كلام العرب.

قال: وقوله: «وتكون الجملة متعلقة بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾» كيف يصحَّ مع جعلها جوابًا للشرط؟!

قال: وإن عني بالجملة جملة الشرط فـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بمعنى: (أخبروني) يقع<sup>(٣)</sup> متعلقًا مفعولًا، ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول (أخبروني)<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «أو قوله: ﴿أَتَمَرًا إِذَا مَا وَقَعَ﴾ ...» إلى آخره.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/١١٢ - ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٥٠٢/٧).

(٣) في «البحر المحيط»: «تطلب»، وهو الأليق.

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/١١٣).

قال أبو حيان: هذا أيضًا غير صحيح؛ لما ذكرنا من وجوب الفاء، وأيضًا فهي معطوفة بـ(ثم)، والمعطوفة لا يصح أن تقع جوابًا للشرط، وأيضًا فإن ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ يحتاج إلى مفعول، ولا تقع جملة الشرط موقعه<sup>(١)</sup>.

وأجاب السفاقي عن هذا والذي قبله بأن مراد الزمخشري: أنه جواب الشرط معني لا إعرابًا، والجواب على الوجهين محذوف، ولهذا جعله جملة، ف﴿مَاذَا﴾ باقية على تعلّقها بـ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾.

الطّبي: اعلم أن جواب الشرط إذا كان محذوفًا فتقدير الكلام: أخبروني أي نوع من العذاب تستعجلونه؟ أو: أي شيء عظيم تستعجلون منه؟ ثم قيل تقريراً للإنكار: إن أتاكم أمارات ما تستعجلونه ورأيتم أهوالها وشدّتها تعرّفوا الخطأ فيه؛ ففي الكلام التفتّ ووضّع للظاهر<sup>(٢)</sup> موضع المضمّر، ثم عطف قوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعْتُمْ بِهِ﴾ على الجزاء المحذوف لبعدهما بين المرتبتين، وأدخل همزة الإنكار بين المعطوف والمعطوف عليه.

وإن كان الجواب: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾ فالتقدير: أخبروني إن أتاكم عذاب الله فأأي نوع من العذاب تستعجلونه فتدقّقونه؟ ونظيره قولك<sup>(٣)</sup>: (إن أتيتك ماذا تطعمني)؛ أي: أي شيء من الأطعمة الشهية والمأكولات اللذيذة

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/١١٣).

(٢) في (ز): «الظاهر».

(٣) في (ز): «قوله».

تُطْعَمُنِي، وهذا لا يقال إلا فيما إذا كان الإطعام ممّا لا قيد فيه فتستفهم عن نوع ما تُطعمه.

وإن كان الجواب ما يدل عليه قوله: ﴿أَمَّا إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ بِهِ﴾ فالتقدير: إن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم، فدلّ هذا على أنّ الجواب: آمنتم به حين لا ينفعكم الإيمان، ثمّ أدخلت همزة الاستفهام بين المعطوف والمعطوف عليه لمزيد الإنكار.

قال: وهذا المقام من عَوِيصَاتِ «الكشاف»، قلّمّا<sup>(١)</sup> يخوض فيه إلا المرتاض في علمي المعاني والبيان<sup>(٢)</sup>.

قوله: «على إرادة القول»:

قال الشيخ سعد الدين: لا يحتاج إلى تقدير القول وإن كان هو قوياً من جهة المعنى.

قوله: ﴿وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ تكذيباً:

الطبيي: يريد أن قوله: ﴿آمَنُكُمْ بِهِ﴾ يقتضي أن يقال بعده: وقد كنتم به تكذبون، لا تستعجلون، وإنّما جازّ وضعه في موضعه لأنّ المراد به الاستعجال السابق، وهو قوله: ﴿مَتَى...﴾ وكان هذا القول تهكّماً منهم وتكديماً واستبعاداً، وفي العدول استحضاراً لتلك المقالة الشنيعة، فيكون أبلغ من (تكذبون)<sup>(٣)</sup>.

(١) في (س): «فما».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٥٠٢-٥٠٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٥٠٤/٧).



(٥٢) - ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ وَلَا يَمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾.

﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ عطفٌ على (قِيلَ) المُقَدَّر: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ المؤلَم على الدوام ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا يَمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ من الكفر والمعاصي.

(٥٣) - ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَفِ إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾.

﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ﴾: وَيَسْتَخِيرُونَكَ ﴿أَحَقُّ هُوَ﴾: أَحَقُّ مَا تَقُولُ مِنَ الْوَعْدِ وَادِّعَاءِ النَّبِوَّةِ؟ تَقُولُهُ بَجْدٍّ أَمْ بَاطِلٍ تَهْزُلُ بِهِ؟ قَالَهُ حَبِيبُ بْنُ أَخْطَبٍ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ<sup>(١)</sup>.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ﴾.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلْإِنْكَارِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ: (الْحَقُّ هُوَ)<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ فِيهِ تَعْرِيفٌ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ.

و﴿أَحَقُّ﴾ مُبْتَدَأٌ وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ بِهِ سَادُّ مَسَدِّ الْخَبَرِ، أَوْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْقِعِ<sup>(٣)</sup> النَّصْبِ بـ ﴿يَسْتَنبِئُونَكَ﴾.

﴿قُلْ إِي وَرَفِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾: إِنَّ الْعَذَابَ لَكَائِنٌ، أَوْ: مَا أَدَّعِيهِ لثَابِتٌ.

وَقِيلَ: كَيْلًا الضَّمِيرَيْنِ لِلْقُرْآنِ، وَ﴿إِي﴾ بِمَعْنَى: نَعَمْ، وَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْقَسَمِ وَلِذَلِكَ يُوصَلُ بِوَاوِهِ فِي التَّصْدِيقِ فَيَقَالُ: إِي وَاللَّهِ، وَلَا يَقَالُ (إِي) وَحْدَهُ.

﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾: فَاتِّينَ الْعَذَابِ.

(٥٤) - ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا

الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ﴾ بِالشَّرْكِ أَوْ التَّعَدِّيِّ عَلَى الْغَيْرِ ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ مِنْ خَزَائِنِهَا

(١) انظر: «تفسير السمرقندي» (١٢٠ / ٢) عن فتادة ومقاتل.

(٢) انظر: «المحتسب» (٣١٢ / ١)، و«الكشاف» (٥٧ / ٤)، عن الأعمش.

(٣) في (خ): «موضع».

وأموالها ﴿لَا تَقْدَرُ بِهِ﴾: لجعلته فدية لها من العذاب، من قولهم: افتداه، بمعنى: فداه.

﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ لأنهم بهتوا بما عاينوا مما لم يحتسبوه من فظاعة الأمر وهوله فلم يقدروا أن ينطقوا.

وقيل: (أسروا الندامة): أخلصوها؛ لأن إخفاءها إخلاصها، أو لأنه يقال: (سر الشيء) لخالصته، من حيث إنها تخفى ويضن بها.

وقيل: أظهروها، من قولهم: أسر الشيء وأسرته: إذا أظهره.

﴿وَقَضَىٰ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ليس تكريراً؛ لأن الأول قضاء بين الأنبياء ومكذبيهم، والثاني مجازاة المشركين على الشرك أو الحكومة بين الظالمين والمظلومين، والضمير إنما يتناولهم لدلالة الظلم عليهم.

قوله: «لأن إخفاءها إخلاصها»:

قال الطيبي: وذلك أن<sup>(١)</sup> الندامة بسبب العثر على سوء الصنيع، فيقال: (ندم فلان) إذا حصلت له هذه الحقيقة في القلب، وإذا قيل: (أخفى الندامة) آذن بشدة تمكئها في القلب وإخلاصها عن شوائب ما ينافيها، ثم إذا خوطب بها في مقام الانتقام والتوبيخ كان تهكماً بالمخاطب.

أو يقال: (أظهر الندامة) إذا أبدى أمارات حصولها في القلب من إنكاس الرأس

(١) في (س): «لأن».

وعَضُّ الْأَنَامِلِ وتَغْيِيرُ الْكَلَامِ، و(أَخْفَى النَّدَامَةَ) إِذَا تَجَلَّدَ وَكَمَنَهَا<sup>(١)</sup> فِي الْقَلْبِ حَذَارَ السَّمَاتَةِ، فَيَكُونُ تَخْلُصُهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ<sup>(٢)</sup>.

(٥٥ - ٥٦) ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْإِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٥٥) هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿

﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ تَقْرِيرٌ لِقُدْرَتِهِ تَعَالَى عَلَى الْإِثَابَةِ وَالْعِقَابِ. ﴿الْإِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾: مَا وَعَدَهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ كَانَتْ لَا خُلْفَ فِيهِ ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ - لِقُصُورِ عَقْلِهِمْ - إِلَّا ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ يَقْدِرُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِمَا فِي الْآخِرَى<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ لِدَاتِهِ لَا تَزُولُ قُدْرَتُهُ، وَالْمَادَّةُ الْقَابِلَةُ بِالذَّاتِ لِلْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ قَابِلَةٌ لَهُمَا أَبَدًا. ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بِالْمَوْتِ أَوْ النُّشُورِ<sup>(٥)</sup>.

(٥٧ - ٥٨) ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥٧) قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أَي: قَدْ جَاءَكُمْ كِتَابٌ جَامِعٌ لِلْحِكْمَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْكَاشِفَةِ عَنِ مَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ وَمَقَابِحِهَا الْمُرَغَّبَةِ فِي الْمَحَاسِنِ وَالزَّاجِرَةِ عَنِ الْمَقَابِحِ، وَالْحِكْمَةِ النَّظَرِيَّةِ

(١) فِي (ز): «وَمَكْنَهَا».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٥٠٧/٧).

(٣) فِي (خ): «قَادِر».

(٤) فِي (ت): «الْعَقْبَى».

(٥) فِي (خ): «وَالنُّشُور».

التي هي شفاءٌ لِمَا في الصُّدُورِ مِنَ الشُّكُوكِ وَسُوءِ الاعتقادِ، وَهُدًى إِلَى الْحَقِّ وَالْيَقِينِ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، حَيْثُ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِمْ فَنَجَّوْا بِهَا مِنْ ظُلُمَاتِ الضَّلَالِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ، وَتَبَدَّلَتْ مَقَاعِدُهُمْ مِنْ طَبَقَاتِ النَّيرانِ بِمَصَاعِدٍ مِنْ دَرَجَاتِ الْجَنَانِ، وَالتَّنَكُّيرُ فِيهَا لِلتَّعْظِيمِ.

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ بِإِنْزَالِ الْقُرْآنِ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفَعْلٍ يُفَسِّرُهُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا لَكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾؛ فَإِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِمَنْزِلَةِ الضَّمِيرِ، تَقْدِيرُهُ: بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَلْيَعْتَنُوا - أَوْ فَلْيَفْرَحُوا - فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ التَّكْرِيرِ: التَّأَكُّدُ وَالْبَيَانُ بَعْدَ الْإِجْمَالِ، وَإِيجَابُ اخْتِصَاصِ الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ بِالْفَرَحِ.

أَوْ بِفَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿فَإِذَا جَاءَ تَكْمٌ﴾، وَ(ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى مَصْدَرِهِ؛ أَي: بِمَجِيئِهَا فَلْيَفْرَحُوا.

وَالْفَاءُ الْأُولَى بِمَعْنَى الشَّرْطِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ فَرِحُوا بِشَيْءٍ فِيهِمَا لَيَفْرَحُوا<sup>(١)</sup>، أَوْ لِلرَّبْطِ بِمَا قَبْلَهَا وَالدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ الْكِتَابِ الْجَامِعِ بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ مُوجِبٌ لِلْفَرَحِ، وَتَكَرُّرُهَا لِلتَّأَكُّدِ؛ كَقَوْلِهِ:

وإذا هَلَكْتَ فعندَ ذلك فاجزعي .....

وَعَنْ يَعْقُوبَ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بِالتَّاءِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ

(١) «ليفرحوا»: ليست في (ت).

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٣٣٣)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٨٥). وذكرها الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٩٨) عن الحسن. وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٣١٣) للنبي ﷺ، وزاد ابن جني: عثمان بن عفان وأبي بن كعب رضي الله عنهما، والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج، وأبي جعفر بخلاف، والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف، والأعمش =

مَرْفُوعًا<sup>(١)</sup>، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ: (فَافْرُحُوا)<sup>(٢)</sup>.

﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهَا إِلَى الزَّوَالِ أَقْرَبُ<sup>(٣)</sup>، وَ﴿هُوَ﴾ ضَمِيرٌ (ذَلِكَ).

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿تَجْمَعُونَ﴾<sup>(٤)</sup> عَلَى مَعْنَى: فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحِ الْمُؤْمِنُونَ فَهُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ.

= بخلاف، وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد. وانظر التعليق الآتي.

وقوله: «على الأصل المرفوع»؛ أي: قرئت على أصلها المتروك، وهو أمر المخاطب لا الغائب، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف اللام مع المضارع، لكن لما كثر أمر المخاطب حذفوا اللام مع حرف المضارعة الذي هو التاء، وبقي ما بعده ساكنًا، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فإذا أتى بأمر المخاطب فقد استعمل الأصل المتروك فيه. انظر: «المحتسب» (ص: ١ / ٣١٣)، و«حاشية الشهاب» (٥ / ٤١).

(١) روي ذلك عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً، والصواب الوقف، فقد رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٠٦٢ - تفسير) عن أبي بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ»، قَالَ: قُلْتُ: سَمَّانِي لَكَ رَبِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَتَلَا: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ قَالَ: بكتاب الله وبالإسلام خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ.

والصواب أن المرفوع من هذا الحديث ينتهي عند قوله: «نعم»، ويشهد لذلك أن الحديث رواه البخاري (٣٨٠٩)، ومسلم (٧٩٩)، عن أنس رضي الله عنه، وينتهي عند قوله: «نعم».

أما الآية فقد جاء في كثير من الروايات أن الذي قرأها هو أبي رضي الله عنه، وأنه قرأ فيها: ﴿فَلْتَفَرِّحُوا﴾ بالتاء، انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٠٩٣٧) تحقيق محمد عوامة، و«مسند أحمد» (٢١٢٣٧)، و«خلق أفعال العباد» للبخاري (٥٣٤)، و«سنن أبي داود» (٣٩٧٩)، و«شرح معاني الآثار» (٥٥٨٧).

(٢) نسبت لأبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١ / ٣١٣)، و«الكشاف» (٤ / ٦١)، وزاد العُكْبَرِيُّ في «إعراب القراءات الشواذ» (١ / ٦٤٨) نسبتها لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) «أقرب» من (خ).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٢).

قوله: «فليعتنوا»:

قال أبو حيان: إضمارُ هذا لا دليل عليه<sup>(١)</sup>.

وقال الحلبي: الدلالة عليه من السياق واضحة، وليس شرط الدلالة أن تكون لفظية<sup>(٢)</sup>.

وقال السفاقي: لأن الفرح بالشيء يبعث على الاعتناء به.

وقال الطيبي: قرينة الحذف صورة التركيب، وتقديم الجار والمجرور دال على الاعتناء بشأنيهما... أو دل على تقدير: (فليعتنوا) قوله: «فليفرحوا»؛ لأن المفروح به مُعتنى بشأنيه مثل: (زيداً ضربت غلامه)؛ أي: أهنئت زيدا ضربت غلامه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وفائدة ذلك التكرير التأكيد...» إلى آخره.

قال الطيبي: يعني: إذا جعل من باب الحذف على شريطة التفسير كان توكيداً مع التخصيص للتكرير والتقديم، كقوله: «فإِنِّي فَأَعْبُدُونِ» [العنكبوت: ٥٦]<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح»:

الطيبي: فإن قلت: الواجب أن يقال: إيجاب اختصاص الفرح بالفضل والرحمة، فإن تقديم قوله «فَإِنَّكَ» على الفعل يفيد ذلك، كأنه قيل: افرحوا بهما لا بغيرهما.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/١٢٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/٢٢٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/٥١٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/٥٠٩).

(٥) في (ز): «اختصاص الفرح بالفضل والرحمة».

والجواب: إذا اختصَّ الفرْحُ بهما فقد اختصَّ بالفرحِ مبالغةً، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ القلبِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أو بفعلٍ دلَّ عليه ﴿جَاءَ تَكُمُ﴾»، و(ذلك) إشارةٌ إلى مصدره؛ أي: فبمَجِيئِهِمَا فليفرحُوا»:

قال أبو حيان: يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ مُحذُوفًا بَعْدَ ﴿قُلْ﴾، وَلَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِـ﴿جَاءَ تَكُمُ﴾ الْأُولَى؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِـ﴿قُلْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال الحَلَبِيُّ: وَهَذَا إِيْرَادٌ وَاضِحٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أو للربِّطِ بما قبلها والدلالة على أنَّ مجيءَ الكتابِ الجامعِ بين هذه الصِّفَاتِ موجبٌ للفرحِ، وتكريرُها للتأكيدِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: وَهَذَا أَوْفَقُ لِمُلَائِمَةِ الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «كقوله:

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي»

هُوَ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ، وَصَدْرُهُ:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفَسًا أَهْلَكْتُه<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٥١٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمن الحلبي (٦/ ٢٢٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٥١١).

(٥) انظر: «ديوان النمر بن تولب» (ص: ٨٤)، و«الكتاب» لسيبويه (١/ ١٣٤)، و«المقتضب» للمبرد

(٢/ ٧٦)، و«خزانة الأدب» للبغداد (١/ ٣١٤).

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: في «شواهد»: المعنى: لا تجزعي على ما أتلفت من المال؛ فإني أحصل لك أمثاله، ولكن اجزعي إذا هلكت فإنك لا تجدين من يخلف عليك مثلي، وكان النور قد نزل به في الجاهلية أخوان فعقر لهما أربع قلائص فلامته على ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: «وعن يعقوب: ﴿فلتفرحوا﴾ بالتاء على الأصل المرفوض، وقد روي مرفوعاً»:

أخرج أبو داود عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب «الكشاف» في غيره: كأن النبي ﷺ إنما أثر القراءة بالأصل لأنه أدل على الأمر بالفرح وأشدّ تصريحاً به؛ إيداناً بأن الفرح بفضل الله وبرحمته بليغ التوصية<sup>(٣)</sup> به ليطابق التكرير والتقرير، وتضمن الكلام معنى<sup>(٤)</sup> الشرط لذلك.

ونظيره مما انقلب فيه ما ليس بفصيح فصيحاً: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] من تقديم الظرف الكفو<sup>(٥)</sup> ليكون الغرض اختصاص التوحيد<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «تلخيص الشواهد» لابن هشام (ص: ٥٠٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٩٨٠).

(٣) في النسخ الخطية: «الوصية»، والمثبت من «روح المعاني».

(٤) في (س): «على معنى».

(٥) في «روح المعاني»: «اللفو».

(٦) نقله الألوسي في «روح المعاني» (١٨٧/١١ - ١٨٨)، وعزاه لتعليقات الزمخشري على «كشافه».



وقال ابن جنِّي: قراءةُ النَّاءِ خرجت على الأصلِ، وذلك أن أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحرفه وهو اللامُ، فأصلُ (اضربْ): لتَضْرِبْ، كما هو للغائبِ، لكن لما كثر أمرُ الحاضرِ حذفوه كما حذفوا حرفَ المضارعةِ تخفيفاً، وإنَّما ألحقوا<sup>(١)</sup> في الأكثرِ الهزمةَ ثلثاً يقعُ الابتداءُ بساكنٍ، ولم يحدفوا من أمرِ الغائبِ لأنَّه لم يكثرَ كثرته، ولهذا لم يؤمرَ الغائبُ بنحو: صه ومه وحيَّهل.

والذي حَسَنَ النَّاءَ هاهنا على الأصلِ أنَّه أمرٌ للحاضرِ بالفرحِ؛ لأنَّ النَّفسَ تقبلُ الفرحَ، فذهبَ به إلى قوَّةِ الخطابِ، فاعرفه ولا تُقلِّ قياساً على ذلك: (فبذلك فلتحزنوا)؛ لأنَّ الحُزنَ لا تقبلُهُ النَّفسُ قبولَ الفرحِ إلا أن يريدَ صغارُهُم وإرغامُهُم<sup>(٢)</sup>.

(٥٩ - ٦٠) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدَبَكُمْ إِذْ لَكُمْ مِنْهُ رِزْقٌ فَذَكَّرْتُمْ ۖ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَهُ فَضْلٌ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ۚ﴾

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾ جعلَ الرِّزْقَ مُنْزَلاً لأنَّه مُقَدَّرٌ في السَّماءِ محصَّلٌ بأسبابٍ مِنْهَا، و﴿مَّا﴾ في مَوْضِعِ النَّصْبِ بـ﴿أَنْزَلَ﴾، أو بـ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: أَخْبِرُونِي.

و﴿لَكُمْ﴾ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ مَا حَلَّ، ولذلك وَبَّخَ عَلَى التَّبَعِضِ فقال: ﴿فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ مثل: ﴿هَذِهِ أَمْتُهُمْ وَحَرْتُ حِجْرَهُ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْفُسِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

(١) في «فتوح الغيب»: «ألقوا».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جنِّي (١/ ٣١٣ - ٣١٤)، و«فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٥١٢).

﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَدَّبَ لَكُمْ﴾ في التحريم والتحليل فتقولون ذلك بحكمه.

﴿أَمَرَ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوْنَ﴾ في نسبة ذلك إليه، ويجوز أن تكون المنفصلة مُتَّصِلَةً بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و﴿قُلْ﴾ مُكَرَّرٌ لِلتَّأْكِيدِ.

وأن<sup>(١)</sup> يكون الاستفهام للإنكار، و﴿أَمَرَ﴾ مُنْقَطِعَةً، ومعنى الهمزة فيها تقريرٌ لافتراءهم على الله.

﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾: أي شيء ظنهم ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أيحسبون أن لا يجازوا عليه؟ وهو منصوب بالظن، ويدل عليه أنه قرئ بلفظ الماضي<sup>(٢)</sup> لأنه كائن، وفي إيهام الوعيد تهديد عظيم.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حيث أنعم عليهم بالعقل وهداهم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذه النعمة.

قوله: «و﴿مَا﴾ في موضع النصب بـ ﴿أَنْزَلَ﴾، أو بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾»:

قال الطيبي: هي على الثاني موصولة، وعلى الأول استفهامية لدلالة الكلام على الإنكار؛ أي: أي شيء أنزل الله من رزق فبعضتموه، وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، والمنكر إنزال ما هو سبب لتجزئتهم الرزق؛ أي: ليس لأحد أن يحرم شيئاً ويُحل شيئاً من رزق الله؛ لأن ذلك مُختص بالله تعالى<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ت): «ويجوز أن».

(٢) أي: (وما ظن) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكشاف» (٦٣/٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٥١٣/٧).

قوله: «مُتَّصِلَةٌ بِـ﴿أَرْءَيْتُمْ﴾»:

قال الطَّبِيُّ: أي: مفعوله على تأويل ما يُجَابُ عنه، وَمِنْ ثَمَّ قَدَّرَهُ فِي «الْكَشَافِ»: أَخْبَرُونِي اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَأَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ، وَ﴿أَمْرٌ﴾ مُنْقَطِعَةٌ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبِيُّ: والمعنى أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا اسْتَخْبَرَ بِقَوْلِهِ: «أَرْءَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا» عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْذُنُ اللَّهُ بِهِ بِقَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ»، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «أَمْرٌ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوْنَ» تَقْرِيرًا لِلْإِفْتِرَاءِ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْهَمْزَةَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ أَي: كَوْنِ (أَمْ) مُتَّصِلَةً لِلْاسْتِخْبَارِ.

وقيل: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَمْ) مُتَّصِلَةً؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَاقِعٌ الْإِذْنُ أَمْ الْإِفْتِرَاءُ؟ وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّ الْاسْتِخْبَارَ بِقَوْلِهِ: (أَخْبَرُونِي) وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُمْ مَفْتَرُونَ<sup>(٢)</sup> لِلْوَعِيدِ وَطَلَبِ الْإِقْرَارِ مِنْهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَالْإِفْتِرَاءِ وَالْإِزَامِ الْحُجَّةِ<sup>(٣)</sup>.

(٦١) - ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾: وَلَا تَكُونُ فِي أَمْرٍ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ مِنْ شَأْنَتْ شَأْنُهُ: إِذَا قَصَدْتَ قَصْدَهُ، وَالضَّمِيرُ فِي «وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ»<sup>(٤)</sup> لَهُ؛ لِأَنَّ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ مُعْظَمُ شَأْنِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٥١٤/٧). وانظر: «الكَشَاف» للزمخشري (٣٥٤/٢).

(٢) فِي النسخ الخطية: «مقرون»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٥١٤/٧).

(٤) فِي هامش (ت): «من الله ﴿مِنْ قُرْآنٍ﴾ نازل، وقيل: فِيهِ؛ أَي: فِي الشَّأْنِ ﴿مِنْ قُرْآنٍ﴾ نزل فِيهِ، ثُمَّ خَاطَبَهُ وَأَمَتَهُ قَالَ: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ﴾».

الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ لَأَن الْقِرَاءَةَ تَكُونُ لَشَأْنٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: مِنْ أَجْلِهِ، وَمَفْعُولُ ﴿تَتْلُوا﴾<sup>(١)</sup>: ﴿مِنْ قُرْآنٍ﴾ عَلَى أَنَّ ﴿مِنْ﴾ تَبْعِيضِيَّةٌ، أَوْ مَزِيدَةٌ لَتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

أَوْ لِلْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup> وَإِضْمَارُهُ قَبْلَ الذِّكْرِ ثُمَّ بَيَانُهُ تَفْخِيمٌ لَهُ، أَوْ لِلَّهِ.

﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ تَعْمِيمٌ لِلخِطَابِ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ بِمَنْ هُوَ رَأْسُهُمْ، وَلِذَلِكَ ذُكِرَ حَيْثُ خَصَّ مَا فِيهِ فُخَامَةٌ، وَذَكَرَ حَيْثُ عَمَّ مَا يَتَنَاوَلُ الْجَلِيلَ وَالْحَقِيرَ. ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾: رُقْبَاءُ مُطْلَعِينَ عَلَيْهِ ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾: تَخَوُّضُونَ فِيهِ وَتُنْدَفِعُونَ.

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ﴾: وَلَا يَنْعَدُ عَنْهُ وَلَا يَغِيبُ عَنْ عِلْمِهِ، وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِكَسْرِ الزَّايِ هُنَا وَفِي سَبَأٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿مِنْ مَثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾: مُوَازِنِ نَمْلَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ هَبَاءٍ ﴿فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾؛ أَيِ: فِي الوجودِ وَالْإِمْكَانِ؛ فَإِنَّ الْعَامَّةَ لَا تَعْرِفُ مُمَكِّنًا غَيْرَهُمَا لَيْسَ فِيهِمَا وَلَا مُتَعَلِّقًا بِهِمَا، وَتَقْدِيمُ الْأَرْضِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي حَالِ أَهْلِهَا، وَالْمَرَادُ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ: الْبُرْهَانُ عَلَى إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِهَا.

﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كَلَامٌ بِرَأْسِهِ مُقَرَّرٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَ(لَا) نَافِيَةٌ وَ﴿أَصْغَرَ﴾ اسْمُهَا وَ﴿فِي كِتَابٍ﴾ خَبَرُهَا.

(١) قوله: «ومفعول ﴿تَتْلُوا﴾؛ أَي: عَلَى الْوَجْهِينِ». انظر: «حاشية القونوي» (٥٠٧/٩).

(٢) قوله: «أو للقرآن» عطف على «له»؛ يعني: أَنَّ ضَمِيرَ ﴿مِنْهُ﴾ لِلشَّأْنِ، أَوْ لِلْقُرْآنِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٧٩/٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

(٤) في (خ) و(ت): «والمقصود».

وقرأ حمزةً ويعقوبُ بالرفع<sup>(١)</sup> على الابتداء والخبر، ومن عطفَ على لفظِ ﴿مُنْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ وجعلَ الفتحَ بدلَ الكسرِ لامتناعِ الصَّرفِ، أو على محلِّه مع الجارِّ، جعلَ الاستثناءَ مُنْقَطِعًا.

والمرادُ بالكتابِ: اللوحُ المَحفوظُ.

قوله: «و(لا) نافيةٌ و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها»:

الطَّيِّبِيُّ: قيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّه لو كانَ اسمًا لـ(لا) التي لَنفِي الجنسِ لكانَ الواجبُ النَّصبُ؛ لأنَّه مُضارعٌ للمُضافِ على نحوِ: (لا خيرًا<sup>(٢)</sup> منه قائمٌ)، ولم يذكرَ أحدٌ إلا الفتحَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومن عطفَ على ﴿مُنْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ وجعلَ الفتحَ بدلَ الكسرِ لامتناعِ الصَّرفِ»:

قال الطَّيِّبِيُّ: لأنَّ (أصغرَ) و(أكبرَ) لا ينصرفانِ للزومِ الصِّفَةِ ووزنِ الفعلِ<sup>(٤)</sup>.

قلت: وبهذا يجابُ عَنِ النَّظَرِ السَّابِقِ.

قوله: «أو على محلِّه مع الجارِّ»:

قال الطَّيِّبِيُّ: إذا قُرِئَ (أصغرُ) مرفوعًا<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٥).

(٢) في (ز): «لا خير».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّيِّبِيِّ (٧/ ٥١٧).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٥١٨).

(٥) المصدر السابق.

قوله: «جعل الاستثناء منقطعاً»:

قال أبو البقاء: تقديره: لكن هو في كتاب<sup>(١)</sup>.

وبهذا يزول الإشكال الذي ذكره في «الكشاف»؛ لأنَّ الاستثناء المُتَّصِلَ يُصَيِّرُ المعنى حيثُ غير مُستقيم، إذ يصيرُ المعنى: لا يعزبُ عنه شيءٌ إلا ما في الكتاب.

قال الطيبي: ولك أن تقول: إذا جعل الاستثناء من باب قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] يزول الإشكال.

المعنى: لا يعزبُ عنه شيءٌ قطُّ لا الصَّغِيرُ ولا الكَبِيرُ، إلا ما في اللوح أو في علمه إن عُدَّ ذلك من العزوب، ومعلوم أنَّه ليس من العزوب قطعاً، فإذن لا يعزبُ عنه شيءٌ قطُّ<sup>(٢)</sup>.

وقال الكواشي: معنى ﴿لَا يَعَزُبُ﴾: لا يبين ولا يصدرُ عن الله شيءٌ بعد خلقه له إلا وهو في اللوح المحفوظ، أو الاستثناء منقطع، المعنى: لا يعزبُ عن ربِّك شيءٌ، لكن جميع الأشياء ثابتة في كتاب مُبين<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام فخر الدين: أجاب بعضُ المُحقِّقين عن الإشكال من وجهين: أحدهما: أنَّ الاستثناء منقطع.

والآخر: أنَّ العزوب عبارة عن مُطلق البعد، والمخلوقات قسمان؛

(١) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٦٧٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٨).

(٣) نقله عنه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٥١٨).

قسم أوجبهُ الله ابتداءً من غير واسطة كالملائكة والسَّمَوَاتِ والأَرْضِ.

وقسم أوجده بواسطة القسم الأول مثل الحوادثِ الحادثة في العالم، وهذا قد يتباعدُ في سلسله العلِّيَّة والمعلوليَّة<sup>(١)</sup> عن مرتبة<sup>(٢)</sup> وجود واجب الوجود، فالمعنى: لا يبعدُ عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الأرض ولا في السَّماءِ إلا وهو في كتاب مُبين كتبه الله وأثبت فيه صور تلك المعلومات<sup>(٣)</sup>.

قال الحَلَبِيُّ بعد أن حكاها: فقد آل الأمرُ إلى أن<sup>(٤)</sup> جعلهُ استثناءً مُفَرَّغًا، وهو حالٌ من (أصغر) و(أكبر)، وهو في قوَّة الاستثناء المتَّصل، ولا يقال في هذا اللفظ: إنَّه مُتَّصِلٌ ولا مُنْقَطِعٌ، إذ المُفَرَّغُ لا يقالُ فيه ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقد وقع البحثُ في ذلك في القرن الماضي بين العلماء وألف فيه شيخُ الإسلام سراج الدِّين البلقيني تأليفًا لطيفًا سمَّاه «الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿لَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾»، وحاصل ما ذكر فيه: أن الآيةَ تحتُمَلُ سبعةً وجوهٍ من التَّخْرِيجِ:

الأول: أن تُخْرَجَ (إلا) عن الاستثناء إلى العطف، كما قال به القراءُ في

(١) في النسخ الخطية: «والمملوكية»، والمثبت من «تفسير الرازي».

(٢) في (س): «من غير مرتبة».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٧/ ٢٧٤).

(٤) في (ز): «أنه».

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٢٣١).

قوله: ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ (١٠) ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠-١١] قال: إِنَّ (إِلَّا) فيه بمعنى الواو<sup>(١)</sup>.

وقال به الأخفش في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]<sup>(٢)</sup>.

وقال به قوم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَيْدَ الْإِنَّمِ وَالْفَوْحِشِ إِلَّا اللَّهُ﴾.

وقال به في هذه الآية بعينها أبو علي الحسن بن يحيى الجرجاني<sup>(٣)</sup>.

وحكاه مكي فقال: حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ مُتَّصِلًا بما قبله، يوجب أن شيئاً يعزب<sup>(٤)</sup> عن الله وهو في كتاب مبين، تعالى الله عن ذلك<sup>(٥)</sup>.

ومثله في الأنعام: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ولكن (إِلَّا) وما بعدها مُنْقَطِعَةٌ عَن ما قبلها على إضمار بعد (إِلَّا) تقديره: وَمَا يَعزُبُ عَن رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ، تَمَّ الكلام فلا شيء يعزب عنه، ثم ابتدأ فقال: وهو في كتاب مبين، و(إِلَّا) في موضع الواو، و(هو) مضمرة.

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٨٧).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٦٢).

(٣) في (ز): «بن الجرجاني».

(٤) في (س): «فوجب أن الاستثناء يعزب».

(٥) لم أقف على كلامه في «مشكل إعراب القرآن» ولا في «الهداية إلى بلوغ النهاية».



قال مكِّي عقب حكايته: هذا قولٌ حسنٌ لولا أنَّ جميعَ البصريينَ لا يعرفونَ (إلا) بمعنى الواوِ.

والثاني: أنَّ (إلا) بمعنى (لكن)، وكأنَّه قال: لكن هو في كتابٍ، فيكونُ استثناءً مُنْقَطِعًا.

قال مكِّي: هذا أقربُ وأجودُ وأحسنُ في التَّأويلِ والاستعمالِ مِنْ جعلِ (إلا) بمعنى الواوِ؛ لأنَّ كونَ<sup>(١)</sup> (إلا) بمعنى (لكن) مُستعملٌ كثيرٌ، وكونُها بمعنى الواوِ لا يُعرفُ، فحملُ الكلامِ على المعروفِ المُستعملِ أولى، والإضمارُ لا بدَّ مِنْه في القولينِ جميعًا، وبه يتَّسمُ الكلامُ، وجرى على هذا جمعُ مِنَ المُعربينَ مِنْهُمْ العُكبريُّ.

الثالث: أن يكونَ استثناءً مُتَّصلاً مِنْ قوله: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ على الرَّفْعِ على الابتداءِ أو الفتحِ على أنَّ (لا) لنفي الجنسِ؛ ليكونَ كلامًا برأسه، لا جُمْلَةً مُستقلَّةً بنفسِها، على أنَّه معطوفٌ على لفظِ ﴿مُنْقَالَ﴾ أو محلٌّ ﴿مِنْ مُنْقَالَ﴾، وهذا هو الذي جزمَ به الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أن يكونَ استثناءً مِنْ محذوفٍ دَلَّ على ما سبق، وتقديرُه: ولا شيءَ في كتابٍ، ونظيرُه: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ولا بدَّ في حذفِ ما ذُكِرَ<sup>(٣)</sup> لدلالةِ الكلامِ عليه، ويكونُ من مجموعِ ذلك إثباتُ العلمِ لله تعالى في كلِّ معلومٍ وأنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ في الكتابِ، وعند الجمعِ بينهما قال: ﴿عَلِمَهَا عِنْدَ

(١) في (س): «لكون».

(٢) انظر: «الكشاف» للزَّمَخْشَرِيِّ (٢/ ٣٥٥ - ط دار الكتاب العربي).

(٣) في (س): «ذكره».

رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴿طه: ٥٢﴾، وهذا الرابعُ يشهدُ له كثيرٌ من أساليب العرب.

الخامسُ والسادسُ: ذكرَ صاحبُ كتابِ «تبصرة المتذكر»<sup>(١)</sup> أنه يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلًا بما قبلَ قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾، ويكونَ في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ، ترتيبها: وما تكونُ في شأنٍ وما تتلو منه من قرآنٍ وما<sup>(٢)</sup> تعملونَ من عملٍ إلا في كتابٍ مُبينٍ إلا كنَّا عليكم شهودًا إذ تفيضون فيه... إلى: ولا أكبر، تلخيصه: ما من شيءٍ إلا وهو في اللوحِ المحفوظِ ونحن نُشاهدُهُ في كلِّ آن.

قال: ويجوزُ الاستثناءُ من ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ ويكونَ ﴿يَعْزُبُ﴾ بمعنى: يبين ويذهب، والمعنى: لم يبين شيءٌ عن الله تعالى بعد خلقه له إلا وهو مكتوبٌ في اللوحِ المحفوظِ. تلخيصه: كلُّ مخلوقٍ مكتوبٌ، انتهى.

قال البلقينيُّ: وفيه نظرٌ، أمَّا الوجهُ الأوَّلُ فلأنَّ القاعدةَ في مثلِ هذا العطفِ نحو: (قاموا إلا زيدًا وإلا جعفرًا)، وليسَ هذا نظيرَ:

تمرر<sup>(٣)</sup> بهم إلا الفتى إلا العلاء<sup>(٤)</sup>

(١) «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر في تفسير القرآن» لأحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي (ت ٦٨٠ هـ). انظر: «هدية العارفين» للباباني (٩٨/١).

(٢) في (ز): «ولا».

(٣) في النسخ الخطية: «أمر»، والمثبت من «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١).

(٤) عجز بيت من «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١)، وصدرة:

وألغ إلا ذات توكيد كلا

وأيضاً فإنه يلزم مجازان: أحدهما بالتقديم والتأخير، والثاني بتكرير (إلا).

وأما الثاني: فتفسير ﴿يَعْزُبُ﴾: يبين ويذهب = لا يعرف.

السابع: أن يكون قوله: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ عطفًا على ﴿مِثْقَالٍ﴾ أو ﴿ذَرَّةٍ﴾، وداخلًا في حكمها، كأنه قيل: وما يعزب عن ربك من هذه الأشياء شيءٌ وذلك مثبتٌ للعلم، فيكون معنى ذلك ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ للتأكيد لما فهم من إثبات العلم بما سبق؛ لأن معنى ذلك ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ واحدٌ، والكتاب هو علمُ الله تعالى، والمعنى: وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء إلا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في علمه.

وقد قال الزمخشريُّ مثله في آية الأنعام: قال: ﴿وَلَا حَبَّ﴾ و﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ [الأنعام: ٥٩] عطفٌ على ﴿وَرَقَةٍ﴾ وداخلٌ في حكمها، كأنه قيل: وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه.

وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كالتكرير لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ واحدٌ، والكتاب المبين: علم الله أو اللوح<sup>(١)</sup>.

وهذه الآية كذلك، إلا أن فيه حذف المؤكّد بخلاف ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ فإنه مذكورٌ.

قال: وعلى الجملة أحسن الوجوه السبعة الثالث أو الثاني، يليه الأول أو الرابع، انتهى.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٣١ - ط دار الكتاب العربي).

(٦٢ - ٦٤) - ﴿الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٢) الَّذِينَ  
ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ  
لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ.

﴿الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾: الذين يتولونهُ بالطَّاعَةِ وَيَتَوَلَّاهُمْ بِالكَرَامَةِ ﴿لَا خَوْفٌ  
عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ لُحُوقِ مَكْرُوهِهٖ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بِفَوَاتِ مَأْمُولٍ.  
وَالْآيَةُ كَمُجْمَلٍ فَسَّرَهُ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾.  
وَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ بَيَانٌ لِتَوَلِّيهِمْ لَهُ.

﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وَهُوَ مَا بَشَّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ  
نَبِيِّهِ، وَمَا يُرِيهِمْ مِنَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ، وَمَا يَسْنُحُ لَهُمْ مِنَ الْمَكَاشِفَاتِ، وَبُشْرَى  
الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ النَّزْعِ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ بِتَلْقَى الْمَلَائِكَةِ إِيَّاهُمْ مُسْلِمِينَ مُبَشِّرِينَ بِالْفَوْزِ  
وَالكَرَامَةِ. بَيَانٌ لِتَوَلِّيهِ لَهُمْ.

وَمَحَلُّ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ النَّصَبُ أَوْ الرَّفْعُ عَلَى الْمَدْحِ، أَوْ عَلَى وَصْفِ  
الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرِهِ: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾؛ أَي: لَا تَغْيِيرَ<sup>(١)</sup> لِأَقْوَالِهِ وَلَا إِخْلَافَ لِمَوَاعِيدِهِ.  
﴿ذَلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِهِمْ مُبَشِّرِينَ فِي الدَّارَيْنِ ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ هَذِهِ  
الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهَا اعْتَرِاضٌ لِتَحْقِيقِ الْمُبَشِّرِ بِهِ وَتَعْظِيمِ شَأْنِهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ  
يَقَعَ بَعْدَهُ كَلَامٌ يَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهُ.

(١) فِي (أ): «لَا تَبْدِيلَ».

قوله: «الذين يتولّونه بالطاعة ويتولّاهم بالكرامة»:

قال الطيّبي: بيان لوجه نسبتي الولاية، فإنها من الأمور النسبية، فاعتبر الولاية من جانب العبد بالطاعة ومن جانب الله بالكرامة<sup>(١)</sup>.

قوله: «هذه الجملة والتي قبلها اعتراض»:

قال الطيّبي: أمّا الأولى فهي قوله: ﴿لَا بَدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾، إذ معناه: لا إخلاف لمواعيده، فيكون مؤكّداً لمعنى الوعد في قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [الأنعام: ٥٩].  
وأمّا الثانية فهي قوله: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾؛ إذ معناه: أن البشارة في الدارين هو الفوز العظيم، فيكون مؤكّداً لهذا المعنى.

قال: ولو جعلت الأولى معترضةً والثانية تديلاً للمعترض والمعترض فيه ومؤكّدةً لهما كان أحسن<sup>(٢)</sup>.

(٦٥) - ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِزَةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾: إشراكهم وتكذيبهم وتهديدهم.

وقرأ نافع: ﴿يُحْزِنُكَ﴾ من أحزنه<sup>(٣)</sup>، وكلاهما بمعنى.

﴿إِنَّ الْفِزَةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ استئناف بمعنى التعليل، ويدل عليه القراءة بالفتح<sup>(٤)</sup>؛ كأنه قيل: لا تحزن بقولهم ولا تبال بهم؛ لأن الغلبة لله جميعاً لا يملك غيره شيئاً منها، فهو يقهرهم وينصرك عليهم.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٩)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٤) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكشاف» (٤/ ٦٨).

﴿هُوَ السَّمِيعُ﴾ لأَقْوَالِهِمْ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِعَزَمَاتِهِمْ فَيُكَافِئُهُمْ <sup>(١)</sup> عَلَيْهَا.

(٦٦) - ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّفْلِينَ، وَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ أَشْرَفُ الْمُمْكِنَاتِ عِبِيدًا لَا يَصْلُحُ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلرَّبُوبِيَّةِ فَمَا لَا يَعْقِلُ مِنْهَا أَحَقُّ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ نِدًّا أَوْ شَرِيكًا، فَهُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾؛ أَي: شُرَكَاءَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانُوا يُسَمُّوْنَهَا شُرَكَاءَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿شُرَكَاءَ﴾ مَفْعُولٌ ﴿يَدْعُونَ﴾ وَمَفْعُولٌ ﴿يَتَّبِعُ﴾ مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾؛ أَي: مَا يَتَّبِعُونَ يَقِينًا وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ ظَنَّهُمْ أَنَّهَا شُرَكَاءُ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَنْصُوبَةٌ بِ﴿يَتَّبِعُ﴾، وَمَوْصُولَةٌ <sup>(٢)</sup> مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿مَنْ﴾.

وَقَرَأَ: (تَدْعُونَ) بِالتَّاءِ <sup>(٣)</sup>، وَالْمَعْنَى: وَأَيَّ شَيْءٍ يَتَّبِعُ الَّذِينَ تَدْعُونَهُمْ شُرَكَاءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ؟ أَي: أَنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ فَمَا لَكُمْ لَا تَتَّبِعُونَهُمْ فِيهِ؟ كَقَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فَيَكُونُ الْإِزَامًا بَعْدَ بُرْهَانٍ، وَمَا بَعْدَهُ مَصْرُوفٌ عَنْ خِطَابِهِمْ لِبَيَانِ سَنَدِهِمْ وَمِنْشَأِ رَأْيِهِمْ.

(١) فِي (ت): «فَمُكَافِئُهُمْ».

(٢) فِي (خ): «أَوْ مَوْصُولَةٌ».

(٣) نَسَبْتُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٦٢)، وَ«الْكَشَافُ»

﴿وَأَن هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يكذبون فيما ينسبون إلى الله، أو يخزرون ويقدرُونَ  
أنها شركاءُ تقدِيرًا باطلاً.

قوله: «وما بعده مصروفٌ عن خطابهم»:

قال الطَّبِيُّ: أي: في قراءة: (الذين تدعون)<sup>(١)</sup> بالتاء صرفٌ عنه إلى الغيبة<sup>(٢)</sup>.

(٦٧) - ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْآيِلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْآيِلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ تنبيهٌ على كمالِ  
قُدْرَتِهِ وعَظِيمِ نِعْمَتِهِ المتوحِّدِ هو بهما؛ ليدلَّ<sup>(٣)</sup> على تفرُّده باستحقاقِ العِبَادَةِ.  
وإنما قال: ﴿مُبْصِرًا﴾ ولم يقل: لتُبْصِرُوا فيه، تفرقةً بين الظرفِ المجرَّدِ  
والظرفِ الذي هو سببٌ<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعٌ تدبُّرٍ واعتبارٍ.

قوله: «وإنما قال: ﴿مُبْصِرًا﴾»:

قال الطَّبِيُّ: إشارةً إلى أنَّ الإسنادَ فيه مجازيٌّ، أسندهُ إلى النهارِ مُبالغةً في  
إبصارِهِم الأشياءَ كقولك: (نهارُهُ صائمٌ)<sup>(٥)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «أن تدعون»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٢٧/٧).

(٣) في (ت): «ليدلهم».

(٤) قوله: «تفرقة بين الظرف المجرد؛ أي: عن التسبب، وهو النهارُ» والظرف الذي هو سببٌ وهو  
الليل؛ لأنه سببٌ للسُّكُونِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٨٣/٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٢٨/٧).

(٦٨) - ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا أُنْقُلُوْا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾؛ أي: تَبَنَاهُ ﴿سُبْحَنَهُ﴾ تنزيه له عن التَّبَنِّي فإنه لَا يَصِحُّ<sup>(١)</sup> إِلَّا مَنْ يُتَصَوَّرُ لَهُ الْوَلَدُ، وَتَعْجَبُ مِنْ كَلِمَتِهِمُ الْحَمَقَاءُ.  
﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ عِلَّةٌ لَتَنْزِيهِهِ، فَإِنَّ اتِّخَاذَ الْوَلَدِ سَبَبٌ عَنِ الْحَاجَةِ.  
﴿لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تَقْرِيرٌ لِّغْنَاهُ.

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا﴾ نَفْيٌ لِّمُعَارَضٍ مَا أَقَامَهُ مِنَ الْبِرْهَانِ؛ مُبَالِغَةٌ فِي تَجْهِيلِهِمْ وَتَحْقِيقًا لِّبُطْلَانِ قَوْلِهِمْ، وَ﴿بِهٰذَا﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿سُلْطٰنٍ﴾ أَوْ نَعَتْ لَهُ، أَوْ بـ﴿عِنْدَكُمْ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ عِنْدَكُمْ فِي هَذَا سُلْطَانٌ.

﴿أُنْقُلُوْا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ تَوْبِيخٌ وَتَقْرِيعٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ وَجْهْلِهِمْ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَهُوَ جِهَالَةٌ، وَأَنَّ الْعَقَائِدَ لَا بَدَّلَ لَهَا مِنْ قَاطِعٍ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ فِيهَا غَيْرُ سَائِعٍ.

قوله: «أَوْ بـ﴿عِنْدَكُمْ﴾»: «:

قال الطَّبْيِيُّ: فِيهِ تَعَسُّفٌ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ وَمَعْمُولِهِ بِأَجَنَبِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

(٦٩ - ٧٠) - ﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ ﴿٧٠﴾ مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا مَتْرَجُهُمْ ثُمَّ يُنْفِئُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بِاتِّخَاذِ الْوَلَدِ وَإِضَافَةِ الشَّرِيكِ إِلَيْهِ ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾: لَا يَنْجُونَ مِنَ النَّارِ وَلَا يَفُوزُونَ بِالْجَنَّةِ.

(١) فِي (ت): «يَصْلَحُ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبْيِيِّ (٧/٥٢٩).



﴿مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا﴾ خبرٌ مُبتدأٌ مَحذوفٌ؛ أي: افترأوهم متاعاً في الدنيا يُقيمون به رئاستَهُمْ في الكفرِ، أو: حياتَهُمْ - أو: تقلُّبُهُمْ - متاعاً، أو مبتدأٌ خبرُهُ مَحذوفٌ؛ أي: لهم تمتُّعٌ في الدنيا.

﴿ثُمَّ إِنَّا مَرَّجَعُهُمْ﴾ بالموتِ فيلقونَ الشَّقاءَ المؤبَّدَ ﴿ثُمَّ نَذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الْأَشَدَّ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾: بسببِ كُفْرِهِمْ.

(٧١) - ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوُّوا إِنَّ كَانُكُمْ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾.

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾: خبرُهُ مع قومه ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوُّوا إِنَّ كَانُكُمْ عَلَيْكُمْ﴾: عَظَمَ عَلَيْكُمْ وَشَقَّ ﴿مَقَامِي﴾: نَفْسِي؛ كَقَوْلِكَ: فعلتُ كذا لِمَكَانٍ فُلَانٍ، أو: كوني وإقامتي بينكم مدَّةً مديدةً، أو: قِيامي على الدَّعوة.

﴿وَتَذَكِّرِي﴾: إِيَّاكُمْ ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾: وَثِقْتُ بِهِ ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾: فاعزِّمُوا عليه ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾؛ أي: مع شركائكم، ويؤيِّدُهُ القراءةُ بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup> عطفاً على الضَّميرِ المتَّصِلِ، وجازٍ من غيرِ أَنْ يُؤَكَّدَ؛ لِلْفَصْلِ.

وقيل: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿أَمْرَكُمْ﴾ بِحذفِ المُضَافِ؛ أي: وأمرُ شركائكم.

وقيل: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: (وادعُوا شركاءكم)، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٥).

(٢) أي: (فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)، نسبت لأبي وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٧٣)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٣٥)، و«القطع والانتاف» للنحاس (ص: ٣٠٧)، و«الكشاف» (٤/ ٧٣)، وذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣١٤) بلفظ: (وادعوا شركاءكم ثم اجمعوا أمركم).

وعن نافع: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ من الجمع<sup>(١)</sup>، والمعنى: أمرهم بالعزم، أو الاجتماع على قصده والسعي في إهلاكه على أي وجه يُمكنهم؛ ثقة بالله وقلة مبالاة بهم.

﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ﴾ في قصدي ﴿عَلَيْكُمْ غَمَةٌ﴾: مستورا واجعلوه ظاهرا مكشوفًا، من غمّه: إذا ستره، أو: ثم لا يكن حالكم عليكم غمًا إذا أهلكتموني وتخلصتم من ثقل مقامي وتذكيري.

﴿ثُمَّ أَقْضُوا﴾: أدوا ﴿إِلَيَّ﴾ ذلك الأمر الذي تريدون بي.

وقرئ: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ﴾ بالفاء<sup>(٢)</sup>؛ أي: انتهوا إليّ بشركم، أو: ابرزوا إليّ، من أفضى: إذا خرج إلى القضاء.

﴿وَلَا تُنْظَرُونِ﴾: ولا تمهلوني.

(٧٢ - ٧٣) - ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿٧٢﴾ فَكَذَّبُوهُ فَتَبَيَّنَتْ مِنْ مَعَهُ فِي الْقُلُوبِ وَجَعَلْنَهُمْ حَلِيفَةً وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُتَكِبِينَ﴾.

﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾: أعرضتم عن تذكيري ﴿فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾: يوجب توليكم لثقله عليكم واتهامكم إياي لأجله، أو: يفوتني لتوليكم.

﴿إِنْ أَجَرِيَ﴾: ما ثوابي على الدعوة والتذكير ﴿إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ لا تعلق له بكم، يُشِينِي بِهِ أَمْسْتُمْ أَوْ تَوَلَّيْتُمْ ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الْمُتَقَادِرِينَ لِحُكْمِهِ لَا أَخَالِفُ أَمْرَهُ وَلَا أَرْجُو غَيْرَهُ.

(١) انظر: «النشر» (٢٨٥/٢) من رواية رويس عن يعقوب. والمشهور عن نافع: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ كالجمهور.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«المحتسب» (١/ ٣١٥)، عن السري بن ينعمر.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فَأَصْرُوا عَلَى تَكْذِيبِهِ بَعْدَمَا أَلْزَمَهُمُ الْحُجَّةَ وَبَيَّنَّ أَنَّ تَوَلِّيَهُمْ لَيْسَ إِلَّا لِعِنَادِهِمْ وَتَمَرُّدِهِمْ، لَا جَزَمَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ.

﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾ مِنَ الْغَرَقِ ﴿وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ﴾ وَكَانُوا ثَمَانِينَ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ﴾ مِنَ الْهَالِكِينَ بِهِ ﴿وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ بِالطُّوفَانِ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ تَعْظِيمٌ لِمَا جَرَى عَلَيْهِمْ، وَتَحْذِيرٌ لِمَنْ كَذَّبَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَسْلِيَةٌ لَهُ.

قوله: «﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فَأَصْرُوا عَلَى تَكْذِيبِهِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: لِأَنَّ قَوْلَ نُوحٍ: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ﴾.. إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَنْ تَكْذِيبِ سَابِقٍ مِنْهُمْ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اسْتِمْرَارُ التَّكْذِيبِ لَا ابْتِدَآؤُهُ<sup>(١)</sup>.

(٧٤) - ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِلْيُؤْمِنِ إِلَّا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطِيعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾: أَرْسَلْنَا ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ﴿رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ﴾ كُلِّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ ﴿فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بِالْمَعْجَزَاتِ الْوَاضِحَةِ الْمُبَيِّنَةِ لِدَعْوَاهُمْ. ﴿فَمَا كَانُوا لِلْيُؤْمِنِ إِلَّا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾: أَيُّ: بِسَبَبِ تَعَوُّدِهِمْ تَكْذِيبَ الْحَقِّ وَتَمَرُّدِهِمْ عَلَيْهِ قَبْلَ بَعْثِ الرَّسْلِ.

﴿كَذَلِكَ نَطِيعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ بِخِذْلَانِهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الضَّلَالِ وَاتِّبَاعِ الْمَأْلُوفِ، وَفِي أَمْثَالِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَكَسْبِ الْعَبْدِ وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٧/ ٥٣٥).

(٧٥-٧٧) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ من بعد هؤلاء الرُّسُلِ ﴿مُوسَى وَهَارُونَ﴾ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ، بِآيَاتِنَا: بِالْآيَاتِ التَّسْعِ ﴿فَاسْتَكْبَرُوا﴾ عن أَتْبَاعِهِمَا <sup>(١)</sup> ﴿وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ﴾ معتادين الإِجْرَامَ فَلذَلِكَ تَهَاوَنُوا بِرِسَالَةِ رَبِّهِمْ فَاجْتَرَأُوا عَلَى رَدِّهَا.

﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا﴾ وعرفوه بِتَظَاهِرِ الْمُعْجَزَاتِ الْقَاهِرَةِ الْمَزِيحَةِ لِلشَّكِّ ﴿قَالُوا﴾ مِنْ فِرْطِ تَمَرُّدِهِمْ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ ظَاهِرٌ أَنَّهُ سِحْرٌ، أَوْ فَائِثٌ فِيهِ فَهُوَ وَاضِحٌ فِيمَا بَيْنَ إِخْوَانِهِ.

﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾: إِنَّهُ لَسِحْرٌ، فَحُذِفَ الْمَحْكِيُّ الْمَقُولُ <sup>(٢)</sup> لدلالة ما قبله عليه، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ لِأَنَّهُمْ بَتُّوا الْقَوْلَ، بَلْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِلَانْكَارٍ مَا قَالُوهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ وَالْمَحْكِيُّ مَفْهُومٌ قَوْلِهِمْ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أَتَعْبِيوْنَهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (فَلَانٌ يَخَافُ الْقَالَ) كَقَوْلِهِ: ﴿سَمِعْنَا فَنَقَى بِذِكْرِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] فَيَسْتَغْنِي عَنِ الْمَفْعُولِ.

﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ مِنْ تَمَامِ كَلَامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسِحْرٍ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ سِحْرًا لَاضْمَحَلَّ وَلَمْ يُبْطَلْ سِحْرَ السَّحَرَةِ، وَلَأَنَّ الْعَالِمَ بِأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ لَا يَسِحْرُ.

(١) فِي (ت): «اتَّبَاعُهَا».

(٢) فِي (ت): «مَحْكِيُّ الْقَوْلِ».

أَوْ مِنْ تَمَامِ قَوْلِهِمْ إِنَّ جُعَلَ ﴿أَسْحَرُ هَذَا﴾ مُحْكِيًا؛ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: أَجِئْتَنَا بِالسَّحْرِ تَطَلُّبُ بِهِ الْفَلَاحَ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُونَ.

(٧٨) - ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبَرِيَّةُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمُ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفَنَّا﴾: لِنَضْرِبَنَّا، وَاللَّفْتُ وَالْفَتْلُ أَخَوَانِ ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ﴿وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبَرِيَّةُ فِي الْأَرْضِ﴾: الْمُلْكُ فِيهَا، سُمِّيَ بِهَا لِاتِّصَافِ الْمُلُوكِ بِالْكِبَرِ، أَوْ: التَّكَبُّرُ عَلَى النَّاسِ بِاسْتِتْبَاعِهِمْ. ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمُ بِمُؤْمِنِينَ﴾: بِمُصَدِّقِينَ فِيمَا جِئْتُمَا بِهِ.

(٧٩ - ٨٢) - ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتَأْتُونِي بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ﴾ (٧٩) ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلقُونَ﴾ (٨٠) ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٨١) ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتَأْتُونِي بِكُلِّ سِحْرِ﴾: وَقَرَأَ حَمْرَةً وَالْكِسَائِيُّ: ﴿بِكُلِّ سَحَارٍ﴾ (١). ﴿عَلِيمٍ﴾: حَاضِرٍ فِيهِ.

﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلقُونَ﴾ (٨٠) ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ﴾؛ أَي: الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ هُوَ السَّحْرُ لَا مَا سَمَّاهُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ سِحْرًا. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿السَّحْرُ﴾ (٢) عَلَى أَنَّ ﴿مَا﴾ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ خَبَرُهَا، وَ﴿السَّحْرُ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَهَوَ السَّحْرُ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: السَّحْرُ هُوَ؟

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿مَا﴾ بِفَعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ: أَيَّ شَيْءٍ أَنْتُمْ <sup>(١)</sup>.  
 ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيُبْلِئُهُ﴾: سَيَمَحِّقُهُ، أَوْ: سَيُظْهِرُ بَطْلَانَهُ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾  
 لَا يُثَبِّتُهُ وَلَا يُقَوِّيه. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّحَرَ إِفْسَادٌ وَتَمْوِيَةٌ لَا حَقِيقَةٌ لَهُ.  
 ﴿وَيَحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ﴾: وَيُثَبِّتُهُ ﴿بِكَلِمَتِهِ﴾: بِأَوَامِرِهِ وَقَضَايَاهُ، وَقُرَى: (بِكَلِمَتِهِ) <sup>(٢)</sup>  
 ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ ذَلِكَ.

(٨٣) - ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ  
 وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَمَالِكٌ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾.

﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى﴾ فِي مَبْدَأِ أَمْرِهِ ﴿إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ قَوْمِهِ﴾: إِلَّا أَوْلَادُ مِنْ أَوْلَادِ قَوْمِهِ  
 بَنِي إِسْرَائِيلَ، دَعَاهُمْ فَلَمْ يُجِيبُوهُ خَوْفًا مِنْ فِرْعَوْنَ إِلَّا طَائِفَةً مِنْ شُبَّانِهِمْ.  
 وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِفِرْعَوْنَ، وَالذَّرِيَّةُ طَائِفَةٌ مِنْ شُبَّانِهِمْ آمَنُوا بِهِ، أَوْ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ  
 وَأَمْرَاتُهُ أَسِيَّةٌ وَخَازِنُهُ وَزَوْجَتُهُ وَمَاشِطَتُهُ.  
 ﴿عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾؛ أَي: مَعَ خَوْفٍ مِنْهُمْ، وَالضَّمِيرُ لـ ﴿فِرْعَوْنَ﴾  
 وَجَمْعُهُ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْتَادُ فِي ضَمِيرِ الْعُظَمَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بـ ﴿فِرْعَوْنَ﴾: آلُهُ؛  
 كَمَا يَقَالُ: رَبِيعَةٌ وَمُضَرٌّ، أَوْ لِلذَّرِيَّةِ، أَوْ لِلْقَوْمِ.  
 ﴿أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾: أَنْ يُعَذِّبَهُمْ فِرْعَوْنُ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْهُ أَوْ مَفْعُولٌ ﴿خَوْفٍ﴾، وَإِفْرَادُهُ  
 بِالضَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ مِنَ الْمَلَأِ كَانَ بِسَبَبِهِ.

- (١) قوله: «ويجوز أن ينتصب ﴿مَا﴾ ...»؛ أي: ويجوز أن تكون ﴿مَا﴾ استفهامية منصوبة المحل  
 بفعل مقدر بعدها - لأن لها صدر الكلام - ويكون ﴿يُثَبِّتُهُ﴾ مفسراً لذلك الفعل المقدر، وتكون  
 المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: أي شيء أنتم جئتم به. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤ / ٥٩٧).  
 (٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢) عن بعضهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالِي الْأَرْضِ﴾: لَغَالِبٌ فِيهَا ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ فِي الْكِبَرِ وَالْعُتُوِّ حَتَّى ادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ وَاسْتَرَقَّ أَسْبَاطَ الْأَنْبِيَاءِ.

(٨٤ - ٨٦) - ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمُ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَحْنُ بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ لَمَّا رَأَى تَحَوُّفَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ: ﴿يَقَوْمُ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾ وَثَقُوا بِهِ وَاعْتَمَدُوا عَلَيْهِ ﴿إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾: مُسْتَسْلِمِينَ لِقَضَاءِ اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بَشَرِطَيْنِ، فَإِنَّ الْمَعْلُقَ بِالْإِيمَانِ وَجُوبُ التَّوَكُّلِ فَإِنَّهُ الْمُقْتَضِي لَهُ، وَالْمَشْرُوطَ بِالْإِسْلَامِ حَصُولُهُ فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ مَعَ التَّخْلِيطِ، وَنَظِيرُهُ: (إِنْ دَعَاكَ زَيْدٌ فَأَجِبْهُ إِنْ قَدَّرْتَ).

﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مُخْلِصِينَ وَلِذَلِكَ أُجِيبَتْ دَعْوَتُهُمْ. ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾: مَوْضِعَ فِتْنَةٍ ﴿لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أَي: لَا تُسَلِّطْهُمْ عَلَيْنَا فَيَفْتِنُونَنَا.

﴿وَنَحْنُ بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾: مِنْ كَيْدِهِمْ وَشُؤْمِ مُشَاهَدَتِهِمْ. وَفِي تَقْدِيمِ التَّوَكُّلِ عَلَى الدُّعَاءِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الدَّاعِيَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَكَّلَ أَوَّلًا لِتَجَابِ دَعْوَتُهُ.

(٨٧) - ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يُثُوتَا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ﴾؛ أَي: اتَّخَذَا مَبَاءَةً ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يُثُوتَا﴾ تَسْكُنُونَ فِيهَا، أَوْ تَرْجِعُونَ إِلَيْهَا لِلْعِبَادَةِ.

﴿وَجَعَلُوا﴾ أَنْتُمْ وَقَوْمُكُمْ ﴿يُوتِكُمْ﴾: تلك البيوت ﴿وَقِيلَ﴾: مُصَلِّي، وقيل: مَسَاجِدُ مُتَوَجِّهَةٌ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، يَعْنِي: الكعبة، وكان مُوسَى يُصَلِّي إِلَيْهَا ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فيها، أَمُرُوا بِذَلِكَ أَوَّلَ أَمْرِهِمْ لِثَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِمُ الْكُفْرَةُ فَيُؤْذُوهُمْ وَيَقْتُلُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِالنُّصْرَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْجَنَّةِ فِي الْعُقْبَى.

وَأَمَّا نَتْنَى الضَّمِيرَ أَوَّلًا لِأَنَّ التَّبَوُّءَ لِلْقَوْمِ وَاتَّخَذَ الْمَعَابِدَ مِمَّا يَتَعَاطَاهُ رُؤُوسُ الْقَوْمِ بِشَاوِرٍ، ثُمَّ جَمَعَ لِأَنَّ جَعَلَ الْبُيُوتِ مَسَاجِدَ وَالصَّلَاةَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهُ كُلُّ أَحَدٍ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ وَحَدَ لِأَنَّ الْبَشَارَةَ فِي الْأَصْلِ وَظِيفَةُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ.

(٨٨ - ٨٩) - ﴿وَقَالَكَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾<sup>(٨٨)</sup> قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ مَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا نَتَّبَعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.

﴿وَقَالَكَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾: مَا يَتَزَيَّنُ بِهِ مِنَ اللِّبَاسِ وَالْمَرَكَبِ وَنَحْوِهِمَا ﴿وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: وَأَنْوَاعًا مِنَ الْمَالِ.

﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنْ سَبِيلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ بَلْفِظِ الْأَمْرَ بِمَا عَلِمَ مِنْ مُمَارَسَةِ أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ، كَقَوْلِكَ: (لَعَنَ اللَّهُ إِبْلِيسَ).

وقيل: اللامُ لِلْعَاقِبَةِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿آتَيْتَ﴾.

(١) فِي (ت): «وَاحِد».

(٢) قِرَاءَةٌ: ﴿لِيُضِلُّوهُ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ مِنَ الثَّلَاثِي هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَنَافِعٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا سَيَأْتِي مِنَ التَّفْسِيرِ عَلَيْهَا، وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ: ﴿لِيُضِلُّوهُ﴾ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٦٧)، و«التَّيْسِير» (ص: ١٠٦).



وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَلَّةِ؛ لِأَنَّ إِيْتَاءَ النِّعَمِ عَلَى الْكُفْرِ اسْتِدْرَاجٌ وَتَثْبِيتٌ عَلَى الضَّلَالِ، وَلَا تَنْهَمُ لَمَّا جَعَلُوهَا سَبَبًا فِي الضَّلَالِ<sup>(١)</sup> فَكَانَتْهُمْ أَوْتَوْهَا لِيَضِلُّوا، فَيَكُونُ ﴿رَبَّنَا﴾ تَكْرِيرًا لِلأَوَّلِ تَأْكِيدًا وَتَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ عَرْضُ ضَلَالِهِمْ وَكُفْرَانِهِمْ تَقْدِمْهُ لِقَوْلِهِ:

﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾: أَهْلِكْهَا، وَالطَّمَسُ: الْمَحْوُ، وَقُرِئَ: (اطْمَسْ) بِالضَّمِّ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿وَأَسَدِّدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾: أَي: وَأَقْسِمْهَا وَاطْبَعْ عَلَيْهَا حَتَّى لَا تَنْشَرِحَ لِلإِيمَانِ.  
 ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾: جَوَابٌ لِلدُّعَاءِ، أَوْ دُعَاءٌ بِلَفْظِ النَّهْيِ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى ﴿لِيَضِلُّوا﴾ وَمَا بَيْنَهُمَا دُعَاءٌ مُعْتَرِضٌ.

﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾: يَعْنِي: مُوسَى وَهَارُونَ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> كَانَ يُؤْمِنُ.  
 ﴿فَأَسْقِمْا﴾: فَاثْبُتَا عَلَى مَا أَنْتُمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّعْوَةِ وَالزَّامِ الْحُجَّةِ، وَلَا تَسْتَعْجِلَا فَإِنَّ مَا طَلَبْتُمَا كَانَتْ وَلَكِنْ فِي وَقْتِهِ، رُوِيَ أَنَّهُ مَكَثَ فِيهِمْ بَعْدَ الدُّعَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً.  
 ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾: طَرِيقَ الْجَهْلَةِ فِي الاسْتَعْجَالِ، أَوْ عَدَمِ الْوَتُوقِ وَالِاطْمِئْنَانِ بِوَعْدِ اللَّهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ وَكُسْرِهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) مِنْ (تَبَعَ)، (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) أَيْضًا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (ت): «سَبَبًا لِلضَّلَالِ».

(٢) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ» (ص: ٦٢ - ٦٣) عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ.

(٣) فِي هَامِش (خ): «أَيَّ لِأَنَّ هَارُونَ» شَرْحٌ.

(٤) ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ثَلَاثَ قُرْآنَاتٍ:

قوله: «دعاء عليهم بلفظ الأمر...» إلى قوله: «اللام للعاقبة»:  
 قال الطيبي: إن القائل كأنه<sup>(١)</sup> يدعو الله أن يأمرهم - وهم غيب - بأن يضلوا عن  
 الدين، والتقدير: ربنا أضلهم.  
 وفي «الانتصاف»: أن هذه نكتة معتزلية فراراً من أن تكون (لام كي)، فيدل  
 على أن الله أمدهم لعل الإضلال استدراجاً، ففر الزمخشري من هذا، وحمل موسى  
 عليه السلام على معتقده<sup>(٢)</sup>.  
 وقال صاحب «الفرائد»: الوجه أن يقال: إن اللام للتعليل، وإلا فما وجه قوله:  
 ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؟  
 قال: وإنما عدل الزمخشري إلى أمر الغائب ميلاً إلى مذهبه<sup>(٣)</sup>.  
 وقال الطيبي: اللام إذا جعلت مستعارة على نحو: ﴿فَالْقَطْعُ أَلْ فِرْعَوْنَ  
 لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لا يضر.

= تشديد التاء مع تخفيف النون وهي رواية ابن ذكوان عنه في المشهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٩)،  
 و«التيسير» (ص: ١٢٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٦). ولا خلاف في تشديد التاء في المشهور.  
 وتخفيف التاء مع تشديد النون، وهي رواية عن ابن ذكوان كما في «السبعة» و«النشر»، وجاء في  
 «البدور الزاهرة» (ص: ١٥٠): ولكن هذا الوجه قال فيه الداني: إنه غلط ممن رواه عن ابن ذكوان،  
 فلا يقرأ به.

وتخفيفهما، هي رواية الأخفش الدمشقي (وهو هارون بن موسى أبو عبد الله التغلبي، وكان ثقة معمرأ،  
 وتوفي سنة ٢٩٢) عن أصحابه عن ابن عامر. انظر: «الحجة» للفارسي (٤/ ٢٩٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٧).  
 (١) في (ز): «كان».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٦٥).

(٣) نقله الطيبي، انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٥٤٩ - ٥٥٠).

وَأَمَّا وَجْهُ قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾ عَلَى أَمْرِ الْغَائِبِ فَهُوَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا تَكَلَّمَ بِهَا إِلَّا تَوَطُّعًا وَتَمْهِيدًا؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنْهَا إِلَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي: أَنَّكَ أَوْلَيْتَهُمْ هَذِهِ النِّعْمَةَ لِيَشْكُرُوا وَلَا يَعْبُدُوا غَيْرَكَ فَمَا زَادَتْهُمْ تِلْكَ النِّعْمَةُ إِلَّا أَشْرًا<sup>(١)</sup> وَتَمَادِيًا فِي الْكُفْرِ وَالطُّغْيَانِ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالَةُ هَذِهِ فَلْيَضْلُوا عَنْ سَبِيلِكَ، وَلَوْ دَعَا عَلَيْهِمْ ابْتِدَاءً رَبِّمَا لَمْ يُعَذَّرْ<sup>(٢)</sup>، فَقَدِمَ الشَّكَايَةَ مِنْهُمْ وَالنَّعْيَ بِسَوْءِ صَنِيعِهِمْ لِيَتَسَلَّقَ مِنْهَا إِلَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ مَعَ مُرَاعَاةِ تِلَاوُومِ الْكَلَامِ مِنْ إِيْرَادِ الْأَدْعِيَةِ مَنْسُوقَةً نَسْقًا وَاحِدًا<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَعَنْ ابْنِ عَامِرٍ: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ وَكَسْرِهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ»: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مُشْكِلَةٌ، وَوَجْهُهَا أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مَعْنَاهَا النَّهْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١] وَ﴿لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦] وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَعُطِفَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مَعْنَاهَا النَّهْيُ عَلَى جُمْلَةٍ مَعْنَاهَا الطَّلَبُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ؛ أَي: اسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبَعِينَ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْمَنْفِيَّةُ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَاوِ وَبِغَيْرِ الْوَاوِ.

وَقَوْلُ<sup>(٤)</sup> مَنْ قَالَ: إِنَّ (لَا) لِلنَّهْيِ وَالنُّونَ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ كُسِرَتْ أَوْ الثَّقِيلَةِ

(١) فِي (س): «إِشْرَاكَ».

(٢) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «يَقْدَرُ»، وَالْمُثْبِتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٧/ ٥٥١).

(٤) فِي (س) وَ(ز): «وَقَوْلُهُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ».

حُذِفَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا = ضَعِيفٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُؤَوَّلَ قِرَاءَةُ صَحِيحَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي اللُّغَةِ مِثْلُهُ<sup>(١)</sup>.

(٩٠ - ٩١) - ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرْقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١٠) ءَالَكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١١﴾.

﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ﴾؛ أَي: جَوَزْنَاهُمْ فِي الْبَحْرِ حَتَّى بَلَغُوا الشَّطَّ حَافِظِينَ لَهُمْ. وقرئ: (وَجَوَزْنَا)<sup>(٢)</sup> وهو مِنْ فَعَلَ الْمُرَادِفِ لِفَاعَلَ، كَضَعَفَ وَضَاعَفَ. ﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾: فَأَدْرَكَهُمْ، يُقَالُ: تَبِعْتُهُ حَتَّى أَتْبَعْتُهُ. ﴿فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا﴾: بَاغِينَ وَعَادِينَ، أَوْ: لِلْبَغْيِ وَالْعَدُوِّ. وقرئ: (وَعُدُّوًّا)<sup>(٣)</sup>.

﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرْقُ﴾: لَحِقَهُ ﴿قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ﴾؛ أَي: بَأَنَّهُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُ﴾ بالكسر<sup>(٤)</sup> على إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَوْ الِاسْتِثْنَاءِ بَدَلًا وَتَفْسِيرًا لـ ﴿ءَامَنْتُ﴾.

فَنَكَبَ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ أَنَّ الْقَبُولَ وَبَالَغَ فِيهِ حِينَ لَا يُقْبَلُ.

(١) انظر: «أمالى ابن الحاجب» (١/ ١٩٩ - ٢٠٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات»: (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٨٥)، عن الحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات»: (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٨٦)، عن الحسن. وزاد ابن

خالويه نسبتها لأبي رجاء وعكرمة وقتادة.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

﴿الَّذِينَ﴾: أَتَوْا مِنَ الْآنَ وَقَدْ أَيْسَتْ مِنْ نَفْسِكَ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَكَ اخْتِيَارٌ ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾: قَبْلَ ذَلِكَ مُدَّةَ عُمُرِكَ ﴿وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾: الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ عَنِ الْإِيمَانِ.

«وَقُرِّي: (جَوَزْنَا) وَهُوَ مِنْ فَعَلَ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبِيبِيُّ: وَلَيْسَ مَنْ جَوَزَ بِمَعْنَى: نَفَذَ [لَأَنَّهُ] لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْدِيَةِ بِالْبَاءِ<sup>(١)</sup>.

(٩٢) - ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا لِنَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَنُفْلِتُنَّ﴾.

﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾: نَبْعُدُّكَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ قَوْمُكَ مِنْ قَعْرِ الْبَحْرِ وَنَجْعَلُكَ طَافِيًا، أَوْ نُثَلِّقُكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لِيَرَاكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿نُنَجِّيكَ﴾ مِنْ أَنْجَى<sup>(٢)</sup>.

وَقُرِّي: (نُنَجِّيكَ) بِالْحَاءِ<sup>(٣)</sup>؛ أَي: نُثَلِّقُكَ بِنَاحِيَةِ السَّاحِلِ.

﴿بِيَدِنَا﴾: فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَي: بِبَدْنِكَ عَارِيًا عَنِ الرُّوحِ، أَوْ: كَامِلًا سَوِيًّا، أَوْ: عَرِيَانًا مِنْ غَيْرِ لِبَاسٍ، أَوْ: بِدَرْعِكَ، وَكَانَتْ لَهُ دَرْعٌ مِنَ الذَّهَبِ يَعْرِفُ بِهَا.

وَقُرِّي: (بَأَبْدَانِكَ)<sup>(٤)</sup>؛ أَي: بِأَجْزَاءِ الْبَدَنِ كُلِّهَا؛ كَقَوْلِهِمْ: هُوَ بِأَجْرَامِهِ، أَوْ: بِدُرُوعِكَ؛ كَأَنَّهُ كَانَ مُظَاهِرًا بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٧/ ٥٥٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) التخفيف قراءة يعقوب، وقرأ باقي العشرة بالتشديد. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٣١٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، عن أبي وابن السميع وغيرهما. وذكرها ابن الجزري في «النشر» (١/ ١٦) عن ابن السميع وأبي السمال مثلاً على ما نقله غير الثقة مما غالب إسناده ضعيف.

(٤) انظر: «الكامل في القراءات» للهدلي (ص: ٥٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٨٩)، عن أبي حنيفة.

(٥) قوله: «مُظَاهِرًا بَيْنَهُمَا»؛ أَي: لِبَسَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، ظَاهِرٌ بَيْنَ ثَوْبَيْنِ؛ أَي: طَارَقَ بَيْنَهُمَا وَطَاقَ.

﴿لَيْكُوتَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةٌ﴾: لِمَنْ وَرَاءَكَ علامةٌ، وهم بنو إسرائيل إذ كَانَ فِي نَفْسِهِمْ مِنْ عَظَمَتِهِ مَا خَيَّلَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُ لَا يَهْلِكُ، حَتَّى كَذَّبُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَخْبَرَهُمْ بِغُرْقِهِ، إِلَى أَنْ عَاشُوهُ مَطَرًا<sup>(١)</sup> عَلَى مَمَرِّهِمْ مِنَ السَّاحِلِ.

أَوْ: لِمَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنَ الْقُرُونِ إِذَا سَمِعُوا مَالَ أَمْرِكَ مِمَّنْ شَاهَدَكَ عِبْرَةً وَنَكَالًا عَنِ الطُّغْيَانِ، أَوْ حُجَّةً تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ عَظَمِ الشَّانِ وَكِبَرِيَاءِ الْمَلِكِ مَمْلُوكٌ مَقْهُورٌ بَعِيدٌ عَنْ مَظَانِّ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَقُرِئَ: (لِمَنْ خَلَقَكَ)<sup>(٢)</sup>؛ أَي: لِخَالِقِكَ آيَةٌ كَسَائِرِ الْآيَاتِ؛ فَإِنْ إِفْرَادُهُ إِلَّاكَ بِالْإِلْقَاءِ إِلَى السَّاحِلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَمَّدُ مِنْهُ لِكَشْفِ تَزْوِيرِكَ وَإِمَاطَةِ الشُّبْهَةِ فِي أَمْرِكَ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى كِمَالِ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا مُحْتَمَلٌ عَلَى الْمَشْهُورِ.

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ لَا يَتَفَكَّرُونَ فِيهَا وَلَا يَعْتَبِرُونَ بِهَا.

قوله: ﴿بِدَنِكَ﴾ في موضع الحال:

قال<sup>(٣)</sup> في «الكشاف».

وهو كقولك: (دخلتُ عليه بثياب السفر)؛ أي: مَعَهَا.

(١) في (خ): «مطروحا».

(٢) نسبت لعلي رضي الله عنه في «تفسير الثعلبي» (٢٨٣/١٤)، ونسبها ابن الجوزي في «زاد المسير»

(٣٤٩/٢) لابن السمين وأبي المتوكل وأبي الجوزاء.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولعل الصواب: «قاله»، فقد جاء في «الكشاف» (٨٩/٤): (بِدَنِكَ) في

موضع الحال. أما قوله: «(وهو كقولك: دخلت عليه بثياب السفر...» فهو من كلام الطيبي في

«حاشيته».

وفي «الضوء»: الفرق بين الباء و(مع) أنَّ مع لإثباتِ المصاحبة ابتداءً، والباء لاستدامتها<sup>(١)</sup>.

وقال الطِّيْبِيُّ: فعلى هذا كان أصلُ الكلام: اليومَ نظركَ بعد الغرقِ بجانبِ البحرِ، ثمَّ سُلِكَ طريقَ التَّهَكُّمِ وقيل: ننجي ببدنك، ثمَّ لَمَزِيدَ التَّصَوُّرِ والتَّهْوِيلِ أَوْقَعَ ﴿بَدَنَكَ﴾ حالاً من الضَّميرِ المنصوبِ، وقيل: ننجيكَ مع بدنكَ لقصورِ تلكَ الهيئةِ المنكرةِ في نظرِ المعبرين<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أو كاملاً سويّاً»:

قال الطِّيْبِيُّ: يعني: لو اقتصر على قوله: ﴿نُنَجِّكَ﴾ لاحتمالِ النقصانِ من قطعِ رأسٍ أو يدٍ أو رجلٍ، فزِيدَ ﴿بِدَنِكَ﴾ لرفعِ ذلكِ التَّوَهُّمِ، والحالُ مؤكَّدةٌ<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «أو عرياناً»:

قال الطِّيْبِيُّ: فالحالُ لبيانِ الهيئةِ<sup>(٤)</sup> الفظيعةِ<sup>(٥)</sup>.

(٩٣) - ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ وَرَزَقْنَهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾: أَنزَلْنَا ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾: مَنَزَلًا صَالِحًا مَرْضِيًّا وَهُوَ الشَّامُ وَمَصْرُ ﴿وَرَزَقْنَهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾: مِنَ اللَّذَائِدِ.

(١) نقله الطيبي، انظر: «فتوح الغيب» (٥٦٠/٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٦١/٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في (ز): «الحالة».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٦١/٧).

﴿فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾: فَمَا اخْتَلَفُوا فِي أَمْرِ دِينِهِمْ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا قَرَأُوا التَّوْرَةَ وَعَلِمُوا أَحْكَامَهَا، أَوْ: فِي أَمْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا عَلِمُوا صِدْقَهُ بِنُعْوَتِهِ وَنِظَامِ مُعْجَزَاتِهِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ فَيَمِيزُ الْمَحْقَّ مِنَ <sup>(١)</sup> الْمَبْطَلِ بِالْإِنْجَاءِ وَالْإِهْلَاكِ.

(٩٤ - ٩٥) - ﴿إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ <sup>(٢)</sup> وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

﴿إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ مِنَ الْقَصَصِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ وَالتَّقْدِيرِ ﴿فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فَإِنَّهُ مُحَقَّقٌ عِنْدَهُمْ ثَابِتٌ فِي كِتَابِهِمْ عَلَى نَحْوِ مَا أَلْقَيْنَا إِلَيْكَ، وَالْمَرَادُ: تَحْقِيقُ ذَلِكَ، وَالِاسْتِشْهَادُ <sup>(٣)</sup> بِمَا فِي الْكُتُبِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ مُصَدِّقٌ لِمَا فِيهَا، أَوْ وَصَفُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالرُّسُوحِ فِي الْعِلْمِ بِصَحَّةِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، أَوْ تَهْيِيجُ الرَّسُولِ وَزِيَادَةُ تَشْبِيهِهِ، لَا إِمْكَانُ وَقُوعِ الشَّكِّ لَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أَشْكُ وَلَا أَسْأَلُ».

وقيل: الخطابُ لِلنَّبِيِّ وَالْمَرَادُ بِهِ أُمَّتُهُ، أَوْ لِكُلِّ مَنْ يَسْمَعُ؛ أَي: إِنْ كُنْتَ أَثْبَتَ أَنَّهَا السَّامِعُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا <sup>(٣)</sup> عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا إِلَيْكَ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَنْ خَالَجَتْهُ شُبْهَةٌ فِي الدِّينِ يَنْبَغِي أَنْ يَسَارِعَ إِلَى حَلِّهَا بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (ت): «عَنْ».

(٢) فِي (خ): «الِاسْتِشْهَادُ».

(٣) فِي (ت): «نَزَلْنَا».



﴿لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ واضحاً أنه <sup>(١)</sup> لا مدخل للمرية فيه بالآيات القاطعة.  
 ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُخَلَّيْنِ﴾ بالتزليل عما أنت عليه من الحزم واليقين.  
 ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ أيضاً من  
 باب التهيج والتثيت وقطع الأطماع عنه كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهيراً لِلْكَافِرِينَ﴾  
 [الفصل: ٨٦].

قوله: «ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «لا أشك ولا أسأل»<sup>(٢)</sup>»:

أخرجه عبد الرزاق وابن جرير عن قتادة قال: بلغنا، فذكره<sup>(٣)</sup>.

(٩٦ - ٩٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(١)</sup> وَلَوْ جَاءَتْهُمْ  
 كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ ثبتت عليهم ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بأنهم يموتون  
 على الكفر ويخلدون<sup>(٤)</sup> في العذاب ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكذب كلامه ولا ينتقض  
 قضاؤه.

﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ فإن السبب الأصلي لإيمانهم - وهو تعلق إرادة الله  
 تعالى به - مفقود ﴿حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ وحينئذ لا ينفعهم كما لا ينفع فرعون.

(١) «أنه»: ليس في (خ).

(٢) في (س): «ولا أمتار».

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧٩/٢)، وفي «مصنفه» (١٠٢١١)، والطبري في «تفسيره»

(٢٨٨/١٢) عن قتادة مرسلًا. وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٤٠): مُعْضَل.

(٤) في (خ) و(ت): «أو يخلدون».

(٩٨) - ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ لِمَآءِ أَمْنُوْا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾: فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةٌ مِنَ الْقُرَى الَّتِي أَهْلَكْنَاهَا ءَامَنَتْ قَبْلَ مُعَايَنَةِ الْعَذَابِ وَلَمْ تُؤَخَّرْ إِلَيْهَا كَمَا أَخَّرَ فِرْعَوْنَ ﴿فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ بِأَنْ يَقْبَلَهُ اللَّهُ مِنْهَا وَيَكْشِفَ الْعَذَابَ عَنْهَا.

﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ﴾ لَكِنَّ قَوْمَ يُوسُفَ ﴿لَمَآءِ أَمْنُوْا﴾ أَوَّلَ مَا رَأَوْا أَمَارَةَ الْعَذَابِ وَلَمْ يُؤَخَّرُوْهُ إِلَىٰ حُلُولِهِ ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ لَتَضْمُنَ حَرْفَ التَّحْضِيصِ مَعْنَاهُ، فَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقُرَى أَهْلِهَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَمَّنَ أَهْلُ قَرْيَةٍ مِنَ الْقُرَى الْعَاصِيَةِ فَنَفَعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ إِلَّا قَوْمٌ يُوسُفَ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي (قَوْمٌ) <sup>(١)</sup> عَلَى الْبَدَلِ. ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾: إِلَىٰ أَجَالِهِمْ.

رُوِيَ أَنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعِثَ إِلَىٰ نِينَوَى مِنَ الْمَوْصِلِ فَكَذَّبُوهُ وَأَصْرُوْا عَلَيْهِ، فَوَعَدَهُمْ بِالْعَذَابِ إِلَىٰ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: إِلَىٰ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا دَنَا الْمَوْعِدُ غَامَتِ السَّمَاءُ غَيْمًا أَسْوَدًا دُخَانٍ شَدِيدٍ فَهَبَطَ حَتَّىٰ غَشِيَ مَدِينَتَهُمْ، فَهَابُوا فَطَلَبُوا يُوسُفَ فَلَمْ يَجِدُوْهُ، فَأَيَقَنُوا صِدْقَهُ، فَلَبَسُوا الْمُسُوحَ وَبَرَزُوا إِلَى الصَّعِيدِ بِأَنْفُسِهِمْ وَنِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ وَالِدَةٍ وَلَدِهَا، فَحَنَّ بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ وَعَلَّتِ الْأَصْوَاتُ وَالْعَجِيْجُ، وَأَخْلَصُوا التَّوْبَةَ وَأَظْهَرُوا الْإِيْمَانَ وَتَضَرَّعُوا إِلَى اللَّهِ، فَرَحِمَهُمْ وَكَشَفَ عَنْهُمْ، وَكَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ <sup>(٢)</sup>.

(١) رُوِيَ عَنِ الْجَزْمِيِّ وَالْكَسَائِيِّ. انْظُرْ: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٩٤).

(٢) ذَكَرَهُ الثَّلَاجِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٤/ ٢٩٤)، وَالبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤/ ١٥١)، عَنْ وَهْبٍ، وَرَوَى

الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢/ ٢٩٥) نَحْوَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

(٩٩) - ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ﴾ بحيث لا يشدُّ منهم أحدٌ.  
﴿جَمِيعًا﴾: مجتمعين على الإيمان لا يختلفون فيه، وهو<sup>(١)</sup> دليل على القُدْرَةِ في أنه تعالى لم يشأ إيمانهم أجمعين، فإنَّ مَنْ شاءَ إيمانه يؤمنُ لا محالة، والتقييدُ بمشيئة الإلجاء خلاف الظاهر.

﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ بما لم يشأ الله منهم ﴿حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وترتيب الإكراه على المشيئة بالفاء، وإيلاؤها حرف الاستفهام للإنكار، وتقديم الضمير على الفعل؛ للدلالة على أنَّ خلاف المشيئة مستحيل فلا يمكنُ تحصيله بالإكراه عليه فضلاً عن الحثِّ والتَّحريضِ عليه؛ إذ روي أنه كان حريصاً على إيمان قومه شديد الاهتمام به فنزلت، فلذلك قرَّره بقوله:

(١٠٠ - ١٠١) - ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَجَعَلَ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ﴾ بالله ﴿إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: إلا بإرادته والطفه وتوفيقه، فلا تُجهد نفسك في هداها فإنه إلى الله.  
﴿وَجَعَلَ الرِّجْسَ﴾: العذاب، أو الخذلان فإنه سببه. وقرئ بالزَّاي<sup>(٢)</sup>.

(١) في (خ): «فيه وفيه».

(٢) نسبت للأعمش، انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/٢٩٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/١٤٥)، و«البحر

المحيط» (١٢/١٨٢).

وقرأ أبو بكر: ﴿وَنَجْعَلُ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

﴿عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾: لَا يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ بِالنَّظَرِ فِي الْحُجَجِ وَالْآيَاتِ،  
أو: لَا يَعْقِلُونَ دَلَالَتَهُ وَأَحْكَامَهُ لِمَا عَلَى<sup>(٢)</sup> قُلُوبِهِمْ مِنَ الطَّبَعِ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ:  
﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾؛ أَي: تَفَكَّرُوا ﴿مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مِنْ عَجَائِبِ صُنْعِهِ لِيَدْلَكُمْ  
عَلَى وَحْدَتِهِ وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَ﴿مَاذَا﴾ إِنْ جُعِلَتْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلَّقَتْ ﴿أَنْظُرُوا﴾ عَنْ  
الْعَمَلِ.

﴿وَمَا تُعْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ، وَ(مَا) نَافِيَةٌ، أَوْ  
اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ.

(١٠٢) - ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي

مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾.

﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: مِثْلَ وَقَائِعِهِمْ وَنَزُولِ بَأْسِ  
اللَّهِ بِهِمْ إِذْ لَا يَسْتَحِقُّونَ غَيْرَهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَيَّامُ الْعَرَبِ) لَوْ قَائِعُهَا ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ

مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ لَذَلِكَ، أَوْ: فَانظُرُوا هَلَاكِي إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ هَلَاكَكُمْ.

(١٠٣) - ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عَطْفٌ عَلَى مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ  
الَّذِينَ خَلَوْا﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: نُهْلِكُ الْأُمَّةَ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَمَنْ آمَنَ<sup>(٣)</sup> بِهِمْ، عَلَى حِكَايَةِ  
الْحَالِ الْمَاضِيَةِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

(٢) فِي (خ): «لِمَا فِي».

(٣) فِي (خ): «رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا».

﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كَذَلِكَ الْإِنجَاء - أَوْ: إِنجَاء كَذَلِكَ - نُنَجِّي مُحَمَّدًا وَصَحْبَهُ حِينَ نَهْلُكُ الْمُشْرِكِينَ، وَ﴿حَقًّا عَلَيْنَا﴾ اعْتِرَاضٌ، وَنَصْبُهُ بِفَعْلِهِ الْمَقْدَّرِ، وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ ﴿كَذَلِكَ﴾.

وَقَرَأَ حَفْصٌ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ مَخْفَفًا<sup>(١)</sup>.

(١٠٤) - ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ خطاب لأهل مكة ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي﴾ وَصَحَّتْهُ ﴿فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ﴾ فهذا خلاصة ديني اعتقادًا وَعَمَلًا، فاعْرِضُوهَا<sup>(٢)</sup> على العقلِ الصَّرْفِ، وانظُرُوا فِيهَا بَعَيْنَ الْإِنصَافِ؛ لِتَعْلَمُوا صِحَّتَهَا وَهُوَ أَنِّي لَا أَعْبُدُ مَا تَخْلُقُونَهُ وَتَعْبُدُونَهُ وَلَكِنْ أَعْبُدُ خَالِقَكُمْ الَّذِي يُوْجِدُكُمْ وَيَتَوَفَّاكُمْ، وَإِنَّمَا خَصَّ التَّوْفِيَّ بِالذِّكْرِ لِلتَّهْدِيدِ.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بما دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ<sup>(٣)</sup> وَنَطَقَ بِهِ الْوَحْيُ، وَحَذَفُ الْجَارِ مِنْ ﴿أَنْ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُطَرِّدِ مَعَ (أَنْ) وَ(أَنْ) وَأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِ: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ

قوله: «فهذا خلاصة ديني...» إلى آخره.

قال الطَّبِّيُّ: إشارة إلى أن جواب الشرط، وهو قوله: ﴿فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

(٢) في (ت): «فاعرضوهما».

(٣) في (خ): «عليه الحق».

تَعَبُّدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا مُسَبِّحًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي﴾ إِلَّا بِتَأْوِيلِ الْإِعْلَامِ وَالْإِسْمَاعِ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُمْ شَاكِّينَ مُعْرِضِينَ عَنْ دِينِ اللَّهِ سَبَبٌ لِإِقَامَةِ دَعْوَتِهِ ﷺ بِإِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ وَإِسْمَاعِهِ إِيَّاهُمْ لِيَعْرِضُوهُ عَلَى عُقُولِهِمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وحذف الجارِّ مِنْ ﴿أَنْ﴾ يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُطَرِّدِ مع (أَنْ) و(أَنَّ)، وأن يكونَ مِنْ غَيْرِهِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: تحريره أَنْ «أَمَرْتُ أَنْ أَكُوتَ» فِيهِ عَتَبَارَانِ:

فبالنظر إلى لفظَةِ (أَنْ) مِنْ غَيْرِ عَتَبَارٍ كَوْنُهَا واقعةٌ بعدَ لفظِ الأمرِ مع تقدِيرِ حذفِ الجارِّ يَكُونُ مِنَ الحذفِ الْمُطَرِّدِ.

وباعتبارِ لفظِ الأمرِ، فإنه قد يحذفُ معه الجارُّ نحو: (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) ﴿فَأَصَدَّغَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ مِنْ غَيْرِ نظَرٍ إلى لفظِ (أَنْ)، يَكُونُ مِنَ الحذفِ غَيْرِ الْمُطَرِّدِ<sup>(٢)</sup>.

قوله:

«أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ»

تمامه:

فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٧/ ٥٧٨ - ٥٧٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٧/ ٥٨٠).

(٣) في النسخ الخطية: «وذا نسب»، والتصويب من المصادر. والبيت عُزِيَّ لعمرو بن معد يكرب الزبيدي وغيره كما سيأتي. انظر: «شعر عمرو بن معد يكرب» (ص: ٦٣)، و«الكتاب» لسيبويه =

قال الزمخشري في «شرح أبيات سيويه»: هذا من أبيات لأعشى طرود<sup>(١)</sup>،  
وقيل: لعمر بن معدى كرب، وقيل: لخفاف بن ثدبة، وقيل: للعباس بن  
مرداس، وأولها:

يادار أسماء بين السفح فالرحب أفوت وعفى عليها ذاهب الحقب<sup>(٢)</sup>

(١٠٥) - ﴿وَأَنْ أَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَأَنْ أَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ عطف على ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ غير أن صلة (أن) محكية  
بصيغة الأمر، ولا فرق بينهما في الغرض لأن المقصود وصلها بما يتضمن معنى  
المصدر لتدل معه عليه، وصيغ الأفعال كلها كذلك سواء الخبر منها والطلب،  
والمعنى: وأمرت بالاستقامة في الدين والاستياد فيه بأداء الفرائض والانتهاء عن  
القبائح، أو: في الصلاة باستقبال القبلة.

﴿حَنِيفًا﴾ حال من الدين أو الوجه ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١٠٦ - ١٠٧) - ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ  
الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وإن يمسسك الله يضر فلا كاشف له إلا هو وإما يردك بخير فلا راد لفضلته  
يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم.

= (٣٧/١)، وقد تقدم عند تفسير الآية (٦٨) من سورة البقرة.

(١) ليس هذا الأعشى المشهور ميمون بن قيس، فعلة من هو أعشى من الشعراء سبعة عشر شاعراً هذا  
أحدهم، وقد ذكرهم الأمدي في «المؤتلف والمختلف» (ص: ١٣).

(٢) انظر: «شعر عمرو بن معدى كرب» (ص: ٦٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٤٢).

﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ بِنَفْسِهِ إِنْ دَعَوْتَهُ أَوْ خَذَلْتَهُ.

﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾: فَإِنْ دَعَوْتَهُ ﴿فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ جزاء للشرط وجواب لسؤال مُقَدِّرٍ عَنْ تَبَعَةِ الدُّعَاءِ.

﴿وَأِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ﴾: وَإِنْ يُصِيبَكَ بِهِ ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ﴾ يَرْفَعُهُ ﴿إِلَّا هُوَ﴾: إِلَّا اللَّهُ.

﴿وَأَنْ يُرِيدَكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ﴾: فَلَا دَافِعَ ﴿لِفَضْلِهِ﴾ الذي أَرَادَكَ بِهِ، وَلَعَلَّهُ ذَكَرَ الْإِرَادَةَ مَعَ الْخَيْرِ وَالْمَسِّ مَعَ الضَّرِّ - مَعَ تَلَاوُظِ الْأَمْرَيْنِ - لِتَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ مُرَادٌّ بِالذَّاتِ وَأَنَّ الضَّرَّ إِنَّمَا مَسَّهُمْ لَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ.

وَوَضَعَ الْفَضْلُ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ بِمَا يُرِيدُ بِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَنْ لَأَنَّ مُرَادَّ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ رَدَّهُ.

﴿يُصِيبُ بِهِ﴾: بِالْخَيْرِ ﴿مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ فَتَعَرَّضُوا لِرَحْمَتِهِ بِالطَّاعَةِ وَلَا تَيَاسُوا مِنْ غُفْرَانِهِ بِالْمَعْصِيَةِ.

قوله: «جزاء للشرط وجواب لسؤال مُقَدِّرٍ»:

قال ابن الحاجب: لسنا نعني بالجواب جواب متكلم بالتحقيق، بل قد يكون جواباً لمُتَكَلِّمٍ وقد يكون جواباً لتقدير ثبوت أمر، فمثال الأول، كقول الرَّجُلِ: (أنا آتيك)، فتقول: (إذن أكرمك) فأجبت به هذا الكلام، وصيرت إكرامك جزاءً على إتيانه.



ومثال الثاني قولك: (لو أكرمتني إذن أكرمك) وأشباهه في تقدير جواب متكلم  
سأل: ماذا يكون مرتبطاً بالإكرام؟ فأجابه بارتباط إكرامه به.  
وأما معنى الجزاء فيها فواضح<sup>(١)</sup>.

(١٠٨ - ١٠٩) - ﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ ۚ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ۚ﴾.

﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: رسوله والقرآن، ولم يبق لكم  
عذر ﴿فَمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ بالإيمان والمتابعة ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ لأن نفعه لها.  
﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ بالكفر بهما ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ لأن وبال الضلال عليها.  
﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾: بحفيظ موكول إلي أمركم وإنما أنا بشير ونذير.  
﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بالامتثال والتبليغ ﴿وَاصْبِرْ﴾ على دعوتهم وتحمل أذيتهم  
﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾ بالنصرة أو بالأمر بالقتال.  
﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ إذ لا يمكن الخطأ في حكمه؛ لاطلاعاً على السرائر اطلاعاً  
على الظواهر.

عن النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يُوسُفَ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ بَعْدَ مَنْ  
صَدَّقَ يُونُسَ وَكَذَّبَ بِهِ، وَبَعْدَ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرْعَوْنَ».

قوله: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يُونُسَ ...» الحديث.

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ٢٦٣).

رواه ابن مردويه والثعلبي والواحدي عن أبي، وهو موضوع أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤/١٥٦)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/٥٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٧٣)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وقال: هذا حديث فضائل السور مصنوع بلا شك. وقد تقدم الكلام عليه، وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

# سُورَةُ هُودٍ



# سُورَةُ هُودٍ

مَكِّيَّةٌ، وَهِيَ مِثَّةٌ وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ آيَةً<sup>(١)</sup>.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿الرَّكَتُبُ أَحْكَمْتُ أَيْنُهُ، ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾.

﴿الرَّكَتُبُ﴾ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أَوْ «كَتَبُ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ<sup>(٢)</sup> مَحذُوفٌ.  
 ﴿أَحْكَمْتُ أَيْنُهُ﴾: نُظِمَتْ نَظْمًا مُحْكَمًا لَا يَعْتَرِيهِ اخْتِلَالٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى،  
 أَوْ مُنِعَتْ مِنَ الْفَسَادِ وَالنَّسْخِ فَإِنَّ الْمُرَادَ آيَاتُ السُّورَةِ وَلَيْسَ فِيهَا مَنْسُوخٌ.  
 أَوْ: أُحْكِمْتُ بِالْحُجَجِ وَالِدَّلَائِلِ.  
 أَوْ: جُعِلَتْ حَكِيمَةً، مَنْقُولٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ (حَكَمَ) بِالضَّمِّ: إِذَا صَارَ حَكِيمًا؛ لِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ  
 عَلَى أُمِّهَاتِ الْحِكَمِ النَّظَرِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ.  
 ﴿ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾ بِالْفَوَائِدِ: مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمَوَاعِظِ وَالْأَخْبَارِ، أَوْ بِجَعْلِهَا  
 سُورًا، أَوْ بِالْإِنْزَالِ نَجْمًا نَجْمًا، أَوْ فَصَّلَ فِيهَا وَلُخِّصَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٦٥)، وفيه: «وهي مئة وإحدى وعشرون آية في المدني الأخير

والمكي والبصري، واثنان في المدني الأول والشامي، وثلاث في الكوفي، اختلافها سبع آيات...».

(٢) «مبتدأ»: ليست في (ت).

(٣) «منقول»: ليس في (خ).

وَقُرِئَ: ﴿ثُمَّ فَصَلْتُ﴾<sup>(١)</sup>؛ أَي: فَرَقْتُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

و: ﴿أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَلْتُ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمُتَكَلِّمِ<sup>(٢)</sup>.

و﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّفَاوُتِ فِي الْحُكْمِ، أَوْ لِلتَّرَاخِي فِي الْإِخْبَارِ.

﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ صِفَةُ أُخْرَى لِلكِتَابِ، أَوْ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أَوْ صِلَةٌ لـ ﴿أُحْكِمْتُ﴾ أَوْ ﴿فُصِّلْتُ﴾، وَهُوَ تَقْرِيرٌ لِأَحْكَامِهَا وَتَفْصِيلُهَا عَلَى أَكْمَلِ مَا يَنْبَغِي بِاعْتِبَارِ مَا ظَهَرَ أَمْرُهُ وَمَا خَفِيَ.

(٢ - ٣) - ﴿الَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُرْمَنُهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَنِّعْكُمْ مِّنَّا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ. وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ.

﴿الَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾: لِأَنَّ لَا تَعْبُدُوا، وَقِيلَ: (أَنْ) مَفْسَّرَةٌ؛ لِأَنَّ فِي تَفْصِيلِ الْآيَاتِ مَعْنَى الْقَوْلِ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُبْتَدَأً لِلْإِغْرَاءِ عَلَى التَّوْحِيدِ، أَوْ الْأَمْرِ بِالتَّبَرِّيِّ مِنْ<sup>(٤)</sup> عِبَادَةِ الْغَيْرِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: تَرُكُ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ بِمَعْنَى: الزَّمُوهُ أَوْ اتْرَكُوهُ<sup>(٥)</sup> تَرَكًا.

﴿إِنِّي لَكُرْمَنُهُ﴾: مِنْ اللَّهِ ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ بِالْعِقَابِ عَلَى الشُّرْكِ وَالشَّوَابِ عَلَى التَّوْحِيدِ.

﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿الَّا تَعْبُدُوا﴾.

(١) نسبت لعكرمة والضحاك والجحدري وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٦٣)، و«المحتسب» (٣١٨/١)، و«الكشاف» (١٠٨/٤)، و«البحر المحيط» (١٩٦/١٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠٨/٤).

(٣) في (ت): «عن».

(٤) في (ت): «اتركوها».

﴿ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾: ثُمَّ تَوَصَّلُوا إِلَى مَطْلُوبِكُمْ بِالتَّوْبَةِ، فَإِنَّ الْمُعْرِضَ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ رَجُوعٍ.

وقيل: استغفروا مِنَ الشَّرِّ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ بِالطَّاعَةِ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ثُمَّ﴾ لِفَتْاوَتِ مَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

﴿يُنْعِمُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾: يُعِيشُكُمْ فِي أَمْنٍ وَدَعَةٍ ﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ هُوَ آخِرُ أَعْمَارِكُمْ الْمُقَدَّرَةِ، أَوْ لَا يُهْلِكُكُمْ بِعَذَابِ الْإِسْتِصَالِ، وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِالْأَعْمَالِ<sup>(١)</sup> لَكِنَّهَا مُسَمَّاةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ فَلَا تَتَغَيَّرُ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَيُؤْتِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾: وَيُعْطِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فِي دِينِهِ جِزَاءَ فَضْلِهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ وَعْدٌ لِلْمَوْحِدِ النَّائِبِ بِخَيْرِ الدَّارَيْنِ.

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴿فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: يَوْمَ الشَّدَائِدِ، وَقَدْ ابْتَلَوْا بِالْقَحْطِ حَتَّى أَكَلُوا الْحَبِيفَ. وَفُرِيَ: (وَإِنْ تَوَلَّوْا) مِنْ وَلَّى<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (أ): «بِالْأَعْمَارِ». وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ الْآتِي.

(٢) قَوْلُهُ: «وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ» بِمَعْنَى: الْأَعْمَارِ «مُتَعَلِّقَةً بِالْأَعْمَالِ»؛ أَي: الْمَأْخُودَةُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ بِمَعْنَى أَنَّهَا مُتَرْتِّبَةٌ عَلَيْهَا عَادَةً «لَكِنَّهَا مُسَمَّاةٌ»؛ أَي: مَعْيَنَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى «بِالإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَلَا تَتَغَيَّرُ» بِعَمَلٍ وَلَا بِتَرْكِهِ، وَأَمَّا نَحْوُ خَيْرٍ: «صَلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ» فَمَحْمُولٌ عَلَى زِيَادَةِ الْبَرَكَةِ، أَوْ عَلَى زِيَادَةِ مَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، لَا مَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ، وَهُوَ مَا كَتَبَهُ فِي الْأَزَلِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣/ ٢٠١).

(٣) فِي (ت): «الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ».

(٤) نَسَبَتْ لِعِيسَى بْنِ عَمْرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ السَّمِيعِ الْيَمَانِيِّ، وَالْأَعْرَجِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٦٣)، وَ«الْمَحْتَسَبُ» (١/ ٣١٨).

## سورة هود

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُبْتَدَأً»:

قال الطَّبِيُّ: أي: غير مُتَّصِلٍ بما قبله اتصالاً لفظياً كما في الوجهين قبله، بل اتِّصالاً معنوياً، كأنه لَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ كِتَابًا مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ امْتِنَانًا عَلَيْهِ، قال: فماذا يجبُ عليَّ إذا؟ فقل: أَنْ تَشْتَغَلَ بِمَا أُمِرْتَ بِهِ مِنَ الْبَشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ، وَتَقُولَ لَأُمَتِّكَ: الزُّمُوا التَّوْحِيدَ وَالِاسْتِغْفَارَ<sup>(١)</sup>.

(٤ - ٥) - ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلَيْهِمْ بَذَاتُ الصُّدُورِ ﴿

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: رَجُوعُكُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَهُوَ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ.  
﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: فَيَقْدِرُ عَلَى تَعْذِيبِهِمْ أَشَدَّ عَذَابٍ، وَكَأَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِكِبَرِ الْيَوْمِ.  
﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونَ صُدُورَهُمْ﴾: يَنْتَوْنَهَا عَنِ الْحَقِّ وَيَنْحَرِفُونَ عَنْهُ، أَوْ يَعْطِفُونَهَا عَلَى الْكُفْرِ وَعَدَاوَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ يُؤَلُّونَ ظُهُورَهُمْ.  
وقرى: (تَنْتُونِي) بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَتْنَوْنِي وَهُوَ بِنَاءٌ مُبَالَغَةٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبِّي (١٠/٨).

(٢) نسبت القراءة بالتاء لجمع من الأئمة منهم ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد، ويحيى بن يعمر وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«المحتسب» (٣١٨/١)، و«البحر» (٢٠٢/١٢).

والقراءة بالياء نسبت لابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق وابن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«البحر» (٢٠٢/١٢).

(٣) في (خ) و(ت): «المبالغة».



و: (تَنْوِينٌ) <sup>(١)</sup> وأصله: تَنْوِينُ مِنَ الثَّوْنِ وهو الكَلْبُ الضَّعِيفُ، أَرَادَ بِهِ ضَعْفَ قُلُوبِهِمْ، أَوْ مُطَاوَعَةَ صُدُورِهِمْ لِلثَّوْنِ <sup>(٢)</sup>.

و: (تَثْنِينٌ) <sup>(٣)</sup> مِنْ اثْنَانِ ك: اِنْبِأَصْ بِالْهَمْزَةِ، وَ: (تَثْنَوِي) <sup>(٤)</sup>.

﴿لَيْسَتَ خَفَا مِنْهُ﴾: مِنَ اللَّهِ بِسَرِّهِمْ، وَلَا يُطْلِعَ رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ.

قيل: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَالُوا: إِذَا أَرْخَيْنَا سُتُورَنَا وَاسْتَغْشَيْنَا ثِيَابَنَا وَطَوَيْنَا صُدُورَنَا عَلَى عَدَاوَةِ مُحَمَّدٍ كَيْفَ يَعْلَمُ <sup>(٥)</sup>؟

وقيل: نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْآيَةُ مَكِّيَّةٌ وَالنِّفَاقُ حَدَثَ بِالْمَدِينَةِ.

﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾: أَلَا حِينَ يَأْوُونَ إِلَى فِرَاشِهِمْ وَيَتَغَطُّونَ ثِيَابَهُمْ <sup>(٦)</sup> ﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُوكَ﴾ فِي قُلُوبِهِمْ ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ بِأَفْوَاهِهِمْ، يَسْتَوِي فِي عِلْمِهِ سِرَّهُمْ وَعَلْنُهُمْ فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ مَا عَسَى يُظْهِرُونَهُ.

﴿إِنَّهُمْ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾: بِالْأَسْرَارِ ذَاتِ الصُّدُورِ، أَوْ بِالْقُلُوبِ وَأَحْوَالِهَا.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«المحتسب» (٣١٩/١)، عن ابن عباس، وزاد في «البحر» (٢٠٢/١٢) نسبتها لعروة وابن أبيزى والأعشى.

(٢) في (خ) و(ت): «للثني».

(٣) انظر: «المحتسب» (٣١٩/١)، و«البحر» (٢٠٢/١٢) عن عروة ومجاهد.

(٤) ذكرها في «الكشاف» (١١١/٤) دون نسبة، وانظر هذه القراءات مع زيادة عليها ومن قرأ بكل منها في «البحر» (٢٠٢/١٢)، وقد عُنِينَا بِضَبْطِهَا وَتَخْرِيجِهَا فِي تَحْقِيقِنَا لِلْكِتَابِ الْمَذْكُورِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٥) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٣٨/٣).

(٦) في المطبوع: «بثيابهم».

قوله: «وَيُنْخَرَفُونَ عَنْهُ»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أَنَّ ثَنِي الصُّدُورِ كَنَاءَةٌ عَنِ الْإِعْرَاضِ وَالْانْحِرَافِ عَنِ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «قِيلَ: نَزَلَتْ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...» إلى آخره:

قلت: الثَّابِتُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَسْتَحْيُونَ أَنْ يَتَخَلَّوْا أَوْ يَجَامِعُوا فَيُقْضُوا بِفُرُوجِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ<sup>(٢)</sup>، فَعَلَى هَذَا ثَنِي الصُّدُورِ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا مَجَازٌ وَلَا كَنَاءَةٌ.

(٦) - ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي

كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾: غِذَاؤُهَا وَمَعَاشُهَا؛ لِتَكْفِيلِهِ إِيَّاهُ تَفْضُلًا وَرَحْمَةً، وَإِنَّمَا أَتَى بِلَفْظِ الْوُجُوبِ تَحْقِيقًا لَوْصُولِهِ وَحَمَلًا عَلَى التَّوَكُّلِ فِيهِ.

﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: أَمَاكِنُهَا فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ، أَوِ الْأَصْلَابِ وَالْأَرْحَامِ، أَوْ مَسَاكِنُهَا مِنَ الْأَرْضِ حِينَ وُجِدَتْ بِالْفِعْلِ وَمُودَعَهَا مِنَ الْمَوَادِّ وَالْمَقَارِّ حِينَ كَانَتْ بَعْدَ الْقُوَّةِ.

﴿كُلٌّ﴾: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّوَابِّ وَأَحْوَالِهَا ﴿فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ مَذْكُورٌ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفَظِ.

وَكَاثَهُ أَرِيدَ بِالْآيَةِ بَيَانُ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ كُلِّهَا، وَبِمَا بَعْدَهَا بَيَانُ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الْمُمَكِّنَاتِ بِأَسْرِهِمَا، تَقْرِيرًا لِلتَّوْحِيدِ، وَلِمَا سَبَقَ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٣ - ١٤).

(٢) رواه البخاري (٤٦٨١، ٤٦٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) - ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْحَرٌ مُبِينٌ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: خَلَقَهُمَا وما فِيهِمَا<sup>(١)</sup> كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْأَعْرَافِ، أَوْ: مَا فِي جِهَتَيِ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ، وَجَمَعَ السَّمَاوَاتِ دُونَ الْأَرْضِ لِاخْتِلَافِ الْعُلُويَّاتِ بِالْأَصْلِ وَالذَّاتِ دُونَ السُّفْلِيَّاتِ. ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ قَبْلَ خَلْقِهِمَا، لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ بَيْنَهُمَا، لَا أَنَّهُ كَانَ مَوْضِعًا عَلَى مَتْنِ الْمَاءِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى إِمْكَانِ الْخَلَاءِ، وَأَنَّ الْمَاءَ أَوَّلُ حَادِثٍ بَعْدَ الْعَرْشِ مِنْ أَجْرَامِ هَذَا الْعَالَمِ.

وَقِيلَ: كَانَ الْمَاءُ عَلَى مَتْنِ الرِّيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿خَلَقَ﴾، أي: خَلَقَ ذَلِكَ كَخَلْقِ مَنْ خَلَقَ لِيُعَامِلَكُمْ مَعَامِلَةَ الْمُتَبَلِّغِ لِأَحْوَالِكُمْ كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟ فَإِنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَسْبَابُ وَمَوَادُّ لَوْجُودِكُمْ وَمَعَاشِكُمْ وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَعْمَالُكُمْ، وَدَلَائِلُ وَأَمَارَاتُ تَسْتَدِلُّونَ بِهَا وَتَسْتَنْبِطُونَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا جَارَ تَعْلِيْقُ فِعْلِ الْبَلَوِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَرِيقٌ إِلَيْهِ كَالنَّظَرِ وَالِاسْتِمَاعِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ صِغَةَ التَّفْضِيلِ وَالِاخْتِبَارِ الشَّامِلِ لِفَرْقِ الْمَكْلُفِينَ بِاعْتِبَارِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ؛ لِلتَّحْرِيزِ عَلَى أَحَاسِنِ الْمَحَاسِنِ، وَالتَّحْضِيضِ عَلَى التَّرَقُّيِّ دَائِمًا فِي مَرَاتِبِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ مَا يَعْمُ عَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَقْلًا، وَأَوْرَعُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، وَأَسْرَعُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ»، وَالْمَعْنَى: أَيُّكُمْ أَكْمَلُ عِلْمًا وَعَمَلًا.

(١) فِي (خ): «وَمَا بَيْنَهُمَا».

﴿وَلَيْتَ قُلْتُمْ لَكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾؛ أي: ما البعث، أو القول به، أو القرآن المتضمن لذكره، إلا كالسحر في الخديعة أو البطلان.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِلَّا سَاحِرٌ﴾<sup>(١)</sup> على أن الإشارة إلى القائل.  
وقرئ: (أَنْتُمْ) بالفتح<sup>(٢)</sup> على تضمين ﴿قُلْتُمْ﴾ معنى: ذَكَرْتَ، أو يكون (أَنَّ) بمعنى (علَّ) أي: ولئن قلت عليكم مبعوثون، بمعنى: توقّعوا بعثكم ولا تبتؤا بإنكاره لعدوه من قبيل ما لا حقيقة له مبالغة في إنكاره.

قوله: «لِيُعَامِلَكُمْ مَعَامِلَةَ الْمُبْتَلَى»:

قال الطيبي: أراد أن التركيب من الاستعارة التبعية الواقعة على طريق التمثيل، شبه حال المكلف الممكن المختار مع تعلّق علم الله تعالى بأفعاله بحال المختبر، ثم استعير لجانب المشبه ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ موضع (ليعلم)، وجعل قرينة الاستعارة علم العالم الخبير بما ظهر وما بطن<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وإنما جاز تعليق فعل البلوى لما فيه من معنى العلم من حيث إنه طريق إليه»:

قال صاحب «التقريب»: فيه نظر؛ لأنّه ذكر في سورة الملك في نظيره أنّه ليس بتعليق<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عن عيسى.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩ - ٢٠).

(٤) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢٠).

وقال ابن هشام في «المغني»: اضطرب في ذلك كلام الزمخشري؛ فقال في تفسير الآية في سورة الملوك: ولا يُسمَّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ منصوبيه جميعاً، كـ: (عَلِمْتُ أَيُّهُمَا عَمَرُو)، ألا ترى أنه لا يفتَرَقُ الحال بعد تقدُّم أحد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره، ولو كان تعليقاً لافترقا، كما اختلفا في (عَلِمْتُ زيداً منطلقاً) و(عَلِمْتُ أَنْ زيداً منطلقاً)<sup>(١)</sup>.

قال الطيبي: ومعناه أن من شروط<sup>(٢)</sup> التعليق أن لا يذكر شيء من المفعولين قبل الجملة، وهاهنا سبق المفعول الأول وهو الضمير المنصوب، فلا يكون تعليقاً.

قال: ويمكن أن يقال: المراد بالتعليق هنا: أن قوله: ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ سبب لما علّق عمله بالاستفهام<sup>(٣)</sup> وهو العلم، وقد اكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم، وعكسه قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحلّق فعلية فدية، وهو المراد من قوله: «لأنه<sup>(٤)</sup> طريق إليه، كما أن النظر والسمع طريقان إليه»، فتقدير الكلام: لِيَبْلُوكُمْ فيعلم أيكم أحسن عملاً، هذا تقدير الزجاج<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٤٦). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (٢٠٢/٩).

(٢) في (ز): «شرط».

(٣) في «فتوح الغيب»: «عليه الاستفهام» بدل «عمله بالاستفهام».

(٤) في النسخ الخطية: «إنه لا»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١٩٧/٥).

يؤيده أن صاحب «الكشاف» شبه ما في الفرقان - وهو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] - بهذه الآية<sup>(١)</sup>.

وكتب في «الحواشي» أن تعلق ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقوله: ﴿فِتْنَةً﴾ تعلق ﴿أَيْتُكُمْ﴾ بقوله: ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾، والمعنى: وجعلنا بعضكم لبعض فتنه ليعلم أيتكم أحسن صبرا كما ابتليناكم ليعلم أيتكم أحسن عملا، ولا بد أن يحمل قوله قبيل هذا: «ليفعل بكم ما يفعل المبتلي لأحوالكم كيف تعملون»<sup>(٢)</sup> على هذا، ويُقدَّر: ليعلم كيف تعملون، فيكون قرينة لهذا المقدَّر.

وأما في سورة الملوك فهو مَحْمُولٌ على التَّضْمِينِ حيث قال: تَضَمَّنَ مَعْنَى الْعِلْمِ، فكأنه قيل: لتعلمكم<sup>(٣)</sup> أيتكم أحسن عملا<sup>(٤)</sup>، وبين التَّضْمِينِ والتَّقْدِيرِ بَوْنٌ، ولا يبعد حمل الكلام الواحد على الوجهين المختلفين باعتبارين للتَّفَنُّنِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «كالنظر والاستماع»:

قال أبو حيان: لا أعلم أن أحدا ذكر أن (استمع) تعلق<sup>(٦)</sup>، وإنما ذكروا من

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٦/ ١٤٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١١٣).

(٣) في (س): «لنعلم».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٢٠٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٢٠ - ٢١).

(٦) في (س): «مُتَعَلَّقٌ».

غير أفعالِ القلوبِ (سَلْ) و(انظُرْ)، وفي (رأى) البصريَّةِ خلافٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَقْلاً، وَأَوْرَعُ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ، وَأَسْرَعُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ»»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالْحَاكِمُ فِي «التَّارِيخِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ وَاهٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِلَّا كَالسَّحْرِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: أَي: أَنَّ الْجَوَابَ غَيْرُ مُطَابِقٍ ظَاهِرًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ: أَيْكُمُ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ؟ لَكِنْ أُرِيدَ بِهِ زُبْدَتُهُ وَخِلَاصَتُهُ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ غَرُورٌ بَاطِلٌ كِبْطَلَانِ السَّحْرِ، فَيَكُونُ كَنَايَةً عَنْ مَعْنَى الْبَاطِلِ، أَوِ الْمَعْنَى: وَلَئِنْ تَلَوْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ مَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْبَعْثِ لَيَقُولُنَّ مَا هَذَا الْمَتَلُوءُ إِلَّا بَاطِلٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «بِمَعْنَى: تَوَقَّعُوا بَعَثَكُمْ»:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢٠٨/١٢).

(٢) رواه داود بن المَجْبَر في كتاب «العقل»، ومن طريقه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»

(٨٣١ - زوائد)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٣٣٥/١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٢٠٦/٦)، وعزاه المصنف لابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم في «التاريخ»

في «الدر المنثور» (٣٦١/٥)، وفيه داود بن المَجْبَر، قال ابن حجر في «الكافي الشاف»

(ص: ٨٦): داود ساقط.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٢٣/٨).

الطَّبِيِّ: فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مُخَالَفٌ لِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْقَطْعُ وَالْبَتُّ بِالْبَعْثِ، وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى.

قُلْتُ: يُحْمَلُ عَلَى الْكَلَامِ الْمُنْصَفِ وَالِاسْتِدْرَاجِ؛ أَيِ: تَفَكَّرُوا فِيهِ وَلَا تَبْثُوا الْقَوْلَ بِبُطْلَانِهِ؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ تَفَكَّرْتُمْ عَثَرْتُمْ عَلَى الْجَزْمِ بِوُقُوعِهِ، وَهُوَ أَدْعَى لِلخَصْمِ<sup>(١)</sup>.

(٨) - ﴿وَلَيْنَ آخِرَانَا عَنْهُمْ الْعَذَابُ إِلَّا أَمَّةٌ مَّعْدُودَةٌ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْسِبُهُ آلَايَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

﴿وَلَيْنَ آخِرَانَا عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ الْمَوْعُودُ ﴿إِلَّا أَمَّةٌ مَّعْدُودَةٌ﴾: إِلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ قَلِيلَةٍ.

﴿لَيَقُولُنَّ﴾ اسْتَهْزَاءً: ﴿مَا يَحْسِبُهُ﴾: مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْوُقُوعِ.

﴿آلَايَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ كَيَوْمٍ بَدِيرٍ ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾: لَيْسَ الْعَذَابُ مَدْفُوعًا عَنْهُمْ، وَ﴿يَوْمٌ﴾ مَنْصُوبٌ بِخَبَرِ ﴿لَيْسَ﴾ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا.

﴿وَحَاقَ بِهِمْ﴾: وَأَحَاطَ بِهِمْ، وَضَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ تَحْقِيقًا وَمُبَالَغَةً فِي التَّهْدِيدِ.

﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ أَيِ: الْعَذَابُ الَّذِي كَانُوا بِهِ يَسْتَعْجِلُونَ، فَوْضَعَ ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ مَوْضِعَ يَسْتَعْجِلُونَ لِأَنَّ الاسْتِعْجَالَ كَانَ اسْتَهْزَاءً<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٣).

(٢) في (ت): «لأن استعجالهم استهزاء».



(٩ - ١١) - ﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَّا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَيْتُوسٌ كَفُورٌ﴾  
 ﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ﴾<sup>(١)</sup>  
 إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ.

﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَّا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً﴾: وَلَيْنَ أَعْطَيْنَاهُ نِعْمَةً بَحِيثٌ يَجِدُ لَذَّتَهَا ﴿ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ﴾: ثُمَّ سَلَبْنَا تِلْكَ النِّعْمَةَ مِنْهُ ﴿إِنَّهُ لَكَيْتُوسٌ﴾: قَطَّعُ رَجَاءَهُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ لِقَلَّةِ صَبْرِهِ وَعَدَمِ ثِقَتِهِ بِهِ.

﴿كَفُورٌ﴾: مَبَالِغٌ فِي كُفْرَانِ مَا سَلَفَ لَهُ مِنَ النِّعْمَةِ.

﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ﴾ كَصِحَّةٍ بَعْدَ سَقَمٍ، وَغِنًى بَعْدَ عَدَمٍ، وَفِي اخْتِلَافِ الْفِعْلَيْنِ نَكْتَةٌ لَا تَخْفَى.

﴿لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي﴾؛ أَي: الْمَصَائِبُ الَّتِي سَاءَتْ نَبِي.

﴿إِنَّهُ لَفَرِحَ﴾: بَطَرٌ بِالنِّعَمِ مُغْتَرِّبُهَا ﴿فَخُورٌ﴾ عَلَى النَّاسِ مَشْغُولٌ عَنِ الشُّكْرِ وَالْقِيَامِ بِحَقِّهَا.

وَفِي لَفْظِ الْإِذَاقَةِ وَالْمَسِّ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي الدُّنْيَا مِنَ النِّعَمِ وَالْمِحَنِ<sup>(١)</sup> كَالْأَنْمُودَجِ لِمَا يَجِدُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّهُ يَقَعُ فِي الْكُفْرَانِ وَالْبَطَرِ بِأَدْنَى شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الذَّوْقَ: إِدْرَاكُ الطَّعْمِ، وَالْمَسُّ مَبْدَأُ الْوُصُولِ.

﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ عَلَى الضَّرَاءِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَاسْتِسْلَامًا لِقَضَائِهِ.

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ شُكْرًا لِآلَائِهِ سَابِقِهَا وَلَا حَقِّهَا.

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لِدُنُوبِهِمْ ﴿وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ أَقْلُهُ الْجَنَّةُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ الْإِنْسَانِ ﴿لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجَنْسَ، فَلِذَا كَانَ مُحَلَّى بِاللَّامِ أَفَادَ الْاسْتِغْرَاقَ، وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْكُفْرِ لِسَبْقِ ذِكْرِهِمْ جَعَلَ الْاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعًا.

(١) فِي (خ): «فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمِحَنِ».

قوله: «قطع رجاءه من فضل الله لقلّة صبره وعدم ثقته به»:

قال الطّيبي: وذلك أنّ الصّابر من يحبس نفسه على التّسليم لقضاء الله تعالى راجياً فضل الله، والآيس قاطع رجاءه قلق يضطرب لا يثبت على ما ناله من المَكروه<sup>(١)</sup>.

قوله: «والاستثناء من ﴿الْإِنْسَنَ﴾ لأنّ المراد به الجنس»:

قال الإمام: فهو مُتّصل على منوال قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي حُخْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> إلّا الذين ءَامَنُوا [المصر: ٢-٣]، قال: وهذا هو الوجه بخلاف القول<sup>(٢)</sup> بأنّه مُنقطع<sup>(٣)</sup>.

(١٢) - ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾.

﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ ترك تبليغ بعض ما يوحى إليك - وهو ما يخالف رأي المشركين - مخافة ردّهم واستهزائهم، ولا يلزم من توقّع الشيء - لوجود ما يدعوه إليه - وقوعه؛ لجواز أن يكون ما يصرف عنه وهو عصمة الرّسل عن الخيانة في الوحي والتقية<sup>(٤)</sup> في التبليغ هاهنا<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطّيبي (٢٥ / ٨).

(٢) في (س) زيادة: «به».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣٢٢ / ١٧)، و«فتوح الغيب» للطّيبي (٢٧ / ٨).

(٤) في (أ) و(خ): «والثقة»، وفي (ت): «وتعبه». والمثبت من «حاشية الشهاب» (٧٩ / ٥) وقال: والتقية: الترك للخوف.

(٥) قوله: «هاهنا» من (أ) و(خ)، وفي (ت) بدلاً منه: «مانع». وفي «حاشية القونوي» (٣٥ / ١٠): «مانعاً هاهنا» والمعنى عليه واضح، أما على ما أثبتناه من (أ) و(خ)، وهو الموافق لما في «حاشية الشهاب» =

﴿وَصَآئِقُ بِهِ صَدْرُكَ﴾: وعارض لك أحياناً ضيق صدرِكَ بَأَنْ تَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ مخافةً ﴿أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ﴾ ينفقه في الاستبعا كالملوك ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾ يصدقهُ.

وقيل: الضميرُ في ﴿بِهِ﴾ مُبِهِمْ يفسره ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾.

﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾: ليس عليك إلا الإنذارُ بما أَوْحِيَ إليك ولا عليك ردُّوا أو اقترحوا فما بالك بضيق به صدرُكَ.

﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ فتوكل عليه فإنه عالمٌ بحالهم وفاعلٌ بهم جزاء أقوالهم وأفعالهم.

(١٣ - ١٤) - ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ فَأَلْهَمُوا لَكُمْ قَوْلًا فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ يَعْلَمُ اللَّهُ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قُلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ﴾ (أم) مُنْقَطِعَةٌ والهاء لـ ﴿مَا يُوحَى﴾.

﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾ في البيان وحسن النظم، تحدّاهم أولاً بعشر سور، ثمّ لما عجزوا عنها سهّل الأمر عليهم وتحداهم بسورة، وتوحيد المثل باعتبار كل واحد. ﴿مُفْتَرِيَاتٍ﴾: مُخْتَلَقَاتٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنْ صَحَّ أَنْيِ اخْتَلَقْتُهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي، فَإِنَّكُمْ عَرَبٌ فَصَحَاءُ مِثْلِي تَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، بَلْ أَنْتُمْ أَقْدَرُ لَتَعْلَمَكُمْ الْقِصَصَ وَالْأَشْعَارَ<sup>(١)</sup>، وتعودكم القرىص والنظم.

= (٧٩/٥)، و«حاشية ابن التمجيد» (٣٥/١٠) فيستقيم المعنى بجعل «يكون» في قوله: «لجواز أن

يكون ما يصرف...» تامة بمعنى: يوجد، كما ذكر الشهاب وابن التمجيد.

(١) في هامش (أ): «في نسخة: والأخبار».

﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى المعاونة على المعارضة ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه مُفْتَرَى.

﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا﴾ بإتيان ما دَعَوْتُمْ إليه، وجمع الضمير: إمَّا لتعظيم الرسول، أو لأنَّ المؤمنين أيضًا كانوا يتحدَّونهم، وكان أمر الرسول متناولاً لهم من حيث إنه يجب اتباعه عليهم في كلِّ أمرٍ إلا ما خصَّه الدليل، وللتنبية على أنَّ التحدي ممَّا يوجبُ رُسوخَ إيمانهم وقوَّةَ يقينهم فلا يغفلون عنه، ولذلك رتب عليه قوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾: مُلْتَبَسًا بما لا يعلمه إلا الله ولا يقدر عليه سواه.

﴿وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: واعلموا أنَّ لا إله إلا الله لأنَّه العالمُ القادرُ بما لا يعلم ولا يقدر عليه غيره، ولظهور عجزِ آلهتهم، ولتنصيص هذا الكلام الثابت صدقه بإعجازه عليه<sup>(١)</sup>، وفيه تهديد وإقناطٌ من أنَّ يُجبرَهُم من بأسِ الله آلهتهم.

﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾: ثابتون على الإسلام راسخون فيه مخلصون إذا تحقَّق عندكم إعجازه مُطْلَقًا.

ويجوزُ أن يكون الكلُّ خطابًا للمشركين، والضميرُ في ﴿لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ لِمَنْ استعظم؛ أي: فإن لم يستجيبوا لكم إلى المظاهرة لعجزهم، وقد عرفتم من أنفسكم القصور عن المعارضة، فاعلموا أنَّه نظم لا يعلمه إلا الله، وأنَّه منزلٌ من عنده، وأنَّ ما دَعَاكم إليه من التوحيد حقٌّ، فهل أنتم داخلون في الإسلام بعد قيام الحجَّة القاطعة؟ وفي مثل هذا الاستفهام إيجابٌ بليغٌ؛ لِمَا فيه من معنَى الطَّلَبِ والتَّنبية على قيام الموجبِ وزوالِ العذرِ.

(١) قوله: «ولتنصيص هذا الكلام»؛ أي: وهو قوله: ﴿وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ «الثابت صدقه» صفة لـ (هذا الكلام)

«بإعجازه» متعلق بـ (صدقه) «عليه» متعلق بـ (تنصيص). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/٢٠٨).

(١٥ - ١٦) - ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ بإحسانه وبرّه ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾: نوصل إليهم جزاء أعمالهم في الدنيا من الصَّحَّةِ والرَّئاسَةِ وَسَعَةِ الرِّزْقِ وكثرة الأولاد. وُقِرَى: (يُوفِّ) بالياء<sup>(١)</sup>؛ أي: يُوفِّ الله. و: (تُوفِّ) على البناء للمفعول<sup>(٢)</sup>. و: (نُوفِي) بالتخفيف والرفع<sup>(٣)</sup> لأنَّ الشَّرْطَ ماضٍ؛ كقوله: وَإِنْ آتَاهُ كَرِيمٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾: لا ينقصون شيئاً من أجورهم. والآية في أهل الرِّياءِ، وقيل: في المنافقين، وقيل: في الكفرة وبرهم. ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ مُطْلَقاً في مُقَابَلَةِ مَا عَمِلُوا؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَوْفَوْا مَا تَقْتَضِيهِ صُورُ أَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةِ وَبَقِيَتْ لَهُمْ أَوْزَارُ الْعَزَائِمِ السَّيِّئَةِ.

(١) نسبت لطلحة بن مصرف وميمون بن مهران، انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٦٤)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٥٦)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٠).

(٢) أي: (تُوفِّ إليهم أعمالهم). انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٠) عن الزعفراني، و«الكشاف» (٤/ ١١٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٠) دون نسبة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ١١٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢١)، عن الحسن.

﴿وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ لَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ ثَوَابٌ فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَالْعُمْدَةُ فِي اقْتِضَاءِ ثَوَابِهَا هُوَ الْإِخْلَاصُ، وَيجوزُ تَعْلِيقُ الظَّرْفِ بِـ﴿صَنَعُوا﴾ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلدُّنْيَا.

﴿وَيُطْلُ﴾ فِي نَفْسِهِ ﴿مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ لَأَنَّهُ لَمْ يُعْمَلْ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَكَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وَقُرِئَ: (وَبَاطِلًا) <sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ وَ(مَا) إِيهَامِيَّةٌ أَوْ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ <sup>(٢)</sup>؛ كَقَوْلِهِ:

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ <sup>(٣)</sup> .....  
و: (بَطَل) عَلَى الْفِعْلِ <sup>(٤)</sup>.

قوله:

«وإنَّ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغِيَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ»  
هُوَ مِنْ مُعَلَّقَةِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عن أبيي، و«المحتسب» (١/ ٣٢٠) عن أبيي وابن مسعود.

(٢) إِيهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى: وَبَاطِلًا أَيْ بَاطِلٌ كَانُوا يَعْمَلُونَ، وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ عَلَى: وَبَطَلٌ بَطْلَانًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. انظر: «الكشاف» (٤/ ١٢٠).

(٣) عَجَزَ بَيْتٌ لِلْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ (٢/ ٢١٢)، وَ«الكتاب» (١/ ٣٤٦)، وَأَرَادَ كَمَا قَالَ سَيِّوِيهِ: وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا. وَتَقَدَّمَ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٧٩) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَ«البحر» (١٢/ ٢٢١) عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ.

(٥) انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ١٥٣)، وَ«الكتاب» (٣/ ٦٦)، وَ«خزانة الأدب» للبغداد (٩/ ٧٠)، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٧٨) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ.

قوله: «و (ما) إِبْهَامِيَّةٌ»:

عبارة ابن جني: و (ما) زائدة للتوكيد<sup>(١)</sup>.

(١٧) - ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنِهِ مِّن رَّيْبٍ، وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ، وَمَن يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ، فَلَنَأْزِلَنَّهُ مَوْعِدُهُ، فَلَا تَكُ فِي مَرْيَمَ مَنَّةٌ إِنَّهُ لَعَاوَنَ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنِهِ مِّن رَّيْبٍ﴾: برهان من الله يدلُّه على الحقِّ والصواب فيما يأتيه ويدُّرُّه، والهمزة لإنكار أن يُعقَّبَ من هذا شأنه هؤلاء المقصرين هممهم وأفكارهم على الدنيا، وأن يُقارب بينهم في المنزلة، وهو الذي أغنى عن ذكر الخبر وتقديره: أفمن كان على يَتْنِهِ كمن يُريد الحياة الدنيا، وهو حكم يُعمُّ كلَّ مؤمنٍ مُخلصٍ.

وقيل: المراد به النبي عليه السلام، وقيل: مؤمنو أهل الكتاب.

﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويتَّبِعُ ذلك البرهان الذي هو دليل العقل ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾: شاهد من الله يشهدُ بصحِّته، وهو القرآن ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ﴾: ومن قبل القرآن ﴿كُتِبَ مُوسَىٰ﴾ يعني: التَّوراة، فإنَّها أيضًا تتلوهُ في التصديق.

أو البينة هو القرآن ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ من التلاوة، والشاهد جبريل أو لسان الرسول عليه السلام على أن الضمير له، أو من التلُّو والشاهد ملك يحفظه، والضمير في (يتلوهُ) إمَّا لـ (من)، أو للبينة باعتبار المعنى، ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ﴾ جملة مبتدأة.

وقرئ: (كتاب) بالنصب<sup>(٢)</sup> عطفًا على الضمير في ﴿يتلوهُ﴾؛ أي: يتلو القرآن شاهدٌ ممن كان على يَتْنِهِ دالة على أنه حقُّ كقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠] ويقرأ من قبل القرآن التَّوراة.

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٢١).

(٢) نسبت لمحمد بن السائب الكلبي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤).

﴿إِمَامًا﴾: كتابًا مُؤَمَّمًا به في الدِّينِ ﴿وَرَحْمَةً﴾ على المنزلِ عليهم؛ لَأَنَّهُ الوُصْلَةُ إلى الفوزِ بخيرِ الدَّارينِ.

﴿أُولَئِكَ﴾ إشارةٌ إلى مَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾: بالقرآنِ.  
﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ تَحَزَّبَ مَعَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ يَرُدُّهَا لَا مَحَالَةَ.

﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾: مِنَ الْمَوْعِدِ، أَوِ الْقُرْآنِ. وَقُرِئَ (مُرِيَةً) بِالضَّمِّ<sup>(١)</sup>، وهما: الشُّكُّ.

﴿إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لِقَلَّةِ نَظَرِهِمْ وَاخْتِلَالِ فِكْرِهِمْ.

(١٨ - ١٩) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ كَانَ أَسَدًا إِلَيْهِ مَا لَمْ يُنْزِلْهُ، أَوْ نَفَى عَنْهُ مَا أَنْزَلَهُ ﴿أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ﴾ فِي الْمَوْقِفِ بَأَن يُحْبَسُوا وَتَعْرَضَ أَعْمَالُهُمْ.  
﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، أَوْ مِنْ جَوَارِحِهِمْ، وَهُوَ جَمْعُ شَاهِدٍ كَأَصْحَابٍ، أَوْ شَهِيدٍ كَأَشْرَافٍ:

(١) نسبت لعلی رضي الله عنه والحسن و قتادة وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي رجاء وغيرهم، وهي لغة أسد وتميم، والكسر لغة أهل الحجاز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكامل» للهدلي (ص: ٥٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٥٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٦).



﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ تهويلٌ عظيمٌ مما يَحِقُّ بهم حينئذٍ لظُلْمِهِم بِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ.

﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عَنْ دِينِهِ ﴿وَيَعُونَهَا عَوْجًا﴾: ويصفونها بالانحراف عَنِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، أَوْ: ييغونَ أهلها أَنْ يَعُوجُوا بِالرَّدَّةِ.

﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾: والحالُ أَنَّهُمْ كَافِرُونَ بِالْآخِرَةِ، وتكريرٌ ﴿هُمْ﴾ لتأكيد كُفْرِهِمْ واختصاصِهِمْ بِهِ.

(٢٠ - ٢٢) - ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضْعِفُ لَهُمْ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢١﴾ لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسَرُونَ﴾.

﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: ما كانوا مُعْجِزِينَ اللَّهَ فِي الدُّنْيَا أَنْ يُعَاقِبَهُمْ ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ يمنعونهم مِنَ الْعِقَابِ، ولكنه أَمَرَ عِقَابَهُمْ إِلَى هَذَا الْيَوْمِ لِيَكُونَ أَشَدَّ وَأَدْوَمَ.

﴿يُضْعِفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ استئنافٌ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامِرٌ ويعقوبُ: ﴿يُضْعَفُ﴾ بالتَّشْدِيدِ<sup>(١)</sup>.

﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ لتصاممهم عَنِ الْحَقِّ وَبُغْضِهِمْ لَهُ ﴿وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ لتعاميهم عَنِ آيَاتِ اللَّهِ، وَكَأَنَّهُ الْعِلَّةُ فِي مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ.

وقيل: هو بيانُ نفاذه مِنْ وَلَايَةِ الْإِلَهَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ فَإِنَّ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ لَا يَصْلُحُ لِلْوَلَايَةِ، وقوله: ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ اعتراضٌ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤ - ١٨٥)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨).

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ باشتراء عبادة الآلهة بعبادة الله.

﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من الآلهة وشفاعتها.

أو: خسروا بما بدّلوا وضاع عنهم ما حصلوا، فلم يبقَ معهم سوى الحسرة والندامة.

﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ لا أحد أبين وأكثرُ خسرانا منهم.

قوله: «من الآلهة وشفاعتها»:

قال الطَّبِّيُّ: عطفَ (وشفاعتها) على (الآلهة) على منوال: (أعجبني زيدٌ وكرمهُ)؛ لأنَّ المفترى الشَّفَاعَةُ<sup>(١)</sup> لا الآلهة نفسُها<sup>(٢)</sup>.

(٢٣) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: اطمأنوا إليه وخشعوا له، من الخَبَتِ: وهو الأرضُ المُطْمَنِّئَةُ.

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دائمون.

(٢٤) - ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصْمَىٰ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ﴾: الكافر والمؤمن ﴿كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصْمَىٰ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾ يجوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ تشبيهُ الكافرِ بِالْأَعْمَى لِتَعَامِيهِ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ، وبِالْأَصْمَى لِتَصَامِهِ عَنْ

(١) في (س) زيادة: «نفسها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٤٦/٨).

استِماعِ كَلَامِ اللَّهِ وَتَأْيِيهِ عَنِ تَدْبِيرِ مَعَانِيهِ، وَتَشْبِيهِ الْمُؤْمِنِ بِالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ لِأَنَّ أَمْرَهُ بِالضَّدِّ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُشَبَّهًا بِأَثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ وَصْفَيْنِ، أَوْ تَشْبِيهِ الْكَافِرِ بِالْجَامِعِ بَيْنَ الْعَمَى وَالصَّمِّ وَالْمُؤْمِنِ بِالْجَامِعِ بَيْنَ ضِدِّيهِمَا، وَالْعَاطِفُ لِعَطْفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ كَقَوْلِهِ:

الصَّابِحِ فَالْغَائِمِ فَالْأَيِّبِ

وهذا من باب اللفِّ والطَّبَاقِ.

﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾: هل يَسْتَوِي الْفَرِيقَانِ ﴿مَثَلًا﴾؛ أي: تمثيلًا أو صِفَةً أو حَالًا.  
﴿أَفَلَا نَذْكُرُونَ﴾ بَضْرِبِ الْأَمْثَالِ وَالتَّأْمُلِ فِيهَا.

قوله: «يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ تَشْبِيهُ الْكَافِرِ بِالْأَعْمَى ...» إلى آخره.

قال الطَّبْيِيُّ: الْفَرْقُ بَيْنَ التَّشْبِيهِينِ هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَتَفَاوَتْ فِيهِ حَالُ بَعْضٍ مِنَ الْفَرِيقِ؛ فَإِنَّ الْأَصَمَّ أَهْوَنُ حَالًا مِنَ الْأَعْمَى، وَعَلَى الثَّانِي لَا تَفَاوَتْ أَلْبَتَّةُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَوْ تَشْبِيهُ الْكَافِرِ بِالْجَامِعِ بَيْنَ الْعَمَى وَالصَّمِّ ...» إلى آخره.

قال الطَّبْيِيُّ: يَحْتَمِلُ التَّشْبِيهُ الثَّانِي:

أَنْ يَكُونَ مَرْكَبًا وَهَمِيًّا بِأَنْ مَثَلَ حَالِ فَرِيقِ الْكُفَّارِ فِي تَعَامِيهِمْ عَنِ الْآيَاتِ الْمَنْصُوبَةِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ<sup>(٢)</sup> وَتَصَامُمِهِمْ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْآيَاتِ الْمَتْلُوَّةِ عَلَيْهِمْ بِحَالٍ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ الصِّفَتَانِ الْعَمَى وَالصَّمُّ وَهُوَ أَبَدًا فِي خَبْطٍ وَضَلَالٍ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى إِذَا سَمِعَ شَيْئًا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٠ / ٨).

(٢) في (ز): «يديهم».

(٣) في (س): «تصاممهم».

رُبَّمَا يَهْتَدِي إِلَى الطَّرِيقِ إِذَا نَعَقَ لَهُ، وَالْأَصَمُّ إِذَا نَظَرَ رُبَّمَا يَنْتَفِعُ بِالْإِشَارَةِ، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَلَا حِيلَةَ فِيهِ.

وَأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا عَقْلِيًّا بَأَنْ يَأْخُذَ الزُّبْدَةَ وَالْخُلَاصَةَ مِنَ الْمَجْمُوعِ، وَالْوَجْهَ تَمَكُّنُ الصَّلَالِ وَعَدَمُ الْإِنْتِفَاعِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَالْعَاطِفُ لِعَطْفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ»:

قال ابنُ الْمُنِيرِ وَالطَّيْبِيُّ: بِخِلَافِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لِعَطْفِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْمَوْصُوفِ<sup>(٢)</sup>.

وعِبَارَةُ الطَّيْبِيِّ: لِعَطْفِ الذَّاتِ عَلَى الذَّاتِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كَقَوْلِهِ»:

الصَّابِحِ فَالْعَانِمِ فَالْآيِبِ

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَهَذَا مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالطَّبَاقِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: أَمَّا اللَّفُّ فَهُوَ ذِكْرُ الْفَرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرِيقِ الْكَافِرِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٥٠).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٨٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٥٠).

(٤) عَجَزُ بَيْتٍ لِعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هَمَّامٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ زَيْبَةِ التَّيْمِيِّ، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٤) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَتَمَامُهُ:

يَا لَهْفَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الضَّ صَابِحِ فَالْعَانِمِ فَالْآيِبِ

قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] إلى آخر الآيات، وبالمؤمنين<sup>(١)</sup>  
قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [مرد: ٢٣].

والنَّشْرُ هو قوله: ﴿كَأَلْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرَ وَالسَّمِيعَ﴾، وإنما قَدَّمَ الْأَعْمَى  
وَالْأَصْمَ عَلَى الْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ لِأَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ الْمُشَارَ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ،  
وَكَانَ ذِكْرُ الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا كَالِاسْتِطْرَادِ لِذِكْرِ الْكَافِرِينَ، وَلِهَذَا أُوجِبَ التَّأْخِيرُ.  
وَأَمَّا الطَّبَاقُ فَإِنَّهُ قَوْلُ الْبَصِيرِ بِالْأَعْمَى وَالسَّمِيعِ بِالْأَصْمَ<sup>(٢)</sup>.

(٢٥ - ٢٦) - وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا  
اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ﴾ بَأْتِي لَكُمْ. وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ  
عامرٍ وحمزةٌ بالكسر<sup>(٣)</sup> على إرادة القول.

﴿نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾: أَبَيَّنْ لَكُمْ مُوجِبَاتِ الْعَذَابِ وَوَجْهَ الْخَلَاصِ.  
﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ أَوْ مَفْعُولٌ ﴿مُبِينٌ﴾، وَيجوزُ أَنْ  
تَكُونَ ﴿أَنْ﴾ مَفْسَّرَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أَوْ بِ﴿نَذِيرٌ﴾.  
﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾: مُؤْلِمٌ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةُ الْمَعَذَبِ،  
لَكِنْ يُوصَفُ بِهِ الْعَذَابُ وَزَمَانُهُ عَلَى طَرِيقَةٍ: (جَدَّ جِدُّهُ) وَ(نَهَارُكَ صَائِمٌ) لِلْمُبَالَغَةِ.

قوله: «على طريقة: (جَدَّ جِدُّهُ) وَ(نَهَارُهُ صَائِمٌ)»:

قال الطَّبْيِيُّ: إشارَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَجَازَيْنِ فِي الْإِسْنَادِ، نَزَلَ الظَّرْفُ فِي الثَّانِي

(١) فِي (س): «وَبِالْمُؤْمِنِينَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٤٨/٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

مَنْزِلَةُ الشَّخْصِ نَفْسِهِ لِكثَرَةِ مُبَاشَرَتِهِ الصَّوْمَ فِيهِ كَأَنَّهُ وَاقِعٌ مِنْهُ، وَفِي الْأَوَّلِ جُعِلَ وَصْفُ الشَّخْصِ كَالشَّخْصِ، وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا كَانَ أُسْنِدَ إِلَيْهِ؛ لِاسْتِدَادِهِ بِهِ<sup>(١)</sup>.

(٢٧) - ﴿فَقَالَ أَلَمْأَلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَزَّلَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَزَّلَكَ أَتَبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بِادِي الرَّأْيِ وَمَا نَزَّى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَذِبِينَ﴾.

﴿فَقَالَ أَلَمْأَلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَزَّلَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا﴾ لَا مَرَّةً لَكَ عَلَيْنَا تَخْصُصًا بِالنَّبَوَّةِ وَوَجُوبِ الطَّاعَةِ.

﴿وَمَا نَزَّلَكَ أَتَبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا﴾: أَحْسَاؤُنَا، جَمْعُ أَرَذَلَ فَإِنَّهُ بِالْغَلْبَةِ صَارَ مِثْلَ الْأَسْمِ كَالْأَكْبَرِ، أَوْ أَرَذَلَ جَمْعُ رَذَلَ.

﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾: ظَاهِرُ الرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ؛ مِنَ الْبُدْوِ، أَوْ: أَوَّلُ الرَّأْيِ مِنَ الْبَدءِ، وَالْيَاءُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِالْهَمْزِ<sup>(٢)</sup>.

وَانْتِصَابُهُ بِالظَّرْفِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: وَقْتَ حَدُوثِ بَادِي الرَّأْيِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ: ﴿أَتَبَعَكَ﴾ وَإِنَّمَا اسْتَرْذَلُوهُمْ لِذَلِكَ، أَوْ لِفَقْرِهِمْ فَإِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَعْلَمُوا إِلَّا ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَانَ الْأَحْظُّ بِهَا أَشْرَفَ عِنْدَهُمْ وَالْمَحْرُومُ مِنْهَا أَرَذَلَ.

﴿وَمَا نَزَّى لَكُمْ﴾: لَكَ وَلِمَتَّبِعِكَ<sup>(٣)</sup> ﴿عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ يُؤْهِلُكُمْ لِلنَّبَوَّةِ وَاسْتِحْقَاقِ الْمَتَابَعَةِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٥١/٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٣) في (خ): «لك ولمن تبعك».

﴿بَلْ نُنَفِّسُكُمْ كَذِبًا﴾ إِيَّاكَ<sup>(١)</sup> فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ وَإِيَّاهُمْ فِي دَعْوَى الْعِلْمِ بِصِدْقِكَ، فغَلَّبَ الْمُخَاطَبُ عَلَى الْغَائِبِينَ.

قوله: «ظَاهِرُ الرَّأْيِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال في «الانتصاف»: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ أَوَّلُهُ مَعَ عَدَمِ الْهَمْزِ تَسْهِيلًا<sup>(٢)</sup>.

(٢٨ - ٢٩) - ﴿قَالَ يَقَوْمُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَءَاثَنِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْكُمْ كُفُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَاهِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَتَقَوْمُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَإِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّهُمْ مُلْتَقَوْنَ رَبَّهُمْ وَلِكَيْفَ أَرْسَلَكُمْ قَوْمًا يَجهَلُونَ﴾.

﴿قَالَ يَقَوْمُ أَرَأَيْتُمْ﴾: أَخْبِرُونِي ﴿إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾: حُجَّةٌ شَاهِدَةٌ بِصِحَّةِ دَعْوَايَ ﴿وَءَاثَنِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ﴾: بَيِّنَاتُ الْبَيِّنَةِ أَوْ النُّبُوَّةِ.

﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾: فَخَفِيََتْ عَلَيْكُمْ فَلَمْ تَهْدِكُمْ، وَتَوْحِيدُ الضَّمِيرِ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي نَفْسِهَا هِيَ الرَّحْمَةُ، أَوْ لِأَنَّ خَفَاءَهَا يَوْجِبُ خَفَاءَ النُّبُوَّةِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ: فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَحَذْفُهَا لِلْإِخْتِصَارِ، أَوْ لِأَنَّهُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أَي: أَخْفِيَتْ. وَقُرِئَ: (فَعَمَّاهَا)<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ.

(١) في (ت): «أَنْتَ».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٣٨٨/٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٤) نسبت لأبي وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «تفسير الطبري» (٣٨٢/١٢)، و«المختصر في

شواذ القراءات» (ص: ٦٤).

﴿أَنْزِلْهُمْ كَمَا﴾: أَنْزِلْكُمْ عَلَى الْاهْتِدَاءِ بِهَا ﴿وَأَنْتُمْ لَهَا كَدِرْهُونَ﴾ لَا تَخْتَارُونَهَا وَلَا تَتَأَمَّلُونَ فِيهَا؟ وَحَيْثُ اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا وَقَدْ أَعْرَفُ مِنْهُمَا جَارَ فِي الثَّانِي الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ.

﴿وَيَقُولُوا لَا أَتْلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: عَلَى التَّبْلِيغِ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فَمَعْلُومٌ مِمَّا ذَكَرَ ﴿مَا لَا﴾: جَعَلَا ﴿إِنْ أَجْرَى إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ فَإِنَّهُ الْمَأْمُولُ مِنْهُ.

﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ جَوَابُ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوا<sup>(١)</sup> طَرَدَهُمْ.

﴿لَأَنَّهُمْ مُّكْفَرُونَ بِهِنَّ﴾ فِيخَاصِمُونَ طَارِدَهُمْ عِنْدَهُ، أَوْ: إِنَّهُمْ يَلَاقُونَهُ وَيَفُوزُونَ بِقُرْبِهِ فَكَيْفَ أَطَرَدَهُمْ؟

﴿وَلَكِنْ أَرَبَكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ، أَوْ: بِأَقْدَارِهِمْ، أَوْ: فِي التَّمَاسِ طَرَدِهِمْ، أَوْ: تَتَسَفَّهُونَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ تَدْعُوهُمْ أَرَادِلَ.

قوله: «فَخَفِيتَ عَلَيْكُمْ وَلَمْ تَهْدِكُمْ»:

قال الطَّبْيِيُّ: يريدُ أَنْ نَسَبَ الْعَمَى إِلَى الْبَيِّنَةِ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ، كَمَا وَرَدَ عَكْسُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَلَيْنَا لَعُودَ الْنَافَةِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]؛ أَي: آيَةٌ مُبْصِرَةٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَحَيْثُ اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا وَقَدْ أَعْرَفُ مِنْهُمَا جَارَ فِي الثَّانِي الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ»:

قال: أَبُو حَيَّانَ: هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (أ): «سَأَلُوهُ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبْيِيِّ (٨/ ٥٧).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٥٢).



وقال ابن أبي الرِّبيع: يجبُ الاتِّصالُ كالأية، ويشهدُ له نصُّ سيبويه<sup>(١)</sup>.  
وقال الحَلَبِيُّ: ما قاله الزَّمَخْشَرِيُّ هو ظاهرُ قولِ سيبويه، وإن كانَ بَعْضُهُمْ  
مَنَعَهُ<sup>(٢)</sup>.

(٣٠) - ﴿وَيَقْوِمُونَ مِنْ نَصْرِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَيَقْوِمُونَ مِنْ نَصْرِي مِنَ اللَّهِ﴾ بدفع انتقامه ﴿إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾ وهم بتلك الصِّفَةِ والمثَابَةِ.  
﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ لتعرفوا أنَّ التِّماسَ طَرْدِهِمْ وتوقيفَ الإيمانِ عليه ليس  
بصوابٍ.

(٣١) - ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ  
لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾: رزقُهُ وأموالُهُ حتى جحدتُم فضلي.  
﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ عطفٌ على ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾؛ أي: ولا أقول لكم: أنا أعلمُ  
الغيبَ، حتَّى تكذبوني استبعادًا، أو حتَّى أعلمُ أنَّ هؤلاءِ اتَّبَعُونِي بادي الرَّأيِ مِنْ غيرِ  
بَصِيرَةٍ ولا عقدِ قلبٍ، وعلى الثاني يجوزُ عطفُهُ على ﴿أَقُولُ﴾.  
﴿وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ حتَّى تقولوا: ما أنتَ إلا بشرٌ مثلنا.  
﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ﴾: ولا أقولُ في شأنٍ من استزدتُموهم لفقرِهِمْ:  
﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ فإنَّ ما أعدَّهُ<sup>(٣)</sup> اللهُ لَهُمْ في الآخرةِ خيرٌ ممَّا آتاكمُ في الدُّنْيَا.  
﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ إن قلتَ شيئًا من ذلك.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٢٤٠). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣١٥). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٦٤).

(٣) في (ت): «أعد».

والازدراء: افتعالٌ من زَرَى عليه: إذا عابه، فُلِبَتْ تاؤه دالًّا لتجانسِ الزَّايِ في الجهر، وإسنادهُ إلى الأعيُنِ للمبالغةِ والتَّنبيهِ على أَنَّهُمْ اسْتَرَدَّلُوهُمْ بِادِيِ الرُّوْيَةِ مِنْ غَيْرِ رُوْيَةٍ بِمَا عَانُوا مِنْ رِثَاثَةِ حَالِهِمْ وَقِلَّةِ مَنَالِهِمْ دُونَ تَأْمُلٍ فِي مَعَانِيهِمْ وَكَمَالَتِهِمْ.

قوله: «وإسنادهُ إلى الأعيُنِ للمبالغةِ والتَّنبيهِ على أَنَّهُمْ اسْتَرَدَّلُوهُمْ بِادِيِ الرَّأْيِ...» إلى آخره.

قال الطَّبِيُّ: هذا التَّفْسِيرُ ما أَحْسَنَ طِبَاقَهُ بقولِهِمْ: ﴿وَمَا زَلْنَاكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِيِ الرَّأْيِ﴾<sup>(١)</sup>!

(٣٢-٣٣) - ﴿قَالُوا يَنْتُحُ قَدْ جَدَلْنَا فَاكْثَرْتَ جِدْلَنَا فَإِنَّا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيَكُمْ بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ.

﴿قَالُوا يَنْتُحُ قَدْ جَدَلْنَا﴾: خَاصَمْتَنَا ﴿فَاكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾: فَأُطْلِئْتَهُ، أَوْ أَتَيْتْ بِأَنوَاعِهِ ﴿فَأَيْنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾ مِنَ الْعَذَابِ ﴿إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فِي الدَّعْوَى وَالْوَعْدِ، فَإِنَّ مُنَاطَرَتَكَ لَا تُؤَثِّرُ فِينَا.

﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ﴾ عَاجِلًا أَوْ آجِلًا ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ بِدَفْعِ الْعَذَابِ أَوْ الْهَرَبِ مِنْهُ.

(٣٤-٣٥) - ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَيْنَاهُ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ، فَعَلَى إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ، وَمِمَّا يَجْحَرُونَ.

﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾ شَرْطٌ وَدَلِيلُ جَوَابٍ، وَالْجُمْلَةُ دَلِيلُ جَوَابٍ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦٣/٨).

فَإِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي، وَلِذَلِكَ نَقُولُ: لَوْ قَالَ الرَّجُلُ: (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا) فَدَخَلَتْ ثُمَّ كَلَّمْتَ لَمْ تَطْلُقِي، وَهُوَ جَوَابُ لِمَا أَوْهَمُوا مِنْ أَنَّ جَدَّاهُ كَلَامٌ بَلَاءٌ طَائِلٌ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِالْإِغْوَاءِ وَأَنَّ خِلَافَ مُرَادِهِ مُحَالٌ.

وقيل: ﴿أَنْ يُعْوِيَكُمْ﴾: أَنْ يُهْلِكَكُمْ، مِنْ غَوِيِ الْفَصِيلِ غَوَى: إِذَا بَشِمَ فَهَلَكَ.

﴿هُورُبُّكُمْ﴾: خَالَقُكُمْ وَالْمُنْتَصِرُ فِيكُمْ وَفَقَّ إِرَادَتَهُ ﴿وَالْيَا تُرْجَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> فَيُجَاوِزُكُمْ عَلَى أَعْمَالِكُمْ.

﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ، فَعَلَى إِجْرَامِي﴾: وَبِأَلِهِ. وَقُرِئَ: (أَجْرَامِي) عَلَى الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَنَا بَرِيءٌ وَمِمَّا يَحْكُمُونَ﴾: مِنْ إِجْرَامِكُمْ فِي إِسْنَادِ الْإِفْتِرَاءِ إِلَيَّ.

قوله: «ولذلك نقول<sup>(٣)</sup>: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا) فَدَخَلَتْ ثُمَّ كَلَّمْتَ لَمْ تَطْلُقِي»:

هذه مَسْأَلَةٌ اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ.

قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: ذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا اعْتَرَضَ شَرْطٌ عَلَى آخِرِ نَحْوِ: (إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ)، فَإِنَّ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ لِلْسَّابِقِ مِنْهُمَا، وَجَوَابُ

(١) نسبها الهذلي في «الكامل في القراءات» (ص: ٣٨٨) للزعفراني، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) وقال: حكاه الفراء. وبالعودة لـ «معاني القرآن» للفراء (١٣/٢) فهو لم يذكرها قراءة بل تجويزاً في المعنى تبعاً لما جاء في التفسير، ولفظه: وجاء في التفسير: فَعَلَيَّ أَنَامِي، فلو قرئت: (أَجْرَامِي) على التفسير كَانَ صَوَابًا.

(٢) في (ز): «نقول».

الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرطِ الأوَّلِ وجوابه، كما قالوا في الجوابِ المتأخِّرِ عن القسمِ والشرطِ، ولهذا قال محققو الفُهاء في المثالِ المذكور: إنَّها لا تطلُّقُ حتى تقدِّمَ المؤخَّرَ وتؤخِّرَ المقدِّمَ، وذلك لأنَّ التقديرَ حينئذٍ: إن شَرِبْتَ فإن أَكَلْتَ فأنتِ طالقٌ.

وهذا كله حسنٌ، ولكن جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَفْعَلُوا نَصِيحَةً إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ وفيه نظرٌ؛ إذ لم يتوال شرطانِ بعدهما جوابٌ كما في المثالِ، وكما في قولِ الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا<sup>(١)</sup> تَحْدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عَزَّ زَانَهَا كَرَمٌ<sup>(٢)</sup>

إذ الآيةُ الكريمةُ لم يُذكر فيها جوابٌ، وإنَّما تقدَّم على الشرطينِ ما هو جوابٌ في المعنى للأوَّل<sup>(٣)</sup>، فينبغي أن يُقدَّرَ إلى جانبه، ويكون الأصلُ: إن أردتُ أن أنصحَ لكم فلا يفعلكم نصيحي إن كان الله يريد أن يغويكم.

وأما أن يُقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يُقدَّرَ بعد ذلك مقدِّماً إلى جانبِ الشرطِ الأوَّلِ فلا وجهَ له<sup>(٤)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «تَسْتَدْعُوا»، والمثبت من «مغني اللبيب» و«المقاصد النحوية».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٩٤٧/٤): لم أقف على اسم قائله، وهو من البسيط. وانظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١٦١٤/٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠١)، و«اعتراض الشرط على الشرط» له أيضاً (ص: ٤٠)، و«المساعد» لابن عقيل (١٧٣/٣).

(٣) في (س): «الأول»، وفي «مغني اللبيب»: للشرط الأول.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠١).

وقد ألف ابن هشام رسالةً حسنةً في اعتراض الشرط أوردتها في «حاشية المغني».  
قوله: «إِذَا بَشِمَ»:

في «الصحاح»: البشم: التخمّة، وبشم الفصيل من كثرة شرب اللبن<sup>(١)</sup>.

(٣٦ - ٣٧) - ﴿وَأَوْحِ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٣٦) ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَکَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا وَلَا تَحْطَبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾.

﴿وَأَوْحِ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أَقْنَطَهُ اللهُ مِنْ إِيْمَانِهِمْ وَنَهَاہُ أَنْ يَغْتَمَّ بِمَا فَعَلُوهُ مِنَ التَّكْذِيبِ وَالْإِیْذَاءِ.  
﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَکَ بِأَعْيُنِنَا﴾: مُلْتَبِسًا بِأَعْيُنِنَا، عَبَّرَ بِكَثْرَةِ آلَةِ الْحَسِّ - الَّذِي بِهِ يُحْفَظُ الشَّيْءُ وَیُرَاعَى عَنِ الْاِخْتِلَالِ وَالزَّیْغِ - عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْحَفَظِ وَالرَّعَايَةِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ.  
﴿وَوَحِّينَا﴾ إِلَيْكَ كَيْفَ تَصْنَعُهَا.

﴿وَلَا تَحْطَبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: وَلَا تُرَاجِعْنِي فِيهِمْ وَلَا تَدْعُنِي بِاسْتِدْفَاعِ الْعَذَابِ عَنْهُمْ.

﴿إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾: مُحْكَمٌ عَلَيْهِم بِالْإِغْرَاقِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى كَفِّهِ.

(٣٨ - ٣٩) - ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلَکَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ (٣٨) ﴿فَسَوْفَ نَعْلَمُونَ مَنْ بِأَيِّهِ عَذَابٌ مُّخْرِجٌ وَيَحْمِلُ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾.

﴿وَيَصْنَعُ الْفُلَکَ﴾ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾: اسْتَهْزَؤُوا بِهِ بِعَمَلِهِ<sup>(٢)</sup> السَّفِينَةِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَعْمَلُهَا فِي بَرِّيَّةٍ بَعِيدَةٍ مِنَ الْمَاءِ أَوْ أَنْ

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: بشم).

(٢) في (ت): «لعمله».

عَزَّتْهُ، وَكَانُوا يَضْحَكُونَ مِنْهُ وَيَقُولُونَ: صِرْتَ نَجَّارًا بَعْدَمَا كُنْتَ نَبِيًّا.  
﴿قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ إِذَا أَخَذَكُمْ الْغَرَقُ فِي الدُّنْيَا  
وَالْحَرَقُ فِي الْآخِرَةِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالسُّخْرِيَةِ الْاسْتِجْهَالُ.  
﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ يَعْنِي بِهِ إِيَابُهُمُ وَبِالْعَذَابِ الْغَرَقُ.  
﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾: وَيَنْزِلُ، أَوْ يَحِلُّ عَلَيْهِ حُلُولُ الدِّينِ الَّذِي لَا انفِكَاءَ عَنْهُ ﴿عَذَابٌ  
مُتَقِيمٌ﴾ دَائِمٌ وَهُوَ عَذَابُ النَّارِ.

قوله: «حلول الدين»:

قال الطَّبِيبِيُّ: نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَفِيهِ أَنَّ فِي الْكَلَامِ اسْتِعَارَةً إِمَّا تَبِيعَةً وَإِمَّا  
مَكْنِيَّةً، شَبَّهَ حُكْمَ اللَّهِ بِقَوْلِهِ بَأَنَّهُمْ مُغْرَقُونَ فِي قَضَائِهِ بِالدِّينِ وَلَزُومِهِ<sup>(١)</sup>.

(٤٠) - ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهِمَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ وَأَهْلَكَ  
إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ غَايَةُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلُكُ﴾ وَمَا بَيْنَهُمَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ  
فِيهِ، أَوْ ﴿حَتَّىٰ﴾ هِيَ الَّتِي يَتَدَيُّ بَعْدَهَا الْكَلَامُ.

﴿وَفَارَ التَّنُّورُ﴾: نَبَعَ الْمَاءُ مِنْهُ وَارْتَفَعَ كَالْقَدْرِ تَفَوُّرًا، وَ﴿التَّنُّورُ﴾: تَنْوَرُ الْخُبْزِ،  
ابْتَدَأَ مِنْهُ النَّبُوءُ عَلَى خَرَقِ الْعَادَةِ، وَكَانَ فِي الْكُوفَةِ فِي مَوْضِعٍ مَسْجِدِهَا، أَوْ فِي الْهِنْدِ،  
أَوْ بَعِينَ وَرَدَّةً مِنْ أَرْضِ الْجَزِيرَةِ.

وقيل: ﴿التَّنُّورُ﴾: وَجْهُ الْأَرْضِ، أَوْ أَشْرَفُ مَوْضِعٍ فِيهَا.

﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا﴾: فِي السَّفِينَةِ ﴿مِنْ كُلِّ﴾: مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمُتَنَفِّعِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٨/ ٧١).

بها ﴿زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾: ذكرٍ وأنثى، هذا على قراءة حَفْصٍ، والباقونَ أَصَافُوا<sup>(١)</sup> على معنى: احمل اثنين من كل زوجين؛ من كلِّ صنفٍ ذكرٍ وصنفٍ أنثى.

﴿وَأَهْلَكَ﴾ عطفٌ على ﴿زَوْجَيْنِ﴾ أو ﴿اثْنَيْنِ﴾ والمراد: امرأته وبنوه ونساؤهم. ﴿لَا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ بأنه من المُغْرَقِينَ، يريدُ ابنه كنعانَ وأُمُّه واعلةُ فأنَّهُما كانا كافِرَيْنِ.

﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾: والمؤمنينَ مِنْ غَيْرِهِمْ ﴿وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ كانوا تِسْعَةً وسبعينَ: زوجتهُ المسلمةُ وبنوه الثلاثةُ حامٌّ وسامٌّ ويافثٌ ونساؤُهُم، واثنانِ وسبعونَ رجلاً وامرأةً مِنْ غَيْرِهِمْ.

رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اتَّخَذَ السَّفِينَةَ فِي سِتِّينَ مِنَ السَّاجِ، وَكَانَ طُولُهَا ثَلَاثَ مِثَّةٍ ذِرَاعٍ وَعَرْضُهَا خَمْسِينَ، وَسَمَّيْهَا ثَلَاثِينَ، وَجَعَلَ لَهَا ثَلَاثَةَ بَطُونٍ، فَحَمَلَ فِي أَسْفَلِهَا الدَّوَابَّ وَالْوَحْشَ، وَفِي أَوْسَطِهَا الْإِنْسَ، وَفِي أَعْلَاهَا الطَّيْرَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ عطفٌ على ﴿زَوْجَيْنِ﴾؛ أي: على قراءة حَفْصٍ «أو ﴿اثْنَيْنِ﴾» على قراءة الباقيين.

(٤١) - ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَا مَوْسِيَئًا أَنْ رَفَعْنَا فَوْرَجِيمَ﴾.

﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾؛ أي: صَيِّرُوا فِيهَا، وَجَعَلَ ذَلِكَ رَكُوبًا لَأَتَّهَى فِي الْمَاءِ كَالْمَرْكُوبِ فِي الْأَرْضِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرسَاهَا﴾ مُتَّصِلٌ بِـ ﴿ارْكَبُوا﴾ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ؛ أي: ارْكَبُوا فِيهَا مُسَمِّينَ اللّهَ، أو قائلين: باسمِ الله وقتَ جريها وإرسائها،

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٣)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤ / ٣٥٢)، والبغوي في «تفسيره» (٤ / ١٧٤)، عن ابن عباس.

أو مكانَهُما، على أَنَّ المَجْرَى والمُرْسَى للوَقْتِ أو المكانِ، أو للمصدرِ والمُضَافِ  
مَحذُوفٌ كَقَوْلِهِمْ: أَتَيْكَ خُفُوقُ النَّجْمِ<sup>(١)</sup>.

وانْتِصَابُهُمَا<sup>(٢)</sup> بِمَا قَدَّرْنَاهُ حَالًا، وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على أَنَّ المرادَ  
بهما المصدرُ أو جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ؛ أَي: إِجْرَاؤُهَا بِسَمِ اللَّهِ، على أَنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾  
خَبَرٌ، أو صِلَةٌ<sup>(٣)</sup> والخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَهِيَ إِمَّا جُمْلَةٌ مُقْتَضِبَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا، أو  
حَالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الْوَاوِ أو الْهَاءِ.

وَرُويَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ تَجْرِيَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَجَرَتْ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ تَرَسَّوْ قَالَ:  
بِسْمِ اللَّهِ، فَرَسَتْ<sup>(٤)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُقَحَّمًا كَقَوْلِهِ:

ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: «أو للمصدر، والمضاف محذوف» تقديره: وقت إجرائها وإرسائها. انظر: «حاشية الأنصاري»  
(٢٢١/٣).

قلت: فهو على هذا عائد إلى معنى الوقت في المجرى والمرسى، ويدل عليه عبارة «الكشاف»  
(٤١/٤) ففيه: اركبوا فيها مُسَمِّينَ اللَّهَ، أو قائلين: بسم الله وقت إجرائها ووقت إرسائها، إما لأن  
المَجْرَى والمُرْسَى للوقت، وإمَّا لأنهما مصدران كالإجراء والإرساء حُذِفَ مِنْهُمَا الْوَقْتُ الْمُضَافُ؛  
كَقَوْلِهِمْ: خُفُوقُ النَّجْمِ وَمُقَدَّمُ الْحَاجِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ مَكَانُ الْإِجْرَاءِ وَالْإِرْسَاءِ.

(٢) قوله: «وانتصابهما»؛ أي: انتصاب ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ سواءً كانا في معنى الوقت أو المكان.

(٣) في (ت): «صلته».

(٤) رواه الطبري في «التفسير» (٤١٦/١٢) عن الضحاك.

(٥) جزء من بيت للبيد بن ربيعة الشاعر المشهور، وهو في «ديوانه» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٤١/٤)،  
وتمامه:

إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما      ومن يَبْكُ حولاً كاملاً فقد اعتذر =



وقرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية حفص: ﴿مَجْرِيهَا﴾ بالفتح من جرى<sup>(١)</sup>.

وقرئ: (مَرساها) أيضًا من رَسَا، وكلاهما يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ<sup>(٢)</sup>.

و(مَجْرِيهَا وَمَرْسِيهَا) بلفظ الفاعل<sup>(٣)</sup> صفتين لله.

﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ أي: لولا مَغْفِرَتُهُ لفرطَاتِكُمْ وَرَحْمَتُهُ إِيَّاكُمْ لَمَا نَجَّأكُمْ.

قوله: «وانتصابُهما بما قَدَّرناه حالًا»:

قال الطَّبْيِيُّ: ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا بِ﴿أَرْكَبُوا﴾؛ إذ ليسَ المَعْنَى على: اركبوا في وقتِ الإِجْرَاءِ والإِرسَاءِ أو في مَكَانِهِمَا، وَإِنَّمَا المَعْنَى: اركبُوا الْآنَ مُتَبَرِّكِينَ بِاسْمِ اللَّهِ فِي الْوَقْتَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَنْفَكُ الرَّاكِبُونَ عَنْهُمَا مِنَ الإِجْرَاءِ والإِرسَاءِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «جُمْلَةٌ مُقْتَضِبَةٌ»:

قال الطَّبْيِيُّ: أي: مُرْتَجَلَةٌ مُنْقَطِعَةٌ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِمَا قَبْلَهَا<sup>(٥)</sup>.

= قال الزمخشري: ويراد: بالله إجراؤها وإرساؤها؛ أي: بقدرته وأمره.

(١) وباقي السبعة بالضم، واتفق العشرة على ضم الميم في ﴿مَرساها﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٤)، و«النشر» (٢/ ٢٨٨).

(٢) أي: (مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا) بفتح الميم من جَرَى وَرَسَى: إما مصدرين، أو وقتين، أو مكانين. نسبت لابن مسعود وعيسى الثقفي والأعمش وغيرهم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ١٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٧٢)، و«البحر» (١٢/ ٢٦٠).

(٣) نسبت لمجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ١٤٢)، و«البحر» (١٢/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبيري (٨/ ٧٤).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبيري (٨/ ٧٤).

قوله: «أو حالٌ مُقدَّرةٌ مِنَ الواوِ والهَاءِ»<sup>(١)</sup>:

قال صاحبُ «التقريب»: في هذا نظرٌ؛ إذ الحالُ إنما تكونُ مُقدَّرةٌ لو كانت مفردةً بمعنى: مجرة، أمَّا إذا كانت جُملةً فلا؛ لأنَّ الجُملةَ معناها: اركبوا وباسمِ<sup>(٢)</sup> الله إجرأوها، وهذا وقعَ حالُ الرُّكوبِ<sup>(٣)</sup>.

وأجاب الطَّيْبِيُّ: بأنَّ الزَّمخْشَرِيَّ جعلَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقًا بـ(مجرة) على هذا التفسير، ولهذا قال: مجرة باسمِ الله، وهي مفردةٌ، فالجُملةُ مؤوَّلةٌ بها لفقدانِ الواوِ، بقوله: (كَلَّمْتُهُ فَوَهَّ إِلَى فِيٍّ)، فيكونَ قيدًا لـ﴿أَرْكَبُوا﴾.

ولا يُشْكُ أنَّ إجرأها لم يكنْ عندَ الرُّكوبِ، فتكونُ مُقدَّرةً، كما تقولُ: (اركبِ الفرسَ سائرًا على اسمِ الله)، وإمَّا مع الواوِ فلا تَفْتَقِرُ إلى التَّقْدِيرِ، كما تقولُ: (اركبِ الفرسَ ويأذنِ الله سِيرَهُ).

على أنَّ أبا البقاءَ أجازَ أن تكونَ الجُملةُ حالًا مُقدَّرةً، قال: (مَجْرَى) مُبْتَدَأٌ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ خبره، والجُملةُ حالٌ مُقدَّرةٌ، وصاحبُها الواوُ في ﴿أَرْكَبُوا﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِنَ الهَاءِ؛ أي: اركبوا فيها وجريانها باسمِ الله، وهي مُقدَّرةٌ أيضًا<sup>(٤)</sup>، وتبعَهُ الكَوَاشِيُّ والقَاضِي<sup>(٥)</sup>، انتهى.

(١) في (س): «الهَاءِ والواوِ».

(٢) في (ز): «أو باسم».

(٣) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٧٧/٨).

(٤) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٦٩٨/٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧٧/٨).

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ الاسمُ مُقَحَّمًا»:

زاد في «الكشاف»: ومراذه: باللهِ إجراؤها وإرساؤها؛ أي: بقدرته<sup>(١)</sup>.

قال الطَّبِيُّ: أي: ويجوزُ الإقحامُ على تقدير: مُسَمِّينَ أو قائلين، إذ لا معنى لقولنا: (قائلين بالله)، هذا على تقديرِ المصدرِ، وأمّا على تقديرِ الزَّمانِ والمكانِ، فيكونُ من بابِ قولهم: (نهاؤه صائِمٌ) و(طريق سائرٌ) هذا التَّقديرُ يجوزُ تنزيلُهُ على كلامٍ واحدٍ وعلى كلامين أيضًا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أي: لو لا مَغْفِرَتُهُ لفرطِ اتِّكُم ورحمته إِيَّاكُم لَمَّا نَجَّكُم»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أنَّ قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ بيانٌ للموجبِ، ولا يصحُّ أن تكونَ علّةٌ ﴿أَرْكَبُوا﴾ لعدمِ المُناسبةِ<sup>(٣)</sup>.

(٤٢) - ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَى أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ مُتَّصِلٌ بِمَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَرْكَبُوا﴾، أي: فَارَكِبُوا مُسَمِّينَ وَهِيَ تَجْرِي وَهُمْ فِيهَا ﴿فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ فِي مَوْجٍ مِنَ الطُّوفَانِ، وَهُوَ مَا يَرْتَفِعُ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ اضْطِرَابِهِ كُلُّ مَوْجَةٍ مِنْهَا كَجِبَلٍ فِي تَرَاكُوبِهَا وَارْتِفَاعِهَا. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمَاءَ طَبَّقَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَكَانَتْ السَّفِينَةُ تَجْرِي فِي

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١٤٢/٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧٥/٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧٩-٧٨/٨).

جوفه = ليس بثابت، والمشهور أنه علا شوامخ الجبال خمسة عشر ذراعاً، وإن صحَّ فعل ذلك قبل التطبيق.

﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ كنعان. وقُرئ: (ابنها)، و: (ابنته) بحذف الألف<sup>(١)</sup>، على أن الضمير لامرأته وكان ربيبة.

وقيل: كان لغير رشدة لقوله تعالى: ﴿فَخَاتَمَتَاهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>. وهو خطأ؛ إذ الأنبياء عُصِمَتْ مِنْ ذَلِكَ، والمراد بالخيانة: الخيانة في الدين.

وقُرئ: (ابناه) على الندبة<sup>(٣)</sup>، ولكونها حكاية سُوءِ حذف الحرف. ﴿وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ﴾ عزل فيه نفسه عن أبيه أو عن دينه، مفعِلٌ للمكان من عزَلَهُ عنه: إذا أبعدَه.

﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ في السفينة، والجُمهور كَسَرُوا الْيَاءَ لِيَدُلَّ عَلَى يَاءِ الْإِضَافَةِ الْمَحذُوفَةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، غير ابن كثير فإنه وقف عليها في لقمان في الموضع الأول باتفاق الرواة، وفي الثالث في رواية قُتَيْبٍ<sup>(٤)</sup>، وعاصم فإنه فتح هاهنا اقتصاراً على الفتح من الألف المبدلة من ياء الإضافة، واختلف الرواة عنه في سائر المواضع<sup>(٥)</sup>.

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٢)، و«الكشاف»

(١٤٣/ ٤) الأولى عن علي رضي الله عنه، والثانية عن محمد بن علي وعروة بن الزبير.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٢٧)، ولفظه: «عن سعيد، عن قتادة، قال: سمعت الحسن، يقرأ

هذه الآية: (إنه ليس من أهلك إنه عجل غير صالح)، فقال عند ذلك: والله ما كان ابنه، ثم قرأ هذه الآية:

﴿فَخَاتَمَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] قال سعيد: فذكرت ذلك لقتادة، قال: ما كان ينبغي له أن يحلف.

(٣) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«النشر» (٢/ ٢٨٩).

(٥) روى حفص عن عاصم فتح الباء في كل القرآن، وروى أبو بكر عنه فتح الباء هنا فقط، وكسرها في =

وقد أدغم الباء في الميم أبو عمرو والكسائي وحفص لتقاربهما<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ في الدين أو الاعتزال<sup>(٢)</sup>.

(٤٣) - ﴿قَالَ سَآوَيْتَ إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ رَحْمَةٍ وَمَا لَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾.

﴿قَالَ سَآوَيْتَ إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ أَنْ يُغْرِقَنِي ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ رَحْمَةٍ﴾: إِلَّا الرَّاحِمُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ: إِلَّا مَكَانَ مَنْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ، رَدَّ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ مُعْتَصِمٌ مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ يَعِصُمُ اللَّائِذَ بِهِ إِلَّا مُعْتَصِمَ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ السَّفِينَةُ.

وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾ بِمَعْنَى: لَا ذَا عِصْمَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فِي عِشَةِ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

وقيل: الاستثناء مُنْقَطِعٌ؛ أَي: لَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعِصِمُهُ.

﴿وَمَا لَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ﴾: بَيْنَ نُوحٍ وَابْنِهِ، أَوْ بَيْنَ ابْنِهِ وَالْجَبَلِ ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾: فَصَارَ مِنَ الْمُهْلِكِينَ بِالْمَاءِ.

قوله: «إِلَّا الرَّاحِمُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال في «الانتصاف»: الاحتمالاتُ الْمُمَكِّنَةُ أَرْبَعَةٌ: لَا عَاصِمَ إِلَّا رَاحِمٌ، وَلَا

= سائر القرآن. انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(١) قرأ بالإظهار قالون والبيزي وخلاد بخلف عنهم، وقرأه بالإظهار بلا خلاف ورش وابن عامر، وخلف عن حمزة، وفي اختياره، وأبو جعفر، والباقون بالإدغام قولاً واحداً، وهم: قنبل ويعقوب وأبو عمرو والكسائي وعاصم، انظر: «التيسير» (ص: ٤٥)، و«النشر» (١١ / ٢)، و«البدور الزاهرة» (ص: ١٥٦).

(٢) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «الانعزال»، وفي (خ): «والاعتزال».

مَعصُومٌ إِلَّا مَرْحُومٌ، وَلَا عَاصِمٌ إِلَّا مَرْحُومٌ، وَلَا مَعصُومٌ إِلَّا رَاحِمٌ، وَالْأُولَانِ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجِنْسِ، وَالْآخِرَانِ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَالْخَامِسُ: لَا عَاصِمٌ إِلَّا مَرْحُومٌ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ بِتَأْوِيلِ حَذْفِ الْمَكَانِ؛ أَي: إِلَّا مَكَانَ مَرْحُومٍ، وَالْكُلُّ جَائِزٌ وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنَ بَعْضٍ<sup>(١)</sup>.

(٤٤) - ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَيْلَى مَاءٍ لِكَ وَنَسْمَاءُ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَيْلَى مَاءٍ لِكَ وَنَسْمَاءُ أَقْلِي وَغِيصَ﴾ نُوْدِيَا بِمَا يُنَادِي بِهِ أُولُو الْعِلْمِ، وَأُمِرَا بِمَا يُؤْمَرُونَ، تَمْثِيلًا لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَانْقِيَادِهِمَا لِمَا يَشَاءُ تَكْوِينُهُ فِيهِمَا بِالْأَمْرِ الْمُطَاعِ الَّذِي يَأْمُرُ الْمُنْقَادَ لِحُكْمِهِ الْمُبَادِرَ إِلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ؛ مَهَابَةً مِنْ عَظَمَتِهِ وَخَشْيَةً مِنْ أَلِيمِ عِقَابِهِ.

وَالْبَلْعُ: النَّشْفُ، وَالْإِقْلَاعُ: الْإِمْسَاكُ.

﴿وَغِيصَ الْمَاءِ﴾: نَقَصَ ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ وَأُنْجِزَ مَا وَعَدَ مِنْ إِهْلَاكِ الْكَافِرِينَ وَإِنْجَاءِ الْمُؤْمِنِينَ.

﴿وَأَسْتَوَتْ﴾: وَاسْتَقَرَّتِ السَّفِينَةُ ﴿عَلَى الْجُودِيِّ﴾: جَبَلٌ بِالْمَوْصِلِ، وَقِيلَ: بِالشَّامِ، وَقِيلَ: بِأَمْلٍ.

رُوي أَنَّهُ رَكِبَ السَّفِينَةَ عَاشِرَ رَجَبٍ وَنَزَلَ عَنْهَا عَاشِرَ الْمُحَرَّمِ، فَصَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَصَارَتْ سُنَّةً<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٣٩٧/٢)، و«فتوح الغيب» للطبري (٨٢/٨).

(٢) قطعة من خير طويل رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤٠/١ - ٤١) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٤٢٠/١٢) عن قتادة بلفظ: هبط نوح من السفينة يوم العاشر من =

﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾: هَلَاكًا لَهُمْ، يُقَالُ: بَعِدَ بُعْدًا وَبَعْدًا: إِذَا أَبْعَدَ بُعْدًا بَعِيدًا بَحِثُ لَا يُرْجَى عَوْدُهُ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلْهَلَاكِ وَخُصَّ بُدْءُ السُّوءِ.  
وَالآيَةُ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ؛ لَفْظُهَا وَحُسْنِ نَظْمِهَا، وَالذَّلَالَةُ عَلَى كُنْهِ الْحَالِ مَعَ الْإِيجَازِ الْخَالِي عَنِ الْإِخْلَالِ، وَفِي إِيرَادِ الْأَخْبَارِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ دَلَالَةٌ عَلَى تَعْظِيمِ الْفَاعِلِ، وَأَنَّهُ مُتَعَيَّنٌ فِي نَفْسِهِ مُسْتَعْنٍ عَنْ ذِكْرِهِ إِذْ لَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ سِوَى الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ.

قوله: «وَالْبُلْعُ: النَّشْفُ»:

قال الطَّبِّيُّ: اسْتَعَارَ لَغَوْرِ الْمَاءِ فِي الْأَرْضِ الْبُلْعَ الَّذِي هُوَ إِعْمَالُ الْجَارِحَةِ<sup>(١)</sup> فِي إِدْخَالِ الْمَطْعُومِ فِي الْحَلْقِ<sup>(٢)</sup>.

(٤٥ - ٤٦) - ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾<sup>(١٥)</sup> قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتْلُبْنِ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾: وَأَرَادَ نِدَاءَهُ بِدَلِيلِ عَطْفِ قَوْلِهِ: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ فَإِنَّهُ نِدَاءٌ.

﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾: وَإِنَّ كُلَّ وَعْدٍ تَعِدُهُ حَقٌّ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخُلْفُ، وَقَدْ وَعَدْتَ أَنْ تُنْجِيَ أَهْلِي فَمَا حَالُهُ؟ أَوْ: فَمَا لَهُ لَمْ يَنْجُ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّدَاءُ قَبْلَ غَرْقِهِ.

= المحرم، فقال لمن معه: من كان منكم اليوم صائماً فليتم صومه، ومن كان مفطراً فليصم.

(١) في النسخ الخطية: «الجازبة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (٨٥/٨).

﴿وَأَنْتَ أَعْلَمُ مِنَ الْمُتَكِينِ﴾ لَأَنْتَ أَعْلَمُهُمْ وَأَعْدَلُهُمْ، أَوْ لَأَنَّكَ أَكْثَرُ حِكْمَةً مِنْ ذَوِي الْحِكْمِ، عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ مِنَ الْحِكْمَةِ كَالذَّارِعِ مِنَ الدَّرْعِ.

﴿قَالَ يَنْتُحِ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ لِقَطْعِ الْوِلَايَةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ<sup>(١)</sup>، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ فَإِنَّهُ تَعْلِيلٌ لِنَقْيِ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِهِ، وَأَصْلُهُ: إِنَّهُ ذُو عَمَلٍ فَاسِدٍ، فَجَعَلَ ذَاتَهُ ذَاتَ الْعَمَلِ لِلْمُبَالَغَةِ كَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ تَصِفُ نَاقَةً:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ  
ثُمَّ بَدَلُ الْفَاسِدِ بِغَيْرِ الصَّالِحِ تَصْرِيحًا بِالْمُنَاقَضَةِ بَيْنَ وَصْفَيْهِمَا، وَانْتِفَاءً مَا  
أَوْجَبَ النِّجَاةَ لِمَنْ نَجَا مِنْ أَهْلِهِ عَنْهُ.

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أَي: عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ  
صَالِحٍ.

﴿فَلَا تَسْتَكْبِرْ لِلَّهِ عِلْمٌ﴾: مَا لَا تَعْلَمُ أَصَوَابٌ هُوَ أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>؟ وَإِنَّمَا  
سَمَّى نِدَاءً سُؤلاً لِتَضَمُّنِ ذِكْرِ الْوَعْدِ بِنَجَاةِ أَهْلِهِ اسْتِنْجَاةً فِي شَأْنِ وَلَدِهِ، أَوْ اسْتِفْسَارَ  
الْمَانِعِ لِلْإِنْجَازِ فِي حَقِّهِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ جَهْلًا وَزَجَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ  
الْجَاهِلِينَ﴾ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْ أَهْلِهِ قَدْ دَلَّ عَلَى الْحَالِ وَأَغْنَاهُ عَنِ  
السُّؤَالِ، لَكِنْ شَغَلَهُ حُبُّ الْوَلَدِ عَنْهُ حَتَّى اشْتَبَهَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بَفَتْحِ اللَّامِ وَالنُّونِ الشَّدِيدَةِ، وَكَذَا نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ غَيْرَ أَنَّهُمَا

(١) فِي (ت): «الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٣٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٢٥)، وَ«النَّشْرُ» (٢/ ٢٨٩).

(٣) فِي (ت): «بِذَلِكَ».



كَسَرَ النُّونَ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ: تَسَأَلْتَنِي، فَحُذِفَتِ نُونُ الْوَقَايَةِ لِاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ  
وَكُسِرَتِ الشَّدِيدَةُ لِلْيَاءِ ثُمَّ حُذِفَتْ اِكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ، وَأُثْبِتَهَا نَافِعٌ بِرَوَايَةٍ وَرَشٍ  
فِي الْوَصْلِ<sup>(١)</sup>.

قوله:

(وَأِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ)

هُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْخَنَسَاءِ تَرْثِي أَخَاهَا صَخْرًا، وَقَبْلَهُ:

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوِّ تُطِيفُ بِهِ      لَهَا حَنِينَانِ إِعْلَانٌ وَإِسْرَارُ  
تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ      فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ  
لَا تَسْمَنُ الدَّهْرَ فِي أَرْضٍ وَإِنْ رَتَعْتَ      وَإِنَّمَا هِيَ تَحْنَانٌ وَتَسْجَارُ  
يَوْمًا بِأَوْجَدَ مِنِّي حِينَ فَارَقَنِي      صَخْرٌ وَلِلدَّهْرِ إِخْلَاءٌ وَإِمْرَارُ<sup>(٢)</sup>

قوله: «وَأِنَّمَا سَمَاهُ جَهْلًا وَزَجَرَ عَنْهُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال صاحبُ «الانْتِصَافِ»: فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَوْحًا صَدَرَ مِنْهُ مَا لَا يَنْبَغِي  
وَمَا أَوْجَبَ نِسْبَةَ الْجَهْلِ إِلَيْهِ وَمَعَاتِبَتَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ وَعَدَ بِنَجَاةِ أَهْلِهِ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ، وَلَمْ يَكُنْ كَاشِفًا  
لِحَالِ ابْنِهِ وَلَا مَطْلَعًا عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ يَعْتَقِدُ كُفْرَ ابْنِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْأَهْلِ وَيَدْخُلَ

(١) وَأُثْبِتَهَا فِي الْوَصْلِ أَيْضًا لَكِنْ بَعْدَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ أَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أُثْبِتَهَا يَعْقُوبُ مِنَ الْعَشْرَةِ فِي  
الْحَالِينِ. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ١٢٥)، و«النَّشْرُ» (٢/ ٢٩٢).

(٢) انْظُرْ: «دِيوانُ الْخَنَسَاءِ بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ» (ص: ٣٨١ - ٣٨٥)، وَفِيهِ: (إِضْغَارُ وَإِكْبَارُ) بَدَلُ (إِعْلَانُ  
وَإِسْرَارُ). وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي «الْكِتَابِ» (١/ ٣٣٧)، وَ«الْكَامِلُ» لِلْمَبْرَدِ (١/ ٢٢٨).

في المُسْتَشْنَى، فلهذا سأل، وهذا بإقامة عُذْرِهِ أَوْلَى؛ فَإِنَّ نَوْحًا لَا يُكَلِّفُهُ اللَّهُ عِلْمَ ما اسْتَأْثَرَ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ أَي: فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَاطِنَ أَمْرِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ سَأَلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ مِنَ الْجَاهِلِينَ، وَنَهَى النَّبِيَّ عَنْ أَمْرٍ لَا يَقْتَضِي صُدُورَهُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ أَمَسَكَ عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَعَاذَ مِنْهُ <sup>(١)</sup>.  
وَأَجَابَ الطَّبِيبِيُّ بِأَنَّ حَالَ ابْنِهِ كَانَ ظَاهِرًا وَدَلَالَاتُ كُفْرِهِ قَائِمَةٌ بِحَيْثُ لَا يَشْكُ مُعَهَا <sup>(٢)</sup>.

(٤٧) - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ﴾ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ﴿مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾: مَا لَا عِلْمَ لِي بِصَحَّتِهِ ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي﴾: وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لِي مَا فَرَطَ مِنِّي فِي <sup>(٣)</sup> السُّؤَالِ ﴿وَتَرْحَمْنِي﴾ بِالتَّوْبَةِ وَالتَّفَضُّلِ عَلَيَّ ﴿أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾.

(٤٨) - ﴿قِيلَ يَنْتُحِ أَهْطِ وَسَلِّمْ مَتَا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أَمْرٍ مَعْنٍ مَعَكَ وَأَمَّمُ سَنَمَتُهُمْ ثُمَّ يَمْسَهُمْ مَتَاعِدَابُ الْيَمِّ﴾.

﴿قِيلَ يَنْتُحِ أَهْطِ وَسَلِّمْ مَتَا﴾: أَنْزَلَ مِنَ السَّفِينَةِ مُسْلِمًا مِنَ الْمَكَارِهِ مِنْ جِهَتِنَا، أَوْ: مُسْلِمًا عَلَيْكَ.

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٤٠٠)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٩٦ - ٩٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٩٧).

(٣) في (ت): «من».

﴿وَبَرَكْتَ عَلَيْكَ﴾: ومباركاً عليك، أو زياداتٍ في نَسْلِكَ حَتَّى تَصِيرَ آدَمًا<sup>(١)</sup> ثانياً. وَقُرَى: (اهْبُط) بالضم<sup>(٢)</sup>، (وبركة) على التَّوْحِيدِ<sup>(٣)</sup> وهو الخير النَّامِي. ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾: وعلى أُمَمٍ هم الذين معك، سُمُوا أُمَّمًا لَتَحْزِبُهُمْ أَوْ لَتَشْعَبِ الْأُمَمِ مِنْهُمْ، أَوْ: وعلى أُمَمٍ ناشئة مِمَّنْ معك، والمرادُ بهم المؤمنون لقوله: ﴿وَأُمَمٌ سَتُغْتَبِهُنَّ فِي أَيِّ: وَمِمَّنْ مَعَكَ أُمَّمٌ سَتُغْتَبِهُنَّ فِي الدُّنْيَا﴾ ثُمَّ يَسْهُرُ مِنَّا عَذَابُ أَلِيمٌ في الآخرة، والمرادُ بهم الكفارُ مِنْ ذُرِّيَةِ مَنْ مَعَهُ، وقيل: هُمْ قَوْمُ هُودٍ وَصَالِحٍ وَلُوطٍ وَشُعَيْبٍ، والعذاب: ما نزلَ بهم.

قوله: «وعلى أُمَمٍ هم الذين معك»: فتكونُ (من) بيانية.

قوله: «أَوْ: على أُمَمٍ ناشئة مِمَّنْ معك»: فتكونُ (من) لابتداء الغاية.

قال الطَّبِيبُ: وهذا أوجهٌ؛ لِمَا يُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْجَمَاعَةِ الْقَلِيلَةِ بِالْأُمَّمِ<sup>(٤)</sup>.

(٤٩) - ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذِيبَ لِلْمُنْفِرِينَ﴾.

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى قِصَّةِ نُوحٍ، ومحلُّها الرَّفْعُ بالابتداءِ وخبرُها: ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾؛ أي: بَعْضُهَا ﴿نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ خبرٌ ثانٍ والضميرُ لها<sup>(٥)</sup>؛ أي: مُوحَاةٌ إِلَيْكَ، أَوْ حَالٌ مِنَ الْأَنْبَاءِ، أَوْ هُوَ الْخَبَرُ و﴿مِنْ أَنْبَاءِ﴾ متعلِّقٌ به أَوْ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ.

(١) قوله: «حتى تصير آدمًا ثانياً»؛ أي: كآدم في كثرة نَسْلِهِ، وإنما صرَفَه؛ لأنه الآن في معنى النكرة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٤/٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عيسى.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عبد العزيز بن يحيى الكناني.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٩٩/٨).

(٥) قوله: «والضمير لها»؛ أي: للقصة، والرابط لجملة الخبر. انظر: «حاشية القونوي» (٢٢٦/١٠).

﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ خبر آخر؛ أي: مجهولة عندك وعند قومك من قبل إحيائنا إليك، أو حال من الهاء في ﴿نُوحِبُهَا﴾، أو الكاف في ﴿إِلَيْكَ﴾؛ أي: جاهلاً أنت وقومك بها، وفي ذكرهم تنبيه على أنه لم يتعلمه إذ لم يُخالط غيرهم، وأنهم مع كثرتهم لمَّا لم يسمعه فكيف يؤخذ<sup>(١)</sup> منهم.

﴿فَاصْبِرْ﴾ على مشاق الرسالة وأذية القوم كما صبر نوح ﴿إِنَّ الْعَنَقَبَةَ﴾ في الدنيا بالظفر وفي الآخرة بالفوز ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ عن الشرك والمعاصي.

(٥٠ - ٥١) - ﴿وَالِإِلَٰهَآخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْقُورُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾  
 ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ ﴿يَنْقُورُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَالِإِلَٰهَآخَاهُمْ هُودًا﴾ عطف على قوله: ﴿نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾، و﴿هُودًا﴾ عطف بيان.

﴿قَالَ يَنْقُورُ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وحده ﴿مَا لَكُمْ مِنَ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ وقرئ بالجبر<sup>(٢)</sup> حملاً على المجرور وحده.

﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ على الله باتخاذ الأوثان شركاء وجعلها شفعاء.

﴿يَنْقُورُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾ خاطب كل رسول به قومه؛ إزاحة للثهمة، وتمحيضاً للنصيحة، فإنها لا تنجع ما دامت مشوبة بالمطامع.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: أفلا تستعملون عقولكم فتعرفوا المحق من المبطل والصواب من الخطأ.

(١) في (خ): «بواحد».

(٢) وهي قراءة الكسائي، وقرأ الباقر بالرفع، انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٥٢) - ﴿وَيَقُومِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مَجْرِمِينَ﴾.

﴿وَيَقُومِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾: اطلبوا مغفرة الله بالإيمان ثم توسلوا إليها بالتوبة، وأيضا التبرؤ عن الغير إنما يكون بعد الإيمان بالله والرغبة فيما عنده. ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾: كثير الدرر ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾: ويضاعف قوتكم، وإنما رغبهم بكثرة المطر وزيادة القوة لأنهم كانوا أصحاب زروع وعمارات.

وقيل: حبس الله عنهم القطر وأعقم أرحام نسائهم ثلاث سنين<sup>(١)</sup>، فوعدهم هود عليه السلام على الإيمان والتوبة بكثرة الأمطار وتضاعف القوة بالتنازل. ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا﴾: ولا تعرضوا عما أدعوكم إليه ﴿مَجْرِمِينَ﴾: مُصْرِّينَ على إجرامكم.

(٥٣) - ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾: بحجة تدل على صحة دعواك، وهو لفرط عنادهم وعدم اعتدادهم بما جاءهم من المعجزات. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ﴾: بتاركي عبادتهم ﴿عَنْ قَوْلِكَ﴾: صادرين عن قولك، حال من الضمير في ﴿تَارِكِي﴾. ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾: إقناط له من الإجابة والتصديق.

(١) في (أ) و(خ): «ثلاثين سنة» والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ)، وهو الموافق لما في «تفسير

العلبي» (٣٨٢/١٤)، و«البسيط» للواحدي (١١/٤٤٤)، و«الكشاف» (٤/١٥٤)، وغيرها.

(٥٤ - ٥٦) ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَضَكَ بَعْضُ إِلَهَتِنَا يَسُوءُ﴾ قَالَ إِنْ أَشْهَدَ اللَّهُ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُوِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ ﴿٥٥﴾ إِنْ تَوَكَّلْتَ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبَّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيئِهَا إِنْ رَفِئْتُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾

﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَضَكَ﴾: ما ﴿نَقُولُ إِلَّا﴾ قولنا: ﴿أَعْرَضَكَ﴾؛ أي: أصابك، مِنْ عَرَاهُ يَعْرُوهُ: إِذَا أَصَابَهُ.

﴿بَعْضُ إِلَهَتِنَا يَسُوءُ﴾: يَجْنُونِ لِسَبِّكَ إِيَّاهَا وَصَدَّكَ عَنْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ تَهْذِي وَتَتَكَلَّمُ بِالْخُرَافَاتِ، وَالْجُمْلَةُ مَفْعُولٌ <sup>(١)</sup> الْقَوْلِ، وَ﴿إِلَّا﴾ لَغْوٌ لِأَنَّ الْإِسْتِنَاءَ مُفْرَعٌ.

﴿قَالَ إِنْ أَشْهَدَ اللَّهُ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ﴿٥٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُوِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ ﴿٥٥﴾ أَجَابَ بِهِ عَنْ مَقَالَتِهِمُ الْحَمَقَاءَ بِأَنْ أَشْهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ آلِهَتِهِمْ وَفِرَاقِهِ عَنْ إِضْرَارِهِمْ تَأْكِيدًا لَذَلِكَ وَتَثْبِيثًا لَهُ، وَأَمَرَهُمْ بِأَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ اسْتِهَانَةً بِهِمْ، وَأَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الْكِيدِ فِي إِهْلَاكِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْظَارٍ، حَتَّى إِذَا اجْتَهَدُوا فِيهِ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ آخِرِهِمْ وَهُمْ الْأَقْوِيَاءُ الْأَشِدَّاءُ أَنْ يُضْرُّوهُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ شَبْهَةٌ؛ لِأَنَّ آلِهَتَهُمْ الَّتِي هِيَ جَمَادٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ لَا تَتِمَّكُنُ مِنْ إِضْرَارِهِ انْتِقَامًا مِنْهُ.

وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ مُعْجَزَاتِهِ، فَإِنَّ مُوَاجَهَةَ الْوَاحِدِ الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ الْجَبَابِرَةِ الْفَتَّاكِ الْعِطَاشِ إِلَى إِرَاقَةِ دَمِهِ بِهَذَا الْكَلَامِ لَيْسَ إِلَّا لثِقَتِهِ بِاللَّهِ، وَتَثْبِطُهُمْ عَنْ إِضْرَارِهِ لَيْسَ إِلَّا بِعِصْمَتِهِ إِيَّاهُ، وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ:

﴿إِنْ تَوَكَّلْتَ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ تَقْرِيرًا لَهُ، وَالْمَعْنَى: إِنَّكُمْ وَإِنْ بَدَلْتُمْ غَايَةَ وَسْعِكُمْ لَمْ تَضُرُّوْنِي فَإِنِّي مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ وَاثِقٌ بِكَلَامِهِ، وَهُوَ مَالِكِي وَمَالِكُكُمْ، لَا يَحِيقُ بِي مَا لَمْ يُرِدْهُ، وَلَا تَقْدَرُونَ عَلَى مَا لَمْ يُقَدِّرْهُ، ثُمَّ بَرَّهَنَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي هَامِش (أ): «مَقُولٌ» وَعَلَيْهَا (ظ)؛ أَي: الظَّاهِر.

﴿مَمِّن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾؛ أي: إلّا وهو مالكٌ لها قادرٌ عليها يُصَرِّفُها على ما يريدُ بها، والآخذُ بالنَّواصي تمثيلٌ لذلك.  
﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ أي: إنّهُ على الحقِّ والعدلِ لا يَضِيعُ عندهُ معتصمٌ ولا يَفُوتُهُ ظالمٌ.

قوله: «ما ﴿نَقُولُ إِلَّا﴾ قولنا: ﴿اعْتَرَضَكَ﴾»:

قال الطَّبِيبِيُّ: يريدُ أنْ ﴿اعْتَرَضَكَ﴾ مَقُولُ الْقَوْلِ أَقِيمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «و(إلا) لغو»:

قال الطَّبِيبِيُّ: أي: لا عملٌ لها في اللفظ، ولكن لها عملٌ في المعنى.

أمّا أنه لا عملٌ لها في اللفظ؛ فلائِه<sup>(٢)</sup> يُؤْتَى بها لِمُعَاوَنَةِ الْفِعْلِ في غيرِ الْمَفْرَعِ<sup>(٣)</sup>، ذكرَه في «الإقليد»، ولا حاجةَ هنا إلى المعونةِ والواسطةِ؛ لأنَّ الفعلَ فرغَ للمعمولِ. وأما أنْ لها عملاً في المعنى، فلائنَّ المراد: ما نقولُ قولاً إلّا هذا القولَ وهو: اعتراك بعضَ آلهتنا بسوءٍ.

وقال ابنُ الحاجب: العايلُ في الاستثناءِ ما قبلهُ بواسطةِ (إلا) إذا كانَ فضلةً<sup>(٤)</sup>.

(٥٧) - ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ

شَيْئًا إِنْ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ﴾.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾: فَقَدْ أَدَيْتُ مَا عَلَيَّ مِنْ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١٠٧/٨).

(٢) في (ز): «فإنه».

(٣) في (ز): «المفرع»، وفي (و(س)): «الفرع»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١٠٦-١٠٧/٨). وانظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب

الإبلاغ والإزام الحُجَّة، فلا تفریط مِنِّي ولا عُذْرَ لَكُمْ، فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ.

﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ استئناف بالوَعِيدَ لَهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ يُهْلِكُهُمْ وَيَسْتَخْلِفُ قَوْمًا آخَرِينَ فِي دِيَارِهِمْ وَأُمَمِهِمْ، أَوْ عَطَفٌ عَلَى الْجَوَابِ بِالْفَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ الْقِرَاءَةُ بِالْجَزَمِ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَوْضِعِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِنْ تَوَلَّوْا يَعْذُرْنِي رَبِّي وَيَسْتَخْلِفُ. وَلَا تَضُرُّوهُ. ﴿بَتُولِيَكُمْ﴾ شَيْئًا ﴿مِنَ الضَّرَرِ، وَمَنْ جَزَمَ﴾ (يَسْتَخْلِفُ) أَسْقَطَ النُّونَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ رَقِيبٌ فَلَا تَخْفَى عَلَيْهِ أَعْمَالُكُمْ وَلَا يَغْفُلُ عَنْ مَجَازَاتِكُمْ، أَوْ: حَافِظٌ مُسْتَوَلٍ عَلَيْهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ.

قوله: «استئناف بالوَعِيدِ»:

قال الطَّبِيُّ: أَي: لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ جَزَاءً عَنْهُ كَمَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، بَلْ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ بِرَأْسِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ مُؤَدَّةٌ بِأَنَّ الْحُجَّةَ قَدْ لَزِمَتْهُمْ بِإِبْلَاجِ الرَّسُولِ مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّبْلِيغِ وَتَوَلِّيهِمْ عَنْهُ، وَأَنَّ اللَّهَ يُهْلِكُهُمْ وَيَسْتَخْلِفُ فِي دِيَارِهِمْ قَوْمًا غَيْرَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَي: فِي (يَسْتَخْلِفُ) وَكَذَلِكَ: (وَلَا تَضُرُّوهُ)، نَسَبَتْ لَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«الكامل في القراءات» للبهزلي (ص: ٥٧٢)، و«الكشاف» (١٥٨/٤)، و«المحرر الوجيز» (١٨٢/٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (١١٤/٨).



(٥٨) - ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَتِنَا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾: عذابنا، أو: أمرنا بالعذاب ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ وكانوا أربعة آلاف.

﴿وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ تكريرٌ لبيان ما نجاهم منه وهو السموم، كانت تدخل أنوف<sup>(١)</sup> الكفرة وتخرج من أدبارهم فتقطع أعضائهم، والمراد به تنجيهم من عذاب الآخرة أيضاً، والتعرض بأن المهلكين كما عذبوا في الدنيا بالسموم فهم معذبون في الآخرة بالعذاب الغليظ.

قوله: «تكرير...» إلى آخره.

قال الطيبي: الحاصل أن التكرير لتعليق أمر زائد على الأول؛ إما بحسب الإبهام والتفسير نحو: (أعجبني زيد وكرمه)، أو بحسب التغاير في الذات<sup>(٢)</sup>.

(٥٩ - ٦٠) - ﴿وَلَيْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾

﴿وَأَتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدَ الْعَادِ قَوْمُ هُودٍ﴾.

﴿وَلَيْكَ عَادٌ﴾: أنت اسم الإشارة باعتبار القبيلة، أو لأن الإشارة إلى قبورهم وآثارهم ﴿جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾: كفروا بها ﴿وَعَصَوْا رُسُلَهُ﴾: لأنهم عصوا رسلهم، ومن عصى رسولاً فكأنما عصى الكل لأنهم أمروا بطاعة كل رسول.

﴿وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ يعني: كبراءهم الطاغين، و﴿عَنِيدٍ﴾ من عند عندا وعنداً وعنوداً: إذا طغى، والمعنى: عصوا من دعاهم إلى الإيمان وما ينجيهم، وأطاعوا من دعاهم إلى الكفر وما يرد بهم.

(١) في (ت): «في أنوف».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١٥/٨).

﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ أي: جُعِلَت اللَّعْنَةُ تَابِعَةً لَهُمْ فِي الدَّارَيْنِ تَكْبُهُمْ فِي الْعَذَابِ ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾: جَحَدُوهُ وَكَفَرُوا نِعَمَهُ، أَوْ: كَفَرُوا بِهِ، فَحَذَفَ الْجَارُ.

﴿أَلَا بَعْدَ الْعَادِ﴾ دعاءٌ عَلَيْهِمُ بِالْهَلَاكِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا مُسْتَوْجِبِينَ لِمَا نَزَلَ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ مَا حُكِيَ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ ﴿أَلَا﴾ وَأَعَادَ ذِكْرَهُمْ تَفْطِيعًا لِأَمْرِهِمْ وَحَثًّا عَلَى الْإِعْتَابِ بِحَالِهِمْ.

﴿قَوْمِ هُودٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿عَادٍ﴾ وفائدته: تمييزُهُمْ عَنْ عَادِ الثَّانِيَةِ عَادِ إِرَمَ، وَالْإِيْمَاءُ إِلَى أَنَّ<sup>(١)</sup> اسْتِحْقَاقَهُمْ لِلْبُعْدِ بِمَا جَرَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ هُودٍ.

قوله: «أَنْتَ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِاعْتِبَارِ الْقَبِيلَةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبْطَبِيُّ: كَأَنَّهُ أَذِنَ بِتَصْوِيرِ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ فِي الذَّهْنِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهَا وَجَعَلَهَا خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ لِمَزِيدِ الْإِبْهَامِ، فَيَحْسُنُ التَّفْسِيرُ بِقَوْلِهِ: ﴿جَحَدُوا وَيَاكُنْ رَبَّهُمْ﴾ كُلُّ الْحَسَنِ لِمَزِيدِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ، وَيَنْصُرُ الثَّانِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَارِدَةٌ بَعْدَ هَلَاكِ الْقَوْمِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وفائدته: تمييزُهُمْ مِنْ عَادِ الثَّانِيَةِ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا لَبْسَ فِي أَنَّ عَادًا هَذِهِ لَيْسَتْ إِلَّا قَوْمَ هُودٍ؛ لِتَصْرِيحِ اسْمِهِ وَتَكَرُّرِهِ فِي الْقِصَّةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «أَنَّ» ليست في (ت).

(٢) في النسخ الخطية: «الأذن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبسي (١١٥/٨).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبسي (١١٧/٨).

قوله: «والإيماء إلى أن استحقاقهم العذاب...» إلى آخره.

قال الإمام: المبالغة في التنصيص تدل على مزيد التأكيد<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب «الانتصاف»: بقي فائدة أخرى وهو تناسب الآي والفواصل<sup>(٢)</sup>.

(٦١) - ﴿وَإِلَىٰ نُمُودَ أَخَاهُم صَلِحًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾.

﴿وَإِلَىٰ نُمُودَ أَخَاهُم صَلِحًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾: هو كونكم منها لا غيره، فإنه خلق آدم ومواد النطف التي خلق نسله منها من التراب.

﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾: عمركم فيها واستبقاكم، من العمر، أو: أقدركم على عمارتها وأمركم بها.

وقيل: هو من العمرى بمعنى: أعمركم فيها دياركم وبرئها منكم بعد انصرام أعماركم، أو: جعلكم معمّرين دياركم تسكنونها مدة عمركم ثم تتركونها لغيركم.

﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ﴾: قريب الرحمة ﴿مُجِيبٌ﴾ لداعيه.

(٦٢ - ٦٣) - ﴿قَالُوا يَصْلِحْ فَذَكُوتَ فِينَا مَرْجُوا قَبْلَ هَذَا أَتَنهَنَّا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَكُودُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ (٦٢) قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّي وَءَاتَيْنَاكُمْ رَحْمَةً فَمَن يَضُرُّنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾.

﴿قَالُوا يَصْلِحْ فَذَكُوتَ فِينَا مَرْجُوا قَبْلَ هَذَا﴾: لما نرى فيك من مخايل الرشد والسداد

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/٣٦٧).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/٤٠٦).

أَنْ تَكُونَ لَنَا سَيِّدًا وَمُسْتَشَارًا<sup>(١)</sup> فِي الْأُمُورِ، أَوْ: أَنْ تُوَافِقَنَا فِي الدِّينِ، فَلَمَّا سَمِعْنَا هَذَا الْقَوْلَ مِنْكَ انْقَطَعَ رَجَاؤُنَا عَنْكَ.

﴿أَلَنَهْنَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ.

﴿وَلِنَا لَيْ سُلْكَ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالتَّبَرِّيِّ عَنِ الْأَوْثَانِ ﴿مُرِيبٌ﴾: مَوْجِعٌ فِي الرِّيَّةِ، مِنْ أَرَابِهِ، أَوْ: ذِي رِيَّةٍ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ مِنْ أَرَابٍ فِي الْأَمْرِ.  
﴿قَالَ يَنْقُورُ أَرَاهُ يَشْرِي كُنْتُ عَلَى يَسَنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾: بَيَانٌ وَبَصِيرَةٌ، وَحَرْفُ الشَّكِّ بِاعْتِبَارِ الْمُخَاطَبِينَ.

﴿وَأَتَيْنِي مِنْهُ رَحْمَةٌ﴾: نَبْوَةٌ ﴿فَمَنْ يَصُرْفِي مِنْ اللَّهِ﴾: فَمَنْ يَمْنَعُنِي مِنْ عَذَابِهِ ﴿إِنْ عَصَيْتُهُ﴾: فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ وَالْمَنْعِ عَنِ الْإِشْرَاقِ بِهِ.  
﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي﴾ إِذْنٌ بِاسْتِثْنَاءِ عِلْمِ إِيَّايَ ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾: غَيْرَ أَنْ تُخْسِرُونِي بِإِبْطَالِ مَا مَنَحَنِي اللَّهُ بِهِ وَالتَّعَرُّضِ لِعَذَابِهِ، أَوْ: فَمَا تَزِيدُونَنِي بِمَا تَقُولُونَ لِي غَيْرَ أَنْ أُنْسِبَكُمْ إِلَى الْخُسْرَانِ.

قوله: «وَحَرْفُ الشَّكِّ بِاعْتِبَارِ الْمُخَاطَبِينَ»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: إِنَّمَا قَالَ: ﴿إِنْ كُنْتُ عَلَى يَسَنَةٍ﴾ بِحَرْفِ الشَّكِّ مَعَ أَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْمُنْصِيفِ يَسْتَدْرِجُهُمْ وَيَقُولُ: قَدَرُوا عَلَى رَعْمِي<sup>(٢)</sup> أَنِّي عَلَى الْحَقِّ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ إِنِّي عَصَيْتُ رَبِّي فَلَا بَدَّ أَنَّ اللَّهَ يَنْتَقِمُ مِنِّي فَتَفَكَّرُوا هَلْ تَقْدِرُونَ أَنْ تَمْنَعُوا عَذَابَ اللَّهِ مِنِّي؟ بَلْ مَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ت): «أو مستشارًا».

(٢) في (س): «وإنما زعمي».

(٣) في (ز): «حق».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٢٠ - ١٢١).

(٦٤ - ٦٥) ﴿وَيَنْقُورُ هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ فَذُرُّوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾.

﴿وَيَنْقُورُ هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ انتصب ﴿ءَايَةٌ﴾ على الحال، وعاملها معنى الإشارة، و﴿لَكُمْ﴾ حالٌ مِنْهَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا لَتَنْكِيرِهَا.

﴿فَذُرُّوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾: تَرَعَّ نَبَاتُهَا وَتَشْرَبُ مَاءُهَا.

﴿وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾: عَاجِلٌ لَا يَتَرَاخَى عَنْ مَسِّكُمْ لَهَا بِالسُّوءِ إِلَّا يَسِيرًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ﴾: عِشُّوا فِي مَنَازِلِكُمْ، أَوْ فِي دَارِكُمُ الدُّنْيَا ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ الْأَرْبَعَاءُ وَالْخَمِيسَ وَالْجُمُعَةَ ثُمَّ تَهْلِكُونَ.

﴿ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾؛ أَي: غَيْرُ مَكْذُوبٍ فِيهِ، فَاتَّسَعَ فِيهِ بِأَجْرَائِهِ مُجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا

أَوْ: ﴿غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ عَلَى الْمَجَازِ، وَكَأَنَّ الْوَاعِدَ قَالَ لَهُ: (أَفِي بَكَ) فَإِنْ وَفَى بِهِ صَدَقَهُ وَإِلَّا كَذَبَهُ. أَوْ: وَعْدٌ غَيْرُ كَذِبٍ، عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ كَالْمَجْلُودِ وَالْمَعْقُولِ.

قوله: «انتصب ﴿ءَايَةٌ﴾ على الحال، وعاملها معنى الإشارة، و﴿لَكُمْ﴾ حالٌ مِنْهَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا لَتَنْكِيرِهَا»:

الطَّبِيُّ: قيل: هذا قولٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ لَمَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ ذَا الْحَالِ،

والأولى ﴿لَكُمْ﴾ حالٌ عمِلَ فيها معنى الإشارة، و(الآية) حالٌ من الضمير المُستتر فيه، فيكونانِ حالَيْنِ مُتداخِلَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وقال الطيبيُّ: المقصودُ من هذا التركيبِ اتِّصافُ المُشارِ إليه بالحالِ وتنبيهُ المخاطبِ عليه، كما أنَّكَ إذا قلتَ لِمَنْ يَعْرِفُ زَيْدًا: (هذا زيدٌ قائماً)، تُفيدُه التَّنبيةُ على قيامِه فقط، فعلى هذا فيه التَّنبيةُ للقَوْمِ على اتِّصافِ النَّاقةِ بكونها آيةً، ثمَّ بيانُ أنَّ تلكَ الآيةَ بَمَنْ تَخْتَصُّ.

وقد قال في «الكشاف» في سورة الأعراف: ﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِمَنْ هِيَ لَهُ آيةٌ موجبةٌ عليه الإيمان<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: هذا الإعرابُ مُتَنَاقِضٌ؛ لأنَّه مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقُ ﴿لَكُمْ﴾ بـ﴿آيَةٍ﴾ كَانَ ﴿لَكُمْ﴾ مَعْمُولًا لـ﴿آيَةٍ﴾، وَإِذَا كَانَ مَعْمُولًا لَهَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، فَتَنَاقَضَ هَذَا الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَعْمُولًا لَهَا هِيَ الْعَامِلَةُ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَالًا مِنْهَا كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَهَا<sup>(٣)</sup>.

وقال الحلبيُّ والسَّفَاقِسيُّ: الجوابُ أنَّ مُرَادَه التَّعَلُّقُ الْمَعْنَوِيُّ لَا الصَّنَاعِيَّ، فَلَا تَنَاقُضٌ<sup>(٤)</sup>.

قوله:

«وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا»

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢٢). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢١٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٠٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣٤٨).

تمامه:

قليل يسوى الطعن الدراك نوافله<sup>(١)</sup>

ويروى: الطعن النّهال.

قال الطّبيّ: يصف معركة، (شهد) يتعدّى إلى مفعول واحد وهنا تعدّى إلى مفعولين، و(قليل) صفة (يوم)، و(النّهال) جمع ناهل وهو الرّيان والعطشان وهو صفة للطعن، يريد: تروي الرّماح العطاش، و(نوافله) فاعل قليل، والنّافلة العطية إذا كانت تطوعاً<sup>(٢)</sup>.

(٦٦ - ٦٨) ﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا بَنَيْنَا صَلَاحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ۝ (٦٦) وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِئَرِهِمْ جَثِيمِينَ ۝ (٦٧) كَانُوا لَمْ يَفْتَوُا فِيهَا إِلَّا إِنَّمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا بَعْدَ الثُّمُودِ ۝ ﴾

﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا بَنَيْنَا صَلَاحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ۝ ﴾ أي: ونجّيناهم من خزي يومئذ، وهو هلاكهم بالصّيحة، أو ذلهم وفضيحتهم يوم القيامة.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ بالفتح على اكتساء المضاف البناء من المضاف إليه هنا وفي المعارج في قوله: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت لرجل من بني عامر، وهو في «الكتاب» لسيبويه (١/١٧٨)، و«أما لي ابن الشجري» (١/٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطّبي (١٢٣/٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٦)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾: القادرُ على كُلِّ شيءٍ والغالبُ عليه.  
 ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَنُودًا﴾: قد سبقَ تفسِيرُ ذلك  
 في سورة الأعراف.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْهَا إِلَّا أَنْ نُمُودَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾: قرأ حفصٌ وحمزة: ﴿إِنَّ نُمُودَا﴾  
 هاهنا وفي الفرقان والعنكبوت بفتح الدال من غير تنوين، ونوّنه الكسائي بخفض  
 الدال في قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّلْمُودِ﴾<sup>(١)</sup> ذهابًا إلى الحيّ أو الأب الأكبر.

قوله: «أو فُصِّحَتْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»:

قال أبو حيان: هذا ليس بجيد؛ لأنَّ التَّنوينَ في (إذ) تنوينُ العوضِ، ولم يتقدّم  
 إلا قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ ولم تتقدّم جملةٌ فيها ذكرُ يومِ الْقِيَامَةِ ولا ما يكونُ فيها،  
 فيكونُ هذا التَّنوينُ عَوْضًا مِنَ الْجُمْلَةِ التي تكونُ في يومِ الْقِيَامَةِ<sup>(٢)</sup>.

وقال السِّفَاقِسيُّ: قد تقدّم ﴿مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ وهو إشارةٌ إلى عذابِ يومِ الْقِيَامَةِ.

(٦٩) - ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَهُ  
 بِعِجْلٍ خَنِيذٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ يعني: الملائكة، قيل: كانوا تسعة، وقيل: ثلاثة:  
 جبريل وميكائيل وإسرافيل.

(١) في النسخ الثلاث: «نوّنه أبو بكرٍ هاهنا وفي النّجم، والكسائي في جميع القرآن، وابن كثير  
 ونافع وابن عامر وأبو عمرو في قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّلْمُودِ﴾، والمثبت من نسخة في هامش (أ)،  
 قالوا: وهو الموافق لما في كتب القراءات، لا ما في الأخرى المذكورة في النسخ الثلاث. انظر:  
 «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٣)، و«حاشية القونوي» (١٠/ ٣٣). وانظر: «السبعة» (ص: ٣٣٧)،  
 و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٠١).



﴿بِالْبُشْرَى﴾: بيشارة الولد، وقيل: بهلاك قوم لوط.

﴿قَالُوا سَلَامًا﴾: سَلَمْنَا عَلَيْكَ سَلَامًا، ويجوزُ نَصْبُهُ بـ ﴿قَالُوا﴾ على معنى: ذكروا سلامًا.

﴿قَالَ سَلَمٌ﴾؛ أي: أمرُكم - أو: جوابي - سلامٌ، أو: وعليكم سلامٌ، رفعه إجابةً بأحسن من تحيتهم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿سَلَمٌ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك في الذاريات، وهما لغتان كحزم وحرَام، وقيل: المرادُ به الصلح.

﴿فَمَا لَيْتَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٍ﴾: فَمَا أَبْطَأَ مَجِيئُهُ بِهِ، أو: فَمَا أَبْطَأَ فِي الْمَجِيءِ بِهِ، أو: فَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُ، والجاءُ مُقَدَّرٌ أو مَحذوفٌ<sup>(٢)</sup>.

والحنيدُ: المَشْوِيُّ بِالرَّضْفِ، وقيل: الذي يَقَطُرُ وَدَكُهُ، مِنْ حَنَدْتُ الْفَرَسَ: إِذَا عَرَقْتَهُ بِالْجِلَالِ<sup>(٣)</sup>؛ لقوله<sup>(٤)</sup>: ﴿بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ [الذاريات: ٢٦].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧ - ٢٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) قوله: «فَمَا أَبْطَأَ مَجِيئُهُ بِهِ...» إلى آخره: ذكر في تفسير الآية ثلاثة أوجه: في تفسير ﴿لَيْتَ﴾ وجهين: (أبْطَأَ) كما في الوجهين الأولين، و(تَأَخَّرَ) في الوجه الثالث، وفي فاعله وجهين أيضاً: ﴿أَنْ جَاءَ﴾ في الوجه الأول و(إبراهيم) في الوجهين الآخرين. وذكر في الآخرين أَنَّ الجاءَ - وهو (في) في أولهما، و(عن) في ثانيهما - مُقَدَّرٌ أو مَحذوف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٣٥).

(٣) الْوَدَكُ: الدَّسَمُ، وَعَرَقْتُهُ: هَيَّأْتُهُ لِلْعَرَقِ بِالْدَّنَارِ، وَالْجِلَالُ: جَمْعُ جُلٍّ بضمها وتفتح، وهو ما يُدَثَّرُ بِهِ الْخَيْلُ وَيُصَانُ، وَمَعْنَاهُ عَلَى التفسير الثاني: أَنَّ الدَّسَمَ الذي يتقاطر منه كالعرق الذي يسيل من الدابة المجللة بالدنار. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٤).

(٤) في (أ): «كقوله».

قوله: «بِالرَّضْفِ»: هي الحجارة الموحمة.

(٧٠ - ٧١) ﴿فَلَمَّآ آتَىٰ يَدَيْهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَّرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْفَ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۖ﴾ (٧٠) وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرَتْهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ۖ ﴿

﴿فَلَمَّآ آتَىٰ يَدَيْهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ﴾: لَا يَمُدُّونَ إِلَيْهِ أَيْدِيَهُمْ ﴿نَكَّرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾: أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَافَ أَنْ يُرِيدُوا بِهِ مَكْرَوهًا، وَنَكَّرَ وَأَنْكَرَ وَاسْتَنْكَرَ بِمَعْنَى وَالْإِيْجَاسُ: الْإِدْرَاكُ، وَقِيلَ: الْإِضْمَارُ.

﴿قَالُوا﴾ لَهُ لَمَّا أَحْسَسُوا مِنْهُ أَثَرَ الْخَوْفِ: ﴿لَا تَحْفَ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾: إِنَّا مَلَائِكَةٌ مَّرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِالْعَذَابِ، وَإِنَّمَا لَمْ نَمُدَّ إِلَيْهِ أَيْدِينَآ لَأَنَّا لَا نَأْكُلُ.

﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ﴾ وَرَاءَ السِّتْرِ تَسْمَعُ مُحَاوَرَتَهُمْ، أَوْ: عَلَى رُؤُوسِهِمْ لِلخَدَمَةِ. ﴿فَضَحِكَتْ﴾ سُرُورًا بِزَوَالِ الْخِيفَةِ، أَوْ بِهَلَاكِ أَهْلِ الْفَسَادِ، أَوْ بِإِصَابَةِ رَأْيِهَا فَإِنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ لِإِبْرَاهِيمَ: اضْمُمْ إِلَيْكَ لُوطًا فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ الْعَذَابَ يَنْزِلُ بِهَذَا الْقَوْمِ. وَقِيلَ: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: فَحَاضَتْ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢١٢) عن عكرمة. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٧٦) عن

مجاهد وعكرمة. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦ / ٢٠٥٥) عن ابن عباس.

وتعقب هذا الوجه ابن المنير في «الانتصاف» (٢ / ٤١٠) بقوله: ويبعد هذا التأويل أنها قالت بعد: ﴿يَتَوَلَّجُ مَاءِلُهُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَتْلَىٰ سَعِيًّا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ فلو كان حيضها قبل بشارتها لما تعجبت، إذ لا عجب في حمل من تحيض، والحيض في العادة مهماز على إمكان الحمل، ونحوه قول ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية: (وَأَمَّا مَا قِيلَ: إِنَّ ضَحِكَتْ) بمعنى: حَاضَتْ. رُدَّ بَأَنَّ التَّعَجُّبَ بَعْدَهُ يَبْعُدُهُ، إِذْ لَا يُعَجَّبُ مِنَ الْوِلَادَةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ ...).

وللألوسي في «روح المعاني» (١٦ / ١٧) مناقشة حسنة بين المؤيدين لهذا القول والمعارضين له فلتنظر ثمة.

وَعَهْدِي بِسَلْمَى ضَاكِكًا فِي لُبَايَةِ وَلَمْ يَعُدْ حَقًّا تَذِيهَا أَنْ تَحَلَّمَا<sup>(١)</sup>  
ومنه ضَحِكْتَ السُّمْرَةُ: إِذَا سَالَ صَمْنُهَا.

وَقُرِئَ بِفَتْحِ الْحَاءِ<sup>(٢)</sup>.

﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ نَصَبَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَحِمَزُهُ وَحَفْصُ بِفَعْلٍ  
يُفَسِّرُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَوَهَبْنَا هَا مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ ﴿بِإِسْحَقَ﴾ أَوْ عَلَى لَفْظِ ﴿إِسْحَاقَ﴾، وَفَتْحَتُهُ  
لِلْجَرِّ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ. وَرُدَّ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِالظَّرْفِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الظَّرْفُ؛ أَي: وَيَعْقُوبُ مَوْلُودٌ  
مِنْ بَعْدِهِ.

وَقِيلَ: الْوَرَاءُ وَلَدُ الْوَلَدِ<sup>(٤)</sup>. وَلَعَلَّهُ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوَلَدِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ

(١) فِي (ت): «تَحَلُّبًا».

(٢) انْظُرْ: «الْمَحْتَسِبُ» (١/ ٣٢٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيِّ، وَهِيَ فِي «الْمَخْتَصِرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ»  
(ص: ٦٥) عَنْ بَعْضِهِمْ.

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٣٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٢٥).

(٤) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٩٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢/ ٤٧٩ - ٤٨٠)، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

وَرَوَى مَعْنَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢/ ٤٧٩ وَ ٤٨٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَرَوَاهُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَعَهُ ابْنُ ابْنِهِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا  
مَعَكَ؟ قَالَ: هَذَا ابْنُ ابْنِي، قَالَ: هَذَا وَلَدُكَ مِنَ الْوَرَاءِ! قَالَ: فَكَأَنَّهُ شَقَّ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَقَالَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾، فَوَلَدَ الْوَلَدَ هُمُ الْوَرَاءُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي الْبَيْسَعِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَادٍ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ مَوْلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ  
إِلَى جَنْبِ جَدِّي أَبِي الْمَغِيرَةِ بْنِ مَهْرَانَ فِي مَسْجِدِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، فَمَرَّ بَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا  
الْمَغِيرَةِ مِنْ هَذَا الْفَتَى؟ قَالَ: ابْنِي مِنْ وَرَائِي، قَالَ الْحَسَنُ: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾.

إِضَافَتُهُ إِلَى إِسْحَاقَ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ يَعْقُوبَ وَرَاءَهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَرَاءَ إِبْرَاهِيمَ مِنْ جِهَتِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَالْأَسْمَانِ يُحْتَمَلُ وَقُوعُهُمَا فِي الْبَشَارَةِ كَيْحَيَّ، وَيُحْتَمَلُ وَقُوعُهُمَا فِي الْحِكَايَةِ بَعْدَ أَنْ وُلِدَا فَسُمِّيَا بِهِ.

وَتَوْجِيهُ الْبَشَارَةِ إِلَيْهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ الْمُبَشَّرَ بِهِ يَكُونُ مِنْهَا، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ عَقِيمَةً حَرِيصَةً عَلَى الْوَلَدِ.

قوله:

«وَعَهْدِي بِسَلْمَى<sup>(١)</sup> ضَاحِكًا فِي لُبَابَةٍ وَلَمْ يَعُدْ حُفَاً ثَدِيهَا أَنْ تَحَلَّمَا»<sup>(٢)</sup>

قوله: «وَقِيلَ: الْوَرَاءُ وَلَدُ الْوَلَدِ...» إِلَى قَوْلِهِ: «وَفِيهِ نَظَرٌ»:

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا الْوَجْهَ عِنْدِي شَدِيدُ التَّعَسُّفِ، وَاللَّفْظُ كَأَنَّهُ يَنْبُو<sup>(٣)</sup> عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَالْأَسْمَانِ يُحْتَمَلُ وَقُوعُهُمَا فِي الْبَشَارَةِ كَيْحَيَّ، وَيُحْتَمَلُ وَقُوعُهُمَا فِي الْحِكَايَةِ بَعْدَ أَنْ وُلِدَا»:

(١) فِي (س): «السَلْمَى».

(٢) ذَكَرَهُ الْعَوْتِيُّ فِي «الْإِبَانَةِ» (٣/ ٤١٢)، وَنَسَبَهُ لِلْبَاهِلِيِّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، وَقَالَ الشَّهَابُ فِي «حَاشِيَتِهِ» عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ «(٥/ ١١٤): مَعْنَاهُ: إِنَّهُ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِهَا طِفْلَةٌ، يَصِفُ صَغُرَ سِنِهَا، وَ(لُبَابَةٍ) بَيَاضٌ مِنْ مَوْحَدَتَيْنِ فِي النِّسْخِ، وَلَمْ يَضْبُطْهُ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِثَوْبٍ يُغَطِّي بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ، وَ(تَحَلَّمَا) أَصْلُهُ تَحَلَّمَا؛ أَيُّ تَظْهَرُ حَلْمَتُهُ وَتَكْبَرُ، وَهِيَ رَأْسُ الثَّدِيِّ، وَفِي نَسْخَةٍ: تَحَلَّبًا بِالْبَاءِ، كَأَنَّ مَعْنَاهُ خُرُوجَ لَبْنِهِمَا.

(٣) فِي (س) وَ(ز): «يَنْبُو»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ».

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ» (١٨/ ٣٧٥).

قلت: الأول هو الوارد، أخرج.....<sup>(١)</sup>.

(٧٢ - ٧٣) - ﴿قَالَتْ يَوْنَلَيَّ ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ عَجِيبٌ﴾  
﴿٧٢﴾ قَالُوا أَنْعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴿٧٣﴾.

﴿قَالَتْ يَوْنَلَيَّ﴾: يا عَجَبًا، وأصله في الشرِّ فأُطلق على كلِّ أمرٍ<sup>(٢)</sup> فَطُيعَ.  
وَقُرِئَ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ ابنةُ تسعينَ، أو تسعٍ وتسعينَ ﴿وَهَذَا بَعْلِي﴾: رَوْحِي،  
وأصله: القائمُ بالأمرِ ﴿شَيْخًا﴾ ابنُ مئةٍ وعشرينَ، ونصبه على الحالِ، والعاملُ  
فيها معنى اسمِ الإشارةِ.

وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ<sup>(٤)</sup> على أَنَّهُ خَبْرٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: هو شَيْخٌ، أو خَبْرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أو هو  
الخَبْرُ و﴿بَعْلِي﴾ بدلٌ.

﴿إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ عَجِيبٌ﴾ يعني: الولدُ مِنْ هَرَمَيْنِ، وهو استعجابٌ مِنْ حَيْثُ  
الْعَادَةُ دُونَ الْقُدْرَةِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: ﴿أَنْعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ  
الْبَيْتِ﴾ مُتَكَرِّرِينَ عَلَيْهَا، فَإِنَّ خَوَارِقَ الْعَادَاتِ بِاعْتِبَارِ أَهْلِ بَيْتِ النُّبُوَّةِ وَمَهَبِطِ

(١) في النسخ هنا بياض.

(٢) في (خ): «فأطلق في كل موضع»، وفي (ت): «فأطلق في كل أمر».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن الحسن وابن قطيب.

(٤) انظر: «المحتسب» (٣٢٣/١) عن الأعمش، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن

ابن مسعود.

المُعْجَزَاتِ، وَتَخْصِيصَهُمْ بِمَزِيدِ النِّعَمِ وَالْكَرَامَاتِ لَيْسَ بِبِدْعٍ وَلَا حَقِيقٌ بِأَنْ يَسْتَغْرِبَهُ عَاقِلٌ فَضْلًا عَمَّنْ نَشَأَتْ وَشَابَتْ فِي مُلَاحَظَةِ الْآيَاتِ.

﴿أَهْلَ الْآيَاتِ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ، أَوْ النَّدَاءِ لِقَصْدِ التَّخْصِيصِ كَقَوْلِهِمْ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا آيَتَهَا الْعِصَابَةَ».

﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ﴾: فَاعِلٌ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ الْحَمْدَ ﴿حَمِيدٌ﴾ كَثِيرُ الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ.

قوله: «ونصبه على الحال، والعامل فيها معنى الإشارة»:

قال الزَّجَّاجُ: هَذَا مِنْ لَطِيفِ النَّحْوِ وَغَامِضِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا) فَإِنْ قَصَدْتَ أَنْ تُخَيِّرَ بِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ زَيْدًا أَنَّهُ زَيْدٌ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ زَيْدًا مَا دَامَ قَائِمًا، فَإِذَا زَالَ عَنِ الْقِيَامِ فَلَيْسَ بِزَيْدٍ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا) لِمَنْ يَعْرِفُ زَيْدًا، فَيَعْمَلُ فِي الْحَالِ التَّنْبِيهِ؛ أَي: انْتَبِهْ لَزَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ، أَوْ أُشِيرُ إِلَى زَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ؛ لِأَنَّ (هَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى مَا حَضَرَ<sup>(١)</sup>.

وقال الطَّبِّيُّ: إِنَّمَا جُعِلَ الْعَلَمُ مُشَارًا إِلَيْهِ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ يَفِيدُ الْمُخَاطَبَ اتِّصَافَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِهَذَا الْمَعْنَى، كَقَوْلِهَا: ﴿وَهَذَا بَعْلِي سَيِّحًا﴾؛ أَي: انْتَبِهُوا أَنَّ الْمَانِعَ مِنَ التَّوَالِدِ هَذَا الَّذِي حَصَلَ مِنَ الشَّيْخُوخَةِ لَا أَنَّهُ بَعْلِي، وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهُ بَعْلًا لَهَا، فَالْفَائِدَةُ الْبَعْلِيَّةُ مَعَ كَوْنِهَا مَوْصُوفَةً بِالشَّيْخُوخَةِ، فَيَنْتَفِي كَوْنُهُ بَعْلًا لَهَا عِنْدَ انْتِفَاءِ الشَّيْخُوخَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٦٣/٣ - ٦٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٣٦/٨).

(٧٤ - ٧٦) ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (٧٤) ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ (٧٥) ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ لَمِنَ عَذَابٍ عَبِثٍ مَرْدُودٍ﴾.

﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ ما أَوْجَسَ مِنَ الْخِيفَةِ، واطْمَأَنَّ قَلْبُهُ بِعِرْفَانِهِمْ ﴿وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ﴾ بَدَلَ الرَّوْعِ ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ يُجَادِلُ رُسُلَنَا فِي شَأْنِهِمْ، وَمُجَادَلَتُهُ يَأْهُمُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٢]، وهو إِمَّا جَوَابُ (لَمَّا) جِيءَ بِهِ مُضَارِعًا عَلَى حكاية الحالِ أَوْ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْجَوَابِ بِمَعْنَى الْمَاضِي كجوابِ (لو)، أَوْ دَلِيلُ جَوَابِهِ الْمَحذُوفِ مِثْلُ: اجْتَرَأَ عَلَى خِطَابِنَا، أَوْ: شَرَعَ فِي جِدَالِنَا، أَوْ مَتَعَلَّقٌ بِهِ مُقَامٌ مُقَامَهُ مِثْلُ: أَخَذَ - أَوْ: أَقْبَلَ - يُجَادِلُنَا.

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾: غَيْرُ عَجُولٍ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِنَ الْمُسِيءِ إِلَيْهِ ﴿أَوَّاهٌ﴾: كَثِيرُ التَّأَوُّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالتَّائِسُ عَلَى النَّاسِ ﴿مُنِيبٌ﴾: رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ بَيَانُ الْحَامِلِ لَهُ عَلَى الْمُجَادَلَةِ، وَهُوَ رِقَّةٌ قَلْبِهِ وَقَرُّ طَرَحِهِ.

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ؛ أَي: قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ الْجِدَالِ.

﴿إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ قَدَرَهُ بِمَقْتَضَى قَضَائِهِ الْأَزَلِيِّ بِعَذَابِهِمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِمْ. ﴿وَإِنَّهُمْ لَمِنَ عَذَابٍ عَبِثٍ مَرْدُودٍ﴾: مَصْرُوفٍ بِجِدَالٍ وَلَا دَعَاءٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ.

(٧٧ - ٧٨) ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقًا إِلَيْهِمْ مِن دُونِهِمْ قَالَ هَٰذَا يَوْمُكُمْ عَذَابِيَّ﴾ (٧٧) ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ مُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفَوْرُهُمْ هَٰؤُلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزَوْا فِي صَاحِبَيْ آلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقًا إِلَيْهِمْ﴾: سَاءَهُ مَجِئُهُمْ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا فِي صُورَةِ غِلْمَانٍ،

فَظَنَّ أَنَّهُمْ أَنَاسٌ فَخَافَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْصِدَهُمْ قَوْمُهُ فَيَعْجِزَ عَنْ مُدَافَعَتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾: وضاق بمكانهم صدره، وهو كناية عن شدة الانقباض للعجز عن مُدافعة المكروه والاحتياط فيه<sup>(٢)</sup>.

﴿وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾: شديد، من عَصَبه: إذا شده.

﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾: يُسرعون إليه كأنهم يدفعون دفعًا لطلب الفاحشة من أضيافه.

﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾: ومن قبل ذلك الوقت ﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾: الفواحش، فتمرتوا بها ولم يستحيوا منها حتى جاؤوا يهرعون لها مجاهرين.

﴿قَالَ يَفْقَهُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ فدى بهن أضيافه كرمًا وحميةً، والمعنى<sup>(٣)</sup>: هؤلاء بناتي فتزوجوهن، وكانوا يطلبونهن قبل<sup>(٤)</sup> فلا يجيبهن؛ لخبيثهم وعدم كفاءتهم، لا لحرمة المسلمين على الكفار فإنه شرع طارئ، أو مبالغة<sup>(٥)</sup> في تناهي خبيث ما يرومونه حتى إن ذلك أهون منه، أو إظهار الشدة امتعاضه<sup>(٦)</sup> من ذلك كي يرقوا له.

(١) في (ت) زيادة: «وقرأ نافع وابن عامر والكسائي سعى وسيئت بإشمام السين الضم، وفي العنكبوت والملك والباقر باختلاس حركة السين». ونبه الشهاب الخفاجي في «حاشيته» (١١٧/٥) أنها وقعت كذلك في بعض النسخ.

(٢) في (أ) و(خ): «به».

(٣) في (أ): «فإن المعنى».

(٤) في (ت): «من قبل».

(٥) قوله: «مبالغة» عطف على قوله: «كرماً». انظر: «حاشية القونوي» (١٤٩/١٠).

(٦) كتب تحتها في (خ): «غضبه».



وقيل: المراد بالبنات نساؤهم، فإنَّ كلَّ نبيٍّ أبو أمته من حيث الشَّفَقَةُ والتَّربِيَةُ، وفي حرفِ ابنِ مَسْعُودٍ: (وأزواجه أمهاتهم وهو أبُّ لهم)<sup>(١)</sup>.  
﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾: أَنْظَفُ فِعْلاً، أو أَقْلُ<sup>(٢)</sup> فُحْشاً؛ كقولك: المِيتَةُ أَطْيَبُ مِنَ الْمَغْصُوبِ وَأَحْلَى مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.  
وَقُرِئَ: (أَطْهَرَ) بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ ﴿هُنَّ﴾ خَيْرُ ﴿بَنَاتِي﴾ كقولك: (هذا أخي هُوَ) لَا فَصْلَ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا.  
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بِتَرْكِ الْفَوَاحِشِ، أو بِإِثَارِهِنَّ عَلَيْهِم.

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٣٥)، ورويت عن أبي بن كعب رضي الله عنه في «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ٢١١)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما في «المستدرک» (٣٥٥٦).

(٢) في (أ) و(خ): «وأقل».

(٣) قوله: «أقل فحشاً»؛ أي: قبحاً، وهو ما إذا لم يكن بطريق الزوج، فإن فيه فحشاً أيضاً لكن الفحش في فعلتهم أشد وأشنع، كما أنَّ المِيتة والمغصوب لا حِلَّ فيهما، ولكنه جعل المِيتة لعدم تعلق حق الغير أحل منه، فالصيغة مجاز فيه، وهذا استعمال لأفعل قريب من نمط: الخل أحلى من العسل.  
انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٩)، و«حاشية القونوي» (١٠/ ١٥٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن ابن مروان وعيسى بن عمر، و«المحتسب» (١/ ٣٢٥) عن سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق.  
وقد نقل سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٩٦) عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن - يقول: لحنٌ، كما تقول: اشتمل بالخطأ - وذلك أنه قرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)، فنصب.

وفي «شرح الكتاب» لأبي سعيد السيرافي (٣/ ١٦٢): وذكر الأصمعي أنه قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: إنَّ عيسى بن عمر حدثنا أنَّ ابنَ مروان قرأ: (هنَّ أطهر) بالنَّصْب، فقال: (احتبى ابن مروان في لحنه).

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾: وَلَا تَفْضَحُونِ مِنَ الْخِزْيِ، أَوْ: وَلَا تَخْجَلُونِ، مِنَ الْخِزَايَةِ بِمَعْنَى الْحِيَاءِ.

﴿فِي صَيْغِي﴾: فِي شَأْنِهِمْ، فَإِنْ إِخْرَاءَ ضَيْفِ الرَّجُلِ إِخْرَاؤُهُ.  
﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ يَهْتَدِي إِلَى الْحَقِّ وَيَرْعَوِي عَنِ الْقَبِيحِ.

(٧٩ - ٨١) - ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَنَعْلَمُ مَا رِيدُ<sup>(٧٩)</sup>﴾ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ سَدِيدٌ<sup>(٨٠)</sup>﴾ قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رَمَلْنَاكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَنزِلْنَاهُمْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْمُزْكُمْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ حَاجَةٍ ﴿وَإِنَّكَ لَنَعْلَمُ مَا رِيدُ﴾ وَهُوَ إِيْتَانُ الذُّكْرَانِ.

﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾: لَوْ قَوِيْتُ بِنَفْسِي عَلَى دَفْعِكُمْ ﴿أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ سَدِيدٌ﴾: إِلَى قَوِيٍّ أَتَمَنَعُ بِهِ عَنْكُمْ، شَبَّهَهُ بِرُكْنِ الْجَبَلِ فِي شِدَّتِهِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي لَوْ طَا كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ سَدِيدٍ».

وَقُرِئَ: (أَوْ آوَى) بِالنَّصْبِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) <sup>(٨١)</sup>؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيًا. وَجَوَابُ (لَوْ) مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَدَفَعْتُكُمْ.

رُوي: أَنَّهُ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ أَصْيَافِهِ وَأَخَذَ يُجَادِلُهُمْ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ، فَتَسَوَّرُوا الْجِدَارَ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَلَائِكَةُ مَا عَلَى لُوطٍ مِنَ الْكَرْبِ ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رَمَلْنَاكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾: لَن يَصِلُوا إِلَى إِضْرَارِكَ بِإِضْرَارِنَا، فَهُوَ نَ عَلَيْكَ وَدَعْنَا وَإِيَّاهُمْ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٦) عن شيبه وأبي جعفر.

فَخَلَّاهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا، فَضْرَبَ جِبْرِيلُ بَجَنَاحِهِ وُجُوهُهُمْ فَطَمَسَ أَعْيُنَهُمْ  
وأعماهم، فخرَجُوا يقولون: النَّجَاءُ النَّجَاءُ، فَإِنَّ فِي بَيْتِ لُوطٍ سَحْرَةً.

﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ بِالْقَطْعِ مِنَ الْإِسْرَاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ بِالْوَصْلِ حَيْثُ وَقَعَ  
فِي الْقُرْآنِ مِنَ الشَّرَى<sup>(١)</sup>.

﴿يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ﴾: بِطَائِفَةٍ مِنْهُ ﴿وَلَا يَلْنَفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾: وَلَا يَتَخَلَّفُ، أَوْ: وَلَا  
يَنْظُرُ إِلَى وَرَائِهِ، وَالنَّهْيُ فِي اللَّفْظِ لـ ﴿أَحَدٌ﴾ وَفِي الْمَعْنَى لِلْوَطِ.

﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ وَيدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ: (فَأَسْرِ  
بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى تَأْوِيلِ الْإِثْنَاتِ  
بِالتَّخَلُّفِ، فَإِنَّهُ إِنْ فَسَّرَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَرَاءِ فِي الذَّهَابِ نَاقِضٌ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ  
وَأَبِي عَمْرٍو بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى  
الرَّوَايَتَيْنِ - فِي أَنَّهُ خَلَفَهَا مَعَ قَوْمِهَا<sup>(٤)</sup>، أَوْ أَخْرَجَهَا فَلَمَّا سَمِعَتْ صَوْتَ الْعَذَابِ  
التَّفَتَّتْ وَقَالَتْ: يَا قَوْمَاهُ! فَأَدْرَكَهَا حَجَرٌ فَقَتَلَهَا<sup>(٥)</sup> - لِأَنَّ الْقَوَاعِدَ لَا يَصِحُّ حَمْلُهَا  
عَلَى الْمَعَانِي الْمَتَنَاقِضَةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٥٢٤)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف»

(٤/ ١٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٣٢٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٤) ذكره الواحدي في «البيضا» (١١/ ٥٠٩) عن المفسرين.

(٥) رواه بنحوه الطبري في «التفسير» (١٢/ ٥١٧) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٦) يعني: القراءتان الثابتتان قطعاً لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان إحداهما. وانظر: «روح

المعاني» (١٢/ ٤٥).

والأولى جعلُ الاستثناءِ في القراءتينِ من قوله: ﴿وَلَا يَلْفُتْ﴾ مثله في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، ولا يبعدُ<sup>(١)</sup> أن يكونَ أكثرُ القراءِ على غيرِ الأفصحِ، ولا يلزَمُ من ذلك أمرُها بالالتفاتِ، بل عدمُ نهْيِها عنه استصلاحًا، ولذلك علَّله على طريقةِ الاستئنافِ بقوله: ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا أَصَابَهُمْ﴾ ولا يحسنُ جعلُ الاستثناءِ مُنْقَطِعًا على قراءةِ الرَّفْعِ.

﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ كأنَّه علَّه الأمرَ بالإسراءِ ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ جوابٌ لاستعجالِ لوطٍ واستبطائه العذابِ.

قوله: «رَحِمَ اللهُ أَخِي لوطًا كان يأوي إلى ركنٍ شديدٍ»:

أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من حديثِ أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

قال الطَّبِيُّ: كأنَّه صلواتُ اللهِ عليه استغربَ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلَ وَعَدَهُ بَادِرَةً مِنْهُ؛ إِذْ لَا رُكْنَ<sup>(٣)</sup> أَشَدُّ مِنَ الرُّكْنِ الَّذِي كَانَ يَأْوِي إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَالنَّهْيُ فِي اللَّفْظِ لـ ﴿أَحَدٌ﴾، وَفِي الْمَعْنَى لِلْوَطِ»:

قال السَّافَقْسِيُّ: وَهَذَا كَمَا تَقُولُ لِرَجُلٍ: (لَا يَقُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ أَحَدٌ)، وَأَوَّلُكَ لَمْ يَسْمَعُوكَ؛ أَيِ: لَا تَدْعُ أَحَدًا مِنْهُ يَقُومُ.

(١) في (ت): «بعد».

(٢) رواه البخاري (٣٣٧٢)، ومسلم (١٥١).

(٣) في النسخ الخطية: «يمكن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (١٤٨/٨).

قوله: «استثناءٌ من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾...» إلى آخره.

خالف المصنفُ صاحبَ «الكشاف» لأن الناسَ أكثرُوا عليه الكلامَ.

قال ابنُ الحاجب: هذا التفسيرُ باطلٌ -يعني: الذي مَشَى عليه في «الكشاف» من جعلِ قراءةَ الرَّفْعِ مَحْمُولَةً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، وقراءةَ النَّصْبِ مَحْمُولَةً عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمَوْجِبِ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾<sup>(١)</sup> - فَإِنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ ثَابِتَتَانِ قِطْعًا، فَيَمْتَنِعُ حَمْلُهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا بَاطِلٌ قِطْعًا، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ.

فهو إما أَنْ يَكُونَ سَرَى بِهَا فَلَيْسَ مُسْتَثْنَى إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، وَإِنْ كَانَ مَا سَرَى بِهَا فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَ التَّأْوِيلَيْنِ بَاطِلٌ قِطْعًا، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ فِي إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ الثَّابَتَيْنِ.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ ﴿إِلَّا أَنْزَأْنَكَ﴾ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وَلَا بُعْدَ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ<sup>(٢)</sup> الْقِرَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَقْوَى، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي دَوَّنَهُ، بَلْ قَدْ التَزَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُجْمَعَ الْقِرَاءُ عَلَى قِرَاءَةٍ غَيْرِ الْأَقْوَى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (١٧٩/٤).

(٢) في النسخ الخطية: «أول»، والمثبت من «الإيضاح في شرح المفصل» و«فروح الغيب»، وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/٣٦٦ - ٣٦٧).

وأجاب عنه بعضُ فضلاءِ المغرب<sup>(١)</sup> وقال: قولك: (وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله: ﴿فَأَثَرُ بِأَهْلِكَ﴾) غايةُ هذا الكلامِ أنَّ لوطاً ما سرى بها، فلم لا يجوزُ أنَّها سَرَتْ بنفسِها<sup>(٢)</sup>.

وقال ابنُ مالكٍ في «توضيحه»: ﴿أمرأتك﴾ مبتدأ، والجملةُ بعده خبره، و﴿إِلَّا﴾ بمعنى (لكن)، ولا يصحُّ أن يُجعلَ ﴿أمرأتك﴾ بدلاً من ﴿أحد﴾؛ لأنها لم تسرِ معه فيتضمنها ضميرُ المُخاطبين.

ودلَّ على أنَّها لم تسرِ معه قراءةُ النَّصبِ، فإنَّها أخرجتُها من أهله الذين أمرَ الله يسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سرى بهم لم يصحَّ أن تُبدلَ من فاعلٍ ﴿يَلْنَفُتُ﴾؛ لأنَّه بعضُ ما دلَّ عليه الضميرُ المجزوءُ به (من).

قال: وتكلَّف بعضُ النحويين الإجابةَ عن هذا بأن قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت، وعلى تقديرِ صحَّةِ هذا فلا يوجبُ ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: ﴿وَلَا يَلْنَفُتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، انتهى.

وقال الطيبي: هذا عذرٌ واضحٌ به اندفع سؤالُ ابنِ الحاجب<sup>(٤)</sup>.

وقد اعترض أبو حيان في «البحر» على كلام «الكشاف» بمثل ما قال ابنُ الحاجب<sup>(٥)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «العرب»، والمثبت من «فتوح الغيب»، وعنه نقل المصنف.

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (١٥٣/٨).

(٣) انظر: «شواهد التوضيح» لابن مالك (ص: ٩٤ - ٩٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٥٤/٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/٢٢٦ - ٣٢٧).

وأجاب عنه الحَلِيّ والسَّفَاقِسيُّ بهذا الجوابِ، زاد الحَلِيّ فقال: وقد أجاب النَّاسُ بهذا، وهو حسنٌ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو شامة: وقع لي في تصحيح ما أعربه النُّحاةُ معنى حسنٌ، وذلك أن يكونَ في الكلامِ اختصارٌ نَبَّهَ عليه اختلافُ القراءتينِ، فكأنَّه قيل: فأسرِ بأهلك إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيدة وغيره أنَّها في مُصحفِ عبد الله هكذا، وليس فيها: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، فهذا دليلٌ على استثناءها مِنَ السَّرِيِّ بهم، ثمَّ كأنَّه قال سبحانه: فَإِنْ خَرَجْتَ مَعَكُمْ وَتَبِعْتُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ سَرِيَتْ بِهَا فَأَنَّ أَهْلَكَ عن الالتفاتِ غيرَها فَإِنَّهَا سَتَلْتَفِتُ فيصيبُها ما أَصابَ قومَها، فكانت قراءةُ النَّصبِ دالَّةٌ على المعنى المتقدمِ، وقراءةُ الرَّفْعِ دالَّةٌ على هذا المعنى المتأخِّرِ، ومجموعُها دالٌّ على جملةِ المعنى المشروحِ<sup>(٢)</sup>.

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قولُ الزَّمخشرِيِّ في الآيةِ خلافُ الظَّاهرِ، وقد سبقَ إليه غيره، والذي حَمَلَهُمْ على ذلك أن النَّصبَ قراءةُ الأكثرينِ فإذا قُدِّرَ الاستثناءُ مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءتُهُمْ على الوجهِ المَرجوحِ، وقد التزمَ بعضُهُمْ جوازَ مَجِيءِ قراءةِ الأكثرينِ على ذلك مُسْتَدِلًّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمَر: ٤٩] فَإِنَّ النَّصبَ فيها عند سيبويه على حَدِّ قولِهِمْ: (زيِّداً ضربتُهُ)، ولم يرَ خوفَ إلباسِ المفسِّرِ بالصفةِ مرجَّحاً كما رآه بعضُ المتأخِّرينَ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣٦٩).

(٢) انظر: «إبراز المعاني من حرز الأمان» لأبي شامة (ص: ٥٢١).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٧٩).

قال: والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءة بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْنُفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده قوله في ابن نوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦].

ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصْطِرٍّ ۖ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ۖ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢].

واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود<sup>(١)</sup>، انتهى.

وقال الشيخ بدر الدين الدماميني وشيخنا الإمام تقي الدين الشمني في «حاشيتهما»: قد أجاب الرضي بما يقتضي أن الاستثناء متصل ولا تناقض، وذلك أنه قال: ولما تقرر أن الإتيان هو الوجه مع الشرائط المذكورة، وبأن أكثر القراء على النصب في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْنُفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ﴾ تكلف جاز الله لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار فقال: ﴿أمرئك﴾ بالرفع بدل من ﴿أحد﴾ وبالنصب مستثنى من قوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ بِأَهْلِكَ﴾، لا

(١) انظر: «معني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٨٠).



مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، فاعترضه المصنف - يعني ابن الحاجب - بلزوم تناقض القراءتين<sup>(١)</sup>.

قال: وبيان التناقض أن الاستثناء من (أسر) يقتضي كونها غير مُسرَى بها، والاستثناء من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ يقتضي كونها مُسرَى بها<sup>(٢)</sup>. لأن الالتفات بعد الإسرائ، فتكون مُسرَى بها غير مُسرَى بها<sup>(٣)</sup>.

والجواب: أن الإسرائ وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه في المعنى مُقيّد بعدم الالتفات؛ إذ المراد: أسِرْ بأهلك إسرائ لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسرائ مع الالتفات، فاستثنى على هذا إن شئت من (أسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقض، وهذا كما تقول: (امش ولا تبختر)؛ أي: امش مشياً لا تبختر فيه، كأنه قيل: ولا يلتفت منكم أحد في الإسرائ، وكذا: امش ولا تبختر في المشي، فحذف الجار والمجرور للعلم به<sup>(٤)</sup>. هذا كلام الرضي.

قال الدماميني: وقد ساق اليميني<sup>(٥)</sup> في «شرح الكشاف» كلام ابن الحاجب ثم قال: والجواب عن هذا من وجهين:

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٨ - ٩٩).

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٨ - ٩٩).

(٣) هذه العبارة: «لأن الالتفات بعد الإسرائ، فتكون مُسرَى بها غير مُسرَى بها» ليست من كلام الرضي في «شرح الكافية»، فلعله توضيح من السيوطي.

(٤) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٩).

(٥) يعني به الفاضل اليميني الذي وضع حاشية نفيسة على «الكشاف» ونسخ بيده «الكشاف» للمخشي، وكانت نسخته إحدى النسخ الخطية النفيسة التي أخرجنا نص «الكشاف» عليها وطبعت في دار اللباب، والحمد لله.

أحدهما: أنَّ الإِسْرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ التَّفَاتِ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْرِيِّ وَالْمَسْرِيِّ بِهِمْ، فَاسْتَنْتَى عَلَى هَذَا: اسْرِ بِأَهْلِكَ إِسْرَاءَ لَا التَّفَاتِ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا امْرَأَتَكَ فَلَا تَسْرِ بِهَا، هَذَا الْأَمْرُ الْمُقَيَّدُ.

وثانيهما: أَنَّ نَهْيَهُ عَنْ أَنْ يَسْرِيَ بِهَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ أَنْ تَكُونَ سَرَتْ بِنَفْسِهَا، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ سَرَتْ بِنَفْسِهَا، وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ.

قال: وقد سألني عمادُ الإِسْلَامِ الْكَرْمَانِيُّ فِي طَرِيقِ الْحِجَازِ، وَأُورِدَ عَلَيَّ هَذَا السُّؤَالُ الَّذِي أُرِدَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَأَجَبْتُهُ بِالْجَوَابِينَ الْمَذْكُورِينَ ارْتِجَالًا، فَبَالِغٍ فِي الِاسْتِحْسَانِ وَدَعَا لِي بِالرَّحْمَةِ وَالرَّضْوَانِ، وَرَأَيْتُ بَعْدُ ذَلِكَ فِي «حَوَاشِي الطَّبِيِّ» أَنَّ بَعْضَ فَضْلَاءِ الْمَغْرِبِ<sup>(١)</sup> أَجَابَ بِالْجَوَابِ الثَّانِي، وَلَا عَجَبَ؛ فَإِنَّ الْخَاطَرَ قَدْ يُوَافِقُ الْخَاطَرَ، إِلَى هُنَا كَلَامُ الْيَمِينِيِّ.

قال الدَّمَامِينِيُّ: وَقَدْ أَجَابَ الرَّضِيُّ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ كَمَا عَلِمْتُ، وَهُوَ مَسْطُورٌ فِي «شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ» بِغَالِبِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي سَاقَهَا الْيَمِينِيُّ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ وَافَقَ خَاطِرُهُ فِي الْمَعْنَى وَجَمَلِ الْأَلْفَاظِ، لَا سِيَّمَا وَدَيَدْنُهُ الِاعْتِمَادُ فِي «شَرْحِهِ» لـ«الْكَشَافِ» عَلَى كَلَامِ الرَّضِيِّ، وَنَقْلُهُ كَثِيرًا مِنْ عِبَارَاتِهِ بِحُرُوفِهَا، وَمَنْ طَالَعَ كِلَاهُمَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ.

قلت: وقد وقعَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بَيْنَ عُلَمَاءِ الرُّومِ بِحَضْرَةِ سُلْطَانِهِ فَأَرْسَلَ

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «الْعَرَبِ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ»، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ.

إلى شيخنا العلامة مُحبي الدين الكافِجِي يسأله تحقيق القول في ذلك، فألف فيه رسالة وأرسل بها إليه.

(٨٢ - ٨٣) - ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنْصُورٍ ﴿٨٢﴾ مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾.

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾: عذابنا، أو: أمرنا به، ويُؤيده الأصل، وجعلُ التعذيب مسبباً عنه بقوله<sup>(١)</sup>: ﴿جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا﴾ فإنه جواب (لَمَّا)، وكان حقه: جعلوا عاليها؛ أي: الملائكة المأمورون به، فأسند إلى نفسه من حيث إنه المُسبَّب تعظيماً للأمر، فإنه روي أن جبريل عليه السلام أدخل جناحه تحت مداينهم ورفعها إلى السماء حتى سمع أهل السماء نباح الكلاب وصياح الديكة ثم قلبها عليهم<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾: على المُدن، أو: على شذاذها ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾: من طين مُتَحَجَّرٍ؛ كقوله: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٣]، وأصله: سَنَكِل (٣) فَعَرَّبَ. وقيل: إنه من أسجله: إذا أرسله أو أدرَّ عَطِيَّتَهُ، والمعنى: من مثل الشيء المرسل، أو<sup>(٤)</sup>: مثل العطية في الإدرا، أو من السجل؛ أي: ممَّا كتب الله أن يُعَذِّبَهُم به.

(١) في (ت): «لقوله».

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢١٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٠٦٦/٦)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه موقوفاً. ورواه الطبري في «تفسيره» (٥١٥/١٢ - ٥١٦) عن سعيد بن جبير، و(٥١٧/١٢ - ٥١٨) عن قتادة.

(٣) في (خ) و(ت): «سَنَكِل».

(٤) في (ت): «أو من».

وقيل: أصله: مِنْ سَجَّينَ؛ أي: مِنْ جَهَنَّمَ، فَأَبْدَلَتْ لَامُهُ نُونًا.

﴿مَنْصُورٌ﴾: نُضِدَ مُعَدًّا لِعَذَابِهِمْ، أَوْ: نُضِدَ فِي الْإِرْسَالِ بِتَتَابُعِ بَعْضِهِ بَعْضًا<sup>(١)</sup>  
كقطارِ الأمطارِ، أَوْ: نُضِدَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَالصَّقُّ<sup>(٢)</sup> به.

﴿مُسَوَّمَةٌ﴾: مُعْلَمَةٌ لِلْعَذَابِ، وَقِيلَ: مُعْلَمَةٌ بِيَاضٍ وَحُمْرَةٍ، أَوْ بِسِيمَا تَمَيَّزُ بِهِ  
عَنْ حِجَارَةِ الْأَرْضِ، أَوْ بِاسْمٍ مِّنْ يُرْمَى بِهِ.

﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾: فِي خَزَائِنِهِ.

﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾: فَإِنَّهُمْ بظُلْمِهِمْ حَقِيقٌ بِأَنْ تُمَطَّرَ عَلَيْهِمْ، وَفِيهِ  
وَعَيْدٌ لِّكُلِّ ظَالِمٍ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنَّهُ سَأَلَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ:  
«يَعْنِي: ظَالِمِي أُمَّتِكَ، مَا مِنْ ظَالِمٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ بَعْرُضٍ حَجَرٍ يَسْقُطُ عَلَيْهِ مِنْ  
سَاعَةٍ إِلَى سَاعَةٍ».

وقيل: الضَّمِيرُ لِلْقُرَى؛ أي: هِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ ظَالِمِي مَكَّةَ يَمْرُونَ بِهَا فِي أَسْفَارِهِمْ  
إِلَى الشَّامِ.

وتذكيرُ البَعِيدِ عَلَى تَأْوِيلِ الْحَجَرِ أَوْ الْمَكَانِ.

قوله: «أَوْ مِنَ السَّجَّلِ؛ أي: مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ أَنْ يَعَذِّبَهُمْ بِهِ»:

قال الزجاج: أثبتُ الأقوالِ وأحسنُها؛ لأنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينَ ﴿٧﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينَ ﴿٨﴾ وَسِجِّيلٌ ﴿٩﴾ فِي مَعْنَى: ﴿سَجَّينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ت): «بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ».

(٢) فِي (ت): «فَالصَّقُّ».

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٧١ - ٧٢).

قوله: «وعنه عليه السَّلام: أَنَّهُ سَأَلَ جِبْرِيلَ فَقَالَ: «يَعْنِي: ظَالِمِي»<sup>(١)</sup> أَمَتِكَ، مَا مِنْ ظَالِمٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ بَعْرُضٍ حَجَرٍ يَسْقُطُ عَلَيْهِ مِنْ سَاعَةٍ إِلَى سَاعَةٍ»:

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ: ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى إِسْنَادٍ<sup>(٢)</sup>.

قال الطَّبَّيُّ: بَعْرُضٍ<sup>(٣)</sup> حَجَرٍ؛ أَي: مَعْرُضٍ لَهُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وتذكُّرُ البعيدِ على تأويلِ الحجرِ أو المكانِ»:

قال أبو البقاء: أو خبرُ (هي)، وَلَمْ يُؤْنِثْهُ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ وَالْعِقَابَ بِمَعْنَى<sup>(٥)</sup>.

(٨٤) - ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا قَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمَكِّيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أُرْسِلُكُمْ بِيَعْتِرِ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ تُحْشَرُونَ﴾.

﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا﴾ أَرَادَ: أَوْلَادَ مَدْيَنَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ أَهْلَ مَدْيَنَ وَهُوَ بَلَدٌ بَنَاهُ فَسَمَّى بِاسْمِهِ.

﴿قَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمَكِّيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ أَمَرَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ أَوَّلًا فَإِنَّهُ مِلَاكُ الْأَمْرِ، ثُمَّ نَهَاَهُمْ عَمَّا اعتَادُوهُ مِنَ الْبَخْسِ الْمُنَافِي لِلْعَدْلِ الْمُخَلِّ بِحِكْمَةِ التَّعَاوُضِ.

(١) في النسخ الخطية: «ظالم»، والمثبت من المصادر.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤ / ٤٣٢)، والواحدي في «البيسط» (١١ / ٥١٩) من حديث أنس رضي الله عنه بلا إسناد. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢ / ٧٢٠).

(٣) قوله: «وهو بعرض حجر» بضم العين المهملة وسكون الراء المهملة والضاد المعجمة. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٥ / ١٢٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ١٥٥).

(٥) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢ / ٧١١).

﴿إِنِّي أَرْنَكُمْ مَخْرَجَ: بَسْعَةٍ تُغْنِيكُمْ عَنِ الْبَخْسِ، أَوْ: بِنِعْمَةٍ حَقَّهَا أَنْ تَتَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ شُكْرًا عَلَيْهَا لَا أَنْ تَنْقُصُوا حُقُوقَهُمْ، أَوْ: بَسْعَةٍ فَلَا تُزِيلُوهَا بِمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ عِلَّةُ النَّهْيِ.

﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٌ﴾ لَا يَشُدُّ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ.

وقيل: عذابٌ مُهِلِكٌ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ [الكهف: ٤٢] والمراد: عذابٌ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ عَذَابُ الْاسْتِثْصَالِ، وَتَوْصِيفُ الْيَوْمِ بِالْإِحَاطَةِ وَهِيَ صِفَةُ الْعَذَابِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ.

(٨٥) - ﴿وَيَقْوَرُوا أَوْفُؤُا أَلْمَكْيَالَ وَالْمِيزَاتِ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَيَقْوَرُوا أَوْفُؤُا أَلْمَكْيَالَ وَالْمِيزَاتِ﴾ صَرَّحَ بِالْأَمْرِ بِالْإِيْفَاءِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ؛ مُبَالَغَةً وَتَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِمُ الْكَفُّ عَنْ تَعَمُّدِ التَّطْفِيفِ، بَلْ يَلْزَمُهُمُ السَّعْيُ فِي الْإِيْفَاءِ وَلَوْ بَزِيَادَةٍ لَا يَتَأْتَى دُونَهَا<sup>(١)</sup>.

﴿وَالْقِسْطِ﴾: بِالْعَدْلِ وَالسَّوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ إِيْفَاءٌ، وَهُوَ مَدْنُوبٌ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مَحْظُورًا<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ، فَإِنَّهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ

(١) قوله: «ولو بزيادة لا يتأتى دونها»؛ أي: الزيادة التي لا يتأتى الإيفاء بدونها لازمة؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب، فلا ينافي قوله الآتي: «من غير زيادة ولا نقصان». انظر: «حاشية الشهاب على البضاوي» (١٢٥/٥).

(٢) قوله: «وقد يكون محظوراً»؛ أي: كما في الرِّبَا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٤٥/٣).

في المقدار أو في غيره، وكذا قوله: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ فَإِنَّ الْعُتُوَّ يَعْمُ تنقيصَ الحقوق وغيره من أنواع الفساد.

وقيل: المراد بالبخس: المكس؛ كأخذ العُشور في المعاملات، والعُتُو: السرقة وقطع الطريق والغارة.

وفائدة الحال: إخراج ما يقصد به الإصلاح كما فعله الخضر عليه السلام.

وقيل: معناه: ولا تعتوا في الأرض مفسدين أمر دينكم ومصالح آخرتكم.

قوله: «صَرَّحَ بِالْأَمْرِ بِالْإِيْفَاءِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ مُبَالَغَةً»:

قال في «الانتصاف»: ظَنَّ الْمُصَنِّفُ أَنَّ النَّهْيَ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ، وَهُوَ غَفْلَةٌ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

وقال الطيبي: وَهَمَ صَاحِبُ «الانتصاف» لِأَنَّ جَوَابَهُ: نُهُوا أَوَّلًا عَنْ عَيْنِ الْقَبِيحِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ لِأَجْلِ التَّصْرِيحِ بِالْقَبِيحِ لِيَكُونَ تَعْيِيرًا، ثُمَّ وَرَدَ الْأَمْرُ ثَانِيًا لَزِيَادَةِ تَرْغِيبٍ فِيهِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ: النَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضَدِّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ وَالتَّذْيِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ، فِيهِ الْأَوَّلُ تَصْوِيرُ قُبْحِ الْقَبِيحِ، وَفِي الثَّانِي إِظْهَارُ حُسْنِ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ ولي الدين: قد غفل صاحب «الانتصاف»؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا أَلْمِيزَالَ وَأَلْمِيزَانَ﴾ مُتَقَدِّمٌ فِي اللَّفْظِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْفُوا أَلْمِيزَالَ وَالْمِيزَانَ﴾،

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/٤١٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٨/١٥٩).

وجاء الوهم لابن المنير من قوله بعد ذلك: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾.

قوله: «وقد يكون محظوراً»:

قال الطيبي: كما في الربا<sup>(١)</sup>.

(٨٦) - ﴿يَقِيَتْ اللَّهُ خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ﴾.

﴿يَقِيَتْ اللَّهُ﴾: ما أبقاه لكم من الحلال بعد التزهر عما حرم عليكم ﴿خَيْرَ لَكُمْ﴾ مما تجمعون بالتطفيف.

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: بشرط أن تؤمنوا، فإن خيريتها باستتباع الثواب مع<sup>(٢)</sup> النجاة، وذلك مشروط بالإيمان، أو: إن كنتم مُصدقين لي في قلبي لكم.

وقيل البقية: الطاعة؛ كقوله: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ﴾ [الكهف: ٤٦].

وقرئ: (تقية الله) بالتاء<sup>(٣)</sup>، وهي تقواه التي تكف عن المعاصي.

﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ﴾: أحفظكم عن القبائح، أو أحفظ عليكم أعمالكم فأجازيكم عليها، وإنما أنا ناصح مُبلغ، وقد أعذرت حين أنذرت، أو: لست بحافظ عليكم نعم<sup>(٤)</sup> الله لو لم تتركوا سوء صنيعكم.

(٨٧) - ﴿قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ

فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٦١/٨).

(٢) في (ت): «بعد».

(٣) نسبت للحسن. انظر: «البحر المحيط» (٣٣٧/١٢).

(٤) في (ت): «نعمة».



﴿قَالُوا يَا شَعِيبُ أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ مِنَ الْأَصْنَامِ، أَجَابُوا بِهِ - بَعْدَ أَمْرِهِم بِالْتَّوْحِيدِ - عَلَى الْاسْتِهْزَاءِ بِهِ وَالتَّهَكُّمِ بِصَلَاتِهِ، وَالْإِشْعَارِ بِأَنْ مِثْلَهُ لَا يَدْعُو إِلَيْهِ دَاعٍ عَقْلِيٌّ، وَإِنَّمَا دَعَاكَ إِلَيْهِ خَطَرَاتٌ وَوَسَاوِسٌ مِنْ جَنْسٍ مَا تُوَاطِبُ عَلَيْهِ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ فَلِذَلِكَ جَمَعُوا وَخُصُّوا بِالذِّكْرِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ وَحَفَضَ عَلَى الْإِفْرَادِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَعْنَى: (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ بِتَكْلِيفِ أَنْ تَتْرَكَ؟) فَحُذِفَ الْمُضَافُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يُؤْمَرُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ.

﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿مَا﴾؛ أَي: وَأَنْ تَتْرَكَ فِعْلَنَا مَا نَشَاءُ فِي أَمْوَالِنَا.

وَقُرِئَ بِالتَّاءِ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى ﴿أَنْ تَتْرَكَ﴾، وَهُوَ جَوَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّطْفِيفِ وَالْأَمْرِ بِالْإِيْفَاءِ.

وَقِيلَ: كَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْ تَقْطِيعِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ، وَأَرَادُوا بِهِ ذَلِكَ. ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ تَهَكَّمُوا بِهِ وَقَصَّدُوا وَصَفَهُ بَصَدِّ ذَلِكَ، أَوْ عَلَّلُوا إِنْكَارَ مَا سَمِعُوا مِنْهُ وَاسْتَبْعَادَهُ بِأَنَّهُ مَوْسُومٌ بِالْحِلْمِ وَالرُّشْدِ الْمَانِعِينَ عَنِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ.

قوله: «لَأَنَّ الرَّجُلَ لَا يُؤْمَرُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ»:

قَالَ الطَّبَيْيُّ: تَعْلِيلٌ لَتَقْدِيرِ الْمُضَافِ؛ أَي: لَا بَدَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ فَعْلُ الْكَفَّارِ وَالْمَأْمُورُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ شَعِيبُ؛ أَي: صَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ بِتَكْلِيفِكَ إِيَّانَا أَنْ تَتْرَكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) نسبت للسلمي والضحاك بن قيس، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، ونسبها الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ١٨٦) لابن أبي عيلة.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٨/ ١٦٧).

(٨٨) - ﴿قَالَ يَقْوَمُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَقِيٍّ وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَيَّ مَا أَنَهَنُكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

﴿قَالَ يَقْوَمُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَقِيٍّ﴾ إشارة إلى ما آتاه الله من العلم والنبوة.

﴿وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ إشارة إلى ما آتاه من المال الحلال.

وجواب الشرط محذوف تقديره: فهل يسع لي مع هذا الإنعام الجامع للسعادات الروحية والجسمانية أن أخون في وحيه وأخالفه<sup>(١)</sup> في أمره ونهيه، وهو اعتذار عما أنكروا عليه من تغيير المألوف والنهي عن دين الآباء، والضمير في «منه» لله؛ أي: من عنده وإعانه بلا كد مني في تحصيله.

﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَيَّ مَا أَنَهَنُكُمْ عَنْهُ﴾؛ أي: وما أريد أن آتي ما أنهاكم عنه لأستبد به، فلو كان صواباً لآثرته ولم أعرض عنه فضلاً عن أن أنهي<sup>(٢)</sup> عنه، يقال: خالفت زيدا إلى كذا: إذا قصدته وهو مولد عنه، وخالفته عنه: إذا كان الأمر بالعكس.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾: ما أريد إلا أن أصلحكم بأمرى بالمعروف ونهي عن المنكر ما دمت أستطيع الإصلاح، فلو وجدت الصلاح فيما أنتم عليه لَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ.

ولهذه الأجوبة الثلاثة على هذا النسق شأن وهو: التنبيه على أن العاقل يجب

(١) في (خ): «وأخالف».

(٢) في هامش (الأصل): في نسخة: «أنهاه»، وهي رواية (ت).

أَنْ يُرَاعِيَ فِي كُلِّ مَا يَأْتِيهِ وَيَذَرُهُ أَحَدَ حُقُوقِ ثَلَاثَةِ أَهْمُهَا وَأَعْلَاهَا: حَقُّ اللَّهِ، وَثَانِيهَا: حَقُّ النَّفْسِ، وَثَالِثُهَا: حَقُّ النَّاسِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ أَمْرُكُمْ بِمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَأَنْهَأَكُمْ عَمَّا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ.

و﴿مَا﴾ مَصْدَرِيَّةٌ وَقَاعَةٌ مَوْقِعَ الظَّرْفِ، وَقِيلَ: خَبَرِيَّةٌ بَدَلٌ مِنْ ﴿الْإِصْلَاحِ﴾؛ أَيِ: الْمَقْدَارِ الَّذِي اسْتَطَعْتُهُ، أَوْ: إِصْلَاحٌ مَا اسْتَطَعْتُهُ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾: وَمَا تَوْفِيقِي لِإِصَابَةِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ إِلَّا بِهِدَايَتِهِ وَمَعُونَتِهِ. ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فَإِنَّهُ الْقَادِرُ الْمُتِمِّكِنُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَا عَدَاهُ عَاجِزٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ بَلْ مَعْدُومٌ سَاقِطٌ عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ، وَفِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى مُحَضِّ التَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْعِلْمِ بِالْمَبْدَأِ.

﴿وَالَّذِي أَنْيَبَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَعَادِ، وَهُوَ أَيْضًا<sup>(٢)</sup> يَفِيدُ الْحَضَرَ بِتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِعْلِ.

وَفِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ: طَلَبُ التَّوْفِيقِ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ فِيمَا يَأْتِيهِ وَيَذَرُهُ مِنَ اللَّهِ، وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ فِي مَجَامِعِ أَمْرِهِ، وَالِإِقْبَالُ عَلَيْهِ بِشِرَاشِرِهِ، وَحَسْمُ أَطْمَاعِ الْكُفَّارِ، وَإِظْهَارُ الْفَرَاغِ عَنْهُمْ وَعَدَمُ الْمَبَالَاةِ بِمُعَادَاتِهِمْ، وَتَهْدِيدُهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ لِلْجَزَاءِ.

قَوْلُهُ: «وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَهَلْ يَسَعُ...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: تَسْمِيَةُ هَذَا جَوَابًا لـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ لَيْسَ بِالْمُصْطَلَحِ، بَلْ هَذِهِ

(١) تَفْصِيلٌ مَا ذَكَرَ: أَنْ «مَا اسْتَطَعْتُ» إِمَا ظَرْفٌ؛ أَيِ: مَدَّةٌ اسْتَطَاعَتِي لِلْإِصْلَاحِ، وَمَا دُمْتُ مُتِمِّكِنًا مِنْهُ، لَا أَلَوْ فِيهِ جُهِدًا، أَوْ بَدَلٌ مِنْ «الْإِصْلَاحِ»؛ أَيِ: الْمَقْدَارِ الَّذِي اسْتَطَعْتُهُ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ: حَذْفِ الْمُضَافِ، عَلَى قَوْلِكَ: إِلَّا الْإِصْلَاحَ إِصْلَاحٌ مَا اسْتَطَعْتُ. انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١٨٨/٤).

(٢) «أَيْضًا»: لَيْسَتْ فِي (ت).

الجملة التي قدرها هي في موضع المفعول الثاني لـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾؛ لأنها إذا ضمنت معنى (أخبروني) تعدت إلى مفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملة استفهامية منعقدة منها<sup>(١)</sup> ومن المفعول الأول في الأصل جملة ابتدائية، كقولك: (أرأيت زيدا ما صنع؟)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بدل من ﴿الْإِصْلَاحِ﴾؛ أي: المقدار الذي استطعته، أو: إصلاح ما استطعته، فحذف المضاف»:

قال الطيبي: كلاهما مبنيان على البدلية؛ إمّا بدل البعض من الكل، وإمّا بدل الاشتimal<sup>(٣)</sup>.

(٨٩ - ٩٠) - ﴿وَنَقُورَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ (٨٩) ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثَابَرُوا إِلَيْهِ إِنْ رِغَ رَجِمُوا وَدُودٌ﴾.

﴿وَنَقُورَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لا يكسبنكم ﴿شِقَاقَ﴾ معاداتي ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ من الغرق ﴿أَوْ قَوْمَ هُودٍ﴾ من الريح ﴿أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾ من الرجفة. و(أَنْ) بصلتها ثاني مفعولي (جرم) فإنه يُعدّى إلى واحد وإلى اثنين كـ (كسب). وعن ابن كثير: (يُجرِمَنَّكُمْ) بالضم<sup>(٤)</sup>، وهو منقول من المتعدي إلى مفعول، والأول أفصح فإن (أجرم) أقلّ دوراناً على ألسنة الفصحاء.

(١) في (س): «بها».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٤٠).

(٣) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (٨/ ١٧١).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٢٧) عن يحيى بن وثاب والأعمش. والمشهور عن ابن كثير بفتح الياء كقراءة الجماعة.

وقرى: (مثل) بالفتح<sup>(١)</sup> لإضافته إلى المبني كقوله:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ  
﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ زماناً أو مكاناً<sup>(٢)</sup>، فإن لم تَعْتَبِرُوا بِمَنْ قَبْلَهُمْ  
فَاعْتَبِرُوا بِهِمْ.

أو: ليسوا ببعيد منكم في الكفر والمساوي فلا يبعد عنكم ما أصابهم.  
وإفراد البعيد لأن المراد: وما إهلاكهم - أو: وما هم - بشيء بعيد، ولا يبعد أن  
يسوى في أمثاله بين المذكر والمؤنث لأنه على زنة المصادر كالصهيل والشهيق.  
﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ عما أنتم عليه ﴿إِنَّ رَبَّ رَحِيمٌ﴾: عظيم  
الرحمة للتائبين ﴿وَدَّوْدُ﴾ فاعل بهم من اللطف والإحسان ما يفعل البليغ المودة  
بمن يودّه، وهو وعد على التوبة بعد الوعيد على الإصرار.

قوله:

«لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ»<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن مجاهد وابن أبي إسحاق وابن كثير في رواية،  
و«الكشاف» (٤/ ١٩٠) عن أبي حيوة ونافع. والمشهور عن ابن كثير وكذا عن نافع الضم كقراءة  
الجماعة.

(٢) في (ت): «ومكاناً».

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت كما في «ديوانه» (ص: ٨٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٨)،  
ثم قال (٣/ ٤١٣): وقد نسب الزمخشري في بعض كتبه إلى الشماخ وقد راجعت ديوانه فلم أجده  
فيه، ونسبه بعض شراح شواهد «كتاب سيبويه» لرجل من كنانة، ونسبه بعض فضلاء العجم في «شرح  
أبيات المفصل» تبعاً للزمخشري في «شرح أبيات الكتاب» لأبي قيس بن رفاعه الأنصاري، ولم يوجد  
في كتب الصحابة من يُقال له: أبو قيس بن رفاعه، وإنما الموجود قيس بن رفاعه.

قال الطَّبِيُّ: الضَّمِيرُ فِي (منها) لِلرَّاحِلَةِ؛ أَي: لَا يَمْنَعُهَا مِنَ الشَّرْبِ إِلَّا أَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ حَمَامَةٍ فَنَفَرَتْ، يَرِيدُ أَنَّهَا حَدِيدَةُ الْحَسِّ فِيهَا فَزَعٌ وَذَعْرٌ لِحَدَّةِ نَفْسِهَا وَذَلِكَ مَحْمُودٌ فِيهَا.

وَالْأَوَّلُ: جَمْعُ وَقْلٍ، وَهِيَ الْحَجَارَةُ؛ أَي: غَصُونٌ ثَابِتَةٌ بِأَرْضٍ ذَاتِ حَجَارَةٍ، وَقِيلَ: الْوَقْلُ شَجَرٌ الْمَقْلُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي «شرح شواهد سيويه»: الْبَيْتُ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَقَبْلَهُ:

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَدْ طَالَ الْوَقُوفُ بَنَا      فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءِ شِمَالِ  
تُعْطِيكَ مَشْيًا وَإِرْقَالًا وَدَادَاةً      إِذَا تَسْرِبَلَتِ الْآكَامُ بِالْأَلِ

= قلت: وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ السِّيرَافِيُّ فِي «شرح أبيات سيويه» (١٧١/٢) أَنَّهُ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ فِي «الكتاب» (٣٢٩/٢) مَنْسُوبٌ لِلْكَتَانِيِّ، وَوَرَدَ الْبَيْتُ دُونَ نِسْبَةٍ فِي «معاني القرآن» لِلْفَرَّاءِ (٣٨٣/١)، وَ«معاني القرآن» لِلزَّجَاجِ (٣٤٩/٢) وَ(٥٢/٥).

وَضَمِيرُ «منها» رَاجِعٌ لِلنَّاقَةِ، وَ«الشَّرْبُ» مَفْعُولٌ «يَمْنَعُ» وَ«غَيْرُ» فَاعِلُهُ، لَكِنَّهُ بَنِي عَلَى الْفَتْحِ جَوَازًا لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنًى، وَرَوَى الرَّفْعُ أَيْضًا. وَ«نَطَقْتُ»: صَوَّتَتْ وَصَدَحَتْ، عَبَّرَ عَنْهُ بِالنَّطْقِ مَجَازًا. وَ«فِي» بِمَعْنَى: عَلَى. وَ«ذَاتُ» بِالْجَرِّ صِفَةٌ لـ «غَصُونٍ» لَا بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لـ «حَمَامَةٍ» كَمَا وَهَمَ بَعْضُ شُرَاحِ شَوَاهِدِ «المفصل». انْظُرْ: «خزانة الأدب» لِلْبَغْدَادِيِّ (٤٠٩/٣).

(١) الْأَوَّلُ: جَمْعُ (وَقْلٍ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْقَافِ، وَفِي «كتاب النِّبَاتِ» لِلدِّينَوْرِيِّ: الْمَقْلُ إِذَا كَانَ رَطْبًا لَمْ يَدْرِكْ فَهُوَ الْبَهْشُ، فَإِذَا بَيَسَ فَهُوَ الْوَقْلُ، وَالذُّومُ: شَجَرُ الْمَقْلِ. وَأُنْشِدَ هَذَا الْبَيْتَ. انْظُرْ: «فتوح الغيب» لِلطَّبِيِّ (١٧٥/٨)، وَ«خزانة الأدب» لِلْبَغْدَادِيِّ (٤٠٩/٣).

(٢) فِي (ز): «من الأنصار».

قال الزّمخشرى: يريدُ أنّه أطالَ الوقوفَ على الدارِ ثم ارعوى عنها؛ أي: رَجَعَ، فصارَ إلى راحلته.

وذكرَ الزّمخشرى في «أحاجيه» أنّ البيتَ للشّمّاخ<sup>(١)</sup>.

وقال ابنُ يعيش في «شرح المفصل»: هو لأبي قيس بن رفاعه، وقيل: لرجلٍ من كنانة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ولا يبعدُ أن يُسوَّى في أمثاله بين المذكرِ والمؤنثِ»:

أحسنُ منه أنّ التذكيرَ لأجلِ لفظِ (قوم)؛ ففي «الصحاح»: القومُ يُذكرُ ويؤنثُ، وكذا أسماءُ الجموعِ التي لا واحدَ لها من لفظها إذا كانَ للآدميينَ كـ: رَهْطٍ ونَفَرٍ<sup>(٣)</sup>.

(٩١ - ٩٣) - ﴿قَالُوا يَسْئَعِبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِيزٌ﴾ (١١) قَالَ يَنْقَوْمُوا أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرًا إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ (١٢) وَيَنْقَوْمُوا أَعْمَلُوا عَلَى مَكَائِكُمْ إِنِّي عَمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ أَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴿١٣﴾.

﴿قَالُوا يَسْئَعِبُ مَا نَفَقَهُ﴾: ما نفقَهُم ﴿كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ﴾ كُجُوبِ التَّوْحِيدِ وَحَرَمَةِ الْبَخْسِ، وما ذكرتُ دليلًا عليهما لِقُصُورِ عَقْلِهِمْ وَعَدَمِ تَفَكُّرِهِمْ.

(١) انظر: «المحاجة بالمسائل النحوية» للزّمخشري (ص: ١٤٠).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قوم).

وقيل: قالوا ذلك استهانة بكلامه أو لأنهم لم يُلقوا إليه أذهانهم لشدة نفرتهم عنه.

﴿وَإِنَّا لَنَرُّكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾: لا قوة لك فتمتنع منا إن أردنا بك سوءاً<sup>(١)</sup>، أو: مهيناً لا عز لك.

وقيل: أعمى بلغه حمير، وهو مع عدم مناسيته يرده التقييد بالظرف، ومنع بعض المعتزلة استنباء الأعمى قياساً على القضاء والشهادة، والفرق بين.

﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ﴾: قومك وعزتهم عندنا لكونهم على ملتنا لا لخوف من شوكتهم فإن الرهط من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى السبعة. ﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾: لقتلناك برمي الأحجار<sup>(٢)</sup>، أو بأصعب وجه.

﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِيزٌ﴾: فتمنعنا عزتك عن الرجم.

وهذا ديدن السفه المحجوج؛ يقابل الحجاج والآيات بالسب والتهديد، وفي إيلاء ضميره حرف النفي تنبيه على أن الكلام فيه لا في ثبوت العزة، وأن المانع لهم عن إيذائه عزة قومه ولذلك:

﴿قَالَ يَنْقُورُ آرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرًا﴾: وجعلتموه كالمنسي المنبوذ وراء الظهر بإشراككم به والإهانة برسوله، فلا تُبقون عليّ لله وتُبقون عليّ لرهطي، وهو يحتمل الإنكار والتوبيخ والرد والتكذيب.

(١) في (خ): «إن أردناك بسوء».

(٢) في (ت): «الحجارة».



والظَّهْرِيُّ<sup>(١)</sup> منسوبٌ إلى الظَّهْرِ، والكسرُ من تَغْيِيرَاتِ النَّسَبِ.

﴿إِنَّكَ رَقِيٍّ بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فلا يَخْفَى عليه شيءٌ مِنْهَا فَيُجَازِي عليها.  
 ﴿وَيَقَوْمٌ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَعِلُّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴿سَبَقَ مِثْلُهُ فِي سُوْرَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْفَاءُ فِي ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ثُمَّ لِلتَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْإِصْرَارَ وَالتَّمَكُّنَ فِيمَا عَلَيْهِ سَبَبٌ لِّذَلِكَ، وَحَذْفُهَا هَاهُنَا لِأَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ قَالَ: فَمَاذَا يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ؟ فَهُوَ أَيْلُغُ فِي التَّهْوِيلِ.

﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ عَطَفَ عَلَىٰ ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾ لَا لِأَنَّهُ قَسِمٌ لَهُ كَقَوْلِكَ: (سَتَعْلَمُ الصَّادِقُ وَالكَاذِبُ) بَلْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَوْعَدُوهُ وَكَذَّبُوهُ قَالَ: سَوْفَ تَعْلَمُونَ مِنَ الْمَعَذِّبِ وَالكَاذِبُ مِنِّي وَمِنْكُمْ.

وقيل: كَانَ قِيَاسُهُ: وَمَنْ هُوَ صَادِقٌ؛ لِيَنْصَرِفَ الْأَوَّلُ إِلَيْهِمُ وَالثَّانِي إِلَيْهِ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَدْعُونَهُ كَاذِبًا قَالَ: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ عَلَى زَعْمِهِمْ.

﴿وَارْتَقِبُوا﴾: وَانْتَظَرُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾: مُنْتَظَرٌ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى الرَّاقِبِ كَالصَّرِيمِ، أَوِ الْمَرَاقِبُ كَالْعَشِيرِ، أَوِ الْمُرتَقِبِ كَالرَّفِيعِ.

قوله: «وفي إيلاءٍ ضَمِيرُهُ حَرْفُ النَّفْيِ تَنْبِيهٌُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ لَا فِي ثُبُوتِ الْعِزَّةِ<sup>(٢)</sup>»:

قال الطَّيْبِيُّ: يَعْنِي: فِي كَوْنِ التَّرَدُّدِ فِي الْفَاعِلِ لَا فِي الْفِعْلِ.

وكذا عن صاحب «المفتاح»<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ وَجُودُ فَعْلٍ وَعَالِمٍ

(١) فِي (ت): «وِظْهَرِي».

(٢) فِي النِّسْخِ الْخَطِيَّةِ: «الْهَمْزَةُ»، وَالصَّوَابُ الْمَشْتَب.

(٣) انْظُرْ: «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ (ص: ٢٣١ - ٢٣٢).

به، لكنّه مُخطئٌ في فاعله أو في تفصيلِ فاعله، وأنتَ تقصدُ أن تردّه إلى الصواب.

وهذا يقتضي أن يكون أصلُ الكلام (ما عززت أنتَ)، فقدّمَ (أنتَ) للاختصاصِ، وإنّما التزمنا التّقديمَ لأنّ (ما) لنفيّ الحالِ وللحالِ اختصاصٌ بالزمانِ، والقياسُ أن يكونَ مدخولُها فعلاً أو شبهه، وحيثُ وُجدَ الاسمُ - لا سيّما الضميرُ - دلّ على أنّ التّقديمَ للاهتمامِ والاختصاصِ.

قال صاحبُ «الإيضاح البياني»: في ذلك نظرٌ؛ لأنّا لا نسلّمُ أنّ إيلاءَ الضميرِ<sup>(١)</sup> حرفَ النّفي إذا لم يكن الخبرُ فعليّاً يفيدُ الحصرَ<sup>(٢)</sup>.

فيقالُ له على ما بيّنا أن يكونَ مدخولُها فعلاً أو شبهه، وحيثُ وُجدَ الاسمُ بعده دلّ على التّقديمِ المُفيدِ للتّخصيصِ، سواءً كان الخبرُ فعلاً أو شبهه، ولأنّ الدّوقَ شاهدُ صدقِ<sup>(٣)</sup> بالفرقِ بين قولنا: (ما عززت علينا) وبين (ما أنتَ علينا بعزيز).

على أنّ القائلَ صرّحَ في كتابه بأنّ الشّيخَ عبدَ القاهرِ ذكرَ في كتابه ما يُفهمُ منه: أنّ ما يلي حرفَ النّفي يفيدُ التّخصيصَ قطعاً مضمراً كان أو مظهرًا معرّفًا أو منكراً عن غيرِ شرطٍ، فكيف يخالفه ويشترطُ كونه فعليّاً<sup>(٤)؟</sup>!

(١) في (س): «المضمّر».

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢/ ٧٠).

(٣) في النسخ الخطية: «حذف»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٧٧ - ١٧٨).

قوله: «ولذلك قال»؛ أي: في جوابهم كما في «الكشاف»<sup>(١)</sup>.

«أرهطي أعزُّ عليكم من الله»:

الطَّبِيُّ: قال صاحب «الإيضاح» أيضًا: هذا الاستدلال ليس بشيء؛ لجواز أن تفهم عزَّتْهم من قوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتَكَ﴾، ونفي العِزَّة عنه من قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِيزٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

فيقال: استدلالنا بإفادة التخصيص على مطابقة الجواب لا عكسه؛ يعني: ما نقول: إنه يفيد الاختصاص لمطابقة الجواب، بل نقول: الجواب إنما طابقه لأنه يفيد الاختصاص، وإفادته الاختصاص بسبب التقديم والإيلاء.

بل الاعتراض ليس بشيء؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِيزٌ﴾ تقرير لقوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتَكَ﴾ على الطرد والعكس؛ عناداً منهم<sup>(٣)</sup>، فلا بُدَّ من اعتبار دلالتى المنطوق والمفهوم في كلِّ من اللَّفْظَيْنِ، واستقلاله فيهما<sup>(٤)</sup>.

قوله: «لأنَّ جواب سائل» هو المسمَّى في البيان بالاستئناف، وبه عبَّر هنا في «الكشاف»<sup>(٥)</sup>.

قال الطَّبِيُّ: الاستئناف بابٌّ من أبواب علم البيان تتكاثر<sup>(٦)</sup> محاسنه.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١٩٢/٤).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٦٩/٢ - ٧٠).

(٣) في (س) و(ف): «عناداً منهم» بدل «عباراتهم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٧٨/٨ - ١٧٩).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١٩٤/٤).

(٦) في (س): «متكاثر».

قال صاحب «المفتاح»: الاستئناف لا يُصارُ إليه إلا لجهاتٍ لطيفةٍ، إمَّا لتنبه السَّامِعِ على موقعه أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يُسمعَ منه شيءٌ، أو لئلا ينقطعَ كلامُك بكلامه، أو للقصدِ إلى تكثيرِ المعنى بتقليلِ اللَّفْظِ، وهو تقديرُ السؤالِ أو تركُ العاطفِ أو غيرُ ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ» عطفٌ على «مَنْ يَأْتِيهِ» لا لأنه قسيمٌ له... إلى آخره.

قال صاحب «الانتصاف»: الظاهرُ أنَّ الكلامين جميعًا للكفارِ، فقوله<sup>(٢)</sup>: «مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ» فيه ذكرُ جزائهم، و«مَنْ هُوَ كَذِبٌ» ذكرُ جرمهم الذي هو الكذب، وهو من عطفِ الصِّفَةِ والموصوفِ واحدٌ، كقولك: (سيعلمُ من يُهانُ ومن يُعاقبُ)، فيكونُ ذكرُ كذبهم تعريضًا بصدقه، وهو في بعضِ الأحيان أوقعُ من التَّصريحِ، ولذلك لم يذكرْ عاقبةَ شعيبٍ استغناءً عنها بذكرِ عاقبتهم، وفي أوَّلِ السُّورَةِ «فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ»، ولم يذكرِ القسمَ الآخرَ، وفي سورةِ الأنعام: «مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبةُ الدَّارِ» [الأنعام: ١٣٥] فذكرْ عاقبةَ الخيرِ وحدها؛ لأنَّ العاقبةَ إذا أُطلقتْ فهي للخيرِ كقوله تعالى: «وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ».

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ولأنَّ اللامَ في (له) تدلُّ على أنَّها ليستْ عليه، بل له<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٨١). وانظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٥٢).

(٢) من قوله: «إلى آخره قال صاحب الانتصاف» إلى هنا من (ز).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٢٤٢)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٨٣).

وقال الطَّبِيُّ: ليسِ وزانُ هذه الآيةِ وزانَ قوله: ﴿مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾ [هود: ٣]؛ لأنَّ السَّابِقَ - وهو [قوله: ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَمِلْتُ﴾ - واللاحق - ﴿وَأَرْتَقِبُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ - مشتملانِ على ذكرِ المحقِّ والمبطلِ، كأنَّه قيل: اعملُوا على عداوتي إني عاملٌ في عداوتكم فسوفَ تعلمونَ عاقبةَ أمرِكُم وعاقبةَ عملي وانتظروا أنْتُم العاقبةَ إني مُتَنَتِّظٌ معكم، ومن ثمَّ كرَّرَ لفظةَ ﴿مَنْ﴾، ولو أُريدَ ما قالاه لقليلٌ: فسوفَ تعلمونَ من كذبِ وجُوزي به، بخلافه هناك، فإنه عطفَ الصَّلَةِ على الصَّلَةِ<sup>(١)</sup>.

(٩٤ - ٩٥) - ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيارِهِمْ جَثِمِينَ ﴿٩٤﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ۚ أَلَا بُعْدًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ۚ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَجَ النَّارَ ۚ﴾

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ إِنَّمَا ذَكَرَهُ بِالْوَاوِ كَمَا فِي قِصَّةِ عَادٍ إِذْ لَمْ يَسْبِقْهُ ذِكْرُ<sup>(٢)</sup> وَعِدِ يَجْرِي مَجْرَى السَّبَبِ لَهُ، بِخِلَافِ قِصَّتِي صَالِحٍ وَلُوطٍ فَإِنَّهُ ذُكِرَ بَعْدَ الْوَعْدِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَعَدَّ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١]، فَلِذَلِكَ جَاءَ بِفَاءِ السَّبَبِ.

﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ قِيلَ: صَاحَ بِهِمْ جَبْرِيلُ فَهَلَكُوا ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِيارِهِمْ جَثِمِينَ﴾: مَيِّتِينَ، وَأَصْلُ الْجَثُومِ: اللَّزُومُ فِي الْمَكَانِ.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾: كَأَن لَّمْ يُقِيمُوا فِيهَا ﴿أَلَا بُعْدًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ۚ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَجَ النَّارَ ۚ﴾ سَبَّهَهُمْ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٨٣/٨)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) «ذكر»: ليست في (ت).

بِهِمْ لَأَنَّ عَذَابَهُمْ كَانَ أَيْضًا بِالصَّيْحَةِ، غَيْرَ أَنَّ صِيحَتَهُمْ كَانَتْ مِنْ تَحْتِهِمْ وَصِيحَةُ مَدِينٍ كَانَتْ مِنْ فَوْقِهِمْ.

وقرى: (بُعْدَت) بالضم على الأصل<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ الْكسَرَ تَغْيِيرٌ لِتَخْصِصِ مَعْنَى الْبُعْدِ بِمَا يَكُونُ بِسَبَبِ الْهَلَاكِ، وَالْبُعْدُ مَصْدَرٌ لِهَمَّا، وَالْبُعْدُ مَصْدَرُ الْمَكْسُورِ.

(٩٦ - ٩٧) - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا﴾: بِالتَّوْرَةِ أَوْ الْمُعْجَزَاتِ ﴿وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ هو الْمُعْجَزَاتُ الْقَاهِرَةُ، أَوْ الْعَصَا وَإِفْرَادُهَا لِأَنَّهَا أَبْهَرُهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِمَا وَاحِدٌ؛ أَي: وَلَقَدْ أَرْسَلْنَاهُ بِالْجَامِعِ بَيْنَ كَوْنِهِ آيَاتِنَا وَسُلْطَانًا لَهُ عَلَى نَبْوَتِهِ؛ وَاضِحًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ مُوضِحًا إِيَّاهَا، فَإِنْ (أَبَانَ) جَاءَ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْآيَةَ تَعْمُ الْأَمَارَةَ وَالذَّلِيلَ الْقَاطِعَ، وَالسُّلْطَانُ يَخْصُ الْقَاطِعَ، وَالْمُبِينُ يُخْصُ بِمَا فِيهِ جَلَاءٌ.

﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ ﴿: فَاتَّبَعُوا أَمْرَهُ بِالْكَفْرِ بِمُوسَى، أَوْ: فَمَا اتَّبَعُوا مُوسَى الْهَادِيَ إِلَى الْحَقِّ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَةِ، وَاتَّبَعُوا طَرِيقَةَ فِرْعَوْنَ الْمُنْهَمِكِ فِي الضَّلَالِ وَالطُّغْيَانِ الدَّاعِي إِلَى مَا لَا يَخْفَى فَسَادُهُ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنَ الْعَقْلِ؛ لِفَرْطِ جَهَالَتِهِمْ وَعَدَمِ اسْتِنصَارِهِمْ. ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾: مُرْشِدٍ، أَوْ: ذِي رَشْدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ غَيٌّ مَحْضٌ وَضَلَالٌ صَرِيحٌ.

(١) نسبت لمعاذ وعلي رضي الله عنهما، وعيسى بن عمر وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي حنيفة وغيرهم.

انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥-٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٧)، و«الكامل» للهذلي

(ص: ٥٧٣)، و«الكشاف» (٤/ ١٩٦)، و«البحر» (١٢/ ٣٤٩).

قوله: «وهو المُعْجِزَاتُ الْقَاهِرَةُ»:

قال الطَّبِيُّ: هو على هذا من بابِ الْعَطْفِ التَّجْرِيدِيِّ نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ وَالنَّسَمَةِ الْمُبَارَكَةِ) فَإِنَّهُ جَرَّدَ مِنَ الْآيَاتِ الْحُجَّةَ، وَجَعَلَهَا غَيْرَهَا، وَعَطَفَهَا عَلَيْهَا، وَهِيَ هِيَ<sup>(١)</sup>.

(٩٨ - ٩٩) - ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمَوْرُودُ﴾<sup>(١٨)</sup>  
وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ.

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إِلَى النَّارِ كَمَا كَانَ يَقْدُمُهُمْ فِي الدُّنْيَا إِلَى الضَّلَالِ،  
يَقَالُ: قَدَّمَ، بِمَعْنَى: تَقَدَّمَ.

﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي مُبَالَغَةً فِي تَحْقِيقِهِ، وَنَزَلَ لَهُمُ النَّارُ  
مَنْزِلَةَ الْمَاءِ فَسَمِيَ إِتْيَانُهَا مَوْرِدًا، ثُمَّ قَالَ:

﴿وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمَوْرُودُ﴾؛ أَي: بِئْسَ الْمَوْرِدُ الَّذِي وَرَدُّهُ النَّارُ، فَإِنَّهُ يُرَادُّ لِتَبْرِيدِ  
الْأَكْبَادِ وَتَسْكِينِ الْعَطَشِ وَالنَّارِ بِالضَّدِّ.

وَالْآيَةُ كَالدَّلِيلِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾؛ فَإِنَّ مَنْ هَذَا عَاقِبَتُهُ لَمْ  
يَكُنْ فِي أَمْرِهِ رَشْدٌ، أَوْ تَفْسِيرٌ لَهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَّ بِالرُّشْدِ: مَا يَكُونُ مَأْمُونًا عَاقِبَةً  
حَمِيدًا.

﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ أَي: يُلْعَنُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

﴿بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾: بِئْسَ الْعَوْنُ الْمُعَانُ، أَوْ: الْعَطَاءُ الْمُعْطَى، وَأَصْلُ الرَّفْدِ:  
مَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ لِيُعْمِدَهُ، وَالْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ مَحْذُوفٌ؛ أَي: رَفْدُهُمْ، وَهُوَ اللَّعْنَةُ  
فِي الدَّارَيْنِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٨٥).

قوله: «بَسَّ الْعَوْنُ الْمُعَانُ»:

قال الطَّبِيُّ: سُمِّيَتِ اللَّعْنَةُ عَوْنًا لِأَنَّهَا إِذَا تَبَعَتْهُمْ فِي الدُّنْيَا تَبَعَتْهُمْ لَتُبْعَدَهُمْ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَتُعِينَهُمْ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الضَّلَالِ، وَتُمَدِّدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ وَعَمِهِمْ<sup>(١)</sup>، فَسُمِّيَ رَفْدًا - أَي: عَوْنًا - لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى التَّهْكِيمَةِ، كَقَوْلِهِ:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(٢)</sup>

وأما كونها مُعَانًا، فَلأنَّهَا أُرْفِدَتْ فِي الْآخِرَةِ بِلَعْنَةٍ أُخْرَى؛ لِيَكُونَ هَادِيَتَيْنِ إِلَى طَرِيقِ الْجَحِيمِ، ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُسْنَدَ الْمَرْفُودُ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَةَ فِي الدُّنْيَا تَبَعَتْهُمْ، وَكَذَا فِي الْآخِرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠]، وَلَكِنْ أُسْنَدَ إِلَى (الرَّفْدِ) الَّذِي هُوَ اللَّعْنَةُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ نَحْو: (جَدَّ جِدُّهُ)<sup>(٣)</sup>.

(١٠٠ - ١٠١) - ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِرٌ وَحَصِيدٌ﴾ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتَابُعٍ.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أَي: ذَلِكَ النَّبَأُ ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى﴾ الْمُهْلِكَةِ ﴿نَقُصُّهُ عَلَيْكَ﴾ مَقْصُوصٌ عَلَيْكَ.

(١) فِي النسخ الخطية: «وعمهم»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) عجز بيت لعمر بن معدى كرب. انظر: «الكتاب» (٣ / ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخرزاة» (٩ / ٢٦٥)، وصدرة:

وخيل قد دَلَفَتْ لها بخيلٍ

وقد تقدم ذكره في سورة البقرة الآية (١٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ١٨٨).



﴿مِنْهَا قَائِمٌ﴾ مِنْ تِلْكَ الْقَرْىِ بَاقٍ كَالزَّرْعِ الْقَائِمِ ﴿وَحَصِيدٌ﴾ وَمِنْهَا عَافِي  
الْأَثَرِ كَالزَّرْعِ الْمَحْصُودِ، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ، وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي ﴿نَقْصُهُ﴾  
وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ لَا وَآوَ وَلَا ضَمِيرَ.

﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ﴾ بِإِهْلَاكِنا إِيَّاهُمْ ﴿وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بِأَنْ عَرَّضُوهَا لَهُ  
بَارْتِكَابِ مَا يُوجِبُهُ ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ﴾: فَمَا نَفَعَتْهُمْ وَلَا قَدَرَتْ أَنْ تَدْفَعَ عَنْهُمْ  
﴿إِلَهُهُمْ أَلَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ حِينَ جَاءَهُمْ عَذَابُهُ وَنَقَمَتُهُ  
﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيرٍ﴾: هَلَاكِ، أَوْ تَخْسِيرِ.

قوله: «والجملة مُسْتَأْنَفَةٌ»:

قال الطَّبَّيُّ: فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَصَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَنْبَاءَ الرُّسُلِ وَأَمْرَهُمْ وَوَحَامَتَهُ  
عَاقِبَةَ الْمُكَذِّبِينَ اتَّجَهَ لِسَائِلِ أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ الْقَرْىُ الْمَقْصُوصَةُ مَا حَالُهَا؟ أَبَاقِيَّةٌ أَثَارُهَا  
أَمْ لَا<sup>(١)</sup>؟

قوله: «وقيل: حَالٌ مِنَ الْهَاءِ؛ أَي: فِي ﴿نَقْصُهُ﴾»، قاله أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبَّيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ ﴿الْقَرْىِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال أَبُو حَيَّانَ: أَي: نَقْصُهُ عَلَيْكَ وَحَالُ الْقَرْىِ ذَلِكَ.

قال: وَالْحَالُ أَبْلَغُ فِي التَّخْوِيفِ وَضَرْبِ الْمَثَلِ لِلْحَاضِرِينَ؛ أَي: نَقْصُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٨٩).

(٢) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٧١٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ١٨٩).

عليك بعضُ أنبياءِ القرى وهي على هذه الحالة يُشاهدونَ فعلَ الله بها<sup>(١)</sup>.

(١٠٢ - ١٠٣) - ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَ وَهِيَ ظَلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ

﴿١٠٢﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾: ومثل ذلك الأخذ ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾.

وَقُرِئَ: (أَخَذَ رَبُّكَ) بالفعل<sup>(٢)</sup>، فيكون<sup>(٣)</sup> محلُّ الكافِ النَّصْبَ على المصدرِ.

﴿إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَ﴾؛ أي: أهلها، وَقُرِئَ: (إِذْ)<sup>(٤)</sup> لأنَّ المَعْنَى على الْمُضِيِّ.

﴿وَهِيَ ظَلِمَةٌ﴾ حالٌ منَ الْقَرْيَ، وهي في الحَقِيقَةِ لأهلِها، لَكِنَّهَا لَمَّا أُقِيمَتْ مُقَامُهَا أُجْرِيتْ عَلَيْهَا، وفائدُها: الإِشْعَارُ بِأَنَّهُمْ أَخَذُوا لظُلْمِهِمْ، وإنذارٌ كُلِّ ظالِمٍ ظَلَمَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ وَخَامَةِ الْعَاقِبَةِ.

﴿إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾: وجيعٌ غيرُ مَرْجُوٍّ الْخِلَاصُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>، وهو مُبَالِغَةٌ فِي التَّهْدِيدِ وَالتَّحْذِيرِ.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾؛ أي فيما نزلَ بِالْأَمَمِ الْهَالِكَةِ، أو فيما قَصَّه اللهُ تَعَالَى مِنْ قَصَصِهِمْ ﴿لَآيَةً﴾: لَعِبْرَةً ﴿لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ يَعْتَبِرُ بِهِ عِظَمَهُ<sup>(٦)</sup> لَعَلَّهُ بِأَنَّ مَا حَاقَ بِهِمْ أُنْمُودَجٌ مِمَّا أَعَدَّ اللهُ لِلْمُجْرِمِينَ فِي الْآخِرَةِ، أو يَنْزَجُرُ بِهِ عَنْ مُوجِبَاتِهِ لَعَلَّهُ بِأَنَّهَا

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/٣٥٦).

(٢) نسبت لعاصم الجحدري وأبي رجاء الطاطري، انظر: «تفسير الطبري» (١٢/٥٧٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥ - ٦٦)، و«المحرر الوجيز» (٣/٢٠٦).

(٣) في (خ): «وعلى هذا يكون».

(٤) نسبت للجحدري. انظر: «تفسير الطبري» (١٢/٥٧٢).

(٥) في (ت): «عنه».

(٦) في (ت): «يعتبر عظمته».

مِنْ إِلَهٍ مُخْتَارٍ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ، فَإِنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْآخِرَةَ وَأَحَالَ فَنَاءَ هَذَا الْعَالَمِ لَمْ يَقُلْ بِالْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ، وَجَعَلَ تِلْكَ الْوَقَائِعَ لِأَسْبَابٍ فَلَكِيَّةٍ اتَّفَقَتْ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ لَا لِلذُّنُوبِ الْمَهْلَكِينَ بِهَا.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى يومِ الْقِيَامَةِ وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، دَلَّ عَلَيْهِ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾؛ أَي: يُجْمَعُ لَهُ النَّاسُ، وَالتَّغْيِيرُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثَبَاتِ مَعْنَى الْجَمْعِ لِلْيَوْمِ، وَأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ لَا مُحَالَةَ، وَأَنَّ النَّاسَ لَا يَنْفَكُونَ عَنْهُ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩].

وَمَعْنَى الْجَمْعِ لَهُ: الْجَمْعُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَحَاسِبِ وَالْمَجَازَةِ.

﴿وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾؛ أَي: مَشْهُودٌ فِيهِ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، فَاتَّسَعَ فِيهِ بِإِجْرَاءِ الظَّرْفِ مُجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ كَقَوْلِهِ:

فِي مُحْفَلٍ مِنْ نَوَاصِي النَّاسِ مَشْهُودٍ

أَي: كَثِيرٍ شَاهِدُوهُ، وَلَوْ جُعِلَ الْيَوْمُ مَشْهُودًا فِي نَفْسِهِ لَبَطَلَ الْغَرَضُ مِنْ تَعْظِيمِ الْيَوْمِ وَتَمْيِيزِهِ، فَإِنَّ سَائِرَ الْأَيَّامِ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «وَفَائِدَتُهَا: الْإِشْعَارُ بِأَنَّهُمْ أُخِذُوا لِلظُّلْمِهِمْ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ وَاسِمَ الْإِشَارَةِ دَلًّا عَلَى أَنَّ التَّشْبِيهَ تَمَثِيلِيٌّ، وَالْمُشَبَّهَ بِهِ تِلْكَ الْقُرَى السَّابِقَةُ الظَّالِمُ أَهْلُهَا، فَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِهَذِهِ الْحَالِ لِمَزِيدِ التَّوَكِيدِ وَالْإِشْعَارِ بِمَا ذَكَرَ<sup>(١)</sup>.

(١) فِي (ز): «ذَكَرَهُ». انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٨/ ١٩٠).

قوله: «والتَّغْيِيرُ»؛ أي: العدوُّ من الفعلِ إلى اسمِ المفعولِ «للدلالةِ على ثباتِ معنى الجمعِ لليوم...» إلى آخره.

قال الطَّيْبِيُّ: أي: في وَصْفِ (اليَوْمِ) باسمِ المفعولِ وإسنادهِ إلى (النَّاسِ) الدَّلالةُ على أنَّ اليومَ موصوفٌ بذلك الوصفِ وصفًا لازمًا، وأنَّ النَّاسَ لا ينفكُون<sup>(١)</sup> عن الجمعِ؛ لأنَّ كِلَا الأُسْلُوبَيْنِ مجرى<sup>(٢)</sup> على غيرِ الظَّاهِرِ للمُبَالَغَةِ، ومقتضى<sup>(٣)</sup> الظَّاهِرِ أن يُقال: ذلك يومٌ يُجْمَعُ له النَّاسُ؛ فإنَّ الفعلَ مُتَرَقِّبٌ والنَّاسُ غيرُ مجموعينَ الآن<sup>(٤)</sup>.

قوله:

«في محفلٍ من نواصي النَّاسِ مشهودٍ»

أَوَّلُهُ:

وَمَشْهَدٍ قَدْ كَفَيْتُ الْغَائِبِينَ بِهِ<sup>(٥)</sup>

قال الطَّيْبِيُّ: نواصي النَّاسِ أَشْرَافُهُمْ، والمُقَدِّمُونَ مِنْهُمْ كما وُصِّفُوا بالذَّوَائِبِ،

(١) في النسخ الخطية: «بتفكرون»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في (س): «يجري».

(٣) في (س): «ويقتضي».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطَّيْبِيِّ (٨/ ١٩١ - ١٩٢).

(٥) عجز بيت لأم قيس الضبية كما في «بلاغات النساء» لابن طيفور (ص: ١٧٧)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١/ ٤٣٨)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٧٤١)، وهو دون نسبة في «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٨٣)، و«الصحاح» (مادة: نصا).

يقال: (فلان ذؤابة قومه وناصية عشيرته). تقول: رُبَّ مَشْهَدٍ عَظِيمٍ الشَّانِ تَكَلَّمْتُ فيه وَنَبْتُ عَنِ الْغَائِبِينَ عَنْهُ، واليومُ يومٌ مشهودٌ، فيه رؤساءُ النَّاسِ وأماثلهم؛ يعني: كَشَفْتُ الْغُمَّةَ بِقَلْبٍ ثَابِتٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ولو جعلَ اليومَ مَشْهُودًا في نَفْسِهِ لَبَطَلَ الْغَرَضُ مِنْ تَعْظِيمِ الْيَوْمِ وَتَمْيِيزِهِ، فَإِنَّ سَائِرَ الْأَيَّامِ كَذَلِكَ»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ يقالُ: سائرُ الأيامِ مشهودٌ فيها أيضًا كما أَنَّها مشهوداتٌ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّ في (اليومِ المَشْهُودِ فيه) إِيْهَامًا في (المَشْهُودِ)؛ أي: يُشْهَدُ فيه حَالٌ، وفي (اليومِ المَشْهُودِ) لَا إِيْهَامَ؛ إذ يُعْلَمُ أَنَّ المَشْهُودَ الْيَوْمَ، وَأما تَمْيِيزُهُ عَنْ غَيْرِهِ بِالتَّهْوِيلِ فَلِذَلِكَ الْإِيْهَامُ مَعَ الْقَرِينَةِ وَالسِّيَاقِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبْيِيُّ: مَا أَذْرِي مَا غَرَضُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (سَائِرُ الْأَيَّامِ مَشْهُودٌ فِيهَا) لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ فِي غَايَةِ مِنَ الظُّهُورِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: (يَوْمٌ مَشْهُودٌ فِيهِ) إِلَّا لِيَوْمٍ يَشْهَدُ فِيهِ الْخَلَائِقُ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ لِأَمْرِ لَهُ شَأْنٌ أَوْ لَخَطْبٍ يَهْمُهُمْ نَحْوَ أَيَّامِ الْأَعْيَادِ وَأَيَّامِ عَرَفَةَ وَأَيَّامِ الْحَرْبِ وَأَيَّامِ قُدُومِ السُّلْطَانِ، وَيُقَالُ: يَوْمٌ مَشْهُودٌ؛ أي: مُدْرَكٌ، تقول: (أَدْرَكْتُ يَوْمَ فُلَانٍ وَشَهْرَ فُلَانٍ)، وَمِنْهُ: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُغْهُ» [البقرة: ١٨٥]<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٩٣/٨).

(٢) نقله الطبي في «فتوح الغيب» (١٩٤/٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٩٤/٨).

(١٠٤ - ١٠٥) - ﴿وَمَا تَوْخِهُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾ (١٠٤) يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُعَىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿﴾.

﴿وَمَا تَوْخِهُهُ﴾؛ أي: اليوم ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾: إلا لانتهاء مُدَّةٍ مَّعْدُودَةٍ مُتَنَاهِيَةٍ، على حذف المضاف وإرادة مُدَّةِ التأجيل كُلِّهَا بالأجل، لا مُتَنَاهَاها فَإِنَّهُ غَيْرُ مَّعْدُودٍ.

﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾؛ أي: الجزاء، أو: اليوم كقوله: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ﴾ [الحج: ٥٥] على أَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ بمعنى (حين)، أو: الله عزَّ وجلَّ، كقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحوه.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ: ﴿يَأْتِ﴾ بحذف الياءِ اجتزاءً عنها بالكسرة<sup>(١)</sup>.  
﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾: لا تتكلَّمُ نفسٌ بما يَنْفَعُ ويُنْجِي مِنْ جَوَابٍ أو شَفَاعَةٍ، وهو النَّاصِبُ لِلظَّرْفِ، ويَحْتَمِلُ نَصْبُهُ بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ، أو بالانتهاء المحذوف.

﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾: إلا بإذنِ الله؛ كقوله: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٨] وهذا في موقفٍ، وقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ ﴿﴾ [المرسلات: ٣٥] في موقفٍ<sup>(٢)</sup> آخر، أو المأذونُ فيه هي الجواباتُ الحَقَّةُ والممنوعُ عنه هي الأعذارُ الباطِلَةُ.

(١) وأثبتها في الحالين ابن كثير، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) في (ت): «موضع».

﴿فَمِنْهُمْ سَقِيٌّ﴾ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ بِمُقْتَضَى الْوَعْدِ ﴿وَسَعِيدٌ﴾ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ بِمَوْجَبِ الْوَعْدِ، وَالضَّمِيرُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾، أَوْ لِلنَّاسِ.

قوله: «يَوْمَ يَأْتِي»؛ أي: الجزاء، أو: الْيَوْمَ:

قال أبو البقاء: فاعلُ ﴿يَأْتِي﴾ ضميرٌ يرجعُ على ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾، ولا يرجعُ إلى ﴿يَوْمَ﴾ المضافِ إلى ﴿يَأْتِي﴾ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَجَزَاءِ الْمُضَافِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي: لا يجوزُ أن يكونَ فاعلُ ﴿يَأْتِي﴾ ضَمِيرُ (اليوم) الذي أُضِيفَ إلى ﴿يَأْتِي﴾ لِمَا يَلَزِمُ مِنْهُ أَنْ يُضَافَ (اليوم) إلى فعلٍ نَفْسِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (جِئْتُكَ يَوْمَ يَسْرُكَ) لِأَنَّ مَعْنَاهُ: يَوْمَ سُرُورِهِ إِيَّاكَ، وَإِنَّمَا تُضِيفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ كَمَا تَقُولُ<sup>(٢)</sup>: (جِئْتُكَ يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ)؛ أي: يَوْمَ خُرُوجِ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «بَحَذَفِ الْبَاءِ اجْتِزَاءً عَنْهَا بِالْكَسْرِ»:

قال الزَّجَّاجُ: حَكِيَ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: (لَا أَدِرُ) وَتَجْتَزِي بِالْكَسْرِ؛ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٧١٤ / ٢).

(٢) في (ز): «كما إذا قلت».

(٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي (٣٧٣ - ٣٧٤).

(٤) انظر: «الكتاب» (١٨٤ / ٤)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٧٧ / ٣).

قوله: «مدلول عليه بقوله: ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾»:

قال الطَّبِيُّ: في هذا إشارة إلى أن الآية من باب الجمع مع التفريق والتقسيم، والجمع قوله: ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾ لأنها متعددة معنًى؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، والتفريق: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيم: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا﴾<sup>(١)</sup>.

(١٠٦-١٠٧) - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَنَارُهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ﴾<sup>(٢)</sup> خَلْدِيَّتٌ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَنَارُهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ﴾ الزَّفير: إخراج النفس، والشَّهيق: رُده، واستعمالُهما في أوَّلِ النَّهْيِ وَآخِرِهِ، والمرادُ بهما<sup>(٣)</sup>: الدَّلالةُ على شِدَّةِ كَرْبِهِمْ وَغَمِّهِمْ، وَتَشْبِيهُ حَالِهِمْ بِمَنْ اسْتَوَلَّتْ الْحَرَارَةُ عَلَى قَلْبِهِ وَانْحَصَرَ فِيهِ رُوحُهُ، أو تشبيهه صراخهم بأصواتِ الحَمِيرِ.

وَقُرِئَ: (شَقُوا) بِالضَّمِّ<sup>(٣)</sup>.

﴿خَلْدِيَّتٌ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ليس لارتباطِ دَوَامِهِمْ فِي النَّارِ بِدَوَامِهِمَا فَإِنَّ النُّصُوصَ دَالَّةٌ عَلَى تَأْيِيدِ دَوَامِهِمْ وانقطاعِ دَوَامِهِمَا، بل للتعبير عن التَّأْيِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ بما كانت العربُ يعبرون به عنه على سبيلِ التَّمثِيلِ، ولو كان للارتباطِ لم يلزم أيضاً من زوالِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ زَوَالُ عَذَابِهِمْ وَلَا مِنْ دَوَامِهِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٩٨/٨).

(٢) في (ت): «منهما».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن الحسن.



دَوَامُهُمَا إِلَّا مِنْ قَبْلِ<sup>(١)</sup> المفهوم؛ لأنَّ دَوَامَهُمَا كالملزوم لدَوَامِهِ، وقد عرفت أنَّ المفهوم لا يقاوم المنطوق.

وقيل: المراد: سموات الآخرة وأرضها، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وأنَّ أهل الآخرة لا بُدَّ لَهُمْ مِنْ مُظِلٍّ وَمُظْلٍ، وفيه نظر؛ لأنَّه تشبيه بما لا يَعْرِفُ أكثر الخلق وجوده ودوامه، وَمَنْ عَرَفَهُ فَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ بما يدلُّ على دوام الثواب والعقاب فلا يُجِدِي له التشبيه.

﴿إِلَّا مَآشَاءَ رَبِّكَ﴾ استثناء من الخلود في النَّار؛ لأنَّ بعضهم وهم فساق الموحِّدين يخرجون منها، وذلك كافٍ في صحَّة الاستثناء؛ لأنَّ زوال الحكم عن الكلِّ يكفيه زواله عن البعض، وهم المراد بالاستثناء الثاني، فإنَّهم مُقَارِفُونَ عَنِ الْجَنَّةِ أَيَّامَ عَذَابِهِمْ، فإنَّ التَّأْيِيدَ مِنْ مَبْدَأٍ مُعَيَّنٍ يَنْتَقِضُ بِاعتبارِ الابتداء كما يَنْتَقِضُ بِاعتبارِ الانتهاء، وهؤلاء وإن شَقُّوا بعصيانهم فقد سَعِدُوا بإيمانهم.

ولا يقال: فعلى هذا لم يَكُنْ قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ تقسيماً صحيحاً؛ لأنَّ مِنْ شرطه أن تكون صِفَةُ كُلِّ قِسْمٍ مُتَنَفِئَةً عَنِ قَسِيمِهِ = لأنَّ ذلك<sup>(٢)</sup> الشَّرْطُ حَيْثُ التَّقْسِيمُ لانتصالي حَقِيقِيٍّ أو مانعٍ مِنَ الجمع، وهاهنا المراد أنَّ أهل الموقف لا يخرجون عَنِ الْقِسْمَيْنِ، وأنَّ حالَهُمْ لا يَخْلُو عَنِ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، وذلك لا يَمْنَعُ اجتماعَ الأمرين في شخصٍ باعتبارين، أو لأنَّ أهل النَّارِ يُنْقَلَوْنَ مِنْهَا إِلَى الزَّمَّهِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَذَابِ أحياناً، وكذلك أهلُ الْجَنَّةِ يُنْعَمُونَ بما هو أعلى مِنَ الْجَنَّةِ كالاتِّصَالِ بِجَنَابِ الْقُدْسِ وَالْفَوْزِ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ.

(١) في (ت): «قبيل».

(٢) قوله: «لأنَّ ذلك»؛ علة لقوله: «لا يقال». انظر: «حاشية القونوي» (١٠/٢١٢).

أو من أصل الحكم<sup>(١)</sup>، والمستثنى زمانٌ توقّفهم في الموقف للحساب؛ لأنّ ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم، أو مدّة لبثهم في الدنيا والبرزخ إن كان الحكم مطلقاً غير مقيّد باليوم، وعلى هذا التّأويل يحتمل أن يكون الاستثناء من الخلود على ما عرفت.

وقيل: هو من قوله: ﴿لَمْ يَهَازِفُوا وَشَيْئاً﴾.

وقيل: ﴿لَا﴾ هاهنا بمعنى: سوى؛ كقولك: (عليّ ألفٌ إلا الألفان القديمان)، والمعنى: سوى ما شاء ربك من الزيادة التي لا آخر لها على مدّة بقاء السماوات والأرض.

﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من غير اعتراض.

قوله: «إنّ المفهوم لا يقاوم المنطوق»:

قال صاحب «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>: قد أخذ على [بعض] المصنّفين قولهم: المفهوم والمنطوق، وقالوا: يجب أن يقال: المنطوق به؛ لأنّ اسم المفعول من المتعدّي بحرف الجرّ يجب أن لا يُجرّد منه.

قال: وقد يستدلّ لجوازه بقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾؛ أي: فيه، وإنّ العهد كان مشكوكاً؛ أي: عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «أو من أصل الحكم»؛ أي: وهو كونهم في النار، عطفٌ على «من الخلود في النار». انظر:

«حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٥٨)

(٢) في النسخ الخطية: «الاتصاف»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٣) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ١٩٢)، وما بين معكوفتين منه.

قوله: «وفيه نظر؛ لأنه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده...» إلى آخره.

قال الطيبي: أجيب عنه بأن ليس هذا من التشبيه لما يُعرف بما لا يُعرف، بل هو تشبيه ما لا يُعرف بما يُعرف، فإنه <sup>(١)</sup> شبه تلك الدار بهذه الدار، وأثبت لها ما لهذه من المظلة والمقلة، والجامع كونهما جسمين <sup>(٢)</sup>، وإثبات الدوام للمُشبه به مبني على العرف والعادة <sup>(٣)</sup>.

قوله: «﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ استثناء من الخلود...» إلى آخره.

قال ابن الحاجب في «الأمالى»: الاستثناء الأول مُتَّصِلٌ من وجهين:  
الأول: أن المراد بـ ﴿مَادَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ جميع الزمان بعد البعث، فاستثنى زمن إقامتهم من المحشر، فإنهم ليسوا في النار حينئذ.  
روى الواحدي هذا الوجه عن الزجاج <sup>(٤)</sup>.

قال الإمام: هذا بعيد؛ لأن الاستثناء وقع عن الخلود في النار، ومن المعلوم أن الخلود فيها كيفية من كفيات الحصول فيها، فقبل الحصول في النار امتنع حصول الخلود فيها، وإذا لم يحصل الخلود المستثنى منه امتنع حصول الاستثناء <sup>(٥)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «فأي»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٢) في (س): «جسدين».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٠٠).

(٤) انظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٢/ ٥٩١). وانظر: «معاني القرآن وإعراجه» للزجاج (٣/ ٨٠).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٠٣).

وثانيهما: أن يكون ﴿الَّذِينَ شَقُّوا﴾ عبارة عن الكُفَّارِ وعصاة المسلمين، فيكون: ﴿مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ استثناءً إمّا للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة فإنهم ليسوا فيها حينئذٍ، وإما لمن يخرج استعماراً لـ (مَا) بمعنى (من)، ويكون استثناءً من ﴿الَّذِينَ شَقُّوا﴾ لا من ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الإمام: هذا الاستثناء يفيد إخراج أهل التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ؛ لأنَّ قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ﴾ يفيد أنَّ جملة الأشقياء مَحْكُومٌ عليهم بهذا الحكم، ثم قال: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فوجب أن لا يبقى ذلك الحكم على ذلك المجموع، ويكفي في زوال حكم الخلود عن المجموع زواله عن بعضهم، فوجب أن لا يبقى حكم الخلود لبعض الأشقياء، ولما ثبت أن الخلود واجب للكُفَّارِ وجب أن يقال: الذين زال حكم الخلود عنهم هم الفساق من أهل الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قال الطَّبَّيُّ: وتبعه القاضي<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَوْ لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ يُنْقَلُونَ مِنْهَا إِلَى الزَّمْهِرِ...» إلى آخره.

قال أبو حيان: ما ذكره في أهل النار قد يتمشى؛ لأنهم يخرجون من النار إلى الزَّمْهِرِ، فيصح الاستثناء.

وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة، فلا يصح فيهم الاستثناء<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «أمالى ابن الحاجب» (١/٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/٤٠٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/٢٠٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/٣٦٥).

وقال الحَلِيّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ مَعَ كَوْنِهِمْ يَعْذِبُونَ فِي النَّارِ بِالزَّمْهِرِ هُمْ فِي النَّارِ أَيْضًا<sup>(١)</sup>.

(١٠٨) - ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾: غَيْرَ مَقْطُوعٍ، وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الثَّوَابَ لَا يَنْقَطِعُ، وَتَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الثَّوَابِ لَيْسَ الْإِنْقِطَاعُ، وَلَأَجْلِهِ فَرَّقَ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فِي التَّأْيِيدِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ: ﴿سَعِدُوا﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup> مِنْ سَعَدَهُ اللَّهُ بِمَعْنَى: أَسْعَدَهُ.

و﴿عَطَاءٌ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ؛ أَي: أُعْطُوا عَطَاءً، أَوِ الْحَالِ مِنَ ﴿الْجَنَّةِ﴾.

(١٠٩) - ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْْبُدُ هَتُولَاءٌ مَا يَعْْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوفُونَ نَصِيبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾.

﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾: شَكٌّ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ مِنْ مَّالِ النَّاسِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/٣٩٢).

(٢) وقرأ الباقون: ﴿سَعِدُوا﴾ انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٣) قوله: «من مآل..» متعلق بقوله: «أنزل عليك» لا بـ﴿مِرْيَةٍ﴾.

﴿مَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾: مِنْ عِبَادَةِ هَؤُلَاءِ الْمَشْرِكِينَ فِي أَنَّهَا ضَلَالٌ مُؤَدِّ إِلَى مِثْلِ مَا حَلَّ بِمَنْ قَبْلَهُمْ مِمَّنْ قَصَصْتُ عَلَيْكَ سَوْءَ عَاقِبَةِ عِبَادَتِهِمْ، أَوْ مِنْ حَالٍ مَا يَعْبُدُونَهُ فِي أَنَّهُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ.

﴿مَّا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾: اسْتِثْنَا فُ مَعْنَاهُ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنِ الْمَرِيَةِ؛ أَي: هُمْ وَأَبَاؤُهُمْ سَوَاءٌ فِي الشَّرْكِ؛ أَي: مَا يَعْبُدُونَ عِبَادَةً إِلَّا كِعِبَادَتِهِمْ<sup>(١)</sup>، أَوْ: مَا يَعْبُدُونَ شَيْئًا إِلَّا مِثْلَ مَا عَبَدُوهُ مِنَ الْأَوْثَانِ، وَقَدْ بَلَغَكَ مَا لِحَقِّ آبَاءِهِمْ مِنْ ذَلِكَ فَسَيُلْحَقُهُمْ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ التَّمَاثُلَ فِي الْأَسْبَابِ يَفْتَضِي التَّمَاثُلَ فِي الْمَسَبِّاتِ.

وَمَعْنَى ﴿كَمَا يَعْبُدُ﴾: كَمَا كَانَ يَعْبُدُ، فَحُذِفَ لِلدَّلَالَةِ قَبْلُ عَلَيْهِ.

﴿وَلَإِنَّا لَمَوْفُوهُمْ نَصِيبُهُمْ﴾: حَظُّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ كَأَبَائِهِمْ، أَوْ مِنَ الرِّزْقِ فَيَكُونُ عَذْرًا لِلتَّأْخِيرِ<sup>(٢)</sup> الْعَذَابِ عَنْهُمْ مَعَ قِيَامِ مَا يُوجِبُهُ.

﴿غَيْرَ مَنُوقٍ﴾ مِنَ النَّصِيبِ لِتَقْيِيدِ التَّوْفِيقِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: وَفَيْتُهُ حَقَّهُ، وَتَرِيدُ بِهِ وَفَاءَ بَعْضِهِ وَلَوْ مَجَازًا.

قَوْلُهُ: «اسْتِثْنَا فُ مَعْنَاهُ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنِ الْمَرِيَةِ»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي: لَمَّا نَهَاها بِقَوْلِهِ ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرِيَةٍ﴾؛ أَي: لَا تَشْكُ فِي سَوْءِ عَاقِبَةِ عِبَادَتِهِمْ، قَدَّرَ لِسَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَمْ لَا أَشْكُ فِي سَوْءِ عَاقِبَتِهِمْ؟

(١) فِي (ت): «كِعِبَادَةِ آبَائِهِمْ».

(٢) فِي (ت): «لِلتَّأْخِرِ».

فأجيب: لأنَّ حالَهُمْ في الشُّركِ مثلِ حالِ آبائِهِمْ، فيهلكُهُمُ اللهُ كما أهلكَ آبَاءَهُمْ<sup>(١)</sup>.

(١١٠ - ١١١) - ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴿١١٠﴾ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِينَهُمْ رَبِّكَ أََعْمَلَهُمْ إِنَّهُمْ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ فَاَمِنْ بِهِ قَوْمٌ وَكَفَرَ بِهِ قَوْمٌ كَمَا اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي الْقُرْآنِ.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ يعني<sup>(٢)</sup>: كَلِمَةٌ الْإِنظَارِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.  
 ﴿لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ بِإِنْزَالِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُبْطِلُ لِيَتَمَيَّزَ بِهِ عَنِ الْمَحْقُوقِ.  
 ﴿وَإِنَّهُمْ﴾: وَإِنْ كَفَرَا قَوْمُكَ ﴿لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾: مِنَ الْقُرْآنِ ﴿مُرِيبٍ﴾ مَوْجِعٍ فِي الرِّيْبَةِ.  
 ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾: وَإِنْ كُلَّ الْمُخْتَلِفِينَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ وَالْكَافِرِينَ، وَالتَّنْوِينَ بَدَلُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٍ بِالتَّخْفِيفِ مَعَ الْإِعْمَالِ<sup>(٣)</sup> اعْتِبَارًا لِلْأَصْلِ.  
 ﴿لَمَّا لَيُوفِينَهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ اللَّامُ الْأُولَى مَوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ وَالثَّانِيَةُ لِلتَّأْكِيدِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَ(مَا) مَزِيدَةٌ بَيْنَهُمَا لِلْفَصْلِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٢٠٨/٨).

(٢) في (ت): «أي».

(٣) أي: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾ وانظر التعليق الآتي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمرَةُ ﴿لَمَّا﴾ بالتَّشْدِيدِ<sup>(١)</sup> على أن أصله: لَمِنَ مَا، فقلبت النونُ ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاثُ ميماتٍ فحذفت أولاهنَّ، والمعنى: لَمِنَ الذين يُوفِّيَنهم ربُّكَ جزاءَ أَعْمَالِهِم.

وَقُرِئَ: ﴿لَمَّا﴾ بالتَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup>؛ أي: جميعاً؛ كقوله: ﴿أَكَلَا لَمَّا﴾ [الفجر: ١٩].

و: ﴿وإنَّ كُلَّ لَمَّا﴾<sup>(٣)</sup> على أن (إنَّ) نافيةٌ و﴿لَمَّا﴾ بمعنى: إلَّا، وقد قُرِئَ به<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّهُ يَمَّا يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ فلا يفوته شيءٌ منه وإن خفي.

قوله: «اللامُ الأولى موطئةٌ للقسم»:

(١) وتفصيل قراءات السبعة في الآية:

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وإنَّ كُلَّ لَمَّا﴾ بتخفيف ﴿إنَّ﴾ وتشديد ﴿لَمَّا﴾.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافع: ﴿وإنَّ كُلَّ لَمَّا﴾ بتخفيفهما.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمرَةُ وحفص عن عاصم ﴿وإنَّ كُلَّ لَمَّا﴾ بتشديدهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وإنَّ كُلَّ لَمَّا﴾ بتشديد ﴿إنَّ﴾ وتخفيف ﴿لَمَّا﴾.

انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٢) أي: (وإنَّ كُلَّ لَمَّا) نسبت للزهري وسليمان بن أرقم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٥)،

و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢١١)،

و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٥) عن الأعمش، و«الكشاف» (٤/ ٢١١) عن أبي

رزي الله عنه، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠) عن الحسن.

(٤) أي: (وإنَّ كُلَّ لَمَّا) نسبت لأبي وابن مسعود والأعمش. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس

(٢/ ١٨٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٨)، و«الكشاف»

(٤/ ٢١١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠).



قال صاحب «التقريب»: فيه نظر؛ لأنَّ الموطَّئة لا تدخل إلا على شرط، فالوجه أنَّ اللام الأولى هي الدَّاخلَةُ على خبر (إنَّ) والثَّانية جوابُ قسم و(ما) مزيدةٌ لثلاً يتلاقى اللامانِ تقديره: إِنَّ كُلَّهُم لَوَاللهِ لَنُوفِيَنَّهُمْ<sup>(١)</sup>.

قال الطَّيْبِيُّ: وهو قولُ أبي عليٍّ في «الحجَّة»<sup>(٢)</sup>.

قال: ونظر<sup>(٣)</sup> صاحب «التقريب» نشأ مِنْ قولِهِم: اللامُ الموطَّئةُ للقسمِ التي هي في قولك: (واللهِ لئنْ أَكْرَمْتَنِي لأَكْرِمَنَّكَ) كما في «المفصل»<sup>(٤)</sup>، وتفسيرُ ابنِ الحاجبِ له: اللامُ الموطَّئةُ للقسمِ هي اللامُ التي تدخلُ على الشرطِ بعد تقدُّمِ القسمِ لفظاً أو تقديراً، ليؤدِّنَ بأنَّ الجوابَ له لا للشرطِ، فهذا معنى توطئتها، وليست جوابَ القسمِ، وإنما الجوابُ ما يأتي بعد الشرطِ<sup>(٥)</sup>.

ويمكنُ أن يقال: معنى التَّوطئةِ فيها هو أنَّها توطَّأت مكانَ القسمِ، مِنْ قولِهِم: (توطَّأته<sup>(٦)</sup> بقدمي)، و(هذا موطئُ قَدَمي)؛ أي: دلَّت على أنَّ اللامَ التي تليها مما يَصْلُحُ أن يكونَ جواباً لقسمٍ مَحذوفٍ، فهذا لا يوجبُ الاختصاصَ بأنَّ يكونَ مدخولُها شرطاً ألبتَّة، وبه يَعْلَمُ عِلَّةُ التَّسْمِيَةِ؛ إذ رعايَةُ التَّنَاسُبِ بين الاسمِ والمُسَمَّى

(١) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢١٠).

(٢) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٣٨٤-٣٨٥).

(٣) في (س): «ونظير قول»، والمثبت من (ز) وهو موافق لما في «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «المفصل في صناعة الإعراب» للزمخشري (ص: ٤٥٠).

(٥) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ٢٧٠).

(٦) في النسخ الخطية: «يوطأ به»، والمثبت من «فتوح الغيب».

مَنْظُورٌ فِيهِ، فَعَلَى هَذَا الْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ بَتَمَامِهَا وَقَعَتْ خَبَرًا لـ (إِنْ) فَاسْتَغْنَى بِمَعْنَى التَّأَكُّيدِ فِيهَا عَنْ ذِكْرِ اللَّامِ.

قَالَ صَاحِبُ «التَّخْمِيرِ»<sup>(١)</sup>: أَجْمَعَ الْكَوْفِيُّونَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى خَلْفٌ مِنَ الْقَسَمِ، وَالثَّانِيَةُ لَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْإِقْلِيدِ»: أَنَّ اللَّامَ فِي الْآيَةِ مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لَمَّا، وَ(مَا) مَزِيدَةٌ، وَفِي «لِيُوفِّيَنَّهُمْ» جَوَابُ الْقَسَمِ؛ أَي: وَإِنْ كُلاَ وَاللَّهُ لِيُوفِّيَنَّهُمْ.

وَقَالَ: التَّوَطَّئُ كَثْرَةُ الْوَطْءِ، وَهِيَ الرِّيَاضَةُ، كَقَوْلِكَ: (وَطَّأَ<sup>(٢)</sup> الْفَرَسَ) وَ: (وَطَّأَ الْمَرْكَبَ)، تَقُولُ: هَذِهِ اللَّامُ وَطَّأَتْ طَرِيقَ جَوَابِ الْقَسَمِ؛ أَي: سَهَّلَتْ تَفْهَمُ الْجَوَابَ عَلَى الْمُقْسَمِ<sup>(٣)</sup> لَهُ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ» لَمَّا بِالْتَّشْدِيدِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ: لَيْمِنْ مَا، فَقُلِّبَتِ النُّونُ مِيمًا لِلإِدْغَامِ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ مِيمَاتٍ فَحُذِفَتْ أَوَّلَاهُنَّ... «إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَغْنِيِّ»: هَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ حَذْفَ مِثْلِ هَذِهِ الْمِيمِ اسْتِثْقَالًا لَمْ يَثْبُتْ.

وَأَضْعَفُ مِنْهُ قَوْلُ آخَرٍ: أَنَّ الْأَصْلَ (لَمَّا) بِالتَّنْوِينِ بِمَعْنَى: جَمْعًا، ثُمَّ حُذِفَتْ

(١) فِي (س): «التَّحْجِيرِ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٢) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «وَطِئَ»، وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي.

(٣) فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ: «الْقَسَمِ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٤) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّيْبِيِّ (٨/٢١٠ - ٢١١).

التَّنْوِينُ إِجْرَاءٌ لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ (لَمَّا) فِي هَذَا الْمَعْنَى بَعِيدٌ، وَحُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْمُنْصَرِفِ فِي الْوَصْفِ أَبْعَدُ.

وَأَضْعَفُ مِنْ هَذَا قَوْلُ آخَرٍ؛ أَنَّهُ (فَعَلَى) مِنْ (الْلَمِّ)<sup>(١)</sup> فَهُوَ بِمَعْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ مُنْعَ مِنَ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَلَمْ يَبُثَّ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلَى) فَهَلَا كُتِبَ بِالْيَاءِ، وَهَلَا أَمَالَهُ مَنْ قَاعِدَتُهُ الْإِمَالَةُ.

وَاخْتَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّهَا (لَمَّا) الْجَازِمَةُ حُذِفَ فِعْلُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: لَمَّا يُهْمَلُوا أَوْ لَمَّا يُتْرَكُوا؛ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ سَفِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ الْأَشْقِيَاءَ وَالسَّعْدَاءَ وَمُجَازَاتِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ يَعْنِي: ابْنُ الْحَاجِبِ: وَلَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا أَشْبَهَ مِنْ هَذَا، وَإِنْ كَانَتْ النُّفُوسُ تَسْتَبْعِدُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مِثْلَهُ لَمْ يَقَعْ فِي التَّنْزِيلِ، وَالْحَقُّ أَنْ لَا يُسْتَبْعَدَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَفِي تَقْدِيرِهِ نَظْرٌ، وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ يُقَدَّرَ: لَمَّا يُؤَفُّوا أَعْمَالَهُمْ؛ أَيْ: أَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يُؤَفُّوْهَا وَسَيُؤَفُّونَهَا، وَوَجْهُ رُجْحَانِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ بَعْدَهُ ﴿لَيُؤَفِّيَنَّهُمْ﴾، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْفِيقَ لَمْ تَقَعْ بَعْدُ وَأَنَّهَا سَتَقَعُ.

(١) فِي (س): «مِنَ اللَّمِّ».

(٢) انْظُرْ: «مَغْنِي اللَّيْبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٣٧١).

(٣) انْظُرْ: «أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/ ١٦٧).

والثاني: أن منفي (لَمَّا) مُتَوَقَّعُ الثُّبُوتِ كما قَدَّمْنَا، والإهمال غيرُ مُتَوَقَّعِ الثُّبُوتِ<sup>(١)</sup>، انتهى كلامُ ابنِ هشام.

قال الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ الدَّمَامِينِيُّ: أَمَّا اسْتِزْعَافُهُ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ فظَاهِرٌ، بل القولُ فِي نَفْسِهِ سَاقِطٌ لَا يُلْتَمَذُ إِلَيْهِ، وَكَيْفَ يَتَأَتَّى التَّعْلِيلُ الَّذِي اسْتَدَّ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مَا يَرُدُّهُ قَطْعًا، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قِيلَ يَتَّخِذُ أَهْلُ عِثْرٍ مَنَازِلَ وَيُنَازِلُ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمُومٍ مِّن مَّعَلَكٍ﴾ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ثَمَانُ مِيمَاتٍ فِي اللَّفْظِ مُتَوَالِيَةٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ فَاصِلٌ. قال الإمامُ نَاصِرُ الدِّينِ بَنُ الْمُنَيَّرِ: وَهَذَا مِنَ الْغَرَائِبِ أَنْ يَتَكَرَّرَ ثَمَانِيَّةُ أَمْثَالٍ وَلَا يَفْطَنُ الذَّهْنُ لَذَلِكَ، وَلَا يَحْسَسُ اللِّسَانُ مِنْهُ بِثَقُلٍ، وَلَا السَّمْعُ يُنَبِّئُو، وَذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

وَبَيَانُ الْاجْتِمَاعِ لِهَذَا<sup>(٢)</sup> الْعَدَدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى أُمُومٍ مِّن مَّعَلَكٍ﴾ أَنَّ فِي ﴿أُمُومٍ﴾ مِيمَيْنِ، وَتَنْوِينًا قُلُوبَ مِيمًا لِمُلَاقَاتِهِ مِيمَ (مِنْ)، وَمِيمٌ (مِنْ)، وَنُونًا قُلُوبَ مِيمًا لِمُلَاقَاتِهَا مِيمَ (مِنْ)، وَهَذِهِ النُّونُ قُلُوبَ مِيمًا لِمُلَاقَاتِهَا مِيمَ (مَعَ)، فَجَاءَتِ الثَّمَانِيَّةُ. قال: والقولُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ مُخْتَرَعٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ ظَاهِرًا فِي ذَلِكَ.

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنْ فِي تَقْدِيرِهِ نَظْرًا، فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّعْيِيرِ فِي وَجْهِهِ الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١ - ٣٧٢).

(٢) في (ز): «وبيان اجتماع هذا».

(٣) في (س): «التعيير في وجوه»، وفي (ز): «التعيير في الوجوه»، والصواب المثبت، وهو مأخوذ من

قول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها...

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ<sup>(١)</sup> مِنَ التَّرْجِيحِ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَلَيْسَ هَذَا بِمَرَجِّحٍ قَوِيٍّ؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ إِذَا كَانَتْ سَتَقَعُ وَلَا بُدَّ فَهَم لَمْ يُهْمَلُوا وَلَمْ يُتْرَكُوا.

وَأَمَّا الْمُرَجِّحُ الثَّانِي فَجَوَابُهُ أَنَّ نَفْيَ (لَمَّا) لَيْسَ مُتَوَقَّعَ الثَّبُوتِ دَائِمًا حَتَّى يَتِمَّ هَذَا، بَلْ قَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ الرَّضِيُّ بِأَنَّ تَوَقُّعَ الثَّبُوتِ فِي مَنْفِئِهَا غَالِبٌ لَا لَازِمٌ.

سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَازِمٌ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا قَدَّرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ لَيْسَ بِمُتَوَقَّعِ الثَّبُوتِ؛ فَإِنَّ الْكُفَّارَ يَتَوَقَّعُونَهُ، وَلِذَلِكَ كَانُوا يَسْتَرْسِلُونَ فِي الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ وَلَا يُبَالُونَ بِارْتِكَابِ الْمَنَاهِي ظَنًّا لِأَنَّ يُتْرَكُوا سُدًى، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَأْمُورَ بِهَا غَيْرُ نَافِعَةٍ، وَأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهَا غَيْرُ ضَارَّةٍ، وَيَقُولُونَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، فَهُمْ مُتَوَقَّعُونَ لِلإِهْمَالِ بِرَأْيِهِمُ الْفَاسِدِ.

وَلَا يَشْتَرِطُ فِي تَوَقُّعِ الثَّبُوتِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، بَلْ قَدْ يَبْقَى الْمُتَكَلِّمُ شَيْئًا بَلَاءً<sup>(٢)</sup>، عَلَى أَنْ غَيْرُهُ مُتَوَقَّعٌ لِثَبُوتِهِ، كَمَا أَنَّ (قَدْ) لَا يَلْزَمُ فِي إِفَادَتِهَا لِلتَّوَقُّعِ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا هُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُ، بَلْ تَفِيدُ التَّوَقُّعَ وَإِنْ كَانَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٣)</sup> هُوَ الْمُتَوَقَّعُ، كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدُّنُ: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ وَيَتَوَقَّعُونَ قِيَامَهَا.

(١) فِي (ز): «مَا ذَكَرَهُ».

(٢) فِي (ز): «بَلَاءً»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «بَلْ قَدْ يَبْقَى الْمُتَكَلِّمُ» إِلَى هُنَا مِنْ (ز).

وقال الشيخ الإمام تقي الدين الشُّمْنِي رحمه الله: وجهُ النظرِ الذي أبداهُ ابنُ هشامٍ في تقريرِ ابنِ الحاجبِ: أنَّ هذا الدالَّ على المحذوفِ سابقٌ عليه بكثيرٍ، مع أنَّ هذا المحذوفَ المُقدَّرَ ليسَ من لفظِ هذا الذي قيل: إنَّه دالٌّ عليه.

قوله: «وقرئ: (لَمَّا) بالتَّوْنين»:

قال ابنُ جنِّي: على أنَّه مَصْدَرٌ كالتي في قوله: ﴿وَتَاكُلُوا ثَرَاتَ أَكْلًا لَمَّا﴾ [الفجر: ١٩]؛ أي: أَكَلًا جامعًا لأجزاء المأكولِ، وكذلك تقديرُ هذا: وإنَّ كَلًّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ لَمَّا؛ أي: توفيةً جامعةً لأعمالِهِم جميعاً أو محصَّلةً<sup>(١)</sup> لأعمالِهِم تحصيلًا، فهو كَقَوْلِكَ: (قيامًا لأقومنَّ) و(قعودًا لأقعدنَّ)<sup>(٢)</sup>.

قال الطَّيْبِيُّ: والمصنَّفُ ذهبَ إلى التَّوكِيدِ؛ لقوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ بمعنى: جميعًا.

وقال أبو البقاء: وانتصابُهُ على الحالِ مِنْ ضَمِيرِ المفعولِ في ﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾ ضعيفٌ<sup>(٣)</sup>.

(١١٢) - ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ أَمْرَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي التَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ، وَأَطْنَبَ فِي شَرْحِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، أَمْرَ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالِاسْتِقَامَةِ مِثْلَمَا أَمَرَ بِهَا، وَهِيَ شَامِلَةٌ لِلِاسْتِقَامَةِ فِي الْعَقَائِدِ: كَالْتَّوَسُّطِ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ بِحَيْثُ يَبْقَى الْعَقْلُ مَصُونًا

(١) في (ز): «ومحصلة».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جنِّي (١/٣٢٨).

(٣) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/٧١٦).

من<sup>(١)</sup> الطرفين، والأعمال: من تبليغ الوحي، وبيان الشرائع كما أنزل، والقيام بوظائف العبادات من غير تفريط وإفراط مفوّت للحقوق ونحوها، وهي في غاية العسر ولذلك قال عليه السلام: «شَيْتَنِي سُوْرَةُ هُوْدٍ».

﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾؛ أي: تاب من الشرك والكفر وآمن معك، وهو عطف على المستكن في (استقم) وإن لم يؤكد بمنفصل لقيام الفاصل مقامه.  
﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾: ولا تخرجوا عما حُدَّ لكم ﴿إِنَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فهو مُجَازِيكُمْ عليه، وهو في معنى التعليل للأمر والنهي، وفي الآية دليل على وجوب اتباع النصوص من غير تصرف وانحراف بنحو قياس واستحسان.

قوله: «قال عليه السلام: «شَيْتَنِي سُوْرَةُ هُوْدٍ»:

أخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن عباس قال: قال أبو بكر: يا رسول الله! قد شئت، قال «شَيْتَنِي هُوْدُ والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت»<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبي: قيل: صحَّ «هوْدُ» هنا غير منصرف<sup>(٣)</sup> ك: (مَاء) و(جُور) في اسمي

(١) في (ت): «عن».

(٢) رواه الترمذي (٣٢٩٧) وقال: «حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه». وذكر الدارقطني هذا الحديث وأطال الكلام عليه في «علله» (١/ ١٩٤ - ٢١٠) وذكر الاختلاف فيه، فليُنظر ثمة.

(٣) ضُبِطَتْ كلمة «هوْد» في الحديث في نسخ بضمّة واحدة بغير صرف، وفي نسخ بضمّتين بالصرف، قيل: إن جعل هوْد اسم السورة لم يصرف، وإلا صرف، فالمضاف مقدر حيثُذ. انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري (٨/ ٣٣٥٦).

بِلَدَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> للأسباب<sup>(٢)</sup> الثلاثة<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ المرادَ في الحديثِ السُّورَةُ، لا النَّبِيَّ<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾ كلمةٌ جامعةٌ لكلِّ ما يتعلَّقُ بالعقائدِ والأعمالِ، ولا شكَّ أنَّ البقاءَ على الاستقامةِ الحَقِيقِيَّةِ مُشْكِلٌ جدًّا، وإنما أَضْرَبَ لك مثلاً يَقْرُبُ صُعُوبَةَ هذا المَعْنَى:

الخطُّ الذي يفصلُ بين الظِّلِّ والضَّوِّ جزءٌ واحدٌ لا يقبلُ القسمةَ في العرضِ، فإذا قُرِبَ طرفُ الظِّلِّ من طرفِ الضَّوِّ اشتَبَهَ في الحسِّ ولم يَقوَ الحسُّ على إدراكِ ذلك الخطِّ، والاستقامةُ بجميعِ أبوابِ العبودِيَّةِ كذلك، وأوَّلُها معرفةُ الله تعالى وتحصيلُ هذه المعرفةِ على وَجِهٍ يبقى العقلُ مَصُونًا في طرفِ الإثباتِ عَنِ التَّشْبِيهِ وفي طرفِ النَّفْيِ عَنِ التَّعْطِيلِ = في غَايَةِ الصُّعُوبَةِ، واعتَبِرَ سائرَ مقاماتِ المعرفةِ وسائرَ الأخلاقِ على هذا.

فالقُوَّةُ الغَضَبِيَّةُ والشَّهَوَانِيَّةُ حصلَ لكلِّ واحدٍ مِنْهُمَا طرفًا إفراطٍ وتَفْرِيطٍ، وهما مَذْمُومان، والفاصلُ هو المتوسِّطُ بَيْنَهُمَا بحيثُ لا يَمِيلُ إلى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، والوقوفُ عليه أَصْعَبُ، ثُمَّ العملُ به أَصْعَبُ<sup>(٥)</sup>.

(١) ماه: اسم بلدة بأرض فارس، وجُور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ١٨١) و(٥/ ٤٩).

(٢) في النسخ الخطية: «الأسباب»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) وهي: التأنيث والتعريف والعجمة، وقد ذكر السيرافي أنهما اسمي البلدين غير منصرفتين وإن كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنه اجتمع فيها الأسباب الثلاثة. انظر: «شرح الكتاب» (٤/ ١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢١٤).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٠٦).



وقس على هذا الشجاعة والسخاء والعفة.

قال الطَّبِيُّ: وإلى هذا ينظر قول المصنّف<sup>(١)</sup>: «فاستقم استقامة مثل الاستقامة التي أمرت بها على<sup>(٢)</sup> جادة الحق غير عادل عنها»، وهذا لا يحصل إلا بالافتقار إلى الله ونفي الحول والقوة عن النفس بالكُلِّيَّة.

قال بعضهم: من يطيق مثل هذه المخاطبة بالاستقامة إلا من أيدَ بالمُشاهدات القويّة، والأنوار البيّنة، والآثار الصادقة، ثم عصم<sup>(٣)</sup> بالتَّشْيِيتِ، ﴿وَلَوْلَا أَنْ بُنِنَاكَ لَقَد كِدْتَ تَرْكُنْ﴾ [الإسراء: ٧٤].

قال أبو عليّ الجوزجاني: كن طالب الاستقامة لا طالب الكرامة؛ فإنَّ نفسك متحرّكة في طلب الكرامة، وربُّكَ يطلبُ منك الاستقامة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وهو في معنى التعليل للأمر والنهي»:

قال الطَّبِيُّ: يمكنُ أن تُجعلَ ﴿إِنَّهُ يَمَانَعُلُوكَ بِصِيرٍ﴾ تَمِيمًا ومُبَالَغَةً، المعنى: استقيموا حقَّ الاستقامة، فإنَّه بصيرٌ لا يخفى عليه سرُّكم وعلايتكم، فهو من باب الإحسان والإخلاص<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٢١١/٤).

(٢) «ينظر قول المصنّف فاستقم استقامة مثل الاستقامة التي أمرت بها على» من (ز).

(٣) «إلا من أيدَ بالمُشاهدات التوبة والأنوار البيّنة والآثار الصادقة ثم عصم» من (ز).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢١٥-٢١٦).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٢١٤/٨).

(١١٣) - ﴿وَلَا تَرْكُؤْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

﴿وَلَا تَرْكُؤْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: وَلَا تَمِيلُوا إِلَيْهِمْ أَذْنَى مَيْلٍ، فَإِنَّ الرُّكُونَ هُوَ الْمَيْلُ الْيَسِيرُ كَالْتَرْتِي بِرَيْهِمْ وَتَعْظِيمُ ذِكْرِهِمْ.

﴿فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ بَرُّكُونَكُمْ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ الرُّكُونَ إِلَى مَنْ وَجَدَ مِنْهُ مَا يُسَمَّى ظُلْمًا كَذَلِكَ، فَمَا ظَنُّكَ بِالرُّكُونَ إِلَى الظَّالِمِينَ - أَيِ: الْمَوْسُومِينَ بِالظُّلْمِ - ثُمَّ بِالْمَيْلِ إِلَيْهِمْ كُلِّ الْمَيْلِ، ثُمَّ بِالظُّلْمِ نَفْسِهِ وَالْإِنْهَامَاكِ فِيهِ؟

وَلَعَلَّ الْآيَةَ أَبْلَغُ مَا يُتَصَوَّرُ فِي النَّهْيِ عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّهْدِيدِ عَلَيْهِ، وَخَطَابُ الرَّسُولِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَا لِلتَّشْيِيتِ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ الَّتِي هِيَ الْعَدْلُ، فَإِنَّ الزَّوَالَ عَنْهَا بِالْمَيْلِ إِلَى أَحَدِ طَرَفِي إِفْرَاطٍ وَتَقْرِيطٍ فَإِنَّهُ ظَلَمٌ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، بَلْ ظَلَمٌ فِي نَفْسِهِ.

وقرئ: (تَرْكُؤُوا)، (فَتَمَسَّكُمُ) بكسر التَّاءِ<sup>(١)</sup> على لغة تميم، و: (تَرْكُؤُوا) على البناءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَرْكَئَهُ.

﴿وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ﴾: مِنْ أَنْصَارٍ يَمْنَعُونَ الْعَذَابَ عَنْكُمْ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ.

(١) بالاول قرأ يحيى بن وثاب ومحبوب عن أبي عمرو، وبالثاني ابن وثاب والأعمش وطلحة بن مُصَرِّف بخلاف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٥٧٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٥٧٤)، عن ابن أبي عتبة.

﴿ثُمَّ لَا تَنْصُرُونَ﴾؛ أي: ثم لا ينصركم الله إذ سبق في حكمه أن يعذبكم ولا يُبقيَ عليكم و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد نصره إياهم وقد أوعدهم بالعذاب عليه وأوجهه لهم، ويجوز أن يكون مُتَرَّلاً منزلة الفاء لِمَعْنَى<sup>(١)</sup> الاستبعاد، فإنه لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُمْ وَأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى نَصْرِهِمْ أُنتَجَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يُنصِرُونَ أصلاً.

(١١٤ - ١١٥) - ﴿وَاقِرِ الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَايَ أَلَّا تَحْسَنَتِ يَدُكَ أَنْ تَصِلَ إِلَى ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّكْرِينَ﴾<sup>(١١٤)</sup> وَأَصِيرَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ.

﴿وَاقِرِ الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ﴾: غدوة وعشيّة، وانتصابه على الظرف لأنه مُضَافٌ إليه ﴿وَزُلْفَايَ أَلَّا تَحْسَنَتِ يَدُكَ﴾: وساعاتٍ منه قريبة من النهار، فإنه من أَرْزَلَهُ: إذا قَرَّبَهُ، وهو جمع زُلْفَةٍ.

وصلاة الغداة: صلاة الصُّبْح؛ لأنها أَقْرَبُ الصَّلَوَاتِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وصلاة العِشْيَةِ: العصر، وقيل: الظُّهْرُ والعَصْر؛ لأنَّ ما بَعْدَ الزَّوَالِ عِشْيٌ، وصلاة الزُّلْفِ: المغرب والعشاء.

وَقُرِئَ: ﴿وَزُلْفَايَ﴾ بِضَمَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَضَمَّةٍ وَسُكُونٍ<sup>(٣)</sup>؛ كَبُسِرٍ وَبُسِرٍ فِي بُسْرَةٍ. و: (زُلْفَى)<sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى: زُلْفَةٍ؛ كَقُرْبَى وَقُرْبَةٍ.

(١) في (خ) و(ت): «بمعنى».

(٢) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة، وباقي العشرة بفتح اللام. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩١).

(٣) نسبت لابن محيصن في «المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٢)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن مجاهد لكن قيدها بالإمالة.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن الحسن وابن محيصن واليماني، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٢) عن مجاهد.

﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾: يُكْفِرْنَهَا، وفي الحديث: «إِنَّ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرُ».

وفي سبب النزول: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ أَصَبْتُ مِنْ امْرَأَةٍ غَيْرِ أَنِّي لَمْ أَتَهَا، فَتَزَلْتُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى قوله: ﴿فَأَسْتَقِمَّ﴾ وما بعده، وقيل: إلى القرآن.

﴿ذِكْرِي لِلذَّكْرِ﴾: عِظَةٌ لِلْمُتَعَطِّينَ.

﴿وَأَصْبِرْ﴾ على الطَّاعَاتِ وعن المعاصي ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ عدولٌ عَنِ الضَّمِيرِ<sup>(١)</sup> ليكون كالبرهان على المقصود، ودليلاً على أَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّبْرَ إِحْسَانٌ، وإيماءٌ بَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِمَا دُونَ الْإِخْلَاصِ.

قوله: «وفي الحديث: «أَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرُ»»:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظٍ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وفي سبب النزول: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ أَصَبْتُ مِنْ امْرَأَةٍ غَيْرِ أَنِّي لَمْ أَتَهَا، فَتَزَلْتُ»:

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ

(١) في (ت) و(خ): «المضمَر».

(٢) رواه مسلم (٢٣٣).

(٣) رواه البخاري (٥٢٦)، ومسلم (٢٧٦٣).

حديث أبي اليسر<sup>(١)</sup>، والحاكم والبيهقي من حديث معاذ بن جبل<sup>(٢)</sup>.

(١١٦ - ١١٧) - ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَتَهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٦﴾

﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾: فهلاً كان ﴿مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ﴾ من الرأى والعقل، أو أولو فضل، وإنما سمي بقية لأن الرجل يستقي أفضل ما يخرج، ومنه يقال: فلان من بقية القوم؛ أي: من خيارهم، ويجوز أن يكون مصدراً كالتقية؛ أي: ذوو إبقاء على أنفسهم وصيانة لها من العذاب، ويؤيده أنه قرئ: (بقية)<sup>(٣)</sup> وهي المرة من مصدر بقاء يقيه: إذا راقبه.

﴿يَتَهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾: لكن قليلاً منهم أنجيناهم لأنهم كانوا كذلك، ولا يصح اتصاله إلا إذا جعل استثناء من النفي اللازم للتحضيض.

﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ﴾: ما أنعموا فيه من الشهوات واهتموا بتحصيل أسبابها وأعرضوا عما وراء ذلك.

(١) رواه الترمذي (٣١١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٨٦)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) رواه الترمذي (٣١١٣)، والحاكم في «المستدرک» (٤٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣١٨/٤)،

من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه، وقال: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين، وقد روى عن عمر وراه.

(٣) انظر: «الكامل» للذهلي (ص: ٥٧٤) ونسبها للهاشمي عن أبي جعفر، وابن أبي أويس عن نافع، وابن حماد عن شيبه.

﴿وَكَاوُوا مُجْرِمِينَ﴾: كافرين؛ كأنه أراد أن يبين ما كان السبب لاستئصال الأئمة السالفة، وهو فشو الظلم فيهم وأتباعهم للهوى وترك النهي عن المنكرات مع الكفر.

وقوله: ﴿وَاتَّبَعَ﴾ عطف على مضمير دل عليه الكلام؛ إذ المعنى: فلم ينفوا عن الفساد واتبع الذين ظلموا، ﴿وَكَاوُوا مُجْرِمِينَ﴾ عطف على (اتبع) أو اعتراض.

وقرئ: (واتبع) <sup>(١)</sup>؛ أي: وأتبعوا جزاء ما أترفوا، فتكون الواو للحال، ويجوز أن تفسر به المشهورة، ويعضده تقدم الإنجاء.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِیُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ﴾: بشرك ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ فيما بينهم لا يضمنون إلى شركهم فساداً وتباعياً، وذلك لفرط رحمته ومسامحته في حقوقه، ومن ذلك قدم الفقهاء عند تراحم الحقوق حقوق العباد. وقيل: الملك يبقى مع الشرك <sup>(٢)</sup> ولا يبقى مع الظلم.

قوله: «ويعضده تقدم الإنجاء»:

قال الطيبي: لأن بعد تقدم الإنجاء للناهي المناسب أن يبين هلاك الذين لم ينهوا كأنه قيل: وأنجينا القليل واتبع الذين ظلموا جزاءهم؛ أي: هلكوا، فيكون

(١) نسبت لجعفر بن محمد والضحاك والعلاء بن سبيبة، ورواها الحسين الجعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١ / ٣٣١)، و«الكامل» للذهلي (ص: ٥٧٤).

(٢) في (خ) و(ت): «الكفر».

وصول الجزاء إلى الكثير في مقابلة إنجاء القليل، ولم يفتقر إلى تقدير معطوف عليه لقوله: ﴿وَاتَّبَعَ﴾؛ لأن الواو حينئذ للحال<sup>(١)</sup>.

(١١٨ - ١١٩) - ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مسلمين كلهم، وهو دليل ظاهر على أن الأمر غير الإرادة، وأنه تعالى لم يرد الإيمان من كل أحد، وأن ما أراده يجب وقوعه. ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل لا تكاد تجد اثنين يتفقان مطلقاً ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾: إلا ناساً هداهم الله من فضله فاتفقوا على ما هو أصول دين الحق والعمدة فيه.

﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ إن كان الضمير للناس فالإشارة إلى الاختلاف واللام للعاقبة، أو إليه وإلى الرحمة، وإن كان لـ ﴿مَن﴾ فإلى الرحمة.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾: وعيده، أو قوله للملائكة ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾؛ أي: من عصائهما ﴿أَجْمَعِينَ﴾، أو: منهما أجمعين لا من أحدهما.

(١٢٠) - ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَكَلَّا﴾ وكل نبأ ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾: نخبرك به ﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ بيان لـ ﴿وَكَلَّا﴾ أو بدل منه، وفائدته: التنبيه على المقصود من الاختصاص وهو زيادة يقينه وطمأنينة قلبه، وثبات نفسه على أداء الرسالة واحتمال أذى الكفار.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٢٢٩/٨).

أو مفعولٌ و(كُلًّا) منصوبٌ على المصدرِ بمعنى: كلُّ نوعٍ من أنواعِ الاقتصادِ نُقِصَ عليك ما نُبِّتَ به فؤادُكَ من أنباءِ الرُّسلِ.

﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، أَوِ الْأَنْبَاءِ الْمُقْتَصَّةِ عَلَيْكَ﴾ ﴿الْحَقُّ﴾: ما هُوَ حَقٌّ ﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى سائرِ فوائده العامةِ.

(١٢١ - ١٢٢) - ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ﴾ ﴿١٢١﴾ ﴿وَأَنْظِرُوا إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾.

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾: على حالِكُم ﴿إِنَّا عَمِلُونَ﴾ على حالِنَا ﴿وَأَنْظِرُوا﴾ بنا الدوائرِ ﴿إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾ أن ينزلَ بِكُمْ نحو ما نزلَ على أمثالِكُم.

(١٢٣) - ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خاصةٌ لا يخفى عليه خافيةٌ مما فيهما ﴿وَإِلَيْهِ يَرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ فيرجعُ لا محالةً أمرُهُم وأمرُكَ إليه، وقرأ نافعٌ وحفصٌ: ﴿يَرْجَعُ﴾ على البناءِ للمفعول<sup>(١)</sup>.

﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فإنه كافيك، وفي تقديمِ الأمرِ بالعبادةِ على التوكلِ تنبيهٌ على أنه إنما ينفعُ العابدُ.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ أنتَ وهُم فيجازي ما يستحقُّه.

وقرأ نافعٌ وحفصٌ وابنُ عامرٍ بالتاءِ هُنا وفي آخرِ التَّمْلِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).



عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ هُودٍ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ بَعْدَ مَنْ صَدَّقَ بَنُوْحَ وَمَنْ كَذَّبَ بِهِ، وَهُودٍ وَصَالِحٍ وَشُعَيْبٍ وَلُوطٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ السُّعْدَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

قوله: «فيرجعُ لا محالة أمرُهم وأمرُكُ إليه»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أنَّ هذه الكلمةَ جامعَةٌ، فيدخلُ فيها تَسْلِيَةُ الرَّسُولِ ﷺ وتهديدُ الكُفَّارِ والانتِقَامُ مِنْهُمْ دُخُولًا أَوَّلِيًّا<sup>(١)</sup>.

قوله: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ هُودٍ...» الحديث.

رواه ابنُ مَرْدَوِيهِ والوَاحِدِيُّ عَنْ أَبِيٍّ، وهو موضوعٌ، أوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٢٣٥ / ٨).

(٢) رواه الواحدي في «التفسير الوسيط» (٥٦٣ / ٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٣ / ١) - (١٧٤)، وقال: مصنوع بلا شك. وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه. وانظر: «الفتح السماوي» (٧٢٤ / ٢)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



# سُورَةُ يُوسُفَ



# سُورَةُ يُوسُفَ

مَكِّيَّةٌ، وَأَيُّهَا مِئَةٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ<sup>(١)</sup>.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١ - ٢) - ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ① إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿

﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورَةِ وهي المرادُ بـ﴿الكتاب﴾؛ أي: تلك الآياتُ آياتُ السُّورَةِ الظَّاهِرُ أَمْرُهَا فِي الْإِعْجَازِ، أَوِ الْوَاضِحَةُ مَعَانِيهَا، أَوِ الْمُبِينَةُ لِمَنْ تَدَبَّرَهَا أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، أَوِ لِلْيَهُودِ مَا سَأَلُوا، إِذْ رُوِيَ أَنَّ عُلَمَاءَهُمْ قَالُوا لِكُبَرَاءِ الْمُشْرِكِينَ: سَلُوا مُحَمَّدًا لَمْ يَنْتَقِلْ أَلْ يَعْقُوبَ مِنَ الشَّامِ إِلَى مِصْرَ وَعَنْ قِصَّةِ يُوسُفَ؟ فَتَرَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾؛ أي: الْكِتَابَ ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ سَمَّى الْبَعْضَ قُرْآنًا لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمُ جَنْسٍ يَقَعُ عَلَى الْكُلِّ وَالْبَعْضِ، وَصَارَ عَلَمًا لِلْكُلِّ بِالْغَلْبَةِ، وَنَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ،

(١) فِي (خ): «عَشْرَ آيَةٍ»، وَفِي (ت): «عَشْرَةُ آيَاتٍ».

(٢) ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (٣/ ٨٧)، وَالنَّحَّاسُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (٣/ ٣٩٦)، وَمَكِّي فِي «الْهِدَايَةِ» (٥/ ٣٤٩٦).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «زَادَ الْمَسِيرَ» (٢/ ٤١١) عَنْ الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْيَهُودَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: حَدَّثَنَا عَنْ أَمْرِ يَعْقُوبَ وَوَلَدِهِ وَشَأْنِ يُوسُفَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ.

وهو في نفسه إمَّا تَوَطُّتٌ لِلْحَالِ التي هي ﴿عَرِيَّاتٌ﴾، أو حَالٌ <sup>(١)</sup> لَّأَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، و﴿عَرِيَّاتٌ﴾ صِفَةٌ لَهُ، أو حَالٌ مِنَ الصَّمِيرِ فِيهِ، أو حَالٌ بَعْدَ حَالٍ، وفي كُلِّ ذَلِكَ خِلَافٌ.

﴿أَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ﴾ عِلَّةٌ لِإِنزَالِهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَي: أَنْزَلْنَاهُ مَجْمُوعًا أو مَقْرُوعًا بِلُغَتِكُمْ كَيْ تَفْهَمُوهُ وَتُحِيطُوا بِمَعَانِيهِ، وَتَسْتَعْمِلُوا فِيهِ عُقُولَكُمْ فَتَعْلَمُوا أَنَّ اقْتِصَاصَهُ كَذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الْقَصَصَ مُعْجَزٌ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِالْإِيحَاءِ.

## سورة يوسف

قوله: ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورَةِ:

قال الطَّبِيبِيُّ: إشارةٌ إلى أَنَّ ﴿تِلْكَ﴾ مُبْتَدَأٌ، والمشارُ إليه ما في ذهنِ المُخَاطَبِ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «الظَّاهِرُ أَمْرُهَا فِي الْإِعْجَازِ...» إلى آخره.

في «الصَّحَاحِ»: بَانَ الشَّيْءُ بَيَانًا: اتَّضَحَ فَهُوَ بَيِّنٌ، وَكَذَلِكَ أَبَانَ الشَّيْءُ فَهُوَ مُبَيِّنٌ، وَأَبْنَتْهُ أَنَا إِذَا أَوْضَحْتُهُ؛ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى <sup>(٣)</sup>.

قال الطَّبِيبِيُّ: و﴿الْمُبَيِّنِ﴾ هَاهُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِلَازِمِ وَمِنِ الْمُتَعَدِّي.

وَإِذَا حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ ظَهْرَهَا:

إِمَّا بِحَسَبِ الْأَلْفَاظِ مِنْ كَوْنِهَا مُعْجَزًا ظَاهِرَ الْإِعْجَازِ لَا يَخْفَى عَلَى أَرْبَابِ

(١) في (خ): «أو الحال».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٨ / ٢٣٧).

(٣) انظر: «الصَّحَاحُ» للجوهري مادة: (بين).

البلاغة أَنَّ البشرَ لا تطيقُ الإتيانَ بمثلها، فهو المرادُ مِنْ قَوْلِهِ: «الظاهر أمرُها في الإعجازِ»<sup>(١)</sup>.

أو بحسبِ المعاني كقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو الواضحة معانيها»<sup>(٢)</sup>.

وإذا حُمِلَ على الثاني يحتملُ وجهين أيضًا:

أحدهما: أَنَّها مِنَ الظُّهورِ والبيانِ بمنزلةِ المبينِ والمفسِّرِ حيثُ يُحمَلُ على التدبُّرِ<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، وهو الذي عنه بقوله: «أو المبينة لِمَنْ تَدَبَّرَهَا أَنَّها مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

والثاني: مِنْ جهةِ أَنَّ اللهَ أَبَانَ فيها وأَوْضَحَ مطلوبَ اليهودِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو لليهودِ ما سألو»<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا هو مِنَ الإسنادِ المَجازيِّ<sup>(٦)</sup>.

(١) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «الظاهر أمرها في إعجاز العرب وتبكيتهن»، وقد استبدل السيوطي

عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٢) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «الواضحة التي لا تشبه على العرب معانيها»، وقد استبدل السيوطي

عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٣) في (س): «حمل على المتدبر».

(٤) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «التي تبين لمن تدبرها أنها من عند الله، لا من عند البشر»، وقد

استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٥) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «أبين فيها ما سألت عنه اليهود»، وقد استبدل السيوطي عبارة

«الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

قوله: «سَمَى البعض قرأنا»:

قال الطَّبِيُّ: المرادُ به السُّورَةُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنَّمَا تَوَطَّئُ لِلْحَالِ»:

قال الطَّبِيُّ: معنى التَّوَطَّئِ أَنَّهَا تَبِينُ أَنَّ مَا بَعْدَهَا حَالٌ مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ، لَا أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا حَالٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ حِينَئِذٍ عَلَى الْهَيْئَةِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لأنَّه مصدرٌ بمعنى مفعولٍ»:

قال أبو البقاء: أي: مجموعاً ومُجْتَمِعاً<sup>(٣)</sup>.

(٣) - ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفْلِينَ﴾.

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾: أحسنَ الاختصاصِ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَّصَ عَلَى أَبْدَعِ الْأَسَالِبِ، أَوْ: أَحْسَنَ مَا يُقْصُّ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى الْعَجَائِبِ وَالْحِكَمِ وَالْآيَاتِ وَالْعَبَرِ، فَعَلَّ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالنَّقْصِ<sup>(٤)</sup> وَالسَّلْبِ، وَاسْتِثْقَاؤُهُ مِنْ قِصِّ أَثَرِهِ: إِذَا اتَّبَعَهُ.

﴿بِمَا أَوْحَيْنَا﴾: بِإِيحَانِنَا ﴿إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ يعني: السُّورَةَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا ﴿مَفْعُولٌ﴾ ﴿نَقْصٌ﴾ عَلَى أَنَّ ﴿أَحْسَنَ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ.

﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفْلِينَ﴾ عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ؛ لَمْ تَخْطُرْ بِبَالِكَ وَلَمْ تَقَرَّغْ سَمْعَكَ قَطُّ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِكَوْنِهِ مُوَحَّى، وَ(إِنْ) هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٣٩).

(٣) انظر: «البيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٢٠).

(٤) النَّقْصُ - بالتحريك -: ما تساقط من الورق والثمر. انظر: «الصحاح» (مادة: نقض).



قوله: «لاشتماله على العجائب والحكم والآيات والعبر»:

زاد محيي السنة: والفوائد التي تصلح للدين والدنيا من سير الملوك والممالك والعلماء والنساء وقص<sup>(١)</sup> الرؤيا والصبر على أذى الأعداء والتجاوز عنهم بعد الاقتدار عليهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ويجوز أن يجعل ﴿هَذَا﴾ مفعول ﴿نَقُصُّ﴾»:

قال الطيبي: الفرق بين هذا والأول هو أنه على الأول مفعول ﴿نَقُصُّ﴾ محذوف، ومفعول ﴿أَوْحَيْنَا﴾ ﴿هَذَا الْقُرْآنَ﴾، وعلى هذا بالعكس، والمعنى على هذا: نحن نقص عليك هذا القرآن - أي: قصة يوسف - بواسطة الإحياء [أحسن الاختصاص، وعلى الأول: نحن نقص عليك قصة يوسف بواسطة إحياء] هذا القرآن المعجز الباهر بيانه القاهر سلطانه أحسن الاختصاص، وهذا أبلغ، ويكون المصدر مؤكداً<sup>(٣)</sup>.

(٤) - ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي

سَاجِدِينَ﴾.

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ بدل من ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾، إن جعل مفعولاً بدلاً الاشتمال، أو منصوباً بإضمار: اذكر.

و﴿يُوسُفُ﴾ عبري، ولو كان عربياً لصرف، وقرئ بفتح السين وكسر ها<sup>(٤)</sup> على

(١) في (ز): «وقصص».

(٢) في (ز) و«تفسير البغوي»: «الاقتدار وغير ذلك»، انظر: «تفسير البغوي» (٤ / ٢١٢).

(٣) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (٨ / ٢٤١)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) بكسر السين عن طلحة الحضرمي وابن مصرف وابن وثاب، وفتح السين حكاة الفراء.

التَّلْبِ بِهِ لَا عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ بُيِّنَ لِلْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ مِنْ آسَفَ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَةَ شَهِدَتْ بِعُجْمَتِهِ.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
«الكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ ابْنُ الْكَرِيمِ يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَنُتَابَتِ﴾ أَصْلُهُ: يَا أَبِي، فَعُوَّضَ عَنِ الْيَأْسِ تَأُ التَّائِيثُ لَتَنَاسِبُهُمَا فِي الزِّيَادَةِ،  
وَلِذَلِكَ قَلَبَهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ<sup>(٢)</sup>.

وَكَسَرُوهَا<sup>(٣)</sup> لَأَنَّهَا عَوَّضَ حَرْفٍ يُنَاسِبُهَا، وَفَتَحَهَا ابْنُ عَامِرٍ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>؛  
لَأَنَّهَا حَرَكَةُ أَصْلِهَا، أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ: يَا أَبَتَا، فَحُذِفَ الْأَلِفُ وَبَقِيَ الْفَتْحَةُ، وَإِنَّمَا جَازَ: (يَا  
أَبَتَا) وَلَمْ يَجْزِ: (يَا أَبَتِي) لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَوَّضِ وَالْمَعَوَّضِ.

وَقُرِئَ بِالضَّمِّ<sup>(٥)</sup> إِجْرَاءً لَهَا مُجَرَى الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِالتَّاءِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ  
التَّعْوِضِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُسَكَّنْ كَأَصْلِهَا لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ مُنَزَّلٌ مَنَزَلَةَ الْأِسْمِ، فَيَجِبُ  
تَحْرِيكُهَا كَكَا فِي الْخَطَابِ.

(١) رواه البخاري (٣٣٨٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٤)، و«التيسير» (ص: ٦٠ و ١٢٧)، و«النشر» (٢ / ١٣١)، وقول المصنف:

«أبو عمرو» خطأ والصواب: «ابن عامر» قال الشهاب في «الحاشية» (٥ / ١٥٤): وخُطِي (يعني:

البيضاوي) في نسبة الوقف بالهاء إلى أبي عمرو.

(٣) في (أ) و(خ): «وكسرها».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٥) نسبها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٧٥) لابن أبي عبله.

﴿إِنِّي رَأَيْتُ﴾ مِنَ الرُّؤْيَا لَا مِنَ الرُّؤْيَةِ؛ لقوله: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءُوسَكَ﴾، ولقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي﴾.

﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي يَا مُحَمَّدٌ عَنْ <sup>(١)</sup> النُّجُومِ الَّتِي رَأَى يَوْسُفُ، فَسَكَتَ، فَتَزَلَّ جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِذَا أَخْبَرْتُكَ هَلْ تَسْلِمُ؟» قَالَ نَعَمْ، قَالَ: «جِرْبَانُ وَالطَّارِقُ وَالذَّيَالُ وَقَابِسُ وَعَمُودَانُ وَالْفَلَيْقُ وَالْمَصْبِغُ وَالضَّرُوحُ وَالْفَرْغُ وَوَتَّابٌ وَذُو الْكَتِفَيْنِ، رَأَاهَا يَوْسُفُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ نَزَلْنَ مِنَ السَّمَاءِ وَسَجَدْنَ لَهُ» فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِي وَاللَّهِ إِنَّهَا لِأَسْمَاؤُهَا.

﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ اسْتِثْنَاءٌ لِبَيَانِ حَالِهِمُ الَّتِي رَأَاهُمْ عَلَيْهَا فَلَا تَكْرِيرَ، وَإِنَّمَا أُجْرِبَتْ مُجْرَى الْعُقْلَاءِ لَوْصِفَهَا بِصِفَاتِهِمْ.

قوله: «فَعَوَّضَ» <sup>(٢)</sup> عَنِ الْيَاءِ تَاءً التَّأْنِيثُ لِتَنَاسُبِهِمَا فِي الزِّيَادَةِ:

قَالَ الْحَلَسِيُّ: هَذَا قِيَاسٌ بَعِيدٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ عِنْدَ الْحَدَاقِ؛ فَإِنَّهُ يُسَمَّى الشَّبَهَ الطَّرْدِيَّ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَلِذَلِكَ قَلْبَهَا هَاءٌ فِي الْوَقْفِ...»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَيُّ: لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَبَقِيَتْ تَاءٌ خَالِصَةً فِي الْوَقْفِ، وَلَمْ تُقَلَّ: (يَا أَبَه) كَمَا فِي الثَّبَتِ <sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (خ): «عَنْ أَسْمَاء».

(٢) فِي النسخ الخطية: «يعوض»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٣٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٤٥).

قوله: «رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ النُّجُومِ» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ <sup>(١)</sup> سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سَنَنِهِ» وَالْبَزَارُ وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدَيْهِمَا» وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الشَّيْخِ وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ فِي «تَفَاسِيرِهِمْ» وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَأَبُو نُعَيْمٍ وَابْنُ بَيْهَقٍ كِلَاهُمَا فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» وَسَمَّى الْيَهُودِيَّ بَسْتَانٍ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ <sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ يَثْبُتُ <sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»: هَذَا حَدِيثٌ مُضَوِّعٌ <sup>(٥)</sup>.

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئةُ زِيَادَةٌ: «فِي مُسْنَدَيْهِمَا»، وَهِيَ عِبَارَةٌ مُكَرَّرَةٌ.

(٢) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «التَّفْسِيرِ مِنْ سَنَنِهِ» (١١١)، وَالْبَزَارُ كَمَا فِي «كُشْفِ الْأَسْتَارِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (٣/ ٥٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (٣٦٣٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/ ١٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١٣٣٢)، وَعِزَّاهُ الْمَصْنَفُ فِي «الدَّرِّ الْمُنْثُورِ» (٤/ ٤٩٨) إِلَى ابْنِ الْمُنْذِرِ وَأَبِي الشَّيْخِ وَابْنِ مَرْدُوَيْهِ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨١٩٦) وَصَحَّحَهُ وَسَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٦/ ٢٧٧).

(٣) انْظُرْ: «عِلَلُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٦/ ٥١٣).

(٤) انْظُرْ: «الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (١/ ٢٥٩).

(٥) انْظُرْ: «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (١/ ١٤٥ - ١٥٥)، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ مُضَوِّعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ وَاضِعُهُ قَصْدُ شَيْنِ الْإِسْلَامِ بِمَثَلِ هَذَا، وَفِيهِ جَمَاعَةٌ لَيْسُوا بِشَيْءٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الْحَكَمُ بْنُ ظَهْرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ»: سَاقَطٌ؛ لِمِثْلِهِ وَأَعَايِيبُ حَدِيثِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثِ نَجُومٍ

وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلم<sup>(١)</sup>.  
 قوله: «استئنافٌ لبيانِ حالِهِم التي رَأَهم عليها فلا تَكْرِيرٌ»:  
 قال ابنُ المُنِيرِ: الأحسنُ أَنَّهُ تَطْرِيهٌ لَمَّا طَالَ الْعَهْدُ بِالْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>.  
 وقال الحَلَبِيُّ: ما ذكرَهُ المصنِّفُ<sup>(٣)</sup> أَظْهَرَ؛ لَأَنَّهُ مَتَى دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى  
 التَّأَكُّيدِ وَالتَّأْسِيسِ، فَحَمَلُهُ عَلَى الثَّانِي أَوَّلَى<sup>(٤)</sup>.  
 قوله: «وَأِنَّمَا أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْعُقَلَاءِ لَوْصَفَهَا بِصِفَاتِهِمْ»:  
 قال الزَّجَّاجُ: إِذَا جَعَلَ اللَّهُ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ كَالْمُمَيِّزِ كَذَلِكَ تَكُونُ أَعْمَالُهَا وَأَنْبَاؤُهَا<sup>(٥)</sup>.

= وقال ابن حبان: هذا لا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والحكم بن ظهير الفزارى الكوفي كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات.

وقال ابن كثير في «تفسيره»: تفرد به الحكم بن ظهير الفزارى وقد ضعفه الأئمة، وتركه الأكثرون.  
 (١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٨١٩٦) من طريق أسباط بن نصر عن السدي به، وليس فيه الحكم بن ظهير، وصححه على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي. وجعله السيوطي في «اللائل المصنوعة» (٨٣/١) متابعةً لرواية الحكم بن ظهير، وتابع السيوطي في ذلك الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص: ٤٦٤)، لكن الشيخ عبد الرحمن المعلمي في تعليقه على «الفوائد» رد ذلك فقال: وقف الذهبي في «تلخيصه» فلم يتعقبه، ولا كتب علامة الصحة كعادته فيما يقر الحاكم على تصحيحه، وقد جزم الجوزجاني ثم العقيلي بأن الحكم بن ظهير تفرد به عن السدي، ومن طريق الحكم، ذكره المفسرون، مع أن تفسير أسباط عن السدي عندهم جميعاً، فكيف فاتهم منه هذا الخبر ووقع للحاكم بذاك السند؟ هذا يشعر بأن بعض الرواة وهم، وقع له الخبر من طريق الحكم، ثم التبس عليه فظنه من طريق أسباط كالجادة، والله أعلم.

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٥٩).

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٣٥).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٣٧).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩١).

(٥) - ﴿قَالَ يَبْنَى لَا تَقْصُصْ رَأْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ

مُبِينٌ﴾.

﴿قَالَ يَبْنَى﴾ تصغيرُ ابنٍ، صَغَرَهُ لِلشَّفَقَةِ، أَوْ لَصِغَرِ السِّنِّ لِأَنَّهُ كَانَ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً. وقرأ حفص هنا وفي الصافات [١٠٢] بفتح الياء<sup>(١)</sup>.

﴿لَا تَقْصُصْ رَأْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾: فيحتالوا لإهلاكِكَ حيلةً، فَهَمَّ يعقوبُ عليه السَّلامُ مِنْ رُؤْيَاهُ أَنَّ اللَّهَ يَصْطَفِيهِ لِرِسَالَتِهِ وَيُفَوِّقُهُ عَلَى إِخْوَتِهِ فَخَافَ عَلَيْهِ حَسَدَهُمْ وَبَغْيَهُمْ، وَالرُّؤْيَا كَالرُّؤْيَةِ غَيْرَ أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِمَا يَكُونُ فِي النَّوْمِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِي<sup>(٢)</sup> التَّائِيثِ كَالْقُرْبَى وَالْقُرْبَى.

وهي انطباعُ الصُّورَةِ الْمُتَحَدِرَةِ مِنْ أَفْقِ الْمُتَخِيلَةِ إِلَى الْحَسِّ الْمَشْتَرَكِ، وَالصَّادِقَةُ مِنْهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِاتِّصَالِ النَّفْسِ بِالْمَلَكُوتِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَاسُبِ عِنْدَ فَرَاغِهَا مِنْ<sup>(٣)</sup> تَدْبِيرِ الْبَدَنِ أَذْنَى فَرَاغٍ، فَتَتَصَوَّرُ بِمَا فِيهَا مِمَّا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الْمَعَانِي الْحَاصِلَةِ هُنَاكَ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُتَخِيلَةَ تَحَاكِيهِ بِصُورَةٍ تُنَاسِبُهُ، فَتُرْسَلُهَا إِلَى الْحَسِّ الْمَشْتَرَكِ فَتَصِيرُ مُشَاهِدَةً، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ شَدِيدَةً الْمُنَاسَبَةِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى بِحَيْثُ لَا يَكُونُ التَّفَاوُتُ إِلَّا بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ اسْتَعْنَتْ الرُّؤْيَا عَنِ التَّعْبِيرِ، وَإِلَّا احتاجَتْ إِلَيْهِ.

وإنَّمَا عُدِّي (كَادَ) بِاللَّامِ وَهُوَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى فَعْلٍ يُعَدِّي بِهِ تَأْكِيدًا، وَلِذَلِكَ أَكَّدَ بِالْمَصْدَرِ وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ:

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) في (خ): «بحرف».

(٣) في (خ): «عن».

﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَنِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهرُ العداوةِ لِمَا<sup>(١)</sup> فعلَ بآدمَ وحواءَ، فلا يَأْلُو جهداً في تَسْوِيلِهِمْ وإثارةِ الحَسَدِ فِيهِمْ حتَّى يَحْمِلَهُمْ عَلَى الكَيْدِ.

(٦) - ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾؛ أي: وكَمَا اجْتَبَاكَ لِمِثْلِ<sup>(٢)</sup> هذه الرُّؤْيَا الدَّالَّةُ عَلَى شَرَفٍ وَعِزٍّ وَكَمَالِ نَفْسٍ ﴿يَجْنِيكَ رَبُّكَ﴾ للنبوةِ والمُلْكِ أو لأمورٍ عَظَامٍ، والاجْتِبَاءُ مِنْ جَيِّتِ الشَّيْءِ: إِذَا حَصَلَتْهُ لِنَفْسِكَ.

﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ خَارِجٌ عَنِ<sup>(٣)</sup> التَّشْبِيهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَهُوَ يَعَلِّمُكَ ﴿مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾: مِنْ تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا؛ لِأَنَّهَا أَحَادِيثُ الْمَلِكِ إِنْ كَانَتْ صَادِقَةً، وَأَحَادِيثُ النَّفْسِ أَوْ الشَّيْطَانِ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، أَوْ: مِنْ تَأْوِيلِ غَوَامِضِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَكَلِمَاتِ الْحُكَمَاءِ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لِلْحَدِيثِ كَأَبَاطِيلِ اسْمٍ جَمْعٍ لِلْبَاطِلِ.

﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾ بِالنُّبُوَّةِ، أَوْ بِأَنْ يَصِلَ نِعْمَةُ الدُّنْيَا بِنِعْمَةِ الْآخِرَةِ. ﴿وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ﴾ يَرِيدُ بِهِ: سَائِرَ بَنِيهِ، وَلَعَلَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى نُبُوَّتِهِمْ بِضَوْءِ الْكَوَاكِبِ، أَوْ: نَسْلِهِ.

﴿كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ﴾ بِالرَّسَالَةِ، وَقِيلَ: عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِالْخَلَّةِ وَالْإِنْجَاءِ مِنَ النَّارِ، وَعَلَى إِسْحَاقَ بِإِنْقَاذِهِ مِنَ الذَّبْحِ وَفِدَائِهِ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ هَذَا الْوَقْتِ.

(١) فِي (ت): «كَمَا».

(٢) فِي (خ): «بِمِثْلِ».

(٣) فِي (ت): «مِنْ».

﴿إِزْهِيمْ وَاسْتَقْ﴾ عطف بيان لـ ﴿أَنْتَ﴾.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ بِمَنْ يَسْتَحِقُّ الاجْتِنَاءَ ﴿حَكِيمٌ﴾ يَفْعَلُ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا يَنْبَغِي.

قوله: «أَوْ مِنْ تَأْوِيلِ غَوَامِضِ كِتَابِ اللَّهِ...» إلى آخره.

قال الطَّبَّيُّ: فَعَلَى هَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ أَجْلُ النِّعَمِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لِلْحَدِيثِ كَأَبَاطِيلِ اسْمِ جَمْعٍ لِلْبَاطِلِ»:

قال أَبُو حَيَّانٍ: رُدُّ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ اسْمُ جَمْعٍ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، بَلْ هُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ لِحَدِيثٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كِبَاطِلٍ وَأَبَاطِيلٍ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبَّيُّ: قَدْ نَاقَضَ الزَّمْخَشَرِيُّ كَلَامَهُ؛ فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ «الْكَشَافِ»: الْأَحَادِيثُ تَكُونُ جَمْعًا<sup>(٣)</sup> لِلْحَدِيثِ، وَمِنْهُ: أَحَادِيثُ الرَّسُولِ<sup>(٤)</sup>.

وقال فِي «الْمِفْصَلِ»: قَدْ يَجِيءُ الْجَمْعُ مَبْنًى عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ نَحْو: أَرَاهِيْطٌ وَأَبَاطِيلٌ وَأَحَادِيثٌ<sup>(٥)</sup>.

وقال عِلْمُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ فِي «شَرْحِهِ»: كَانَتْهُمْ جَمَعُوا حَدِيثًا عَلَى أَحَدِيَّةٍ، ثُمَّ جَمَعُوا الْجَمْعَ عَلَى أَحَادِيثَ، كَقَطِيعٍ وَأَقْطِيعَةٍ وَأَقَاطِيعٍ<sup>(٦)</sup>.

فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُبْنًى عَلَى وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٠٩).

(٣) فِي «الْكَشَافِ» وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «اسْمُ جَمْعٍ».

(٤) انظر: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٥/ ٦٢٩).

(٥) انظر: «الْمِفْصَلُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (ص: ٢٤٣) مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِأَبِ الْأَسْمَاءِ.

(٦) الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْمِفْصَلِ» لِعِلْمِ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ شَرْحِ «الْمِفْصَلِ» وَهُوَ بِأَبِ الْحُرُوفِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى بِأَبِ الْأَسْمَاءِ.

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٥٦ - ٢٦٧)، فَعَنَى نَقْلَ الْمُصَنِّفِ مَا سَبَقَ.



(٧) - ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلِّسَّالِينَ﴾.

﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ﴾؛ أي: في قصصهم ﴿آيَاتٌ﴾ دلائل قُدْرَةِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ، أو: علاماتٌ نُبُوَّتِكَ. وقرأ ابن كثير: ﴿آيَةً﴾<sup>(١)</sup>.

﴿لِّلِّسَّالِينَ﴾: لِمَنْ سَأَلَ عَنْ قِصَّتِهِمْ، والمراد بإخوته: عِلَّاتُهُ<sup>(٢)</sup> العشرة، وهم: يَهُوذَا وَرُوبِيلُ وَشَمْعُونُ وَلَآوَى وَرِيَالُونَ وَيَشْجُرُ وَدَيْنَةُ مِنْ بَنَاتِ خَالَتِهِ لَيَّا تَزَوَّجَهَا يَعْقُوبُ أَوَّلًا، فَلَمَّا تُوفِّيتُ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا رَاحِيلَ فوَلَدَتْ لَهُ بَنِيَامِينَ وَيُوسُفَ، وقيل: جمعَ بينهما ولم يكن الجمعُ محرماً حينئذٍ، وأربعة آخرون: دَانُ وَنَفْتَالِي وَجَادُ وَأَشْرُ مِنْ سُرِّيَّتَيْنِ: زُلْفَةُ وَبُلْهَةُ.

(٨) - ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ بَنِيَامِينَ، وَتَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْأُخُوَّةِ مِنَ الطَّرْفَيْنِ.

﴿أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ مِنْ) لَا يَفْرُقُ فِيهِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَمَا فَوْقَهُ، وَالْمَذْكَرِ وَمَا يَقَابِلُهُ، بِخِلَافِ أَخُوهِ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْفَرْقَ وَاجِبٌ فِي الْمُحَلَّى جَائِزٌ فِي الْمُضَافِ.

﴿وَنَحْنُ غُصْبَةٌ﴾: وَالْحَالُ أَنَّا جَمَاعَةٌ أَقْوِيَاءُ أَحَقُّ بِالْمَحَبَّةِ مِنْ صَغِيرِينَ لَا كِفَايَةَ فِيهِمَا، وَالْغُصْبَةُ وَالْعِصَابَةُ: الْعَشْرَةُ فِصَاعِدًا، سَمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأُمُورَ تُعَصَّبُ بِهِمْ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) العلات: الإخوة لأب.

(٣) قوله: «بخلاف أخويه»؛ أي: أخوي (أفعل من)، وهما المُحَلَّى بـ (أل) كالأفضل، والمُضَاف

ك: أفضل القوم.

﴿إِنَّ أَبَانَا لَنِي صَاحِلِ مُيِّنٍ﴾ لتفضيله المفضول، أو لترك التعديل في المحبة.  
رُوي أنه كان أحب إليه لما يرى فيه من المخايل، وكان إخوته يحسدونه، فلما  
رأى الرؤيا ضاعف له المحبة بحيث لم يصبر عنه، فتبالغ حسدُهم حتى حملهم على  
التعرض له.

قوله: «من المخايل»:

قال الطيبي: هي جمع مخيلة، وهي المظنة، ويأؤه كياء معاش<sup>(١)</sup>.

(٩ - ١٠) - ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا  
صَالِحِينَ﴾ (١) قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَبَتِ الْجُبِّ يَلْقَاهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ  
كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴿٢﴾.

﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ من جملة المحكي بعد قوله: ﴿إِذْ قَالُوا﴾ كأنهم اتفقوا على  
ذلك<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَنْ قَالَ: ﴿لَا تَقْتُلُوا﴾.

وقيل: إنما قاله شمعون أو دان ورَضِيَ به الآخرون.

﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ منكورة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإبهامها،  
ولذلك نُصِبَتْ كالظروفِ المبهمة.

﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ جواب الأمر، والمعنى: يَصِفْ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ فَيَقْبِلْ  
بِكُلِّيَّتِهِ عَلَيْكُمْ، وَلَا يَلْتَقِ عَنْكُمْ إِلَى غَيْرِكُمْ، وَلَا يُنَازِعْكُمْ<sup>(٣)</sup> فِي مَحَبَّتِهِ أَحَدٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٥٧).

(٢) في (ت) زيادة: «الأمر».

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: يَنَازِحُكُمْ».

﴿وَكُونُوا﴾ جَزْمٌ بِالْعَطْفِ عَلَى ﴿يَحُلْ﴾، أَوْ نَصْبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ).  
 ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: مِنْ بَعْدِ يُوسُفَ، أَوْ الْفَرَاغِ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ قَتْلِهِ، أَوْ طَرْجِهِ.  
 ﴿قَوْمًا صَالِحِينَ﴾: تَائِبِينَ إِلَى اللَّهِ عَمَّا جَنَيْتُمْ.  
 أَوْ: صَالِحِينَ مَعَ أَبِيكُمْ يَصْلُحُ مَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ بِعَذْرِ تَمَهُدُونَهُ.  
 أَوْ: صَالِحِينَ فِي أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَإِنَّهُ يَنْتَظِمُ لَكُمْ بَعْدَهُ بَخْلَوْ وَجْهَ أَبِيكُمْ.  
 ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ﴾ يَعْنِي: يَهُودًا<sup>(١)</sup>، وَكَانَ أَحْسَنُهُمْ فِيهِ رَأْيًا، وَقِيلَ: رُوبِيلُ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ فَإِنَّ الْقَتْلَ عَظِيمٌ ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾: فِي قَعْرِه، سُمِّيَ  
 بِهَا لَغَيْبُوتِهِ عَنْ عَيْنِ النَّاطِرِ.  
 وَقَرَأْنَا فَعُ: ﴿فِي غَيَابَاتٍ﴾ فِي الْمَوْضِعِينَ عَلَى الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup>، كَأَنَّهُ لَتَلَكَّ الْجُبِّ غَيَابَاتٌ.  
 وَقُرِئَ: (غَيْبَةً)<sup>(٤)</sup>، وَ: (غَيَابَاتٍ) بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٥)</sup>.  
 ﴿يَلْقَظُهُ﴾: يَأْخُذُهُ ﴿بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾: بَعْضُ الَّذِينَ يَسِيرُونَ فِي الْأَرْضِ ﴿إِنْ  
 كُنْتُمْ فَعَلِينَ﴾ بِمَشُورَتِي، أَوْ: إِنْ كُنْتُمْ عَلَى أَنْ تَفْعَلُوا مَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢١٠٦) عن السدي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢١٠٦)، عن قتادة وابن إسحاق.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٥)، و«التيشير» (ص: ١٢٧).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١ / ٣٣٣)، عن الحسن. زاد ابن خالويه نسبتها لمجاهد وهارون عن أبي عمرو.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١ / ٣٣٣)، عن الأعرج.

(٦) عبارة الزمخشري: «إِنْ كُنْتُمْ عَلَى أَنْ تَفْعَلُوا مَا يَحْصُلُ بِهِ غَرْضُكُمْ فَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ». انظر: «الكشاف» (٤ / ٢٤٤).

قوله: «ولذلك نُصِبَ كالظُّروفِ المُبْهَمَةِ»:

قال ابنُ عَظِيَّةَ: هذا خطأ؛ لأنَّ الظَّرْفَ شرطُهُ الإِبْهَامُ، وهذه لَيْسَتْ كذلك، بل هي أَرْضٌ مُقَيَّدَةٌ بِكُونِهَا بَعِيدَةٌ أَوْ قَاصِيَةٌ ونحو ذلك، فزال بذلك إِبْهَامُهَا، ومَعْلُومٌ أَنَّ يوسُفَ لم يَخَلْ مِنَ الكونِ في أَرْضٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَرْضًا بَعِيدَةً عَنِ التِّي هُوَ فِيهَا قَرِيبٌ مِنْ أَبِيهِ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حَيَّانَ: هذا الرَّدُّ صَحِيحٌ، لو قلت: (جَلَسْتُ دَارًا بَعِيدَةً) أَوْ: (قَعَدْتُ مَكَانًا بَعِيدًا) لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِوَاسِطَةِ (فِي)، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي صَرُورَةٍ شَعْرٍ<sup>(٢)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: فِي الْكَلَامَيْنِ نَظْرٌ؛ إِذِ الظَّرْفُ الْمُبْهَمُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَيْسَ لَهُ حُدُودٌ تَحْصُرُهُ وَلَا أَقْطَارَ تَحْوِيهِ، وَ﴿أَرْضًا﴾ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ<sup>(٣)</sup>.

(١١ - ١٢) - ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَنْصَحُونَ﴾<sup>(١١)</sup> أَرْسَلَهُ مَعَنَا عَدَايَرْتَع وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿

﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ لَمْ تَخَافْنَا عَلَيْهِ ﴿وَإِنَّا لَهُ لَنَنْصَحُونَ﴾: وَنَحْنُ نَشْفِقُ عَلَيْهِ وَنُرِيدُ لَهُ الْخَيْرَ؟ أَرَادُوا بِهِ اسْتِزَالَهَ عَنْ رَأْيِهِ فِي حَفْظِهِ مِنْهُمْ لِمَا<sup>(٤)</sup> تَنَسَّمُ مِنْ حَسَدِهِمْ.

وَالْمَشْهُورُ: ﴿تَأْمَنَّا﴾ بِالْإِدْغَامِ بِإِشْمَامٍ، وَعَنْ نَافِعٍ تَرَكَ الْإِشْمَامَ<sup>(٥)</sup>، وَمِنْ

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤١٦).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٤٤).

(٤) فِي (ت): «بما».

(٥) وهي خلاف المشهور عنه، والذي قرأ بالإدغام الخالص من غير إشمام من العشرة أبو جعفر، =

الشَّوَاذُ تَرْكُ الْإِدْغَامِ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَ: (تَيْمَنًا) بِكسْرِ التَّاءِ<sup>(٢)</sup>.

﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾ إِلَى الصَّحْرَاءِ ﴿تَرْتَعُ﴾: تَتَسَّعُ فِي أَكْلِ الْفَوَاكِهِ وَنَحْوِهَا، مِنْ الرَّرْتَعَةِ وَهِيَ الْخِصْبُ ﴿وَتَلْعَبُ﴾ بِالْأَسْتَبَاقِ وَالْإِتِّصَالِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿تَرْتَعُ﴾ بِكسْرِ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ارْتَعَى يَرْتَعِي، وَنَافِعٌ بِالْكَسْرِ وَالْيَاءِ فِيهِ وَفِي ﴿يَلْعَبُ﴾، وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَيَعْقُوبُ بِالْيَاءِ وَالسُّكُونِ عَلَى إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَى يُوسُفَ<sup>(٣)</sup>.

وَقُرِيَ: (يُرتَع) <sup>(٤)</sup> مِنْ أَرْتَعَ مَا شِئَتْهُ. وَ: (يَرْتَعُ) بِكسْرِ الْعَيْنِ (وَيَلْعَبُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٥)</sup>.

﴿وَلِنَالِهِ لِحَافُطُونَ﴾ أَنْ يَنَالَهُ مَكْرُوهٌ.

= وباقي العشرة بالإدغام والإشمام. للضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٢٧)، و«النشر» (٣٠٣/١).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧) عن الأعمش، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٢٣)، عن طلحة بن مصرف.

(٢) نسبت ليحيى بن وثاب. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٩٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٢٣)، و«البحر» (١٢/ ٢٤).

(٣) قرأ: ﴿تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ﴾ ابن كثير بخلاف عن قنبل، ﴿نرتعي وتلعب﴾ قنبل بوجه الآخر، ﴿تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ﴾ ابن عامر وأبو عمرو، ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ نافع وأبو جعفر، ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ باقي العشرة. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٨)، و«النشر» (٢/ ٢٩٣ و ٢٩٧).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٣) عن أبي رجاء.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٣)، و«الكشاف» (٤/ ٢٤٥)، عن العلاء بن سيابة.

قوله: «لَمْ تَخَافْنَا عَلَيْهِ»:

قال الطَّبِيُّ: فَسَّرَ الْمَنْفِي فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بـ: (تخافنا) المَثْبُتِ حَيْثُ عَدَّاهُ بـ(على)؛ لِأَنَّ الْأَمْنَ الْمَثْبُتَ لَا يُعَدَّى بـ(على) <sup>(١)</sup>.

قوله: «وَنَلْعَبُ بِالِاسْتِْبَاقِ وَالِانْتِصَالِ»:

قال محيي السُّنَّةِ: هُوَ تَشَاغُلٌ مِنْهُمْ بِاجْمَامِ النَّفْسِ مِنَ الْجَدِّ بِمُبَاحٍ يَحْصُلُ بِهِ تَنْفِيسٌ وَقُوَّةٌ عَلَى الْعَمَلِ، وَلَيْسَ هَذَا كَاللَّعِبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ <sup>(٢)</sup>.

(١٣ - ١٤) - ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ، وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ (١٣) قَالَ الْوَالِدُ يَأْكُلُهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ غَضَبَةٌ إِنَّا إِذَا لَخِيسِرُونَ ﴿.

﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ لَشِدَّةِ مُفَارَقَتِهِ عَلَيَّ وَقَلَّةِ صَبْرِي عَنْهُ ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ لِأَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ مَذَابَّةً.

وقيل: رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ الذِّئْبَ قَدْ شَدَّ عَلَى يَوْسَفَ وَكَانَ يَحْذَرُهُ عَلَيْهِ.

وقد هَمَزَهَا عَلَى الْأَصْلِ ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ، وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ، دَرَجًا وَوَقْفًا، وَحَمْزَةً دَرَجًا <sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف عليه من كلام الطَّبِيِّ.

(٢) ذكره عنه الطَّبِيُّ فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٨/ ٢٦٨) وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ.

(٣) اِخْتَلَفَتْ النُّسخُ هُنَا اِخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ نُسْخَةٍ فِي هَامِشٍ (أ) وَقَدْ كَتَبَ عَلَيْهَا: «نُسْخَةُ مَصْحُوحَةٍ»، وَهِيَ نَفْسُهَا الَّتِي أَثْبَتَهَا أَنْصَارِي فِي «الْحَاشِيَةِ» (٣/ ٢٧٣) وَقَالَ: نُسْخُ الْكِتَابِ هُنَا مُخْتَلَفَةٌ بِزِيَادَةِ نَقْصٍ، وَأَقْرَبُهَا إِلَى الصَّحَةِ مَا ذُكِرَ مَعَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو يَهْمُزُ مِنْ رِوَايَةِ الدَّوْرِيِّ. قُلْتُ: وَمُلْخَصٌ مَا جَاءَ فِيهَا: وَرَشَ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بِخُلْفِهِ بَغِيرَ هَمْزٍ، وَوَقْفًا حَمْزَةً، وَبِالْقَوْنِ بِالْهَمْزِ فِي الْحَالِينِ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٤٦)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٢٨).

وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ تَدَاءَبَتِ الرِّيحُ: إِذَا هَبَّتْ<sup>(١)</sup> مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.  
 ﴿وَأَنْشَرَهُ عَنْهُ عَقِلُونَ﴾ لَاشْتِغَالِكُمْ بِالرَّيْعِ وَاللَّعِبِ، أَوْ لِقَلَّةِ اهْتِمَامِكُمْ بِحِفْظِهِ.  
 ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ اللَّامُ مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَجَوَابُهُ: ﴿إِنَّا  
 إِذَا لَخِيسِرُونَ﴾: ضِعْفَاءُ مَغْبُونُونَ، أَوْ: مُسْتَحِقُّونَ لَأَنْ يُدْعَى عَلَيْهِمُ بِالْخَسَارِ، وَالْوَاوُ  
 فِي ﴿وَنَحْنُ﴾ لِلْحَالِ.

قوله: «وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ تَدَاوُبِ الرِّيحِ»:

قال الطَّبِيُّ: هذا عكس ما قاله أبو عليٍّ إذ قال: الذِّئْبُ مَهْمُوزٌ فِي الْأَصْلِ،  
 يقال: (تَدَاءَبَتِ الرِّيحُ) إِذَا جَاءَتْ مُتَرَادِفَةً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، كَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهَا أَتَتْ  
 كَمَا يَأْتِي الذِّئْبُ<sup>(٢)</sup>.

(١٥) - ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنِينََّهُمْ بِأَمْرِهِمْ  
 هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابِ الْجَبِّ﴾: وَعَزَمُوا عَلَى الْقَائِمِ فِيهَا،  
 وَالْبَشَرُ: بَشَرُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَوْ بَشَرُ بَأَرْضِ الْأُرْدُنِّ، أَوْ بَيْنَ مِصْرَ وَمَدْيَنَ، أَوْ عَلَى  
 ثَلَاثَةِ فَرَاسِخَ مِنْ مَقَامِ يَعْقُوبَ، وَجَوَابُ (لَمَّا) مُحذُوفٌ مِثْلُ: فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا  
 مِنَ الْأَذَى.  
 فَقَدْ رَوَى أَنَّهُمْ لَمَّا بَرَزُوا بِهِ إِلَى الصَّحَرَاءِ أَخَذُوا يُؤْذُونُهُ وَيَضْرِبُونَهُ حَتَّى كَادُوا

(١) فِي (ح): «إِذَا أَقْبَلَتْ»، وَفِي «الْكَشَافِ» (٤/ ٢٤٦): «أَتَتْ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْجَمِيعِ.

(٢) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٤٠٨)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٧٠).

يَقْتُلُونَهُ، فَجَعَلَ يَصِيحُ وَيَسْتَعِيثُ، فَقَالَ يَهُودَا: أَمَا عَاهَدْتُمُونِي أَنْ لَا تَقْتُلُونَهُ؟ فَأَتَوْا بِهِ إِلَى الْبَيْتِ فَذَلُّوهُ<sup>(١)</sup> فِيهَا فَتَعَلَّقَ بِشَفِيرِهَا، فَرَبَطُوا يَدَيْهِ وَنَزَعُوا قَمِيصَهُ لِيَلْطَخُوهُ بِالْدَمِ وَيَحْتَالُوا بِهِ عَلَى أَبِيهِمْ، وَقَالَ: يَا إِخْوَتَاهُ! رُدُّوا عَلَيَّ قَمِيصِي أَتَوَارَى بِهِ، فَقَالُوا: ادْعُ الْإِحْدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يُلْبَسُوكَ وَيُؤْنَسُوكَ، فَلَمَّا بَلَغَ نَصْفَهَا أَلْقَاهُ وَكَانَ فِيهَا مَاءٌ فَسَقَطَ فِيهِ، ثُمَّ أَوَى إِلَى صَخْرَةٍ كَانَتْ فِيهَا فَقَامَ عَلَيْهَا يَبْكِي<sup>(٢)</sup>.

فَجَاءَهُ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ كَمَا قَالَ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ وَكَانَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: كَانَ مُرَاهِقًا أَوْحِيَ إِلَيْهِ فِي صِغَرِهِ كَمَا أَوْحِيَ إِلَى يَحْيَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَفِي الْقِصَصِ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ جَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ بِقَمِيصٍ مِنْ حَرِيرِ الْجَنَّةِ فَأَلْبَسَهُ إِيَّاهُ، فَدَفَعَهُ إِبْرَاهِيمُ إِلَى إِسْحَاقَ، وَإِسْحَاقُ إِلَى يَعْقُوبَ فَجَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ عُلَّقَهَا يُوْسُفُ، فَأَخْرَجَهُ جِبْرِيلُ وَأَلْبَسَهُ إِيَّاهُ<sup>(٤)</sup>.

﴿لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا﴾: لَتُحَدِّثَنَّهُمْ بِمَا فَعَلُوا بِكَ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أَنَّكَ يُوْسُفُ؛ لَعَلُّوْا شَأْنَكَ وَبَعْدَهُ عَنْ أَوْهَامِهِمْ، وَطَوَّلِ الْعَهْدَ الْمَغِيرَ لِلْحَلَى وَالْهَيْثَاتِ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَ لَهُمْ بِمِصْرَ حِينَ دَخَلُوا عَلَيْهِ مُمْتَارِينَ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ، بَشَّرَهُ بِمَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ إِيْنَسَا لَهُ وَتَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ.

(١) فِي (ت): «الْبَيْتِ وَالْدَلْوِ».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ٢٩) عَنْ السَّيِّدِيِّ. وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ؛ قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ» (١٢ / ٤٢٥): ذَكَرَ الْمَفْسُورُونَ أَشْيَاءَ تَتَضَمَّنُ كَيْفِيَّةَ إِلْقَائِهِ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَمَحَاوَرَتِهِ لَهُمْ بِمَا يَلِينُ الصَّخْرَ، وَهُمْ لَا يَزِيدَادُونَ إِلَّا قَسَاوَةً، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَلَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ لِشَيْءٍ مِنْهَا.

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ٣٦٠) عَنْ الْحَسَنِ.

(٤) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٤ / ٥١٢) دُونَ رَاوٍ وَلَا سَنَدٍ.



وقيل: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بـ ﴿أَوْ حِينَا﴾؛ أي: آتسناهُ بِالْوَحْيِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ذَلِكَ.

(١٦- ١٧) - ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾.

﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً﴾: آخر النَّهَارِ. وقرئ: (عُشِيًّا) وهو تَصْغِيرُ عِشَى<sup>(١)</sup>.

و: (عُشَى) بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ جَمْعُ أَعْشَى<sup>(٢)</sup>؛ أي: عُشَوُا<sup>(٣)</sup> مِنَ الْبُكَاءِ.

﴿يَبْكُونَ﴾: مُتَبَاكِينَ.

رُوي أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ بُكَاءَهُمْ فزعَ وقال: مَا لَكُمْ يَا بَنِيَّ وَأَيْنَ يُوسُفُ؟  
﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ تنسابقُ فِي الْعَدُوِّ أَوْ الرَّمْيِ - وقد يشتركُ الْإِفْتِعَالُ وَالْفَاعِلُ كَالاتِّضَالِ وَالتَّنَاضُلِ - ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا: بِمَصْدَقٍ لَّنَا ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾؛ لِسُوءِ ظَنِّكَ بِنَا وَفَرِطِ مَحَبَّتِكَ لِيُوسُفَ.

(١٨) - ﴿وَجَاءَهُ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾.

﴿وَجَاءَهُ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾؛ أي: ذِي كَذِبٍ، بمعنى: مَكْذُوبٍ فِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا بِالمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ.

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٤٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٢٨)، عن الحسن.

(٢) رواه عيسى بن ميمون عن الحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٥).

(٣) بوزن: حُمْرًا، أشار إلى أن القياس أن يكون هكذا، لكن على خلاف القياس جاء: (عُشَى). انظر:

«حاشية الشهاب» (٥/ ١٦٢)، و«حاشية القنوي» (١٠/ ٢٧٣).

وَقُرِئَ: بِالنَّصَبِ<sup>(١)</sup> عَلَى الْحَالِ مِنَ الْوَاوِ؛ أَي: جَاؤُوا كَاذِبِينَ.  
 وَ(كَدِبَ) بِالذَّالِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: كَذَرَ، أَوْ: طَرَيَّ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ الْبَيَاضُ  
 الْخَارِجُ عَنْ أَظْفَارِ الْأَحْدَاثِ، فَشَبَّ بِهِ الدَّمُ اللَّاصِقُ عَلَى الْقَمِيصِ.  
 وَ﴿عَلَى قَمِيصِهِ﴾ فِي مَوْضِعِ النَّصَبِ عَلَى الظَّرْفِ؛ أَي: فَوْقَ قَمِيصِهِ، أَوْ عَلَى  
 الْحَالِ مِنَ الدَّمِ إِنْ جَوَّزَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَجْرُورِ.  
 رُوِيَ: أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ بَخِيرَ يَوْسُفَ صَاحَ وَسَأَلَ قَمِيصَهُ، فَأَخَذَهُ وَالْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ  
 وَبَكَى حَتَّى خَضَبَ وَجْهَهُ بِدَمِ الْقَمِيصِ وَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ ذُبَابًا أَحْلَمَ مِنْ هَذَا،  
 أَكَلَ ابْنِي وَلَمْ يُمَزَّقْ عَلَيْهِ قَمِيصُهُ<sup>(٣)</sup>!  
 وَلِذَلِكَ ﴿قَالَ بَلْ سَوَّاتُ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً﴾؛ أَي: سَهَّلْتُ لَكُمْ وَهَوَّاتُ فِي أَعْيُنِكُمْ  
 أَمْراً عَظِيماً، مِنَ السَّوْلِ وَهُوَ الْاسْتِرْخَاءُ.  
 ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾؛ أَي: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلٌ، وَفِي  
 الْحَدِيثِ: «الصَّبْرُ الْجَمِيلُ: الَّذِي لَا شَكْوَى فِيهِ»؛ أَي: إِلَى الْخَلْقِ.

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٥) عن ابن أبي عبله، و«البحر» (١٢ / ٤٣٠)

عن زيد بن علي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١ / ٣٣٥)، كلاهما عن الحسن،

وزاد ابن خالويه نسبتها لابن عباس، وهي في «الكشاف» (٤ / ٢٥١) عن عائشة، وفي «البحر»  
 (١٢ / ٤٣٠) عن عائشة والحسن.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٧) عن الحسن والشعبي. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره»  
 عنده هذه الآية هذا القول بقوله: كذا قالوا، والذي عندي: أن أماره الكذب قلعة الدم المفهومة  
 من التنكير، ومن التعبير بكونه على القميص، ولو كانت الأماره عدم تمزق القميص لكان هو  
 بالتعرض أحق.

﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾: على احتمالٍ ما تَصِفُونَهُ مِنْ هَلَاكِ يُوسُفَ، وهذه الجريمةُ كَانَتْ قَبْلَ اسْتِنْبَائِهِمْ إِنْ صَحَّ.

قوله: «و﴿عَلَى قِمِصِهِ﴾ في مَوْضِعِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ؛ أي: فوقَ قِمِصِهِ»:

قال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: في كونه ظرفًا للمَجْيِءِ وبقاء المعنى المقصودِ حَزَازَةٌ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حَيَّان: لا يُسَاعِدُ المعنى عَلَى نَصْبِ (قِمِصِهِ) عَلَى الظَّرْفِ بِمَعْنَى: فوق؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ إِذَا ذَاكَ (جَاؤُوا)، وَلَيْسَ الْفَوْقُ ظَرْفًا لَهُمْ، بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وقال السَّفَاقُسِيُّ: لَا يَتَوَجَّهْ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ هَذَا الرَّدُّ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الظَّرْفِيَّةَ بِاعْتِبَارِ الْفَاعِلِ، بَلْ بِاعْتِبَارِ الْمَفْعُولِ.

قوله: «أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنَ الدَّمِ إِنْ جُوزَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَجْرُورِ»:

قال السَّفَاقُسِيُّ: وَهُوَ الْحَقُّ؛ لَوْجُودِهِ فِي لِسَانِهِمْ.

وقال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ حَالٌ مِنْ (جَاؤُوا) لَتَضُمُّنِهِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٢٧٦).

(٢) في النسخ الخطية: «القائل»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٤٢٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤ / ٢٥٢).

(٥) في (ز): «يتضمنه»، وفي «فتوح الغيب»: «بتضمينه».

مَعْنَى الْاِسْتِيلَاءِ؛ أَي: مُسْتَوِلِينَ عَلَى قَمِيصِهِ، وَ﴿يَدْمِرُ﴾ حَالٌ مِنْ (قَمِيصٍ)؛ أَي: مَلْتَبَسًا بِدَمٍ كَذِبٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وفي الحديث: الصَّبْرُ الْجَمِيلُ»؛ أَي: «الذي لَا شَكْوَى فِيهِ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ حَبَّانَ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ مُرْسَلًا<sup>(٢)</sup>.

وَضَبَطَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» بِكسْرِ الحاءِ المَهْمَلَةِ وبِالْبَاءِ المَوْحِدَةِ، قَالَ: وَمَنْ قَالَ بِفَتْحِ الحاءِ وبِالْيَاءِ المَشْتَاةِ مِنْ تَحْتِ فَقَدْ وَهَمَ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ<sup>(٣)</sup>.

(١٩) - ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ. قَالَ يَبْشَرِي هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً وَلِلَّهِ عَلَيْهِمْ إِمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾: رُفْقَةٌ يَسِيرُونَ مِنْ مَدِينَةٍ إِلَى مِصْرَ، فَتَزَلُّوا قَرِيبًا مِنَ الْجُبِّ وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ ثَلَاثٍ مِنَ الْيَوْمِ فِيهِ.

﴿فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ﴾: الَّذِي يَرِدُ الْمَاءَ وَيَسْتَسْقِي لَهُمْ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ مَالِكُ بْنُ ذُعَيْرٍ الْخَزَاعِيُّ.

﴿فَأَدْلَى دَلْوَهُ﴾: فَأَرْسَلَهَا فِي الْجُبِّ لِيَمْلَأَهَا، فَتَدَلَّى بِهَا يَوْسُفُ، فَلَمَّا رَأَاهُ ﴿قَالَ يَبْشَرِي هَذَا غُلْمٌ﴾ نَادَى الْبُشْرَى بِشَارَةٍ لِنَفْسِهِ أَوْ لِقَوْمِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَعَالَى فَهَذَا أَوْانُكَ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ صَاحِبٍ لَهُ نَادَاهُ لِيُعِينَهُ عَلَى إِخْرَاجِهِ.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبري (٨ / ٢٧٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢١١٢)، عن حبان بن أبي جبلة مرسلاً.

(٣) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤ / ١٨١).

(٤) في (ت) زيادة: «الماء».

وَقَرَأَ غَيْرُ الْكُوفِيِّينَ: ﴿يَا بُشْرَايَ﴾ بِالْإِضَافَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقُرِئَ: (يَا بُشْرَى) بِالْإِدْغَامِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ لُغَةٌ.

و: ﴿بُشْرَايَ﴾ بِالسُّكُونِ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَصْدِ الرَّقْفِ.

﴿وَأَسْرُوهُ﴾؛ أَيِ الْوَارِثِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ سَائِرِ الرُّفَقَةِ.

وَقِيلَ: أَخْفُوا أَمْرَهُ وَقَالُوا لَهُمْ: دَفَعَهُ إِلَيْنَا أَهْلُ الْمَاءِ لِنَبِيعَهُ لَهُمْ بِمِصْرَ.

وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِإِخْوَةِ يُوسُفَ، وَذَلِكَ أَنَّ يَهُودًا كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ يَوْمٍ بِالطَّعَامِ، فَأَتَاهُ يَوْمَئِذٍ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا فَأَخْبَرَ إِخْوَتَهُ، فَأَتُوا الرُّفَقَةَ قَالُوا: هَذَا غَلَامُنَا أَبَقَ مِنَّا، فَاشْتَرَوْهُ وَسَكَتَ يُوسُفُ مَخَافَةً أَنْ يَقْتُلُوهُ<sup>(٤)</sup>.

﴿بِضْعَةٍ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ؛ أَيِ: أَخْفَوْهُ مَتَاعًا لِلتِّجَارَةِ، وَاشْتَقَاقُهُ مِنَ الْبُضْعِ فَإِنَّهُ مَا بُضِعَ مِنَ الْمَالِ لِلتِّجَارَةِ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِسْرَارُهُمْ، أَوْ صَنِيعُ إِخْوَةِ يُوسُفَ بِأَبِيهِمْ وَأَخِيهِمْ.

(١) قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧) عن ابن أبي إسحاق، و«المحتسب» (١/ ٣٣٥) عنه وعن الحسن وأبي الطفيل والجحدري.

(٣) وهي رواية لورش عن نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٩/ ١٣) عن ابن عباس بإسناد ضعيف، وذكره ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية، ثم تعقبه بقوله: ولا يخفى ما فيه من الاختلال لحسن نظم المقال، والإشكال من جهة أن التعبير المذكور لا يناسب الحال.

قوله: «بَضْعَةٌ» نصبٌ على الحال:

قال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يقال: ضَمَّنَ «أُسْرُوهُ» معنى<sup>(١)</sup> (جعلوه)؛ أي: جعلوه بضاعةً مُسَرَّيْنُ، فهو مفعولٌ ثانٍ<sup>(٢)</sup>.

وقال ابنُ الحاجب: يحتملُ أن يكونَ مفعولاً من أجله؛ أي: كَتَمُوهُ لأجلِ تحصيلِ المالِ فيه؛ لأنَّه كان على حالٍ تَقْتَضِيهِ التَّجَارَةُ كَتْمَانَهُ خوفاً من أن تَمْتَدَّ الأطماعُ من غيرِهِم، فلا يجوزُ أن يكونَ تَمْيِيزاً؛ لأنَّه ليسَ من بابِ (عِشْرِينَ)، ولا من بابِ (حَسَنَ زَيْدٌ وَجْهًا) لِمَا يُؤَدِّي إليه أن<sup>(٣)</sup> الإسْرَارَ كانَ لبضاعته<sup>(٤)</sup> لاله، وهو خلافُ المعنى<sup>(٥)</sup>.

قوله: «واشتقاقه من البَضْع»:

الرَّاعِبُ: البضاعةُ قطعةٌ وافرةٌ من المالِ تُقْتَنَى للتَّجَارَةِ، يقال: أَبْضَعَ بِضَاعَةً وَابْتَضَعَهَا، وَالبِضْعُ بالكسرِ: الْمُقْتَطَعُ مِنَ الْعَشْرَةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «بمعنى»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في النسخ الخطية: «بات»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ الخطية: «إذن»، والمثبت من «أُمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٤) في النسخ الخطية: «لبضاعة»، والمثبت من «أُمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٥) انظر: «أُمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٨٣)، و«فتوح الغيب» للطبيي (٨/ ٢٨٠)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٦) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ١٢٨)، و«فتوح الغيب» للطبيي (٨/ ٢٨١) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٢٠) - ﴿وَسَرَّوْهُ بِخَبْرٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَأَنَّا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾.

﴿وَسَرَّوْهُ﴾: وباعوه، وفي مرجع الضمير الوجهان، أو: اشتروه من إخوته.  
﴿بِخَبْرٍ دَرَاهِمَ﴾: مبخوس؛ لزيافته أو نقصانه ﴿دَرَاهِمَ﴾ بدل من الثمن ﴿مَعْدُودَةٍ﴾: قليلة، فإنهم كانوا يزنون ما بلغ الأوقية ويعُدُّون ما دونها<sup>(١)</sup>.

قيل: كان عشرين درهماً، وقيل: اثنين وعشرين.

﴿وَكَاثُوا فِيهِ﴾: في يوسف ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾: الراغبين عنه، والضمير في ﴿وَكَاثُوا﴾ إن كان للإخوة فظاهر، وإن كان للرفقة وكانوا بائعين فزهدهم فيه: أنهم التفتطوه، والملتقط للشيء متهاون به خائف من انتزاعه مُستعجل في بيعه، وإن كانوا متبايعين فلأنهم اعتقدوا أنه آبق.

﴿وَفِيهِ﴾ متعلق بـ ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ إن جعل اللام للتعريف، وإن جعل بمعنى (الذي) فهو متعلق بمحذوف بيئته: ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ لأنَّ متعلق الصلة لا يتقدم على الموصول.

قوله: «وَفِيهِ» متعلق بـ ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ إن جعل اللام للتعريف، وإن جعل بمعنى (الذي) فهو متعلق بمحذوف بيئته: ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ لأنَّ متعلق الصلة لا يتقدم على الموصول:

قال صاحب «الفرائد»: يمكن أن يكون تقديره: وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين، من قبيل الإضمار على شريطة التفسير<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ت): «دونه».

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨ / ٢٨٢).

وقال الطَّبِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ <sup>(١)</sup> عَنْهُ بِالضَّمِيرِ، وَأَنَّ <sup>(٢)</sup> الْأَصْلَ: كَانُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ فِيهِ، عَلَى أَنْ ﴿فِيهِ﴾ لَيْسَ مِنْ صَلَاتِهِ، بَلْ مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ عَلَى السُّؤَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: كَانُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ، لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ شَيْءٍ، اتَّجَهَ لِسَائِلِ أَنْ يَقُولَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ زَهَدُوا؟ فَقِيلَ: زَهَدُوا فِيهِ.

وهو مِنْ قَوْلِ الزَّجَّاجِ: ﴿فِيهِ﴾ لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ ﴿الزَّاهِدِينَ﴾، الْمَعْنَى: وَكَانُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ، ثُمَّ يَبَيِّنُ فِي أَيِّ شَيْءٍ زَهَدُوا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: زَهَدُوا فِيهِ، وَهَذَا فِي الظُّرُوفِ جَائِزٌ، وَأَمَّا الْمَفْعُولَاتُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا: (كَنتُ زَيْدًا مِنَ الضَّارِبِينَ) لِأَنَّ (زَيْدًا) مِنْ صَلَاةِ (الضَّارِبِينَ)، فَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَوْصُولُ صَلَاتَهُ <sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن الحاجب إلى الجواز، وقال في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَيِّنٌ﴾ التَّنْصِيحُ: ﴿الظَّاهِرُ أَنَّ﴾ ﴿لَكُمَا﴾ فِي مِثْلِ هَذَا وَنَحْوِهِ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿التَّنْصِيحِ﴾؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللَّامَ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِتَخْصِيسِ مَعْنَى النَّصْحِ بِالْمُخَاطَبِينَ، وَإِنَّمَا فَرَّ الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّ صَلَاةَ الْمَوْصُولِ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمَوْصُولِ.

والفرقُ عندنا: أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَمَّا كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةَ الْحَرْفِ الْمَنْزُولِ جُزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ صَارَتْ كغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا تَمْنَعُ التَّقَدُّمَ، وَلِذَا لَمْ يَوْصَلْ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ؛ لِتَعَدُّرِ ذَلِكَ فِيهَا، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْسُفِ <sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «بِمُسْتَقِلٍّ».

(٢) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «فِيَّ».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩٨).

(٤) انظر: «إمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٨٣)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٢٨٢ - ٢٨٣).



(٢١) - ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ وهو العزيزُ الذي كان على خزانِ مِصْرَ واسمُهُ: قَظْفِيرُ، أو إِطْفِيرُ، وكان الملكُ يومئذٍ رِيَّانَ بنَ الوليدِ العَمَلِيقِيِّ، وقد آمنَ بِيُوسُفَ وماتَ في حياته.

وقيل: كَانَ فرعونَ مُوسَى، عاشَ أربعَ مئةٍ بدليلِ قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٣٤]، والمشهورُ أَنَّهُ مِنْ أولادِ فرعونَ يوسُفَ، والآيةُ مِنْ قَبْلِ خُطَابِ الأولادِ بأحوالِ الآباءِ.

رُوي أَنَّهُ اشترَاهُ العزيزُ وهو ابنُ سبعِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَلَبِثَ فِي مَنْزِلِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، واستَوَزَرَهُ الرِّيَّانُ وهو ابنُ ثلاثينَ، وآتَاهُ اللهُ العِلْمَ والحِكْمَةَ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثينَ سَنَةً، وتُوفِّيَ وهو ابنُ مئةٍ وعشرينَ سَنَةً.

واختلفَ فيما اشترَاهُ به مَنْ جعلَ شِراءَهُ غَيْرَ الأولِ؛ فقيل: عِشْرُونَ دِينَارًا وزوجًا نعلٍ وثوبانِ أبيضانِ. وقيل: مثله <sup>(١)</sup> فَضَّةً، وقيل: ذهبًا.

﴿لِامْرَأَتِهِ﴾ راعيلَ أو زَلِيخَا: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾: اجعلي مقامَهُ عندنا كريمًا؛ أي: حسنًا، والمعنى: أحسنِي تَعَهُدَهُ ﴿عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا﴾ في ضياعِنَا وأموالِنَا ونستظهِرَ به في مَصَالِحِنَا.

﴿أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ نتبنَاهُ، وكانَ عَقِيمًا لِمَا تفرَّسَ فيه من الرُّشْدِ، ولذلك قيل:

(١) في (أ) و(ت): «ملوهُ»، وفي هامش (أ): «مثله؛ أي مثل وزنه».

أَفْرُسُ النَّاسِ ثَلَاثَةٌ: عَزِيزُ مِصْرَ، وابْنَةُ شُعَيْبِ النَّبِيِّ قَالَتْ: ﴿يَتَأَبَّتْ أَسْتَجِرُّهُ﴾ [القصص: ٢٦] وأبو بكرٍ حِينَ اسْتَخْلَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿وَكَذَلِكَ مَكَنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾: وَكَمَا مَكَنَّا مُحَبَّتَهُ فِي قَلْبِ الْعَزِيزِ، أَوْ: كَمَا مَكَنَّا فِي مَنْزِلِهِ، أَوْ: كَمَا أَنْجَيْنَاهُ وَعَظَفْنَا عَلَيْهِ الْعَزِيزَ = مَكَنَّا لَهُ فِيهَا.

﴿وَلِنُعَلِّمَهُ﴾ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴿عَظَفْتُ عَلَى مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: لِنَتَصَرَّفَ فِيهَا بِالْعَدْلِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾ أَي: كَانَ الْقَصْدُ فِي إِنْجَائِهِ وَتَمْكِينِهِ أَنْ يُقِيمَ الْعَدْلَ وَيُدَبِّرَ أُمُورَ النَّاسِ، وَيُعَلِّمَ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ وَأَحْكَامَهُ فَيُفْهِدَهَا، أَوْ: تَعْبِيرَ الْمَنَامَاتِ الْمُنبِّهَةِ عَنِ الْحَوَادِثِ الْكَائِنَةِ؛ لِيَسْتَعِدَّ لَهَا وَيَسْتَعِلَّ بِتَدْبِيرِهَا قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ كَمَا فَعَلَ بِسِنِّيهِ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ لَا يَرُدُّهُ شَيْءٌ وَلَا يَنْازِعُهُ فِيمَا يَشَاءُ، أَوْ: عَلَى أَمْرِ يُوسُفَ؛ أَرَادَ بِهِ إِخْوَةَ يُوسُفَ شَيْئًا وَأَرَادَ اللَّهُ غَيْرَهُ فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا أَرَادَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ بِيَدِهِ، أَوْ: لَطَائِفَ صُنْعِهِ وَخَفَايَا لُطْفِهِ.

قوله: «ولذلك قيل: أفرس الناس ثلاثة: عزيز مصر...» إلى آخره.

أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والحاكم وصححه عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ت): «أراد الله».

(٢) رواه سعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (١١١٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٠٥٨)، والحاكم في «المستدرک» (٤٥٠٩) وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٢٧٣/٣)، وابن الجعد في «مسنده» (٢٥٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٢٩)، عن ابن مسعود موقوفاً.

(٢٢) - ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ۖ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝﴾

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ۖ﴾: مُتَنَهَى اشْتِدَادٍ<sup>(١)</sup> جَسْمِهِ وَقُوَّتِهِ، وَهُوَ سِنَّ الْوُقُوفِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: سِنَّ الشَّبَابِ وَمَبْدَوُهُ بُلُوغُ الْحُلُمِ.  
﴿آتَيْنَاهُ حُكْمًا﴾: حِكْمَةً، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُؤَيَّدُ بِالْعَمَلِ، أَوْ: حَكْمًا بَيْنَ النَّاسِ.  
﴿وَعِلْمًا﴾: يَعْنِي: عِلْمٌ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ.  
﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾: تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا آتَاهُ ذَلِكَ جَزَاءً عَلَى إِحْسَانِهِ فِي عَمَلِهِ وَاتَّقَاتِهِ فِي عُفْوَانِ أَمْرِهِ.

قوله: «وهو العلم المؤيَّد بالعمل»:

قال الطَّبَّيُّ: هَذَا حَدُّ الْحِكْمَةِ، وَلَا يُعْبَرُ عَنْهَا بِمَجَرَّدِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ عِلْمًا وَلَمْ يَعْمَلْ بِمُقْتَضَاهُ لَا يُسَمَّى حَكِيمًا، أَوْ عَمَلٌ بِمَا<sup>(٢)</sup> يَضَادُّهُ عَدَّ سَفِيهًا لَا حَكِيمًا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا آتَاهُ ذَلِكَ جَزَاءً عَلَى إِحْسَانِهِ»:

قال الطَّبَّيُّ: لَا يُحْمَلُ هَذَا عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْوُجُوبِ، بَلْ عَلَى التَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ؛ أَي: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ لِلْحُكْمِ وَالْعِلْمِ، فَوَفَّقَ لَأَنْ يُحَسِّنَ لِمَا خَلَقَ لَهُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ: مَنْ وَفَّقَ أَنْ يُحَسِّنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ فِي شَيْئَةٍ يُؤْتَى الْحُكْمَ فِي اكْتِهَالِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (ت): «اشْتِدَادُهُ فِي».

(٢) فِي (ز): «مَا».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبَّيِّ (٨ / ٢٨٦).

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣١٥)، و(٢٥٩٧)، وانظر: «فتوح الغيب» للطَّبَّيِّ (٨ / ٢٨٧).

(٢٣) - ﴿وَرَوَدَتْهُ أَلَى هَوْفٍ بَيْنَهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَّقَتْ الْأَرْبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿وَرَوَدَتْهُ أَلَى هَوْفٍ بَيْنَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾: طَلَبَتْ مِنْهُ وَتَمَحَّلَتْ أَنْ يُوَاقِعَهَا، مِنْ رَادٍّ يَرُودُ: إِذَا جَاءَ وَذَهَبَ لَطَلَبَ شَيْءٌ، وَمِنْهُ: الرَّائِدُ.  
﴿وَعَلَّقَتْ الْأَرْبَ﴾: قِيلَ: كَانَتْ سَبْعَةً، وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ، أَوْ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْإِثْقَالِ.

﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾: أَي: أَقْبِلْ وَبَادِرْ، أَوْ: تَهَيَّأْتُ، وَالْكَلِمَةُ عَلَى الْوَجْهِينِ اسْمٌ فَعِلٌ يُبَيِّنُ عَلَى الْفَتْحِ كـ (أَيْنَ)، وَاللَّامُ لِلتَّبْيِينِ كَالَّتِي فِي (سَقِيًّا لَكَ) <sup>(١)</sup>.  
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بَضْمَ التَّاءِ وَفَتْحَ الْهَاءِ تَشْبِيهًا لَهُ بِـ (حَيْثُ)، وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِرَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ كَعِطٍ وَهِيَ لُغَةٌ فِيهِ، وَقَرَأَ هِشَامٌ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِهِمْزٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ضَمُّ التَّاءِ <sup>(٢)</sup>.  
وَقَرَأَ: (هَيْتَ) كَجَبَرٍ <sup>(٣)</sup>.  
و: ﴿هَيْتُ﴾ كَجِئْتُ مِنْ هَاءٍ يَهْيُ: إِذَا تَهَيَّأَ <sup>(٤)</sup>، وَقَرَأَ: (هَيْتُ لَكَ) <sup>(٥)</sup>، وَعَلَى هَذَا فَالْلامُ مِنْ صِلَتِهِ.

(١) قوله: «سقيًا لك» اللام فيه للبيان، وليست متعلقة بالمصدر بل بمحذوف تقديره: أعني لك.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧)، و«التبشير» (ص: ١٢٨).

(٣) أي: بفتح الهاء وكسر التاء، نسبت لنصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وعبد الله بن أبي إسحاق وابن محيصن وابن عباس بخلاف وعيسى الثقفي. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٧)، و«تفسير الثعلبي» (١٤/ ٥٤٢).

(٤) هي رواية عن هشام كما تقدم.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾: أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا ﴿إِنَّهُ﴾: إِنَّ الشَّانَ ﴿رَبِّي أَحْسَنَ مَتَوَايَ﴾ سَيِّدِي  
 قِطْفِيرُ أَحْسَنَ تَعْهُدِي إِذْ قَالَ لَكَ فِي: أَكْرَمِي مِثْوَاهُ، فَمَا جَزَاؤُهُ أَنْ أَخُونَهُ فِي أَهْلِهِ.  
 وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلَّهِ؛ أَي: خَالَفِي أَحْسَنَ مَنَزِلَتِي بِأَنْ عَطَفَ عَلَيَّ قَلْبُهُ، فَلَا أَعْصِيهِ.  
 ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾: الْمَجَازُونَ الْحَسَنَ بِالسَّيِّئِ.  
 وَقِيلَ: الزَّناةُ، فَإِنَّ الزَّنا ظَلَمَ عَلَى الزَّانِي وَالْمَزْنِي بِأَهْلِهِ.  
 قوله: «كِعِيط»<sup>(١)</sup>:

في «الأساس»: عَيْطَ: إِذَا مَدَّ الصَّوْتُ بِالصُّرَاخِ، وَهُوَ الْعِيَاظُ<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) - ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَّأَاهُنَّ رَبِّي﴾ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ  
 السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿﴾.

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا﴾: قَصَدَتْ مُخَالَطَتَهُ وَقَصَدَتْ مُخَالَطَتَهَا، وَالْهَمُّ بِالشَّيْءِ:  
 قَصْدُهُ وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ: الْهَمَامُ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا هَمَّ بِشَيْءٍ أَمْضَاهُ.  
 وَالْمَرَادُ بِهِمَ: مِيلُ الطَّبَعِ وَمُنَازَعَةُ الشَّهْوَةِ لَا الْقَصْدُ الْاِخْتِيَارِيَّ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا  
 يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، بَلِ الْحَقِيقُ بِالْمَدْحِ وَالْأَجْرِ الْجَزِيلِ مِنَ اللَّهِ مَنْ يَكْفُفُ نَفْسَهُ  
 عَنِ الْفِعْلِ عِنْدَ قِيَامِ هَذَا الْهَمِّ أَوْ مِشَارَفَةِ الْهَمِّ؛ كَقَوْلِكَ: قَتَلْتُهُ لَوْ لَمْ أَخَفِ اللَّهَ.  
 ﴿لَوْلَا أَنْ رَّأَاهُنَّ رَبِّي﴾ فِي قُبْحِ الزَّنا وَسُوءِ مَغْيَتِهِ لِمُخَالَطَتِهَا؛ لِشَبَقِ الْعُلْمَةِ وَكَثْرَةِ  
 الْمُبَالِغَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ جَوَابٌ ﴿لَوْلَا﴾ فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ  
 فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا جَوَابُهَا بَلِ الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(١) في (س): «يُعِيط»، وفي (ز): «لعيط»، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري مادة: (عيط)، (١/ ٦٩٠).

وقيل: رأى جبريل.

وقيل: تمثل له يعقوبُ عاصًا على أنامله، وقيل: قطفير.

وقيل: نُودِيَ: يا يوسفُ أنتَ مكتوبٌ في الأنبياءِ وتعملُ وعملَ السفهاءِ.

﴿كَذَلِكَ﴾؛ أي: مثل ذلك التثبيتِ ثبَّتْناه، أو: الأمرُ مثل ذلك.

﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ﴾ خيانة السيدِ ﴿وَالْفَحْشَاءَ﴾ الرِّثَا.

﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾: الذينَ أخلصَهُم الله لطاعته. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو

عميرٍ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالكسرِ في كلِّ القرآنِ إذا كان في أوله ألفٌ ولا م<sup>(١)</sup>؛ أي:

الذينَ أخلصُوا دينَهُم لله تعالى.

قوله: «يخالطها...» إلى آخره.

قال أبو حيان: الذي اختاره أن يوسفَ عليه السلامَ لم يَقَعْ منه هَمٌّ بها ألبتة، بل هو مَنفِيٌّ لوجودِ رُؤْيَا البرهانِ، كما تقول: (لقد قارَفتُ لولا أن عصَمَكَ الله)، ولا نقول: إنَّ جوابَ ﴿لَوْلَا﴾ مُتَقَدِّمٌ عليها، وإن كان لا يقومُ دليلٌ على امتناع ذلك، بل صريحُ أدواتِ الشرطِ العامِلةِ مختلفٌ في جوازِ تقديمِ أجوبَتِها عليها، وقد ذهبَ إلى ذلك الكوفيُّونَ، ومن أعلامِ البصريِّينَ أبو زيدُ الأنصاريُّ وأبو العباسِ المبرِّدُ.

بل نقول: إنَّ جوابَ ﴿لَوْلَا﴾ مَحذُوفٌ لدلالة ما قبله عليه، كما يقولُ جمهورُ البصريِّينَ في قولِ العربِ: (أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ)، فيقدرونَه: إن فعلتَ فأنتَ ظالمٌ، ولا يدلُّ قوله: (أنتَ ظالمٌ) على ثبوتِ الظلمِ، بل هو مُثَبِّتٌ على تقديرِ وجودِ الفعلِ،

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٨)، و«النشر» (٢/ ٢٩٥).

وكذلك هنا التَّقْدِيرُ: لولا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهُمْ بِهَا، فَكَانَ يُوجَدُ لَهُمْ عَلَى تَقْدِيرِ انْتِفَاءِ رُؤْيَةِ الْبُرْهَانِ، لَكِنَّهُ وَجَدَ رُؤْيَةَ الْبُرْهَانِ فَانْتَفَى لَهُمْ.

ولا التفات إلى قول الزَّجَّاج: ولو كان الكلام (لَهُمْ بِهَا) كان بعيداً<sup>(١)</sup>، فكيف مع سقوط اللام<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ هو جواب ﴿لَوْ لَا﴾.

ونحن لا نقولُ بذلك، وإنَّما هو دَلِيلُ الجوابِ، وعلى تقدير أن يكونَ نَفْسُ الْجَوَابِ، فاللامُ لَيْسَتْ بِلازِمَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ جَوَابُ (لولا) إذا كان بصيغة الماضي باللام وبغير اللام، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ قَوْلَهُ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ هو نفسُ الجوابِ لم يتعدَّ.

ولا التفات إلى قول ابن عطية: إِنَّهُ قَوْلٌ يَرُدُّهُ لِسَانُ الْعَرَبِ وَأَقْوَالُ السَّلَفِ<sup>(٤)</sup>، فقد استدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِوُجُودِهِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ لَوْ لَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ﴾ إِمَّا أَنْ يُخَرَّجَ عَلَى أَنَّهُ الْجَوَابُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْقَائِلُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ دَلِيلُ الْجَوَابِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْ لَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا كَادَتْ تُبْدِي بِهِ.

وَأَمَّا أَقْوَالُ السَّلَفِ فَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لَا

(١) في (س): «بعدا».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٠١ - ١٠٢).

(٣) في (س): «أن يقول».

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٢٣٥).

(٥) في (ز): «شيء في».

يساعدُ عليه كلامُ العربِ؛ لأنَّهم قدَّروا جوابَ (لولا) محذوفًا، ولم يدلَّ عليه دليلٌ؛ لأنَّهم لم يُقدِّروا: لهمَّ بها.

ولا يدلُّ كلامُ العربِ إلَّا على أنَّ المحذوفَ من معنى ما قبلَ الشرطِ؛ لأنَّ ما قبلَ الشرطِ دليلٌ عليه، ولا يُحذفُ الشَّيْءُ لغيرِ دليلٍ عليه، والبرهانُ الذي رآه هو ما أتاه الله من العلمِ الدَّالِّ على تحريمِ ما حرَّمه الله تعالى، وأنَّه لا يُمكنُ لهمَّ فضلًا عن الوقوعِ فيه<sup>(١)</sup>.

وقال البغويُّ في «المعالم»: قال بعضُ أهلِ الحقائق: لهمَّ همَّان:

همَّ ثابتٌ، وهو إذا كان معه عزمٌ وعقدٌ ورِضا مثلُ همَّ امرأةٍ العزيزِ.

وهمَّ عارضٌ، وهو الخطرُ وحديثُ النَّفسِ من غيرِ اختبارٍ ولا همَّ مثلُ همَّ يوسفَ<sup>(٢)</sup>.

قال الطَّيْبِيُّ: وهذا التفسيرُ هو الذي يجبُ أن يُذهبَ إليه ويُتخذَ مذهبًا وإن نقلَ المُفسِّرونَ ما نقلوا؛ لأنَّ متابعةَ النَّصِّ القاطعِ وبراءةَ ساحَةِ النَّبِيِّ المَعصومِ عن تلكَ الرَّذِيلَةِ وإحالةَ التَّقْصِيرِ على<sup>(٣)</sup> الرُّوَاةِ أُولَى بالمصيرِ إليه، على أنَّ أساطينَ النقلِ المُتَقَنِّينَ لم يَرَوْا في ذلكَ شيئًا مرفوعًا في كُتُبِهِمْ، وجُلُّها بل كُلُّها مأخوذٌ من مساءلة<sup>(٤)</sup> أهلِ الكتابِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٤ / ٢٣١).

(٣) في (س): «وعلى».

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «مسلمة»، وهو أليق بالسياق.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٢٩٥).



وقال الإمام: المراد بالهم في الآية خطور الشيء بالبال أو ميل الطبع.

مثاله: الرجل الصالح الصائم في الصيف الصائف إذا رأى الماء المبرد فطبعته تحمله على شربه إلا إن هداه الله، ودينه يمنعه منه.

كذلك المرأة الفاتحة في الحسن والجمال إذا تهيأت للشاب القوي لا بد أن يقع هناك بين الشهوة والحكمة وبين النفس والعقل مجاذبات ومنازعات، فالهم عبارة عن جواذب الطبيعة، ورؤية البرهان عبارة عن جواذب الحكمة، وهذا لا يدل على حصول الذنب، بل كلما<sup>(١)</sup> كانت هذه الحالة أشد كانت القوة بلوازم العبودية أكمل<sup>(٢)</sup>.

(٢٥) - ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْأَبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾؛ أي: تسابقا إلى الباب، فحذف الجار أو ضمّن الفعل معنى الابتداء، وذلك أن يوسف فر منها ليخرج<sup>(٣)</sup> وأسرعت وراءه لتمنعه الخروج. ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾: اجتذبت من ورائه فانقذ قميصه، والقذ: الشق طولا، والقط: الشق عرضا.

(١) في النسخ الخطية: «كما»، والمثبت من «تفسير الرازي» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨ / ٤٤٢)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٢٩٩) وعنه نقل المصنف

ما سبق.

(٣) في (أ): «للخروج».

﴿وَأَلْفَيَا سَيْدَهَا﴾: وصادفَا زوجها ﴿لَدَا أَبَابٍ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إيهامًا بأنها فرَّت منه تبرئةً لساختها عند زوجها وتغييره على يوسف وإغرائه به انتقامًا منه، و﴿مَا﴾ نافيةٌ أو استفهاميةٌ بمعنى: أيُّ شيءٍ جزاؤه إلا السجن؟

(٢٦ - ٢٧) - ﴿قَالَ هِيَ زَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٢٦) وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُ قَدْ مِنْ دُبْرِ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

﴿قَالَ هِيَ زَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾: طالبتني بالمؤاتاة، وإنما قال ذلك دفعًا لما عرَّضته له من السجن أو العذاب، ولو لم تكذب عليه ما قاله.  
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا﴾ قيل: ابنُ عمِّها، وقيل: ابنُ خالٍ لها صبيًّا في المهد.

وعن النبي ﷺ: «تَكَلَّمَ أَرْبَعَةُ صِغَارًا: ابْنُ مَاشِطَةَ فِرْعَوْنَ، وشاهدُ يوسف، وصاحبُ جُريج، وعيسى عليه السلام».

وإنما ألقى الله الشهادة على لسان أهلها لتكون ألزمَ عليها.

﴿إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ لأنه يدلُّ على أنها قدت قِيمَتَهُ مِنْ قُدَامِهِ بِالْدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهَا، أو أنه أسرعَ خلفها فتعثرَ بذيله فانقدَّ جيبه.

﴿وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُ قَدْ مِنْ دُبْرِ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ لأنه يدلُّ على أنها تبعته فاجتذبت ثوبه فقدته، والشرطيَّةُ محكيَّةٌ على إرادة القول، أو على أن فعل الشهادة من القول، وتسميتها شهادةً لأنها أدَّتْ مُؤَدَّاها، والجمعُ بين ﴿إِنْ﴾ و﴿كَانَ﴾ على تأويل: (إِنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ) ونحوه، ونظيره قولك: (إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَقَدْ أَحْسَنْتَ إِلَيْكَ

مِنْ قَبْلُ)، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: إِنَّ تَمَنُّنَ عَلَيَّ بِإِحْسَانِكَ أَمُنُّنَ عَلَيْكَ بِإِحْسَانِي السَّابِقِ.  
 وقرئ: (من قَبْلُ) و(مِنْ دُبُرٍ) بالضم<sup>(١)</sup> لَأَنَّهُمَا قُطِعَا عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ،  
 وبِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> كَأَنَّهُمَا جُعِلَا عِلْمَيْنِ لِلجِهَتَيْنِ فَمِنَعَا الصَّرْفَ، وَبُسُكُونِ الْعَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ»: «تَكَلَّمَ أَرْبَعَةٌ صَغَارًا: ابْنُ مَاشِطَةَ فِرْعَوْنَ وَشَاهِدُ يَوْسُفَ،  
 وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ، وَعِيسَى»:

قال الطَّبِيُّ: تَرَدُّهُ دَلَالَةُ الْحَصْرِ فِي حَدِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ، قال: «لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ<sup>(٤)</sup>،  
 وَصَبِيُّ كَانَ يَرْضَعُ أُمُّهُ فَمَرَّ بِرَاكِبٍ حَسَنِ الْهَيْئَةِ فَقَالَتْ أُمُّهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَ  
 هَذَا، فَقَالَ الصَّبِيُّ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ»<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا منه على جاري عَادَتِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى طَرِقِ الْأَحَادِيثِ،  
 وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» وَابْنُ حِبَّانَ فِي  
 «صَحِيحِهِ» وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) نسبت لیحیی بن یعمر وابن أبی إسحاق والجارود بن أبی سبرة وغیرهم. انظر: «المختصر فی شواذ  
 القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (٣٣٨/١)، و«البحر» (٤٥١/١٢).

(٢) أي: (من قَبْلُ) و: (مِنْ دُبُرٍ). انظر: «الكشاف» (٢٧٠/٤)، و«البحر» (٤٥١/١٢)، عن ابن أبی  
 إسحاق.

(٣) یعنی: بسكون الباء فیهما مع البناء على الضم، نسبت لیحیی بن یعمر وابن أبی إسحاق والجارود  
 فی رواية عنهم. انظر: «الكشاف» (٢٧٠/٤)، و«البحر» (٤٥١/١٢).

(٤) فی النسخ الخطیة: «جریر»، والتصویب من مصادر التخریج.

(٥) رواه البخاری فی «صحیحه» (٣٤٣٦)، ومسلم فی «صحیحه» (٢٥٥٠).

(٦) رواه الإمام أحمد فی «المسند» (٢٨٢٢)، والبزار (٢٤ - كشف)، والطبري فی «تفسیره»

(١٣/١٠٦)، وابن حبان فی «صحیحه» (٢٩٠٤)، والحاكم فی «المستدرک» (٣٨٣٥)، وصححه، =

ورواه الحاكمُ أيضًا من حديث أبي هريرة، وقال: صحيحٌ على شرطِ  
الشيخين<sup>(١)</sup>.

وفي حديث «الصَّحَّاحِينَ» أشار إليه أنفًا زيادةً على الأربعة: «الصَّبِيُّ الَّذِي كَانَ  
يَرْضَعُ أُمَّهُ فَمَرَّ رَاكِبٌ...» إلى آخره، فصاروا خمسةً.

وهم أكثرُ من ذلك، ففي «صحيح مسلم» تكلمَ الطفلُ في قصَّةِ أصحابِ  
الأخدود<sup>(٢)</sup>.

وقد جمعتُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْمَهْدِ فَلَبَّغُوا أَحَدَ عَشَرَ<sup>(٣)</sup>، وَنَظَّمَتْهُمْ<sup>(٤)</sup> فَقُلْتُ:

تَكَلَّمَ فِي الْمَهْدِ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ وَيَحْيَى وَعِيسَى وَالْخَلِيلُ وَمَرْيَمُ  
وَمُبْرِي جُرَيْجٍ ثُمَّ شَاهِدُ يُوسُفَ وَطِفْلٌ لَدَى الْأَخْدُودِ يَرُويهِ مُسْلِمٌ  
وَطِفْلٌ عَلَيْهِ مُرٌّ بِالْأَمَةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: تَزْنِي، وَلَا تَتَكَلَّمُ

= ووافقه الذهبي في «التلخيص»، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٤)، والطبراني في  
«المعجم الكبير» (١٢٢٧٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. إلا أنه في رواية ابن حبان قال  
بدل «شاهد يوسف»: «والرابع لا أحفظه».

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٤١٦١)، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٥) عن صهيب رضي الله عنه.

(٣) في النسخ الخطية: «أحد عشرة»، والصواب: «أحد عشر» على تقدير معدود مذكر، أو «إحدى  
عشرة» على تقدير معدود مؤنث، وقد ذكر السيوطي هذه الآيات في تفسير آل عمران فقال: «قد  
جُمِعَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي الْمَهْدِ فَلَبَّغُوا أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا، وَقَدْ نَظَّمَتْهُمْ...».

(٤) في النسخ الخطية: «ونظمتها»، والمثبت موافق لما في تفسير آل عمران.

وما شِطَّةٌ فِي عَهْدِ فِرْعَوْنَ طِفْلَهَا      وَفِي زَمَنِ الْهَادِي الْمُبَارَكِ تُخْتَمُ  
قوله: «وَالْجَمْعُ بَيْنَ ﴿إِنْ﴾ وَ﴿كَانَ﴾ عَلَى تَأْوِيلٍ: (إِنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ)  
وَنَحْوَهُ»:

قال الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي أَنَّ الشَّرْطَ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا لَكُنَّه فِي تَأْوِيلِ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ  
الْمُرَادَ إِرْشَادَ الْعَزِيزِ إِلَى إِظْهَارِ الْحَقِّ.

قال ابنُ الْحَاجِبِ: وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً،  
وَيَكُونُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهِ الْإِعْلَامُ بِمَا هُوَ الْمَشْرُوطُ.

وقال أيضًا: ﴿كَانَ﴾ هُنَا بِمَعْنَى: ثَبَتَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ ثَبَتَ أَنَّ قَمِيصَهُ، وَثَبُوتُ  
الشَّيْءِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ ذَلِكَ ثَابِتًا، وَالْمَعْنَى: إِنْ ثَبَتَ هَذَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَهِيَ  
صَادِقَةٌ<sup>(١)</sup>.

(٢٨ - ٢٩) - ﴿فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ﴾: إِنْ قَوْلِكَ: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾

أَوْ: إِنْ السُّوءِ، أَوْ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ ﴿مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾: مِنْ حِيلَتِكُنَّ، وَالْخِطَابُ لَهَا  
وَلَا مِثَالَهَا، أَوْ لِسَائِرِ النِّسَاءِ.

﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾: فَإِنَّ كَيْدَ النِّسَاءِ الْطَفُّ وَأَعْلَقُ بِالْقَلْبِ وَأَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي النَّفْسِ،

وَلَا نَهْنُ يُوَاجِهْنَ بِهِ الرِّجَالُ وَالشَّيْطَانُ يُوسِسُ بِهِ مُسَارَقَةً.

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢١٨ - ٢١٩)، و«فتوح الغيب» للطببي (٨/ ٣٠٨ - ٣٠٩).

﴿يُوسُفُ﴾ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ لِقُرْبِهِ وَتَفْطُنُهُ لِلْحَدِيثِ ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾: اِكْتُمُهُ وَلَا تَذْكُرْهُ ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ يَا رَاعِيْلُ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾: مِنَ الْقَوْمِ الْمُذْنِبِينَ، مِنْ خَطِيئَةٍ: إِذَا أَذْنَبَ مُتَعَمِّدًا، وَالتَّذْكِيرُ لِلتَّلْغِيبِ.

قوله: «حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ لِقُرْبِهِ وَتَفْطُنُهُ»:

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: يُجَاءُ بِحَرْفِ (يَا) النَّدَائِيَّةِ لِأَمْرَيْنِ؛ إِمَّا الْمُنَادَى بَعِيدٌ فَيُطْلَبُ إِقْبَالُهُ، وَإِمَّا أَنَّهُ قَرِيبٌ سَاءَ بَلِيدٌ فَيُنْبَهَ بِهِ، وَيُوسُفُ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ<sup>(١)</sup>.

(٣٠) - ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتُلْهَمُ عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَنَّهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ هِيَ اسْمٌ لَجَمْعِ امْرَأَةٍ، وَتَأْنِيثُهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ وَلِذَلِكَ جُرِدَ فَعْلُهُ، وَضُمَّ النُّونُ لُغَةً فِيهَا.

﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿قَالَ﴾؛ أَي: أَشْعَنَ الْحِكَايَةَ فِي مِصْرَ، أَوْ صِفَةَ ﴿نِسْوَةٍ﴾، وَكُنَّ خَمْسًا: زَوْجَةُ الْحَاجِبِ وَالسَّاقِيِ وَالْخَبَّازِ وَالسَّجَّانِ وَصَاحِبِ الدَّوَابِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣١٠).

(٢) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ٣٣١). وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ١٩٠)، والواحدي في «السيط» (١٢/ ٨٦) عن الكلبي، وذكره الماوردي في «تفسيره» (٣/ ٣٠) عن جوير. وهذا من الأقوال الشائعة في كتب التفسير، وقلما يخلو تفسير من تفسير النسوة بهؤلاء، وفيه نظر يظهر بأدنى تأمل، فإن حصر النسوة بامرأة الخباز والساقى وصاحب الدواب غير مناسب للمقام، خصوصاً وأن هؤلاء قد لا يكنّ مما يوازي امرأة العزيز في المكانة، وإنما المناسب هنا أن تكون هؤلاء النسوة من زوجات النبلاء والأمراء ونحوهم الذين هم من طبقة العزيز وما أكثرهم، أما تفسيرهن بالمذكورات أو الاقتصار عليهن - وكأنه لم يبق في الدولة على اتساعها وعظمتها ملكها سوى زوجات الساقى =

﴿أَمْرَأَتِ الْعَزِيزِ تُرْوِدُ فَتْنَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ تطلبُ مَوَاقِعَةً غَلامِهَا إِنَّاها.  
والعَزِيزُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ: الْمَلِكُ، وَأَصْلُ فَتَى: فَتَى؛ لِقَوْلِهِمْ: فَتِيَانٌ، وَالْفَتْوَةُ شَاذٌ<sup>(١)</sup>.

﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾: شَقَّ شَغَافَ قَلْبِهَا - وَهُوَ حِجَابُهُ - حَتَّى وَصَلَ إِلَى فَوَادِهَا  
﴿حُبًّا﴾ وَنَصَبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ لَصَرْفِ الْفِعْلِ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.  
وَقَرَأَ: (شَغَفَهَا)<sup>(٣)</sup> مِنْ شَغَفَ الْبَعِيرَ: إِذَا هَنَأَهُ بِالْقَطْرِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ.  
﴿إِنَّا لَنَرْنَهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾: فِي ضَلَالٍ عَنِ الرَّشْدِ وَبُعْدٍ عَنِ الصَّوَابِ.

(٣١) - ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكِنًا وَهَاتَتْ كُلَّ وِجْدَةٍ وَنَهْنَهُنَّ سِكِّينًا  
وَقَالَتِ آخُزْجِي عَلَيْنَ فُلَمَا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ  
كَرِيمٌ﴾.

﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾: بِاعْتِيَابِهِنَّ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ مَكْرًا لِأَنَّهُنَّ أَخْفَيْنَهُ كَمَا يُخْفِي

= والخباز وصاحب الدواب - فغير ملائم للحال. وسيأتي أن اللاتي استدعن كن أربعين امرأة منهن  
الخمس المذكورات، وهو يؤيد ما ذكرناه.

(١) في (خ): «شاذة».

(٢) قوله: «لصرف الفعل»؛ أي: وهو (شَغَفَ) «عنه»؛ أي: عن الحب، فهو محوّل عن الفاعل، والأصل:  
شَغَفَهَا حُبُّهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٤).

(٣) رواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١١٩) عن أبي رجاء وعوف الأعرابي، وعزاها ابن جني في  
«المحتسب» (١/ ٣٣٩) لهما ولعلي رضي الله عنه، والحسن بخلاف، ويحيى بن يعمر، وقتادة  
بخلاف، وثابت البناني، وابن أبي مريم، والأعرج بخلاف، ومجاهد بخلاف، وحميد بخلاف،  
والزهري بخلاف، وابن محيصن ومحمد بن السميعف وعلي بن حسين بن علي وجعفر بن  
محمد.

الماكر مكره، أو قلن ذلك لترهبن<sup>(١)</sup> يوسف، أو لأنها استكتمتهن سرها فأشغنه<sup>(٢)</sup> عليها.

﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ تدعوهُنَّ، قيل: دَعَتْ أَرْبَعِينَ امْرَأَةً فِيهِنَّ الْخَمْسُ.

﴿وَأَعَدَّتْ لهنَّ مَتَكًا﴾: مَا يَتَكَيَّنَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَسَائِدِ.

﴿وَأَنْتَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَيِّدًا﴾ حَتَّى يَتَكَيَّنَ وَالسَّكَاكِينُ بِأَيْدِيهِنَّ، فَإِذَا خَرَجَ عَلَيْهِنَّ يُبْهِتْنَ وَيُسْغَلْنَ عَنْ نَفْسِهِنَّ فَتَقَعَ أَيْدِيهِنَّ عَلَى أَيْدِيهِنَّ فَيَقْطَعُهَا فَيُبَكِّتْنَ بِالْحُجَّةِ، أَوْ يَهَابُ يَوْسُفُ مِنْ مَكْرِهَا إِذَا خَرَجَ وَحْدَهُ عَلَى أَرْبَعِينَ امْرَأَةً فِي أَيْدِيهِنَّ الْخَنَاجِرُ.

وقيل: ﴿مَتَكًا﴾: طَعَامًا، أَوْ مَجْلَسَ طَعَامٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتَكَيَّنُونَ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ تَرَفًا وَلِذَلِكَ نُهِيَ عَنْهُ، قَالَ جَمِيلٌ:

فَظَلَّلْنَا بِنِعْمَةٍ وَأَتَكَّأْنَا      وَشَرِبْنَا الْحَلَالَ مِنْ قُلْلَةٍ

وقيل: الْمُتَكَا طَعَامٌ يَحْزُ خَزًّا كَأَنَّ الْقَاطِعَ يَتَكَيُّ عَلَيْهِ بِالسَّكِينِ<sup>(٣)</sup>.

وَقُرِئَ: ﴿مَتَكًا﴾ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ<sup>(٤)</sup>، وَ: (مَتَكَاءً) بِإِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ كَمُتْرَاحٍ<sup>(٥)</sup>.

وَ: (مَتَكًا) وَهُوَ الْأَتْرُجُ<sup>(٦)</sup>، أَوْ مَا يَقْطَعُ، مِنْ مَتَكَ الشَّيْءِ: إِذَا بَتَكَه.

وَ: (مَتَكًا)<sup>(٧)</sup> مِنْ تَكَيْ يَتَكَا: إِذَا أَتَكَأَ.

(١) فِي (خ) وَ(ت): «لِيَرِينَ».

(٢) فِي (خ): «فَأَفْشِيْنَهُ»، وَفِي (ت): «فَشِيْنَهُ».

(٣) فِي (ت): «بِسَكِينٍ».

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ. انْظُرْ: «النَّشْر» (١/ ٣٩٩).

(٥) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٦٨)، وَ«الْمَحْتَسِبُ» (١/ ٣٣٩)، عَنْ الْحَسَنِ.

(٦) نَسَبْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرِو وَجَمَعَ مِنَ التَّابِعِينَ. انْظُرْ: «الْمَحْتَسِبُ» (١/ ٣٣٩)، وَ«الْبَحْرُ» (٤٦٣/ ١٢).

(٧) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٦٨)، وَ«الْبَحْرُ» (٤٦٢/ ١٢).



﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّ فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرْتُهُ﴾: عَظَمْتُهُ وَهَيَّجْتُ حُسْنَهُ الْفَائِقَ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «رَأَيْتُ يُوسُفَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ».

وقيل: كان يُرى تَلَالُؤُ وَجْهِهِ عَلَى الْجُدُرَانِ.

وقيل: (أَكْبَرَنَ) بِمَعْنَى: حِضَنَ، مِنْ أَكْبَرَتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا حَاضَتْ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ الْكِبَرَ بِالْحِضِّ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ لِلْمَصْدَرِ أَوْ لِيُوسُفَ عَلَى حَذْفِ اللَّامِ؛ أَيِ: حِضَنَ لَهُ مِنْ شِدَّةِ الشَّبَقِ كَمَا قَالَ الْمُتَنَبِّي:

خَفِ اللَّهُ وَاسْتُرْ ذَا الْجَمَالِ بِبَرْقِعٍ فَإِنْ لُحِتَ حَاضَتْ فِي الْخُدُورِ الْعَوَاتِقُ<sup>(١)</sup>  
﴿وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾: جَرَّخْنَهَا بِالسَّكَاكِينِ مِنْ فَرْطِ الدَّهْشَةِ.

﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾: تَنْزِيهًا لَهُ مِنْ<sup>(٢)</sup> صِفَاتِ الْعَجْزِ، وَتَعْجَبًا مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ مِثْلِهِ، وَأَصْلُهُ: ﴿حَاشَا﴾ كَمَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي الدَّرَجِ<sup>(٣)</sup>، فَحُذِفَتْ أَلْفُهُ الْأَخِيرَةُ تَخْفِيفًا، وَهُوَ حَرْفٌ يُفِيدُ مَعْنَى التَّبَرُّةِ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَوْضِعَ مَوْضِعَ التَّبَرُّةِ<sup>(٤)</sup>، وَاللَّامُ لِلْيَبَانِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: سَقِيَا لَكَ.

وقرى: (حاشا لله) بغير لام<sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى: بَرَاءَةُ اللَّهِ.

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (٣/ ٨٩)، والرواية فيه: (إذا لحت ذابت)، وهما روايتان كما نقل الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٥/ ١٧٤) عن الواحدي. وأورده برواية المؤلف الثعالبي في «أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه» (ص: ٨٧)، وهي رواية أبي الفتح (ابن جني) كما قال العكبري في «شرح ديوان المتنبي» (٢/ ٣٤٩).

(٢) في (خ): «تنزيها لله عن».

(٣) والباقون: ﴿حَشَّ﴾ دون ألف، وكذا أبو عمرو وقفًا. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٤) في (ت): «التنزيه» في الموضعين.

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب»

(١/ ٣٤١)، و«الكشاف» (٤/ ٢٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٥).

و(حاشا لله) بالتثنية على تنزيله منزلة المصدر<sup>(١)</sup>.

وقيل: حاشا: (فاعل) من الحشا الذي هو الناحية، وفاعله ضمير يوسف؛ أي: صار في ناحية لله مما يتوهم فيه.

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ لأن هذا الجمال غير معهود للبشر، وهو على لغة الحجاز في أعمال (ما) عمل (ليس) لمشاركتيهما في نفي الحال.

وقرى: (بشر) بالرفع على لغة تميم<sup>(٢)</sup>، و: (بشري)<sup>(٣)</sup>؛ أي: بعيد مشتري لثيم. ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ فإن الجمع بين الجمال الرائق والكمال الفائق والعصمة البالغة من خواص الملائكة، أو لأن جماله فوق جمال البشر لا يفوقه فيه إلا الملك.

قوله: «ولذلك نُهي عنه»:

أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»، عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يأكل الرجل بشماله وأن يأكل متكتاً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٦)، عن أبي السمال.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٦٠٠) وعزاها للأعمش، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٢) عن ابن مسعود.

(٣) نسبت للحسن وأبي الحويرث الحنفي. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٤٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٨). ونسب ابن عطية لمن قرأ بهذه القراءة أنه قرأ أيضاً: (إن هذا إلا ملك كريم) بكسر اللام واحد الملوك، وبين الجملتين تناسب ظاهر، والمعنى: ما هذا عبد لثيم يملك، بل سيد كريم مالك. انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١٢/ ٣١٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٤٤٦) دون قوله: «(وأن يأكل متكتاً)»، ولم أقف عليه، وروى البخاري في «صحيحه» (٥٣٩٨) عن أبي جحيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أكل متكتاً»، والطبراني في «الأوسط» (٣٣) عن أبي الدرداء، قال: قال النبي ﷺ: «لا تأكل متكتاً ولا تخط رقاب الناس يوم =

قلت: وكلامُ المُصنّف يقتضي أنّه نهى عَنِ الشَّرَابِ مُتَّكِئًا أَيضًا، وهو كذلك: إِلَّا أَنَّ الرَّوَايَةَ بِهِ عَزِيزَةٌ، أخرج.....<sup>(١)</sup>.

قوله: «قال جميل»:

فَظَلَّلْنَا بِنِعْمَةٍ وَأَتَّكَأْنَا      وَشَرَبْنَا الْحَلَالَ مِنْ قُلْلِهِ<sup>(٢)</sup>

قال الطَّبِيُّ: أي: أَخَذْنَا مُتَّكِئًا نَتَكَّى عَلَيْهَا. وَالْقُلْلُ: جَمْعُ قَلَةٍ، وَهِيَ الْجَرَّةُ، وَالْحَلَالُ: النَّبِيذُ<sup>(٣)</sup>، انتهى<sup>(٤)</sup>.

والبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ أَوَّلُهَا:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظِلِّهِ      كَدْتُ أَقْضِي الْحَلَالَ مِنْ حُلِّهِ

= الجمعة»، ثم قال: لم يرو هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد تفرد به أرطاة بن المنذر، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٧٩): وفيه عبد الله بن زريق قال الأزدي: لا يصح حديثه.

(١) بياض هنا في (س) و(ز)، ولعل المصنف يشير إلى ما رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٨)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث» (٦٣٧) عن أنس بن مالك قالاً: بينما رسول الله ﷺ متكئاً على طعام له يأكل إذ جاءه جبريل عليه السلام فقال: يا محمد أما إن الاتكاء من النعمة، قال: فاستوى قاعداً عندها ثم قال: «إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد»، قال أنس: فما رأيته متكئاً بعد، وفي سنده عبد الحكم السدوسي قال عنه ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه، وبعض متون ما يرويه مشاهير إلا أنه بالإسناد الذي يذكره عبد الحكم لعله لا يروى ذاك.

(٢) انظر: «ديوان جميل بثينة» (ص: ١٨٩)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٢٥٧)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ١١٥)، و«الصحاح» (مادة: قلل)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٢١).

(٣) تعقب البغدادي تفسير الحلال بالنبيذ بقوله: ولا يخفى أن حمله على ظاهره أنسب؛ لأن قائله مؤمن وكان في عرفة في موسم الحج. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٢١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٣١٤).

مُوحِشًا مَا يُرَى بِهِ أَحَدًا لَنَسِجِ التُّرْبِ رِيحٌ مُعْتَدِلَةٌ<sup>(١)</sup>  
 وقال ابنُ قتيبة: قوله: (فَاتَّكَأْنَا)؛ أي: طعمنا، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لِمَنْ  
 مُكَّكَ﴾؛ أي: طعامًا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رَأَيْتُ يَوْسُفَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»:  
 أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ<sup>(٣)</sup>.  
 قوله: «وَقِيلَ: كَانَ يُرَى تَلَالُؤُ وَجْهِهِ عَلَى الْجُدْرَانِ»:

أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ يَوْسُفُ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ إِذَا سَارَ فِي أَرْزَاقٍ مَصْرٍ يُرَى تَلَالُؤُ وَجْهِهِ عَلَى الْجُدْرَانِ، كَمَا يُرَى تَلَالُؤُ الْمَاءِ  
 وَالشَّمْسِ عَلَى الْجُدْرَانِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَالِهَاءُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ»:  
 قَالَ الطَّيِّبِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ: أَكْبَرَنَ إِكْبَارًا، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظَنُّهُ مُنْطَلِقًا)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «ديوان جميل» (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قتيبة الدينوري (١/ ٤٥٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤٣٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٥٩٢)، والحاكم في  
 «المستدرک» (٤٠٨٧) وسكت عنه الذهبي في «التلخيص»، عن أبي سعيد الخدري، وعزاه المصنف  
 في «الدر المنثور» (٥/ ١٩٤) لابن مردويه عن أنس بن مالك. وفي إسناده أبو هارون العبدی عمارة بن  
 جُوَيْن، وهو متروك كما في «التقريب». وجاء في حديث الإسراء عند مسلم (١٦٢) من حديث أنس  
 رضي الله عنه: «... فإذا أنا بيوسف، إذا هو قد أعطي شطر الحسن...».

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٥٩٤)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٥٣٢) إلى أبي  
 الشيخ من قول إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣١٧).

قوله: «وهو حرفٌ يفيدُ معنى التَّنْزِيهِ<sup>(١)</sup> في بابِ الاستثناءِ»:

قال أبو حيان: هذا الذي ذكره<sup>(٢)</sup> غيرُ معروفٍ عند التَّحَوِّيْنِ، ولا فرق بين قولك: (قامَ القومُ إلّا زيدًا)، و(قامَ القومُ حاشا زيد)<sup>(٣)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: إِنَّ النُّحَاةَ لم يُنْكَرُوهُ، وإنَّما لم يذكروه في كتبهم لأنَّهم غالبُ فنَّهم في صناعةِ الألفاظِ دونَ المعاني، وَلَمَّا ذَكَّرُوا مع أدواتِ الاستثناءِ (ليس) و(لا يكون) و(غير)، لم يذكروا معانيها، إذ مرادُّهم مُساواتها لـ(إلا) في الإخراجِ، وذلك لا يَمْنَعُ من زيادةِ معنى في تلكِ الأدواتِ<sup>(٤)</sup>.

الطَّيْبِيُّ: قيل: إضافةُ (حاشا) إلى (الله) تدفعُ كونها حرفًا؛ لأنَّ الحرفَ لا يُضَافُ ولا يُبتدأُ به الكلامُ خصوصًا إذا كانَ حرفَ استثناءٍ.

والجوابُ: أن قوله<sup>(٥)</sup>: «فوضعتُ<sup>(٦)</sup> مَوْضِعَ التَّنْزِيهِ» يدفعُ هذا الزَّعمَ، وقد صرَّحَ الرَّجَّاجُ وأبو عليٍّ أنَّها ليست بحرفٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «التبرئة».

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٧٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٥٧).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٨٢).

(٥) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٧٨).

(٦) في النسخ الخطية: «فوضع»، والمثبت من «الكشاف» و«فتوح الغيب».

(٧) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٠٧)، و«المسائل الحلييات» لأبي علي الفارسي (ص: ٢٤٣).

وقال ابنُ الحاجب: إِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى: بَرئَ اللهُ مِنَ السُّوءِ، وَلَعَلَّ دُخُولَ اللَّامِ كُدْخُولِهَا فِي ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
ووجهُ قِرَاءَةِ مَنْ قرأَ بِالْإِضَافَةِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُضَافًا<sup>(٢)</sup>.  
وَمَنْ قرأَ بِالتَّنْوِينِ<sup>(٣)</sup> إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا أَيْضًا أَوْ اسْمَ فِعْلٍ، وَالتَّنْوِينُ كَمَا فِي (صِهْ).

وَمَنْ قرأَ: (حَاشَا لِلَّهِ)<sup>(٤)</sup> وَقَلَبَ التَّنْوِينَ أَلِفًا، أَجْرَى الْوَصَلَ مَجْرَى الْوَقْفِ، أَوْ يَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ وَضِعَ هَكَذَا مِنْ غَيْرِ<sup>(٥)</sup> تَّنْوِينٍ<sup>(٦)</sup>.

(٣٢) - ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَكْسَحَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾.

﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾؛ أَي: فَهُوَ ذَلِكَ الْعَبْدُ الْكَتَعَانِيُّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِي الْإِفْتِتَانِ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَتَصَوَّرْتَهُ حَقَّ تَصَوُّرِهِ، وَلَوْ تَصَوَّرْتَهُ بِمَا عَايَنْتَنَ لَعَذَّرْتُنَنِي، أَوْ فَهَذَا هُوَ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ، فَوَضَعَ (ذَلِكَ) مَوْضِعَ (هَذَا) رَفْعًا لِمَنْزِلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ.  
﴿وَلَقَدْ رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾: فَامْتَنَعَ طَلَبًا<sup>(٧)</sup> لِلْعِصْمَةِ، أَقَرَّتْ لَهُنَّ حِينَ

(١) انظر: «الإيضاح شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ١٥٩).

(٢) وهي قراءة ابن مسعود، كما تقدم.

(٣) وهي قراءة أبي السمال، كما تقدم.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو، كما تقدم.

(٥) في (ز): «هكذا بغير».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٣١٨-٣١٩).

(٧) في (ت): «طالبًا».

عَرَفْتَ أَنَّهُنَّ يُعَذِّبُنَهَا كُنِيَ يُعَاوَنُهَا عَلَى إِلَّا نَّةٍ عَرِيكَتِهِ.

﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَةٍ﴾؛ أي: ما أمر به، فحذف الجار، أو: أمرني إياه، بمعنى: موجب أمرني، فيكون الضمير ليوسف.

﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾: الأذلاء، وهو من صَغِرَ بالكسر يصغر صَغَرًا وصَغَارًا، والصغير من صَغِرَ بالضم صَغَرًا.

وَقُرِئَ: (وليكونن<sup>(١)</sup>)، وهو بخلاف خط المصحف لأن النون كُتِبَتْ فيه بالألف كـ ﴿نَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] على حكم الوقف، وذلك في الحقيقة لشبهها بالتنوين.

(٣٣ - ٣٤) - ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ

إِلَيْهِنَّ وَآكُنَّ مِنَ الْبَاثِلِينَ﴾ (٣٣) فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُمْ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.

﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ﴾ وقرأ يعقوب بالفتح على المصدر<sup>(٢)</sup>.

﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾؛ أي: أثر عندي من مؤاتاتها زنى نظرًا إلى العاقبة، وإن كان هذا مما تشتهي النفس وذاك مما تكرهه، وإسناد الدعوة إليهن جميعًا لأنهن خوفنه من مخالفتها وزين له مطاوعتها أو دعوته إلى أنفسهن.

وقيل: إنما ابتلي بالسجن لقوله هذا، وإنما كان الأولى به أن يسأل الله العافية، ولذلك رد رسول الله ﷺ على من كان يسأل الصبر.

﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي﴾: وإن لم تصرف عني ﴿كَيْدَهُنَّ﴾ في تحبيب ذلك إلي وتحسينه عندي بالتثبيت على العزيمة ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾: أمل إلى جانبهن أو إلى أنفسهن

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٨٤)، و«البحر» (١٢/ ٤٧١).

(٢) هي قراءة يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٥).

بَطْبَعِي وَمُقْتَضَى شَهْوَتِي، وَالصَّبْوَةُ: الْمِيلُ إِلَى الْهَوَى، وَمِنْهُ: الصَّبَا؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَسْتَطِيعُهَا وَتَمِيلُ إِلَيْهَا.

وَقَرَأَ: (أَصَبْتُ) <sup>(١)</sup> مِنَ الصَّبَابَةِ وَهِيَ الشَّوْقُ.

﴿وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾: مِنَ السُّفَهَاءِ بَارْتِكَابِ مَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ فَإِنَّ الْحَكِيمَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، أَوْ: مِنَ الَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ وَالْجُهَالِ سَوَاءٌ.

﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ﴾: فَأَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَصْرِفْ﴾.

﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾: فَثَبَّتَهُ بِالْعِصْمَةِ حَتَّى وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى مَشَقَّةِ السَّجْنِ وَأَثَرَهَا عَلَى اللَّذَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْعِصْيَانِ.

﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾: لِدُعَاءِ الْمُتَلَجِّئِينَ إِلَيْهِ ﴿أَلْعَلِمْتُ﴾ بِأَحْوَالِهِمْ وَمَا يُصْلِحُهُمْ.

قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: إِنَّمَا ابْتَغَى السَّجْنَ لِقَوْلِهِ هَذَا»:

فِيهِ نَظَرٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: إِنَّ يَوْشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَجَابَ بِهَذَا قَوْلَهَا: ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَةٍ، لَيْسَ جَنْنٌ﴾ وَتَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْإِلْزَامِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الزَّنى أَوِ السَّجْنَ، فَهَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَتَى وَجِبَ الْإِلْزَامُ أَحَدٌ قَسَمَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرٌّ، فَأَخَفُهُمَا أَوْ لَا هُمَا بِالتَّحْمُلِ <sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَلِذَلِكَ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْ كَانَ يَسْأَلُ الصَّبْرَ»:

رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ قَالَ: «قَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ فَاسْأَلْهُ الْعَافِيَةَ» <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن محمد بن السميع.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨ / ٤٥١ - ٤٥٢).

(٣) رواه الترمذي في «سننه» (٣٥٢٧)، وقال: هذا حديث حسن.



(٣٥) - ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُثَّةٌ مِثْلَ حَِِٔىٰٓ جِٔىٰٓ﴾

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾: ثُمَّ ظَهَرَ لِلْعَزِيزِ وَأَهْلِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الشَّوَاهِدَ الدَّالَّةَ عَلَىٰ بَرَاءَةِ يُوسُفَ كَشَهَادَةِ الصَّبِيِّ وَقَدِّ الْقَمِيصِ وَقَطْعِ النَّسَاءِ أَيْدِيَهُنَّ وَاسْتِعْصَامِهِ عَنْهُنَّ.

وفاعل ﴿بَدَأَ﴾ مُضْمَرٌ يَفْسُرُهُ:

﴿لَيْسَ جُثَّةٌ مِثْلَ حَِٔىٰٓ جِٔىٰٓ﴾ وذلك لَأَنَّهَا خَدَعَتْ زَوْجَهَا وَحَمَلَتْهُ عَلَىٰ سَجْنِهِ زَمَانًا حَتَّىٰ تُبْصِرَ مَا يَكُونُ مِنْهُ، أَوْ يَحْسَبَ النَّاسُ أَنَّهُ الْمَجْرِمُ، فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ سَبْعَ سِنِينَ.

وَقُرِئَ بِالتَّاءِ<sup>(١)</sup> عَلَىٰ أَنَّ بَعْضَهُمْ خَاطَبَ بِهِ الْعَزِيزَ عَلَىٰ التَّعْظِيمِ، أَوْ الْعَزِيزَ وَمَنْ يَلِيهِ.

و: (عَتَىٰ) بَلْغَةٌ هُذَيْلٍ<sup>(٢)</sup>.

(٣٦) - ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾؛ أَي: أَدْخَلَ يُوسُفُ السَّجْنَ وَاتَّفَقَ أَنَّهُ أَدْخَلَ حِينَئِذٍ آخَرَانِ مِنَ عِبِيدِ الْمَلِكِ: شَرَابِيهِ وَخَبَّازُهُ؛ لِلاَّتِّهَامِ بِأَنَّهُمَا يَرِيدَانِ أَنْ يُسَمَّاهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَي: (لَتَسْجُنْتَهُ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٦)، عن الحسن.

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٣)، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٦)، و«البحر» (١٢/ ٤٧٤).

(٣) في (خ) و(ت): «يسمّاه».

﴿قَالَ أَحَدُهُمَا﴾ يعني: الشَّرَابِيَّ: ﴿إِنِّي أَرْنِي﴾؛ أي: في المنام، وهي حكاية حالٍ ماضية.

﴿أَعَصِرُ خَمْرًا﴾؛ أي: عِنَبًا، وَسَمَاءَ بِمَا يُؤُولُ إِلَيْهِ.

﴿وَقَالَ الْآخَرُ﴾؛ أي: الْخَبَّازُ: ﴿إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ تنهَشُ مِنْهُ.

﴿يَنْفَتَاتُ وَيُلْهِهُ إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾: من الذين يُحْسِنُونَ تَأْوِيلَ الرُّؤْيَا، أو: مِنَ الْعَالَمِينَ، وَإِنَّمَا قَالَا ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فِي السَّجَنِ يُذَكِّرُ النَّاسَ وَيَعْبُرُ رُؤْيَاهُمْ. أو: مِنَ الْمُحْسِنِينَ إِلَى أَهْلِ السَّجَنِ فَأَحْسِنَ إِلَيْنَا بِتَأْوِيلِ مَا رَأَيْنَا إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُهُ.

(٣٧ - ٣٨) - ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِهِ﴾ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانُوا لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ.

﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِهِ﴾؛ أي: بتأويلٍ ما قَصَصْتُمَا عَلَيَّ، أو بتأويلِ الطَّعَامِ يعني: بَيَانَ مَا هِيَ وَكَيْفِيَّتِهِ فَإِنَّهُ يُشَبِّهُ تَفْسِيرَ الْمَشْكِلِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَدْعُوهُمَا إِلَى التَّوْحِيدِ وَيُرْشِدَهُمَا<sup>(١)</sup> الطَّرِيقَ الْقَوِيمَ قَبْلَ أَنْ يُسَعِفَ إِلَى مَا سَأَلَا مِنْهُ؛ كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالنَّازِلِينَ مَنَازِلَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْهَدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ، فَقَدَّمَ مَا يَكُونُ مُعْجَزَةً لَهُمْ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْغَيْبِ لِيَدُلَّهُمَا عَلَى صِدْقِهِ فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّعْبِيرِ.

﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ﴾؛ أي ذلك التَّأْوِيلُ ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾: بِالْإِلْهَامِ وَالرُّوحِ، وَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ التَّكْهُنِ وَالتَّنَجِيمِ.

(١) بعدها في (ت): «إلى».

﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ أَي: عَلَّمَنِي ذَلِكَ لِأَنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ أَوْلَئِكَ ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي وَإِزْهِيمَهُ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾. أو كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ لَتَمْهِيدِ الدَّعْوَةِ وَإِظْهَارِ أَنَّهُ مِنْ بَيْتِ النُّبُوَّةِ؛ لَتَقْوَى رَغْبَتُهُمَا فِي الاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ وَالْوَثُوقِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ جَوَّزَ لِلخَامِلِ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ حَتَّى يُعْرِفَ فَيُقْتَبَسَ مِنْهُ.

وَتَكْرِيرُ الضَّمِيرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِصَاصِهِمْ، وَتَأْكِيدُ كُفْرِهِمْ بِالْآخِرَةِ. ﴿مَا كَانَتْ لَنَا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴿أَيِّ شَيْءٍ كَانَ. ذَلِكَ﴾؛ أَي: التَّوْحِيدُ ﴿مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا﴾ بِالْوَحْيِ ﴿وَعَلَى النَّاسِ﴾: وَعَلَى سَائِرِ النَّاسِ بِيَعْنِنَا لِإِرْشَادِهِمْ وَتَثْبِيثِهِمْ عَلَيْهِ ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ﴾ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾ هَذَا الْفَضْلَ، فَيُعْرِضُونَ عَنْهُ وَلَا يَتَنَبَّهُونَ. أو: مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ بِنَصَبِ الدَّلَائِلِ وَإِنْزَالِ الْآيَاتِ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا وَلَا يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، فَيُلْغَوْنَهَا كَمَنْ يَكْفُرُ النِّعْمَةَ وَلَا يَشْكُرُهَا.

(٣٩ - ٤٠) - ﴿يَصْدَحِي السَّجْنُ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَخَتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿يَصْدَحِي السَّجْنُ﴾؛ أَي: يَا سَاكِنِيهِ، أَوْ: يَا صَاحِبِي فِيهِ، فَأُضَافُهُمَا إِلَيْهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ كَقَوْلِهِ: (يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ)<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فأضافهما إليه»؛ أَي: إِلَى السَّجْنِ «كقوله: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ»؛ أَي: فَكَمَا أَنَّ (اللَّيْلَةَ) مُسْرُوقٌ فِيهَا غَيْرُ مُسْرُوقَةٍ، فَكَذَلِكَ السَّجْنُ مُصْحَبٌ فِيهِ غَيْرُ مُصْحَبٍ، وَإِنَّمَا الْمَصْحُوبُ غَيْرُهُ، وَهُوَ يُوسُفُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٩٠).

﴿أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾: شَتَّى مُتَعَدِّدَةٌ مُتَسَاوِيَةٌ الْأَقْدَامِ ﴿خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَحْدُ﴾: المتوحدُ بالألوهية ﴿الْقَهَّارُ﴾: الغالبُ الذي لا يُعَادِلُهُ ولا يُقَاوِمُهُ غيرُهُ.

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ خطابٌ لهما ولمن على دينهما من أهلِ مصر ﴿إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَتَعْبُدُونَ بِهَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾؛ أي: إلا أشياء باعتبارِ أَسَامٍ أَطْلَقْتُمْ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ تَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ مُسَمِّيَاتِهَا فِيهَا، فَكَأَنَّكُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا الْأَسْمَاءَ الْمُجَرَّدَةَ.

والمعنى: أَنْكُمْ سَمَّيْتُمْ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْأُلُوْهِيَّةَ عَقْلٌ وَلَا نُقْلٌ آلِهَةٌ، ثُمَّ أَخَذْتُمْ تَعْبُدُونَهَا بِاعْتِبَارِ مَا تُطْلِقُونَ عَلَيْهَا.

﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾ في أمرِ الْعِبَادَةِ ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لَهَا بِالذَّاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْوَاجِبُ لِدَاثِهِ الْمَوْجِدُ لِلْكُلِّ وَالْمَالِكُ لِأَمْرِهِ.

﴿أَمَرَ﴾ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحُجَجُ ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُقِيمُ﴾: الْحَقُّ، وَأَنْتُمْ لَا تُمَيِّزُونَ الْمُعْوجَّ عَنِ الْقَوِيمِ.

وهذا من التدرُّج في الدَّعْوَةِ وَالْإِزَامِ الْحُجَّةِ، بَيْنَ لَهُمْ أَوَّلًا رَجْحَانَ التَّوْحِيدِ عَلَى اتِّخَاذِ الْآلِهَةِ عَلَى طَرِيقِ الْخَطَابَةِ، ثُمَّ بَرَهَنَ عَلَى <sup>(١)</sup> أَنَّ مَا يُسَمُّونَهَا آلِهَةً وَيَعْبُدُونَهَا لَا تَسْتَحِقُّ الْإِلَهِيَّةَ، فَإِنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِبَادَةِ إِمَّا بِالذَّاتِ وَإِمَّا بِالْغَيْرِ، وَكِلَا الْقَسْمَيْنِ مُتَنَفٍ عَنْهَا، ثُمَّ نَصَّ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ الْقَوِيمُ وَالَّذِي الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ غَيْرُهُ وَلَا يَرْتَضِي الْعِلْمُ دُونَهُ.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فَيَخِطُّونَ فِي جَهَالَتِهِمْ <sup>(٢)</sup>.

(١) «على»: ليست في (ت).

(٢) في (ت): «جهالاتهم».

قوله: «ثُمَّ بَرَّهَنَ»:

قال في «الأساس»: «وَبَرَّهَنَ: مَوْلَدٌ<sup>(١)</sup>».

(٤١) - ﴿يَصْنَعِي السِّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ  
الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾.

﴿يَصْنَعِي السِّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا﴾ يعني: الشرابي ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ كما كان  
يسقيه قبل، ويعود إلى ما كان عليه.

﴿وَأَمَّا الْآخَرُ﴾ يريد به الخباز ﴿فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ فقالا: كَذَبْنَا،  
فقال:

﴿فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾؛ أي: قُطِعَ الأمر الذي تَسْتَفْتِيَانِ فيه، وهو ما  
يُؤَوَّلُ إليه أمرُكما ولذلك وحده، فإنَّهُما وإن استَفْتِيَا في أمرين لكنَّهُما أرادا استِبانَةً  
عاقِبَةً ما نزل بهما.

(٤٢) - ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَهُ الشَّيْطَانُ  
ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾.

﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾ الظَّانُّ يوسفُ إنْ ذَكَرَ ذلك عن اجتهاد، وإن  
ذَكَرَهُ عَنْ وَحْيٍ فهو النَّاجِي، إلا أن يُؤَوَّلَ الظَّنُّ باليقين.

﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾: اذْكُرْ حَالِي عِنْدَ الْمَلِكِ كَيْ يُخَلِّصَنِي.

﴿فَأَنَسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾: فَأَنَسَى الشَّيْطَانُ الشَّرَابِيَّ أَن يَذْكُرَهُ لِرَبِّهِ،  
فأُضَافَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ لِمُلَابَسَتِهِ لَهُ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ: ذَكَرَ إِخْبَارِ رَبِّهِ، أَوْ أَنَسِيَ يَوْسُفُ

(١) انظر: «الأساس» للزمخشري (١/ ٥٨) مادة: (بره).

ذَكَرَ اللَّهُ حَتَّى اسْتَعَانَ بغيرِهِ<sup>(١)</sup>، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي يُوسُفَ لَوْلَمْ يَقُلْ: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ لَمَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ سَبْعًا بَعْدَ الْخَمْسِ».

وَالِاسْتِعَانَةُ بِالْعِبَادِ فِي كَشْفِ الشَّدَائِدِ وَإِنْ كَانَتْ مَحْمُودَةً فِي الْجُمْلَةِ لَكِنَّهَا لَا تَلِيقُ بِمَنْصِبِ الْأَنْبِيَاءِ.

﴿فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ يَضَعُ سِنِينَ﴾ الْبَضْعُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ، مِنَ الْبَضْعِ وَهُوَ الْقَطْعُ.

قَوْلُهُ: «وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي يُوسُفَ، لَوْلَمْ يَقُلْ: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ لَمَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ سَبْعًا بَعْدَ الْخَمْسِ»»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مُرْدَوَيْهِ بِلَفْظٍ: «مَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (ت): «بِغَيْرِ اللَّهِ».

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣١٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/١٧٣)، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَمْ يَسْتَعِنْ يَوْسُفَ عَلَى رَبِّهِ مَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ». وَهُوَ مَرْسَلٌ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/١٧٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٧/٢١٤٨) (١١٦٣٥) عَنْ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا أَيْضًا.

وَرَوَى نَحْوَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٧/٢١٤٨) (١١٦٣٤) ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ يُوسُفَ لَوْلَا الْكَلِمَةُ الَّتِي قَالَهَا: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ مَا لَبِثَ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ...» الْحَدِيثُ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١/٤٧٨) بِسَبَبِ إِدْرَاجِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَالَ: «إِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَلْقَمَةَ لَهُ أَشْيَاءُ يَنْفَرِدُ بِهَا وَفِيهَا نَكَارَةٌ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ أَنْكَرِهَا وَأَشْدَّهَا».

وَبِنَحْوِ لَفْظِ ابْنِ حَبَانَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْعُقُوبَاتِ» (١٦٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/١٧٣)، =

(٤٣ - ٤٤) - ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُتُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَاسِبَاتٍ يَأْتِيَنَّهَا أَلْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (١٣) قَالُوا أَضْعَفْتُ أَعْلَمَ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَلْحَامِ بِعَالِمِينَ ﴿١٤﴾

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ لَمَّا دَنَا فَرَجُهُ رَأَى الْمَلِكُ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ خَرَجْنَ مِنْ نَهْرِ يَابِسٍ وَسَبْعَ بَقَرَاتٍ مَهَازِيلَ، فَابْتَلَعَتْ الْمَهَازِيلُ السَّمَانَ.

﴿وَسَبْعٌ سُتُبُلَاتٍ خُضِرٍ﴾ قَدْ انْعَقَدَ حَبُّهَا ﴿وَأُخْرَى يَاسِبَاتٍ﴾: وَسَبْعًا أُخْرَى يَابِسَاتٍ قَدْ أَدْرَكَتْ، فَالْتَوَتْ الْيَابِسَاتُ عَلَى الْخُضِرِ حَتَّى غَلَبْنَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا اسْتَغْنَى عَنْ بَيَانِ حَالِهَا بِمَا قَصَّ مِنْ حَالِ الْبَقَرَاتِ.

وَأَجْرَى السَّمَانَ عَلَى الْمُمَيِّزِ دُونَ الْمُتَمَيِّزِ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ بِهَا، وَوَصَفَ السَّبْعَ الثَّانِي بِالْعِجَافِ لِتَعْدْرِ التَّمْيِيزِ بِهَا مُجَرَّدًا عَنِ الْمَوْصُوفِ فَإِنَّهُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَقِيَاسُهُ: عُجْفٌ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ عَجْفَاءَ لَكِنَّهُ حُمِلَ عَلَى ﴿سِمَانٍ﴾ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ.

﴿يَأْتِيَنَّهَا أَلْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءْيَايَ﴾ عَبَّرَ بِهَا ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾: إِنْ كُنْتُمْ عَالِمِينَ بِعِبَارَةِ الرُّؤْيَا، وَهِيَ: الْإِنْتِقَالُ مِنَ الصُّورِ الْخَيَالِيَّةِ إِلَى الْمَعَانِي النَّفْسَانِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِثَالُهَا، مِنَ الْعُبُورِ وَهُوَ الْمَجَاوِزَةُ، وَ<sup>(١)</sup>: عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا بِعِبَارَةٍ، أَثْبَتُ مِنْ: عَبَّرْتُهَا تَعْبِيرًا<sup>(٢)</sup>.

= والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٤٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف جدًا كما قال ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير هذه الآية؛ قال: «لأن سفيان بن وكيع ضعيف، وإبراهيم بن يزيد - هو الخوزي - أضعف منه أيضًا. وقد روي عن الحسن وقادة مرسلًا عن كل منهما، وهذه المرسلات هاهنا لا تقبل لو قبل المرسل من حيث هو في غير هذا الموطن».

وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤ / ٥٤١) إلى ابن المنذر، وابن مردويه.

(١) في (ت): «وقيل». وانظر التعليق الآتي.

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» (٤ / ٢٩٨): وَ(عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا) بِالْتَخْفِيفِ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْأَثْبَاتُ =

واللام للبيان، أو لتقوية العامل فإنَّ الفعلَ لَمَّا أُخِرَ عَن مَفْعُولِهِ ضَعُفَ فَعْوِي بِاللَامِ كاسمِ الفاعلِ، أو لَتَضْمُنِ ﴿تَعَبُّوْتَ﴾ مَعْنَى فَعَلَ يُعَدِّي بِاللَامِ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ تُتَدَبُّوْنَ لِعِبَارَةِ الرُّؤْيَا.

﴿قَالُوا أَضْغَنْتُ أَحْلَمَ﴾؛ أي: هذه أضغاثُ أحلامٍ وهي تخاليطُها، جمعُ ضَغْنٍ وأصلُه: ما جُمِعَ مِنْ أَخْلَاطِ النَّبَاتِ وَحُزْمٍ، فَاسْتُعِيرَ لِلرُّؤْيَا الْكَاذِبَةِ، وَإِنَّمَا جَمَعُوا لِلْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِ الْحُلُمِ بِالْبُطْلَانِ؛ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانٌ يَرْكَبُ الْخَيْلَ، أو لَتَضْمُنِهِ أَشْيَاءٌ مُخْتَلَفَةٌ.

﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ يريدون بالأحلام: المَنَامَاتِ الْبَاطِلَةَ خَاصَّةً؛ أي: لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا التَّأْوِيلُ لِلْمَنَامَاتِ الصَّادِقَةِ، كَأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ ثَانِيَةٌ لِلْعَذْرِ فِي جَهْلِهِمْ بِتَأْوِيلِهِ.

قوله: «وَأَجْرَى السَّمَانَ عَلَى الْمُمَيِّزِ دُونَ الْمُمَيِّزِ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ بِهَا»:

قال الحليُّ: تحقيقه أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ وَصْفِ التَّمْيِيزِ بِشَيْءٍ وَصْفُ الْمُمَيِّزِ <sup>(١)</sup> بِهِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وَصْفِ الْمُمَيِّزِ وَصْفُ التَّمْيِيزِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ.

بيانه: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عِنْدِي أَرْبَعَةُ رِجَالٍ حَسَانٍ) بِالْجَرِّ، كَانَ مَعْنَاهُ: أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ الْحَسَانِ، فَيُلْزَمُ حَسَنُ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْضُ الرِّجَالِ الْحَسَانِ، وَإِذَا رَفَعْتَ (الْحَسَانِ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَصْفِ الرِّجَالِ بِالْحُسْنِ <sup>(٢)</sup>.

= المحققون، ورأيتهم يُنكرون عبْرَ - بالتشديد - والتعبيرَ والمعبرَ، وقد عثرتُ على بيت أنشده المبرد في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب:

رَأَيْتُ رُؤْيَا ثُمَّ عَبَّرْتُهَا وَكُنْتُ لِلْأَحْلَامِ عَبَّارًا

(١) في (ز): «بشيء وصف التمييز»، والعبارة ليست في (س)، والمثبت من «الدر المصون».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٠٢).



وقال الطَّبِيُّ: يمكنُ أن يقال: إِنَّ المُمَيِّزَ إِذَا وُصِفَ بِمَا رُفِعَ بِهِ الإِبْهَامُ وَالْإِجْمَالُ مِنَ الْعَدَدِ أَدْنَى بَأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ فِي الذِّكْرِ، بِخِلَافِهِ إِذَا مُيِّزَ ثُمَّ وُصِفَ، بَلْ وَصَفُ المُمَيِّزِ أَدْعَى مِنَ وَصْفِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ المُمَيِّزَ إِنَّمَا اسْتُجْلِبَ لِلْوَصْفِ، وَمِنْ ثُمَّ تُرِكَ التَّمْيِيزُ فِي الْقَرَائِنِ الثَّلَاثِ ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ و﴿أَخْرُ يَا سِنْتَ﴾ و﴿سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ وَالْمَقَامُ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْإِبْتِلَاءِ بِالشَّدَّةِ بَعْدَ الرَّخَاءِ، وَبَيَانُ الْكَمِّيَّةِ بِالْعَدَدِ وَالْكِيفِيَّةِ بِالْبَقَرَاتِ تَابِعٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ووصف الثاني بالعجاف؛ لتعذر التمييز بها مجرداً عن الموصوف، فإنه لبيان الجنس»:

قال الحلبي: تحقيقه: أن أسماء العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاءُ بها تابعةً لأسماء العدد<sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: أَنَّ التَّمْيِيزَ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَلَا تَدُلُّ الصِّفَةُ عَلَى الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مَا مُتَّصِفٌ بِشَيْءٍ، وَكَانَ الْأَصْلُ: سَبْعَ بَقَرَاتٍ عِجَافٍ؛ لِقَضِيَّةِ التَّقَابُلِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمُمَيِّزُ إِيجَازًا لِعَدَمِ اللَّبْسِ، انْقَلَبَ الْوَصْفُ تَابِعًا لِلْمُمَيِّزِ، فَارْتَفَعَ اعْتِنَاءُ بِشَأْنِ الْوَصْفِ وَتَفَادِيًا عَنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٠٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٤٦).

قوله: «فاستعيرَ للرؤيا الكاذبة»:

قال الطِّيْبِيُّ: أي: استعيرت الأضغاثُ للتخاليطِ والأباطيلِ، شُبِّهَتْ تخاليطُ الأحلامِ وأباطيلُها بما جمعَ من أخلاطِ النَّباتِ وحُزِمَ، والجامعُ الاختلاطُ عن غيرِ تمييزٍ بينَ جيِّدٍ وِردِيٍّ، ثم استعملَ (أضغاث) في موضعِ الأباطيلِ، وجُعِلَتْ القَرِينَةُ الإِضَافَةُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وإنما جَمَعُوا للمُبَالَغَةِ في وصفِ الحُلُمِ بالبطلان؛ كقولهم: فلانٌ يركبُ الخيلَ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: لَمَّا كَانَتْ «أَضْغَثُ أَحْلَامِهِ» مُسْتَعَارَةً لِمَا ذَكَرَ، وَهِيَ تَخَالِيطُهَا وَأَبَاطِيلُهَا، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي رُؤْيَا وَاحِدَةٍ بِحَسَبِ أَنَّهَا مُتَرَكِّبَةٌ مِنْ أَشْيَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حُلْمٌ، كَانَتْ أَحْلَامًا، فَلَا افْتِقَارَ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ التَّكْلِيفِ<sup>(٢)</sup>.

قال الطِّيْبِيُّ: وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ<sup>(٣)</sup> مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْحُلْمَ وَالرُّؤْيَا مُتَرَادِفَانِ، فَكَانَهُ قِيلَ: أَضْغَاثُ رُؤْيَى، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا رُؤْيَا وَاحِدَةٌ لَا رُؤْيَى.

وفي «النهاية»: الرُّؤْيَا والحُلْمُ عبارةٌ عَمَّا يَرَاهُ النَّائِمُ فِي النَّوْمِ مِنَ الْأَشْيَاءِ، لَكِنْ غَلَبَتْ الرُّؤْيَا عَلَى مَا يَرَاهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالْحَسَنِ<sup>(٤)</sup>، وَغَلَبَ الْحُلْمُ عَلَى مَا يَرَاهُ مِنَ الشَّرِّ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٨/ ٣٥٢).

(٢) نقله الطبيي في «فتوح الغيب» (٨/ ٣٥٢).

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٩٩).

(٤) في (ز): «والشيء الحسن».

والقبيح<sup>(١)</sup>، منه قوله تعالى: ﴿أَضَعْتُ أَخْلَاصِي﴾، وتضمُّ لام (الحلم) وتسكنُ، وفي الحديث: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ والحلمُ مِنَ الشَّيْطَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال التوربشتي: الحلمُ عند العرب مُستعملٌ استعمالَ الرُّؤْيَا، والتَّفْرِيقُ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الاصْطِلَاحَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُفَصِّلْهَا<sup>(٣)</sup> بليغٌ، ولم يهتدِ إليها حكيمٌ، بل سنَّها صاحبُ الشَّرْعِ؛ للفصلِ بين الحقِّ والباطلِ، كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُسَمَّى مَا كَانَ مِنَ اللَّهِ وما كَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ بِاسْمٍ وَاحِدٍ، فجعلَ الرُّؤْيَا عِبَارَةً عَنِ الْقِسْمِ الصَّالِحِ لِمَا فِي صِغَتِهَا<sup>(٤)</sup> من الدَّلَالَةِ عَلَى مُشَاهَدَةِ الشَّيْءِ بِالْبَصَرِ وَالْبَصِيرَةِ، وجعلَ الحلمَ عِبَارَةً عَمَّا كَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِيمَا يَخِيلُ لِلْحَالِمِ فِي مَنَامِهِ مِنْ قَضَاءِ الشَّهْوَةِ مِمَّا لَا حَقِيقَةَ لَهُ<sup>(٥)</sup>.

(٤٥ - ٤٦) - ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾<sup>(٤٥)</sup>

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخْرَىٰ يُسَبِّحُ لَعَلَّيَ أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾

(١) في (ز): «ومن القبيح».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٧٠٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٦١) عن أبي قتادة رضي الله

عنه، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (حلم) (١/ ٤٣٤).

(٣) في (ز): «يقضها».

(٤) في (س): «صفتها».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٥١-٣٥٤).

﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا﴾: مِنْ صَاحِبِي السَّجَنِ وَهُوَ الشَّرَابِيُّ ﴿وَأَذَكَرَ بَعْدَ أَمَةٍ﴾:  
وتذكر يوسف بعد جماعة من الزمان مُجْتَمِعَةٍ؛ أي: مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ.  
وقرئ: (إِمَّةٌ) بكسر الهمزة<sup>(١)</sup> وهي النِّعْمَةُ؛ أي: بعدما أُنعمَ عليه بالنِّجَاةِ.  
و: (أَمَةٍ)<sup>(٢)</sup>؛ أي: نسيانٍ، يقال: أَمِهْ يَأْمُهُ أَمَهَا: إِذَا نَسِيَ.  
والجملة اعتراضٌ، ومَقُولُ<sup>(٣)</sup> القولِ: ﴿أَنَا أَنِّيذُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون﴾؛ أي: إلى  
مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُهُ، أو إلى السَّجَنِ.  
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾؛ أي: فَأَرْسَلَ إِلَى يُوسُفَ فَجَاءَ وَقَالَ: يَا يُوسُفُ، وَإِنَّمَا  
وصفه بالصِّدِّيقِ - وهو المبالغُ في الصِّدْقِ - لِأَنَّهُ جَرَّبَ أَحْوَالَهُ وَعَرَفَ صِدْقَهُ فِي  
تَأْوِيلِ رُؤْيَاهُ وَرُؤْيَا صَاحِبِهِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٤)، و«الكشاف» (٤/ ٢٩٩)،  
عن الأشهب العقيلي.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٤٤) عن ابن عباس، وابن عمر بخلاف، وعكرمة ومجاهد بخلاف  
عنهما، والضحاك وأبي رجاء وقتادة وشيبيل بن عَزْزَةَ الضُّبُعِي وَرَبِيعَةُ بْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ.  
ورواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٨٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٥٢)، من طريق  
عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواها الطبري أيضاً عن عكرمة والضحاك ومجاهد.  
وذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٩٩) دون نسبة.

ورويت هذه القراءة بسكون الميم، رواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٨٦) عن مجاهد، وعزاها  
في «البحر» (١٢/ ٤٩٠) لمجاهد وعكرمة وشيبيل بن عَزْزَةَ. وخطأها الزمخشري، بينما صححها  
غيره وخطأ الفتح، فقد روى الهروي في «الغريبين» (مادة: أمه) عن شيخه أبي منصور الأزهري، عن  
المنذري، عن أبي الهيثم قال: (بعد أمه) بجزم الميم، و(أمه) خطأ.

(٣) في (ت): «ومفعول».

﴿أَفْتَنَّا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُبُلُكٍ خُضِرٍ وَأُخْرٍ  
يَايَسِتٍ﴾؛ أي: في رؤيا ذلك ﴿لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ﴾: أعودُ إلى المَلِكِ وَمَنْ عِنْدَهُ، أو:  
إلى أهلِ البلدِ؛ إذ قِيلَ إِنَّ السَّجْنَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تأويلها، أو: فضلكَ  
ومكانك.

وإنما لم يَبْتَ الكلامَ فِيهِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَازِمًا مِنَ الرَّجُوعِ، فَرُبَّمَا اخْتَرِمَ دُونَهُ،  
وَلَا مِنْ عِلْمِهِمْ بِذَلِكَ.

قوله: «لأنَّه جَرَّبَ أحواله»:

قال الطَّبِيبِيُّ: إذ لا يُقَالُ لأحدٍ: صِدِّيقٌ، إلا إذا جُرَّبَ وشوهدَ مِنْهُ الصِّدْقُ مرَّةً  
بعدَ أُخرى<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَرُبَّمَا اخْتَرِمَ دُونَهُ»؛ أي: مات.

قال في «الصَّحاح»: اخْتَرَمَهُمُ الدَّهْرُ؛ أي: اقْتَطَعَهُمْ واستَأْصَلَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

(٤٧ - ٤٩) - ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُبُلِكُمْ لِأَقْلِيلًا مِمَّا  
تَأْكُلُونَ﴾<sup>(١٧)</sup> ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ هُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصُونَ<sup>(١٨)</sup> ثُمَّ يَأْتِي مِنْ  
بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ﴿

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾؛ أي: على عَادَتِكُمْ المستمرة، وانتصابه  
على الحالِ بمعنى: دائبين، أو المصدرِ بإضمارِ فِعْلِهِ؛ أي: تدأبونَ دَأْبًا، وتكونُ  
الجُمْلَةُ حَالًا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٣٥٧).

(٢) انظر: «الصَّحاح» للجوهري مادة: (خرم).

وقرأ حفص: ﴿دَابَّ﴾ بفتح الهمزة<sup>(١)</sup>، وكلاهما مصدر: دَابَّ في العمل.  
وقيل: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ أمرٌ أخرجه في صورة الخبرِ مُبالغةً؛ لقوله: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبْغِهِ﴾ لئلا يأكله السُّوسُ، وهو على الأولِ نصيحةٌ خارجةٌ عن العبارة.  
﴿لَا أَقِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ﴾ في تلك السنين.  
﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾؛ أي: يأكل أهلُهنَّ ما ادَّخَرْتُم لأجلهنَّ، فأسند إليهنَّ على المجازِ تطبيقاً بين المعبرِ والمُعبرِ به.  
﴿لَا أَقِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ﴾: تُحْرِزُونَ لِبُذُورِ الزَّرْعَةِ.  
﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ﴾ يُمَطَّرُونَ، مِنَ الْغَيْثِ، أو: يَغَاثُونَ مِنَ الْقَحْطِ، مِنَ الْغَوْثِ.  
﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ما يُعَصَّرُ كَالْعِنَبِ وَالزَّيْتُونِ لِكثَرَةِ الثَّمَارِ، وقيل: يَحْلَبُونَ الضَّرْوَعَ.  
وقرأ حمزة والكسائي بالتاء<sup>(٢)</sup> على تغليبِ المُستفتي.  
وُقِرَّيَ على بناءِ المفعول<sup>(٣)</sup> مِنْ عَصَرَهُ: إِذَا أَنْجَاهُ.  
ويحتملُ أن يكونَ المبنى للفاعلِ منه؛ أي: يَغِيثُهُمُ اللَّهُ وَيَغِيثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أو مِنْ أَعْصَرَتِ السَّحَابَةُ عَلَيْهِمْ فَعُدِّي بَنَزَعَ الْخَافِضِ أو بِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْمَطَرِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٣) قرئ على بناء المفعول بالياء والتاء، فالياء تنسب لجعفر بن محمد والأعرج وعيسى البصرة. انظر:

«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٤)، و«البحر» (١٢/ ٤٩٣).

والتاء نسبت لعيسى البصرة. انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٣٧٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٩٣).

وهذه بشارَةٌ بَشَّرَهُمْ بِهَا بَعْدَ أَنْ أَوَّلَ الْبَقَرَاتِ السَّمَانَ وَالسُّنْبُلَاتِ الْخُضَرَ بِسَنِينَ مُخَصَّبَةٍ، وَالْعَجَافَ وَالْيَابِسَاتِ بِسَنِينَ مُجْدِبَةٍ، وَابْتِلَاعَ الْعَجَافِ لِلسَّمَانِ بِأَكْلِ مَا جُمِعَ فِي السَّنِينَ الْمُخَصَّبَةِ فِي السَّنِينَ الْمُجْدِبَةِ، وَلَعَلَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ، أَوْ بَأَنَّ انْتِهَاءَ الْجَدْبِ بِالْخَصْبِ، أَوْ بَأَنَّ السَّنَةَ الْإِلَهِيَّةَ عَلَى أَنْ يُوَسَّعَ عَلَى عِبَادِهِ بَعْدَمَا ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ.

قوله: «وَقِيلَ: ﴿تَزْرَعُونَ﴾» أَمْرٌ أَخْرَجَهُ فِي صُورَةِ الْخَبَرِ مُبَالَغَةً؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>:

قال أبو حَيَّان: لا<sup>(١)</sup> يدلُّ الأمرُ بِتَرْكِهِ فِي سُنْبُلِهِ عَلَى أَنَّ ﴿يَزْرَعُونَ﴾ فِي مَعْنَى: ازْرَعُوا، بَلِ ﴿يَزْرَعُونَ﴾ إِخْبَارٌ غَيْبٍ عَمَّا يَكُونُ مِنْهُمْ مِنْ تَوَالِي الزَّرْعِ سَبْعَ سَنِينَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَذَرُوهُ﴾ فَهُوَ إِشَارَةٌ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلُوهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَا مَدْخَلَ لِأَمْرِهِ لَهُمْ بِالزَّرْعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْرَعُونَ<sup>(٣)</sup> عَلَى عَادَتِهِمْ أَمْرُهُمْ أَمْ لَمْ يَأْمُرْهُمْ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الْأَمْرِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ كَتَرِكِهِ فِي سُنْبُلِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ صَاحِبُ «الدَّرِّ اللَّقِيطِ» وَهُوَ الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ ابْنُ مَكْتُومٍ<sup>(٥)</sup>: الَّذِي

(١) فِي (س): «لَأَنَّهُ».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٤٩١).

(٣) فِي (س): «يرعون».

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦ / ٥٠٩).

(٥) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَكْتُومِ الْقَيْسِيِّ النَحْوِيِّ، اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ وَفَنَوْنَهُ وَأَخَذَ الْحَدِيثَ عَنْ أَصْحَابِ النَّجِيبِ وَابْنِ عِلَاقٍ وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ، كَانَ مَقِيمًا بِمِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا بِالطَّاعُونَ، عَامَ (٧٤٩هـ):

انظر: «الوافي بالوفيات» للصالح الصفدي (٧ / ٤٨).

أَرَادَهُ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِتَرْكِ الْمَحْصُودِ فِي سَبِيلِهِ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالزَّرْعِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَأَسَدَ إِلَيْهِنَّ عَلَى الْمَجَازِ تَطْبِيقًا بَيْنَ الْمَعْبَرِ وَالْمُعْبَرِ بِهِ»:

قال الطَّبِيبُ: يعني: لما كَانَ سَبَبُ الْإِذْخَارِ السَّنِينَ الْمَجْدِبَةَ، كَانَ الصَّرْفُ إِلَى أَهْلِهِنَّ لِلْأَكْلِ الصَّرْفَ إِلَيْهِنَّ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ — رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ<sup>(٣)</sup>

قوله: «يُمَطَّرُونَ، مِنَ الْغَيْثِ، أَوْ يُغَاثُونَ مِنَ الْقَحْطِ، مِنَ الْغَوْثِ»:

الرَّاعِبُ: الْغَيْثُ يُقَالُ فِي الْمَطَرِ، وَالْغَوْثُ فِي النُّصْرَةِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ وَآيَةُ الْكَهْفِ تَحْتَمِلُهُمَا، وَاسْتَعْتَبْتُهُ: طَلَبْتُ الْغَوْثَ أَوِ الْغَيْثَ؛ فَأَغَاثَنِي مِنَ الْغَوْثِ، وَغَاثَنِي مِنَ الْغَيْثِ<sup>(٤)</sup>.

وَذَكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي كِتَابِ «الْمَطَرِ» عَنْ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْأَصَمِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ أُمَّةَ بَنِي فَلَانٍ مَا أَعْرَبَهَا! سَأَلْتُهَا عَنِ الْمَطَرِ بِيَلَادِهِمْ فَقَالَتْ: (غُثْنَا مَا شِئْنَا)؛ أَي: أَصَابَنَا الْغَيْثُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الدر اللقيط» لابن مکتوم بهامش «البحر المحيط» لأبي حيان (٥ / ٣٢١).

(٢) البيت للصّلتان السّعدی، ذكره الجاحظ في «الحيوان» (٣ / ٢٣٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطّبي (٨ / ٣٥٩).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ٦١٧).

(٥) ذكره ابن دريد في «وصف المطر والسحاب» (ص: ٣٠)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١١ / ٢٨٧).



(٥٠) - ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِيهِ؟ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِيهِ؟﴾ بعد ما جاءه الرسول بالتعبير ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ﴾ ليُخْرِجَهُ ﴿قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ إِنَّمَا تَأْتَى فِي الْخُرُوجِ وَقَدْ مَسَّ سَوَالُ النِّسْوَةِ وَفَحَصَ حَالِهِ لَتُظْهَرَ بَرَاءَةُ سَاحَتِهِ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ سُجِنَ ظُلْمًا، فَلَا يَقْدِرُ الْحَاسِدُ أَنْ يَتَوَسَّلَ بِهِ إِلَى تَقْبِيحِ أَمْرِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي نَفْيِ التَّهْمِ وَيَتَّقِيَ مَوَاضِعَهَا<sup>(١)</sup>، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ وَلَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثْتُ لَأَسْرَعْتُ الْإِجَابَةَ».

وإِنَّمَا قَالَ: ﴿فَتَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (فَاسْأَلْهُ أَنْ يُفَتِّشَ عَنْ حَالِهِنَّ) تَهْيِيجًا لَهُ عَلَى الْبَحْثِ وَتَحْقِيقِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لِسَيِّدَتِهِ مَعَ مَا صَنَعَتْ بِهِ كَرَمًا وَمُرَاعَاةً لِلْأَدَبِ.  
وَقُرِئَ: (النِّسْوَةُ) بِضَمِّ النُّونِ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ حِينَ قُلْنَا لِي: أَطِيعِ مَوْلَاتِكَ، وَفِيهِ تَعْظِيمٌ كَيْدِهِنَّ، وَالِاسْتِشْهَادُ بِعِلْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا قُذِفَ بِهِ، وَالْوَعْدُ لَهُنَّ عَلَى كَيْدِهِنَّ.

قوله: «وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ وَلَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثْتُ لَأَسْرَعْتُ الْإِجَابَةَ»:

أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ» وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ

(١) فِي (ت): «مَوَاقِعُهَا».

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢٥٢/٣)، و«البحر» (٤٩٦/١٢)، عَنْ أَبِي حَيَوَةَ وَأَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ.

مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِمَا» مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ مَرْسَلًا، وَأَوَّلُهُ: «لَقَدْ عَجِبْتُ مِنْ يَوْسَفَ وَكَرَمِهِ وَصَبْرِهِ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، حِينَ سُئِلَ عَنِ الْبَقَرَاتِ الْعِجَافِ وَالسَّمَانِ، وَلَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ مَا أَجَبْتُهُمْ حَتَّى اشْتَرَطْتُ أَنْ يُخْرِجُونِي، وَلَقَدْ عَجِبْتُ مِنْهُ حِينَ أَنَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ وَلَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ وَلَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثْتُ لِأَسْرَعْتُ الْإِجَابَةَ، وَبَادَرْتُهُمُ الْبَابَ وَلَمَّا ابْتَغَيْتُ الْعِذْرَ، إِنْ كَانَ لَحَلِيمًا<sup>(١)</sup> ذَا أَنَاةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وأصلُ الحديثِ في «الصَّحِيحَيْنِ» مُختَصراً<sup>(٣)</sup>.

وَلَمَّا عَزَّ عَلَى الطَّيِّبِ تَخْرِيجُ هَذَا الْحَدِيثِ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةِ «الصَّحَّاحِينَ»  
و«مُسْنِدِ أَحْمَدَ» عَلَى عَادَتِهِ<sup>(٤)</sup>.

قال البغويُّ في «شرح السُّنَّة»: إِنَّهُ ﷺ وصفَ يُوسُفَ بِالْأَنَاءِ وَالصَّبْرِ حَيْثُ

(۱) فی (س): «إِنَّهٗ كَانَ حَلِيمًا».

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١١٦٤٠) وعزاه المصنف في «الدر المشثور» (٥٤٨ / ٤) إلى ابن راهويه في «مسنده»، ورواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ٣٩ - ٤٠): وفيه إبراهيم بن يزيد القرشي المكي وهو متروك. ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣١٣) و«تفسيره» (٣٢٣ / ١)، وابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٢٠٢)، عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٩٩٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ للبخاري: قال رسول الله ﷺ: «لو لبثت في السجن ما لبث يوسف، ثم أتاني الداعي لأجته».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٣٦٣)، ورواية أحمد في «مسنده» (٩٠٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كنت أنا لأسرعت الإجابة، وما ابتغيت العذر»، كما ذكر الطبري رواية الترمذي، كما رواها في «سننه» (٣١١٦).

لم يبادر إلى الخروج حين جاء رسول الملك فعَلَ المذنب حين يُعْفَى عنه مع طول لَبِثِهِ فِي السَّجْنِ، بل قال: ﴿أَتَجْعَلُ لِي رَيْكَ فَنَسْأَلُهُ مَا بَالُ النَّسْوَةِ﴾، أرادَ أَنْ يُقِيمَ الْحُجَّةَ فِي حَبْسِهِمْ إِيَّاهُ ظُلْمًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُّعِ - لَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي الْأَمْرِ مِنْهُ مَبَادِرَةٌ وَعَجَلَةٌ -: لَوْ كَانَ مَكَانَ يُوسُفَ... وَالتَّوَاضُّعُ لَا يُصَغِّرُ كِبِيرًا، وَلَا يَصْغُرُ رَفِيعًا، وَلَا يُبْطِلُ لَذِي حَقٍّ حَقًّا، لَكِنَّهُ يَوْجِبُ لِصَاحِبِهِ فَضْلًا، وَيُلْبِسُهُ <sup>(١)</sup> جَلَالَةً وَقَدْرًا <sup>(٢)</sup>.

وقال الطَّبْيِيُّ: قوله: «والله يغفر له»، قيل: هو إشارة إلى تركِ العزيمة بالرُّخْصَةِ، وهي تقديمُ حَقِّ اللَّهِ بِتَبْلِيغِ التَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ عَلَى بَرَاءَةِ نَفْسِهِ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ مَثَلَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مُشْعِرَةٌ بِتَعْظِيمِ الْمُخَاطَبِ وَتَوْقِيرِهِ وَتَوْقِيرِ حُرْمَتِهِ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ تُعْظَّمُهُ: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ مَا صَنَعْتَ فِي أَمْرِي؟) وَ: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ مَا جَوَّابُكَ عَنْ كَلَامِي؟).

قال الطَّبْيِيُّ: وقوله: «إِنْ كَانَ لِحَلِيمًا» (إِنْ) هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالْأُنَاةُ: الْوَقَارُ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ مِنَ التَّائِي فِي الْأُمُورِ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأِنَّمَا قَالَ: ﴿فَنَسْأَلُهُ مَا بَالُ النَّسْوَةِ﴾»، وَلَمْ يَقُلْ: (فَسَلْهُ أَنْ يُفْتَشَّ عَنْ حَالِهِنَّ) تَهْيِيجًا لَهُ عَلَى <sup>(٤)</sup> الْبَحْثِ وَتَحْقِيقِ الْحَالِ:

(١) فِي (ز): «وَيَكْسِبُهُ».

(٢) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١١٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٨/ ٣٦٣ - ٣٦٤)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٤) فِي النسخ الخطية: «عَنْ»، وَالصَّوَابُ الْمُبْتَدَأُ.

قال الطَّبِيُّ: يعني: قوله: ﴿فَتَسَلَّهُ﴾ يحتمل أن يكون بمعنى المسألة؛ أي: أسأله عن حقيقة شأنهن، وأن يكون بمعنى الطلب، وهو أن يُفْتَشَّ عَنْ شأنهن، فَحَسَنَ تقييده بلفظة (ما) التي يُسأل بها عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ لِيَهَيِّجَهُ - أي: يحرِّكَهُ - لِلتَّفْتِيشِ عَنْ حالهنَّ؛ لأنَّ الإنسانَ حَرِيصٌ على تحصيلِ تحقيقِ الشَّيْءِ، ويستكفُ أَنْ يُنسَبَ إِلَى الجَهِلِ به، بخلافِ ما لو قال: (سلهُ أَنْ يَفْتَشَّ)؛ أي: اطلبُ منه؛ فَإِنَّهُ لَا يَبَالِي بهذا الطَّلَبِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، لَا سِيَّما المَلُوكُ<sup>(١)</sup>.

(٥١) - ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ﴾ قَالَ الْمَلِكُ لَهُنَّ: مَا شَأْنُكُمْ، وَالْخَطْبُ: أَمْرٌ يَحِقُّ أَنْ يَخَاطَبَ فِيهِ صَاحِبُهُ ﴿إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ تَنزِيهُ لَهُ وَتَعْجَبٌ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ عَقِيفٍ مِثْلِهِ ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾: مِنْ ذَنْبٍ.

﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾: ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ، مِنْ حَصْحَصَ الْبَعِيرُ: إِذَا أَلْقَى مَبَارِكُهُ لِيُنَاحَ، قَالَ:

فَحَصْحَصَ فِي صُمِّ الصَّفَا ثِقَاتِهِ وَنَاءً يَسْلَمِي نَوْءَةً ثُمَّ صَمَّمَا  
أَوْ: ظَهَرَ، مِنْ حَصَّ شَعْرَهُ: إِذَا اسْتَأْصَلَهُ بِحَيْثُ ظَهَرَتْ بَشْرُهُ رَأْسَهُ.  
وَقُرِئَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن الحسن ومحمد بن معدان.

﴿أَنَارُودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ في قوله: ﴿هِيَ زَوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾.

قوله:

«فَحَصَّحَصَّ فِي صُمِّ الْحَصَا نَفْنَاتِهِ وَنَاءَ بَسَلَمَى نَوَاءً ثُمَّ صَمَمَا»<sup>(١)</sup>

قال الطَّبِيُّ: الصَّمِيرُ المستترُّ في (فحصحص) للبعير.

و(نَفْنَاتِهِ): مَبَارِكُهُ، جَمْعُ ثَفْنَةٍ، وَهِيَ مَا وَلِيَ الْأَرْضَ مِنْ كُلِّ ذِي أَرْبَعٍ إِذَا بَرَكَ مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْكَلْكَلِ.

وَنَاءً بِالْحَمْلِ: إِذَا أَثْقَلَهُ<sup>(٢)</sup>.

والتَّصْمِيمُ: الْمَضِيُّ فِي الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup>.

يعني: رَكِبَتْ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> سَلَمَى وَنَهَضَ بِهَا وَسَارَ، يَقُولُ: هَذَا الْبَعِيرُ أَلْقَى بِثَفْنَاتِهِ ثُمَّ قَامَ بِسَلَمَى وَقَصَدَ السَّفَرَ، وَمَضَى فِي السَّفَرِ<sup>(٥)</sup>.

(٥٢ - ٥٣) - ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ وَمَا أَبْرَأُ

نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَمْتَنِي إِنْ رَّبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ.

(١) البيت لحميد بن ثور، وهو في «ديوانه» (ص: ١٩)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٣٢٧/٥).

و«الزاهر» لابن الأنباري (٣٠/٢)، و«الصحاح» للجوهري (مادة: حصص وصمم).

(٢) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٥٢/٤).

(٣) انظر: «المحكم» لابن سيده (٢٨٠/٨).

(٤) في النسخ الخطية: «عليها»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٣٦٧/٨).

﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ قاله يوسفُ لَمَّا عادَ إليه الرَّسُولُ وأخبرَهُ بِكَلَامِهِنَّ؛ أي: ذلك التَّبَثُّ لِيَعْلَمَ العَزِيزُ ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾: بظهِرِ الْغَيْبِ، وهو حالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أو المفعولِ؛ أي: لَمْ أَخُنْهُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهُ، أو: وهو غَائِبٌ عَنِّي، أو ظَرْفٌ؛ أي: بِمَكَانِ الْغَيْبِ وراءَ الْأَسْتَارِ والأبوابِ الْمُغْلَقَةِ.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾: لَا يُنْفِذُهُ وَلَا يَسُدُّهُ، أو: لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ بِكَيْدِهِمْ، فأوْقَعَ الْفَعْلَ عَلَى الْكَيْدِ مُبَالَغَةً.

وفيه تَعْرِضُ بَرَاعِيلَ فِي خِيَانَتِهَا زَوْجَهَا وَتَوَكُّدُ لَأَمَانَتِهِ، ولذلك عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾؛ أي: لَا أَنْزِلُهَا؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ تَرْكِهَ نَفْسِهِ وَالْعُجْبَ بِحَالِهِ، بَلْ إظهارَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ قَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: وَلَا حِينَ هَمَمْتَ؟ فَقَالَ ذَلِكَ.

﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوْرِ﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا بِالطَّبْعِ مَائِلَةٌ إِلَى الشَّهَوَاتِ، فَتَهْمُ بِهَا وَتَسْتَعْمِلُ الْقُوَى وَالْجَوَارِحَ فِي إِثْرِهَا كُلِّ الْأَوْقَاتِ.

﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾: إِلَّا وَقْتَ رَحْمَةِ رَبِّي، أو: إِلَّا مَا رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ النَّفْسِ فَعِصْمَتُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وقيل: الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ؛ أي: وَلَكِنْ رَحْمَةُ رَبِّي هِيَ الَّتِي تَصْرِفُ الْإِسَاءَةَ.

وقيل: الْآيَةُ حِكَايَةُ قَوْلِ رَاعِيلَ، وَالْمُسْتَثْنَى نَفْسُ يُوسُفَ وَأَضْرَابِهِ.

قرأ قالون والبري<sup>(١)</sup>: ﴿بِالسُّوءِ﴾ على قلبِ الهمزةِ واوًا ثمَّ الإدغام<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنْ رَئَيْ غُفُورَ رَحِمٍ﴾: يَغْفِرُ هَمَّ النَّفْسِ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ بِالْعِصْمَةِ، أَوْ: يَغْفِرُ  
لِلْمُسْتَغْفِرِ لَذَنْبِهِ الْمُعْتَرِفِ عَلَى نَفْسِهِ وَيَرْحَمُهُ مَا اسْتَغْفَرَهُ وَاسْتَرَحَمَهُ مِمَّا ارْتَكَبَهُ.

قوله: «وعن ابن عباس: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ قَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: وَلَا حِينَ  
هَمَمْتُ؟ فَقَالَ ذَلِكَ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ  
مَرْفُوعًا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَقِيلَ: الْآيَةُ حِكَايَةُ قَوْلِ رَاعِيلَ»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: الْأَوَّلُ أَوْفَقُ؛ لِتَأْلِيفِ النَّظْمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّسْوَةَ لَمَّا بَرَّ أَنَّ سَاحَتَهُ  
﴿قَالَ﴾ يَوْسُفُ ﴿ذَلِكَ﴾ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ؛ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ الْمَلِكُ أَنِّي لَمْ أَخُنِ الْعَزِيزَ  
بِظَهْرِ الْغَيْبِ فِي حَرَمَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ مَا أَبْرَأُ نَفْسِي بِرَاءَةً كُلِّيَّةً تَفَادِيًا عَنِ الرُّكُونِ  
إِلَى الْإِطْرَاءِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (أ) وَ(خ): «وَعَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٩) عَنْ قَالَونَ وَالبِزْي.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٤٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤٣)، والفرابي

وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والبيهقي كما في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤٨)، عن

ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٨/ ٣٧٠ - ٣٧١).

(٥٤ - ٥٥) - ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُنُونِي بِهَذَا اسْتَخْلَصْتُ نَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ (٥٤) قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ.

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُنُونِي بِهَذَا اسْتَخْلَصْتُ نَفْسِي﴾: أَجْعَلْهُ خَالِصًا لِنَفْسِي.

﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُ﴾؛ أي: فَلَمَّا أَتَوْا بِهِ فَكَلَّمَهُ وَشَاهَدَ مِنْهُ الرُّشْدَ وَالذَّهَاءَ<sup>(١)</sup>.

﴿قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾: ذُو مَكَانَةٍ وَمَنْزِلَةٍ ﴿أَمِينٌ﴾ مُؤْتَمَنٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

رُوي أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مِنَ السَّجَنِ اغْتَسَلَ وَتَنَظَّفَ وَلَبَسَ ثِيَابًا جُودًا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى الْمَلِكِ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَأَعُوذُ بِعِزَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ مِنْ شَرِّهِ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَدَعَا لَهُ بِالْعَبْرِيَّةِ، فَقَالَ: مَا هَذَا اللِّسَانُ؟ قَالَ: لِسَانُ آبَائِي، وَكَانَ الْمَلِكُ يَعْرِفُ سَبْعِينَ لِسَانًا فَكَلَّمَهُ بِهَا، فَأَجَابَهُ بِجَمِيعِهَا فَتَعَجَّبَ مِنْهُ فَقَالَ: أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعَ رُؤْيَايَ مِنْكَ، فَحَكَاهَا وَنَعَتَ لَهُ الْبَقَرَاتِ وَالسَّنَابِلَ وَأَمَاكِنَهَا عَلَى مَا رَأَاهَا، فَأَجْلَسَهُ عَلَى السَّرِيرِ وَفَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: تُوفِّي قَطْفِيرُ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي فَنَصَبَهُ مَنْصِبَهُ وَزَوَّجَ مِنْهُ رَاعِيْلَ، فَوَجَدَهَا عَذْرَاءً، وَوَلَدَ لَهُ مِنْهَا إِفْرَائِيمَ وَمِيشَا<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾: وَلَّنِي<sup>(٤)</sup> أَمْرَهَا، وَالْأَرْضُ أَرْضُ مِصْرَ.

﴿إِنِّي حَفِيظٌ﴾ لَهَا مِمَّنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا ﴿عَلِيمٌ﴾ بِوَجْهِهِ التَّصَرُّفِ فِيهَا، وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهُ فِي أَمْرِهِ لَا مُحَالَةَ أَثَرِ مَا تَعْمُ فَوَائِدُهُ وَتَجُلُّ عَوَائِدُهُ، وَفِيهِ

(١) فِي (ت): «وَالذَّكَاءَ».

(٢) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٧/١٥) عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنبِهِ.

(٣) ذَكَرَهُ أَبُو حَفْصٍ النَّسْفِيُّ فِي «التَّيْسِيرِ فِي التَّفْسِيرِ» عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنبِهِ.

(٤) فِي (خ) زِيَادَةٌ: «عَلَى».



دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ طَلَبِ التَّوَلِّيَةِ وإِظْهَارِ أَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ لَهَا، وَالتَّوَلَّى مِنْ يَدِ الْكَافِرِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ وَسِيَاسَةِ الْخَلْقِ إِلَّا بِالاسْتِظْهَارِ بِهِ.  
وَعَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ الْمَلِكَ أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ<sup>(١)</sup>.

(٥٦ - ٥٧) - ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٥٦)</sup> وَلَا أَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنْقُونَ ﴿

﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾: فِي أَرْضِ مِصْرَ ﴿يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ﴾: يَنْزِلُ مِنْ بِلَادِهَا حَيْثُ يَهْوَى.  
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿نَشَاءُ﴾ بِالنُّونِ<sup>(٢)</sup>.  
﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ بَلْ نُوَفِّي أَجُورَهُمْ عَاجِلًا وَآجِلًا.  
﴿وَلَا أَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنْقُونَ﴾ الشُّرَكَ وَالْفَوَاحِشَ؛ لِعِظَمِهِ وَدَوَامِهِ.

(٥٨) - ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾.

﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَوَزَرَهُ الْمَلِكُ أَقَامَ الْعَدْلَ وَاجْتَهَدَ فِي تَكْثِيرِ الزَّرْعَاتِ وَضَبْطِ الْغَلَّاتِ، حَتَّى دَخَلَتِ السَّنُونُ الْمُجْدِبَةُ وَعَمَّ الْقَحْطُ مِصْرَ وَالشَّامَ وَتَوَاجِهِيَمَا، وَتَوَجَّهَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَبَاعَهَا أَوَّلًا بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُمْ شَيْءٌ مِنْهُمَا، ثُمَّ بِالْحَلِيِّ وَالْجَوَاهِرِ، ثُمَّ بِالذَّوَابِّ، ثُمَّ بِالضِّيَاعِ وَالْعَقَارِ، ثُمَّ بِرِقَابِهِمْ حَتَّى اسْتَرْقَقَهُمْ جَمِيعًا، ثُمَّ عَرَضَ الْأَمْرَ عَلَى الْمَلِكِ فَقَالَ: الرَّأْيُ رَأْيِي، رَأَيْتُكَ،

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/٢٢٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

فَاعْتَقَهُمْ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَكَانَ قَدْ أَصَابَ كُنْعَانَ مَا أَصَابَ سَائِرَ الْبِلَادِ، فَأَرْسَلَ يَعْقُوبُ بَنِيهِ غَيْرَ بَنِيَامِينَ إِلَيْهِ لِلْمِيرَةِ.

﴿فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَّفَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ مُنْكَرُونَ﴾؛ أي: عَرَّفَهُمْ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَعْرِفُوهُ لَطَوِيلِ الْعَهْدِ وَمُفَارَقَتِهِمْ إِيَّاهُ فِي سَنِّ الْحِدَاثَةِ، وَنَسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ، وَتَوَهُّمِهِمْ أَنَّهُ هَلَكَ، وَبُعْدِ حَالِهِ الَّتِي رَأَوْهُ عَلَيْهَا مِنْ حَالِهِ حِينَ فَارَقُوهُ، وَقَلَّةِ تَأْمُلِهِمْ فِي خُلَاةٍ مِنَ التَّهَيُّبِ وَالِاسْتِعْظَامِ.

(٥٩ - ٦١) - ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ أَتُنُونِي بِأَنْ يَخْلُوكَ مِنْكُمْ مِنَ الْآتِرُونَ آتِي أَوْفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ (٦١) فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ، فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ (٦٠) قَالُوا سَتَرُوهُ عَنْهُ آبَاءَهُ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ ﴿٦١﴾.

﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ﴾: أَصْلَحَهُمْ بَعْدَتِهِمْ وَأَوْقَرَ رَكَائِبَهُمْ بِمَا جَاءُوا لِأَجْلِهِ، وَالجَّهَازُ: مَا يَعُدُّ مِنَ الْأَمْتَعَةِ لِلنَّقْلَةِ كَعُدَدِ السَّفَرِ، وَمَا يُحْمَلُ مِنْ بِلْدَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَمَا تُزْفُّ بِهِ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا. وَقُرِيَ: (بِجَهَازِهِمْ) بِالْكَسْرِ (١).

﴿قَالَ أَتُنُونِي بِأَنْ يَخْلُوكَ مِنْكُمْ مِنَ الْآتِرُونَ آتِي أَوْفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ رُويَ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ وَمَا أَمْرُكُمْ؟ لَعَلَّكُمْ عِيُونَ، قَالُوا: مُعَاذَ اللَّهِ! نَحْنُ بَنُو أَبِي وَاحِدٍ، وَهُوَ شَيْخٌ صِدِّيقٌ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ اسْمُهُ يَعْقُوبُ، قَالَ: كَمْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا اثْنَيْ عَشَرَ فَذَهَبَ أَحَدُنَا إِلَى الْبَرِيَّةِ فَهَلَكَ، قَالَ: فَكَمْ أَنْتُمْ هَاهُنَا؟ قَالُوا: عَشْرَةٌ، قَالَ: فَأَيْنَ الْحَادِي عَشَرَ؟ قَالُوا: عِنْدَ آبِينَا يَسْتَلِي بِهِ عَنْ الْهَالِكِ، قَالَ: فَمَنْ يَشْهَدُ لَكُمْ؟ قَالُوا: لَا نَعْرِفُ (٢) هَاهُنَا مَنْ يَشْهَدُ لَنَا، قَالَ: فَدَعُوا بَعْضُكُمْ عِنْدِي رَهِينَةً وَاتُّنُونِي بِأَخِيكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ حَتَّى أَصْدَقَكُمْ، فَاقْتَرَعُوا فَأَصَابَتْ شَمْعُونَ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن يحيى بن يعمر.

(٢) في (ت) و(خ): «لا يعرفنا».

وقيل: كَانَ يَوْسُفُ يُعْطِي لِكُلِّ نَفَرٍ<sup>(١)</sup> حِمْلًا، فَسَأَلُوهُ حِمْلًا زَائِدًا لِأَخِ لَهُمْ مِنْ أَبِيهِمْ، فَأَعْطَاهُمْ وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوهُ بِهِ لِيَعْلَمَ صِدْقَهُمْ.

﴿الْأَتْرُونَ أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾: أُتِمُّهُ ﴿وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ لِلصَّيْفِ وَالْمُضْيِفِينَ لَهُمْ، وَكَانَ أَحْسَنَ إِنْزَالَهُمْ وَضِيَافَتَهُمْ.

﴿فَإِنْ لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرُبُونِي﴾؛ أَي: لَا تَقْرُبُونِي وَلَا تَدْخُلُوا دِيَارِي، وَهُوَ إِمَّا نَهْيٌ، أَوْ نَفْيٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْجَزَاءِ.

﴿قَالُوا سُرُودٌ عَنْهُ أَبَاهُ﴾: سَنَجْتَهِدُ فِي طَلْبِهِ مِنْ أَبِيهِ ﴿وَأِنَّا لَفَاعِلُونَ﴾ ذَلِكَ لَا تَتَوَأْنَى فِيهِ.

(٦٢) - ﴿وَقَالَ لِفَتْنَيْهِ أَجْعَلُوا بِضْعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَقَالَ لِفَتْنَيْهِ﴾: لِعِلْمَانِهِ الْكَيَّالِينَ، جَمْعُ فَتَى. وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ: ﴿لِفَتْنَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> عَلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ لِيُوَافِقَ قَوْلَهُ: ﴿أَجْعَلُوا بِضْعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ فَإِنَّهُ وَكَّلَ بِكُلِّ رَحْلٍ وَاحِدًا يُعَبِّئُ فِيهِ بِضَاعَتَهُمْ<sup>(٣)</sup> الَّتِي شَرَوْا بِهَا الطَّعَامَ وَكَانَتْ نِعَالًا وَأَدَمًا، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَوْسِيعًا وَتَفْضُلًا عَلَيْهِمْ، وَتَرْفُعًا مِنْ أَنْ يَأْخُذَ ثَمَنَ الطَّعَامِ مِنْهُمْ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَ أَبِيهِ<sup>(٤)</sup> مَا يَرْجِعُونَ بِهِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا﴾: لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَ حَقَّ رَدِّهَا، أَوْ: لِكَيْ يَعْرِفُوهَا ﴿إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ﴾ وَفَتَحُوا أَوْعِيَتَهُمْ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: لَعَلَّ مَعْرِفَتَهُمْ ذَلِكَ تَدْعُوهُمْ إِلَى الرُّجُوعِ.

(١) فِي (ت): «نَفْس».

(٢) انْظُر: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٤٩)، وَ«التَّيْسِير» (ص: ١٢٩).

(٣) فِي (ت): «وَاحِدًا يَعْنِي بِضَاعَتَهُمْ».

(٤) فِي (ت): «أَبِيهِمْ».

(٦٣ - ٦٤) - ﴿ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكِتَابُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ (٦٣) قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ قَالَ اللَّهُ خَيْرَ حَفِظًا وَهُوَ أَحَرَمُ الرَّحِيمِينَ ﴾ .

﴿ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكِتَابُ ﴾ حُكِمَ بِمَنْعِهِ بَعْدَ هَذَا (١) إِنْ لَمْ يَذْهَبْ بَيْنَا مَيْنَ .

﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلُ ﴾ : نَرَفَعُ الْمَانِعَ مِنَ الْكِتَابِ وَنَكْتَلُ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ بِالْيَاءِ (٢) عَلَى إِسْنَادِهِ إِلَى الْأَخِ ؛ أَيِ : يَكْتَلُ لِنَفْسِهِ فَيَنْضَمُّ اِكْتِيَالُهُ إِلَى اِكْتِيَالِنَا .

﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ عَنْ أَنْ يَنَالَهُ مَكْرُوهٌ .

﴿ قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ وَقَدْ قُلْتُمْ فِي يَوْسُفَ : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴾ ، ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا ﴾ : فَاتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَيْهِ ﴿ وَهُوَ أَحَرَمُ الرَّحِيمِينَ ﴾ فَأَرْجُو أَنْ يَرْحَمَنِي بِحِفْظِهِ وَلَا يَجْمَعَ عَلَيَّ مُصِيبَتَيْنِ ، وَانْتِصَابُ ﴿ حَفِظًا ﴾ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَ﴿ حَفِظًا ﴾ عَلَى (٣) قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصِ (٤) يَحْتَمِلُهُ وَالْحَالُ ؛ كَقَوْلِهِ : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا .

وَقُرِّيَ : (خَيْرٌ حَافِظٍ) وَ : (خَيْرُ الْحَافِظِينَ) (٥) .

(١) بعدها في (ت) : «الرجوع» .

(٢) انظر : «السبعة» (ص : ٣٥٠) ، و«التيسير» (ص : ١٢٩) .

(٣) في (ت) : «في» .

(٤) انظر : «السبعة» (ص : ٣٥٠) ، و«التيسير» (ص : ١٢٩) .

(٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص : ٦٩) ، و«الكشاف» (٤ / ٣١٦) ، الأولى عن الأعمش ، والثانية نسبها ابن خالويه لابن مسعود . والزمخشري لأبي هريرة رضي الله عنه .

قوله: «نرفع المانع من الكيل»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: جوابُ الأمرِ هذا، فوضع موضعه: ﴿نَكْتَلُ﴾؛ لأنَّ يوسفَ لمَّا علَّقَ المنعَ من الكيلِ بعدمِ إتيانِ أخيهِم في قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ، فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾، كان إرساله رفعًا لذلك المانع، فوضعه موضعَ ﴿نَكْتَلُ﴾ لأنَّه المقصودُ<sup>(١)</sup>.

لطيفة: قال السَّجَّاءُ نَدِيُّ: سألَ المازنيُّ ابنَ السَّكَيْتِ في مجلسِ الخليفةِ الواثقِ بالله عَن وزنِ ﴿نَكْتَلُ﴾ فقال: (نَفْعَلُ) فقال المازنيُّ: فَإِذْنٌ ماضيه: كَتَلَ، بل وزنه: نَفَتَلَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «يَحْتَمِلُهُ وَالْحَالُ»:

قال أبو حَيَّان: ليس جعلُهُ حالًا بجيِّدٍ؛ لأنَّ فيه تَقْيِيدَ خبرٍ بهذه الحالِ<sup>(٣)</sup>.  
وقال الحَلَبِيُّ: لا محذورٌ؛ فَإِنَّ هذه الحالَ لازمةٌ؛ فَإِنَّهَا<sup>(٤)</sup> مُؤَكَّدَةٌ لا مُبَيَّنَّةٌ<sup>(٥)</sup>.  
قوله: «كَقَوْلِهِمْ: اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا».

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٣٨٠).

(٢) رواه أبو بكر الزبيدي في «طبقات النحويين» (ص: ٢٠٣)، وانظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٣٨٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٥٠٨).

(٤) في (ز): «لأنها».

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦ / ٥١٩).

(٦٥) - ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضْعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا بَأَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾.

﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضْعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ وقرئ: (رُدَّتْ)<sup>(١)</sup> بنقل كسرة الدال المدغمة إلى الراء نقلها في بيع وقيل.

﴿قَالُوا يَا بَأَبَانَا مَا نَبْغِي﴾: ماذا نطلب، هل من مزيد على ذلك؟ أكرمنا وأحسن مَثَوَانَا وباع مِنَّا وَرَدَّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup> متاعنا.

أو: لا نطلب وراء ذلك إحساناً.

أو: لا نبغي في القول ولا نزيد<sup>(٣)</sup> فيما حَكَيْنَا لك من إحسانه.

وقرئ: (ما تَبْغِي) على الخطاب<sup>(٤)</sup>؛ أي: أي شيء تطلب وراء هذا من الإحسان أو من الدليل على صدقنا.

﴿هَذِهِ بِضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ استئنافٌ موضحٌ لقوله: ﴿مَا نَبْغِي﴾، ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ معطوفٌ على محذوف؛ أي: رُدَّتْ إِلَيْنَا فَتَسْتَظْهَرُ بِهَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَلِكِ ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ عَنِ الْمَخَافِ فِي ذَهَابِنَا وَإِيَابِنَا ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾: وَسَقَى بَعِيرٍ بِاسْتِصْحَابٍ أَخِينَا.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٥)، عن علقمة بن قيس، وزاد ابن جني نسبتها ليحيى، وهو ابن وثاب كما في «البحر» (١٢/ ٥٠٩) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

(٢) في (ت): «علينا».

(٣) قوله: «ولا نزيد» هكذا في النسخ الثلاث، وفي بعض النسخ: «ولا نتزيد»، ذكر هذا الفرق الشهاب في «الحاشية» (٥/ ١٩٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ٣١٧)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٠)، و«البحر» (١٢/ ٥١٠)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

هذا إِذَا كَانَتْ ﴿مَا﴾ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً اِحْتَمَلْ ذَلِكَ، وَاحْتَمَلْ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿مَا تَبَغَّى﴾؛ أَي: لَا نَبْغِي فِيْمَا نَقُولُ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا.

﴿ذَلِكَ كَيْلٌ سِيرٌ﴾؛ أَي: مَكِيلٌ قَلِيلٌ لَا يَكْفِينَا، اسْتَقْلُوا مَا كَيْلَ لَهُمْ فَأَرَادُوا أَنْ يُضَاعِفُوهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَلِكِ وَيزدادوا إِلَيْهِ مَا يَكَالُ لِأَخِيهِمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ إِلَى ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾؛ أَي: ذَلِكَ شَيْءٌ قَلِيلٌ لَا يُضَافِقُنَا فِيهِ الْمَلِكُ وَلَا يَتَعَاظَمُهُ.

وقيل: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ يَعْقُوبَ، وَمَعْنَاهُ: إِنَّ حِمْلَ بَعِيرٍ شَيْءٌ يَسِيرٌ لَا يَخَاطِرُ لِمِثْلِهِ بِالْوَلَدِ.

قوله: «وَلَا تَنْزِيدُ»:

قال أبو علي: تَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ: تَكْذِبُ فِيهِ، الْمَعْنَى: زَادَ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ <sup>(١)</sup>.

قوله: «وَسَقَ بَعِيرٌ»:

قال الخليل: الْوَسَقُ: حِمْلُ الْبَعِيرِ، وَالْوَقْرُ: حِمْلُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ <sup>(٢)</sup>.

(٦٦) - ﴿قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾.

﴿قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ إِذْ رَأَيْتُمْ مِنْكُمْ مَا رَأَيْتُمْ ﴿حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ﴾:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨ / ٣٨٢).

(٢) «قوله وسق بعير، قال الخليل: الوسق حمل البعير والوقر حمل البغل والحمار» من (ز). انظر:

«العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٥ / ٢٠٧).

حَتَّى تُعْطُونِي مَا أَتَوَقَّعُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ أَي: عَهْدًا مُؤَكَّدًا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿لَتَأْتُنِي بِهِ﴾<sup>(١)</sup> جَوَابُ الْقَسَمِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: حَتَّى تَحْلِفُوا بِاللَّهِ لَتَأْتُنِي بِهِ ﴿إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾: إِلَّا أَنْ تُغْلَبُوا فَلَا تُطَبِّقُوا ذَلِكَ، أَوْ: إِلَّا أَنْ تَهْلِكُوا جَمِيعًا، وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ مُفْرَغٌ مِنْ أَعْمِّ الْأَحْوَالِ وَالتَّقْدِيرُ: لَتَأْتُنِي بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا حَالَ الْإِحَاطَةِ بِكُمْ، أَوْ مِنْ أَعْمِّ الْعِلَلِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَتَأْتُنِي بِهِ﴾ عَلَى تَأْوِيلِ النَّفْيِ؛ أَي: لَا تَمْتَنِعُونَ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ إِلَّا لِلْإِحَاطَةِ بِكُمْ كَقَوْلِهِمْ: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ إِلَّا<sup>(٢)</sup> فَعَلْتُ؛ أَي: مَا أَطْلُبُ إِلَّا فِعْلَكَ.

﴿فَلَمَّا أَتَوْهُ مَوْقِعَهُمْ﴾: عَهْدُهُمْ ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ﴾ مِنْ طَلَبِ الْمَوْثِقِ وَإِتْيَانِهِ ﴿وَكَيْلٌ رَقِيبٌ مُطَّلِعٌ﴾.

قوله: «أَوْ مِنْ أَعْمِّ الْعِلَلِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَتَأْتُنِي بِهِ﴾ فِي تَأْوِيلِ النَّفْيِ»:

قال صاحبُ «الانتصاف»: إِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا بِالنَّفْيِ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَالنَّفْيُ عَامٌّ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِتْيَانِ نَفْيُ عَوَارِضِهِ فَكَأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ<sup>(٣)</sup>، بِخِلَافِ الْإِثْبَاتِ<sup>(٤)</sup> فَلَا إِشْعَارَ لَهُ بِعُمُومِ الْأَحْوَالِ<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حَيَّان: أَجَازَ ابْنُ جُنِّي أَنْ يَقَعَ (أَنْ) ظَرْفًا كَمَا يَقَعُ صَرِيحُ الْمَصْدَرِ<sup>(٥)</sup>،

(١) كذا في جميع النسخ هنا، ووقع في «حاشية السيوطي» هنا: «لما» بدل: «إلا» وعليها شرح السيوطي.

(٢) في «فتوح الغيب»: «مكررة».

(٣) في (س): «الإتيان».

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢ / ٤٨٧)، و«فتوح الغيب» للطبري (٨ / ٣٩٣)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢ / ٥٤).



فعلى ما أجازَهُ يجوزُ أن يبقى ﴿لَتَأْتِيَ بِهِ﴾ على ظاهرِهِ من الإتيان<sup>(١)</sup>، ولا يقدرُ فيه معنى النَّفْيِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كقولهم: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَمَّا»:

قال الطَّبِيبِيُّ: رُوِيَ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» أَنَّهُ قَالَ: (أَقْسَمْتُ) هُوَ إِثْبَاتٌ فِي الظَّاهِرِ وَلَيْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَقَسَمْتُ وَلَيْسَ<sup>(٣)</sup> بِقَسَمٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الاسْتِدْعَاءِ وَالطَّلَبِ، وَظَاهِرُ (لَمَّا) الْوَقْتُ وَلَيْسَ بِوَقْتٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَمَا بَعْدُهُ فَعْلٌ وَلَيْسَ بِفَعْلٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَسْمِ، فَالْكَلَامُ كُلُّهُ إِذْنٌ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ بَلْ مُؤَوَّلٌ، وَلِذَلِكَ أَعْضَلَ عَلَى سَيَبُوهِ حَتَّى قَالَ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: (أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتُ)<sup>(٤)</sup>.

(٦٧ - ٦٨) - ﴿وَقَالَ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أُلْحِمَكُمُ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٌ فِي نَفْسٍ يَعْقُوبَ قَضَيْهَا وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لَمَّا عَلِمَهَا لَكُنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ يَبْنَى لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾ لِأَنَّهُمْ كَانُوا ذَوِي جَمَالٍ وَأُبْهَةِ مُسْتَهْرِينَ فِي مِصْرَ بِالقُرْبَةِ وَالْكَرَامَةِ عِنْدَ الْمَلِكِ، فَخَافَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْخُلُوا كَوَكْبَةٍ وَاحِدَةٍ فَيُعَانُوا، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَوْصِهِمْ بِذَلِكَ فِي الْكُرَّةِ الْأُولَى لِأَنَّهُمْ كَانُوا

(١) في (ز): «الإثبات».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٥١٢).

(٣) في (س): «وقسم ليس».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣ / ١٠٥)، و«فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٣٨٥ - ٣٨٦).

مجهولينَ حينئذٍ، أو كان الدَّاعي إليها خوفه على بنيامينَ، وللنفسِ آثارٌ منها العينُ، والذي يدلُّ عليه قوله عليه السَّلامُ في عَوْدَتِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ هَامَةٍ وَعَيْنٍ لَامَةٍ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ممَّا قَضَى عَلَيْكُمْ بما أَشْرْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ فَإِنَّ الْحَذَرَ لَا يَمْنَعُ الْقَدَرَ ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ يُصِيبُكُمْ لَا مُحَالَةَ إِنْ قَضَى عَلَيْكُمْ سُوءًا وَلَا يَنْفَعُكُمْ ذَلِكَ.

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ جمع بين الحرفين في عطفِ الجملة على الجملة لتقدُّم الصلَّة للاختصاص؛ كأنَّ الواو للعطف والفاء لإفادة التَّسبُّبِ، فَإِنَّ فِعْلَ الْأَنْبِيَاءِ سَبَبٌ لَأَنْ يُقْتَدَى بِهِمْ.

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ﴾؛ أي: مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي الْبَلَدِ ﴿مَا كَانَتْ يُغْنِي عَنْهُمْ﴾ رَأْيُ يَعْقُوبَ وَاتِّبَاعُهُمْ لَهُ ﴿مِنْ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ممَّا قَضَاهُ عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ يَعْقُوبُ، فَسَرُّقُوا، وَأَخَذَ بَنِيامِينَ بِوُجْدَانِ الصُّوَاعِ فِي رَحْلِهِ، وَتَضَاعَفَتِ الْمَصِيبَةُ عَلَى يَعْقُوبَ.

﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ﴾ استثناءٌ مُنْقَطِعٌ؛ أي: وَلَكِنَّ حَاجَةً فِي نَفْسِهِ، يَعْنِي: شَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ وَحِرَازَتُهُ مِنْ أَنْ يُعَانُوا.

﴿فَضَّلَهَا﴾: أَظْهَرَهَا وَوَصَّى بِهَا ﴿وَلِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ بِالْوَحْيِ وَنَصَبِ الْحُجَجِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَمَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وَلَمْ يَغْتَرَّ بِتَدْبِيرِهِ. ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سِرَّ الْقَدَرِ، وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ الْحَذَرُ.

(١) في (خ): «في دعوته اللهم إني أعوذ بكلمات الله التامة من شر كل دابة وهامة ومن شر كل عين لامة»، وفي (ت): «من كل عين لامة ومن شر كل هامة».

قوله: «كوكبة واحدة.....»<sup>(١)</sup>.

قوله: «والذي يدل عليه قوله عليه السّلام في عودته: «اللهمّ إني أعوذ بكلمات الله التامة من كل هامة وعين لامة»:

روى البخاري وأصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يُعوذُ الحسن والحسين فيقول: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة»، ويقول: «إنّ أبكما كان يُعوذُ بها إسماعيل وإسحاق»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الأثير: الهامة: واحدة الهوام وهي الحيات وكل ذي سم يقتل، وأما ما لا تقتل وتسم فهي السّوام، وواحد سامة، كالعقرب والزُّنُور، وقد تقع الهوام على كل ما يدب من الحيوان<sup>(٣)</sup>.

واللامة: ذات اللّم، ولم يقل: (مِلْمَة) وإن كانت من (أَلَمَت بكم) طلباً للازدواج بـ(هامة)، ويجوز أن يكون على ظاهرها بمعنى<sup>(٤)</sup>: جامعة الشر على العيون، من لَمَهُ يُلْمُهُ: إذا جمعه<sup>(٥)</sup>.

(١) في النسخ هنا بياض، وقد ذكر الطيبي في «فتوح الغيب» (٦٠ / ٥) عن الجوهري: كوكب الشيء: معظمه، وكوكب الروضة: نورها، وذكر أنه هاهنا مجاز؛ لأن القوم إذا اجتمعوا متوافقين متعاضدين فالرائي إما العدو فيمتلئ خلد هية، أو الولي فقر عينه زينة. وانظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ككب).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧١)، وأبو داود في «سننه» (٤٧٣٧)، والترمذي في «سننه» (٢٠٦٠)، وابن ماجه في «سننه» (٣٥٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٧٨).

(٣) ذكره الأزهرى في «تهذيب اللغة» (٢٤٨ / ٥) عن شمر.

(٤) في (س): «يعني».

(٥) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٣٦٩ / ٤).

قوله: «فَإِنَّ الْحَذَرَ لَا يَمْنَعُ الْقَدَرَ»:

مَأْخُودٌ مِنْ حَدِيثٍ: «لَا يُغْنِي حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَالبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «﴿لَا حَاجَةَ فِي نَفْسٍ يَعْقُوبُ﴾ استثناءٌ مُنْقَطِعٌ»:

قَالَ الطَّبِيُّ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا مِنْ بَابِ:

لَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ<sup>(٢)</sup>

المعنى: مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا أَوْصَاهُمْ<sup>(٣)</sup> بِهِ أَبُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا شَفَقَتْهُ، وَمِنْ الضَّرُورَةِ أَنَّ شَفَقَةَ الْأَبِ مَعَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْهَبَاءِ، فَإِذَنْ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ شَيْئًا قَطُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٢٠٤٤) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٠ / ١٤٦): وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ، وَرَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ ضَعِيفَةٌ، وَالبَزَّازُ فِي «الْبَحْرِ الزَّخَارِ» (٨١٤٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْفُظٌ: «لَنْ يَنْفَعَ حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ»، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٧ / ٢٠٩): وَفِيهِ إِبرَاهِيمُ بْنُ خَثِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨١٣) عَنْ عَائِشَةَ بَلْفُظِ الْمَصْنُفِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»: «زَكَرِيَّا - أَحَدُ رِجَالِ السَّنَدِ - مَجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ».

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ لِلنَّابِغَةِ يَمْدَحُ غَسَّانَ وَهُوَ فِي «أَمْثَالِ الْعَرَبِ» (ص: ١١٨) لِلْمُفَضَّلِ الضَّبِّيِّ وَعَجَزَهُ:

بِهَنْ فَلَوْلَ مَنْ قَرَّاعَ الْكَتَائِبِ

(٣) فِي (ز) وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «وَصَاهُمْ».

(٤) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٨ / ٣٨٩).

(٦٩) - ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ

بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ ضَمَّ إِلَيْهِ بَنِيَامِينَ عَلَى الطَّعَامِ أَوْ

فِي الْمَنْزِلِ.

رُوي أَنَّهُ أَضَافَهُمْ فَأَجْلَسَهُمْ مَعَهُ، فَبَقِيَ بَنِيَامِينَ وَحِيدًا فَبَكَى وَقَالَ: لَوْ كَانَ أَخِي يَوْسُفَ حَيًّا لَجَلَسَ مَعِي، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى مَائِدَتِهِ ثُمَّ قَالَ: لِيَنْزِلَ كُلُّ اثْنَيْنِ بَيْتًا، وَهَذَا لَا ثَانِي لَهْ فَيَكُونُ مَعِي، فَبَاتَ عِنْدَهُ وَقَالَ لَهُ: أَتُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَخَاكَ بَدَلْ أَخِيكَ الْهَالِكِ؟ قَالَ: مَنْ يَجِدُ أَخًا مِثْلَكَ؟ وَلَكِنْ لَمْ يَلِدْكَ يَعْقُوبُ وَلَا رَاحِيلُ.

﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ﴾: فَلَا تَحْزَنْ، افْتَعَالٌ مِنَ الْبُؤْسِ ﴿بِمَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾ فِي حَقِّنَا.

(٧٠ - ٧١) - ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ

أَتَيْتُهَا أَلْعِيرِ إِنَّكُمْ لَسَرِِقُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ﴾: الْمِشْرَبَةَ ﴿فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قِيلَ: كَانَتْ

مِشْرَبَةً جُعِلَتْ صَاعًا يَكَالُ بِهِ، وَقِيلَ: كَانَتْ تُسْقَى الدَّوَابُّ بِهَا وَيَكَالُ فِيهَا.

وَكَانَتْ مِنْ فِضَّةٍ، وَقِيلَ: مِنْ ذَهَبٍ.

وَقُرئ: (وَجَعَلَ) <sup>(١)</sup> عَلَى حَذْفِ جَوَابٍ ﴿فَلَمَّا﴾ تَقْدِيرُهُ: أَمَهْلَهُمْ حَتَّى انْطَلَقُوا.

(١) انظر: «معاني القرآن» للفرأ (١٠٨/١) و(٥٠/٢)، «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)،

و«المحرر الوجيز» (٢٦٣/٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ نادى مُنَادٍ: ﴿أَبْتَهَا أَلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ لَعَلَّهُ لَمْ يَقُلْهُ بِأَمْرِ يوسُفَ، أَوْ كَانَتْ تَعْبِيَةُ السَّقَايَةِ وَالنَّدَاءُ عَلَيْهَا بِرِضَا بَنِيَامِينَ.

وقيل: معناه: إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ يوسُفَ مِنْ أَبِيهِ، أَوْ: إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ؟

والعيرُ: القافلةُ، وهو اسمُ الإبلِ التي عليها الأحمالُ لَأَنَّهَا تَعِيرُ؛ أي: تَتَرَدَّدُ، فَقِيلَ لِأَصْحَابِهَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي».

وقيل: جمعُ عَيْرٍ، وَأَصْلُهَا فُعْلٌ كَسَقَفٍ فُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ بـ: (بِيضٍ)، تُجَوَّرُ بِهِ لِقَافِلَةِ الْحَمِيرِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِكُلِّ قَافِلَةٍ.

﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ﴾ أَيُّ شَيْءٍ ضَاعَ مِنْكُمْ<sup>(١)</sup>؟ وَالْفَقْدُ: غَيْبَةُ الشَّيْءِ عَنِ الْحَسِّ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ مَكَانُهُ.

وقرئ: (تَفْقَدُونَ)<sup>(٢)</sup> مِنْ أَفْقَدْتَهُ: إِذَا وَجَدْتَهُ فَقِيدًا.

قوله: «كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي»:

قال في «النهاية»: هو على حَذْفِ مُضَافٍ؛ أي: يَا فُرْسَانَ خَيْلِ اللَّهِ ارْكَبِي<sup>(٣)</sup>.

قال الطَّبْيِيُّ: وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمَجَازَاتِ وَاللُّطْفِهَا<sup>(٤)</sup>.

وقال الرَّاعِبُ: الْخَيْلُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْأَفْرَاسِ وَالْفُرْسَانِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ

(١) في (ت): «عنكم».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٣٢٥)، و«المحرر الوجيز»

(٣/ ٢٦٤)، عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (خيل)، (٢/ ٩٣).

(٤) انظر: «فروح الغيب» للطبِّي (٨/ ٣٩٣)، ولكن الطَّبْيِي ناقل له، فهو من قول ابن الأثير في «النهاية».

مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا، نَحْوَمَا رُوِيَ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي» فهذا للفرسان، و«عَفُوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ» يَعْنِي: الْأَفْرَاسَ <sup>(١)</sup>، انْتَهَى <sup>(٢)</sup>.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْحَازِمِيُّ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قِصَّةِ الْعُرَيْنَيْنِ بِلَفْظٍ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَتُودِي فِي النَّاسِ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي» <sup>(٣)</sup>.

وَفِي «سِيرَةِ ابْنِ عَبَّادٍ» عَنْ قَتَادَةَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ مُنَادِيًا يَنَادِي: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي».

وَفِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى خَيْلَنَا خَيْلَ اللَّهِ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ: بَابُ النَّدَاءِ عِنْدَ التَّنْفِيرِ: يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي <sup>(٤)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: وَوَقَعَ لِلتَّهْلِيلِ فِي «الرَّوَضِ الْأَنْفِ» فِي أَوَّلِ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ عَزَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُسْلِمٍ، وَهُوَ وَهْمٌ <sup>(٥)</sup>.

وَأَخْرَجَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ حَارِثَةَ بْنَ النُّعْمَانِ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ادْعُوا اللَّهَ لِي بِالشَّهَادَةِ، فَدَعَا لَهُ، قَالَ: فَتُودِي يَوْمًا: يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي، فَكَانَ أَوَّلَ فَارِسٍ رَكِبَ، وَأَوَّلَ فَارِسٍ اسْتَشْهَدَ <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ٣٠٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨ / ٣٩٣).

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للحازمي (ص: ١٩٨).

(٤) رواه أبو داود في «سننه» (٢٥٦٠ / ٣ / ٢٥).

(٥) انظر: «الروض الأنف» للتفهلي (٧ / ٢٠٠).

(٦) لم أقف عليه في «جمهرة الأمثال»، وروى العسكري في «الأوائل» (ص: ١١١) عن عمر بن شبة =

وأخرج هناد بن السري في كتاب «الزهد» عن ثابت البناني قال: كنت عند أنس بن مالك فقدم عليه ابن له من غزاة يقال له: أبو بكر، فساء له ثم قال: ألا أخبرك عن صاحبنا فلان؟ بينا نحن في غزاتنا إذ ثار فقال: أتاني <sup>(١)</sup> آت في منامي، فذكر مناماً طويلاً، آخره: ولكن فطرك عندنا الليلة، قال: فما فرغ الرجل من حديثه حتى نادى مناد: يا خيل الله اركبي، فجعلت أنظر إلى الشمس وأذكر حديثه، فما أدري أيهما بذر أولاً؛ رأسه أو الشمس سقطت <sup>(٢)</sup>.

قوله: «فعل به ما فعل بـ: بيض»:

في «الصحاح»: جمع الأبيض: بيض، وأصله: يُبِضُّ بضم الباء، وإنما أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الباء <sup>(٣)</sup>.

قوله: «والفقْدُ: غيبه الشيء عن الحس»:

الراغب: الفقْدُ: عدم الشيء بعد وجوده، وهو أخص من العدم؛ فإن العدم يقال فيه وفيما لم يوجد بعد <sup>(٤)</sup>.

= عن شيوخه قال: أغار ابن عيينة الفزاري على لقاح رسول الله ﷺ وبلغ رسول الله الخبر فنودى يا خيل الله اركبي.

(١) «غزاتنا إذ ثار فقال أتاني» من (ز).

(٢) رواه هناد بن السري في «الزهد» (٢٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ١٩١)، والكلاباذي

في «بحر الفوائد» (١/ ١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠١٠٦)، من حديث أنس بن مالك.

ورواه أيضاً ابن المبارك في «الجهاد» (١٦١)، والحاكم في «المستدرک» (٣٣٨٦) من حديث أسير بن جابر.

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (بيض).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب (ص: ٦٤١).



(٧٢-٧٣) ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (٧٢)  
 ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتَنَا لِتُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَرِقِينَ﴾.

﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ﴾ قُرِئَ: (صَاع)، و: (صُوعٌ) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْعَيْنِ  
 وَالْعَيْنِ، و: (صُوعًا) مِنَ الصِّيَاغَةِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ مِنَ الطَّعَامِ جُعِلَ لَهُ ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾: كَفِيلٌ أَوْ ذِيهِ  
 إِلَى مَنْ رَدَّهُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَعَالَةِ وَضَمَانِ الْجُعْلِ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ.  
 ﴿قَالُوا تَاللَّهِ﴾ قَسَمٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْبَاءِ مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللَّهِ  
 تَعَالَى.

﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتَنَا لِتُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَرِقِينَ﴾ اسْتَشْهَدُوا بِعِلْمِهِمْ عَلَى  
 بَرَاءَةِ أَنْفُسِهِمْ لِمَا عَرَفُوا مِنْهُمْ فِي كَرَّتِي مَجِيئِهِمْ وَمَدَاخِلَتِهِمْ لِلْمَلِكِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى  
 فَرَطِ أَمَانَتِهِمْ؛ كَرَدِ الْبُضَاعَةِ الَّتِي جَعَلَتْ فِي رِحَالِهِمْ، وَكَعْمِ الدَّوَابِّ لثَلَا تَتَنَاوَلَ زَرْعًا  
 أَوْ طَعَامًا لِأَحَدٍ.

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«المحتسب» (٣٤٦/١)،  
 و«الكشاف» (٣٢٥/٤)، و«المحرر الوجيز» (٢٦٤/٣)، و«البحر» (٥٢٢/١٢-٥٢٣). وتلخص  
 مما ذكره المؤلف ست قراءات هي: (صُوعَ الْمَلِكِ) عن أبي رجا، و: (صُوعَ الْمَلِكِ) عن عبد الله  
 بن عون، و: (صُوعَ الْمَلِكِ) عن زيد بن علي، و: (صُوعَ الْمَلِكِ) عن يحيى بن يعمر، و: (صَاعُ  
 الْمَلِكِ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ومجاهد بخلاف. يضاف إليها (صُوعًا) بكسر الصاد عن أبي  
 حنيفة فتصبح سبعة، كلها من الشاذ، أما المتواتر فهي فقط: ﴿صُوعًا﴾ بضم الصاد وبالعَيْنِ، وانظر  
 بيان هذه القراءات ومن قرأ بكل منها مع تخريجنا لها مفصلة في حواشي «البحر».

(٢) في هامش (أ): «من الواو وهي من الباء».

قوله: «قَسَمٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ»، زاد قوله: «المعنى: ما أعجبَ حالكم»<sup>(١)</sup>.  
 قال الطَّبِيُّ: أي: تعلمون علماً جليلاً لا ريبَ فيه لِمَا شاهدْتُم مِن أحوالنا إِنَّا  
 بَرِيثُونَ مِمَّا تُضَيِّفُونَ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ تَنسِبُونَهُ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

(٧٤ - ٧٥) - ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾<sup>(٧٤)</sup> ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ  
 فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾.

﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ﴾: فما جزاء السَّارِق، أو السَّرِق، أو الصُّوَاعِ على حذفِ  
 المُضَافِ<sup>(٤)</sup> ﴿إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ في ادِّعَاءِ الْبَرَاءَةِ.  
 ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾؛ أي: جزاء سَرِقَتِهِ أَخَذَ مَنْ وَجَدَ فِي  
 رَحْلِهِ وَاسْتَرْقَاهُ هَكَذَا كَانَ شَرْعُ يَعْقُوبَ، وقوله: ﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ تقريرٌ لِلْحُكْمِ  
 وَالزَّامِ لَهُ، أو خبرٌ ﴿مَنْ﴾ والفاءُ لَتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، أو جوابٌ لَهَا على أَنَّهَا  
 شَرْطِيَّةٌ وَالجُمْلَةُ كَمَا هِيَ خَبَرٌ ﴿جَزَاؤُهُ﴾ على إِقَامَةِ الظَّاهِرِ فِيهَا مَقَامَ الضَّمِيرِ؛  
 كَأَنَّهُ قِيلَ: جزاؤه مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ هو.  
 ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ بِالسَّرِقَةِ.

(١) كذا في النسخ الخطية، وهذه العبارة من كلام الطَّبِيِّ في «فتوح الغيب»، وليست مما زاد البيضاوي  
 على الزمخشري، كما توحى به العبارة.

(٢) في (س): «تضيعون الغنائم»، وهو تحريف، وفي «فتوح الغيب»: «تصنعون».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيِّ (٨ / ٣٩٤).

(٤) قوله: «أو السَّرِق» بفتح الراء: مصدر سرق «أو الصاع على حذف المضاف»؛ أي: سارق الصاع.

انظر: «حاشية الأنصاري» (٣ / ٣٠٨).

قوله: «على إقامة الظاهر فيها مقام الضمير»:

قال الزجاج: والإظهار فيه أحسن من الإضمار؛ لئلا يقع اللبس، ولئلا يتوهم أنه إذا عادت ثانية ليست براجعة على الجزاء، والعرب إذا فحمت أمر الشيء جعلت العائد إليه إعادة لفظه بعينه<sup>(١)</sup>.

(٧٦) - ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ﴾: فبدأ المؤذن، وقيل: يوسف؛ لأنهم رُدُّوا إلى مصر.  
 ﴿قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾: بنيامين نقيًّا للثَّمة.  
 ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا﴾: أي: السَّقاء، أو: الصُّوع؛ لأنه يذكر ويؤنث.  
 ﴿مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾: وقري: بضم الواو، وبقلبها همزة<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك الكيد ﴿كَدْنَا لِيُوسُفَ﴾: بأن علمناه إيَّاه وأوحينا به إليه.  
 ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾: ملك مصر؛ لأنَّ دينه الضرب وتغريم  
 ضعف ما أخذ دون الاسترقاق، وهو بيان للكيد.  
 ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أن يجعل ذلك الحكم حكم الملك، فالاستثناء من أعَمِّ  
 الأحوال، ويجوز أن يكون منقطعاً؛ أي: لكن أخذَهُ بِمَشِيئةِ اللَّهِ وإذنه.

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٢١).

(٢) أي: (وعاء) عن الحسن، و: (إعاء) عن سعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٦٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٨)، و«الكشاف» (٤/ ٣٢٧).

﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ شَاءُ﴾ بالعلمِ كَمَا رَفَعْنَا دَرَجَتَهُ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾  
أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْهُ.

واحتجَّ به <sup>(١)</sup> مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ ﴿بِذَاتِهِ﴾ إِذْ لَوْ كَانَ ذَا عِلْمٍ لَكَانَ فَوْقَهُ مَنْ  
هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ.

والجوابُ: أَنَّ المرادَ: كُلُّ ذِي عِلْمٍ مِنَ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ، وَلِأَنَّ الْعَلِيمَ  
هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَعْنَاهُ: (الذي له العلمُ البالغُ) لَغَةً، وَلِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِنَا: فَوْقَ  
كُلِّ الْعُلَمَاءِ عَلِيمٌ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «وهو بيانٌ للكيد»:

قال الطَّبِيُّ: الكَيْدُ هُوَ الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ، وَهُوَ أَنْ تُوهِمَ غَيْرَكَ خِلَافَ مَا تُخْفِيهِ،  
وَهُوَ فِي حَقِّ اللَّهِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّمَثِيلِ، وَكَأَنَّ صُورَةَ صُنْعِ اللَّهِ فِي تَعْلِيمِهِ يَوْسُفَ هَذَا  
الْحَكْمَ صُورَةَ صُنْعِ مَنْ يُوهِمُ الْغَيْرَ خِلَافَ مَا يُخْفِيهِ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «بمشيئته وإذنه»:

قال الطَّبِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كَلِمَةً تَأْيِيدٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا كَانَ  
لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ جَلَّ مَنْ اتَّصَفَ <sup>(٤)</sup> بِمَنْصَبِ النُّبُوَّةِ أَنْ يَحْكَمَ بِدِينِ  
الْكُفَّارِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ <sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «واحتجَّ به» هم المعتزلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣١٠).

(٢) في (خ): «عليم».

(٣) قوله: «وهو» أي: علمهم «مخصوص» أي: بالله تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣١٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٩٧).

(٥) في «فتوح الغيب»: «من انتصب لمنصب».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٣٩٨).

(٧٧) - ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يَوْسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.

﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ﴾ بنيامين ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ يعنون: يوسف، قيل: وَرِثَتْ عَمَّتُهُ مِنْ أَبِيهَا منطقة إبراهيم، وكانت تحضن يوسف وتحنه، فلما شبَّ أراد يعقوبُ انتزاعه منها، فشَدَّتِ الْمِنْطَقَةَ على وسطه ثم أظهرت ضياعها، فتفحص عنها فوجدت محزومة عليه، فصارت أحقَّ به في حكمهم<sup>(١)</sup>.

وقيل: كان لأبي أمه صنم، فسرقه وكسره وألقاه في الجيف<sup>(٢)</sup>.

وقيل: كان في البيت عناقٌ أو دجاجة فأعطى السائل<sup>(٣)</sup>.

﴿فَأَسْرَهَا يَوْسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾: أكنَّها ولم يظهرها لهم، والضَّمِيرُ للإجابة، أو المقالة، أو نسبة السرقة إليه.

وقيل: إنها كنايةٌ بشرِطة التفسير، ويفسرُها قوله: ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾ فإنه بدلٌ من (أسرها) والمعنى: ﴿قَالَ﴾ في نفسه: ﴿أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾؛ أي: منزلةً في السرقة لسرقتكم أخاكم، أو في سوء الصنيع ممَّا كنتم عليه.

وتأنيثها باعتبار الكلمة، أو الجملة، وفيه نظرٌ إذ المفسرُ بالجملة لا يكون إلا ضميرَ الشأن.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾: وهو يعلمُ أنَّ الأمرَ ليس<sup>(٤)</sup> كما تصفون.

(١) وبقي عندها حتى ماتت. رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٧٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٧ / ٢١٧٨)، عن مجاهد.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٧٢ - ٢٧٣) عن سعيد بن جبيرة وقتادة.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥ / ٢٤٣) قصة الدجاجة عن سفيان بن عيينة، وقصة العناق عن كعب.

(٤) في (ت): «ليس الأمر».

قوله: «والضميرُ للإجابة...» إلى آخره.

قال الزَّجَّاجُ: قوله: ﴿أَنْتُمْ سُرٌّ مَكَانًا﴾ إضمارٌ على شَرْطِيَّةِ التَّفْسِيرِ؛ لَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ هَاءِ ﴿فَأَسْرَهَا﴾؛ أَي: أَسْرَ يَوْسُفُ فِي نَفْسِهِ قَوْلَهُ: ﴿أَنْتُمْ سُرٌّ مَكَانًا﴾<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»: الإضمارُ على شَرْطِيَّةِ التَّفْسِيرِ عَلَى صَرَبَيْنِ: أحدهما: أَنْ يُفَسَّرَ بِمُفْرَدٍ، نحو: (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ)، ففي (نَعَمْ) ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ، و(رَجُلًا) تَفْسِيرٌ لَهُ، ومثله قَوْلُهُمْ: (رُبُّهُ رَجُلًا). والثاني: أَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ أَي: الْأَمْرُ اللَّهُ أَحَدٌ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا نَوَاسِخُ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ (كَانَ) وَ(أَنَّ) وَ(لَيْسَ).

وتفسيرُ الْمُضْمَرِ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ مُتَّصِلٌ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا الْإِضْمَارُ الْمَشْرُوطُ تَفْسِيرُهُ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ، أَمَّا فِي الْمُبْتَدَأِ فَبِإِضْمَارِ الْخَبَرِ، وَأَمَّا فِي الْمَفْرُودِ فَمُتَعَلِّقٌ بِمَا عَمَلَ فِي الْمُضْمَرِ<sup>(٢)</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (رَجُلًا) فِي قَوْلِهِ: (نَعَمْ رَجُلًا) مُتَّصِبٌ عَنِ الْفِعْلِ، وَفِي: (رُبُّهُ رَجُلًا) مُتَّصِبٌ عَنْ تَمَامِ الْهَاءِ الْمُضْمَرِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ: (لِي) مِثْلَهُ (رَجُلًا)، وَ(أَفْضَلُ رَجُلٍ أَنَا).

فَظَهَرَ أَنَّ تَفْسِيرَ الْمُضْمَرِ الْمَشْرُوطُ تَفْسِيرُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَعَلِّقًا بِالْجُمْلَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْمُضْمَرَ، وَلَا يَكُونُ مُنْقَطِعًا عَنْهَا، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ مُنْقَطِعٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٤٠٢).

(٢) فِي (ز): «فِي الضَّمِيرِ».

وَالْوَجْهَ أَنْ يُحْمَلَ الْمُضْمَرُ فِي ﴿فَأَسْرَهَا﴾ عَلَى الْإِجَابَةِ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا:  
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ أَسْرَ يَوْسُفَ إِجَابَتُهُمْ فِي نَفْسِهِ فِي الْوَقْتِ  
وَلَمْ يُبَيِّدْهَا لَهُمْ، أَوْ عَلَى الْمَقَالَةِ؛ أَيِ <sup>(١)</sup>: أَسْرَ مَقَالَتَهُمْ، وَالْمَقَالَةُ الْقَوْلُ وَاحِدٌ،  
وَالْمَرَادُ الْمَقُولُ، كَالْخَلْقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَمَعْنَى ﴿أَسْرَهَا﴾: وَعَاَهَا وَأَكْنَهَا فِي نَفْسِهِ  
إِرَادَةَ التَّوْبِيخِ <sup>(٢)</sup>.

(٧٨ - ٧٩) - ﴿قَالُوا يَتَّخِذُ الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ  
إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ <sup>(٧٨)</sup> قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ إِذَا  
لَطَلِمُوا.

﴿قَالُوا يَتَّخِذُ الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ فِي السَّنِّ، أَوْ الْقَدْرِ، ذَكَرُوا لَهُ حَالَهُ  
اسْتِعْطَافًا لَهُ عَلَيْهِ.  
﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾: بَدَلَهُ، فَإِنَّ أَبَاهُ ثَكْلَانُ عَلَى أَخِيهِ الْهَالِكِ مُسْتَأْنَسٌ بِهِ  
﴿إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ إِلَيْنَا، فَأَتِمِّمْ إِحْسَانَكَ، أَوْ: مِنَ الْمُتَعَوِّذِينَ الْإِحْسَانَ فَلَا  
تَغْيِيرَ عَادَتِكَ.

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ﴾ فَإِنْ أَخَذَ غَيْرَهُ ظَلَمَ عَلَى  
فَتَوَاقُمُ، فَلَوْ أَخَذْنَا أَحَدَكُمْ مَكَانَهُ ﴿وَإِنَّا إِذَا لَطَلِمُوا﴾ فِي مَذْهَبِكُمْ هَذَا.

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «الَّتِي»، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ «الْإِغْفَالِ» وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٢) انْظُرْ: «الْإِغْفَالُ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَاسِيِّ (٢/ ٣٣٢ - ٣٣٥)، وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٨/ ٤٠٢ - ٤٠٣)،

وَعَنْهُ نَقَلَ الْمَصْنُفُ.

أو أن مُرادَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ فِي أَخْذِ مَنْ وَجَدَنَا الصَّاعَ فِي رَحْلِهِ لِمَصْلَحَتِهِ وَرِضَاهِ عَلَيْهِ، فَلَوْ أَخَذْتُ غَيْرَهُ كُنْتُ خَاطِئًا<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿إِنَّا نَزَّلْنَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا، فأتيم إحسانك، أو من المتعودين الإحسان فلا تُغيِّرْ عادتك:.

قال الطَّبِيبِيُّ: فالجملةُ على الأوَّلِ استثنائيةٌ<sup>(٢)</sup> لبيانِ الموجِبِ، وعلى الثاني معترضةٌ، وبيانه على الأوَّلِ: فخذ أحدنا مكانه كما كنت تُحسِنُ إلينا فيما سلفَ فسيكون هذا الإحسانُ من تَتَمِيمِهِ، وعلى الثاني: إثباتُ إحسانِهِ على العمومِ في<sup>(٣)</sup> كُلِّ النَّاسِ<sup>(٤)</sup>.

(٨٠) - ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لىَ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ﴾: يَسُّوا من يوسف وإجابته إياهم، وزيادة السين والتاء للمبالغة. وعن البَزْزِيِّ: ﴿اسْتَأْيَسُوا﴾ بالألفِ وفتح الياء من غير همز، وإذا وقف حمزة ألقى حركة الهمزة على الياء على أصله<sup>(٥)</sup>.

﴿خَلَصُوا﴾: انفردوا واعتزلوا ﴿نَجِيًّا﴾: مُتَنَاجِينَ، وإنما وحده لأنه مصدرٌ أو بزنته؛ كما قيل: هم صديقٌ، وجمعه: أنجيه؛ كندى وأندية.

(١) في (خ) و(ت): «ظالما».

(٢) في (ز): «استئناف».

(٣) في (س): «كما في».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٤٠٤).

(٥) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٩ - ١٣٠).



﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ فِي السَّنِّ وَهُوَ رُوبِيلٌ، أَوْ: فِي الرَّأْيِ وَهُوَ سَمْعُونُ، وَقِيلَ: يَهُودَا: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوثِقًا مِنَ اللَّهِ﴾: عَهْدًا وَثِيقًا، وَإِنَّمَا جُعِلَ حَلْفُهُمْ بِاللَّهِ مَوثِقًا مِنْهُ لِأَنَّهُ يَأْذِنُ مِنْهُ وَتَأْكِيدٍ مِنْ جِهَتِهِ.

﴿وَمِنْ قَتْلٍ﴾: وَمِنْ قَبْلِ هَذَا ﴿مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾: قَصَرْتُمْ فِي شَأْنِهِ، وَ﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً فِي مَوْقِعِ النَّصْبِ بِالْعَطْفِ عَلَى مَفْعُولٍ ﴿تَعْلَمُوا﴾، وَلَا بَأْسَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ، أَوْ عَلَى اسْمٍ ﴿أَنْتَ﴾، وَخَبْرُهُ: ﴿فِي يُوسُفَ﴾، أَوْ ﴿مِنْ قَتْلٍ﴾.

أَوْ الرَّفْعِ بِالابتداءِ، وَالْخَبْرُ ﴿مِنْ قَتْلٍ﴾، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ (قَبْلَ) إِذَا كَانَ خَبْرًا أَوْ صِلَةً لَا يَقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ حَتَّى لَا يَنْقُصَ.

وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً؛ أَي: مَا فَرَطْتُمُوهُ بِمَعْنَى: مَا قَدَّمْتُمُوهُ فِي حَقِّهِ مِنَ الْجَنَائِدِ، وَمَحَلُّهُ مَا تَقَدَّمَ.

﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ﴾: فَلَنْ أَفَارِقَ أَرْضَ مِصْرَ ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ فِي الرُّجُوعِ ﴿أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾: أَوْ يَقْضِي لِي بِالْخُرُوجِ مِنْهَا، أَوْ بِخُلَاصِ أَخِي مِنْهُمْ، أَوْ بِالْمَقَاتِلَةِ مَعَهُمْ لِتَخْلِيصِهِ.

رُوبِي أَنَّهُمْ كَلَّمُوا الْعَزِيزَ فِي إِطْلَاقِهِ فَقَالَ رُوبِيلُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ! وَاللَّهِ لَتَرْكُنَّا أَوْ لِأَصِحَّحَنَّ صَبِيحَةَ تَضَعُ مِنْهَا الْحَوَامِلُ، وَوَقَفْتَ شُعُورُ جَسَدِهِ فَعَرَجَتْ مِنْ ثِيَابِهِ، فَقَالَ يُونُسُ لَابْنِهِ: قُمْ إِلَى جَنْبِهِ فَمُسَّهُ، وَكَانَ بَنُو يَعْقُوبَ إِذَا غَضِبَ أَحَدُهُمْ فَمَسَّهُ الْآخَرُ ذَهَبَ غَضَبُهُ فَقَالَ رُوبِيلُ: مَنْ هَذَا؟ إِنَّ فِي هَذَا الْبَلَدِ لَبَزْرًا مِنْ بَزْرِ يَعْقُوبَ<sup>(١)</sup>.

﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ لِأَنَّ حَكَمَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْحَقِّ.

(١) قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨) عن السدي. وظاهر أنه من

قوله: «و(ما) مَزِيدَةٌ»:

قال أبو حيان: إِنَّ هَذَا أَحْسَنُ الْوُجُوهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وفيه نظر؛ لأنَّ (قبل) إذا كان خبراً أو صلةً لا يُقَطَّعُ عن الإضافةِ حتَّى لا ينقصَ»:

مأخوذٌ من «إعرابِ» أبي البقاء حيث قال: وهذا ضَعِيفٌ، لأنَّ (قبل) إذا وقعت خبراً أو صلةً لا تُقَطَّعُ عن الإضافةِ؛ لثَلَا تَبْقَى ناقصةً<sup>(٢)</sup>.

وتبعه أبو حيان فقال: هذا ذَهْوٌ عَن قَاعِدَةٍ عَرَبِيَّةٍ، وهي أَنَّ الظُّرُوفَ الَّتِي هِيَ غَايَاتٌ إِذَا بُنِيَتْ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا لِلْمَبْتَدَأِ جَرَتْ أَوْ لَمْ تَجْرَ، تقول: (يَوْمُ السَّبْتِ مُبَارَكٌ وَالسَّفَرُ بَعْدَهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (وَالسَّفَرُ بَعْدُ)، وَ: (عَمْرُو زَيْدٌ خَلْفَهُ)، وَلَا يُقَالُ: (عَمْرُو زَيْدٌ خَلْفُ)<sup>(٣)</sup>.

وقال الحَلَبِيُّ: هذه القاعدةُ مُسَلِّمَةٌ، قالوا: إِنَّ الظَّرْفَ المَقْطُوعَ لَا يَقَعُ خَبَرًا لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ، وَمَا لَا يُفِيدُ لَا يَقَعُ خَبَرًا، وَكَذَا لَا يَقَعُ صِلَةٌ وَلَا صِفَةٌ وَلَا حَالًا، لَوْ قُلْتُ: (جَاءَ الَّذِي قَبْلُ) أَوْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَبْلُ)، لَمْ يَجْزِ.

قال: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، وَعَدَمُ الْفَائِدَةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَحذُوفِ، فَيَنْبَغِي إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْلُومًا مَدْلُولًا عَلَيْهِ أَنْ يَقَعُ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٥٣٨).

(٢) انظر: «التيبان» لأبي البقاء العكبري (٢ / ٧٤٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢ / ٥٣٦).

ذلك الظرفُ المُضافُ إلى المحذوفِ خبرًا ونحوه، والآيةُ الكريمةُ من هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

(٨١ - ٨٢) - ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّكَ سَرَقْتَ مَا شَهِدْنَا إِلَّا يَمَّا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ (٨١) وَتَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿٨٢﴾.

﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّكَ سَرَقْتَ﴾ على ما شاهدنا<sup>(٢)</sup> من ظاهر الأمر. وقرئ: (سُرِق)؛ أي: نسب إلى السرقة.  
﴿وَمَا شَهِدْنَا﴾ عليه<sup>(٤)</sup> ﴿إِلَّا يَمَّا عَلَّمْنَا﴾ بأن رأينا أنَّ الصَّواعَ استُخرجَ من وعائه.

﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ﴾: لباطن الحالِ ﴿حَافِظِينَ﴾ فلا ندري أنه سَرَقَ، أو سُرِقَ ودُسَّ الصَّاعُ<sup>(٥)</sup> في رحله، أو: وما كنَّا للعواقبِ عالمين، فلمْ ندرِ حينَ إعطيناك الموثقَ أنه سيسرقُ، أو أنك تصابُ به كما أُصِبتُ بيوسفَ.  
﴿وَتَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يعنون مصرَ، أو قريةً بقربها لحِقَّهم المُنَادِي فيها، والمعنى: أُرْسِلَ إلى أهلها واسألهم عن القِصَّةِ ﴿وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾: وأصحاب العيرِ التي تَوَجَّهْنَا فِيهِمْ وَكُنَّا مَعَهُمْ ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ تأكيدٌ في محلِّ القسمِ.

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٤٠).

(٢) في (ت): «شهدنا».

(٣) نسبت لابن عباس وغيره. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢١٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٧٠).

(٤) «عليه»: ليست في (ت).

(٥) في (ت): «ودس عليه الصواع».

(٨٣ - ٨٤) - ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (٨٣) وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَأْسَفُ عَلَى يَوْسُفَ وَأَيُّضْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٨٤﴾.

﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ﴾؛ أي: فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ وَقَالُوا لَهُ مَا قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ قَالَ: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾؛ أي: زَيَّنَتْ وَسَهَّلَتْ ﴿لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أَرَدْتُمُوهُ فَقَرَّرْتُمُوهُ، وَإِلَّا فَمَا أَدْرَى الْمَلِكُ أَنَّ السَّارِقَ يُوْخَذُ بِسَرِقَتِهِ؟! ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾؛ أي: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلٌ. ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾: بِيَوْسُفَ وَبِنَيَامِينَ وَأَخِيهِمَا الَّذِي تَوَقَّفَ بِمِصْرَ.

﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بحالي وحالهم ﴿الْحَكِيمُ﴾ في تَدْبِيرِهَا. ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾: وَأَعْرَضَ عَنْهُمْ كَرَاهَةً لِمَا صَادَفَ مِنْهُمْ ﴿وَقَالَ يَأْسَفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾؛ أي: يَا أَسْفَى تَعَالَ فِهَذَا أَوَانُكَ، وَالْأَسْفُ: أَشَدُّ الْحُزْنِ وَالْحَسْرَةِ، وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وإِنَّمَا تَأَسَّفَ عَلَى يَوْسُفَ دُونَ أَخَوَيْهِ وَالْحَادِثِ رِزْوُهُمَا؛ لِأَنَّ رِزَاةً كَانَ قَاعِدَةً الْمُصِيبَاتِ، وَكَانَ غَضًّا آخِذًا بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ، وَلِأَنَّهُ كَانَ وَاقِعًا بِحَيَاتِهِمَا دُونَ حَيَاتِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «لَمْ تُعْطَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ إِلَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ»، أَلَا تَرَى إِلَى يَعْقُوبَ حِينَ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَسْتَرْجِعْ وَقَالَ: ﴿يَأْسَفُ﴾. ﴿وَأَيُّضْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْحُزْنِ﴾: لِكَثْرَةِ بُكَائِهِ مِنَ الْحُزْنِ كَأَنَّ الْعَبْرَةَ مَحَقَّتْ سَوَادَهُمَا، وَقِيلَ: ضَعُفَ بَصَرُهُ، وَقِيلَ: عَمِيَ. وَقُرِئَ: (مِنَ الْحُزْنِ) <sup>(١)</sup>.

(١) نسبها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٧٧) لقتادة، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٧٢) لابن

وفيه دليلٌ على جوازِ التَّأْسُفِ والبُكَاءِ عِنْدَ التَّفَجُّعِ، ولعلَّ أمثالَ ذلك لا يدخلُ تحتَ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّهُ قُلَّ مَنْ يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، ولقد بَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على ولدهِ إِبْرَاهِيمَ وقال: «الْقَلْبُ يَجْزَعُ وَالْعَيْنُ تَدْمَعُ، وَلَا نَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ، وَإِنَّا عَلَيْكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾: مملوءٌ مِنَ الْغَيْظِ عَلَى أَوْلَادِهِ، مَمْسِكٌ لَهُ فِي قَلْبِهِ لَا يَظْهَرُهُ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨]، مِنْ كَظَمَ السَّقَاءَ: إِذَا شَدَّ عَلَى مِلْنِهِ، أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْكَظِيمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] مِنْ كَظَمَ الْغَيْظَ: إِذَا اجْتَرَعَهُ، وَأَصْلُهُ: كَظَمَ الْبَعِيرُ جِرَّتَهُ: إِذَا رَدَّهَا فِي جَوْفِهِ.

قوله: «أَيُّ: فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبِيبِيُّ: هَذَا وَجْهُ اتِّصَالِ قَوْلِهِ: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ بِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَسَلَّى الْفَرِيَّةَ﴾ قَوْلٌ بَعْضُ بَنِيهِ فِي مِصْرٍ، وَ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ كَلَامٌ أَبِيهِمْ فِي كِنَعَانَ رَدًّا لِعُذْرِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدَّرَاتِ <sup>(١)</sup> لِيَتَّصِلَ الْكَلَامَانِ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَفِي الْحَدِيثِ: «لَمْ تُعْطِ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» عِنْدَ الْمُصِيبَةِ إِلَّا أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ»، أَلَا تَرَى إِلَى يَعْقُوبَ حِينَ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَسْتَرْجِعْ وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿يَتَأَسَّفُ﴾»:

أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ز): «الْمَقْدَمَاتِ»، وَفِي (س): «الْمَعْدُورَاتِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيبِيِّ (٨ / ٤١١).

(٣) رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٥ / ١١٧)، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ وَهَبٍ.

ورواه الطبراني في «كتاب الدعاء» وابن مردويه من هذا الوجه بدون قوله: «ألا ترى إلى يعقوب...» إلى آخره<sup>(١)</sup>.

ورواه عبد الرزاق وابن جرير موقوفًا عن سعيد بن جبيرة<sup>(٢)</sup>. وكذا رواه البيهقي في «شعب الإيمان»، ثم قال: وقد رفع بعض الضعفاء هذا الحديث إلى ابن عباس عن النبي ﷺ، وليس بشيء<sup>(٣)</sup>. قوله: «بكى رسول الله ﷺ على ولده إبراهيم»، وقال: «القلب يحزّ»... الحديث. أخرجه الشيخان من حديث أنس نحوه<sup>(٤)</sup>.

(٨٥) - ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذْكُرُ يُونُسَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذْكُرُ يُونُسَ﴾؛ أي: لا تفتأ ولا تزال تذكره تفجعًا عليه، فحذف كما في قوله:

(١) رواه الطبراني في «الدعاء» (١٢٢٨)، وعزه المصنف في «الدر المثور» (١/ ٣٧٧) إلى ابن مردويه. قلت: رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤١١) من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مرفوعًا، وفيه محمد بن خالد الطحان، وهو ضعيف كما في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٣٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٠٨)، ولم أقف عليه عند عبد الرزاق، وما رواه في «مصنفه» عن أم سلمة رضي الله عن زوجها أبي سلمة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما من أحد من المسلمين يصاب مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم إني احتسب مصيبتك عندك، اللهم أبدلني خيراً منها»، فجعلت أقول في نفسي من خير من أبي سلمة، فجاء رسول الله ﷺ فخطبني فتزوجته.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٤٢)، و(٩٦٩١) من قول سعيد بن جبيرة، وقال: (رفعه بعض الضعفاء إلى ابن عباس ثم إلى النبي ﷺ).

(٤) رواه البخاري (٢٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. وفيهما: «... ولا نقول إلا ما يرضى ربنا..».

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا<sup>(١)</sup>

لأنَّه لَا يَلْتَبِسُ بِالْإِثْبَاتِ، فَإِنَّ الْقَسَمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَلَامَةُ الْإِثْبَاتِ كَانَ عَلَى النَّفْيِ.

﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾: مريضًا مُشْفِيًا عَلَى الْهَلَاكِ.

وقيل: الْحَرَضُ: الَّذِي أَذَابَهُ هَمٌّ أَوْ مَرَضٌ.

وهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَلِذَلِكَ لَا يُؤَنَّثُ وَلَا يُجْمَعُ، وَالنَّعْتُ بِالْكَسْرِ كَدَنْفٍ وَدَنْفٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَبَضْمَتَيْنِ كَجُنُبٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ مِنَ الْمَيِّتِينَ.

قوله:

«فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا»

تمامه:

وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ ابْنِ حَجَرٍ الْكِنْدِيِّ<sup>(٤)</sup>.

وقوله: (يَمِينُ اللَّهِ) يُرْوَى بِالنَّصْبِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ؛ أَي:

عَلَيَّ.

(١) جاء في هامش (أ): «تمامه: ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي».

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٤٠) دون نسبة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٣٤٠)، عن الحسن.

(٤) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٣٧). والبيت في «الكتاب» (٣/ ٥٠٤)، و«معاني القرآن» للفرء

والأوصال: جمعٌ وُضِلَ بكسرِ الواو، وهي الأعضاء، وقيل: المفاصِلُ، وهي مُلتَقَى كُلِّ عَظْمَيْنِ فِي الْجَسَدِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَإِنَّ الْقَسَمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَلَامَةٌ<sup>(٢)</sup> الْإِثْبَاتِ»: هي اللامُ والنونُ كما في «الكشاف»<sup>(٣)</sup>.

(٨٦ - ٨٧) - ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْزَنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾  
يَبْنِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ  
اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾.

﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْزَنِي﴾ هَمِّي الذي لا أقدرُ الصبرَ عليه، مِنَ الْبَثِّ بِمَعْنَى  
النَّشْرِ ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ لا إلى أَحَدٍ مِنْكُمْ وَمِنْ غَيْرِكُمْ، فَخَلُونِي وَشَكَائِي.  
﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾: مِنْ صَنْعِهِ وَرَحْمَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُخَيِّبُ دَاعِيَهُ وَلَا يَدْعُ الْمُتَلَجِّئِ  
إِلَيْهِ، أَوْ مِنَ اللَّهِ بَنُوْعٍ مِنَ الْإِلْهَامِ ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مِنْ حَيَاةِ يُوسُفَ.  
قيل: رَأَى مُلْكَ الْمَوْتِ فِي الْمَنَامِ فَسَأَلَهُ عَنْهُ، فَقَالَ: هُوَ حَيٌّ.  
وقيل: عَلِمَ مِنْ رُؤْيَا يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَجْرَلَ لَهُ إِخْوَتُهُ سُجْدًا<sup>(٤)</sup>.  
﴿يَبْنِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾: فَتَعَرَّفُوا مِنْهُمَا وَتَفَحَّصُوا عَنْ  
حَالِهِمَا، وَالتَّحَسُّسُ: تَطَلُّبُ الْإِحْسَاسِ.  
﴿وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾: وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ فَرَجِهِ وَتَنْفِيسِهِ.

(١) ذكر معنى الوصلان ابن السيرافي في «شرح أبيات سيويه» (١ / ١١٦).

(٢) في (س): «علامات».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤ / ٣٣٩).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢١٨٩ - ٢١٩٠) عن النضر بن عربي.



وَقُرِئَ: (من رُوح الله) <sup>(١)</sup>؛ أي: مِنْ رَحْمَتِهِ التي يُحْيِي بها العبادَ.  
﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ باللهِ وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ الْعَارِفَ لَا يَقْنَطُ  
مِنْ رَحْمَتِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

قوله: «قيل: رأى ملك الموت في المنام فسأله عنه فقال: هو حيٌّ»:  
قلت: قوله: «في المنام» زيادةٌ باطلةٌ روايةٌ ومعنى؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ رُؤْيُهُ  
الْمَلَائِكَةِ يَقْظَةً حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى جَعْلِهَا مَنَامًا.

والأثرُ أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ عن النَّضْرِ بنِ عَرَبِيٍّ، قال: بَلَغَنِي أَنَّ يَعْقُوبَ  
عليه السَّلامُ مَكَثَ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ عَامًا لَا يَذَرِي أَحْيًى يُوسُفُ أَم مَيِّتٌ حَتَّى تَمَثَّلَ  
لَهُ مَلِكُ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مَلِكُ الْمَوْتِ، قَالَ: فَأَنْشِدْكَ بِإِلَهِ  
يَعْقُوبَ هَلْ قَبِضْتَ رُوحَ يُوسُفَ؟ قَالَ: لَا، فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿يَبْنَئِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا  
مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ <sup>(٢)</sup>.

(٨٨) - ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَتَأَيَّهَا الْعَزِيزُ مَسْنَا وَأَهْلُنَا النَّصْرُ وَجِئْنَا بِضَنَعَةٍ مُزْجَلَةٍ  
فَأَوْفِ لَنَا الْكِيلَ وَنَصَّدَقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَتَأَيَّهَا الْعَزِيزُ﴾ بعدما رَجَعُوا إِلَى مِصْرَ رَجَعَةً ثَانِيَةً ﴿مَسْنَا  
وَأَهْلُنَا النَّصْرُ﴾: شِدَّةُ الْجُوعِ ﴿وَجِئْنَا بِضَنَعَةٍ مُزْجَلَةٍ﴾: زَدِيئَةٍ، أَوْ: قَلِيلَةٍ، تَرَدُّ وَتُدْفَعُ  
رَغْبَةً عَنْهَا، مِنْ أَرْجِيئِهِ: إِذَا دَفَعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَرْجِيَةُ الزَّمَانِ.

(١) نسبت للحسن وقتادة. انظر: «المحتسب» (١/٣٤٨)، و«الكشاف» (٤/٣٤٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٩٠٩).

قيل: كَانَتْ دَرَاهِمُ زُبُوفًا، وقيل: صُوفًا وَسَمْنًا، وقيل: الصنوبرُ وَحَبُّ الخَضِرَاءِ،  
وقيل: الْأَقِطُ وَسَوِيقُ المَقْلِ.

﴿فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ﴾: فَأَتِمَّ<sup>(١)</sup> لَنَا الْكَيْلَ ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ بِرَدِّ أَحِينَا، أَوْ: بِالمُسَامَحَةِ  
وَقَبُولِ الْمُزْجَاةِ، أَوْ: بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا يُسَاوِيهَا.

واخْتَلَفَ فِي أَنَّ حُرْمَةَ التَّصَدُّقِ<sup>(٢)</sup> تَعُمُّ الْأَنْبِيَاءَ، أَوْ تَخْتَصُّ بَنِيَّنا عَلَيْهِ  
وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ، وَالتَّصَدُّقُ: التَّفَضُّلُ مُطْلَقًا، وَمِنْهُ  
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْقَصْرِ: «هَذِهِ صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»، لَكِنَّهُ  
اخْتَصَّ عُرْفًا بِمَا يُبْتَغَى بِهِ ثَوَابٌ مِنَ اللَّهِ.

قوله: «واخْتَلَفَ فِي أَنَّ حُرْمَةَ التَّصَدُّقِ تَعُمُّ الْأَنْبِيَاءَ، أَوْ تَخْتَصُّ بَنِيَّنا<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ  
وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ»:

أَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى<sup>(٤)</sup>  
الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُ: ﴿فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ إِنَّ  
اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْقَصْرِ: «هَذِهِ صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا  
صَدَقَتَهُ»»:

(١) فِي (ت): «فَأَتِمَّمْ».

(٢) فِي (ت): «الْصَّدَقَةُ».

(٣) فِي (س): «تَخْصُ نَبِيَّنا».

(٤) فِي (ز): زِيَادَةُ: «أَحَدٍ مِنْ».

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ٣٢٥).

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

(٨٩) - ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾.

﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ﴾؛ أي: هَلْ عَلِمْتُمْ قُبْحَهُ فَبُئِثْتُمْ عَنْهُ، وَفَعَلْتُمْ بِأَخِيهِ: إِفْرَادُهُ عَنْ يُوْسُفَ، وَإِذْلَالُهُ حَتَّى كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُكَلِّمَهُمْ إِلَّا بِعَجْزٍ وَذَلَّةٍ.

﴿إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ قُبْحُهُ فَلِذَلِكَ أَقْدَمْتُمْ عَلَيْهِ، أَوْ: عَاقِبْتُهُ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَنْصَحًا لَهُمْ وَتَحْرِيزًا عَلَى التَّوْبَةِ، وَشَفَقَةً عَلَيْهِمْ لِمَا رَأَى مِنْ عَجْزِهِمْ وَتَمَسُّكِهِمْ، لَا مُعَاتَبَةً وَتَثْرِيًا.

وقيل: أَعْطَوْهُ كِتَابَ يَعْقُوبَ فِي تَخْلِيصِ بَنِيَامِينَ، وَذَكَرُوا لَهُ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْحَزَنِ عَلَى فَقْدِ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ، فَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَهَّلَهُمْ لِأَنَّهُمْ فَعَلَهُمْ ذَا<sup>(٢)</sup> فَعَلِ الْجُهَّالِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حِينَئِذٍ صَبِيَانًا طَيَّاشِينَ.

قوله: «أَي: هَلْ عَلِمْتُمْ قُبْحَهُ فَبُئِثْتُمْ مِنْهُ»:

قال الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي: اسْتَفْهَمَ بِهِ (هَلْ) مَنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا فَعَلَهُ، وَجَعَلَ الْفِعْلَ مَاضِيًا وَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ لِيَفِيدَ الْحَثَّ عَلَى التَّوْبَةِ؛ يَعْنِي: هَلْ اسْتَمَرَّ ذَلِكَ الْجَهْلُ بِقُبْحِ الْفِعْلِ أَمْ تُدَوِّرُكَ بِالْعِلْمِ الْمَوْجِبِ لِلرُّجُوعِ عَنْهُ وَتُلَافِيهِ بِالتَّوْبَةِ، فَإِنَّ

(١) لم أقف عليه في «صحيح البخاري»، والحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٦٨٦) من حديث عمر رضي الله عنه، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٦٥٥) لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والطحاوي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في «ناسخه» وابن حبان، ولم يعزه للبخاري.

(٢) في (ت): «كان».

الفاعل<sup>(١)</sup> إذا تجلّى له قبح القبيح لا يتوقّف عن الرجوع عنه، ولهذا الترتيب جاء بالفاء في قوله: «فتبتم»<sup>(٢)</sup>.

(٩٠ - ٩١) - ﴿قَالُوا إِنْ نَكَ لَا نَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ قَالُوا نَأَلَّهُ لَقَدْ مَنَّرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَطِئِينَ ﴿٩١﴾﴾.

﴿قَالُوا إِنْ نَكَ لَا نَنْتَ يُوسُفُ﴾ استفهام تقرير، ولذلك حُقق بـ(إنّ) ودخول اللام عليه. وقرأ ابن كثير على الإيجاب<sup>(٣)</sup>.  
 قيل: عرفوه برؤائه وشمائله حين كلمهم به<sup>(٤)</sup>.  
 وقيل: تبسم فعرفوه بشناياه.  
 وقيل: رفع اللّاج عن رأسه فرأوا علامة بقرنيه تُشبه الشّامة البيضاء، وكانت لسارة ويعقوب مثلها.  
 ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ من أبي وأمي، ذكره تعريفاً لنفسه به، وتفخيماً لشأنه، وإدخالاً له في قوله: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾؛ أي: بالسلامة والكرامة.  
 ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾؛ أي: يتق الله ﴿وَيَصْبِرْ﴾ على البليّات، أو: على الطّاعات وعن المعاصي.

(١) في (ز): «فإن العاقل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨ / ٤٢١).

(٣) هي قراءة ابن كثير، والأولى قراءة باقي السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠).

(٤) «به»: ليست في (ت). قوله: «رؤائه» بالضم؛ أي: منظره.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وَضَعَ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُحْسِنَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ التَّقْوَى وَالصَّبْرِ.

﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَاكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾: اخْتَارَكَ عَلَيْنَا بِحُسْنِ الصُّورَةِ وَكَمَالِ السَّيَرَةِ ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَطِيطِينَ﴾: وَالْحَالُ أَنَّ شَأْنَنَا أَنَا كُنَّا مُذْنِبِينَ بِمَا فَعَلْنَا مَعَكَ.

(٩٢ - ٩٣) - ﴿قَالَ لَا تَنْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ﴿٩٢﴾ أَذْهَبُوا بِقِمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿قَالَ لَا تَنْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾: لَا تَأْنِيبَ عَلَيْكُمْ، تَفْعِيلٌ مِنَ التَّرْبِ وَهُوَ الشَّحْمُ الَّذِي يَغْسَى الْكَرْشَ لِلإِزَالَةِ كَالْتَجْلِيدِ، فَاسْتَعِيرَ لِلتَّقْرِيعِ الَّذِي يَمْزُقُ الْعِرْضَ وَيُذْهَبُ مَاءُ الْوَجْهِ.

﴿الْيَوْمَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّشْرِيبِ، أَوْ بِالمَقْدَرِ لِلجَارِّ الْوَاقِعِ خَبَرًا لـ ﴿لَا تَنْرِيبَ﴾، وَالمَعْنَى: لَا أَثَرُ لَكُمْ الْيَوْمَ الَّذِي هُوَ مَظَنَّتُهُ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِسَائِرِ الْأَيَّامِ؟

أَوْ بِقَوْلِهِ: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ لِأَنَّهُ صَفَحَ عَنْ جَرِيمَتِهِمْ حِينَئِذٍ وَاعْتَرَفُوا بِهَا حِينَئِذٍ. ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فَإِنَّهُ يَغْفِرُ الصَّغَائِرَ وَالْكِبَائِرَ وَيَتَفَضَّلُ عَلَى التَّائِبِ. وَمِنْ كَرَمِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُمْ لَمَّا عَرَفُوهُ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ وَقَالُوا: إِنَّكَ تَدْعُونَنَا بِالْبُكَرَةِ وَالْعِشِيِّ إِلَى الطَّعَامِ وَنَحْنُ نَسْتَحْيِي مِنْكَ لِمَا فَرَطَ مِنْأَ فَيْكَ، فَقَالَ: إِنَّ أَهْلَ مِصْرَ كَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَيَّ بِالْعَيْنِ الْأُولَى وَيَقُولُونَ: سُبْحَانَ مَنْ بَلَغَ عَبْدًا بَيْعَ بَعْشَرِينَ دِرْهَمًا مَا بَلَغَ، وَلَقَدْ شَرُفْتُ بِكُمْ وَعَظُمْتُ فِي عِيُونِهِمْ حَيْثُ عَلِمُوا أَنَّكُمْ إِخْوَتِي وَأَنِّي مِنْ حَفَدَةِ إِبْرَاهِيمَ.

﴿أَذْهَبُوا بِقِمِيصِي هَذَا﴾ القَمِيصُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: الْقَمِيصُ الْمُتَوَارَثُ

الذي كَانَ فِي التَّعْوِيدِ ﴿فَالْقُوَّةُ عَلَى وَجْهِ أَيْ يَأْتِ بِصِيرًا﴾؛ أي: يرجعُ بصيرًا؛ أي: ذا بَصِيرٍ.

﴿وَأَتَوْفٍ﴾ أَنْتُمْ وَأَبِي ﴿يَأْهَلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بِنِسَائِكُمْ وَذَرَائِكُمْ وَمَوَالِيكُمْ.

قوله: «للإزالة»:

قال الطَّبِيبِيُّ: يعني: أن تَتَرَبَّصَ الحيوانُ إِزَالَةَ الثَّرِبِ عَنْهُ فيظهرُ غَايَةَ هُزَالِهِ، وبه تظهرُ عُيُوبُهُ، كذلك تَقْرِيعُ الإنسانِ، وهُو رَوْعُهُ<sup>(١)</sup>، فإنه يَمَزُقُ عِرْضَهُ وَيَذْهَبُ بِهِاءَ وَجْهِهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(الْيَوْمَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّشْرِيبِ»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ يَكُونُ حَيْثُ مَشَابَهًا لِلْمُضَافِ نحو: (لا ضاربًا زيدًا)، وقد ذَكَرَ فِي: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ أَنَّ ﴿لَكُمْ﴾ لَيْسَ مَفْعُولًا، وَإِلَّا لَقِيلَ: ولا غَالِبًا لَكُمْ، بل هُوَ خَيْرٌ كَقَوْلِهِ:

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَةَ<sup>(٣)</sup>

أَي: لا تَتَرَبَّصَ فِي الْيَوْمِ<sup>(٤)</sup>.

وقال أَبُو الْبَقَاءِ: فِي خَيْرٍ (لا) وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾.

(١) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «ارْتِدَاعُهُ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيبِيِّ (٨/ ٤٢٨).

(٣) صَدْرُ بَيْتٍ لِأَنَسِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَعَجْزُهُ:

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

انْظُرْ: «الْكِتَابُ» (٢/ ٢٨٥)، وَ«الْأَصُولُ» لِابْنِ السَّرَاجِ (١/ ٤٠٣).

(٤) نَقَلَهُ الطَّبِيبِيُّ فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٨/ ٤٢٨).

والثاني: قوله ﴿الْيَوْمَ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِالظَّرْفِ أَوْ بِالْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ، وهو الاستقرار.

ولا يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ﴿تَثْرِيْبٍ﴾، ولا نصبُ ﴿الْيَوْمَ﴾ به؛ لأنَّ اسمَ (لا) إذا عملٌ نُونٌ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيَّان: لا يجوزُ تَعَلُّقُ ﴿الْيَوْمَ﴾ بِالتَّثْرِيْبِ؛ لأنَّه مَصْدَرٌ وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وذلك لا يجوزُ سِوَاءَ قَدَرٍ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ خَيْرًا أَوْ صِفَةً؛ لأنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ مِنْ تَمَامِهِ، وَأَيْضًا لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ لَمْ يَجْزِ بِنَاؤُهُ؛ لأنَّه لَا يَكُونُ حِيْثُذٍ مِنْ قَبِيلِ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ.

قال: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَ﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿تَثْرِيْبٍ﴾، وَذَلِكَ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْعَامِلُ فِي ﴿الْيَوْمَ﴾ وَتَقْدِيرُهُ: لَا تَثْرِيْبَ يَثْرِبُ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ، كَمَا قَدَّرُوا فِي: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾؛ أَي: يُعَصِّمُ، لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا؛ لِأَنَّ خَبَرَ (لا) إِذَا عَلِمَ كَثِيرٌ حَذْفُهُ عِنْدَ الْحَاجِزَيْنِ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ بَنُو تَمِيمِ<sup>(٢)</sup>.

(٩٤ - ٩٥) - ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ ١١ ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيرِ﴾.

﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾ مِنْ مِصْرَ وَخَرَجَتْ مِنْ عِمْرَانِهَا ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ لِمَنْ حَضَرَهُ:

﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ أَوْجَدَهُ اللَّهُ رِيحَ مَا عَبَقَ بِقَمِيصِهِ مِنْ رِيحِهِ حِينَ أَقْبَلَ بِهِ إِلَيْهِ يَهُودَا مِنْ ثَمَانِينَ فَرَسَخًا.

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٤٥)، و«فتوح الغيب» للطبري (٨/ ٤٢٨ - ٤٢٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥٥٦ - ٥٥٧).

﴿لَوْلَا أَنْ تُقَدِّدُونِ﴾: تَنْسِبُونِي إِلَى الْفَنَدِ، وَهُوَ نَقْصَانُ عَقْلِ يَحْدُثُ مِنْ هَرَمٍ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ: عَجُوزٌ مُقَدَّدَةٌ؛ لِأَنَّ نَقْصَانَ عَقْلِهَا ذَاتِيٌّ.

وَجَوَابُ (لَوْلَا) مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَصَدَّقْتُمُونِي، أَوْ: لَقُلْتُ: إِنَّهُ قَرِيبٌ.

﴿قَالُوا﴾؛ أَي: الْحَاضِرُونَ: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيرِ﴾: لَفِي ذَهَابِكَ عَنْ الصَّوَابِ قُدَمَا بِالْإِفْرَاطِ فِي مَحَبَّةِ يَوْسُفَ، وَإِكْثَارِ ذِكْرِهِ، وَتَوَقُّعِ لِقَائِهِ<sup>(١)</sup>.

(٩٦) - ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ يَهُودَا. رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: كَمَا أَحْرَزْتُهُ بِحَمَلِ قَمِيصِهِ الْمُطْلَخِ بِالْدَمِ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ فَأَفْرَحُهُ بِحَمَلِ هَذَا إِلَيْهِ.

﴿أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾: طَرَحَ الْبَشِيرُ الْقَمِيصَ عَلَى وَجْهِ يَعْقُوبَ، أَوْ يَعْقُوبُ نَفْسَهُ ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾: عَادَ بَصِيرًا لِمَا انْتَعَشَ فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ.

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مِنْ حَيَاةِ يَوْسُفَ، وَإِنْزَالِ الْفَرْجِ.

وَقِيلَ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْمَقُولُ: ﴿تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾، أَوْ: ﴿إِنِّي لِأَجِدُ رِيحَ يَوْسُفَ﴾.

(٩٧ - ٩٨) - ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ (٧) ﴿قَالَ سَوْفَ اسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ وَمِنْ حَقِّ الْمَعْتَرِفِ بِذَنْبِهِ أَنْ يُصَفَّحَ عَنْهُ وَيُسْأَلَ لَهُ الْمَغْفِرَةُ.

﴿قَالَ سَوْفَ اسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ أَخْرَجَهُ إِلَى السَّحَرِ، أَوْ إِلَى

(١) فِي (خ) وَ(ت): «وَالْتَوَقُّعَ لِلِقَائِهِ».

(٢) «بِالدَّمِ»: لَيْسَتْ فِي (ت).



صلاة الليل، أو إلى ليلة الجمعة؛ تحريراً لوقت الإجابة، أو إلى أن يستحل لهم من يوسف، أو يعلم أنه عفا عنهم، فإن عفوا المظلوم شرط المغفرة، ويؤيده ما روي: أنه استقبل القبلة قائماً يدعو، وقام يوسف خلفه يؤمن، وقاموا خلفهما أذلة خاشعين، حتى نزل جبريل وقال: إن الله قد أجاب دعوتك في ولدك وعقد موافقهم بعدك على النبوة<sup>(١)</sup>.

وهو إن صح فدليل على نبوتهم<sup>(٢)</sup>، وأن ما صدر عنهم كان قبل استنبائهم.

(٩٩) - ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ﴾ روي أنه وجه إليه راجل وأموالاً ليتحيز<sup>(٣)</sup> إليه بمن معه، واستقبله يوسف والملك بأهل مصر، وكان أولاده الذين دخلوا معه مصر اثنين وسبعين رجلاً وامراً، وكانوا حين خرجوا مع موسى عليه السلام ست مئة ألف وخمس مئة وبضعة وسبعين رجلاً سوى الذرية والهرمي.

﴿ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾: ضم إليه أباه وخالته واعتنقهما، نزلها منزلة الأم تنزيل العم منزلة الأب في قوله: ﴿وَاللَّهُ ءَابَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو لأن يعقوب تزوجها بعد أمه والراثة تدعى أمًا.

﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ من القحط وأصناف المكاره، والمشية

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٦٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه موقوفاً. وانظر التعليق الآتي.

(٢) ولم يصح، فهو من رواية صالح المري عن يزيد الرقاشي عن أنس، وقال ابن كثير عند تفسير الآية (١٠١) من هذه السورة: يزيد الرقاشي وصالح المري ضعيفان جداً.

(٣) في (خ) و(ت): «ليتجهز».

مُتَعَلِّقَةٌ بِالدُّخُولِ الْمَكِيفِ بِالْأَمَنِ، وَالدُّخُولِ الْأَوَّلِ كَانَ فِي مَوْضِعٍ خَارِجِ الْبَلَدِ حِينَ اسْتَقْبَلَهُمْ.

(١٠٠) - ﴿وَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَتَابَتُ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رِيَّ حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رِيَّ لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

﴿وَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ تَحِيَّةٌ وَتَكْرِمَةٌ، فَإِنَّ السُّجُودَ كَانَ عِنْدَهُمْ يَجْبِرِي مَجْرَاهَا.

وقيل: معناه: خَرُّوا لِأَجْلِهِ سُجَّدًا لِلَّهِ شُكْرًا.

وقيل: الصَّمِيرُ لِلَّهِ، وَالْوَاوُ لِأَبُو بَكْرٍ وَإِخْوَتِهِ.

وَالرَّفْعُ مُؤَخَّرٌ عَنِ الْخُرُورِ وَإِنْ قُدِّمَ لَفْظًا لِلاهتمامِ بِتَعْظِيمِهِ لَهُمَا.

﴿وَقَالَ يَتَابَتُ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾: الَّتِي رَأَيْتُهَا أَيَّامَ الصَّبَا ﴿قَدْ جَعَلَهَا رِيَّ حَقًّا﴾: صِدْقًا ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُبَّ لِئَلَّا يَكُونَ تَثْرِيئًا عَلَيْهِمْ.

﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾: مِنَ الْبَادِيَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَابَ الْمَوَاشِي وَأَهْلَ الْبَدْوِ.

﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾: أَفْسَدَ بَيْنَنَا وَحَرَّشَ، مِنْ نَزَغِ الرَّائِضِ الدَّابَّةِ: إِذَا نَخَسَهَا وَحَمَلَهَا عَلَى الْجَرْيِ.

﴿إِنَّ رِيَّ لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾: لَطِيفُ التَّدْبِيرِ لَهُ إِذَا مَا مِنْ صَعَبٍ إِلَّا وَتَنَفَّذَ فِيهِ مَشِيئَتَهُ وَيَتَسَهَّلُ دُونَهَا ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بِوُجُوهِ الْمَصَالِحِ وَالتَّدَابِيرِ ﴿الْحَكِيمُ﴾ الَّذِي يَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ فِي وَقْتِهِ، وَعَلَى وَجْهِهِ يَقْتَضِي الْحِكْمَةَ.

رُويَ أَنَّ يُوسُفَ طَافَ بِأَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي خَزَائِنِهِ، فَلَمَّا أَدْخَلَهُ خَزِينَةً

القرطاس قال: يا بُنَيَّ ما أَعَقَّكَ <sup>(١)</sup>! عندكَ هذه القَرَاطيسُ وما كُتِبَتْ إِلَيَّ على ثمانٍ مراحِلَ؟ قال: أَمَرَنِي جَبْرِيلُ، قال: أوَما تَسْأَلُهُ؟ قال: أَنْتَ أَبْسَطُ مِنِّي إِلَيْهِ فَاسْأَلْهُ، قال جَبْرِيلُ: اللهُ أَمَرَنِي بِذَلِكَ لِقَوْلِكَ: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الدِّثْنُ﴾ قال: فَهَلَّا حِفَّتَنِي <sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَطِيفُ التَّدْبِيرِ لَهُ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: أَي: لِأَجْلِ مَا يَشَاءُ <sup>(٣)</sup>.

(١٠١) - ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾.

﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾: بَعْضُ الْمُلْكِ وَهُوَ مُلْكُ مِصْرَ ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾: الْكُتُبِ، أَوِ الرُّؤْيَا، وَ﴿مِنْ﴾ أَيْضًا لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْتِ كُلَّ التَّأْوِيلِ. ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مُبْدِعُهُمَا، وَانْتِصَابُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ الْمُنَادَى أَوْ مُنَادَى بَرَأْسِهِ. ﴿أَنْتَ وَلِيِّ﴾: نَاصِرِي وَمُتَوَلِّي أَمْرِي ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، أَوْ: الَّذِي يَتَوَلَّانِي بِالنِّعْمَةِ فِيهِمَا.

﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾: اقْبِضْنِي ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ بِآبَائِي <sup>(٤)</sup>، أَوْ بِعَامَّةِ الصَّالِحِينَ فِي الرُّتَبَةِ وَالْكَرَامَةِ.

رُويَ أَنَّ يَعْقُوبَ أَقَامَ مَعَهُ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ تُوفِّيَ وَأَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ بِالشَّامِ إِلَى جَنْبِ أَبِيهِ، فَذَهَبَ بِهِ وَدَفَنَهُ ثَمَّةَ وَعَادَ، وَعَاشَ بَعْدَهُ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى الْمَلِكِ الْمُخَلَّدِ فَتَمَنَّى الْمَوْتَ، فَتَوَفَّاهُ اللهُ طَيِّبًا طَاهِرًا، فَتَخَاصَمَ أَهْلُ مِصْرَ

(١) في (أ): «ما أغفلك».

(٢) ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية ونسبه لبعض التفاسير المقبولة.

(٣) في (س): «شاء»، وانظر: «فتح الغيب» للطبيي (٨/ ٤٣٩).

(٤) في (خ) و(ت): «من آبائي».

فِي مَدْفَنِهِ حَتَّى هُمُوا بِالْقَتَالِ، فَرَأَوْا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي صُنْدُوقٍ مِنْ مَرْمَرٍ وَيَدْفَنُوهُ فِي النَّيْلِ بِحَيْثُ يَمُرُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ثُمَّ يَصِلُ إِلَى مِصْرَ لِيَكُونُوا شَرَعًا فِيهِ، ثُمَّ نَقَلَهُ مُوسَى إِلَى مَدْفَنِ آبَائِهِ، وَكَانَ عُمُرُهُ مِئَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَقَدْ وُلِدَ لَهُ مِنْ رَاعِيلَ: إِفْرَائِيمُ وَمِيسَا، وَهُوَ جَدُّ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ، وَرَحْمَةُ امْرَأَةِ أَيُّوبَ.

(١٠٢ - ١٠٣) - ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ (١٠٢) وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما ذَكَرَ مِنْ نَبَأِ يَوْسُفَ، وَالخَطَابُ فِيهِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ خَبْرَانِ لَهُ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِمَا.

وَالْمَعْنَى: إِنَّ هَذَا النَّبَأَ غَيْبٌ لَمْ تَعْرِفْهُ إِلَّا بِالْوَحْيِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحْضُرْ إِخْوَةَ يَوْسُفَ حِينَ عَزَمُوا عَلَى مَا هُمُوا بِهِ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْحَبِّ وَهُمْ يَمْكُرُونَ بِهِ وَبِأَبِيهِ لِيُرْسِلَهُ مَعَهُمْ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى مُكَدِّبِكَ أَنَّكَ مَا لَقِيتَ أَحَدًا سَمِعَ ذَلِكَ فَتَعَلَّمْتُهُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ هَذَا الشَّقُّ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود: ٤٩].

﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَبِالْغَتِ فِي إِظْهَارِ الْآيَاتِ عَلَيْهِمْ ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لِعِنَادِهِمْ وَتَصْمِيمِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ.

(١٠٤) - ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾.

﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ﴾ عَلَى الْإِنْبَاءِ، أَوِ الْقُرْآنِ ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾: مِنْ جُعِلَ كَمَا يَفْعَلُهُ حَمَلَةُ الْأَخْبَارِ، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾: عِظَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ عَامَّةً.

(١٠٥) - ﴿وَكَايْنٍ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾.

﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ﴾: وكم من آية، والمعنى: وكأي عددٍ شئت من الدلائل الدالة على وجود الصانع وحكمته وكمال قدرته وتوحيده ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمْرُوتَ عَلَيْهَا﴾: على الآيات ويشاهدونها ﴿وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ لا يتفكرون فيها ولا يعتبرون بها.

وَقُرِئَ: (والأرض) بالرفع<sup>(١)</sup> على أنه مبتدأ خبره: ﴿يَمْرُوتَ﴾ فيكون لها الضمير في ﴿عَلَيْهَا﴾.

وبالنصب<sup>(٢)</sup> على: ويطؤون الأرض.

وَقُرِئَ: (والأرض يمشون عليها)<sup>(٣)</sup>؛ أي: يترددون فيها فيرون آثار الأمم الهالكة.

(١٠٦) - ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾.

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ في إقرارهم بوجوده وخالقيته ﴿إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ بعبادة غيره، أو باتخاذ الأبحار أرباباً ونسبة التَّبَنَّى إليه، أو القول بالنور والظلمة، أو النظر إلى الأسباب، ونحو ذلك.

وقيل: الآية في مشركي مكة<sup>(٤)</sup>، وقيل: في المنافقين<sup>(٥)</sup>، وقيل: في أهل الكتاب<sup>(٦)</sup>.

(١) نسبت لابن عباس وعكرمة وعمر بن فائد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (٣٤٩/١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (٣٤٩/١)، عن السدي.

(٣) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (٣٥٠/١)، و«الكشاف» (٣٥٨/٤).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٦٢) من رواية جوير عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نزلت هذه الآية في تلبية مشركي العرب... الحديث. وجوير متروك.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٢٠٧-٢٢٠٨) عن الحسن.

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٧٥) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف.

(١٠٧ - ١٠٨) - ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ أَنْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (١٧) ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾: عقوبةٌ تغشاهم وتشملمهم ﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾: فجأةٌ من غير سابقَةٍ علامةٍ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: باتيانها غير مُستعدين لها.

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ يعني: الدَّعوة إلى التَّوحيد والإعداد للمعاد، ولذلك فسَّر السَّيْلَ بقوله: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ وقيل: هو حالٌ من الياء.

﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾: بيانٌ وحجَّةٌ واضحةٌ غير عمياء.

﴿أَنَا﴾ تأكيدٌ للمستتر في ﴿أدعو﴾، أو ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ لأنَّه حالٌ منه<sup>(١)</sup>، أو مبتدأٌ خبره ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ عطفٌ عليه<sup>(٢)</sup>، على معنى: ويدعو من اتَّبَعَنِي، أو ومن اتَّبَعَنِي على حجةٍ لا على هوى<sup>(٣)</sup>.

﴿وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وأنزله تنزيهاً من الشركاء.

(١٠٩) - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

(١) في (خ): «أدعو وعلى بصيرة حال منه». والمثبت من باقي النسخ وعليه شرح الأنصاري فقال في «الحاشية» (٣/ ٣٢٥): «أو على بصيرة»؛ أي: أو تأكيدٌ للمستتر في ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ «لأنه»؛ أي: «عَلَى بَصِيرَةٍ» «حال منه»؛ أي: من المستتر في ﴿أَدْعُوا﴾.

(٢) قوله: «عطف عليه»؛ أي: على ﴿أَنَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٢٥).

(٣) قوله: «على معنى ويدعو من اتَّبَعَنِي أو: ومن اتَّبَعَنِي على حجةٍ لا على هوى» من (ت).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ رَدُّ لِقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ [فصلت: ١٤].

وقيل: معناه: نفى استنباء النساء.

﴿يُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ كما يوحى<sup>(١)</sup> إليك، ويُميزُوا بذلك عَنْ غَيْرِهِمْ.  
وقرأ حَفْصٌ: ﴿يُوحَى﴾ في كُلِّ الْقُرْآنِ، ووافقهُ حمزة والكسائي في سورة الأنبياء [٧]، وحمزة والكسائي يُميلانه على أصلهما هنا وفي النحل والأول من الأنبياء<sup>(٢)</sup>.  
﴿مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ لَأَنَّ أَهْلَهَا أَعْلَمُ وَأَحْلَمُ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ.

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ بِالرُّسُلِ وَالْآيَاتِ فَيَحْذَرُوا تَكَذُّبِكَ، أَوْ: مِنَ الْمَشْغُوفِينَ بِالدُّنْيَا الْمُتَهَالِكِينَ عَلَيْهَا فَيَنْقَلِعُوا عَنْ حُبِّهَا.

﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾: وَلَدَارُ الْحَالِ أَوْ السَّاعَةِ أَوْ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ ﴿خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الشَّرَّ وَالْمَعَاصِيَ ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾: يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ لِيَعْرِفُوا أَنَّهَا خَيْرٌ.  
وقرأ نافع وابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويعقوبُ بالتاء<sup>(٣)</sup> حملاً على قوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾؛ أَي: قُلْ لَهُمْ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟

(١١٠) - ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ نَشَاءٌ وَلَا يَرُدُّ بِأَسْنَاعِنِ الْقَوْرِ الْمُجْرِمِينَ.

﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ غَايَةُ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ؛ أَي: لَا يَغْرُزُهُمْ

(١) في (أ): «كما أوحى».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠). وعبارة: «وحمزة والكسائي يُميلانه على أصلهما هنا وفي النحل والأول من الأنبياء» من (ت).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

تَمَادِي أَيَّامِهِمْ فَإِنَّ مَنْ قَبْلَهُمْ أَمَّهُلُوا حَتَّى آيَسَ الرُّسُلُ عَنِ النَّصْرِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا، أَوْ  
 عَنْ إِيْمَانِهِمْ لَانْهَمَاكِهْم فِي الْكُفْرِ مُتَرَفِّهِينَ مُتَمَادِينَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ وَازِعٍ.  
 ﴿وَوَظَّنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا﴾؛ أَي: كَذَبَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ حِينَ حَدَّثَتْهُمْ بِأَنَّهُمْ يُنْصَرُونَ،  
 أَوْ كَذَّبَهُمُ الْقَوْمُ بَوَعْدِ الْإِيْمَانِ.  
 وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ؛ أَي: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَّبُوهُمْ  
 بِاللَّدْعَاةِ وَالْوَعِيدِ.  
 وَقِيلَ: الْأَوَّلُ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، وَالثَّانِي لِلرُّسُلِ؛ أَي: وَظَّنُوا أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَّبُوا  
 وَأَخْلَفُوا فِيمَا وَعَدَ لَهُمْ<sup>(١)</sup> مِنَ النَّصْرِ، وَخُلِطَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ.  
 وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الرُّسُلَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ أَخْلَفُوا مَا وَعَدَهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّصْرِ،  
 إِنَّ صَحَّ فَقَدْ أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا يَهْجُسُ فِي الْقَلْبِ عَلَى طَرِيقِ الْوَسْوَاسَةِ.  
 هَذَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّرَاخِي وَالْإِمْهَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ.  
 وَقَرَأَ غَيْرُ الْكُوفِيِّينَ بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: وَظَنَّ الرُّسُلُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ كَذَّبُوهُمْ فِيمَا  
 أَوْعَدُوهُمْ<sup>(٣)</sup>.  
 وَقُرِئَ: (كَذَّبُوا) بِالتَّخْفِيفِ وَبِنَاءِ الْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup>؛ أَي: وَظَّنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا فِيمَا  
 حَدَّثُوا بِهِ عِنْدَ قَوْمِهِمْ لَمَّا تَرَاخَى عَنْهُمْ وَلَمْ يَرَوْا لَهُ أَثْرًا<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (ت): «فِيمَا وَعَدَهُمْ».

(٢) قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٥١)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٣٠).

(٣) فِي (خ): «وَعَدُوهُمْ».

(٤) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٧٠)، وَ«الْمَحْتَسَبُ» (١/ ٣٥٠)، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَزَادَ ابْنُ  
 جَنِي نَسْبَتَهَا لِابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكَ.(٥) أَي: وَظَنَّ الرُّسُلَ أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا فِيمَا حَدَّثُوا بِهِ قَوْمَهُمْ مِنَ النَّصْرِ: إِمَّا عَلَى تَأْوِيلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ قَوْمَهُمْ إِذَا لَمْ يَرَوْا الْمَوْعِدَ أَثَرًا قَالُوا لَهُمْ: إِنَّكُمْ قَدْ كَذَبْتُمُونَا، فَيَكُونُونَ كَاذِبِينَ  
 عِنْدَ قَوْمِهِمْ. أَوْ: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَّبُوا. انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (٤/ ٣٦٢).



﴿جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ﴾: النبي والمؤمنين، وإنما لم يُعَيِّنْهُمْ للدلالة على أنهم الذين يَسْتَأْهِلُونَ أن يشاء نجاتهم لا يشاركون فيه غيرهم.  
وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويعقوبُ على لفظِ الماضي المبني للمفعول<sup>(١)</sup>.  
وقُرِئَ: (فَنَجَا)<sup>(٢)</sup>.  
﴿وَلَا يَرُدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ إذا نزل بهم، وفيه بيانُ المَشِيشِينَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أي: كذبتهم أنفسهم حين حَدَّثَتْهُمْ بأنهم يُنصرون»: قال الطَّبِيُّ: يعني: تَحَدَّثُوا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ يُنصرون، فلمَّا تَرَاخَى النَّصْرُ وَتَوَهَّمُوا أن لا نصْرَ لهم جاءهم النصْرُ، فهو من بابِ التَّجْرِيدِ، كقوله: ﴿وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ في وجهه<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الرُّسْلَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ أُخْلِفُوا ما وَعَدَهُمُ اللهُ مِنَ النَّصْرِ، إِنْ صَحَّ»:

قال الطَّبِيُّ: ما أَصَحُّهُ! فَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>.  
قوله: «فَقَدْ أَرَادُ بِالظَّنِّ به ما يَهْجُسُ في القلبِ على طَرِيقَةِ الْوَسْوَسةِ»:  
قال الْحَلَبِيُّ: هذا لا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الرُّسْلَ مَعْصُومُونَ مِنْ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠)، و«النشر» (٢/ ٢٩٦).

(٢) نسبت لمجاهد وابن محيصن والحسن ونصر بن عاصم وغيرهم. انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٠٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٨٩)، و«البحر» (١٢/ ٥٨٤).

(٣) في (خ): «المستثنين»، وفي (ت): «وفيه المستثنين».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٤٤٩).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (٤٥٢٤ - ٤٥٢٥)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٩٣)، وانظر:

«فتوح الغيب» للطبي (٨/ ٤٥٠).

(٦) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٦٤).

(١١١) - ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ﴾ في قصص الأنبياء وأممهم، أو في قصة يوسف وإخوته. ﴿عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾: لذوي العقول المبرأة من<sup>(١)</sup> شوائب الإلف والركون إلى الحسن.

﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾: ما كان القرآن حديثاً يُفْتَرَى ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ من الكتب الإلهية ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ؛ إِذَا مَا مِنْ أَمْرٍ دِينِي إِلَّا وَلَهُ سَنَدٌ مِنَ الْقُرْآنِ بَوْسَطٍ أَوْ بَغِيرِ وَسْطٍ.

﴿وَهُدًى﴾ مِنَ الضَّلَالِ ﴿وَرَحْمَةً﴾ يُنَالُ بِهَا خَيْرُ الدَّارَيْنِ ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾: يُصَدِّقُونَهُ. وعن النبي ﷺ: «عَلِّمُوا أَرْقَاءَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ، فَإِنَّهُ أَيْمَانُ مُسْلِمٍ تَلَاهَا وَعَلَّمَهَا أَهْلَهُ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ هُوَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَأَعْطَاهُ الْقُوَّةَ أَنْ لَا يَحْسُدَ مُسْلِمًا».

قوله: «عَلِّمُوا أَرْقَاءَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ...» الحديث<sup>(٢)</sup>.

رواه الثعلبي والواحدي وابن مردويه، عن أبي، وهو موضوع، وقال ابن كثير: هو مُنْكَرٌ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) في (ت): «عن».

(٢) «الحديث» من (ز).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤ / ٤٧٩ - ٤٨٠)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢ / ٥٩٩)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٤ / ٣٦٥)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور الذي سبق التنبيه عليها. وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).